الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة

وزارة التعليم العالي والبحـــث العلمــــي

جامعــة جيلالـــي ليابس بسيدي بلعبـــــاس

كلية العلوم الإنســـانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919–1956

مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر.

إعداد الطالب:

محمد بكـــار

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور . كريم ولد النبيّة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة	الصفة
محمد مجاود	أستاذ د.التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
كريم ولد النبية	أستاذ د.التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
ابراهيم لونيسي	أستاذ د.التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
ميلود ميسوم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	عضوا مناقشا
علي بشير بلمهدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	عضوا مناقشا
يوسف قاسمي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجـــامعية:

2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إهداء وشكر

أهدي ثمرة عملي إلى والدي وأخي منير رحمهما الله، وإلى الوالدة شفاها الله، وإلى زوجتي المساندة لي، وإلى أبنائي الأعزاء عبد المجيد ومنير عبد الحميد. كما أهدي هذا الجهد إلى كل الأصدقاء المخلصين، وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد. وأهدي هذا الجهد إلى كل الأسرة الجامعية خاصة أساتذة كل من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سيدي بلعباس وجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

وأشكر محمد ناصر بن جلول نجل الدكتور محمد الصالح بن جلول على كل الدعم الذي قدمه لي سواء تعلق الأمر بإعداد رسالة الماجستير أو الدكتوراه، كما أشكر المشرف الأستاذ الدكتور: ولد النبية كريم على التوجيهات، والمرافقة، والمتابعة للعمل مدة إنجاز هذا البحث، وأستسمحه مرة أخرى على الوقت الذي أخذته منه رغم انشغالاته البيداغوجية والإدارية.

مصطلحات ورموز

مصطلحات ورموز:

– بالعربية:

القايد: هي كلمة تعني الفائد، ويعين القائد على مستوى الدوائر أين يوجد مكتب رئيس الشؤون العربية الذي يحمل رتبة عقيد. رسم القياد كموظفين بعد إلغاء المكاتب العربية، وأصبحوا يتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة، ويعينون من قبل الحاكم العام على مستوى البلديات.

الآغا: هي كلمة من اللغة التركية، وتعني السيد، وهو لقب مدني وعسكري، استعمله الأتراك ثم الفرنسيين بعدهم لما احتلوا الجزائر. كان الآغا يعين من قبل الملك باقتراح من الخليفة أو الباشاغا، ويخضع للعقيد قائد الدائرة.

الباشاغا: هي كلمة تعني النيل عند الأتراك، لم تكن هذه الوظيفة موجودة في الجزائر، استحدثها الاستعمار، وهي أعلى رتبة من الآغا والقايد، لكنها مهامامات تنفيذية تحت قيادة ضابط قائد المكتب العربي.

– باللغة الأجنبية:

A.J.E.M.C: Association des Jeunes Etudiants Musulmans de Constantine.

C.I.A.M : Commission Interministériel des Affaires Musulmanes.

C.I.E: Centre D’information et Etude.

C. F.L.N: Commission Française de Libération Nationale.

F.E.M.D.C: Fédération des Elus Musulmans du département de Constantine.

M.R.P: Mouvement Républicain Populaire.

O.R.A.F: Organisation Repoussoir de L’Algérie Française.

R.F.M.A: Rassemblement Franco-Musulman Algérien.

S.A.S: Section Administrative Spéciale.

S.I .P: Sociétés Indigènes de Prévoyance.

U.P.A: Union Populaire Algérien.

U.D.D.I.M: Union de défense des droits des Indigènes Musulmans.

مقدمة

مرت الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي الطويلة بمراحل عدة فرضها النظام الاستعماري لضمان وجوده ومن أجل الانفراد بالمستعمرة الأكثر تميزا في شمال إفريقيا. وللوصول إلى هذا المبتغى اعتمد على قوة القانون من جهة، وقوة الجيش للتوسع وتركيع الشعب الجزائري. وجاء رد فعل الجزائريين سريعا بانتشار المقاومة المسلحة طيلة القرن التاسع عشر، لكن الاستعمار الفرنسي نجح في القضاء عليها رغم الصعوبات التي تعرض لها. وبحلول القرن العشرين، أخذت المقاومة في الزوال لتتبنى النخبة الجزائرية المتعلمة إلى جانب عمال المهجر مقاومة سلمية تبين فيما بعد أنها لم تنجح هي الأخرى في تحقيق المطالب رغم اكتسابها نوع من التجربة السياسية طيلة أربع عقود كاملة. ونظرا لدخول النخبة المتعلمة مجال النيابة إلى جانب النواب المعمرين، وبداية ظهور تنظيمات سياسية لها (جمعيات وأحزاب) مع عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، رأينا أنه من الضروري الكشف عن أطوار العمل السياسي عند هؤلاء النواب بوصفهم النخبة الأكثر تقربا من الإدارة الاستعمارية إما بحكم حضورهم مداولات المجالس المنتخبة، أو بحكم نشاطهم السياسي الذي فرض عليهم التعامل مع الإدارة عن طريق إرسال الوفود إليها أو مراسلتها، أو بحكم وقوفهم موالين لسياسة الإدارة وبقاء الاستعمار. وهكذا يمكننا القول، أن الموضوع يكتسي أهمية لكونه يندرج ضمن نطاق **التاريخ الوطني** للحركة الوطنية الجزائرية أيام الاستعمار من سنة **1919 إلى سنة 1956**، ولهذا جاء **الإطار الزماني** محددا لفترة نشاط النواب منذ إصلاحات **يوم 4 فيفري 1919** إلى غاية انسحاب غالبية النواب من الساحة السياسية واستقالتهم من المجالس بعد انتشار **الثورة عام 1956**. ومن جهة أخرى تجاوزنا **الإطار المكاني** نظرا لارتباطات النواب السياسية **داخل الجزائر** وفي **المتروبول** خاصة بعد سنة 1945 أين فتح أمامهم باب تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي.

لقد تم **اختيار موضوع البحث: "نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر" (1919-1956**) لعدة أسباب **موضوعية وذاتية. فالأسباب الموضوعية** تمثلت في الخصوصيات الكثيرة التي ميزت طبيعة النضال السياسي داخل الجزائر نتيجة تعدد الإيديولوجيات، ووجود حركة النواب كطرف مهم كحركة سبقت الحركات الأخرى إن وضعنا حركة الأمير خالد منطلقا لها. كما أن الاستعمار وإدارته تواطآ من أجل تأخير

الحل السياسي للمستعمرة بافتعال الدسائس والعراقيل، إن لم نقل القوانين من أجل إبعاد مشاركة الجزائريين في حكم وطنهم. وإضافة إلى هذا، وجدنا سياسة **الاندماج** التي تبناها معظم النواب الجزائريين في الفترة ما بعد 4 فيفري 1919، جعلتهم في صراع دائم مع من تبنوا سياسة **الإدماج** وسياسة التيار **الوطني الاستقلالي** إلى غاية اندلاع الثورة عام 1954. لقد كان بإمكان حركة النواب أن تكلل بالنجاح، وتضمن للجزائريين حقوقا مدنية أو سياسية لو لم تصطدم بإدارة متحيزة لصالح المعمرين. ومما لا شك فيه أن رغم تقلبات الأحداث الداخلية والدولية، تمكن النواب الجزائريون من مواصلة النضال والمعارضة لتجسيد أفكارهم داخل ميدان سياسي مغلق، واتضح هذا من خلال محاولاتهم عبر مطالبهم السياسية والاجتماعية من أجل تحقيق طموحات شعبهم خاصة ما تعلق بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين.

أما **الأسباب الذاتية** لاختيارنا هذا الموضوع فتمثلت في محاولتنا كتابة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نشاطات نواب الإدارة الاستعمارية، وتوضيح ما يمكن توضيحه لإظهار دورهم السياسي والاجتماعي في زمن تعمد فيه الاستعمار تهميش الطاقات الجزائرية وترويض البعض منهم لترسيخ السياسة الاستعمارية، وتكريس العنصرية إلى أبعد الحدود داخل المستعمرة بفضل سن القوانين الجائرة المقيدة لأي تقدم في تجاه انفراج فعلي للقضية الجزائرية، أو كما يحلو لبعض المؤرخين الفرنسيين والإدارة الاستعمارية تسميها بــ"**المستعمرة الفرنسية**". وإضافة إلى هذا، وجدنا أنّ الموضوع لم ينل حقه في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، باستثناء ما كتب حول أعلام بعض النواب دون غيرهم، ولعل أشهرهم دون منازع شخصية "فرحات عباس" التي نالت حقها حتى في الرسائل الجامعية. **أما الدافع الحقيقي** في اختيارنا موضوع البحث، هو اهتمام المؤرخون الفرنسيون بتاريخ الجزائر بشكل ملحوظ، ومفضوح في كثير من الأحيان، حيث جاءت غالبية كتاباتهم تحمل نظرة ضيقة في وصف الأحداث، وتمجيد النزعة الاستعمارية الحاقدة على الجزائريين، وهو الشيء الذي أفقدها نوعا من الموضوعية، وجعلها حبيسة الذاتية بتمسكها بأمجاد تاريخ الاستعمار الفرنسي ما وراء البحر حسب

رأينا. ولهذه الأسباب استلزم منا اليوم قبل الغد، الاهتمام بكتابة تاريخ البلاد بأقلام جزائرية، وهذا ما نراه حسب رأينا أحسن طريقة للكشف عن الحقيقة، مع الالتزام بالمنهج العلمي في كتابة هذا التاريخ المجيد.

لقد اتفق معظم من كتب حول نشاط النواب الجزائريين وحركتهم، على تصنيف هؤلاء ضمن نطاق جناح "الموالاة" للإدارة الاستعمارية حتى أن البعض منهم اتهموهم بخيانة قضية وطنهم وشعبهم. إلا أن الباحث في حركتهم إنما يكتشف انقسام النواب إلى عدة حركات منها ما كانت تنشط تحت غطاء تنظيمات معتمدة، وهناك ما كانت تنشط إلاّ تحت مظلة الإدارة الاستعمارية، وهذا ما جعلها لا تحتاج إلى تنظيم يحميها ويجمع شتات نوابها داخل حركة معروفة. ووجدنا أن المؤرخين الفرنسيين تعمدوا تضخيم دور النواب الجزائريين لما كانت المرحلة تتطلب التجنيد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، حتى وصفوهم بالقوميين تارة، والوطنيين تارة أخرى، لما تعلق الأمر بدفاع هؤلاء على شعبهم واحتجاجهم على الممارسات القامعة للحقوق وللحريات. لقد التزم هؤلاء النواب طيلة مسيرتهم النضالية، بمقاومة الاستعمار وإدارته بالقانون دون جر الشعب إلى المواجهة، وهذا ما اعتبرناه تمييزا عن الحركات الأخرى، ومن بين خصوصيات النواب مقارنة بالتوجهات الأخرى الفاعلة على الساحة. كما أن أهم الوثائق التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة جاءت متحيزة لصالح الإدارة والسلطة السياسية الاستعمارية، وهذا ما اكتشفناه من خلال مراقبة أجهزة الأمن اليومية لنشطاء النواب، وحتى التقارير المبالغ فيها حول تجمعاتهم وحملاتهم الانتخابية.

ومن جملة المصادر المتنوعة التي اعتمدنا عليها في صياغة موضوع الدراسة، نذكر بعض الوثائق الهامة التي جمعناها طيلة فترة إنجاز البحث من الأرشيف المحفوظ الموجود في أرشيف ولاية الجزائر، وأرشيف ولاية قسنطينة بكونه يجمع عدد كبير من مخلفات وثائق الإدارة الاستعمارية في الجزائر، وأرشيف ولاية وهران المرتب أكثر من غيره، والأرشيف الوطني ببئر خادم الذي جمع تحت ملف الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، بالإضافة إلى أرشيف ما وراء البحر بفرنسا الذي يجمع ما بين متابعة الإدارة وأجهزتها لنشاطات النواب والحركة الوطنية ككل. وإلى جانب هذا، اعتمادنا على الأرشيف الشخصي خاصة أرشيف محمد الصالح بن جلول الثري، والذي

كان لنا الشرف في تفقد البعض منه بمساعدة ابنه سواء خلال انجاز موضوع رسالة الماجستير أو الدكتوراه. وبالإضافة إلى كل هذا اعتمدنا على الأرشيف المطبوع مثل مطبوع الجيش البري الفرنسي الذي يحتوي على تقارير حول مختلف الأحداث التي عرفتها الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وهو مقسم إلى جزأين تحت عنوان:

La Guerre d'Algérie Par Les Documents.

أما المصادر المطبوعة الأخرى فكانت متنوعة من بينها مطبوع:

- Les Institutions Algériennes(1896-1870).

-Note Sur Les Réformes désirées Par La Fédération Des Elus Indigènes du Département de Constantine.

-Le Centenaire de L'Algérie, Ce Qu'en Pensent Les Elus des Indigènes du Département de Constantine.

وإلى جانب هذا اعتمدنا على عدة مصادر منها كتاب: عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات (3 أجزاء)، إلى جانب:

- Mohammed Abdel-Azziz Kessous, La vérité Sur Le Malaise Algérien.

-Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale.

أما المراجع المهمة التي استفدنا منها فكانت متنوعة باللغة العربية والأجنبية نذكر منها كتاب:

- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (3 أجزاء).

- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، وسياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954).

- محفوظ قداش، Histoire du Nationalisme Algérien في جزئين.

- روبير آجرون، Histoire de L'Algérie Contemporaine.

- أندري نوشي، La Naissance du Nationalisme Algérien.

وإلى جانب هذا اعتمدنا على سلسلة من الرسائل والأطروحات باللغة العربية نذكر على سبيل الحصر: رسالة: أحمد مريوش، الشيخ العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر. ومومن العمري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: نشأتها وتطورها (1946–1954)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر. وعبد الحفيظ بوعبدالله، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية (1919–1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر. وعباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927–1963)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية. وزين الدين بوزيد، الأصول الاجتماعية والمرجعيات الفكرية للنخبة المثقفة الجزائرية (1900–1930)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع. والجمعي خمري، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900–1930)، دراسة تاريخية وسياسية، مقارنة، أطروحة دكتوراه.

واعتمدنا على بعض الأطروحات باللغة الأجنبية نذكر منها:

- Mohamed Medjaoud, L’Action Réformiste de l’Association des Oulémas Musulmans Algériens (1920-1940), Thèse de doctorat.
- Tayeb Chentouf, L’Assemblée Algérienne (1947-1956), thèse de doctorat de 3éme cycle.
- Habiba Zerkine, The Fédération of Élected Muslims of the Département of Constantine, Thèse de doctorat.

ولبناء حقائق حول موضوع الدراسة اعتمدنا على **المنهج التاريخي الوصفي** الذي ساعدنا على احترام التسلسل التاريخي للأحداث المهمة من جهة، وسرد الوقائع حسب ما اعتمدنا عليه من مصادر ومراجع من جهة أخرى. كما اعتمدنا على **المنهج التحليلي** لتحليل بعض المحطات التاريخية الحاسمة في حركة النواب لإعطاء الموضوع صبغته العلمية بعيدا عن الذاتية أو الانحياز للنواب أو لأي حركة أخرى، وهذا ما تحقق فعلا بعد

التمسك بالنص الذي تضمنته المصادر والوثائق المتوفرة. وأخيرا اعتمدنا على **المنهج المقارن** من أجل المقارنة في دراستنا بين اتجاهات الحركة الوطنية لاختلافاتها من حيث الطرح والأفكار. وفي السياق نفسه، كانت بعض العلوم مساعدة لنا في انجاز الموضوع نذكر على سبيل الحصر **السير** (**Biographie**)، **والتراجم** (**Autobiographie**)، **والجغرافية** (**Géographie**)، **والأنثروبولوجية** (**Anthropologie**) من أجل التعرف على بعض الشخصيات وفهم مواقفها من الأحداث السياسية داخل محيطها.

وللوصول إلى موضوع الدراسة من حيث المضمون أي تحديد دور نواب الإدارة الاستعمارية السياسي ضمن نطاق الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها، طرحنا الإشكالية الأساسية المتمثلة في:

- هل كان للنواب الجزائريين دورا في تطور الأفكار الوطنية الاستقلالية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1919 و1956؟.

وإضافة إلى هذا طرحنا مجموعة من التساؤلات المرافقة للإشكالية الأساسية لتحديد نشاط النواب وللإجابة على موضوع الدراسة منها:

- **لماذا لم تكن للنواب مطالب موحدة بعد الحرب العالمية الأولى؟**
- **لماذا انحصر دور النواب على الجانب السياسي والاجتماعي؟**
- **ما أسباب انسداد النضال السياسي أمام النواب؟**
- **كيف كانت علاقة النواب بالحركة الوطنية؟**
- **ما هي مواقف النواب من الإصلاحات؟**
- **لماذا غيب النواب مشاركة الجماهير في حركتهم؟**
- **ما هي مواقف النواب من الثورة التحريرية؟**

وللإجابة على ما سبق، قسمنا الموضوع حسبما تطلبته **خطة الدراسة** إلى **مدخل** تضمن دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر، وأهم القرارات والقوانين الصادرة التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية للتضييق على حريات الجزائريين بعد التوسع في البلاد، ولعل أبرزها التنظيم الإداري المطبق. أما المتن فقد تضمن **خمسة فصول**.

فالفصل الأول الذي حمل عنوان:" **نواب الجزائر والإصلاحات (1919-1924)** "، قسم إلى مبحثين: **المبحث الأول بعنوان:"إصلاحات 4 فيفري 1919"**، وتعرضنا فيه إلى نقد محتوى القانون الإصلاحي والمواقف المختلفة منه، ومشاركة الأمير خالد وأتباعه في الانتخابات المنظمة من قبل الإدارة الاستعمارية. أما **المبحث الثاني الذي حمل عنوان:"حركة الأمير خالد"**، فتضمن حقائق عن المواجهة التي وقعت بين حركة الأمير خالد والإدارة الاستعمارية، وكذا تداعيات نفيه على الساحة السياسية. وتضمن **المبحث الثالث بعنوان: "حركة الجناح الليبرالي الإدماجي وموالاة الإدارة الاستعمارية'** لتفسير حقيقة الصراع بين نواب الموالاة وجناح الأمير خالد.

وفي **الفصل الثاني:"الدور السياسي والاجتماعي للنواب المسلمين(1925-1933)"**، قسمناه إلى **مبحث أول تحت عنوان:"المرجعية السياسية والاجتماعية للنواب المسلمين"**، وخصصناه إلى تطور النواب السياسي باعتمادهم على المرجعية الاجتماعية التي شكلت نقطة هامة في حياتهم، وكذا تأسيسهم لتنظيمات جمعت شملهم في البداية، ليحدث الانقسام داخل الفيدراليات. أما **المبحث الثاني بعنوان:"إهانة الذكرى المائوية للاحتلال (1930-1933)"**، فقد تطرقنا فيه إلى الذكرى المائوية للاحتلال وما تبعها من إحباط في صفوف النواب، مما استلزم التغيير وإصلاح الوضع بالاعتماد على جيل جديد قادر على قيادة حركتهم، وطرح مشاكل الجزائريين بدعم من النائب "موريس فيوليت" الذي قدم بدوره مشروعا إصلاحيا أصبح فيما بعد قدوة للنواب الاندماجيين.

أما **الفصل الثالث** الذي حمل عنوان:"**حركة فيدراليات النواب المسلمين (1933-1939)**"، قسمناه إلى ثلاث مباحث حيث عنون **المبحث الأول:" علاقة النواب المسلمين بالحركات السياسية"**، وهو يكشف عن علاقة النواب بالحركات الجزائرية الأخرى. أما **المبحث الثاني** الذي حمل عنوان:"**الإخفاقات السياسية للنواب (1934-1937)**، فهو يكشف عن مشاركة النواب خلال أهم الأحداث التي عرفتها البلاد كأحداث أوت، والمؤتمر الإسلامي. وحمل **المبحث الثالث** عنوان:"**عودة الانقسامات بعد فشل المؤتمر الإسلامي (1937-1939)**، وهو يتطرق إلى فشل الوعود الفرنسية، ودخول حزب الشعب الجزائري المعركة الانتخابية، وانقسام النواب وتأسيسهم أحزاب جديدة عوض الاعتماد على فيدراليتهم المعروفة.

أما الفصل الرابع الذي حمل عنوان: "**نشاط النواب خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**"، فقسمناه إلى مبحثين: **المبحث الأول** تضمن عنوان:" **النواب والسنوات الأولى للحرب العالمية (1939-1942)**"، وهو يظهر جوانب التعبئة للنواب لنصرة فرنسا في حربها، وتعامل النواب مع حكومة فيشي، وكيف تعامل النواب مع إنزال الحلفاء. وفي **المبحث الثاني:"النواب بعد إنزال الحلفاء (1943-1945)**"، أظهرنا فيه مبادرة البيان الجزائري، ومشاركة النواب في لجان الإصلاحات، وكيف تعاملوا مع قانون 7 مارس 1944، تداعيات تأسيس جناح فرحات عباس لحزب "**أحباب البيان والحرية**".

أما الفصل الخامس والأخير، فقد جاء مكملا لما سبق لنشاط النواب تحت عنوان:" **النواب بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1956)**"، وقسمناه إلى ثلاث مباحث أساسية: **المبحث الأول:"النواب وأحداث ماي 1945"**، حاولنا من خلاله التطرق إلى مواقف وآراء النواب من الأحداث، وكيف تعاملوا مع الحقائق والمتسببين في المجازر، وكيف تعرضوا إلى التهميش داخل المجالس من قبل الإدارة والمعمرين. و**المبحث الثاني:"تراجع حركة النواب (1945-1954)**"، فأشرنا فيه إلى دور واهتمامات النواب داخل المجلس التأسيسي، ودور البعض منهم إلى تأسيس أحزاب جديدة بعد الحرب العالمية، وكيف تعاملوا مع إصلاحات

1947 والإدارة الاستعمارية، والعمليات التي طالت تزوير الانتخابات في هذه المرحلة. أما **المبحث الثالث**: "**النواب وانطلاقة الثورة (1954-1956)**"، فجاء كاشفا عن وضعية النواب قبل الثورة وتعاملهم مع الواقع السياسي الجديد، وكيف فشلت مبادرتهم لما أسسوا كتلة النواب 61، وكيف أنهوا عملهم السياسي بالاستقالة الجماعية من مختلف المجالس.

وأثناء انجاز البحث واجهتنا **بعض الصعوبات**، إذ لم نستفد من بعض الوثائق الأرشيفية نتيجة التحفّظات بشأنها سواء تعلق الأمر بالأرشيف الوطني أو أرشيف ما وراء البحر، ولهذا استحال الإطلاع على بعض الملفات رغم أهميتها، ولم نجد بديلا آخر إلاّ الاستفادة من بعض المؤلفات والأرشيف المطبوع لإثراء الموضوع والمادة التاريخية.

وأنهينا هذا البحث **بخاتمة**، حيث استطعنا تقديم إجابة عن الأسباب التي دفعت بالنواب إلى اختيار سياسة الإدماج ثم سياسة الاندماج، ثم سجلنا أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال نشاط النواب وتعاملهم مع الحركات الأخرى، وخاصة تعاملهم مع الإدارة الاستعمارية والذي هو قلب الموضوع في هذا البحث.

أما بعض **الملاحق** فنشرنا ما اعتمدنا عليه من وثائق وخرائط وجداول لتوضيح الرؤى ومساعدة الباحثين.

سيدي بلعباس يوم الثلاثاء 10 جوان 2014.

مدخل

أولا: الجزائر والاحتلال الفرنسي (1830-1919):

لقد تميز التقسيم الإداري في الجزائر في أواخر العهد العثماني بتكريس الهوة بين الراعي والرعية وهذا ما عرض البلاد لخطر التحالفات الدولية من جهة، وإلى حصار قوات شارل العاشر الطامعة في خزائن الداي من جهة أخرى. ورغم هذه المخاطر التي تعرضت لها البلاد، استمر الأتراك في سياستهم الإقصائية بينما استلزم الأمر آنذاك التقرب أكثر من السكان المحليين والتعاون معهم لتكوين قوة موحدة حسب ما تمليه المرحلة.

وكما هو معروف اكتفى الأتراك بالمناطق ذات الولاء الموجودة تحت قبضتهم والمناطق المعنية بدفع الضرائب. فمن جهة كانوا هم القادة، والقضاة، والجباة، كلمتهم لا ترد وحكمهم نافذ، فمن شاءوا أنقذوه، ومن شاءوا أغرقوه، فالجزائر عندهم ليس من جنس العمل حسب الاتهام وإنما حسب أهوائهم وأغراضهم[1]، ومن جهة أخرى، اندفع الكثير من سكان الجزائر إلى المناطق الداخلية. فمنهم من اختار الواحات ومنهم من اختار الأراضي الجبلية والقرى للاستقرار. وفي النهاية استطاعوا تكوين تجمعات محلية في غياب سلطة سياسية فعلية لتعوض بعد ذلك بسلطة روحية مثلها شيوخ الزوايا والطرق الصوفية، وهؤلاء هم الذين تزعموا المقاومات الشعبية ضد الاحتلال الإسباني، وحركة الجهاد والمقاومة ضد الفرنسيين المحتلين[2].

وهكذا أظهرت المقاومة الشعبة عجزا في مواجهة الاحتلال وتحقيق الوحدة ما بين الجزائريين. وكان سبب التباعد الذي شل وحدة المواطنين الجزائريين إنما يرجع إلى النظام الإداري الذي كان سائدا آنذاك، ويتلخص في الشؤون الإدارية التي كانت تخضع للأتراك وفي مقدمتهم الداي[3]. ومن الواضح أن السلطة المركزية كانت غير متماسكة آنذاك، خاصة لما سقطت الجزائر العاصمة وتبعها استسلام الداي يوم 5 جويلية 1830، حيث انفصل كل حاكم واستقل مما تحت يده، وأصبح المسئول الأول عن الولاية التي يحكمها[4]. ورغم هذا الوضع حاولت

[1] - ضيف الله محمد الأخضر، محاضرات في النهضة العربية الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص.37.
[2] - يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د/س، ص.35.
[3] - ضيف الله محمد الأخضر، المرجع السابق.
[4] - المرجع نفسه.

المقاومة الشعبية تنظيم صفوفها بعد سقوط مدينة وهران وظهرت مقاومة "الأمير عبد القادر" التي أعادت الأمل لوحدة الصف تحت لواء الجهاد من أجل طرد الاستعمار.

1- دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر:

لقد تعددت دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر، وما قصة القنصل "دوفال" مع المروحة إلا مجرد ذريعة لتبرير التدخل بينما كانت فرنسا تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية حادة. ونشير هنا إلى أن الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن بسبب حادثة المروحة الشهيرة وإنما كان مبرمجا له منذ سنوات من خلال محاولات السلطات الفرنسية تدجين الجزائر وإضعافها بأشكال مختلفة...[1]. وهكذا فكر الاستعمار في إبعاد البطالين خارج فرنسا حتى لا يشكلوا خطرا بالإضافة إلى زيادة أطماعها بعد تطور الثورة الصناعية وحاجتها إلى المواد الأولية، وبحثها عن مخرج للتخلص من دفع مستحقات الديون. وقد ترجم كل هذا برلمانها الذي أقر تجميد دفع الديون بكل خزي وهذا ما أغضب الداي "حسين"، وتبين بعد ذلك أن وراء القضية المفتعلة كل من اليهوديين "بوشناق" و"باكري" اللذان مهدا الطريق إلى الاحتلال بإثارة الأزمة بين الجزائر وفرنسا، وانتهت كما هو معلوم بفرض الحصار الفرنسي لمدة ثلاث سنوات على المحروسة لتنهار الإيالة بعد ذلك أمام الغزاة تحت أنظار الدول الأوربية الحاقدة.

ومما لا شك فيه أن الجزائر كانت ضمن المخطط الأوروبي الذي كرسه مؤتمر فيينا سنة 1815، ومؤتمر إيكس لاشابيل سنة 1818، وانتهزت فرنسا الفرصة لاكتساب التأييد وإعطاء الغزو أبعادا دينية متذرعة بضرورة تحرير المسيحيين المسجونين في السجون الجزائرية بعد تعرض سفنهم إلى القرصنة. ونزولا عند رغبة الأوربيين، تعهدت فرنسا بإلغاء تجارة العبيد في الجزائر وتحطيم الأسطول الجزائري الإسلامي الممارس للقرصنة ضد سفن المسيحيين. وتتمحور إستراتيجية الاستعمار حول ثلاث غايات تعتمد عليها في نفس الوقت: تهدئة

[1]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة ، الجزائر، ص.37.

الأوضاع في البلد، وإخضاع الشعب الجزائري، وإدماج الجزائر -بمفهوم الاستيعاب- إلى فرنسا[1]. عموما وقبل الاحتلال، لم تعرف العلاقة السياسية بين الجزائر وفرنسا الاستقرار بسبب التوتر الذي صاحبها نتيجة تضارب المصالح غير المتكافئة بين البلدين، ورغبة فرنسا في الحصول على مزيد من الامتيازات وتعزيز مجد فرنسا ما وراء البحر. وتزامنا مع هذا، عرفت فرنسا أزمات سياسية، دفعت بملكها "شارل العاشر" إلى التفكير في وسيلة توفر للبلاد أمنا دائما، فلم يجد سبيلا إلا احتلال الجزائر لإبعاد المعارضين وجمع الرأي العام حول أخبار الحملة الاستعمارية.

وهكذا درست الخطة العسكرية لاقتحام الجزائر والتي ضبط معالمها سابقا الضابط المهندس "بوتان"، وتحفزت فرنسا لمباغتة قوات الداي حسين من منطقة سيدي فرج، وهي النقطة الأكثر ضعفا من الناحية الدفاعية لبعدها عن المراقبة والأعين. كما أن الواجهة الدفاعية للعاصمة لم تصمد أمام الغزاة وعلى غرار هذا أسندت مهمة الدفاع على العاصمة لقادة غير مؤهلين عسكريا، وهو ما استفادت منه حملة فرنسا عام 1830، في وقت غاب فيه التوازن العسكري بين الأوروبيين والأتراك[2]. وهكذا لم يصمد الجيش الجزائري أمام الحملة الشرسة التي شنتها الإدارة الفرنسية بقيادة المارشال دوبورمون (De Bourmont) أثناء معركة سطاوالي التي أدت إلى أدت إلى انهزام الجيش الجزائري، وبالتالي سقوط الدولة الجزائرية يوم 05 جويلية 1830[3].

2- الاحتلال الفرنسي للجزائر:

ومن المعلوم أن الحملة البحرية الفرنسية على الجزائر انطلقت من مدينة تولون الساحلية بقيادة المارشال "بورمونت" قوامها 103 سفينة حربية، و572 سفينة تجارية. ونجح الإنزال كما حدد له بشاطئ سيدي فرج يوم 14 جوان 1830، وحطت أقدام 30 ألف عسكري المنطقة، وزود كل جندي بمئونة تكفيه لمدة 5 أيام. وأدت مقاومة الشعب الجزائري العنيدة إلى جعل أصحاب القرار في الدولة الاستعمارية يلجئون إلى كل الوسائل

---

1 - جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر(1830-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص.60.

2- صلاح فركوس، تاريخ الجزائر (المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص:184-185.

3- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.39.

بدءا بالقمع العسكري الوحشي إلى الإجراءات القانونية المتعسفة لفرض سياستهم أطول وقت ممكن[1]. ورغم تواضع الحملة الفرنسية، إلا أنها بسطت نفوذها، وأرغمت الداي "حسين" على توقيع معاهدة الاستسلام يوم 5 جويلية بشروط وضعها هذا الأخير لحماية الجزائريين وممتلكاتهم. ويمكن القول أن هذه الحملة واجهتها صعوبات كثيرة تمثلت في شراسة المقاومة الشعبية وروح الجهاد ضد المسيحي الدخيل، بالإضافة إلى المناخ الجاف غير المألوف، كما شكلت الطرقات وشساعة المساحة عائقا في تقدم الجيش بالإضافة إلى صعوبة إخضاع القبائل البدو الرحل، وقد شكلت هذه العوامل كلها عوائق عطلت سقوط البلاد بسرعة.

أما الرعايا اليهود الذين أتقنوا اللغة الفرنسية، فقد استقبلوا الغزاة بالترحاب، وأصبحوا تقريبا وسطاء بينهم وبين الجزائريين. وتقدم الجيش الغازي بعد عزل "بورمونت"، حيث تمكن الجنرال "كروزيل" من التوسع، وبتعيين الجنرال "بيجو" سنة 1836 على رأس محمية وهران، ثم حاكما على الجزائر، تمكن هذا الأخير من تحقيق أهداف فرنسا بتشجيعه الاستيطان، ودعم عمليات نهب أملاك الثوار من سنة 1841 إلى سنة 1847 بشكل سافر.

3- السياسة الفرنسية في الجزائر 1870/1830.

أ/ نظام الحكم:

لقد راود الشك السلطة الاستعمارية الفرنسية في بداية الاحتلال حول مسألة النية في الاحتفاظ بالجزائر أو التخلي عنها. وبعد قدوم اللجنة الإفريقية إلى الجزائر عام 1833، أقرت في الأخير الاحتفاظ بالجزائر إلى الأبد، وأطلق على الجزائر تسمية الممتلكات الفرنسية في إفريقيا[2]. وللتوغل في الداخل كانت حكومة لويس فيليب تريد في السابق توسيع هيمنتها الاستعمارية باستخدام قياد تقليديين تابعين لفرنسا تنصبهم هنا وهناك[3]. ومن الواضح أن منذ بداية الاحتلال سير الجزائر حاكما عسكريا، ووضعت البلاد تحت إشراف وزارة الحربية

[1] - جمال خرشي، المرجع السابق، ص.28.
[2] - صلاح فركوس، المرجع السابق، ص.244.
[3] - جمال خرشي، المرجع السابق، ص. 64.

الفرنسية التي كانت تنفذ تعليمات الحكومة الفرنسية. ولما جاء "نابليون الثالث" إلى الحكم حاول تطبيق نظام الحكم المدني كتجربة أولى في الجزائر(1858–1860)، ولكن كتب لهذه التجربة الفشل، وعاد الحكم العسكري مجددا إلى غاية سنة 1870، وهي السنة نفسها التي انهار فيها النظام الإمبراطوري في فرنسا أمام دولة بروسيا الناشئة.

وهكذا اعتمدت فرنسا في فترة بداية حكمها للجزائر (1830–1870) على الضباط العسكريين لتسيير أقاليم (الوسط، الشرق، الغرب)، وساعدهم في تأدية مهامهم واتصالهم بالأهالي الجزائريين مجموعة من الموظفين الجزائريين احتفظوا بألقاب إدارية قديمة هي: الخليفة، والآغا، والقايد، والشيخ[1]. وهكذا، فقد أخذ الاستعمار الفرنسي يساند الأسر الموالية له من الأهالي، وأنشأ سلالات وإقطاعيات من الخلفاء والباشاغاوات[2]. وحاول الاستعمار الفرنسي التحكم أكثر في المناطق الداخلية التي احتلها وجعل هذه المناطق همزة وصل بين قواته الغازية والجزائريين. وأحدث الحاكم العام (René Savary) عام (1832–1833)، فرعا عرف بالمكتب العربي، الذي أطلق عليه فيما بعد تسمية "مصلحة الشؤون العربية"، وأسندت إدارتها إلى النقيب "لامورسيير" الذي كان يحسن الكلام بالعربية. والحقيقة أن تلك الإدارة لم تكن لتهتم بشؤون الأهالي بقدر ما كانت تعمل على إخضاعهم وبسط نفوذ فرنسا على كامل أنحاء القطر[3]. وعلى غرار هذا التنظيم الإداري، اعتمد النظام الاستعماري على فرق من القومية والمخزن، والخيالة الصباحية، وشيوخ الزوايا لإخضاع القبائل. واعتبرت كلها فرقا تحت سيطرة الاستعمار، حيث اعتمد عليها كصفوف أولى أمامية عند المواجهة مع المقاومات الشعبية الجزائرية، وأيضا كمصادر لجمع المعلومات عن الجزائريين، بالإضافة إلى الجوسسة، ومراقبة تحركات الجزائريين، وتأمين الطرقات وإعانة ضباط المكاتب العربية، وتبليغ أوامرهم إلى مختلف القبائل، كما كلفوا على غرار هذا بجمع الضرائب.

ب / قرارات وقوانين للتضييق على الجزائريين:

[1]– صلاح فركوس، المرجع السابق، ص.244.

[2]– مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص.46.

[3]– المرجع نفسه، ص ص:245–246.

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول أن الإدارة الاستعمارية لم تضيع وقتها لتظهر نواياها الاستيطانية في الجزائر حيث أصدرت يوم 08 سبتمبر 1830 أوامرها للاستيلاء على أملاك الدولة والأسر التركية والأوقاف الإسلامية. وبهذا السطو المقنن بالقانون، فتحت الطريق أمام الأوربيين للاستيطان في الجزائر، وأغرتهم بمختلف الوسائل...[1]. كما لم يخف الاستعمار الفرنسي نيته للقضاء على الخصائص القومية والحضارية للشعب الجزائري تمهيدا لإدماج كامل ونهائي داخل الأمة الفرنسية، فقضت على المراكز الثقافية، وأغلقت ألف مدرسة ابتدائية وثانوية وعالية كانت موجودة في الجزائر قبل الغزو[2]. ومن القرارات التي عانت منها الجزائر على خلاف المستعمرات الأخرى، صدور مرسوم 22 جويلية 1834 الذي نص على إلحاق الجزائر كجزء من التراب الفرنسي، يديرها حاكم عام يخضع لوزير الحربية في باريس، ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية[3]. وبطبيعة الحال، دعم هذا القرار حين أعلن عن دستور الجمهورية الثانية يوم 04 نوفمبر 1948 والذي اعتبر الجزائر أرضا فرنسية. كما سمح قرار شهر مارس 1848 بتمكين المستوطنين الأوربيين من انتخاب نواب للبلديات يمثلوهم بالجزائر العاصمة، وهذا ما دفعهم إلى الضغط على الإدارة الاستعمارية حتى قامت بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية عام 1850 بدعوى عدم أهليتهم[4].

وفي محاولة لتقسيم الجزائر إلى عمالات بدلا من نظام النواحي، صدر قانون 15 أبريل 1845 الذي أصبح بموجبه والي مدني يشرف على كل عمالة وبجانبه قائدا عسكريا لمساعدته. ومن القوانين العقابية الصادرة قانون 26 أبريل 1851 الذي نظم عمليات تمليك الأراضي للأوربيين، واشترط لمن منحت له أرضا مساحتها ما بين: 20 و150 هكتارا أن يشارك بمبلغ مالي لاستصلاحها، ولا تصبح ملكا له إلا بعد مضي ثلاث سنوات على

[1] - يحيي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص.7.

[2] - عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر(دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.15.

[3] - يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص.8.

[4] - المرجع نفسه، ص.12.

استقراره بها[1]. وعرفت البلاد إلغاء الحواجز الجمركية مما ربط الاقتصاد الجزائري بفرنسا بشكل كلي، وفتح المجال واسعا أمام حرية نقل البضائع والسلع بين البلدين. وفضلا عن هذا صدر في أكتوبر 1854 مرسوما إمبراطوريا يقضي بإعادة تكييف القضاء الإسلامي لإخضاع الجزائريين تدريجيا إلى الحكم النابليوني. كما صدر مرسوما آخر في 31 ديسمبر 1859 أكد على ضرورة إخضاع القضاء الإسلامي إلى التشريع الفرنسي، وهو ما تناقض مع معاهدة الاستسلام التي أمضاها الداي "حسين" يوم 05 جويلية 1830. ومن القوانين الجائرة الأخرى التي عززت العنصرية داخل البلاد، صدور قانون الأهالي يوم 26 جوان 1881 الذي تضمن نصوصا قانونية عقابية تجاه الجزائريين دون سواهم. ومن المفارقات أن صدر قانون 26 جوان 1889 الذي سمح للأوربيين الاستفادة من الجنسية الفرنسية خاصة الأبناء المولودين في فرنسا والجزائر. ويرجع فضل تطبيق هذا القانون، إلى البرلمانيين من المعمرين الفرنسيين، حيث كان القانون يهدف إلى زيادة عدد المعمرين في الجزائر بينما حرم أصحاب الأرض الأصليين من هذا الحق وجعلهم يكتفون بالقانون الصوري الذي سنه مجلس الشيوخ (Senatus Consulte) عام 1865.

ج- نتائج السياسة الاستعمارية:

ومما سبق، يبدو أن الاستعمار قد خلق وضعا مختلفا عن الوضع الذي كان سائدا أيام الأتراك بانتهاج سياسة المواجهة، كما حملت المقاومات الشعبية عبء مخلفات التسيير السابق للبلاد، واستحال عليها مواجهة الجيش النظامي الفرنسي. ومما درج عليه بعض المؤرخين الفرنسيين الذين كتبوا عن عهد الاحتلال، معالجة المشكلة الجزائرية ما بين 1832 و1848 معالجة سطحية، مع أن هذه الفترة هي التي قامت فيها الجزائر-بعد أن شعرت بأن لها كيانا- لتدفع عن استقلالها ومؤسساتها، بقيادة الأمير. فهؤلاء المؤرخون يرون بأن الشعور الديني-أو التعصب الإسلامي، حسب زعمهم – هو وحده الذي جعل الشعب الجزائري يلتف للدفاع عن قضية تعتبر روحية

---

[1]- نفسه، ص.16.

أكثر مما تعتبر قومية[1]. إن الاحتلال الفرنسي الاستيطاني للجزائر يختلف في طبيعته عنه في المغرب وتونس. إنه احتلال استيطاني اندماجي يعتمد على وسائل الإكراه والقوة[2].

ونتيجة لهذا فشلت مقاومة "الأمير عبد القادر"، و"أحمد باي"، و لم تفلح فكرة تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة التي راهن عليها الأمير، حيث اضطر مرغما لدى عودته من المغرب الانسحاب وإبرام عهد الآمان مع الجنرال "بيجو" عام 1847. ورغم الانقسامات واصل الشعب مقاومته للتسلط الاستعماري تحت قيادة أعلام وطنية أغلبها كانت ذات نزعة صوفية، وظهرت حركات جهادية أخرى عبر مناطق متعددة من القطر. ومن أمثال هؤلاء القياديين يمكن ذكر "سي محمد بن عبد الله" المعروف باسم "بومعزة"، و"الشريف مولاي" بالقبائل، و"بني يعلى"، و"مولاي إبراهيم"، و"بوبغلة"، و"فاطمة نسومر". وتواصلت المقاومة في النصف الثاني من القرن 19 بمقاومة "أولاد سيدي الشيخ"، ومقومة "الأمير يحيى" (ابن الأمير عبد القادر)، و"المقراني"، والشيخ "بوعمامة" وغيرهم. ولقد يكون من العبث أن نستعرض سائر الانتفاضات التي اهتزت لها ربوع الجزائر إلى غاية 1871. وفي الواقع، فقد بقيت المشكلة مستعصية على الضباط الامبرياليين، وذلك أن مقاومة الشعب ووطنيته لم تخمد جذورها رغم الحرب الطاحنة التي تميزت بأحداث وأهوال جسام...[3].

ومن نتائج التسلط الاستعماري في الجزائر، فتح باب الاستيطان على مصراعيه لتمكين المستوطنين الفرنسيين والأوربيين من تعمير البلاد ما بين (1871–1896)، وتميزت الفترة نفسها بسطو النظام الكولونيالي على مليون هكتار كانت تابعة للجزائريين. ويبدو أن هذا النظام لم يتمكن سابقا من السطو في الفترة الممتدة ما بين(1830–1870) إلاّ على 481000 هكتار، وانتقل عدد المعمرين من 119.000 سنة 1871 إلى 200.000 نسمة مع حلول سنة 1900 وكانت الأغلبية من الفرنسيين[4].

[1]– مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص ص: 46-47.

[2]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.42.

[3]– مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص.48.

[4] -Charles- Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Presses Universitaire de France, Paris, 1974, p.51.

وبالموازاة مع هذا، تمكن المعمرون من التوغل داخل الملكيات الجماعية التابعة للقبائل واستفادوا من القوانين، ومن السياسة الاستيطانية المنتهجة من قبل الإدارة الاستعمارية. وعلى غرار أراضي الحبوس المحجوزة، أضيفت إليها العشرات من المساجد المغلقة عبر الوطن، كما أن الأئمة الذين لم يسهلوا عمليات السطو على أملاك الناس، أرغموا على الهجرة تحت الضغط مثل: المفتي الملكي "بلقباطي" الذي سجن في جزيرة كورسيكا قبل نفيه إلى الإسكندرية سنة 1848. ونتيجة تجاوزات الإدارة الاستعمارية وإصدارها من حين إلى آخر قوانين وقرارات أقل ما يقال عنها أنها كانت تكرس هيمنة الأوربي حتى يصبح الوضع الاقتصادي لصالح المعمرين. وقد أدت هذه الوضعية إلى انتشار ظاهرة البطالة وسط الجزائريين، وعم الفقر، وأثقلت المجاعة كاهل سكان الريف بسبب تدني المستوى المعيشي وانخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني، وتراجعت مكانة العائلات الجزائرية البرجوازية أمام المد الاستيطاني الدخيل. و لم تستثن المخططات الاستيطانية أي جزء من المناطق الجزائرية حيث شمل الجشع حتى المناطق الصحراوية المحرومة، وهذا ما أدى إلى استمرار الهجرة الجزائرية إلى الأراضي التونسية. و لم يبد المعمرون أي اكتراث لبؤس الأهالي، بل كانوا فوق ذلك يحتجون ضد عدم كفاية الإجراءات المتخذة للحصول على حقوق الاستيطان وامتيازات أخرى. ولقد عبر المعمرون عن أبشع مظاهر حب الذات والسطو على حقوق الإنسان بالسلب والنهب بكل الوسائل الجهنمية[1].

وبعد إنهاء مهام الحكم العسكري عام 1870، امتدت قبضة المعمرين على الأراضي والعباد، خاصة لما فتح لهم مجال السيطرة على بلديات القطر التي ارتفع عددها في ظل تعيين حاكم عام مدني، فازداد جشعهم. والواضح أن ما بين: (1871-1895) أنشأ الاستعمار نحو 248 مركزا استيطانيا جديدا، وتخلت السلطات في باريس عن ممارسة نفوذها في الجزائر لصالح المستوطنين، بحيث صار بإمكان المعمرين التصرف في شؤون الجزائر حسب أهوائهم الجشعة، وبدؤوا يعملون على إفراغ الأراضي من أهلها وتحويل المناطق العسكرية إلى الحكم المدني،

[1] - صالح فركوس، المرجع السابق، ص.330 .

وتطبيق جميع القوانين الفرنسية[1]. لقد كانت فرنسا بعيدة الاهتمام بشكاوي ومطالب بعض سكان العاصمة. وإذا كانت بعض الأشياء غير الواضحة في سياسة فرنسا، فإنها لم تدم طويلا، لأن عزمت على احتلال كل الجزائر. و لم يبق للجزائريين إلا المعارضة، والسلاح في اليد[2].

ويمكن القول أن سياسة التسلط والسيطرة والنهب المباح بمباركة الإدارة الاستعمارية التي قامت بتسيير أفكار السخرية والمخادعة لطمس الشخصية الجزائرية، واحتقار المواطن الجزائري كفرد أحيانا، وكمجتمع في الغالب، وأصبحت عبارة عن إيديولوجية لا ترمي إلا لتشيع صورة مشوهة للجزائري بهدف السيطرة عليه، وإبقائه في خدمة المستوطن. وهكذا أصبح الاعتماد على الخطاب العنصري المرسوم في الأدبيات والبرامج المدرسية أمرا جائزا، وعليه يسمح الخطاب التصنيفي بظهور تصور الجزائري كشكل من الحيوانية المتسمة بهمجيات وحشية، في حين نجد المستوطن يوصف ككائن متطور حامل للحضارة الغربية وللقيم الخاصة بفرنسا، والتي تمنحها تفوقا يجعل من وجودها في الجزائر أمرا مشروعا، "إنها الحضارة التي تأتي ضد البربرية"[3].

لقد كان لتطبيق قانون النظام المدني في الجزائر يوم 9 مارس 1870 عدة انعكاسات على الجزائريين، فبعد مغادرة القوات الفرنسية لمناطق القبائل، عادت الثورات الشعبية مجددا إليها، وقدم البعض من الأعيان الجزائريين استقالتهم الجماعية من مناصبهم. ولا شك أن النظام المدني كان يعني للجزائريين المسلمين الخوف من سيطرة المعمرين، ومصادرة هؤلاء لأراضيهم، والخوف من إدارة الحكومة العامة التي يديرها مجموعة من الأوربيين، وأيضا الخوف من زوال قوانينهم المدنية، وفقدان العدالة بسبب تولي قضاة من المعمرين الإشراف على قضايا المسلمين[4]. وتولى الاستعماريون شؤون البلاد السياسية والإدارية، وأشركوا معهم العديد من الجزائريين في

[1] - المرجع نفسه، ص.333.

[2] -Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, L'Algérie Dans L'Histoire, O.P.U, Alger, 1989, p.16.

[3] - علي قوادرية: العلاقة مع الآخر والتصورات الاجتماعية في الإيديولوجية الاستعمارية: الجزائر كنموذج، مجلة الملتقى الدولي الرابع حول تاريخ ثورة التحرير الجزائرية، التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، (يومي 25-26 أكتوبر2009)، ص ص:11،6.

[4] - Charles- Robert Agéron, op.cit, p.41.

الوظائف الإدارية كموظفين في مناصب قيادية في الظاهر، مثل الخليفة والباشاغا، أو وظائف ثانوية كقضاة ومترجمين. ولكن المبادرة في الميدان السياسي كانت منزوعة تماما منهم. فلم تظهر من بينهم حكومة جزائرية، ولا وزارة ولا حزب ولا صحافة تعبر عن رأي خاص. وقد ظل الأمر كذلك إلى عقد الثمانينات[1].

وإضافة إلى هذا، لوحظ انخفاض عدد السكان منذ الاحتلال الفرنسي، حيث كان عدد الجزائريون نحو 3 ملايين نسمة سنة 1830، ليتراجع العدد إلى 2.125.051 عام 1872. ومن بين أسباب هذا التراجع، شدة المقاومة الشعبية، والعمليات العسكرية ضد العزل من المواطنين، وانتشار توسع الجيش الفرنسي داخل التراب الجزائري. ونضيف إلى كل هذا المجاعة التي ضربت البلاد عام 1868 وقضت على نصف مليون جزائري تقريبا.

ومما سبق يتبين، أن كفاح الشعب الجزائري في القرن 19م، امتاز بالمواجهة مع قوات الاحتلال، وكثرة الثورات التي تحملها سكان الريف والبدو تحت قيادة الأسر الدينية والعائلات ذات المراكز الاجتماعية. ولما كان الجزائريون أشد الناس تمسكا بأراضيهم وماشيتهم، وأكثر دفاعا عن تجمعاتهم، وشرف عائلاتهم، فقد اشتد عنف المقاومة المسلحة التي استمرت حوالي سبعون عاما قبل أن يتمكن الاستعمار من تشديد قبضته على البلاد[2]. وبطبيعة الحال، فغن هذه المقاومة الباسلة دفعت المستعمرين إلى القيام بقمع شديد، حتى أن أكثر الضباط قسوة، كالكولونيل كانروبير، كانوا يشعرون بتأنيب الضمير أمام المناكر التي ارتكبها جنود الغزو الاستعماري في عمليات السلب والنهب المدروسة...[3].

إن هواية القتل والإبادة الجماعية من قبل جنود الاحتلال والعناصر الأوروبية المعمرة للبلاد أصبحت سلوكا عاديا بسبب الحقد الدفين. وما المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي (N.H.N.M) في باريس إلا شاهدا عن بشاعة الاستعمار الفرنسي، وذلك بضمه عظام الشيخ "بوبغلة" من القبائل، والشيخ "بوزيان" من واحة

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط1، ج4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1996، ص ص:141-142.
[2]- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص.75.
[3]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص.84.

الزعاطشة، والموجودة في المتحف منذ عام 1880. ومن البقايا الأخرى، توجد مومياء لرأس "عيسى الدرقاوي"، و"سي المختار بن قويدر التيتراوي"، ورأس "عيسى الحمادي" نائب "الشريف بوبغلة".

4- المعمرون والمجالس المحلية:

لقد أدرك الاستعمار صعوبة احتلال الجزائر منذ البداية، لكن تطلعاته في تكوين إمبراطورية في إفريقيا شجعه على تحمل المصاعب، وراهن على قوة الجيش لتطهير المجتمع الجزائري من المقاومين والمعارضين. وفي ظل هذا الواقع العنيف، ظهرت معارضة سياسية مبكرة في الجزائر مثلها حمدان بن عثمان بن خوجة، الذي ندد بفاجعة الاحتلال الفرنسي، ودعا جيش الاحتلال، والإدارة الاستعمارية إلى الكف عن انتزاع الأراضي، وإعادة أملاكها إلى أهلها، والشروع في الجلاء عن البلاد، وحتى يسمع صوته ضم إليه عددا من الإخوان ذوي الشأن، وذهب على رأسهم إلى فرنسا عام 1833 لعرض مطالبهم. وفي هذه الأثناء بدأت تظهر جماعات ضاغطة، في وهران وقسطينة، من الأعيان وكبار الملاك والموظفين، وتمثل ضغطها في تقديم العرائض الممضاة جماعيا للسلطات الاستعمارية...[1]. ويمكن القول أن هذه أول مرة يجتمع فيها نخبة من أبناء الوطن، وينصبون أنفسهم نوابا على الأمة الجزائرية لحمل مشاغلهم إلى السلطة الفرنسية آنذاك. ولهذا هناك من اعتبر أن ما قام به حمدان خوجة وأمثاله إنما هي إحدى اللبنات التي أنبنى عليها وتأسس كفاحنا السياسي، وهو صاحب ثقافة واسعة قام بعدة أسفار إلى أوربا، وقد تضمن أفكاره هذه بعد ذلك[2]، وكما هو معلوم لم يمثل الشعب الجزائري بنواب مسلمين إلا في نهاية القرن 19، ويعود سبب هذا إلى رضوخ النخبة الجزائرية إلى القوانين الفرنسية، والظروف غير الآمنة السائدة بفعل المقاومة. وما يهمنا، هو أن هذا التمثيل كان مظهرا لتزيين المجالس التي كان أغلب ممثليها من المعمرين. وهكذا استمرت اللعبة السياسية داخل المستعمرة إلى غاية اندلاع ثورة التحرير الوطني في نوفمبر 1954 مع ظهور بعض التحسينات على المظهر كل ما اقتضت إليه الحاجة.

[1] - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص.142.
[2] - يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص:75-76.

ومن خلال ما سبق، شن المعمرون الأوربيون حملة تشنيع وتحقير ضد النواب المسلمين داخل المجالس البلدية، بعد أن حدد القانون عددهم الأقصى بثلث الهيئة الانتخابية. ورغم هذا اعتبر نواب المعمرين أن وجود نواب جزائريين إلى جانبهم ما هو إلا إهانة لكرامتهم، ولهذا أصدر نواب البرلمان يوم 7 أبريل 1884، مرسوما حدد فيه عدد المساعدين البلديين الجزائريين بستة أعضاء، على أن لا يزيد عددهم عن ربع أعضاء المجلس البلدي، وفضلا عن ذلك لم يعد بوسع المساعدين المسلمين المعنيين منذ ذلك الحين أن يشتركوا في انتخاب رؤساء البلديات ومساعديهم[1]. وعلى غرار هذا قدمت نخبة من النواب والصحفيين الفرنسيين عريضة وقع عليها نحو 1700 شخص يوم 10 جويلية 1887، وصودق عليها يوم 05 أوت ببلدية قسنطينة بحضور رئيسها (Mercier)، عارضت سياسة الاندماج، ومنع منح الجزائريين الجنسية الفرنسية، علما أن التمثيل السياسي للجزائريين لم يكن في مستوى عدد السكان الجزائريين، ولا على مستوى المجلس الأعلى للحكومة العامة، ونتيجة هذا الخلل، اقترح الحاكم العام للجزائر (Jules Corbon) يوم 04 نوفمبر 1896 رفع عدد الممثلين الجزائريين المسلمين إلى تسعة مقاعد. وبعد سنتين تقريبا صدر مرسوم 23 أوت 1898 الذي أقر تأسيس المجلس الأعلى للجزائر، وتكون هذا المجلس من 27 نائب أوربي منتخب، و07 مندوبين معينين من الجزائريين، و21 من الموظفين في مختلف المصالح الحكومية. وحسب ما جاء في هذا المرسوم أصبح المجلس الأعلى للجزائر يتمتع بسلطات أكبر بصفته الممثل الشرعي للهيئة الإدارية والسياسية في البلاد. ومن جهتها قامت السلطة الاستعمارية بمنح الحاكم العام سلطات أوسع يوم 31 ديسمبر 1896 في المجال العسكري والمدني باستثناء شؤون العدل والتربية. وبناء على هذا القرار أصبح للحاكم العام مجلس استشاري يسمى مجلس الحكومة الأعلى يضم منتخبون فرنسيون، ونواب جزائريون مسلمون معرفون بإخلاصهم لفرنسا[2].

ثانيا: التنظيم الإداري الجزائري في عهد الاحتلال:

[1]- أمال علوان، تدرج مسألة انتخابات الجزائريين(1870-1919)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية(مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر)، العدد3، جامعة جيلالي ليابس، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2011، ص.126.

[2]- أمال علوان، المرجع السابق، ص.127.

1- الحاكم العام:

يمكن القول أن سياسة الإدارة المحكمة ساهمت في بقاء الاستعمار وذلك بتكريس سياسة التهميش والإقصاء للعنصر المسلم، وفي المقابل منح الأوربي كامل الحقوق. وهكذا أصبحت الجزائر بموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870 تحت سلطة حاكم عام مدني يخضع إلى وزارة الداخلية، وتمتعت بمركزية إدارية، ومثّل الحكومة العامة قادة من العسكريين مثل الأميرال (De Gueydon)، ثم الجنرال (Chanzy)، لكن بعد عهدهما سقط الاختيار على الموظفين العاملين في المتروبول، من الولاة، والمستشارين للدولة، والسفراء[1]. ما يمكن استخلاصه هنا أن شؤون الجزائريين كانت تديرها الإدارة الاستدمارية الفرنسية وهو ما نتج عنه إبعاد كلي للشعب الجزائري من كافة مراكز صنع القرار[2]. وحتى لا يصبح الحاكم العام مجرد عون تنفيذي، جاء مرسوم 26 أوت 1881 ليطبق نظاما إداريا جديدا، وعليه حولت مصالح الجزائر للسلطة المباشرة للوزراء الذين كانوا يتابعون من باريس شؤون العمالات، ووجهوا للحاكم العام التعليمات، وتابعوا ما أصدره من قرارات، وتدبروا أمور المستعمرة بأنفسهم، وإن استعصى عليهم ذلك، حولوها إلى رئيس الدولة للنظر فيها. وهكذا استرجع الحاكم العام حق المبادرة داخل المستعمرة، وأصبح بإمكانه التنسيق مع مختلف وزارات المتروبول، إلا أنه لم يتمتع باستقلالية تامة إلا في ظل القوانين الخاصة التي منحت له بسبب سوء الأوضاع الأمنية.

2- المجلس الأعلى للحكومة وتحضير الميزانية:

ومن خلال ما سبق فإن للحاكم العام صلاحيات إعداد مشروع ميزانية مختلف المصالح في الجزائر ووضعه بين أيدي المجلس الأعلى للحكومة، ويقوم هذا الأخير أيضا بإعداد الميزانية وإعادة تنظيمها. ووسّع هذا المجلس ليضم 14 عضوا بموجب مرسوم 11 أوت 1875، وانتقل العدد إلى 15 عضوا في سنة 1883. وتشكل المجلس الأعلى من الولاة الثلاث، و18 نائبا من المستشارين العامين للبلديات حيث يقومون بدراسة

[1]-Les Institutions Algériennes (1870 -1896), Documents Algériens, Service d'Information du Cabinet du Gouverneur Général de L'Algérie, N° 17, 10 Aout 1948.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.61.

مقترحات الميزانية والغلاف المالي واشتراكات الضرائب ووضعها على طاولة الوزراء، وتخضع القروض الممنوحة للجزائر إلى قانون المالية. ويبدو أن الميزانية تكون حسب مصاريف الوزارات، وهي الخطوات المتبعة بالنسبة لميزانية الدولة في فرنسا.

3- التمثيل الجزائري في المجالس الفرنسية:

وحسب ما تقتضيه المصلحة الاستعمارية للتحكم في المستعمرة، قسمت الجزائر في سنة 1848 إلى 3 عمالات، وتمتعت بمقتضى مرسوم 24 أكتوبر 1870 بنفس النظام الذي عرفته العمالات الفرنسية في المتروبول. وهكذا حق لها أن تمثل في البرلمان الفرنسي حيث سمح مرسوم 5 فبراير 1871 أن تمثل كل عمالة بممثلين منتخبين يوجدان على رأس القوائم الانتخابية في المجلس الوطني[1].

ومن الواضح أن التمثيل البرلماني اقتصر على المعمرين، ولهذا جاء قانون 30 نوفمبر 1875 لمنح مقعدا واحدا في البرلمان لكل عمالة جزائرية، أما قانون 23 جويلية 1881، فقد ضاعف العدد لتجرى الانتخابات كما هو الحال في العمالات الفرنسية ما وراء البحر. نسجل هنا أن مرحلة النظام المدني في الجزائر التي كانت ما بين 1870-1954 أخطر مرحلة من مرحلة النظام العسكري التي انتهت بسقوط إمبراطورية نابليون الثالث في 1870 خلال حربه ضد الألمان...[2]. وفي السياق نفسه، وبعد صدور القانون التأسيسي يوم 24 فبراير 1875، وقانون 8 ديسمبر 1884، أصبح بمقدور كل عمالة جزائرية أن تمثل في مجلس الشيوخ بنائب انتخب عليه في قسم حددته المادة الثانية من قانون 2 أوت 1875. وبطبيعة الحال، استثنيت مشاركة أعضاء من مجالس الدوائر في العملية بحجة أنها غير مؤسسة في الجزائر، ولأن نواب البلديات انتخب عليهم من قبل مجالس البلديات، وهم من المواطنين الفرنسيين، بينما استثني نواب الأهالي من هذا التمثيل[3].

4- تنظيم العمالات:

---

[1]-Les Institutions Algériennes (1870 -1896), op.cit.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.63.

[3]-Les Institutions Algériennes (1870 -1896), op.cit.

أشرف على إدارة كل عمالة جزائرية وال معين وساعده في مهامه قائد عسكري برتبة جنرال، وهو في الوقت نفسه قائدا للناحية العسكرية للعمالة. أما المجالس العامة للبلديات فقد نظم مهامها مرسوم 23 سبتمبر 1875، الذي حدد عدد أعضاء عمالة الجزائر، وقسنطينة بـثلاثين عضوا، ووهران بـسبعة وعشرين عضوا، وهم جميعا فرنسيين سواء كانوا مسلمين أو أوربيين. وكان المرسوم نابع من النظام الفرنسي مع وجود بعض الاستثناءات المطبقة إلاّ في الجزائر نظرا لخصوصيات وضع البلاد. ولعل أهمها: تعيين الحاكم العام ستة أعضاء من المسلمين داخل المجلس العام، وأيضا مشاركة الجنرال قائد المنطقة العسكرية في اجتماعات المجلس العام للعمالة حول القضايا التي تهم المنطقة عسكريا.

5- الإدارة الاستعمارية ونظام البلدية:

لقد جاء مرسوم 24 أكتوبر 1870 مكرسا لمبدأ النفوذ الأجنبي، كما أن تطبيقه على أرض الواقع جعل المناطق المسماة بالمكاتب العربية تتراجع أمام المناطق المدنية، وأصبحت نحو 1576 منطقة، عاش فيها نحو 10.000 أوروبي، وهكذا تقلص عدد بعض البلديات التي كانت تحت الحكم العسكري[1]. وما يهمنا هو أن الإدارة وجدت نفسها في ورطة حتى تتمكن من تسيير بشكل محكم البلديات المدنية، ويرجع سبب تخوفها كون أن معظم البلديات احتوت على نسبة قليلة من الفرنسيين، أي أقل بكثير من الجزائريين. ولكي لا يفشل مشروع مرسوم 24 أكتوبر 1870، منح الحاكم العام (Chanzy) سياسة النظام المدني للبلديات المختلطة وللمناطق العسكرية (المكاتب العربية)، وهكذا أصبحت تتمتع المناطق المدنية من نموذجين: بلديات كاملة الصلاحية، وبلديات مختلطة.

أ- البلديات كاملة الصلاحية:

لقد تمتعت هذه البلديات بالتنظيم نفسه المطبق في بلديات المتروبول، سواء تعلق الأمر بالقوانين أو المبادئ المحددة بموجب قانون البلدية الصادر يوم 5 أبريل 1884. ويتعطل الإصلاح البلدي بفعل التوقيفات عن

[1] - Les Institutions Algériennes (1870 -1896), op.cit..

العمل التي جاءت في حق رؤساء البلديات أو نوابهم وحل المجالس البلدية...[1]. وأهم ما جاء فيه، فإن شيخ بلدية منتخب يسير هذا النوع من البلدية، ويساعده نوابا ينتخبهم المجلس البلدي. ويبدو أن نقطة الاختلاف بين ما هو مطبق في فرنسا والجزائر، هو مرسوم 7 أبريل 1884 الذي أضاف للمجلس البلدي مستشارين للبلدية، وهم من المنتخبين في القسم الأول والثاني. وفي سنة 1881 وصل عدد البلديات الكاملة الصلاحيات إلى 196 بلدية، ثم إلى 209 بلدية عام 1884، وإلى 261 بلدية عام 1900، تستقي ميزانيتها من الرسوم المفروضة على الجزائريين...[2].

ومن الواضح أن الإدارة الاستعمارية، حرمت الشعب الجزائري من حقوقه، لكنها سمحت للفرنسيين بانتخاب رؤساء البلديات ومساعديهم منذ سنة 1882. وهكذا لم يكن للجزائريين الحق في انتخاب ممثليهم، واقتصر الأمر إلا على شيوخ الزوايا، والعائلات المالكة للأراضي التي تقربت من الإدارة الاستعمارية، ومنها عيّن القياد، والمساعدين الإداريين كعائلة ابن جلول، وأرابح، وقاضي، بقسنطينة، وابن سالم بالجزائر العاصمة، وابراهيمي وآيت علي في قطاع الوسط، والسايح بالشلف، وابن شيحة، وبوخلاوية بالقطاع الوهراني، وكذا عائلة شنتوف بمعسكر، وغلام الله بتيارت[3].

ب- البلديات المختلطة:

لقد حدد مرسوم الحاكم العام الصادر بتاريخ 20 ماي 1868، نظام تسيير البلديات المختلطة التابعة للمناطق العسكرية، ونشرت تعليمات حكومية يوم 25 أبريل 1880 لاستحداث 42 بلدية مختلطة جمعت منطقة احتوت على 6.000.000 هكتار، ومجمع سكاني هام[4]، وعموما حددت هذه البلديات المختلطة في المناطق العسكرية حسب ما نص عليه مرسوم 24 أكتوبر 1870 كما أشرنا إليه سابقا، وأدارها موظفون

[1]- جمال خرشي، المرجع السابق، ص.174.
[2] - أمال علوان، المرجع السابق، ص.125.
[3] - علوان، المرجع السابق، ص.126.

[4]-Les Institutions Algériennes, op.cit.

مدنيون من المتصرفين الإداريين للمصالح المدنية. وهكذا أصبحت البلديات المختلطة في تلك الفترة مجرد بلديات مؤقتة في انتظار تحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات في يوم ما. ومن الغريب أن وجود هذه البلديات استمر إلى غاية صدور القانون الإصلاحي ليوم 20 سبتمبر 1947، وحسب ما جاء في مادته 53 التي ألغت هذا النوع من البلديات، وهو ما حدث أيضا مع مرسوم 24 ديسمبر1870، الذي ألغى المكاتب العربية.

وأهم ما يمكن قوله هو أن البلديات المختلطة تميزت عن البلديات كاملة الصلاحية بمساحتها الواسعة، وكثرة عدد السكان، لكن وضعية سكانها كانت أقل بكثير من وضعية سكان البلديات كاملة الصلاحيات. وفضلا عن هذا، ضمت البلديات المختلطة عدة مراكز للمستوطنين، وعدد كبير من القرى، والدواوير، والقبائل، واعتبرت مثل أي بلدية حيث تمتعت بحالتها المدنية، واستقلالية كبيرة من ناحية الميزانية[1]. وقد أدار هذه البلديات متصرف إداري وساعده في مهامه نائب أو أكثر من المتصرفين الإداريين، بالإضافة إلى بعض زعماء الأهالي والقياد، وتحت رئاسة المتصرف الإداري وإشرافه، كان المجلس البلدي يعقد اجتماعاته الدورية. وعلى غرار هذا كانت هناك لجنة للبلدية تكونت من أعضاء أوربيين منتخبين، مثلوا مراكز تجمعات المستوطنين، ورؤساء الجماعات المنتخبة لدواوير البلدية المختلطة، ومختلف القياد الذين وضعوا على رأس قيادة دوار أو عدة دواوير[2].

ثالثا: النخبة الجزائرية وبوادر العمل السياسي:

1- أسباب ظهور النخبة الجزائرية:

ظهرت مع مطلع القرن الماضي (1900-1920) بوادر العمل السياسي وبروز النخبة الأهلية المثقفة المعروفة بنخبة "الشباب الجزائري" التي دخلت مجال النضال نتيجة سياسة الإدارة الاستعمارية المقصية لحركة

---

[1]- Ibid.

[2]- ورث هؤلاء الإداريون في البلديات المختلطة ما استفاد منه ضباط المكاتب العربية. وسمح لهم قانون 28 جوان 1881 ولمدة 7 سنوات تسليط الضغط، وفرض الانضباط على الأهالي المخالفين، ومنحهم هذا القانون سلطة أوسع، وكان علينا انتظار نحو 40 سنة حتى يزول هذا النظام الإداري. ينظر إلى:

Les Institutions Algériennes (1870 -1896), Documents Algériens, op.cit.

الجمعيات، والكابحة للحريات الفردية والجماعية. وكما هو معلوم، فإن حركة الشباب الجزائري الناشئة لم يكتمل نضجها، و لم تعرف التنظيم في هذه الفترة، بسبب غياب الضوابط القانونية التي تسمح بهيكلتها كأحزاب وجمعيات رسمية لها قاعدة شعبية، وبرامج تطلعية، ولهذا اضطرت إلى التوقف عن النشاط بسبب الظروف الدولية ودخول فرنسا في الحرب العالمية الأولى كطرف أساسي فيها.

بهذا الأسلوب حققت فرنسا أهدافها بإبعاد الجزائريين عن ممارسة السياسية بفضل الحجج القانونية، وإقصائهم من أي دور قد يلعبونه مستقبلا بموجب قانون الأهالي لسنة 1881. ويبدو أن البعض من الجزائريين ممن استفادوا من فرص التعليم، شكلوا رغم العوائق نخبة جزائرية، وإن كان تطور المتعلمين في المدارس الفرنسية ضعيف، و لم يتعدى في أقصى الحالات نسبة 1.9 % في صفوف الجزائريين الذين هم كانوا في سن الدراسة عام 1890[1]. وبرغم هذا كون المتعلمون من فئة الحضر رغم قلتهم نخبة صغيرة استطاعت تمثيل شعبهم، وتصور مستقبله من خلال تبني سياسة لائكية، وثقافة فرنسية. وقد ظهر هؤلاء مع بداية القرن العشرين بفضل صحافتهم، وجمعياتهم، وعرفوا بتسميات مختلفة منها: "النخبة الجزائرية"، و"الشباب الجزائري" و"المتطورون". و لم تسلم حركتهم من المعارضة حيث حاربها بعض النبلاء من الجزائريين(أصحاب المصالح القديمة)، وتيار الإدارة الفرنسية المعادي للجزائريين.

وعموما اعتمدت حركة "الشباب الجزائري" على دعم بعض الشخصيات الليبرالية الفرنسية خاصة شارل جيد وجماعته المؤسسة لجمعية "الإتحاد الفرنسي الأهلي" المشكلة من نواب، وناشرين، ومثقفين، وحتى إسلاميين. وكان أملهم في أن ينالوا يوما المساواة السياسية مع الفرنسيين الموجودين في الجزائر، يسيرون نحو تحقيق سياسة إدماجية[2]. ورغم مطالبهم البعيدة عن مطامح الشعب الجزائري، إلا أن الإدارة الفرنسية اعتبرت

---

[1]-Charles- Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, 5éme éditions, Presses Universitaires de France, Paris, 1974, p.70.

[2]- Charles- Robert Agéron, op.cit, p.71.

مطالبهم بخصوص المساواة مع الفرنسيين، هي خطرا على المعمرين، واعتبرت أن هذا المطلب يشكل بداية لحركة وطنية ضد الاحتلال.

لقد كانت حركة "الشباب الجزائري" تنشط قبل تأسيس الحركة الوطنية عام 1919، وتعتبر الناطق باسم الشعب ومن مطالبها: المساواة في الضرائب، ونشر التعليم الابتدائي، وفتح المجال للتمثيل السياسي، وإنهاء خاصة قانون الأهالي العنصري، والتركيز على قضية التجنيد الإجباري. ويعود الفضل إلى تأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية، إلى قانون 1 جويلية 1901 الذي سمح بانتشار الجمعيات الثقافية والخيرية داخل المستعمرات الفرنسية. ومن أهم الجمعيات الجزائرية آنذاك نذكر: الجمعية التوفيقية (1908)، وترأسها الدكتور ابن تامي، رئيس النخبة الليبرالية، ونائبه محمد صوالح ومن الجمعيات النشيطة نذكر على سبيل الحصر: الجمعية "الراشدية" (1902)، و"الجمعية الإسلامية القسنطينية"، و"الصادقية". كما ظهر في الفترة نفسها نادي "صالح باي" في قسنطينة (1908)، ونادي "الشباب الجزائري" في تلمسان (1909)، ونادي"الترقي" (1927)، مقر جمعية العلماء.

وما لاحظناه هو أن الجمعيات عرفت نشاطا أكثر في القطاع القسنطيني بعد ظهور حركة "النخبة الجزائرية" فيها منذ سنة 1887، بسبب تعاملها المبكر مع الإدارة الفرنسية والقوانين الفرنسية، ونضجها التعليمي. وفي الوقت نفسه، ظهر جناح الإصلاحيين بقيادة الشيخ ابن ميهوب الذي وجد دعم طرحه بعض العلماء، وحاول من قسنطينة التأثير على المحافظين الذين لم يتقبلوا الطرح السياسي على طريقة المشرق العربي. وعموما كان لهذه النوادي فضلا في تشكيل الإرهاصات السياسية الأولى للحركة الوطنية الجزائرية من جهة، وفي تربية النشء الجزائري على مبادئ الوطنية، وحب الوطن، وبعث ثقافة جديدة من جهة أخرى[1]. وفي هذه

[1] – عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية(من الاحتلال إلى الاستقلال)، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص.105.

الفترة دخلت الجزائر مرحلة إدارية وسياسية جديدة، بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900[1]، الذي منح للجزائر استقلاليتها في تسيير ميزانيتها، لكن في الواقع منح حرية أوسع للمعمرين للاستفادة من المداخيل المالية، ومراقبة أكثر للأهالي[2]. كما تأثرت النخبة الإصلاحية المثقفة "أصحاب العمامات" بالحركة الإصلاحية التي قادها الشيخ "محمد عبده"، و"رشيد رضا" في المشرق، ومن بين هؤلاء: الشيخ حمدان بن لونسي، الذي كان أستاذا للشيخ "عبد الحميد بن باديس". والمعروف عن الشيخ حمدان أنه ساهم في تكوين الرجال، وهو من العلماء الذين حافظوا على الشخصية الجزائرية، وتقاليد الشعب، إلا أنه هاجر إلى المدينة المنورة سنة 1910 ومات هناك.

2- الصحافة الجزائرية:

ساهمت الصحافة الوطنية المناهضة للاستعمار في تكريس الوعي السياسي من خلال كشف الممارسات اللاإنسانية للإدارة الاستدمارية في حق الجزائريين وحثهم على المطالبة على بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية[3]. وفضلا عن هذا لعبت الصحافة الوطنية باللغتين العربية والأجنبية دورا في الوعي الوطني، وفي إصلاح حال الناس نتيجة تحسن مستوى النخبة التعليمي، وتمثل الفترة ما بين: 1900-1914 البداية الحقيقة للصحافة الجزائرية[4]. ومن أبرز هذه الصحف: "المنتخب" عام 1882 وهي جريدة أسبوعية بالفرنسية أشرف عليها أحمد بن بريهمات في قسنطينة، وجريدة "النصيح" الصادرة سنة 1899، بالعربية والعامية في الجزائر، وكانت جريدة أسبوعية موالية للحكومة العامة، مع جريدة "المغرب" في الجزائر العاصمة (1903-1913)، والتي كانت

[1] - لم تكن فترة (1900-1905) فترة سلم، حيث شهدت الجزائر ثورة عين تركي في 1901، والمعروفة أيضا بثورة مليانة، وهي منطقة تبعد على العاصمة نحو115 كلم. تزعم هذه الثورة "يعقوب"، ومن أسباب تمرد السكان على الفرنسيين، هو القبض على أحد القياد المعين من قبل فرنسا، وبعد إعلان الجهاد، التحق عدد من الثوار ببوعمامة الذي كان يقاوم في الجنوب. ينظر إلى:

Abou- Al Kacem Saad Allah, La Montée Du Nationalisme Algérien, Entreprise Nationale Du Livre, 2éme éditions, Alger,1985, p.89.

[2] - عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، المرجع السابق، ص.29.

[3]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.105.

[4] - عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص: 30-31.

تصدر مرتين في الأسبوع، وأسبوعية "المصباح" بوهران التي أصدرها العربي فخار باللغتين العربية والفرنسية (1904-1905)، وهي جريدة اندماجية.

ومما لاحظناه بروز صحف وطنية أخرى باللغتين العربية والفرنسية منها: جريدة "الإسلام" التي كانت تصدر من عنابة (1909–1911) ثم من الجزائر (1912–1914)، وترأس تحريرها صادق دندن، وكانت ذات توجه اندماجي، وجريدة "الحق"، التي كانت تصدر باللغة العربية في مدينة وهران (1911–1912)، وهي صحيفة سياسية أسبوعية تعتبر لسان حال الدفاع عن مصالح الجزائريين المسلمين[1]، وجريدة "ذو الفقار"(سيف الإسلام)، وهي صحيفة إصلاحية كانت تصدر من الجزائر، و"الفاروق" الشهرية التي أصدرت في الجزائر ما بين: (1913–1915). ومن الصحف اليسارية الأخرى ذات الدور الدعائي للاشتراكية: جريدة (L'Avenir Social) (1902)، وجريدة (L'évolution Social) (1903)، وجريدة (Le Réveil de L'esclave et La Réforme) (1905)، وجريدة "العامل" (1905–1906)، و"المقاومة الاشتراكية" (1909–1914). ونشرت هذه الصحف جنبا لجنب مع جرائد الإدارة الفرنسية مثل: "أخبار الحرب" ما بين:(1914–1918)، وتميزت بتقربها من الجماهير والنخبة الإسلامية ، ودفاعها على الجزائريين خاصة الفلاحين.

لقد أثرت التحالفات بين الدول، وثورات الشعوب على الجزائريين مثل: اندلاع الثورة التركية، والحرب التركية–الإيطالية في ليبيا. وانعكس هذا الوضع الخارجي محليا حيث ساهمت من جهتها الصحافة الوطنية الجزائرية بشن حملة ضد إيطاليا، ومناهضة الايطاليين[2]، وشهدت البلاد مواجهة بين الجزائريين والايطاليين في عدة مناطق من البلاد كالجزائر العاصمة، وبجاية، وعنابة، كما كان عمر راسم وراء الملصقات الداعية إلى مقاطعة الإيطاليين.

3– الجزائر قبل إصلاحات 1919:

[1]- Abou- Al Kacem Saad Allah, op.cit, p.89.
[2]- Ibid, p.80.

ومن المفيد أن هذه العوامل كانت وراء اليقظة الوطنية، وظهور العمل السياسي كسلاح جديد، وهذا ما أثار حفيظة الإدارة والمعمرين. ولا شك أن الخوف هو الذي دفع بالحاكم العام (Jonnart) إلى إصدار مرسوم لضمان أمن البلاد سنة 1906 حيث أمر الولاة الثلاث بغلق مقاهي الجزائريين التي هي محل شك، ومنع إحياء الحفلات الجزائرية في الجهات التي عرفت احتجاجات[1]، وهكذا عارض المعمرون أي نشاط للنخبة الوطنية، وعملوا كل ما في وسعهم لإجهاض كل محاولة تغيير لصالح الأهالي، وأبقوا على الوضعية نفسها التي عرفوها قبل سنة 1914[2].

ومن جهة أخرى، قامت النخبة الجزائرية بالدعاية لرفض مشروع التجنيد سنة 1908، وأثمر عملها بمظاهرة في بلدية (De Revigo) وهي بلدية بوقرة الكاملة الصلاحيات، شارك فيها 3000 جزائري، إلى جانب مشاركة 10 آلاف متظاهر آخر ضد الخدمة الوطنية بتلمسان سنة 1909. وعندما طبق القانون عام 1912، دخلت الجزائر كلها في عصيان وانتشرت المظاهرات في كل مكان، واستعمل العنف، وخلفت هذه الأحداث سقوط قتلى بعد المواجهة مع الشرطة، واضطرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى إرسال تعزيزات لاحتواء الثورة[3]. وفي الوقت نفسه، وقفت الصحف الوطنية وراء معارضة القانون مثل جريدة "الحق"، التي شجعت الجزائريين على الهجرة لتجنب التجنيد الإجباري، فالتحق الجزائريون الشباب المعنيون بالجبال، فاضطرت الحكومة الفرنسية إلى إغلاق الحدود. وكانت الإدارة الاستعمارية وحولها المعمرون يعيبون على الأهالي الجزائريين عدم مطالبتهم بالمواطنة الفرنسية، بينما استعملوا جميع الحيل حتى لا يتمكنوا منها، تلك هي السياسة التي تفننت وداومت عليها الإدارة الاستعمارية والمعمرون[4].

وفي هذه الظروف، شقت النخبة الجزائرية الإدماجية طريقها باحثة عن مكانة لها لدى الإدارة الاستعمارية. وكانت حركة "الشباب الجزائري" الوحيدة التي استاءت من التمثيل الضعيف في المجالس المنتخبة،

---

[1] – شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، مراجعة فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص.128 .

[2]- Abou- Al Kacem SaadAllah, op.cit, p.137.

[3] – شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص.46.

[4]- Charles- Robert Agéron, op.cit, p.69

ولما منعت فرنسا الهجرة، لم يتحمل نواب الحركة هذا القيد الجديد، لذلك وجهوا احتجاجاتهم داخل المجالس المحلية ضدّ هذا الإجراء "الظالم"...كما وجهوا نداء كان قد نشر في الصحافة باسم المنتخبين الجزائريين في المجالس المحلية حيث أعلنوا فيه أن القيد الجديد كانت له صيغة عنصرية...[1].

ونتيجة هذه الإجراءات، ساءت وضعية الجزائريين نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد غداة الحرب العالمية، وانتفضت منطقة "الأوراس" عام 1916، ووقفت ضد التحاق المجندين الجزائريين لنصرة الفرنسيين، وضد هجرة الشباب للعمل في فرنسا. وذكر آجرون أن أكثر من ثلث ذكور الشعب الجزائري استخدموا في فرنسا سنة 1918[2]، أما شارل أندري جوليان، فقد ذكر أن السنوات التي عرفت الحرب سجلت تطورا ملموسا للسكان الجزائريين تحت تأثير إقامتهم بفرنسا، وعمل الأحزاب الثورية، والتضامن النقابي، وصار العربي شخصا أقل جمودا وأقل طواعية مما كان عليه في الماضي بمفعول الشعور بالكرامة، وعاطفة الاستقلال، وإدراك المصالح، ومعرفة الحقوق[3].

وهكذا، فإن هؤلاء الجزائريين الذين فضلوا الاستقرار في فرنسا من الشباب والجنود لم يشعروا بالفرق بينهم وبين العمال الفرنسيين، حيث شاركوا في النشاطات داخل الأحزاب السياسية الفرنسية، وساهموا بأقلامهم في الصحافة، وتمكنوا من تكوين جمعيات، وتبادلوا الآراء، كلها كانت عبارة عن تجارب جديدة للجزائريين[4]. ومما سبق يمكن القول أنه كان لهذه الهجرة عدة إيجابيات في نشأة الحركة الوطنية خاصة الجناح الوطني، الذي نقله الجنود والأمير خالد وسط الشباب الجزائري. كما كانت سنة 1916 قد شهدت انعقاد مؤتمر للجنة الحقوق الإنسانية في شهر نوفمبر بفرنسا، وفيه أقر المؤتمرون ضرورة الاعتراف لكل الدول بنفس

---

[1]- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, 2[éme] éditions, Tome1, Entreprise National du Livre, Alger, 1993, p.20.

[2]- Charles- Robert Agéron, op.cit, p.73.

[3] – شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص.131.

[4]– Abou-Al Kacem Saad Allah, op.cit, p.97.

الحق في الاستقلال[1]. ونتيجة الحرب الدائرة في أوربا، اضطرت النخبة الوطنية تأجيل نشاطها، وهكذا توقفت المطالب، وتوقف المنبر السياسي الوحيد الذي كان يدافع على حقوق الشعب. ومما سبق، يمكن القول أن التمثيل السياسي للجزائريين داخل البلديات أو غيرها، كان إشكالا سياسيا مطروحا بحدة من قبل النخبة، ونواب الحركة الوطنية بعدما اقتصر التمثيل في بدايته على التعيين الإداري المباشر، دون الاستحقاقات الانتخابية الشفافة والديمقراطية. وعكس هذا اتضح، أن فرنسا كانت حذرة تجاه الجزائريين، واعتبرتهم خطرا إذا كانت هناك فعلا انتخابات جادة مع توفر ضمانات سيرها وفرزها.

وانطلاقا من هذا الواقع، فإن الحركة الوطنية بدأت في التنظيم قبل إصلاحات 1919، وما بيان رئيس مصلحة الحكومة العامة يوم 10 نوفمبر 1918 إلى المسئولين المحليين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة المقاهي والأسواق لمنع الدعاية لانتصارات دول الوفاق، وتشجع التحاق الجزائريين على تسجيل أنفسهم لتحرير البلاد. وحسب البيان فإن 1000 منشورا و1300 نسخة لأغنيتين ثورية تم حجزها[2].

عموما وبعد تطور الأحداث العالمية، وانتهاء الحرب العالمية الأولى، ولتثمين دور الجزائريين الذين وقفوا إلى جانب فرنسا في حربها، نادت شخصيات فرنسية بأصواتها داخل البرلمان الفرنسي وهي أصوات انتمت إلى تيارات إصلاحية رأت أنه من الضروري مشاركة الجزائريين في الحياة السياسية. ولعل هذا هو الذي دفع بالسلطة الاستعمارية إلى الإعلان عن إصلاحات سنة 1919 رغم معارضة المعمرين، وعدم تجاوب الجزائريين معها، لكن وبعد تطبيقها في غير موعدها، تبين أن الصراع الجزائري-الفرنسي تأخر إلى عقود أخرى رغم وجود حركة وطنية منظمة قادها نواب من مختلف التوجهات السياسية.

[1] - محمد قنانش، محفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص.15.

[2]- A.O.M, GGA, Carton N°1H/35, Affaires Indigènes (1830-1960), Correspondances Politique des Affaires Indigènes (1830-1959), Note N°273S, Alger Le 10 Novembre 1918.

الفصل الأول: نواب الجزائر والإصلاحات(191961924).

المبحث الأول: إصلاحات 4 فيفري 1919.

المبحث الثاني: حركة الأمير "خالد".

المبحث الثالث: حركة الجناح الليبرالي الإدماجي وموالاة الإدارة الاستعمارية

المبحث الأول: إصلاحات 4 فيفري1919.

1- الوضع السياسي في الجزائر بعد الإصلاحات:

من الواضح، أنّ الجزائريين لم ينساقوا وراء العمل السياسي مبكرا بسبب طغيان العمل المسلح الذي ميز المقاومات الشعبية مباشرة بعد الاحتلال الفرنسي عام 1830. لهذا رأى جمعة زروال أن الحركات الجزائرية المناوئة ظهرت مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر إذ استغلت فرنسا بعض الأسر والعائلات والأشخاص ومنحتهم امتيازات مادية وألقاب عسكرية مقابل التعامل معها والوقوف بجانب الجيوش الفرنسية أثناء توسعاتها في المناطق الجزائرية واستعملتهم ضد المقاومات الشعبية كجواسيس ومتطوعين في الجيش الفرنسي مم أثر سلبا على أغلب الانتفاضات الشعبية التي عرفتها الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر[1]. وبعد أفول هذه المقاومات واستنزاف طاقاتها واختفاء قادتها إما بالإبادة أو النفي، بدأت البوادر الأولى للعمل السياسي تتضح معالمها مع نهاية القرن التاسع عشر. ففي هذه الأثناء بدأت فعلا تظهر جماعات ضاغطة على الإدارة الاستعمارية في وهران وفي قسنطينة تكونت من الأعيان وكبار الملاك والموظفين. وتمثل ضغط هذه الجماعة في تقديم العرائض الممضاة جماعيا للسلطات الاستعمارية ويمكن القول أنها تضمنت مطالب غير سياسية في ظاهرها ولكنها كانت تهدف لتحقيق هذا الغرض بطريقة غير مباشرة كالمطالبة باحترام القضاء الإسلامي، وتعليم اللغة العربية، واحترام الحالة المدنية، ورفع الضرائب، وإلغاء القوانين الاستثنائية[2].

ومن الواضح أن مجهودات هذه الجماعة بقيت معزولة بحكم القوانين السياسية والإدارية المطبقة داخل المستعمرة. لقد قسمت الإدارة الاستعمارية البلاد إداريا إلى عمالات كما أشرنا، وعلى رأس كل عمالة والي ساعده في أداء عمله مجلس العمالة الذي كان يجتمع مع نواب منتخبين ويسمى بالمجلس العام للعمالة، وتكون من أعضاء معينين من سكان الجزائر (فرنسيين وجزائريين مسلمين) حسب سلطتهم وكفاءتهم، وحدد مهامهم مرسوم

[1] - جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص.7.

[2] - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص.142.

23 سبتمبر 1875. وتمتعت العمالة في الجزائر بالتنظيم نفسه المطبق على عمالات المتروبول بحيث قسمت إلى دوائر أشرف عليها رؤساء الدوائر، وبلديات سيرها منتخبون في الغالب نابوا على أنفسهم بحكم أنهم من جنسية فرنسية حتى ولو كانوا أوربيين. لقد ساد الجزائر لمدة زمنية نظام انتخابي ساعد كثيرا طبقة المعمرين الفرنسيين الذين مثلوا أغلبية داخل المجالس العامة والبلدية[1]. وظل احتكار هؤلاء على سلطة التسيير والقرار داخل البلديات مستغلين القوانين المدعمة لعنصريتهم في غياب وجود معارضين منتخبين محليين. وبحكم شغور المقاعد النيابية من الجزائريين إلا أولائك المعينين من قبل الإدارة الاستعمارية أو الذين اختاروا طريق التجنيس للوصول إلى المناصب النيابية رغم نفور الجزائريين منهم. وفي السياق نفسه انطبقت القوانين على الناخبين الجزائريين أيضا إذ لم يكن لهم الحق في انتخاب البرلمان الذي كان يمثلهم في قصر البوربون بعدما احتكر المعمرون هذا الحق التمثيلي دون سواهم. كان التمثيل الجزائري داخل المجالس المحلية ضعيفا ومجحفا فرغم عددهم إلاّ أن غالبية المقاعد كانت للمعمرين. ولتغيير هذا الوضع انتظر نواب الجزائر إدخال السلطة الاستعمارية تعديلات لإصلاح هذا الخلل كون بقاء هيمنة المعمرين على جل المقاعد النيابية معناه بقاء الإدارة الاستعمارية مسيطرة على الوضع في الجزائر مما يفسر غياب المناخ السياسي الملائم داخل المستعمرة وعدم وجود معارضة فعلية بحكم تحكم نواب المعمرين في قرارات المداولات داخل مختلف المجالس المنتخبة وهذا ما همش دور نواب الجزائريين حتى ولو كانوا منتخبين وغير معينين.

وأمام هذه الحقيقة فإن حالة الجزائريين بقيت متشابهة منذ أن رسخ الاستعمار الفرنسي أقدامه و لم تتحسن ظروفهم الاجتماعية والسياسية رغم سكوت نار المقاومة. ونتيجة الصوت غير المسموع للنواب الجزائريين إلاّ في بعض الحالات النادرة فإن النواب الجزائريين الذين كانوا يمثلون مواطنيهم فرضيا عرفوا بتسمية "بني وي-وي" من

[1]-Pascale Le Pautremat, La politique Musulmane de La France au xx[éme] Siècle (de L'hexagone aux Terres d'Islam: Espoirs, Réussites, Echecs), préface de Charles-Robert Agéron, Maison Neuve et Larose, Paris, 2003, p.237.

طرف الأهالي[1]. إن البعض من الجزائريين الذين اختاروا الحياة النيابية بالتقرب من الإدارة ودعم وجودها بخيانة مواطنيهم رغم عدم كفاءتهم وسخرية نواب المعمرين منهم قد كرسوا الرداءة وأساءوا للنضال السياسي ضد الاستعمار. ومن جهة أخرى اهتمت الجماهير المسلمة أكثر بدور المستشار العام مع نهاية القرن وهو الشيء الذي لم يكن موجودا من قبل، ووضح النائب أحمد بن سليمان الهفوات الموجودة حين صرح في المجلس العام لقسنطينة يوم 18 أكتوبر 1882:" أريد أن أوضح أن الأهالي وبنسبة كبيرة يجهلون في معظمهم من هو المستشار العام وما هو مهامه؟[2].

وكما سبق وأن أشرنا في مدخل موضوعنا فإن الجزائر ورثت نظاما سياسيا كرس الفرقة بين الرعية زمن الأتراك، وعلى سبيل الذكر كانت عمالة الجزائر تتميز بوضع خاص بحيث كانت سلطة الأتراك مباشرة وهذا ما دفع بالاستعمار الفرنسي إلى التغيير بالقضاء على التنظيمات القديمة، والمحافظة على الطبقة البرجوازية لضمان الولاء حتى وإن كانوا من الأتراك. كما أن النبلاء الذين شاركوا في جلسات المجلس العام كانوا دائما في صف عائلات رؤساء الأهالي وكثيرا من الأحيان من أصل يرجع إلى الزوايا التي عملت ضد الأمير وظهرت منها برجوازية اندماجية من ثقافة فرنسية ومن أصل مختلط[3]. واعتمدت فرنسا في بداية احتلالها على التمثيل النيابي في شكله التقليدي الذي اقتصر على الجماعة أو مجلس القرية كهيئة تمثيلية صغرى. لكن الفرنسيين قد ألغوا هذا النظام منذ سنة 1863 ثم أعادوه عام 1919 فقط بعد ضغط شديد من المواطنين[4].

ويمكن القول أن البداية الفعلية للنواب الجزائريين في المجالس البلدية كان نتيجة ما أقرّه قرار سنة 1884، لكن للأسف بقي تمثيلهم شكليا في البلديات كاملة الصلاحية حيث أصبح للجزائريين فعلا نوابا لكن معينين من قبل الإدارة. وكانت النسبة الإجمالية لمقاعد هؤلاء لا تتعدى ¼ المقاعد المخصصة للأعضاء، أما ¾ المقاعد الباقية

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)، ج2، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص.85.

[2]-Rose-France Nadir, Les Conseillers Généraux Musulmans d'Algérie, étude-sociale(1858-1909), Mémoire de Maitrise d'Histoire, Directeur de Recherche: Professeur André Nouchi, Université de Nice, U.E.R de Lettres, 1974, p.82.

[3]-Ibid, p.56.

[4] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.84.

فكانت للمعمرين (فرنسيين أو أوربيين). ومع نهاية القرن 19 برزت عائلات جزائرية برجوازية جديدة بعد استفادتها من عدة امتيازات لما لازمت الأوربيين وجاورتهم في المناطق الحضرية، وكانت عائدات هذه العائلات الجزائرية من جراء ممارسة نشاط التجارة، والصناعة الصغيرة مثل: النسيج والمشروبات الغازية، والتبغ والزيت[1]. وتمكنت هذه العائلات المحظوظة والميسورة مقارنة بسواد المجتمع الجزائري، من دفع الأبناء إلى مزاحمة أبناء المعمرين في المدارس والمعاهد والجامعة الجزائرية الوحيدة، فاكتسبوا ثقافة فرنسية غربية. وهناك من العائلات من حثت أبنائها على طلب العلم، وشجعتهم على الهجرة نحو تونس، وبلاد المشرق، فاكتسبوا ثقافة عربية إسلامية. وقد انتمت هذه العائلات في الغالب إلى أسر أندلسية سابقة حافظت على نمط معيشي راق في كل من الغرب في منطقة تلمسان، ومنطقة الوسط بالجزائر العاصمة، ومنطقة الشرق في قسنطينة. وهذه العائلات هي التي كانت لتنجح في انتخابات المجالس البلدية[2].

وعرفت فترة ما بين الحربين العالميتين عدة مستجدات على الصعيد السياسي في الجزائر حيث بدأت تتشكل النواة الأولى للحركة الوطنية الجزائرية في شكلها المنظم، وكان للجزائريين المجندين الفضل الكبير في نشر الوعي الوطني وغرس الأفكار السياسية في صفوف الجزائريين خاصة بين صفوف الأميين. وبفضل تقارب عمال المهجر والجنود الجزائريين بالشعوب الأخرى أصبح لهذا الاحتكاك الأثر الكبير في نفوس الجزائريين حيث اكتشفوا أن الفرنسيين في أوروبا أكثر اتزانا وأقل غطرسة من الأوروبيين المقيمين بالجزائر[3]، ونتيجة هذا التفاعل دخلت مصطلحات جديدة محظورة التداول من قبل على الجزائريين كالحرية والاستقلال وتقرير المصير.

ورغم تضحيات الجزائريين ومعاناتهم إلا أن هذه الحرب كانت فعلا فرصة للجزائريين لاكتساب مزيدا من الوعي السياسي ومنعرجا آخر لبروز الحركة الوطنية بقيادة الأمير خالد. ويبدو أن أفكارا سياسية جديدة ملأت عقول الجماهير لما انتهج الأمير خالد نهجا سياسيا مكملا لحركة "الشباب الجزائري" للتخلص من الإقصاء

[1]-Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Question Nationale et Politique Algérienne (1919-1951), Tome I, 2éme éditions, Entreprise Nationale du Livre, Alger 1993, p.74.
[2] -Mahfoud Kaddache, op.cit.
[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي الجزائر، 2005، ص.215.

ومن سياسة الإدماج التي لا تتطابق مع قيم المجتمع والشخصية الوطنية، ورغم اعتدال حركة "الشباب الجزائري"، إلا أن إدارة الاحتلال حاربتها باعتبارها القوة السياسية الوحيدة آنذاك. كما سعت الإدارة الاستعمارية إلى تهميش نخبة الشباب الجزائري بشتى الوسائل دون أن ترافق عملها ببعض الإصلاحات كمؤشر بإمكانها تغيير الأوضاع وتستجيب لمطالب الجزائريين والنخبة الوطنية آنذاك. وبعد بدء الوعي والإحساس بالواقع المؤلم ومع تطور الأوضاع المحلية والدولية منذ بداية القرن العشرين، بدأ العمل لمناهضة الوجود الاستعماري وفي هذه المرة على يد مثقفين وأنصاف المثقفين، وبدأ دور المدنية بعد أن تحمل الريف المسؤولية في الكفاح القبلي، وهذا التطور لم يبلغ دور القبيلة في الكفاح المسلح في الريف...[1].

جاء قانون 4 فيفري 1919 بعد مبادرة قام بها "جورج كليمنصو" (رئيس لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي) الذي راسل رئيس الجمهورية (Raymond Poincaré)، ورئيس الحكومة (Aristide Briand) وذلك من أجل جلب انتباههما بتطبيق مبادئ الإصلاحات الموافق عليها خلال التصويت الذي حدث في فيفري 1914. وهكذا أصبحت هذه الإصلاحات ممكنة لما أصبح "جورج كليمنصو" رئيسا للحكومة وقيامه بتعيين "جونار" حاكما عاما على الجزائر هذا الأخير الذي تلقى دعمه في مهمته الجديدة[2]. وأدخل "كليمنصو" البعض من التعديلات على القانون الإصلاحي خاصة ما تعلق بعلاقة الجزائريين بالاستعمار والتي عرفت انسدادا طيلة القرن التاسع عشر. واعتبر هذا القانون هدية حسب ادعاءات السلطة الفرنسية لمكافأة الجزائريين على المجهودات المقدمة خلال الحرب العالمية. لكن المتمعن لهذا القانون إنما يلاحظ أنه جاء لتعويض ذلك القانون القديم الذي عرف بقانون (سانتوس كونسيلت) الذي بقي مجرد مشروعا و لم يعرف التطبيق منذ تاريخ 14 جويلية سنة 1865 وذلك بعدم منح الجزائريين فرصة الحصول على الجنسية الفرنسية بصفة جماعية كما كان الحال بالنسبة لليهود. وبالإضافة إلى هذه النقطة، لم ينالوا حقهم في التمثيل النيابي داخل المجالس المنتخبة ولا على حق التصويت

[1] - عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 1983، ص.28.

[2] - Pascale Le Pautremat, op.cit, p.235.

على من مثلوهم من المعمرين. وعرفت المرحلة الجديدة ظهور نخبتان، الأولى مفرنسة والثانية معربة وهم الذين رحبوا بفكرة المساواة في مختلف الحقوق السياسية والاجتماعية بين الجزائريين والفرنسيين دون الاندماج. منهم الشيخ عبد الحليم بن سماية، الشيخ عبد القادر المجاوي، الشيخ المولود بن ميهوب، وهذا التقسيم يخص الفترة التي سبقت الأمير خالد...[1]. وهكذا بقيت الأمور عالقة بسبب الخلافات بين النخبتين إلى جانب تعنت الإدارة الاستعمارية ومعارضة المعمّرين لكل إجراء من شأنه تحسين المناخ السياسي داخل المستعمرة الجزائرية لفائدة الأهالي. وفي الأخير وبعد معارضة قوية من قبل هؤلاء، كانت الحكومة الفرنسية وهي تقرر تجنيد الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى قد وعدت بإجراء إصلاحات هامة مكافأة للمشاركة الجزائرية في المجهود الحربي بصفة عامة[2]. لقد كانت العلاقة بين المستوطنين والسلطات الاستعمارية متينة، فهم الركيزة الأساسية لتحقيق فكرة الإدماج بل هم الذين كانوا متحمسين لها أكثر من غيرهم، لقد كانوا يمثلون بالمجالس الإقليمية وفي الإدارة ويتعاونون مع الجيش الفرنسي بالجزائر الذي يقوم بدوره لحمايتهم[3].

ومما سبق يمكن القول أن بفضل قانون 4 فيفري 1919 دخلت الجزائر أخيرا مجال الانتخابات المحلية (المجالس العامة، المجالس المحلية، المجالس البلدية، المفوضيات المالية) دون البرلمانية، وتمكن النواب الجزائريون من تمثيل شعبهم المسلم دون اللجوء إلى الجنسية الفرنسية بفضل النخبة المدرسية التي استعملت الكثير من الوسائل للدفاع عن أفكارها ومطالبها وهذا منذ القرن العشرين...[4].

وهكذا بينت أقسام من هذا القانون كيفية حصول أهالي الجزائر على الجنسية الفرنسية إذا توفرت جملة من الشروط من بينها: أن يكون عمر طالب الجنسية 25 سنة، وأن يكون أعزب أو متزوج وله زوجة واحدة، وأن يتحصل على شهادة حسن السلوك، و لم يسبق له أن ارتكب مخالفة أو قام بعمل معادي لفرنسا، والإقامة في

---

[1]- كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر، التأسيس والتطور (1850-1951)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، إشراف أحمد صاري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص.124.

[2]- أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من ح ع الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القصبة للنشر، 2003، الجزائر، ص ص: 45-46.

[3]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص.27.

[4]- كمال خليل، المرجع السابق، ص. 139.

مكان واحد لمدة سنتين متتاليتين، وأن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي مثل قدماء المحاربين والذين تحصلوا على وسام شرف فرنسي، والملاك الكبار، والتجار، وأعضاء غرفة الفلاحة والتجارة، والذين فازوا بمسابقات الفلاحين، أو مسجلين في قائمة دافعي الضرائب، وإضافة إلى كل هذا، وضعت شروطا أخرى في السياق نفسه مثل: الاستفادة من منحة التقاعد، والشهادة الابتدائية، أو الشهادة الجامعية لمن يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، أو إذا كان الوالد يحمل الجنسية الفرنسية. وبهذه الشروط التعجيزية تكون فرنسا قد وضعت خطا أحمرا أمام الجزائريين غير المحظوظين حتى لا يمسهم بشكل كلي قانون الاستفادة من الجنسية. وبهذه الإجراءات منعت الأغلبية من المشاركة في الانتخابات إما كناخبين أو منتخبين، ويمكن اعتبار هذه الشروط مجرد خدعة لحماية مصالح المعمرين وضمان فوزهم في الانتخابات كأقلية على الاقتصاد الجزائري والوظائف الإدارية العمومية وخاصة مصدر القرار سواء في الجزائر أو المتروبول. و لم يمثل منبر العراك السياسي إلا الجمعيات والنوادي الثقافية وهي المتنفس الحقيقي للطبقة المثقفة الجزائرية منذ الفرن 19 وبداية القرن العشرين في غياب الأحزاب السياسية، أو في الصرامة التي كانت تخضع لها الأحزاب والرقابة الشديدة[1]. إن مثل هذه الشروط إنما تدخل ضمن خطط السلطة الاستعمارية وإدارتها، حيث كان القصد منها المحافظة على المشاركة الضعيفة للجزائريين في التصويت العام على المرشحين، وجعل المحظوظين منهم مجرد مواطنين من الدرجة الثانية ينتخبون في قسم خاص يعرف بالقسم الثاني أو الهيئة الانتخابية الثانية. أما شرط الحصول على شهادة حسن السيرة والسلوك فهو يحمل في خلفياته حرمان الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين تعرضوا للعقاب في إطار قانون الأهالي الذي عانى منه كل مسلم عاش في الفترة الممتدة من 1896 إلى غاية 1944[2].

[1]- كمال خليل، المرجع السابق، ص.141.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.217.

ورغم النقائص الكثيرة لهذا القانون، إلا أن الحكومة العامة قامت بالترويج له وذلك بتوزيع 500 نسخة من الخطاب الذي ألقاه جونار الحاكم العام داخل الغرفة البرلمانية باللغة العربية على قادة الأهالي والشخصيات الدينية والمستشارين للبلديات والقضاة المسلمين والنبلاء المؤهلين للإعلام بما تضمنه من حقوق في فائدة الأهالي[1].

لقد كرس قانون 4 فيفري 1919 هيمنة المعمرون على الحياة السياسية، إلا أنه سمح للنخبة الجزائرية بانتزاع عدّة عهد بعد ترشحهم في الهيئة الثانية. كانت هذه العهد قبل الإصلاح محتكرة على مرشحي الإدارة (بني نعم-نعم) غير أن حركة "الشباب الجزائري" وهي في عز نشاطها سنة 1919 أصيبت بخلخلة صفوفها بسبب الخلافات الإيديولوجية والنزاعات الشخصية[2]، وأول حركة سياسية يمكن الإشارة إليها، هي حركة الأمير خالد الذي عارض بشدة كل ما يتعلق بشروط التخلي عن قوانين الشريعة الإسلامية من أجل تطبيق قوانين 4 فبراير 1919، وقد أطلق سعد الله على هذه الحركة اسم "الحزب الإصلاحي"، وأطلق عليها البعض الآخر خاصة الكتاب الفرنسيين "الحزب الوطني الإسلامي الاشتراكي" (P.N.M.S)،كما أطلق عليها اسم "كتلة المنتخبين الجزائريين" (F.E.A)...[3].

وفي الواقع، فإن القانون الإصلاحي وسع عدد النواب المسلمين بانتقال عدد نواب المجالس العامة للبلديات إلى 4 نواب لكل بلدية تراوح عدد سكانها من 100 إلى 1000 نسمة، ويضاف نائبا واحدا إذا تجاوزت البلدية 1000 نسمة. ولا يمكن أن يتجاوز عدد النواب الجزائريين المسلمين 3/1 المجلس، لأن عددهم كان لا يتجاوز 4/1 منذ عام 1884، وإذا كان القانون قد رفع عدد النواب في المجالس العامة، فإنه في المقابل حدده أيضا وذلك بأن لا يتجاوز 12 نائبا في كل مجلس عام، وهكذا فتح القانون الجديد لهؤلاء النواب الجزائريين المجال للمشاركة في انتخاب رؤساء البلديات ونوابهم لتعزيز طرح الإدارة الاستعمارية عوض تكريس الديمقراطية داخل المستعمرة

[1]- A.O.M, GGA, Carton N°1H/35, Affaires Indigènes(1830-1960), Correspondances Politique des Affaires Indigènes(1830-1959), Note N°2891, Le 5 Février 1919.

[2]- غي برفيلي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1880-1962)، تر: م. حاج مسعود، أ. بكلي، ع. بلعريبي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص.142.

[3]- قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940-1954)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص.60.

وتمثيل شعبهم. أما في مجلس المفوضيات المالية، نال الجزائريون 24 مقعدا، أي 6 مقاعد عن كل عمالة، و6 مفوضين من قسم القبائل.

بهذا الإجراء، أصبح تمثيل الجزائريين على مستوى المجلس الأعلى للحكومة أمرا ممكنا رغم الإجحاف وحصول النواب الجزائريين على 15 مقعدا (4 أعضاء منتخبين من القسم العربي، 2 من قسم القبائل، و6 منتخبين من قبل النواب العامين للبلديات، وينتخب اثنان منهم في كل عمالة، ويعيّن الحاكم العام 3 جزائريين من النبلاء). وللإشارة فإن مجلس الحكومة القديم كان يضم 4 أعضاء منهم واحد يمثل مناطق الجنوب ويختاره موظفو الإدارة والقضاة الممارسون لمهامهم[1]. كما سمح القانون نفسه لـــ 100 ألف ناخب جزائري المشاركة في انتخابات المفوضيات المالية و400 ألف ناخب آخر في انتخابات مجالس الدواوير[2]، ورفع مرسوم 6 فبراير 1919 عدد النواب المسلمين في المجالس العامة من 18 إلى 29 ولينتقل عدد الناخبين إلى 103149 ناخب، إن ازدياد عدد الناخبين الجزائريين غير المتجنسين بفعل القانون الإصلاحي إلى 421.000 ناخب في المجالس البلدية سنة 1920 كان من المفروض أن يبلغ 930.000 ناخبا وهذا بالاعتماد على تعداد سكان الجزائر حسب إحصاء سنة 1911 أي الجزائريين البالغين 25 سنة آنذاك[3]، رغم هذا التناقض استبشر الجزائريون خيرا بعد عودة انتخاب أعضاء الجماعات في البلديات المختلطة بعد أن كانوا يعينون من قبل والي العمالة، ولكن أصبحت هذه المجالس صورية بسبب قلة تمثيل النواب الجزائريين فيها والذي لم يرق بمطالب الجزائريين ولا بطموحاتهم.

عموما فإن ما عرف بقانون جونار، قد مكن الجزائريين من خوض تجربة جديدة مع الاستعمار وإدارته. و لم يكن باستطاعة الجزائريين حينها إلاّ مسايرة الإصلاحات بعد أن ضمنت النخبة المثقفة مشاركتها، يحدوها أمل كبير في إصلاحات أخرى تراعي تطور المجتمع. وبفضل التجربة السياسية في ضوء التناقضات والنقائص، ظهرت

1- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, p.44.
2- Charles –Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, op.cit, p.73.
3- Pascale Le Pautremat, op.cit, pp: 249-250.

نخبة من الزعماء الجامعيين وقدماء المحاربين الفرنسيين الذين اكتسبوا أفكارا جديدة نتيجة بعد نهاية الصراع العالمي ولا سيما بعد ظهور الثورة البلشفية وانتصار القومية في وسط أوروبا وحوادث الشرق الأدنى ضد الأتراك.

2- تقييم إصلاحات 1919:

نظريا لم تكن هذه الإصلاحات المطبقة لتخدم مصالح الجزائريين. ويبدو أن هذا القانون وما تبعه من مراسيم مجرد إصلاحات سطحية الهدف منها هو ربح الوقت، لأن فرنسا خرجت منهارة من الحرب وكانت تحتاج إلى مزيد من الاستقرار للنهوض باقتصادها واسترجاع هيبتها كقوة عالمية منافسة لبريطانيا. إن هذه الإصلاحات المزعومة لم تراع عمق الأزمة الجزائرية ولم تقف على حجم معاناة ولا عمق مأساة الشعب وانعكاسات الحرب العالمية عليه بعد تحمله أوزارها ماديا وبشريا. وبالإضافة إلى هذا فإن جنسية المسلم الجزائري أفرغت من الحقوق الأساسية ومن معناها، لا يمكن أن تكون "كاملة" إلا بإجراء يمكن من الحقوق الفرنسية للأجنبي الأقل "إدماجا"[1]. لقد تجاهلت الإصلاحات العلاقة السلبية بين الإدارة الاستعمارية والشعب الجزائري ولم تقدر حق تقدير مساهمة الشباب الجزائري في الدفاع على فرنسا ولا ما قدموه من مجهود لإعادة إنمائها. ووجدنا أن رغم هذا التقصير الإرادي، انساقت بعض الصحف وراء الترويج للانتخابات واعتبرت البعض منها كجريدة النجاح أن هذا الواجب مسؤولية وحق مقدس[2]. ونستنتج بأن خط الجريدة هو الدفاع عن مصالح الأهالي بطريقة لبقة لا تغضب الحكام الفرنسيين ولا تستهين بحقوق المحكومين أيضا، ولذا فهي اهتمت بالانتخابات باعتبارها مكسبا هاما للجزائريين...[3].

---

[1]- Patrick Well, Le Statut des Musulmans en Algérie coloniale (Une Nationalité Française Dénaturée), Européen university Institute, Florence, Civilization,printed in Italy 2003, www4.ac-Lille.fr /Immigrations/ Ressources/ IMG/ pdf /Statut_Musul_alg.pdf, p.10.

[2]- عمار بوطبة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح(1919-1956)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور صالح لميش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص.146.

[3]- المرجع نفسه، ص.147.

ولو قمنا بدراسة نقدية لهذه الإصلاحات بتحليل المضمون فمن المؤكد أننا سنلاحظ تناقضات بين ما تضمنه النص الإصلاحي والواقع الحقيقي للتطبيق داخل المستعمرة. أما ما تعلق بتطور عدد الناخبين المسلمين المسجلين في القوائم الانتخابية، فقد بلغ عددهم 103.000 نالوا كلهم فرصة المشاركة في الانتخابات المحلية، لكن هذا الرقم الجديد، لا يمثل في الحقيقة إلاّ 05 % من مجموع السكان البالغين سنة 1919 أكثر من 21 سنة. ومعنى هذا الكلام أن عددا كبيرا ممن بلغوا هذا السن تجاهلهم القانون، كما أن الناخبين الجزائريين الجدد لم يمثلوا جميع سكان المجتمع الجزائري لأن القانون اختار أهليتهم من بين قدماء المحاربين، والملاك الكبار المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية، والموظفين أصحاب الشهادات، وقياد المناطق الريفية، وقد يفسر هذا الإقصاء المقصود تكريس الطبقية بين الجزائريين ولو تعلق الأمر بحق من الحقوق المدنية والسياسية. وعلى هذا الأساس المبني على التقصير المتعمد نجد أن إصلاحات 4 فيفري 1919 فوتت على الجزائريين فرصة المساواة بينهم وبين المحظوظين من شعبهم الذين كانوا الممثلين الفعليين للمجتمع، ولم يتم ترقيتهم جميعا إلى صف المعمرين الذين حكموا وسيروا ومثلوا البلاد دون أن يتعرض لهم لا الجهاز التنفيذي ولا التشريعي بأي سوء. كما حرمت هذه الإصلاحات الجزائريين من التمثيل البرلماني في باريس حيث اقتصر على فئة المعمرين دون سواهم. ولم يكن للجزائريين أصحاب القانون الأول أية حقوق مدنية وسياسية لأنهم كانوا رعايا، أما الجزائريون أصحاب القسم الثاني فقد كانوا يتمتعون بكل الحقوق لأنهم كانوا مواطنين فرنسيين[1]. وهذا ما دفع بالصحف المهتمة بالسياسة إلى دفع النواب المسلمين ببذل الجهد أمام النواب الأوربيين ومطالبتهم بالمزيد من الجرأة لتمثيل الجزائريين وتحسين ظروفهم من منابر أسمى. ومن خلال هذا استنتج غياب عامل العدل الذي يشهر به مدير جريدة النجاح لأن السلطات طلبت من الفرنسيين أصالة ومن المتجنسين فقط فمن هم هؤلاء؟ فكلهم فرنسيون ويهود ثم تأتي القلة من الجزائريين المتجنسين...[2].

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)، ج2، المرجع السابق، ص.272.

[2]- عمار بوطبة، المرجع السابق، ص.175.

وعلى ضوء هذه الحقائق لم تكن هذه الإصلاحات المنتظرة في مستوى تضحيات الشعب الجزائري. ومهما يكن فإن بقاء العمل بإجراء الانتخابات بقسميها كما كان الحال سنة 1908 بمناسبة تنظيم انتخابات المفوضيات المالية، جعل الناخب الجزائري في حيرة من أمره كون أن بطاقة الناخب تلزمه الانتخاب في الهيئة الثانية مع إخوانه الجزائريين غير المجنسين. وبهذا فلا هو جزائري ولا هو فرنسي، ومن خلال هذا يتبين، أن القانون الإصلاحي لم يحل لغز وضعية الجزائريين وحقهم في المواطنة، واعتبرهم مجرد رعايا فرنسيين بينما أبقى على معاناتهم لعقود أخرى في أقسام انتخابية خاصة بهم. والملاحظ أيضا أنّ مشكل الاحتفاظ بنظام القسمين الانتخابيين منفصلين أدرج ضمن نطاق المطالب الأساسية لزعماء الحركة الوطنية الجزائرية[1] ولم يفتح البرلمان الفرنسي حوارا جدياً لتوحيد الهيئتين الانتخابيتين في قسم واحد. ولهذا، فإن امتياز الحصول على بطاقة الناخب هو امتياز شكلي ويمكن اعتباره مجرد دهاء سياسي أراده الاستعمار لغرض تحسين صورته لدى الرأي العام الدولي، ومهما بلغ عدد الناخبين الجزائريين، ومهما بلغت أعداد بطاقات الناخبين الموزعة من قبل الإدارة، فإنه لا يمكن لهؤلاء أبدا تعويض أصوات السكان الآخرين المحرومين من حقهم والبالغ عددهم 95% من مجموع السكان.

وإضافة إلى هذه النقائص فإن مضمون القانون الإصلاحي وملحقه (مرسوم 6 فيفري 1919)، قد بيّنا نوايا السلطة الاستعمارية في البقاء راسخة في هذا البلد مع احتقار من أسمتهم بالفرنسيين المسلمين. ورغم اقتناع جل المؤرخون الجزائريون بأن القانون الإصلاحي كان عديم الفائدة، فإن المؤرخين الفرنسيين اعتبروا أن فرنسا قد اتخذت موقفا شجاعا لمكافأة الشباب الجزائري الذين شاركوا في الحرب العالمية تحت راية العلم الفرنسي، وأن الإصلاحات جاءت نتيجة مجهود ملحوظ لدى رجال السياسة ومنهم "كليمنصو" الذي قرر منح بعض الحقوق السياسية للجزائريين بعد الحرب[2]. لكن نتائج هذه الإصلاحات جاءت مخيبة للآمال حيث كرّست الفرقة بين الجزائريين (المحظوظين وغير المحظوظين)، كما تطاول المعمرون على هذا القانون ورفضوا محتواه، ومنعوا أيّ تقدم

[1] - أمال علوان، المرجع السابق، ص.130.

[2] -Pascale Le Pautremat, op.cit, p.249.

يمس الجزائريين حتى المتجنسين منهم. فكل خطوة إصلاحية عندهم هي بمثابة إنذار قد تهدد كيانهم ومصالحهم، لهذا جاء رد فعلهم عنيفا لتعطيل العمل بهذه الإصلاحات حتى ولو لم تخدم الجزائريين كما أشرنا.

وبعد أن هدأت العاصفة بين المؤيدين والرافضين للمشروع الإصلاحي، عيّن "جونار" حاكما على الجزائر مكان (Charles Lufaud) المستقيل بعد احتجاجه على هذه الإصلاحات، استبشر الجزائريون خيرا بالرجل القادم لأن هذا الحاكم العام هو الذي جعل الضرائب متساوية بين الجزائريين والفرنسيين حسب التنظيم في المتروبول[1].

إن قرار المساواة في الضرائب الذي اتخذ بموجب مرسوم 30 نوفمبر 1918 بين الجزائريين والمعمرين لقرار صائب نتيجة معاناة الجزائريين من هذا الأمر حيث كان على السلطة والمشرّع والإدارة الاستعمارية اتخاذ إجراءات أخرى كحسن نية وتغيير الأوضاع بفتح المجال واسعا أمام الجزائريين للتعبير عن انشغالاتهم والمشاركة في القرارات التي تهم بلدهم. وللأسف جاءت إصلاحات فيفري 1919 مبتورة وغير كافية وبقيت هكذا مشاكل الهوية والتمثيل النيابي من الأمور التي لم تعرف حلا إلاّ سنة 1958 لكن الأوضاع تغيرت بفعل نفور الجزائريين من التمثيل النيابي الفرنسي بعد أن أحرزت الثورة تقدّما على الساحة السياسية والعسكرية.

وقد أظهرت السنوات الأولى لإصلاحات 1919، أن دسائس المعمرين والإدارة الاستعمارية والبعض من النخبة الجزائرية الإدماجية المتواطئة كانت بالمرصاد للنخبة الاندماجية المتحالفة مع التوجه الوطني الذي قاده الأمير خالد. وكانت جهود الأمير قد وصلت إلى كل أنحاء الوطن، خاصة قسنطينة المعروفة بنضالها الطويل، ولا يخفى على أحد تلك العريضة التي قدمها أهالي قسنطينة للسلطات الفرنسية في أواخر القرن 19م[2]. وظهرت العراقيل لتفويت السير الحسن للحملات الانتخابية وبالضغط على الحركة الوطنية الناشئة بالدسائس. ومن جهة أخرى قدم المنتخبون المعمرون احتجاجاتهم ومنعوا مشاركة النواب الجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات ونوابهم.

[1]-Ibid.

[2] – عمار بوطبة، المرجع السابق، ص.145.

وبصراحة يمكن القول أن مثل هذه الإصلاحات هي التي دفعت بالمعمرين إلى التمرد على السلطة المركزية في المتروبول بدعم من الإدارة الاستعمارية وموظفيها. ويمكن القول في هذا الصدد، أن مفعول القانون إنما هو مفعول ضعيف. فما بين 1919 و1930، تجنس 1204 مسلم، من أصل 1547 طلب. ويجب إضافة 760 متجنس حسب إجراء مجلس الشيوخ لسنة 1865...[1]. رغم ما قيل عن هذه الإصلاحات فإنها لم تكن في مستوى تطلعات الشعب الجزائري، حيث تجاهلتهم كأغلبية ساحقة في بلدهم، كما همش دور النخبة الجزائرية المثقفة رغم ما أبدته من اعتدال بفرض رأي الكولون عليها وبتطبيق أوامر الإدارة على الجميع دون نقاش. لقد بينت التجربة القصيرة للحركة الوطنية الجزائرية عدم جدوى الخوض في المسائل السياسية العقيمة بالطرق السلمية، لأن الواقع كشف لمن اختار هذا النهج ونقصد بهذا القول الزعماء السياسيين الجزائريين أنه كان فعلا طريقا مسدودا ومضيعة للوقت وأن ما قدم من تضحيات وتنازلات لفائدة الاستعمار وإدارته لم ينفع و لم يغير شيئا من حياة الجزائريين لا من حيث المستوى المعيشي ولا من حيث الوضعية السياسية وحقهم في تسيير بلدهم كبقية المستعمرات ما وراء البحر.

3– مواقف النواب من الإصلاحات:

كان على السياسيين الجزائريين انتظار صدور قانون 17 أوت 1945 لرؤية حلم تمثيلهم النيابي في قصر البوربون يتحقق أخيرا. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن إسماع صوت الجزائريين في هذه المؤسسة التشريعية قد تأخر لعقود، وهذا ما فسح المجال آنذاك للمعمرين بالمناورة وتغليط الرأي العام الفرنسي طيلة المدة السابقة. وإضافة لما ذكر حول نقائص إصلاحات 1919 الأخرى نشير أن القانون استثنى دمج سكان الجنوب الجزائري في الحياة المدنية و لم يخلصهم من الحكم العسكري و لم يطبق عليهم تنظيم البلدات المختلطة والبلديات كاملة الصلاحية كما هو الحال في مدن الشمال. كما فتح القانون الإصلاحي باب التمتع بالجنسية للجزائريين بشروط ومعنى ذلك هو محاولة دمج النخبة الجزائرية المثقفة وإلحاقها والعائلات العريقة ومن لهم صلة بفرنسا لإختيار التجنيس والتخلي عن

[1]– Patrick well, op.cit, p.12.

الأحوال الشخصية بطريقة غير مباشرة. وهو الأمر الذي أحدث خيبة أمل كبيرة في أوساط النخبة التي كانت تتوقع ارتقاء أغلبية الجزائريين إلى مرتبة المواطنة الفرنسية مع حفاظهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين[1]. إن الإبقاء على التجنيس بالتخلي على الأحوال الشخصية يعتبر في الحقيقة مساسا بالحريات وبقيم الجزائريين. فالقانون لم يقصد كل الجزائريين بل أقلية منهم وهي طبقة معينة ومحظوظة فقط[2]، لهذا فإن مشرّع القانون الإصلاحي لسنة 1919، قصد من ورائه ضمان مزيدا من التسلط على الجزائريين بقوة القانون للمساس بأحوالهم الشخصية واستقطاب الطبقة البرجوازية والمثقفة لاستخدامها لصالح الإدارة كي تلعب دور الوسيط، وتكسر النخبة الوطنية بالتلاعب بنتائج الانتخابات.

ولهذا حق القول، أن الحرب الكونية الأولى تمخضت عن بواكير أولى للمقاومة السياسية في الجزائر بشكل يتوافق مع مفاهيم وظروف تلك الحقبة الزمنية. فتلك الإصلاحات -1919- المحتشمة التي رفضها الكولون ورؤساء بلديات الجزائر على حد سواء لم تكن لتفي بالوعود المقطوعة عام 1914[3]. وما انطبق على الجزائريين غير المحظوظين في الجزائر، انطبق على الجزائريين المهاجرين في فرنسا الذين عانوا من المشاكل نفسها. و لم تشفع لهم إقامتهم هناك لمدة أطول، وعوملوا كالجزائيين الأهليين لا يحق لهم الحصول على حق الانتخاب إلا إذا تحصلوا على الجنسية الفرنسية. وهكذا إذن اتضح، أن قانون الإصلاح كان بعيدا عن انصاف الجزائريين حتى أن قضية الحصول على الجنسية لم تكن من الأمور الهينة لعدة أسباب من بينها الشروط التعجيزية للإدارة. فالمواطن الجزائري إن أراد التجنيس كان عليه أن يستوفي تكوين ملف ثقيل وانتظار رأي الحاكم العام لأن الكلمة الأخيرة تعود إليه إما بالرفض أو القبول. ومن الهفوات المسجلة في القانون الإصلاحي، أنّه كان موجها لفئة الذكور من الجزائريين بينما استثنى فئة الإناث، وهذا ما جعل النساء الجزائريات ينتظرن قانون 18 أوت 1929 ليفتح لهن مجال المشاركة في الانتخابات. أما ما تعلق بالقوانين الاستثنائية الخاصة بالجزائريين (قانون الأهالي) فإنها بقيت سارية المفعول و لم

[1]– أمال علوان، المرجع السابق، ص.130.

[2]-Pascale Le Pautremat, op.cit, p.249.

[3]– أمال علوان، المرجع السابق، ص.131.

يلغيها القانون الإصلاحي، ومعنى ذلك أن فرنسا بقيت وفية للنظرة العنصرية لكل ما هو جزائري بينما حافظ الكولون على الامتيازات وعومل كمعادلة أساسية في اللعبة الدجنة لترسيخ الاستعمار في هذا البلد. إن هذا المجتمع المقهور، والمتعرض للسلب والنهب، كان أمره في 1920 قد آل إلى الانحطاط نهائيا، وما كان في مقدور الأمير خالد أن يطالب من أجله إلا القليل من العدل وبعض الإصلاحات التي قد تنقده من الهلاك[1].

ومما سبق عرضه، فإن هذا القانون أهان الجزائريين لما فرض عليهم جبرا دون إبداء الرأي فيه، وترك المجال للمعمرين ليواصلوا هيمنتهم على الجزائر كطبقة مميزة تحتكر الوظائف السامية داخل الحكومة والعمالات والبلديات. وفي السياق ذاته فإن هذا القانون الإصلاحي واصل اعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا فكان حقا مجحفا وسلبيا حيث ضاع الجزائريون بين مواطنة فرنسية بعيدة المنال ومواطنة جزائرية غير ممكن الوصول إليها بالقانون والانتظار. ومهما الانتقادات، فإن القانون الإصلاحي أعاد حقا مبدأ العمل بالجماعة، لكن هذا لم يكن ليشكل حدثا مميزا كون أن تمثيل الجماعات في أغلب الأحيان كان شكليا. أما مشاركة النواب الجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات فهذا لم يؤدي أبدا إلى الحق في أن يصبح رئيس بلدية جزائري باستثناء نواب شيوخ البلديات[2]. ومن المؤسف، أن عدد النواب الجزائريين المحليين لم يتجاوز ¼ عدد نواب الممثلين الفرنسيين داخل المجالس المنتخبة ونقصد طبعا المجلس البلدي والمجلس العام ومجلس المفوضيات المالية. كما كانت القائمة الانتخابية تضعها وتراجعها لجنة مكونة من رئيس البلدية أو متصرف إداري (حسب نوعية البلدية)، إلى جانب مفوض إداري يعينه عامل العمالة ومن جزائري يختاره المجلس البلدي (في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة) أو تختاره اللجنة البلدية (في البلديات المختلطة)[3]. ومن جهة أخرى، فإن مشكل الفصل بين القسمين الانتخابيين، لم يجد له القانون الإصلاحي حلاّ كما أشرنا، وانتظر الجزائريون إلى غاية سنة 1958 ليجسد هذا المطلب لكن بعد فوات الأوان لأن الثورة التحريرية خطفت الأنظار وهذا ما أفسد مبادرة السلطة الاستعمارية في النهاية. كانت الظاهرة

[1]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص.248.
[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج2، ص.275.
[3]- المرجع نفسه، ص.274.

الكولونيالية في حاجة إلى تطور، وهذا لن يتحقق دون "نخبة مستعمرة" من الأهالي تكون بمثابة غطاء وتلعب دور التجسير بين الغالب والمغلوب...[1].

لقد ترك هذا القانون الإصلاحي فعلا ثغرات قانونية مما أتاح الفرصة للإدارة الاستعمارية باستغلال الظروف لصالحها ولصالح المعمرين بتزوير الانتخابات والتلاعب بنتائجها وبتوجيه هذه بالإصلاحات المزعومة حسب أهوائها وأهواء المعمرين ولم تدّخر جهدا في تعطيل مبادرات النواب الجزائريين كما عطّلت مشروع "فيوليت" لاحقا ونسف "المؤتمر الإسلامي" بإثارة النعرة والحقد بين زعماء الحركة الوطنية وإحباط جهد المشاركين في إعداد مشروع "بيان الشعب الجزائري". والسؤال الذي نطرحه، هو لماذا جاء قانون الإصلاح ما دامت السلطة الاستعمارية في باريس على علم بأنّ ليس لها أيّ سلطة في مراقبة الجماعات المحلية في الجزائر؟. وهل يمكن اعتبار أن هذه الإصلاحات مجرد عبث بالمواطنين الجزائريين والاستهتار بهم وبسذاجتهم؟.

كل هذه التساؤلات كشفت عنها الأيام بحيث أن عملية تطبيق هذه الإصلاحات لم تتجاوز الشكليات فقط وهذا ببقاء الإدارة الاستعمارية وإلى جانبها نواب المعمرين على المستوى البرلماني والمحلي يعبثون بالقوانين حسب ما تقتضيه الحاجة لخدمة مآربهم على حساب الجزائريين وأمام أنظار النواب الممثلين للقسم الثاني. لقد قاوم النواب الجزائريون غير المحسوبين على الإدارة بهذا الواقع المفروض عليهم حتى أنهم عجزوا في تغيير الوضع، إما لقلتهم أو إلى عدم قدرتهم على إيصال صوتهم نتيجة الستار الذي وضعته الإدارة الاستعمارية عليهم بالتعاون مع المعمرين لتطويق تحركاتهم ومساعيهم السياسية والاجتماعية لتحقيق حد من التوازن بين الفرنسيين والجزائريين.

وسبق أن تنبأت النخبة الجزائرية بفشل القانون الإصلاحي لما رفضته سنة 1918 عندما كان مشروعا داخل البرلمان على أساس أنه غير كاف[2]. وقد وقف الأمير خالد موقفا حازما برفضه هذه المبادرة من الحكومة الفرنسية وبرلمانها، كيف لا وهو الذي وقف في وجه إصلاحات "جورج كليمنصو" لما اعتبرها مجرد وصفة

[1]- جمال خرشي، المرجع السابق، ص.386.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.277.

للجزائريين والتي أثمرت في النهاية بقانون فيفري 1919. وسبق للأمير خالد، أن اعترض على هذا القانون لعدم إلغائه "قانون الأهالي"، وطالب السلطة الاستعمارية بإلغاء العمل به خلال الزيارة التي قادته إلى باريس. كما عارض سياسة التمييز ولا مساواة بين الجزائريين والمعمّرين ورفض سياسة التجنيس التي حملها القانون. ومن جهة أخرى، سمح هذا القانون للجزائريين الحيازة على السّلاح بدون ذخيرة، بينما استفاد المعمرون عليهما معا. وتدخل هذه الإجراءات لتضمن المحافظة على المكتسبات وأمن المعمرين. كما لاحظنا أن هذه الوصفة الجديدة للاستعمار لعبارة عن سياسة تكريس الاحتلال والاستفادة من دعم مالي من قبل المستعمرة، ومن قروض بدون فائدة مدة 10 و15 سنة[1]. وعلى العموم، فإن قانون 4 فيفري 1919 لم يخفف من وضع الجزائريين إلّا فيما يخص بعض الإجراءات المتخذة رغم صعوبة تطبيقها لوقوف الإدارة والمعمرين حجرا مانعا في وجهها. أما المبادئ الأساسية كالتمييز بين الرعايا والمواطنين وشروط الحصول على الجنسية الفرنسية فلم يطرأ عليها تعديل إلا بصدور أمر 7 مارس 1944 الذي لا يقبل منح هذه الجنسية إلا لبعض الجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط معينة[2].

ومن خلال هذه السلبيات لم نجد ما نمجد به هذا القانون الإصلاحي إلا تلك الخطوة التي خطاها لّما ضاعف عدد المسجلين في القوائم الانتخابية من 57000 ناخب في شهر مارس 1914 إلى 90000 ناخب عام 1919، بحيث أصبح لهؤلاء المسجلين حق المشاركة في انتخابات البرلمان ومجلس الشيوخ الفرنسي[3]، والجرأة التي سحب بموجبها القانون حق الإدارة الاستعمارية المتمثلة في الحكومة العامة في تعيين النواب الجزائريين المحظوظين دون المرور على الانتخابات. وهكذا، ولم يعد أمثال: الباشاغاوات والآغاوات والقيّاد والتجار الكبار يمثّلون الأهالي الجزائريين بصفة غير قانونية، حيث حدّد القانون مهام هؤلاء وخيّرهم بين المنصب الانتخابي أو مراكزهم المعيّنين فيها.

---

[1]-Gouvernement Général de l'Algérie, Direction de l'Agriculture et de la Colonisation (1830-1930), Cent ans de Colonisation Française en Algérie, Imprimerie Victor Heintz, Alger,1930, p.50.

[2]– شايب قدادرة، قضية التجنيس في التشريعات(دراسة حالة المتجنسين الجزائريين)، أشغال الملتقى الدولي الرابع حول تاريخ ثورة التحرير الجزائرية: التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي، جامعة 20 أوت 1955، د.ط، يومي 25-26 أكتوبر 2009، ص ص: 44، 59.

[3]-Pascale Le Pautremat, op.cit.

المبحث الثاني: حركة الأمير "خالد".

1- ظهور الأمير "خالد" على الساحة السياسية:

يعد الأمير خالد الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر من أبرز الشخصيات الوطنية التي اختارت النضال السياسي سبيلا لتحقيق مساواة حقيقية بين الجزائريين والمعمرين بعد الحرب العالمية الأولى. وقد أظهر الأمير خالد منذ صغره اهتماما كبيرا بالقضية الجزائرية وكان شديد الافتخار بنسبه العربي، وبانتمائه إلى الجزائر[1]، وبعد دراسة في جميع الأطوار إلى غاية الثانوية انتقل إلى المدرسة العسكرية بـــسان سير الفرنسية وتخرج منها ضابطا. ومن خلال مسيرته المهنية والسياسية داخل الجزائر وخارجها، فإنه لم يقبل إهانة الإدارة وبعض الضباط الفرنسيين الذين تعامل معهم. وكانت بداية ممارسته للنشاط السياسي عندما اتصل بحركة "الشباب الجزائري" مع مطلع القرن العشرين. وقد سبق لهذه الحركة أن علقت آمالا على سياسة الاندماج للحصول على مساواة حقيقية مع الفرنسيين، وأيضا لما فتح المجال أمام المسلمين الجزائريين للمشاركة في انتخابات المجالس المحلية والدخول في أجهزة الإدارة[2].

وكانت بداية تأسيس حركة "الشباب الجزائري" منذ سنة 1902 ولعب الأمير "خالد" دورا كبيرا فيها بعد عودتها للنشاط السياسي مجددا مع نهاية الحرب العالمية الأولى إثر تفرغه بعد أن غادر نهائيا الجيش الفرنسي واستقر بالعاصمة منذ عام 1919، ومنها بدأ نشاطه السياسي. وعرفت الجزائر وقتها فراغا سياسيا كبيرا، ولهذا دخل الأمير خالد المعركة، والمعروف أنّ اهتماماته كانت متعددة لم تقتصر على الجانب السياسي بل تعدّته لتشمل الجانب الثقافي والاجتماعي. ولتعزيز طرحه ونشاطاته بادر وأسس عدة جمعيات كما راهن على عنصر الشباب

---

[1]- ولد الأمير خالد يوم 20 فيفري 1875 بدمشق أين نشأ فيها، وفي سنة 1892 عاد والده الأمير الهاشمي إلى الجزائر للاستقرار فيها، ودخل الأمير خالد إلى ثانوية لويس الأكبر في باريس ثم المدرسة العسكرية بسان سير استجابة لرغبة الوالد. وبعد استقالة عاد إلى الجزائر سنة 1895، وأجبرت الإدارة الاستعمارية عائلته على الإقامة الجبرية في منطقة بوسعادة. وبعد سنة رفعت هذه الحالة على العائلة، وعاد الأمير مجددا إلى سان سير، وتخرج منها سنة 1897 برتبة ملازم. أنظر: محفوظ قداش، الأمير خالد (وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص:11-12.

[2]- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)، تر: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص.166.

والجانب الثقافي من أجل خدمة القضية الجزائرية. وسعيا وراء الترويج لأفكاره والقضية الوطنية وسط الجماهير الجزائرية الواسعة، قام الأمير يشجع الفنون المختلفة كالمسرح لتحريك النفوس والضمائر وبعث روح الأمل فيها، ويعود إليه الفضل في ظهور الحركة المسرحية الجزائرية. وقد أسس أول جمعية ثقافية مسرحية بمدينة "المدية"، كما قام أيضا بإنشاء فرقة مسرحية بالعاصمة وأخرى بالبليدة[1].

وسبق للأمير خالد، أن حاول خلال جولته إلى باريس في أواخر سنة 1913 الوصول إلى الرأي العام الفرنسي بشرح برنامج "الجزائر الفتاة" وإعطاء صورة عن الوضعية الاجتماعية والسياسية للجزائريين. وبعد عودته إلى الجزائر أسّس "الإتحاد الفرنسي–الجزائري"، وهو عبارة عن برنامج سياسي أراد من خلاله استقطاب (الفرنسيين والجزائريين) للعمل والدفاع عن حقوق الجزائريين. وأهم مطالب الحركة: دفع السلطات إلى استخدام اليد العاملة الجزائرية في فرنسا، ورفع الضغط على الجزائريين، والمطالبة بالتمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ، وإجراء انتخابات نزيهة داخل الجزائر دون التخلي عن الأحوال الشخصية.

ومما سبق، فإن هذه المطالب هي المطالب نفسها التي حملها الأمير في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان المنعقدة في شهر نوفمبر 1916 بباريس. ولم يفوت الأمير خالد فرصة تطبيق قانون إصلاحات 1919 في الجزائر رغم معارضته للمحتوى والمضمون، لكنه شارك رغم موقفه ومنذ البداية في الانتخابات المحلية في شهر ديسمبر 1919 ليحتك بشكل مباشر مع الإدارة الاستعمارية. والشيء المؤكد على أية حال، أن عمله السياسي المنحصر في المطالبة بالحقوق، بعيد كل البعد عن الفكرة القومية التي كانت لا تزال مبهمة، بل يعتبر عمله إرهاصا بحركة المنتخبين القسنطينيين والمؤتمر الإسلامي المؤيد لفكرة الاندماج[2].

[1]– عبد المالك مرتاض، الثقافة العربية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2009، ص.89.

[2]– مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص.249.

2- تطلعات الأمير "خالد" الوطنية:

لقد استطاع الأمير خالد توظيف جرأته وحنكته السياسية كلما أتيحت له الفرصة، وأصبح نائبا ممثلا للجزائريين المسلمين في المجالس المنتخبة المحلية بعد تطبيق الإصلاحات. كما حاول بفضل تجربته القصيرة استمالة النخبة المعتدلة وإشراكها في برنامجه السياسي الطموح حسب ما تمليه القضية الوطنية من تضحيات لتحسين أحوال الجزائريين. فكان دائم الحركة لأجل القضية الجزائرية وكان دائم السعي قصد الرجوع لبلاد الوطن[1]. وتمكن الأمير خالد من قيادة وفد جزائري بمناسبة انعقاد مؤتمر الصلح بباريس، وقدم مشاغل الأمة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون. وهكذا كان الأمير خالد والنواب الجزائريين الملتفين حوله الأوائل في طرح القضية الجزائرية في مؤتمر دولي، وذكَروا المشاركين بعدالة قضية الشعب الجزائري المستعمر، وطالبوا من المشاركين إعادة النظر في مصير الجزائر وبلدان المغرب العربي، وحق الجزائريين في تمثيل أنفسهم داخليا وخارجيا. ولربما اتبعت هذه المبادرة نهجا لبعض الأحزاب الجزائرية فيما بعد لطرح القضية الجزائرية على التدويل وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد انطلاق الثورة التحريرية في عامها الأول.

لقد كشفت هذه الزيارة تخاذل الوفد المرافق للأمير وهذا لما حملت وثيقة المطالب توقيع الأمير دون الآخرين بسبب خشيتهم من أن تكشف الإدارة الاستعمارية أسماءهم وتعرضهم إلى متابعات. لهذا امتنعوا عن الإمضاء وقد بينت الوثيقة أنها تحمل الكثير من الدلالات في مضمونها كان من الصعب ذكرها في تلك الفترة مثل: توضيح عدم شرعية الاحتلال، والكشف عن جرائم الاستعمار الفرنسي في حق المقاومة الشعبية المشرفة، وخرق الاستعمار للوعود ولمعاهدة 5 جويلية 1830، والأسباب الحقيقية للاحتلال ونتائجه على وضعية الجزائريين.

كما حرصت الوثيقة على دفع الاستعمار إلى الاعتراف بمطالب الجزائريين والاحتكام إلى الشرعية الدولية، وحق تقرير المصير تحت وصاية عصبة الأمم. وأنهى الأمير عريضته بالإشادة بالمشاعر اليولسونية[2]. وهكذا وفي

---

1 - محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص.197.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.291.

ظرف قصير تمكن الأمير من فرض نفسه على خصومه من الموالين للإدارة الاستعمارية رغم الظروف المميزة للنضال السياسي داخل المستعمرة بالتزوير والمضايقات، وهذا ما دفع ببعض الباحثين إلى القول أن مساهمة الأمير تعد عملا ثوريا ودفع بالقضية الجزائرية باتجاه المطلب الاستقلالي[1]، وتعد الوثيقة التي قدمها الوفد الجزائري جادة في طرحها ومضمونها لولا أن مؤتمر الصلح كانت له مشاغل مغايرة لمبادئ الرئيس الأمريكي ولسن ولطموح الأمير خالد ومن معه من المناضلين الشباب.

لقد كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى متميزة وذلك بظهور حركة وطنية متضاربة الأفكار منذ انطلاقتها رغم القاسم المشترك الذي كان يجمعها آنذاك والمتمثل في الاستعمار، وإدارة متحيزة للمعمرين ومتسلطة على الشعب الجزائري. وإلى جانب هذا، اتفاق جل الحركات على إمكانية التعايش بين الجزائريين والأوربيين. وكما هو معلوم، فإنّ هذه التيارات والجمعيات السياسية الجزائرية الناشئة إنما اختلفت في مضمون إيديولوجياتها وفتحت من حيث لا تشعر صراعا بينها إلى جانب صراعها مع الاستعمار، وهذا ما أدّى إلى حدوث عداوة بين المناضلين المنطوين تحت زعامة الأمير خالد، والنواب الجزائريين إلى حدّ فشل مساعيهم، وعدم تحقيق أهدافهم.

ولم يلق الأمير خالد آذانا صاغية لدى الجماهير لأن ساعة الكفاح لم تدق بعد بالنسبة إليها، ولأنها غير منظمة، ولأنها واقعة تحت تأثير مراقبة بوليسية شديدة[2]. وتمكنت الإدارة الاستعمارية من إثارة الفتنة لضمان وفاء البعض منهم، وتغييب الحل لمسألة الجزائر. وكانت حركة الأمير خالد تعد من أبرز الحركات بعد إصلاحات 1919، واتضح هذا من خلال حسن تنظيمه الحملات الانتخابية، ومشاركته الناجحة فيها إلى جانب الجهود المبذولة في مواجهة خصومه من أتباعه الإدارة. ووفق الأمير إلى حد كبير في طرح برنامج إصلاحي شامل من أجل الدفاع عن حقوق الجزائريين ومساواتهم مع الفرنسيين مع الاحتفاظ بالمقومات الشخصية الوطنية الإسلامية.

[1] - يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية ما بين الحربين(1919ـــ1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص.291.

[2] - مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص.249.

ويبدو أن الأمير خالد شقّ طريقه السياسي رسميا بعد نجاحه في الانتخابات البلدية الأولى على خصومه من النخبة المتجنسة التي حاولت استدراج الجزائريين نحو الإدماج والتخلي عن المقومات. لقد اختار الأمير مكان ترشحه في الجزائر العاصمة التي اعتبرت معقل الإدماجيين، وحققت قوائمه فوزا باهرا في البلاد. كان الأمير خالد يمقت الإدماجيين لكونهم أقلّية داخل المجتمع، ولتنكرهم لأصلهم ودينهم وشعبهم. وقد علّق الدكتور أبو القاسم سعد الله على هذه الانتخابات التي كانت فرصة ثمينة بالنسبة للجزائريين الذين جعلوا من الصندوق وسيلة هامة للتعبير عما يجيش في صدورهم رغم أن إصلاحات فبراير 1919 قد قيّدت القسم الانتخابي للجزائر[1].

3- الأمير "خالد" وتجربة الانتخابات المحلية:

دخلت الجزائر عهدا سياسيا جديدا بعد دخول الإصلاحات حيز التطبيق، ودخل حفيد الأمير عبد القادر مرشحا على رأس قائمة جناح المحافظين في الانتخابات البلدية، وكان أغلبية أتباعه من النخبة الاندماجية، قاسموه الطرح نفسه في انتظار تطبيق السلطة الفرنسية مساواة فعلية مع الفرنسيين، وانتخب على الأمير بأغلبية كبيرة وأصبح عضوا في مجلس بلدية الجزائر، ونائبا في المجلس العام للولاية، ثم مندوبا في المفوضيات المالية.

ومن المعلوم أنّ نظام الإدارة الاستعمارية أثار الفتنة والضغائن بين المرشحين في الهيئة الانتخابية الثانية. وعبر الأمير عن هذا لما كتب يقول: "منذ دخولي في ميدان السياسة والجرائد الجزائرية وبعض الجرائد الفرنسية أكدت بأنني لم أتكلم إلا عن لساني فقط بدون أن أحظى بموافقة العامة"[2]، ولم تجر الانتخابات المنظمة في أجواء ديمقراطية كما كان منتظرا بسبب انتهاك الحريات والتضييق على مناضلي الأمير للحيلولة دون فوز قوائمهم، كما قام النواب بالتهجم على خالد، معتبرين وظيفته غير وراثية، كما لا يوجد خليفة في الجمهورية الفرنسية، ولهذا لا يجب ذكر كلمة أمير في الجزائر[3]. كما كانت هذه الانتخابات فرصة للإدارة الاستعمارية لتهديد الناخبين، وإثارة مخاوفهم وترويض البعض من النواب الموالين للأمير وحركة "الإخاء الجزائري"، كما قامت أيضا بتحذير المناوئين

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.291.

[2] - جريدة الإقدام، 29 ديسمبر 1922.

[3] -Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, 2éme Edition, Tome 1, op.cit, p.113.

لها وإنذارهم بإلغاء قوائم ترشحهم، وهكذا ابتعدت الإدارة عن دورها بتفعيل دور القوائم الحرة لعرقلة السير الحسن لحملات الأمير خالد وأتباعه الانتخابية.

وإلى جانب كل هذه الممارسات قامت الإدارة الاستعمارية تحط من قيمة انتصار الجناح الوطني الإصلاحي المحافظ بقيادة الأمير خالد، وبتزوير الانتخابات، حتى أن عمليات التزوير أصبحت جزء من أعمال الدناءة للإدارة، لم تتخل عنها إلّا بعد استقلال الجزائر، ونشير هنا أن الإدارة تعمدت الاحتفاظ بالقوانين الانتخابية نفسها ليسهل عليها التلاعب بالقوائم الانتخابية والنتائج حسب الأهواء والمصالح خاصة تجاه النواب الذين تشك في تمسكهم بروح الوطنية وعدم الانبطاح لمزايدات ومساومات الإدارة وخدامها. وجاءت أعوام القحط متتالية من 1920 إلى 1923 لتتسبب في مجاعة مصحوبة بوباء[1]. وهذا ما ساعد على نفور الشعب من الانتخابات، وتركيز النواب على القضايا الاجتماعية، والجمعيات الخيرية. ومن المفارقات العجيبة الممارسة أن المجالس الجزائرية والإدارية قد اعترفت بضرورة مواصلة العملية الديموغرافية للمواطن الأوربي بشراء الأراضي للتقليل من الهجرة والأولاد الذين يريدون البقاء في وطنهم[2].

وعلى كل حال، فإن هذه التجربة الانتخابية كانت فرصة للنواب الجزائريين بقيادة الأمير خالد لإثبات الذات وضمان تمثيل جزائري داخل المجالس المحلية رغم قلة عدد الناخبين الجزائريين وعدد المقاعد المخصصة لنوابهم داخل مختلف المجالس المنتخبة. وبغض النظر على النتائج يمكننا القول أن هذه الانتخابات كانت محكا حقيقيا للحركة الوطنية الناشئة التي عاد الفوز فيها إلى الجناح الإصلاحي المحسوب على الأمير خالد بينما خسر الدكتور "ابن تامي" وجناحه المحسوب على الجناح الإدماجي الذي ضم في صفوفه عدد كبير من الجزائريين المجنسين الذين ارتبطوا بالحياة الغربية ارتباطا راسخا وإن قاسموا جناح الأمير خالد ولمدة قصيرة طرحه الوطني الذي كان يبدو لهم طرحا يستحيل تجسيده داخل المستعمرة.

---

[1] - جمال خرشي، المرجع السابق، ص.384.

[2] -Gouvernement Général de l’Algérie, Direction de l’Agriculture et de la Colonisation (1830-1930), op.cit, p.49.

وهكذا اتضح أن الحملة الانتخابية تميزت بالعنف بين الجناحين لاختلاف الطرح الإيديولوجي كما ذكرنا، واختلاف الأهداف خاصة ما تعلق بالمصالح بين المتآمرين والمخلصين لشعبهم. وفي حملاته الانتخابية الكثيرة كان الأمير خالد يدعو الناخبين الجزائريين إلى التصويت على قائمة المرشحين المسلمين غير المتجنسين والابتعاد عن من سماهم بالمرتدين والكفرة من أصحاب القبعات (دعاة الإدماج). فكان يتقدم إليهم بصفة حامي الدين، والمدافع عنه، ويذكرهم في كل مناسبة بأن المسلم الصادق يحرم عليه انتخاب فرنسيين أو أشخاص ينتمون إليهم[1].

لقد عرف عن الأمير خالد أنه كان خطيبا ماهرا، وكان كلامه كله اعتزاز بالنسب، حيث كان كل مرة يذكر بمقاومة جدّه الأمير عبد القادر. ولكن هذا لا يمنع من القول أن الأمير خالد أعطى الجزائر قيادة جديدة وفعالة خلال سنوات العشرينات برغم من فشله في تحقيق الأهداف التي ناضل من أجلها[2]. وظهر أمام الإدماجيين بالرجل الذي له تاريخا، يسعى لإعادة مجد عائلته الثري. وتضمنت قائمة الأمير خالد مرشحين غير مجنسين، بينما تضمنت قائمة ابن تامي شخصيات مجنسة أو كانت تدعو إلى اكتساب الجنسية. وبانقسام حركة الأمير خالد إلى جناحين، جعل الفرنسيون يطلقون على حزبه خالد اسم "حزب المرابطين" وكذلك حزب "الحزب الوطني الديني"، وهم يقصدون بذلك كون حركة الأمير خالد تابعة في توجهاتها لحركة الجامعة الإسلامية في المشرق[3].

لقد تجاوزت انتخابات 1919 نطاق الصراع السياسي بين الجناحين الجزائريين، ولا يمكن الحكم على دعاة الإدماج بخيانة قضية وطنه وشعبهم، فما يعاب عليهم هو اختيارهم التقرب من الإدارة للحصول على مآرب سياسية واجتماعية للبقاء ضمن الطبقة المحظوظة والمتميزة. إنّ اندفاع هؤلاء نحو التجنيس ومطالبتهم بالمساواة مع النخبة الفرنسية إنما كان هدفهم زيادة عدد المنتخبين الجزائريين، ومضاعفة الأصوات للاستفادة من القانون

---

[1] - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.29 وأيضا: Ahmed Mahsas, Le Mouvement en Algérie (de La 1ére Guerre Mondiale à 1954), Edition, Barkat, Alger, 1990, p.39.

[2] - بلقاسم الطاهر، الأمير خالد، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد3، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،جوان 2011، ص.65.

[3] - قريري سليمان، المرجع السابق، ص.61.

الإصلاحي والتمكن من مزاحمة المعمرين على رأس الإدارة الاستعمارية. لكن مثل هذا الأمر لم يتقبله لا الأمير خالد ولا مناصروه، واعتقد الأمير أنّ المسلم الجزائري لن يقبل بصفة مواطن أو جنسية أخرى إلا في نطاق شخصيته الخاصة بالمحافظة على دينه وشريعته الإسلامية. ونتيجة هذه الخلافات كانت انتخابات شهر نوفمبر 1919 صراعا حقيقيا بين جناح الأمير خالد وابن تامي، وظهرت حينذاك ثلاث قوائم للمرشحين الجزائريين المتنافسين: اثنان منها لا تزال فيهما الحزازات والنزاعات الفردية قوية غير أنّ هدف كفاحهما على الصعيد السياسي كان للمرة الأولى تدعيم سياسة الاندماج أو مناهضتها أو على الأصح تدعيم التجنس أو مناهضته[1]. وقد أشرف على قائمة الشبان الجزائريين (الاتجاه الإصلاحي)، الشيخ الحاج موسى النائب العام في بلدية الجزائر منذ 1884، وأبرز ما ورد فيها من الأسماء اسم الأمير خالد، بينما أعدّ قائمة المنافسين كل من السيدين: وليد عيسى وابن تامي، وضمت أسماء لأعيان وشخصيات مجنسة ومؤيدة لسياسة التجنيس والداعية إليها. أما القائمة الثالثة فقد اشتملت على مرشحين جزائريين غير معروفين، وعلى فرنسيين اشتهرا فقط بدفاعهما عن حقوق المسلمين وهما المحامي "لادميراك" والصحافية "باروخان" مديرة جريدة الأخبار[2].

ومع ظهور النتائج الأولية اتضح لأنصار القائمة الثانية أنّ برنامجهم خلال الحملة الانتخابية لم ينل إقبالا ولا اهتمام الجماهير الجزائرية ولا من قبل أغلبية الناخبين الجزائريين، كما اتهموا الفائزين من القائمة الأولى بالتعصب الإسلامي بالرغم أنّ الأمير خالد قد ترشح تحت لواء مزدوج هو: فرنسا والإسلام[3]. والشيء الملفت للانتباه هنا، هو أن المعمرين وقفوا راضين على النتائج التي حققت فيها قائمة الأمير خالد ومن معه انتصارا كبيرا في البداية على الأقل. والتفسير الوحيد لهذا الموقف هو مناهضتهم لإدماج كلي للجزائريين وزيادة طلبات التجنيس التي قد تضعف امتيازاتهم في المستقبل خاصة ما تعلق بالتمثيل النيابي في قصر البوربون. وهكذا يمكن القول، أن سوء ظنهم أدى بهم إلى الاعتقاد أنّ دعاة الإدماج (جناح ابن تامي) قد يضرّ بمصالحهم في حالة فوزهم، ولأن

[1] - محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص.29.
[2]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص.426.
[3]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.30.

زيادة عدد المجنسين قد يجعلهم مجرد أقلية داخل المجتمع الجزائري، وراود هؤلاء الشك بعد فوز الأمير خالد الذي مثل التيار الإسلامي حسب ظنهم، وأنّه لن يتخل عن مبادئ ومقومات الشخصية الجزائرية. لهذا لم يمر انتصار الأمير خالد بسلام، واعتبر مجلس العمالة أن الأمير يعدّ أجنبيا كونه وليد مدينة دمشق بسوريا ولا حق له في الترشح للانتخابات، واتهم الأمير خالد بالتعصب الديني والدعاية المناهضة لفرنسا في الجزائر، كما اتخذ هذا المجلس قرارا في قائمة الأمير الفائزة وأصرّ على إلغائها[1].

لم تعترف الإدارة الاستعمارية بنتائج القائمة الفائزة والعدد الكبير من الأصوات (من 824 إلى 940 صوت) لكل مرشح، بينما كانت أصوات قائمة دعاة الإدماج (من 107 إلى 392 صوت). وعلى غرار فوز الأمير خالد والشيخ الحاج موسى في الجزائر، فازت قوائم أنصارهما في عدة بلديات، حيث فاز قايد حمود في المدية، والدكتور موسى في قسنطينة، والقلي أحمد في سطيف، وعبورة في معسكر، وابن رحال في وهران-تلمسان. وهؤلاء جميعا من أتباع الأمير خالد، الذين دافعوا على برنامجه. وفي جريدة "الإقدام" فضح الأمير خالد وأصحابه ما اقترفه الاستعمار في حق الجزائريين، ونددوا بتزويرهم الانتخابات[2].

لم تدم فرحة نواب جناح الأمير طويلا وخيبت الإدارة ظنهم، وعبرت الصحافة الاستعمارية بصراحة عن حقدها الدفين للحركة الإصلاحية الجديدة، وكتبت تحذر من وطنية الأمير خالد واعتبرتها خطرا على البلاد. والكلام نفسه قاله المحامي المكلف بالدفاع عن قائمة الإدماجيين أمام مجلس عمالة الجزائر. وهكذا لم يغفل دعاة الإدماج من قائمة ابن تامي للتنديد بالقومية الإسلامية واستنكار أساليبها وعن الشكوى من وصفهم العامة كالمارقين عن الدين[3]. وأمام إصرار الإدارة والمعمرين والإدماجيين لتحطيم حركة الإصلاحيين بعد أن سدوا

[1]-Mahfoud Kaddache, L'Algérie des Algériens, éditions Rocher Noir, Paris, 1998, p.172.

[2]- محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق.

[3]- المرجع نفسه، ص.29.

الطريق أمامهم، فكانت النتيجة استقالة جميع المستشارين المسلمين قبل انتظار إجراءات طلب الاستئناف، وهذا الأمر لم يسبق له مثيل في تاريخ الانتخابات الجزائرية[1].

لقد بينت حركة الاستقالة مدى نضج نواب حركة الإصلاح بقيادة الأمير سياسيا، حيث برهنوا على كفاءاتهم وكانت استقالتهم درسا وقدوة للجيل الذي حل محلهم بعد عقد من نشاطهم. وهكذا تبين أن أول امتحان انتخابي نظم قد فشل بسبب ابتعاد الإدارة عن النصوص القانونية لإصلاحات 1919. وكان على الإدارة حينذاك تغيير تعاملها مع الجزائريين لما يخدم الديمقراطية ومستقبل البلاد. ورغم هذا الإحباط عاد الأمير خالد إلى المشاركة في الانتخابات من جديد بتقدمه في 9 يناير 1921 على رأس قائمة استهدف فيها ضم عناصر جديدة من بينهم فرنسي وهو "فكتور ونكان"[2]. وكان برنامجه السياسي والاجتماعي مماثل لبرنامج انتخابات 1919 حيث كان شعار القائمة "فرنسا والإسلام"، وانتخب للمرة الثانية أعضاء القائمة كافة[3].

وذاق الأمير خالد وأتباعه داخل المجالس المنتخبة التهميش بسبب عدم قبول الإدارة الاستعمارية والنواب المعمرين بهم كشركاء سياسيين. وهكذا ذابت تدخلاتهم واقتراحاتهم، ولم تؤخذ مأخذ الجد مثل قضية التمثيل البرلماني، وتقليص مدة الخدمة الوطنية، وإعفاء الجزائريين المحرومين من دفع الضرائب، وأمام هذا الجو السياسي الفاتر اتخذ الأمير من قلمه ولسانه سلاحا للدفاع عن شعبه مستغلا كل المناسبات السياسية لتقديم برنامجه الإصلاحي.

لقد ناضل الأمير خالد في ظروف صعبة اتسمت بالمعاناة نظرا لاستحالة تجاوب الإدارة الاستعمارية مع النواب الجزائريين ومع مطالبهم المشروعة. ولهذه الأسباب كان كل مرة يقدم استقالته رفقة نواب حزبه كاستقالتهم في أكتوبر 1920 من المجالس الاستشارية للبلديات بسبب فشل جميع محاولاتهم للدفاع عن الجزائريين المسلمين أمام تعنت أغلبية النواب الأوربيين داخل المجالس المنتخبة وبسبب ما حملته صحافة المعمرين من أحقاد

[1]- المرجع نفسه، ص ص:29-30.

[2] - عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص.287.

[3].- Ahmed Mahsas,op.cit.

وضغائن للأمير وأنصاره. وكان الوالي الذي أرسلته فرنسا لتنفيذ قوانين فيفري عام 1919 قد ظهر عجزه. وهو مسيو أبيل، وتفاقم أمر الهيجان الذي قام به المستعمرون ضد الأمير خالد والحقوق الأهلية[1]. لهذا كانت معركته ضد ضغوطات السياسة الكولونيالية شجاعة، أخذت معنى وطني حقيقي رغم تناقضات برنامجه السياسي. ومن الحاقدين الذين كانوا نوابا للجزائر في البرلمان الفرنسي أمثال نائب عمالة قسنطينة "مورينو" الذي نسخ برنامجا شخصيا له مع مطلع سنة 1920، وما ميزه أنه كان معاديا للمسلمين ولسياسة الاندماج، ولم يضف شيئا لانشغالات المفوضين الماليين الجزائريين إلا بإضافة 6 مقاعد في المفوضيات المالية (المجلس جزائري متكون من 54 عضو) ليبقى عدد الممثلين الجزائريين يدور في فلك 3/1 الأعضاء فقط. وسعى البرنامج إلى تعيين إدارة ذات كفاءة تعمل لصالح المعمرين وحركة الاستيطان. ووجد برنامجه استجابة كبيرة من قبل شيوخ البلديات ونواب المعمرين داخل المجالس المحلية والبرلمان[2].

ومن جهته سعى الأمير خالد نحو منح مصداقية أكثر لقائمته في الانتخابات للدفاع عن الجماهير الواسعة، تومكن من تنظيم عدة حملات بعد إصلاحات 1919، تميزت بالحدة في مواجهة الخصوم والإدارة. لقد ركز الأمير على فضح منافسيه من نخبة الليبراليين الموالين، كما كان أشار أن قائمته لا تضم مرشحين مشركين بل مؤمنين. وتعوّد خالد على هامش مداخلاته بمناسبة تنظيم الحملات الانتخابية ذكر أمجاد جده الأمير عبد القادر لحشد مزيدا من المؤيدين، كما حث الناس على الاستمرار في المقاومة والتصويت على قائمته، وكانت مطالبه يومئذ تكاد تكون نفس مطالب الجزائريين اليوم. إن لم تكن أوسع منها قليلا[3].

وركز الأمير خالد في فترة الحملات الانتخابية من سنة 1920 إلى 1923 على مناهضة الإدارة الاستعمارية المتمثلة في الحكومة العامة، والولاة، والموظفين الكبار، وحتى على الصحافة الأوربية بكونها تمول من قبل المعمرين الأشد عنصرية ضد الجزائريين. وبالمناسبة كان الأمير خالد يقوم بتشويه سمعة من كان يتولى مسؤولية

[1]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.195,

[2].- André Noushi, La Naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954), édition de Minuit, Paris, 1962, p.57.

[3]- محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص.197.

شؤون الأهالي من الجزائريين، حيث كان يعتبرهم نوابا باعوا ضمائرهم إلى الإدارة الاستعمارية. وأمام هذه الضربات الموجهة إليه لم يقف الأمير خالد مكتوف الأيدي بل واجه الموقف بشجاعة وفسر شعور هؤلاء العدائي ضده بحقدهم القديم على جده الأمير عبد القادر[1].

ونتيجة حملاته العنيفة على الإدارة الاستعمارية وعملائها من الجزائريين والمعمرين، نفي سنة 1923 إلى مصر ومنها إلى باريس حيث واصل حملته السياسية مع المغتربين ليعود مجددا إلى سوريا وفيها قضى آخر أيامه. وكان قرار نفي الأمير خالد بسند قانوني رادع قامت السلطات الفرنسية بإعادة قانون الأهالي مرة ثانية بما فيه من بنود تكفل للإدارة الفرنسية معاقبة كل من يقوم بنشاط معاد للسلطات الفرنسية[2].

ومهما يكن، فإن الأمير استهدف أكثر من غيره لأنه كان خصما عنيدا لهؤلاء وللإدارة الاستعمارية. ونجد أن تواطؤ الكل ساهم بشكل كبير في إفشال المبادرة الإصلاحية حيث جمع المعمرون ممثليهم وحلفائهم من النواب الجزائريين في قصر البوربون، وذهبوا إلى فرنسا لمطالبة الحكومة الفرنسية بإلغاء الإصلاحات وهددوها لما اعتقدوا أن هذا القانون سيؤدي في النهاية إلى حرب أهلية بين المعمرين الأوربيين والجزائريين.

ونتيجة الإصرار على التضييق على الجزائريين، جمدت الكثير من الحقوق التي منحت للأهالي في قانون 1919، وبقيت هكذا أحكام قانون الأهالي سارية المفعول إلى غاية سنة 1944 وهو تاريخ إلغائها. ونتيجة مناورات المعمرين الأوربيين وتفانيهم في سياسيتهم المقصودة والمعروفة بخداع السلطات الفرنسية وتشويه صورة الجزائريين ذهب الأمير خالد هو أيضا إلى فرنسا سنة 1920 في محاولة منه لمنع تجديد العمل بقانون الأهالي العنصري الذي فرض على الجزائريين واستمر تطبيقه كما أشرنا رغم تضحياتهم تحت لواء العلم الفرنسي خلال الحرب العالمية.

1- بلقاسم الطاهر، المرجع السابق، ص.64.

2- المرجع نفسه، ص ص: 60-61.

لقد آمن الأمير خالد في بداية مشواره السياسي أن مهمة النائب هي وسيلة أخرى للدفاع عن مصالح المسلمين وتحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية. لكن انعقاد مؤتمر رؤساء البلديات واجتماعهم يوم 27 ماي 1920 أقر بضرورة العودة إلى سياسة أكثر حزما تجاه الأهالي، كما ذهب هؤلاء بعيدا لما حاولوا إلغاء قانون إصلاحات فبراير 1919[1]. وهذا إنما يوضح أن الإدارة الاستعمارية عازمة على معاملة الجزائريين معاملة التابع والخاضع حسب إرادة المعمرين، ولهذا فإن الإيديولوجية الفرنسية في هذا الباب لم تفرق بين من رفع السلاح في وجهها ومن ناضل بالقانون وبالقلم والكلمة أو بين من كان من عامة الشعب البسطاء ومن كان من النخبة البرجوازية، فالجميع مدرجون في خانة واحدة ويشتركون في نفس الصفات وترسم لهم نفس الصور... وهذا ما تؤكده النعوت التي وصفت بها شخصيات الحركة الوطنية[2]. ومن بين هؤلاء المغضوب عليهم الأمير خالد حيث لم يكتف الكولون برفض برنامجه الإصلاحي وبالسخرية من شخصه، بل حاولوا أن يقاوموا حركته باقتراح برنامج آخر كانوا يهدفون منه إلى تأكيد سيادتهم في الجزائر[3]. ومن خلال هذا الواقع، يمكن القول أن الشعب الجزائري خضع إلى سلطتين: سلطة وزارة الداخلية في المتروبول، وسلطة المعمرين والإدارة المتمثلة في الحكومة العامة، والولاة، وشيوخ البلديات، والقادة العسكريين للمكاتب العربية.

وفي الواقع أن الأمير خالد شعر فعلا أن الإدارة الاستعمارية طوقت اللعبة السياسية في الجزائر، وأنه كان من المستحيل مواصلة النضال في هذه الأجواء غير المتكافئة، ولهذا انتهز فرصة زيارة الرئيس الفرنسي "ميليران" للجزائر عام 1922، وطلب منه منح الجزائريين حق التمثيل البرلماني مثل الأوربيين، لكن صحافة المعمرين أثارت المخاوف واعتبرت أن هذا المطلب قد يقود في النهاية إلى الاستقلال إن تحقق. ويبدو أن قناعة الأمير كانت واضحة بعد أن جرب عدم جدوى مشاركة النواب في الانتخابات داخل المجالس أو خارجها.

---

[1]-André Noushi, op.cit, p.55.

[2]– سميرة أنساعد، صورة الجزائري في التقارير السرية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، الملتقى الدولي الرابع حول ثورة التحرير الجزائرية (التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي) يومي 25 ــ26 أكتوبر 2009، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص ص:19،39.

[3]– محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص.34.

لقد تفطن الأمير إلى اللعبة منذ سنة 1921،إ وتبين له أنه لا يمكن للجزائريين بأي حال إسماع أصواتهم وشكاويهم في بلادهم، وإن أي نشاط سياسي لا بد أن يمر عبر باريس وهو وحده الكفيل بإظهار الحقيقة للسلطات هناك والحصول ربما على بعض النتائج في هذا الميدان ـــ فكان يقول:" إن المندوب المسلم المنتخب لا ينجح بأنصاره الآن بعد خيبته وفشله ـــ إلا إلى فرنسا، إلى الوطن الأم وإليها فقط"[1]، وهكذا وجدنا أن الأمير خالد تخلى عن عهدته النيابية عدة مرات في مختلف المجالس التي كان فيها نائبا للجزائريين، وبرر استقالته وانسحابه المفاجئ بمحاولته استرداد حريته التي فقدها بحكم التمثيل النسبي للجزائريين. لهذا كانت استقالات الأمير خالد من المجلس البلدي، ومن المجلس العمالي العام، والمجالس المالية معنى واحد ومغزى شامل، وهو أن المنتخبين المسلمين يستحيل لهم أن يرفعوا أصواتهم بشكوى أو احتجاج في الجزائر وأن أقوالهم وأفعالهم ليس لها أثر أو فائدة[2].

من جهته، أدان الأمير ممارسات الإدارة الاستعمارية، وغطرسة المعمرين المستحوذين على الأراضي والمستغلين للفلاحين الجزائريين، وعاتبهم على ابتزازهم لميزانية المستعمرة وللقروض الموجهة لغيرهم بطرق مفضوحة. وفي ما يخص مطالب حركته فإنه احتج رفقة الدكتور سماتي، وأحمد بهلول، والدكتور موسى في جلسات المفوضيات المالية وألحوا على ضرورة التمثيل البرلماني للمسلمين، فكانت اقتراحاتهم لا تسجل حتى في المحاضر، وتأخر تبنيها مما استحال النظر والبث فيها لأنها لا تخدم توجهات الإدارة والمعمرين معا. ولتقييم دور النواب المتعاطفين مع حركة الأمير، يمكننا القول أنهم كانوا منعزلين عن الشعب من جهة باستثناء الحملات الانتخابية، وغير قادرون على مواجهة الإدارة الاستعمارية الساهرة على دعم الكولون الذي وجهها حسب ما تمليه المصلحة والبقاء. وكانت جريدة "الإقدام" لسان حال الأمير "خالد" وجماعته قد نشرت برنامج حزب "المساواة" كإلغاء الإجراءات الاستثنائية الخاصة بالجزائريين، وإبطال الرقابة الإدارية، وتمتع الجزائريين بالحقوق مثل

[1] - محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص.42.

[2] - المرجع نفسه.

الأوربيين، والتعليم الإجباري للجميع، والوظائف والرتب المدنية والعسكرية حسب الكفاءة، وحرية الصحافة والاجتماع، وفصل الدين عن الدولة، وتطبيق القوانين الإسلامية، كما طالبت الجريدة بإنشاء جامعة عربية[1].

لقد كان هؤلاء النواب في الغالب ضد ما اختارت لهم الإدارة الاستعمارية من مصير، وفي الوقت نفسه عملوا على إبداء الرضا في انتظار مستقبل أفضل بعد دفاعهم عن المواطنة الفرنسية، كما حاول الأمير خالد الظهور بمظهر الواثق والمنافس للنواب الفرنسيين إلى جانب ابن رحال[2]. وهناك من اعتبر أن في هذه الظروف لم تعرف حركة مثل الشباب الجزائري (تجاه خالد) نجاحا كبيرا مبررين هذا الحكم بتركيز سياستها حول برنامج إصلاحي محدود، واستعملت الانتخابات كوسيلة لدعم نشاطها في غياب الاتصال بالشعب وتعبئته لانتزاع الحقوق، كما تعرضت حركتهم إلى ضغوطات الإدارة حيث منعت من الذهاب بعيدا وتبني أفكارا وطنية وتجسيد مطالبها الأخرى حتى ولو كانت اندماجية[3]. ولربما هذا ما أرادته السلطة والإدارة الاستعمارية حين صرح الرئيس الفرنسي "ميليران" أنه لا يشك في أن يأتي يوما أين الحقوق السياسية المعتبرة للأهالي قد تزداد مرة أخرى، وأنه لا يوجد شيء خطير للجميع إذا ذهبنا بسرعة كبيرة في الاتجاه الذي سلكناه لكننا لن نتوقف[4].

وهكذا أدرك الأمير خالد مبكرا، أن الأوربيين ماضين لتحقيق استقلال ذاتي للجزائر، والانفراد بالبلد بشكل يحقق لهم مزيدا من الثروة والمصالح. وفي محاولة لتعطيل هذه المبادرة قدم الأمير خالد رفقة الدكتور موسى، قايد حمود، ابن عبو رابح، ابن رحال، قلي، ابن قدري، عمارة في جلسة المفوضيات المالية ليوم 28 ماي 1920 لائحة تدين استصغار الأهالي الجزائريين من قبل شيوخ البلديات والسياسيين الفرنسيين والإدارة الاستعمارية العنصرية، ومطالبة الحكومة توسيع التمثيل النيابي للمسلمين في المجالس المنتخبة في الجزائر والمتروبول[5].

[1] - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.38.

[2].- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit,Tome 2, p.86.

[3].-Ahmed Mahsas,op.cit., p.43.

[4].-André Noushi,op.cit, p.58.

[5].- Mahfoud Kaddache,op.cit, pp:86-87.

وأهم مطلب تبنوه لنيل الحقوق كاملة هو الارتباط مع فرنسا من دون قيد أو شرط، وسعى الأمير بمطالبه إلى التحاق الجزائريين بالوطن الفرنسي للحصول على الجنسية الفرنسية حتى تذوب الفوارق بين الفرنسيين والجزائريين العرب في عملة واحدة، وأن تطبق القوانين الفرنسية على الجميع. فالارتباط الذي كان يريده خالد هو ارتباط سياسي وإداري كلي مع الدولة الأم حسب منظوره وما ورد في الإقدام من مقالات في هذا الاتجاه مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية[1]. ولأن حركة الأمير خالد لم تكن دينية كما صورتها دعاية الإدارة الاستعمارية، فكل ما كان يصبو إليه مع أنصاره هو البحث عن كيفية استرجاع مكانة وكرامة الجزائري بفضل سياسة وطنية تجمع المواطنين والنخبة الاندماجية المعارضة لسياسة الإدماج والتجنيس الرامية إلى محو القيم الإسلامية إلى الأبد. لقد نجحت اتهامات الإدارة الاستعمارية والمعمرين في إثارة الأحقاد تجاه حزب الأمير وأنصاره خاصة لما هاجموه واعتبروا أن ما يريده هو إنهاء الحكم الاستعماري في الجزائر. لكن المتمعن لمحتوى برنامج حزب الأمير يكتشف ذلك الاعتدال وعدم تبنيه سياسة المواجهة مع الإدارة الاستعمارية خاصة ما تعلق بإثارة الفوضى والإضرابات والعصيان المدني باستثناء حركة الاستقالة الجماعية من المجالس النيابية. وعندما ينظر المرء عن قرب إلى برنامج هذا الحزب، فإنه سيجده ليس اشتراكيا، وليس إسلاميا، وليس انفصاليا[2]. ودعاية للحزب ونشر أفكاره، فإن جريدة الإقدام (L'Ikdem) كانت منبرا للأفكار واستفاد منها النواب بعد رحيل الأمير خالد ومنهم الدكتور محمد الصالح بن جلول الذي أصبح مديرها فيما بين: 1930- ـــ1933.

وكانت الإدارة الاستعمارية صارمة في متابعة مقالات الأمير خالد التي كان يكتبها في جريدة "الإقدام"، وبدورها تعرضت هذه الجريدة إلى مضايقات في كثير من الأحيان بسبب صراحتها والمقالات اللاذعة للنواب. ففي عدد 2 جوان 1922 وجه الأمير خالد انتقادات شديدة اللهجة للمفوضين الماليين الجزائريين الذين لم يهتموا بتوجيهاته من أجل تجديد مكتب المجلس خلال آخر جلسة خاصة مفوضي خنشلة وسوق أهراس الذين خانوا

[1] - محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص.41. وينظر أيضا إلى: الإقدام يوم 24 سبتمبر 1920، 6 ماي 1921، 27 جانفي 1922.
[2] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.292.

رفقائهم. وفي عدد 9 جوان 1922 نشرت الجريدة رسالة للأمير خالد وجهها إلى رئيس مجلس المفوضيات المالية أشار فيها إلى الوضع المزري للجزائريين وإرادة الإدارة الاستعمارية في المحافظة على حالتهم وتحويلهم إلى متشددين. ونلاحظ هنا أن الأمير خالد تحولت مطالبه من سياسية إلى اجتماعية...[1]. وفي عدد 30 جوان 1922 كتب الأمير مقالا مطولا بين فيه واجب المسلمين التمسك بالخلافة الإسلامية العثمانية واعتبرها النموذج السياسي لكل المسلمين. ومما اقترحه التزام كل دولة إسلامية بتعيين منصب "شيخ الإسلام" وأن يتحلى بالاستقلالية داخل الدولة المستعمرة رغم وجود دولة أوربية مستعمرة. وقدم الأمير شرحا مفصلا عن كيفية تعيين "شيخ الإسلام" هذا الذي رآه من واجب الخليفة العثماني وتقبله الدولة المعين فيها. ويمكن الإشارة أن ما دعا له الأمير كان قد سبقه إليه "جمال الدين الأفغاني" من أجل ربط البلدان العربية والإسلامية المنقسمة مجددا إلى الخلافة الإسلامية بأسطنبول[2]. ومن خلال ما سبق، فإن جريدة "الإقدام" كانت جريدة جريئة شكلت منبرا للنواب والمواطنين لطرح مشاكلهم وانشغالاتهم. وتعتبر جريدة الإقدام لسان حال الشبان الجزائريين والمعبرة في الواقع عن آراء الأمير خالد أسست في 10 سبتمبر 1920، وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية...[3].

ومما نشرته الجريدة مقالا كتبه المتجنس "خروبي محمد" ضد قائد ملحقة الأغواط حول معاناة الجزائريين الرحل وما يواجهونه من متاعب في المنطقة بسبب ندرة وعدم توفير المياه. وكانت لهذا المقال ردود فعل قوية من جانب السلطة العسكرية التي راحت تراقب المتعاطفين وأنصار الأمير خالد في مدينة الأغواط، ودعت التقارير إلى التضييق على حركة "الإخاء الجزائري" وزعيمها، ووصلت الأمور إلى أن قامت السلطات العمومية في الأغواط وغيرها باتهام الأمير خالد بإثارة الفتنة حتى لدى الرحل البسطاء، واعتبرت التقارير أن هذا المقال هو إلا محاولة يائسة لجلب مناصرين لحركة الأمير، لكن بالاعتماد على الأميين في الحملات الانتخابية والنضالية للحزب تحت

---

[1] -- بلقاسم الطاهر، المرجع السابق، ص.58.

[2] -A.O.M, GGA, Carton N°E//194, Situation Politique et Economique des Indigènes de L'algérie au 1 Février 1936,, Propagande Jeunes algériens, Faire une Légende de L'émir Khaled, Rapport du Commandant de la Zone d'Ouargla, Le 11 Septembre 1922.

[3] -بلقاسم الطاهر، المرجع السابق، ص.56.

غطاء "الشباب الجزائري". ويجدر الإشارة أن غضب عام ساد سكان المنطقة مما دفعهم إلى الالتحاق بجناح خالد السياسي أملا في إسماع صوتهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بعد عدم اكتراث السلطات بهم وتعرض المنطقة إلى الجفاف[1].

وهكذا نجد أن حركة الأمير خالد أثارت إعجاب نخبة أخرى من الشباب الجزائري بعد نفيه تكونت أساسا من جامعيين متحمسين لتغيير الأوضاع والنضال لاكتساب الحقوق بالقانون. وأمثال هؤلاء نذكر الدكتور ابن جلول، والدكتور سعدان، وأحمد زرقين، والدكتور لخضاري، والصيدلي فرحات عباس، وغيرهم الذين تبنوا أفكاره ودافعوا عن سياسة الاندماج، وحاربوا الإدماجيين المتواطئين مع الإدارة الاستعمارية. لقد أدت تجربة الأمير خالد إلى ازدياد الوعي والحماس لدى النخبة الجزائرية التي أصبحت تؤمن بإمكانية لعب دور في الحياة الاجتماعية والسياسية، بحيث أصبحت أفكاره المرجعية السياسية للحركة الوطنية، ومشروعا واضحا بجميع أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[2].

وهكذا فإن الأمير خالد ترك بصماته واضحة في الحركة الوطنية الجزائرية الناشئة، حتى أن الآراء اختلفت حوله وحول برنامجه السياسي الذي لم يعمر طويلا. فهناك من رأى أن الأمير خالد حاول توحيد جماعة النخبة والجماهير مثل الكاتب الفرنسي "ر.كوزون"، وهناك "ديبارمي" الذي اعتبر أن الأمير خالد كان مقتنعا بفكرة تقرير مصير الجزائر بتطبيق مبدأ ويلسون وهو بمثابة تعويض سياسي من قرن للمستعمرة[3]. ويمكن القول أن العمل السياسي الذي قام به الأمير خالد من سنة 1919 إلى سنة 1925 قد اعتبر فعلا مجهودا حمل في طياته بوادر نضج الحركة الوطنية الجزائرية. كما أن مقالاته عبر جريدة الإقدام حملت توجهات معادية للطرقيين وأصحاب الزوايا وحملهم التضليل وتخلف الجزائريين. وكانت حركته ما هي إلا دعوة جديدة للإصلاح الاجتماعي والتكفل

[1] -A.O.M, GGA, op.cit.

[2]- عبد الحفيظ بوعبدالله، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية(1919-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص.27.

[3]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص.370.

بقضايا الشباب الجزائري، والدفع بهم إلى الأخذ بالعلوم وكسب المعارف، والتخلي عن الرذيلة والآفات الاجتماعية[1].

4- جمعية "الإخاء الجزائري" والإدارة الاستعمارية:

بعد ذلك التقارب الذي حدث بين الأمير خالد والبعض من أفراد النخبة ذات الثقافة الفرنسية "الشباب الجزائري"، احتاج الأمير إلى هؤلاء في بداية مشواره السياسي، و لم يكن ليفلح نتيجة الفوارق الموجودة بينهما كما ذكرنا باستثناء البعض من المخلصين الأوفياء للقضية الوطنية ولشعبهم الذين تمسكوا بمبادئ وبرنامج زعيمهم حتى أنهم استمروا في نهجه حتى بعد رحيله.

لقد ركز الأمير في مشواره على أمور أساسية عكستها المطالب التي تبناها ودافع عنها كتحقيق وفاق منشود بين الفرنسيين والجزائريين، وفتح المجال لتمثيل أوسع لأبناء الوطن من المسلمين تمثيلا سياسيا محترما داخل مختلف المجالس المنتخبة. لكن رغم إقرار الإدارة الاستعمارية إصلاحات 4 فبراير 1919 المتأخرة نوعا ما، وجد الأمير أن الأمور غير جادة وتسير عكس توقعات النخبة والشعب الجزائري، لهذا اصطدم بالإدارة الاستعمارية وخدامها من أصحاب الولاء والمعمرين، وتعرض إلى مضايقات إلى غاية إبعاده خارج اللعبة السياسية المفروضة عليه وعلى أتباعه. لم يكن للأمير خالد توجهات إيديولوجية أو انتماءات للحزب الشيوعي الفرنسي، وعلى عكس هذا كان يريد تحقيق وفاق ووحدة دولية بشكل سلمي لإسماع صوت الشعب الجزائري المحتل.

لقد واجه خالد عداء الإدارة وخيانة النبلاء الجزائريين الذين حاربوه إلى جانب عدم فهم اليسار الفرنسي لمضمون حركته، لهذا كانت سياسته سياسة غير قابلة التكيف مع متطلبات المقاومة [2]. والظاهر أن الأمير خالد ترك بصماته واضحة المعالم في الحركة الوطنية الجزائرية رغم خلوها من الأسلوب الثوري. ويمكن القول، أن ما تركه أصبح مرجعية للسياسيين والنواب الجزائريين وللحركة الوطنية الجزائرية بعده. ومن المفيد أن محاضراته التي

---

[1]- محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص.41.

[2]-Ahmed Mahsas, op.cit,, p.44.

ألقاها في باريس والجزائر نجح من خلالها في تحليل معاناة الجزائريين في المجال السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي وحتى الديني في بعض الأحيان. كما ناشد من خلال حركته السلطة والإدارة الاستعمارية بضرورة تحسين أوضاع الشعب بالمساواة بينه وبين الدخلاء، وتحقيق عدالة في العمل والأجور، والتجنيد، وممارسة المهام النيابي والقانوني للبلديات لإزالة الفوارق العنصرية بين النواب الجزائريين والأوربيين.

ولعل أهم ما ميز نضال الأمير السياسي هو تأسيسه لجمعية "الإخاء الجزائري" بمدينة الجزائر سنة 1922 رفقة نائبيه الدكتور "ابن تامي" والدكتور "بلعربي". وكان الهدف من تأسيس الجمعية هو الدفاع عن المجتمع الجزائري ماديا وفكريا واقتصاديا وسياسيا، وهو ما بلور برنامج الجمعية في سلسلة من المطالب تمحورت حول المساواة في الحقوق والواجبات بين المعمرين والجزائريين[1].

لقد كان الأمير خالد مؤمنا بتمثيل نيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي، وتوقيف الإجراءات العقابية الخاصة التي كان يصدرها حكام البلديات المختلطة، كما ناضل من أجل خلق جامعة جزائرية، وتعميم التعليم الإجباري بالعربية والفرنسية، وتطبيق القانون العام على كل سكان الجزائر دون تمييز، والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في التوظيف [2].

وحسب النقيب (Vendem)، رئيس الملحقة العسكرية للأغواط، والمقدم القائد العسكري لناحية غرداية فإنهما قدما معلومات للحكومة العامة أشارا فيها إلى انتشار حزب الأمير في المنطقة، وأن له أتباع أمثال:

- السيد: ولد خروبي، ضابط سابق مستقيل، وتاجر معروف في مدينة الأغواط.
- السيد: الحسين بن العدروق، تاجر.
- السيد: عطاله بن بوعامر، تاجر.

[1] -A.O.M, GGA, Carton N°E//194, Situation Politique et Economique des Indigènes de L'algérie au 1 Février 1936,, Propagande Jeunes Algériens,Faire une Légende de L'émir Khaled, Rapport du Capitaine Vendem, Commandant de l'annexe de Laghouat, Laghouat Le 5 Juillet 1922.

[2] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.383.

ــ السيد دهينة، تاجر.

ــ السيد: الآغا دهليس[1].

لقد موه الأمير حركته الجديدة باعتبارها مسجلة كجمعية ذات طابع ثقافي، ومطبوع جمعية "الإخاء الجزائري" الذي تحصلت السلطات العسكرية عليه طبع في مطبعة (Brignu) بالجزائر العاصمة[2]. ومما تضمنه القانون الأساسي للجمعية أن المجلس الإداري ينتخب عليه في جمعية عامة حسب قائمة المرشحين، ويجتمع مجلس الإدارة كل أول يوم الاثنين من كل شهر، وفي حالة الضرورة يعقد جلسات استثنائية بطلب من الرئيس، وتؤخذ القرارات حسب أغلبية أصوات المجلس. وتضمنت المواد الأخرى ما يلي:

المادة الثانية: أن تمويل الجمعية يتم من قبل الأعضاء المسجلين[3].

المادة الخامسة: يدير الجمعية مجلس إداري متكون من[4]:

- الرئيس: الأمير خالد، مفوض مالي، مستشار عام، مستشار بلدي، نقيب مستقيل.

- نائب الرئيس: الدكتور ابن تامي، مستشار عام.

1 - نائب الرئيس: الدكتور بلعربي.

2 - الأمين العام: يوسفي حميدة، تاجر عقاري.

3 - نائب الأمين العام: لعيمش أحمد، محامي.

4 - الأرشيف: الحاج حمادو، وكيل قضائي.

5 - أمين المال: سيدي بومدين، مستشار بلدي.

6 - نائب أمين المال: أوهير بن سامية، وسيط تجاري.

---

[1] - A.O.M, GGA, Carton N°E//194, Situation Politique et Economique des Indigènes de L’Algérie, op.cit.
[2]-Ibid.
[3] -A.O.M, GGA, Carton N°E//194,op.cit.
[4] -Ibid.

7 - الأعضاء:

ــ قايد حمود، مفوض مالي، مستشار بلدي، مهندس فلاحي.

ــ ككاشي محمد، مستشار بلدي.

ــ محمد بن يحيى، مستشار بلدي.

ــ عيساوي عثمان، تاجر عقاري.

ــ أحمد بن عزوز.

ــ كونبجي محي الدين.

ومما لا شك فيه أن الإدارة الاستعمارية ومعها جهاز المخابرات قد أخذت مأخذ الجد حركة الأمير خالد الفتية، واعتبر منشور حزبه الجديد تحديا للسلطات الفرنسية، كما وضع تحت المراقبة لرصد تحركاته والحيلولة دون انتشار ما يدعو إليه داخل المدن الكبرى. ولعل ما كانت تصبو إليه الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها الحكومة العامة هو البحث عن ذريعة بالتعاون مع جهاز الأمن والجيش لاتخاذ إجراءات عقابية في حقه[1]. ورغم هذا واصل الأمير خالد الهاشمي حملته حيث قام بالترويج لحزبه رفقة صديقه "الطاهر علي الشريف"، وكان يدعو إلى الوحدة ونسيان الأحقاد واعتبر تأسيس هذه الحركة فرصة للقاء الناخبين والاتصال بالجماهير ما دامت الانتخابات على الأبواب. وانتهز دعايته لحزبه وحملته الانتخابية المسبقة عبر محاضراته التي ألقاها في الجزائر العاصمة، والبليدة، وتلمسان دعوة جميع الجزائريين للاشتراك في جريدة "الإقدام"[2].

وجد الأمير في بداية حملته تعاطف الجميع والتفافهم حول برنامجه خاصة المناضلين المخلصين أمثال: النقيب بلقندوز، الدكتور موسى، بولوق باشي، صوالح، دنون، قوادري، عمهيس، أزواو، تمام، مهاد، عبد الرحيم، سعدي، عليم مجوبي، العيد، شنيكر سعيد، ابن مصطفى محمد، العميد قاضي، النقيب قنون، الملازم الأول

[1]-A.O.M, GGA, Carton N°E//194,op.cit..
[2] -Ibid, Laghouat Le 22 Octobre 1922.

ثابتي، الملازم الأول دلمي، الملازم الأول ابن باسيت، الملازم الأول مولودي ضابط مترجم، طالب عبد السلام، معاشو حاج عبد القادر، الطالب كسوس، خضار واسطنبولي طالبين في الثانوية [1].

لقد نجح الأمير خالد في فتح المجال لجميع الجزائريين لممارسة النشاط السياسي بمن فيهم نشطاء الجناح الليبرالي. لهذا توجه حزب "الإخاء الجزائري" لمختلف الطبقات الجزائرية بدون استثناء، وأرضى أغلبية جماعة النخبة لاعتماده على فكرة المساواة بين الفرنسيين والجزائريين، وأرضى المحافظين بنغمته المعادية للاندماج. كما جذب إليه الفلاحين بتركيزه على وقف القوى العقابية لحكام البلديات المختلطة [2].

المبحث الثالث: حركة الجناح الليبرالي الإدماجي والموالاة للإدارة الاستعمارية:

1- نواب حركة الإدماج الليبرالية بعد 1919:

يعتبر الجناح الليبرالي امتدادا لحركة "الشباب الجزائري"، ولم يكن لهذا الجناح تنظيما معروفا، ولم يبسط أفكاره للجماهير الواسعة، وإنما اكتفى بتعداد قليل من المناضلين المثقفين من النخبة الجزائرية ذات الثقافة الفرنسية المتمسكة بسياسة الإدماج إلى أبعد الحدود. والظاهر، أن هؤلاء سالموا الإدارة الاستعمارية بشكل أوحى بالموالاة والانصياع لها دون إبداء أي معارضة لسياستها، لهذا جاءت مطالبهم بسيطة حتى لا نقول غير مرغوب فيها من قبل الجزائريين.

لقد تمسك الليبراليون ببرنامج النخبة الجزائرية، ولم تتجاوز مطالبهم الحدود بتركيزهم على إدماج كامل للجزائر داخل البيت الفرنسي. ولهذه الأسباب، أصبح جناحهم منبوذا من قبل المجتمع بسبب التخلي عن الأحوال الشخصية، ومن قبل المعمرين لأنه أراد المساواة بهم في الحقوق، ولم يجد هذا الاتجاه ضالته أمام الجناح الإصلاحي للأمير خالد، وهزم في معظم الانتخابات من سنة 1919 إلى 1922. ولإثبات وجودهم اجتمع الليبراليون حول جريدة "التقدم"، التي كان يحررها الدكتور "ابن تامي"، وانظم إليهم جماعة دعاة الإدماج من المعلمين وأصحاب

[1]- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome 1, op. cit, p.56.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق.

الثقافة العالية الذين كانت لهم جريدة "صوت المستضعفين"[1]. هذه النخبة الليبرالية كانت تسبح حقا في بحر الأماني والخيالات التي لا تترجم يوميات الاستعمار الحقيقية أو الواقعية التي تتميز بالظلم والتعدي والقهر والأبعاد والعنصرية وكل مظاهر إهمال الأهالي وتركهم في هذه الحالة ويحاولون إقناعهم بأن هذا قضاء وقدر من الله[2].

ومن خلال نضال النخبة الليبرالية الإدماجية فإننا نكتشف أن الهدف الأسمى لحركتهم هو الوصول إلى تجنيس الجزائريين المحظوظين بانتهاج طرق تكتيكية تقربهم من الإدارة الاستعمارية وتحفظ لهم مصالحهم ووظائفهم، فظاهريا تمسكوا باللائكية لإبعاد الشك حتى لا يتهموا باستعمال الدين لأغراض سياسية، كما تمسكوا بالثقافة والحضارة الفرنسية إلى حد تمجيدها. كما نادوا بالتعليم الفرنسي والمساواة بالفرنسيين، ورفضوا أسلوب التطرف والمواجهة في العمل السياسي، وأعجبوا بحداثة الإدارة الفرنسية، ورؤوا فيها النموذج المثالي لتطور الجزائر والجزائريين، كما ظنوا أن ربط حياة الجزائريين بالمدنية الفرنسية الغربية أفضل من التمسك بمعالم الحضارة العربية الإسلامية، وذهبوا بعيدا لما اعتبروا أن فرنسا قادرة على جعل الجزائر عمالة ملحقة لا تختلف عن العمالات الفرنسية الأخرى لتستفيد هي أيضا من الديمقراطية المطبقة هناك ومن العدالة والمساواة بعيدا عن الممارسات العنصرية الممارسة فيها يوميا.

وشكل جناح الليبراليين معارضة حقيقية للحركة الإصلاحية التي قادها الأمير خالد، حيث أعلنوا عن رفضهم مساندته من منبر المفوضيات المالية، ودعم حركته ومطالبه، ومن بين هؤلاء: ابن سيام، بوطيبة، صحراوي، ابن شنوف، ابن قانة، ابن قاديري، يحيى بلعباس، لطرش أحمد، وآخرون لعبوا دورا كبيرا في الإطاحة بحركة الأمير ونفيه أمثال: طالب عبد السلام من تلمسان، وسيدي بومدين بشير من بجاية، وتمزالي، صالح رب مصنع، براكني، أستاذ، محمد بن يحيى، مفوض مالي، ابن حبيلس، رئيس جمعية الطلبة، قاضي محمود، مهندس، ابراهيمي لخضر، المستشار العام، العقيد قاضي، ابن عبد الله، المفوض المالي. لقد اعتبر هؤلاء جميعا أن الشعب

[1]- المرجع نفسه، ص.352.

[2]- جمعي الخمري، صدى المتحف، مجلة فصلية تصدرها ملحقة المجاهد لولاية قسنطينة، العدد 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005.

الجزائري قاصرا، وليس قادرا على تسيير زمام أموره إلا البعض منهم الذين احترموا الإسلام والتراث الثقافي للجزائر المسلمة ومن هؤلاء المفوض المالي ابن رحال[1]، وفي كثير من الأحيان لم ينل دعاة الليبرالية حقهم كطرف في الحركة الوطنية، ولا اعتراف من قبل الجماهير بحكم الحكم الذي اتخذه البعض منهم خاصة دعاة الحركة الاستقلالية الذين وصفوهم بكل الأوصاف. وفي ذات السياق يجب القول، أن طبيعة المعركة السياسية وصعوبة ممارستها داخل المستعمرة، وانتشار الجهل والأمية وسط الجماهير، دفع بهؤلاء الإدماجيين إلى تنصيب أنفسهم كوكلاء على الشعب الجزائري القاصر حسب ظنهم. لكن هذا لا يبرر أبدا تمسكهم بسياسة الإدماج المرفوضة من قبل الجميع كما أشرنا، لأن الاستعمار يتحمل الجزء الكبير إلى ما وصلت إليه المطالب والسياسة العامة للحركة الوطنية المسالمة للإدارة الاستعمارية وللمعمرين. فقضية إقصاء الجماهير الواسعة من المشاركة في الحياة السياسة إنما هي سياسة مدروسة وواضحة الآفاق والأبعاد نتيجة ميل الكفة الديموغرافية لصالح الشعب الجزائري مما قد يهدد مصالح المعمرين داخل البلد. فالأكيد من كل هذا هو غياب نية الإصلاح من أجل تحسين ظروف الجزائريين، وإنما فكرة الإصلاح كانت من منطق تكريس السياسة الفرنسية المستمرة للقضاء على السمات المميزة للمجتمع الجزائري...[2].

إن مجرد التفكير في إقحام الفئة البالغة في القوائم الانتخابية معناه تغليب الشعب الجزائري على المعمرين وفقدان عدد كبير من المقاعد النيابية، وذوبان مصالحهم في حالة ما طبق النظام الديمقراطي داخل المستعمرة. كما أن تهميش الجماهير الجزائرية سياسيا بسبب تفشي الأمية والجهل هو أمر مبالغ فيه، ويعتبر حكما مسبقا، لأن النوايا السيئة كانت تهدف إلى إبقاء احتكار زعامة المبادرة السياسية في يد النخبة البرجوازية الإدماجية فقط. لكن إبعاد الجماهير الجزائرية الواسعة من المشاركة في الانتخابات، وحرمانها من اختيار ممثليها في المجالس النيابية المختلفة لم يكن عائقا لها بل بالعكس زادها اهتماما ووعيا بالأمور السياسية. ولعل هذا ما شجع الكولون لأن يطالبوا

[1]-Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, pp:77-78.

[2]- أمال علوان، تدرج مسألة انتخابات الجزائريين (1870-1919)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية،عدد3، جوان 2011، الجزائر، ص ص: 128-129..

بمسؤوليات واستقلالية أكثر في التسيير المالي للبلاد وبسلطات سياسية لمراقبة هذا التسيير في الجزائر المستعمرة[1]، وعكس ما قيل حول الجماهير الجزائرية، فإنها كانت قادرة على التمييز بين النائب الصالح والنائب صاحب المصالح وذلك من خلال الحملات الانتخابية بواسطة الأشعار والأغاني وحلقات الأسواق، فكلها كانت منابر دعاية لحزب ما أو لزعيم على حساب زعيم آخر. لهذا كانت رؤية دعاة الإدماج باطلة، فنقص شعبيتهم ونبذهم من قبل هذه الجماهير هو الذي عزل نشاطهم السياسي وأفشل مساعيهم في عدة مناسبات انتخابية وسياسية.

ومن الثابت أن حل مشاكل الجماهير وما تعانيه عن طريق التجنيس ليعتبر من الأخطاء السياسية التي ارتكبها الليبراليون في حق شعبهم، لأن هذه الجماهير هي من حافظت على دينها رغم سياسة التسلط والحرمان، بينما وجدنا أن دعاة التجنيس انسلخوا عن المقومات الشخصية الجزائرية لما تنصروا وذابوا في جمعيات كاثوليكية مثل "الإتحاد الكاثوليكي الأهلي" حتى أنهم غيروا عاداتهم وتقاليدهم، وكثيرا منهم تزوج من أوربيات ليشفع لهم عن خطاياهم بكونهم كانوا يوما ينتمون إلى العروبة والإسلام.

إن ارتقاء دعاة الإدماج والتجنيس وحصولهم على بعض الوظائف والمناصب لم ينه معاناتهم بسبب عدم تقبل الموظفين بالإدارة الاستعمارية والمعمرين وجودهم بينهم. واستغل هؤلاء في إثارة الصراع بينهم وبين الجناح الإصلاحي للأمير خالد مما أدى إلى انزلاق الحركة في بؤرة الصراعات الشخصية وعجزها عن الذهاب بالقضية الجزائرية إلى أبعد من إصلاحات 1919 وقد ألقت الشبهة حول سمعة النخبة التي بدت في نظر الناس فئة برجوازية راضية بحالها[2].

عموما لم يكن الجناح الليبرالي محظوظا لما اختار طريقه وتقرب من الإدارة مستغلا هذا التوجه لأغراض إستراتيجية للإطاحة بالأمير خالد وحركته. فلما تضاعفت انتصارات الأمير خالد في الانتخابات أصبح يحلم بإنشاء حزب كبير للمسلمين، لكنه اصطدم بمعارضة حركة رواد التجنيس من الليبراليين أمثال: بوضربة، وابن

1- جمال خرشي، المرجع السابق، ص،374.

2- غي برفيلي، المرجع السابق، ص.568.

تامي، وصوالح الذين أرغموه على الاستنجاد بـــ"التعصب الإسلامي" وبمساندة الشيوعيين ثم تحالفوا مع الإدارة لمحاربته فأرغم على الهجرة سنة 1923[1]. ولهذا كانت سنة 1923 فال خير على جماعة الليبراليين دعاة الإدماج، وتمثل ذلك بنفي أكبر المنافسين لهم الأمير خالد والبعض من أتباعه[2]. ولهذا يجب الإشارة إلى أن الإدارة الاستعمارية استثمرت في الخلافات بين دعاة الإصلاح والإدماج، كما أنها قامت بإثارة النواب المعمرين ضد نواب الأمير خاصة لما عزم البعض منهم تبني قضايا شعبهم على وواجهوا في تدخلاتهم السياسة الاستعمارية. واتهم هؤلاء المثقفين بالوطنية المتعصبة بالتروح إلى الاستقلال التام والحال إن المنتخبين الأوروبيين هم أول من يطالبون باستقلال الجزائر الذاتي بينما يكتفي النواب المسلمون بالمطالبة بربط العملات الجزائرية الثلاث إلى العمالات الفرنسية وجعلها سواء معها في كل الشؤون[3].

2- الصراع السياسي بين الليبراليين وحركة الأمير "خالد":

لقد نجحت سياسة الاستعمار وإدارته المنحازة إلى حد كبير، في استصغار دور النواب الجزائريين من خلال تحديد عددهم داخل المجالس المنتخبة، وإلى عدم ترقيتهم إلى رتبة الإشراف على رئاسة البلديات. فالمعروف أن هذا المنصب خاص بالعنصر الأوربي مما أفقد المجالس المنتخبة شرعيتها وجعلها مجرد مجالس للعبث ولقضاء المصالح والحصول على الامتيازات. ولهذا لم يكن لنوابنا دورا في توجيه النقاش بما يعود بالنفع على الجزائريين في العيش الكريم داخل المستعمرة المنغلقة والمحرومة من الحقوق والحريات الفردية والجماعية. لهذا أخذ الاستعمار وأنصار الاستعمار يضيقون النطاق حول خالد وأنصار خالد. فانفض من حوله كل الذين كان يعتمد عليهم[4]. ومن الوضع آنذاك، أنه لم يكن لتلبى مطالب النواب الجزائريين من الجناحين (الإصلاحي والليبرالي)، ولا يمكن أن نتنبأ بنقاش حاد داخل المجالس المنتخبة حول المواضيع الهامة المتعلقة المسألة الوطنية. لكن من خلال تدخلات

[1]- نفسه، ص.142.
[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.353.
[3]- محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص.33.
[4]- نفسه، ص.196.

النواب وجدنا أن هناك اهتمام كبير بالمسائل المتعلقة بالفلاحين والبطالين والحجاج والحرفيين والحقوق السياسية للشعب الجزائري.

ويمكن حصر تدخلات النواب الجزائريين ضمن نطاق هموم ومشاكل الجزائريين، ضمن طبيعة الصراع الإيديولوجي ما بين المحافظين والإدماجيين ضد تيار الإصلاحي الذي مثله الأمير خالد. ومن تدخلات النواب بعد تطبيق إصلاحات 1919 ما اقترحه النائب القسنطيني علاوة لونيسي في المجلس العام في دورة 5 ماي 1920 لما ناشد السلطات العمومية بتحديد الناخبين الجزائريين من الحاملين للشهادة الجامعية إلى غاية حاملي الشهادة الابتدائية ليصبحوا جميعا فرنسيين. وأمثال لونيسي الإدماجي هم الذين ضموا أصواتهم للمعمرين وإلى النائب البرلماني مورينو في القطاع القسنطيني، ورفضوا الانضمام إلى الأمير خالد، وقاموا بمعارضة سياسته وبرنامجه، وشنوا حملة ضدة لما زار قسنطينة[1]. والظاهر أن هؤلاء نواب المجلس الاستشاري العام لقسنطينة أمثال: لونيسي، خلاف، ابن باديس، دهال، اقترحوا استفادة المجندين الجزائريين من قانون 1 أبريل 1923 الذي يخفض مدة الخدمة إلى 12 شهرا بالنسبة للابن الأكبر لعائلة متكونة من 5 أبناء.

ومن الملاحظ، أن سنة 1920 كانت سيئة للجزائريين بسبب انخفاض إنتاج الحبوب، وهدد سكان بعض المناطق بالمجاعة نتيجة الجفاف، وانتشرت البطالة بعد غلق المصانع. لهذا كانت أولوية الفئة المنتخبة المسلمة واهتماماتها في هذه الظروف الصعبة بالمطالبة بالتموين السريع للتقليل من المخاطر. ونتيجة المأساة اتصل النواب المسلمين يوميا عبر الرسائل بإدارة البلد والتي كانت تنتهي دائما بطلب الغذاء وحسن توزيعه كما جاء في جلسة 10 جوان 1920 للمفوضيات المالية. وقد سبق للمجلس نفسه أن أبدى فيه النواب المسلمين تخوفهم في جلسة 8 جوان 1920 من الأزمة وطالبوا من الإدارة الاستعمارية توفير النقل خاصة السكك الحديدية لضمان توزيع الحبوب للأهالي، كما صوتوا لصالح تموين البلد وضرورة مساعدة الفلاحين الجزائريين والفرنسيين بأي ثمن[2].

[1] -l'Ikdem, 4 Novembre 1921.
[2] -Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, p.23.

ورغم هذه النماذج من التدخلات، فإنه يصح القول أن نوابنا افتقروا إلى الجرأة في المطالبة بحل استعجالي للجزائريين لتخليصهم من شبح المجاعة باستثناء بعض النواب الأوربيين الذين وقفوا على بشاعة النتائج. فهؤلاء كانوا مجبرين أمام فضاعة الواقع، ولهذا ذهب البعض منهم إلى حد المطالبة ببعثة برلمانية من المتروبول لتقصي الحقائق[1]. وعلى ذكر فاجعة المجاعة فقد ظهرت عصابات قامت بالسطو على أملاك المعمرين، وأصبحت أعمالهم محل مجد لدى الجزائريين خاصة لدى المحرومين، واستمرت هذه الأوضاع في التدهور إلى غاية سنة 1923.

ومن بين اهتمامات النواب الجزائريين قضية التجنيد العسكري الذي احتل حيزا مهما في مداخلات النواب، ومن هؤلاء اقتراح الباشاغا صحراوي في جلسة المفوضيات المالية المنعقدة يوم 31 ماي 1921 حيث اقترح نظام التناوب بين الجنود، بينما اقترح آخرون مبدأ المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في مدة الخدمة، أما المستشار العام طالب عبد السلام فقد اقترح من وهران في جلسة المجلس العام إلغاء وضع المجندين الجزائريين في كتيبة واحدة، والمساواة بينهم وبين الفرنسيين في مدة الخدمة والعطل. وحتى لا يعتبر المجندين الجزائريين مرتزقة، طالب بإلغاء المنح الممنوحة للمجندين المسلمين وهي (250 فرنك نظير ثلاث سنوات من الخدمة، وهو مبلغ هزيل جدا طبعا). ونجد أن النواب الفرنسيين شاطروا النواب الجزائريين الرأي لكن حسب ما تمليه مصلحة الكولون لما اعتبروا مدة الخدمة العسكرية طويلة (3 سنوات للجزائريين مقابل سنتين للفرنسيين)، مما ينقص اليد العاملة في الجزائر، ويكسب الجزائريين خبرة عسكرية، وتحكم أكثر في السلاح مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية ويهدد وجود المعمرين. إنه من المنطقي أن يتدخل المفوضون في هذه المجالات بحيويتها بالقياس إلى المجالات الأخرى، وان المشاكل المثارة أثناء تدخلاتهم تبين من جهة تعقيدها، ومن جهة أخرى أهميتها للمجتمع[2].

وكانت محاولات النواب الجزائريين قل ما حملت الصبغة الجماعية في الدفاع عن حقوق الجزائريين خلال المداخلات، وهذا ما عرض هؤلاء إلى التهميش، وعدم مبالاة النواب الأوربيين بهم في كثير من الأحيان خاصة

[1] -Ibid, p.24.

[2] - عدة جلول، دور المندوبين المسلمين في المجالس المالية في الغرب الجزائري ما بين الحربين العالمتين، مذكرة شهادة الدراسات المعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة وهران، ، ص.39.

نواب الموالاة. وفقدت النخبة مركزها لدى الجزائريين باتخاذها موقفا مخذولا بقبولها دمج شعبهم مع فرنسا، ومناداها بالتجنيس الجماعي ضاربة بمبادئ الدين الإسلامي عرض الحائط[1]. وقد أوحى هذا فعلا، تمزق الصف وعدم إيمان هؤلاء النواب بطرحهم للذهاب بعيدا في مطالبهم وطرح انشغالات مؤسسة وهادفة تهم جميع الجزائريين. وأمثال هؤلاء المستشار العام لتلمسان السيد طالب عبد السلام الذي اعتمد على ابن رحال كسند له داخل المجلس العام لوهران لما طالب يوم 20 فبراير 1920 أن يمثل المسلمون تمثيلا كاملا في اللجان الثلاث الرئيسية.

وأحدث هذا الرأي ضجة في صفوف نواب المعمرين، فهناك من اعتبر أن ما قدم للجزائريين من حقوق يكفيهم وعليهم الاكتفاء بها، وهناك من اعتبر أن مشاركتهم جاءت قليلة في الحرب العالمية الأولى، وهناك من اعتبر أن الحركة السياسية الجزائرية هي حركة متطرفة[2]. ومن بين اقتراحات النواب خلال الفترة التي تزامنت مع حركة الأمير خالد، بعض الاقتراحات التي تضمنت فتح باب الهجرة أمام بعض الجزائريين بعد تحديدها من قبل السلطات الفرنسية حتى يتم توقف الجزائريين عن التفكير في الهجرة السرية، وتجنب المخاطر بحياة عدد كبير منهم. وهناك من النواب من طالبوا بكشف رواتب ومنح القياد، والآغاوات، والباشاوات، وموظفي المحاكم، والعسكريين المسلمين.

وفي المقابل، هناك من طالب بالرفع من عدد حراس البلديات، وزيادة مراكز الدرك الوطني في بعض المناطق المعزولة، وزيادة عدد المحاكم حتى لا يضطر السكان الذهاب إلى مناطق بعيدة عن سكناهم. كما اهتم النواب بمصالح الضرائب ونادوا بضرورة تنظيمها، كما كانت لهم تدخلات حول قضية تحسين المرور، وإضافة

[1] - يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص.13.

[2] -Mahfoud Kadda che, Histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, p.55.

مراكز جديدة للتزود بالوقود. وفي مجال الصحة طالبوا بزيادة عدد المستوصفات والمستشفيات والأطباء وزيادة ميزانية المصالح الطبية وموظفين مساعدين للأطباء في عمليات التطعيم بالدواوير والقرى[1].

وكان للتعليم نصيبا من تدخلات النواب إذ طالبوا بزيادة عدد الأقسام، وزيادة عدد المعلمين في المدارس الابتدائية، وأثاروا مشكل العنصرية ما بين المعلمين الوطنيين والفرنسيين خاصة ما تعلق بالمرتبات. ويلاحظ أن المندوبين المسلمين تجاهلوا مشاكل تكوين المعلمين الذين كانوا يشكلون في ذلك الوقت "النخبة" والسبب في ذلك أنهم كانوا يختارون من بين المئات[2]. وكان للحج نصيبا أيضا من تدخلات النواب حيث تطرقوا إلى مشكل سوء الأغذية الممنوحة للحجاج، ومعاملة الأطباء لهم وارتفاع تكاليف الحج وقيمة السفر والصعوبة مع مصالح الجمارك بعد العودة، كما طالبوا بالمحافظة على المساجد وتأثيثها. ومن خلال هذه المطالب يعتقد أن موقف المندوبين المسلمين وإن كان تحفظيا بقي على كل صادقا بعض الشيء حول هذا الموضوع[3]. وجد نوابنا طريقا مسدودا في المفوضيات المالية، وقد تنبهوا إلى خطورة نوايا المعمرين مبكرا حيث مانع النائب قايد حمود إقامة برلمان جزائري مستقل لخوفه من انفراد الكولون بالبلاد، واقترح تأسيس اتحاد مثل ما هو الحال في كندا والهند. أما طالب عبد السلام فطالب بتوسيع مقاعد الجزائريين إذا فكرت فرنسا في تأسيس مجلس جزائري وهو الضمان الوحيد الذي يبعد خطر هيمنة الكولون[4].

وفي هذه الأثناء لم يعمل جميع النواب الجزائريين للصالح العام، وهناك من اختار طريق تحقيق الامتيازات وجمع الثروة على حساب من وضعوا فيه الثقة. لهذا كانت جلسات الدورات النيابية، مسرحا للاختلاف وإلقاء اللوم بين الاتجاهات السياسية، وكانت جرأة الأمير "خالد" ترهب زملائه النواب ونواب المعمرين. ومن بين تدخلاته أنه هجم على عائلة السايح من الشلف بسبب تعمده طرد الفلاحين من منطقتهم، وفضح القايد ابراهيمي

[1]- عدة جلول، دور المندوبين المسلمين في المجالس المالية في الغرب الجزائري ما بين الحربين العالمتين، مذكرة شهادة الدراسات المعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة وهران، ص.45.

[2]- نفسه، ص.61.

[3]- نفسه، ص.54.

[4] -Mahfoud Kaddache, op.cit, p.67.

لخضر الذي استحوذ على 5000 هكتار، والباشا غاسي نذير الذي استحوذ على 4600 هكتار في نواحي بوسعادة. والملاحظ أن هذه العائلات مونت حملات الجيش الاستعماري وساعدته في حملاته ضد بعض المقاومات أو وقفت في وجه مقاومة الأمير عبد القادر وحاربته[1]. وتشكلت تركيبة المندوبين الماليين المسلمين من القادة، وكان وازعهم هو ضمان زيادة مرتباهم، والاستفادة من الامتيازات العقارية مقابل تمرير أصواهم إلى المندوبين الماليين الأوربيين.

وتحليلا لهذه المطالب يمكن القول أنها كانت مجرد مطالب محتشمة لتدخلات النواب الجزائريين، كشفت عن طبيعة الصراع بين التيار الإصلاحي والتيار الإدماجي الذي ساعد على خروج الإدارة والنواب الأوربيين دائما منتصرين، كما ساعدهم الجو السياسي هذا على تعطيل العمل بإصلاحات 1919، والتضييق أكثر على التيار الإصلاحي. وكانت والحكومة تهيء عدتها لتنفيذ ذلك بعد أن مسكت بين أيديها زمام سائر النواب المسلمين وجعلتهم كتلة مع زملائهم الفرنسيين ضد خالد وجموع الأمة التي تدين له بالزعامة[2]. لم يشعر جناح الليبراليين بمآسي الآخرين، وقد برروا موقفهم هذا بضرورة احترام السيادة الفرنسية ووضعوها نفاقا فوق كل اعتبار. كما أن بقاء القوانين

الاستثنائية الخاصة بالأهالي سارية المفعول بعد الإصلاحات، أضر بحرية الممارسة السياسية داخل مختلف المجالس المنتخبة، وكان صوت النواب الأوربيون يعلو على أصوات النواب الجزائريين. كما لعبت صحافة المعمرين دورا كبيرا في الدعاية وتضخيم مجرد مداخلة عادية لنائب جزائري قصد تشويه الحقائق ولفت انتباه الإدارة الاستعمارية، وتجريم المتدخل واتهامه بالممنوعات آنذاك مثل: التعصب الديني، الوطنية، الاستقلال أو الانفصال أو القومية العربية.

---

[1]- محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص ص: ـــ53-54.
[2]- المرجع نفسه، ص.196.

ومما لاحظناه أن البرلمانيين الفرنسيين الممثلين للجزائر، لم يقوموا بدورهم تجاه الشعب الجزائري، وبالعكس شوهوا الوقائع، ونقلوا انشغالات الكولون إلى البرلمان، وهاجموا كل إصلاح. بينما لم يتمكن النواب الجزائريون الوصول إلى الجماهير باستثناء محاولات نواب الإصلاح، وهذا راجع إلى غياب تنظيم محكم باستطاعته تأطير فروعهم وقواعدهم الشعبية. كما أن انعدام وسائل الاتصال والإمكانيات آنذاك، أعاق التفاف الجماهير نحو حركة النواب، زيادة على الخوف من العواقب بمراقبة أجهزة المخابرات تحركات الجميع. غير أن الوشاية قد عمت كل الأوساط الحكومية في فرنسا والجزائر وليس بعيدا أن يكون الخبر قد اكتشف من طرف المخابرات الفرنسية ...[1]. كما كانت التيارات السياسية تنبذ العنف، وتسعى نحو تطبيق القانون للوصول إلى الأهداف. وعرف عن النواب الجزائريين، التآخي والتسامح لتحقيق التعايش وبناء وطن يسع للجميع. لكن الإدارة الاستعمارية لم تواكب طموحاتهم.

3- وضعية النواب الليبراليين بعد نفي الأمير "خالد".

لقد شعر المعمرون بخطورة نضال الأمير خالد وتهديده لكيانهم منذ البداية نظرا لشخصيته القوية ولشعبيته ونسبه المعروف، ولهذا بدأت المضايقات لحركته وأنصاره. وأجبر على الرحيل سنة 1923. وقبل أن يتخذ الحاكم العام للجزائر قرار النفي، طلب من الأمير خالد التخلي عن سياسته التحريضية، وخيره بين أمرين: إما التمتع بتقاعد ذهبي، أو التعرض لعقوبة قاسية. فاختار الأمير خالد الأمر الثاني، وهناك واصل نضاله السياسي[2].

لقد غادر الأمير خالد أرض الوطن بعد أن توسط له السيد "بوضربة" لدى الحاكم العام على أن تدفع له سائر ديونه لدى الإدارة، وقدم استقالته كعضو في المجالس البلدية والعمومية والمالية، وطلب منه التحول عن سياسته المناهضة للاستعمار والسلطة الاستعمارية. وتوجه إلى باريس سنة 1924، ثم إلى الإسكندرية ومنها

[1]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص.49.

[2]- إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1930-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.217.

حاول الهروب من منفاه إلى أوروبا. وأخيرا أمضى بقية عمره في سوريا مقام جده وأعمامه، وتوفي بمسقط رأسه في مدينة دمشق يوم 09 جانفي 1936م/1354هـــ عن عمر ناهز 61 سنة [1].

ومن تداعيات غياب الأمير خالد على الساحة السياسية الجزائرية، تطور جناح الليبراليين برئاسة الدكتور ابن تامي حتى سنة 1930. ونجد أن هذا التنظيم عرف نشاطا كبيرا بعد تبنيه طرح الأمير خالد والاعتماد على سياسة الاندماج دون التخلي عن الأحوال الشخصية. وجاء تحول رواد هذه الحركة من الإدماج إلى الاندماج بعدما خلى لهم الجو السياسي من جهة، ومحاولة تنظيم صفوفهم لاستقطاب رفقاء الأمير خالد إلى صفوفهم. كما شكل رحيل الأمير عودة جناح المحافظين بشكل قوي بسبب ملائمة طرح الجناح الليبرالي الذي لم يضايقهم رغم اختلاف المستوى التعليمي بينهم. والواقع أن هؤلاء مثلوا الجناح المحافظ الإقطاعي الذي عرف أيضا بـــجناح "بني وي ـــوي"، وانحدرت عناصره من الأسر الكبيرة ومن المرابطين وقدماء المحاربين خدموا كلهم مصالح الإدارة الاستعمارية.

لم يكن لهؤلاء برنامجا سياسيا ولا إستراتيجية باستثناء تحقيق المصالح والمزايا على حساب الأهالي. وكانوا عادة يختارون لولائهم المطلق لفرنسا، ولجهلهم بأحوال العالم، ولعدم اهتمامهم بالمشاكل المحلية. ولكن اختيارهم كان على حساب الأهالي[2]. وعانت الحركة الوطنية المحسوبة على الجناح الوطني من هؤلاء الذين شكلوا حاجزا ضدهم بوقوفهم إلى جانب النواب المعمرين خلال عمليات التصويت دون وازع أخلاقي. ولهذا اختفى الحزب الإصلاحي وضيع مكانته بعد نفي الأمير خالد سنة 1923 بصفته الممثل للمساواة والجناح الليبرالي. أما أفكاره الانفصالية فأصبحت طعما لحزب جديد ونشيط تمثل في نجم شمال إفريقيا[3]. ومهما تغيرت الأمور في صالح المتخاذلين وموالاة الإدارة، فإن الأمير خالد لم يتوقف عن النشاط السياسي بعد مآمرة نفيه حيث انتهز فرصة انتصار اليسار الفرنسي في الانتخابات واعتلاء "م.هريو" هرم السلطة في فرنسا ليضاعف من محاضراته في باريس.

[1] ـــ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.34.

[2] ـــ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.293.

[3].-Arib Mkhtar, L'état Algérien (Eléments Historiques Constitutifs et Forces Sociales Motrices), Office des Publications Universitaires, Alger, 2006, p.72.

ومهما حدث، فإن تأثيراته المتواصلة في الشخصيات الوطنية لم تتوقف، وقد ظهر هذا جليا إثر إجراء الانتخابات البلدية المنظمة سنة 1925 حين ضم اسم الأمير خالد إلى قائمة المرشحين الشيوعيين الجزائريين تحت غطاء "كتلة العمال الزراعيين"، ومعه مرشحون آخرون من الشباب الجزائريين الأوفياء لمبادئه مثل المحامي "حدو عبد القادر"، مدير الإقدام، و"يوسف حمدان"، الأمين العام للإخاء الجزائري. وقد تضمن برنامج قائمة المزارعين عدة إجراءات لتحسين ظروف البلدية، بالإضافة إلى التركيز على مسألة سكان الأرياف والرعاة وعودة الأمير إلى بلده... وإماطة اللثام عن أصدقائه القدماء الذين أصبحوا له خصوما يترشحون ضده[1]. وخوفا من عودة الجناح الإصلاحي إلى الواجهة بعد الانتخاب على الأمير "خالد" غيابيا، سارعت الإدارة الاستعمارية إلى سحب اسمه من قائمة الفائزين في بلدية العاصمة يوم 15 جويلية 1925 بحكم قرار النفي الذي اتخذ ضده. وقد سجلت الإدارة وقوع عدة تجاوزات خلال هذه الانتخابات كعملية التزوير بالاعتماد على إضافة قوائم الموتى والغائبون يوم التصويت، وإضافة بطاقات مزورة للناخبين، وطرد من حمل قائمة الأمير من مكاتب الاقتراع، وفي بعض الحالات استفسر الناخبون عن القائمة المراد التصويت عنها وطردوا أيضا قبل أداء واجبهم[2].

وتوضح هذه الحقائق، فعلا أن الجماهير الجزائرية كانت تتابع باهتمام نشاط النواب الجزائريين خلال الحملات الانتخابية خاصة جماعة نواب حركة الإصلاح التي تزعمها الأمير "خالد" قبل وبعد نفيه. وقد تبين أن هذه الجماهير المقهورة كانت مستعدة لدعم حركة الإصلاح ومساندة زعيمها حتى في غيابه. لقد أحست الجماهير بوفاء نواب الإصلاح لالتزاماتهم وأن بمقدورهم إيصال صوتهم وانشغالاتهم بجدية في المجالس المنتخبة بعدما أصبحت الثورات والمواجهة مع الاستعمار من الماضي. لكن هذا الاهتمام وهذا الأمل أصبح سرابا بفعل لجوء الإدارة الاستعمارية إلى شتى أنواع الخدع والحيل بعدما أوهمت الشعب الجزائري بأنه في ظل نظام ديمقراطي وباستطاعته انتخاب ممثليه في المجالس التي أحدثت للتضليل من جهة، ولكسب أعوان وأنصار من جهة ثانية.

[1]ـــ محفوظ قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص.46.

[2]ـــ محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.48.

وكانت الانتخابات المنظمة من قبل الإدارة الاستعمارية بعد سنة 1925 محكا حقيقيا لنواب الحركة الوطنية الليبرالية لاكتساب الخبرة والاقتراب أكثر من الإدارة وكواليسها. و لم تكن مشاركة النواب الجزائريين في المجالس المحلية مثل ما اعتقده البعض من المتحمسين منهم إذ لم يتمكنوا من تحقيق بعض مطالبهم الإصلاحية المتعلقة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وأصيبوا بخيبة أمل مريرة عند نفي الأمير خالد بعد الحرب العالمية الأولى، وبعدم الاستجابة للحقوق الوطنية للمسلمين ثانيا[1]. ولهذا كانت نظرة الإدارة الاستعمارية قاصرة في تطبيق ممارسة ديمقراطية داخل الجزائر، وبعيدة عن تنظيم المواعيد الانتخابية بشكل محكم ودون حشر نفسها منذ تطبيق الإصلاحات، كما ابتدعت وسيلة التهميش لخلق الهوة بين الأوربيين والجزائريين.

وعكس وضع الكثير من المستعمرات الفرنسية ما وراء البحر، عانت الجزائر منذ احتلالها و لم تجن أدنى تطور يذكر في المجال السياسي خاصة من خلال المشاركة في الانتخابات المنظمة من قبل المستعمر. وعلى سبيل المثال كانت مسألة الانتخابات البلدية خاصة المتعلقة بالهيئة الثانية (الكولاج الثاني) تعد دليلا آخر على سياسة السيطرة والتفرقة التي كانت تعامل بها السلطات الاستعمارية السكان المسلمين دون غيرهم، وكذلك شاهد قوي على أساليب الحصار والعزلة التي كانت تفرضها عليهم لتبعدهم عن المناصب السياسية... صحيح أن الأعضاء الجزائريين في القانون الاستعماري لم يكن يسمح لهم بالمشاركة في انتخاب شيخ البلدية قبل الحرب العالمية الأولى، صحيح أيضا أنهم كانوا يمثلون ربع المجلس البلدي. فمن حقنا أن نتساءل عن فائدة الترشح إلى هذه الانتخابات[2].

ومن تداعيات نفي الأمير "خالد" أن ظهرت قائمتان في انتخابات البلدية سنة 1925 حيث كانت القائمة الأولى موالية له اجتمعت حول الرجل الثري والمستثمر في قطاع الصناعة السيد "شكيكان" وضمت أيضا المهندس والنائب "قايد حمود"، والدكتور "ابن العربي"، و"الحاج عمار" و"حمو"، و"بن سمان إلياس"، والمحامي

1ـــ سمية بوسعيد، الأحزاب الجزائرية والتجربة الانتخابية (1919-1954)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد2، منشورات مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر بجامعة جيلالي ليابس، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، جوان 2010، ص.70.

2ـــ كريم ولد النبية، انتخابات الهيئة الثانية للمجالس البلدية في منطقة سيدي بلعباس عام 1912، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد3، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، جوان 2011، ص.157.

"خليفة"، و"سيدي بومدين" الذين روعتهم تصريحات الأمير الصاحبة... وإن بعض الجزائريين الآخرين مثل: "ولد عيسى" والدكتور "تامزالي" كانوا مرشحين في قائمة "ابن تامي" الذي كان الشعب يتهمه بالخيانة فابتعدوا عنه[1]. عموما كان الجناح المقرب للأمير، جناحا معتدلا إلى درجة أنه لم يشكل خطرا على المعمرين وعلى الإدارة الاستعمارية، أما جناح "ابن تامي" فبقي جناحا انتهازيا، و لم يكلف نفسه عناء البحث عن مرشحين أكفاء لخدمة الجماهير والوصول إليها. ولهذا نقول أن هذا الجناح ذهب فريسة لأفكاره الغربية الارتجالية، وعدم قدرته على طرح البديل، وعدم استطاعته وملء الفراغ السياسي الذي تركه الأمير "خالد" والاستمرار في مواجهة خصوم الشعب من المحافظين والإدارة المتحيزة لصالح المعمرين دون سواهم.

ومما سبق نستنتج، أن العمل السياسي لم يكن موحدا بين الجزائريين (الجناح الإصلاحي والليبرالي)، وأن التجربة الانتخابية القصيرة لم تكن فال خير على النواب الجزائريين والشعب الجزائري. ورغم الفشل الذي طبع المجهود السياسي للأمير "خالد" وأتباعه داخل البلاد، إلا أن أفكاره ومحاضراته وجدت في باريس آذانا صاغية أثمرت بتأسيس الجناح الوطني على رأسه "نجم شمال إفريقيا" في المهجر. كما أن العمل السياسي عرف فتورا بعد نفي حفيد الأمير عبد القادر، و لم ينتعش النشاط إلا في عقد الثلاثينات بمجيء جيل جديد من الشباب المثقف الذي واصل النضال ودافع عن طرح وأفكار زعيم حزب "الإخاء الجزائري" دون التخلي عن الاستعمار وسياسة الاندماج. كما نافس هؤلاء النواب الجدد علماء الإصلاح في مقاومة الانسلاخ عن الشخصية العربية الإسلامية بالصحف وبناء المدارس ودروس الوعظ.

[1]ـــ محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.48.

الفصل الثاني: الدور السياسي والاجتماعي للنواب المسلمين(1925-1933).

المبحث الأول: المرجعية السياسية والاجتماعية للنواب المسلمين.

المبحث الثاني: إهانة الذكرى المائوية للاحتلال(1930-1933).

المبحث الأول: المرجعية السياسية والاجتماعية للنواب المسلمين.

1- المرجعية السياسية لنخبة النواب:

لقد تأثرت نخبة الشباب الجزائري بحركة تركيا الفتاة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، كما تمسك النواب الجزائريون بأفكار الأمير خالد بعد نفيه خارج البلاد. ويبدو أن هذه الأفكار تجسدت من خلال المطالب والنشاط السياسي الذي تبنته فيدرالية المنتخبين الجزائريين فيما بعد. ومن الواضح أن مرجعية هؤلاء النواب إنما استمدت أسسها من العلمانية التي استنبطوها من المدارس وهذا ما سيتضح من خلال سعيهم وراء عزل جمعية العلماء المسلمين وإبعادها عن السياسة حتى يحافظوا على دورهم الريادي، ومن المعلوم، أن النواب تمسكوا بمعالم الحضارة الغربية واتخذوها منها نموذجا في حياتهم، لكن المجتمع الجزائري لم يتبعهم في جميع خطاهم، ولم تعجبه أساليبهم في التعامل مع مشكل الاستعمار. كما أن الإدارة الاستعمارية لم تبال بهم رغم موالاتهم وليونة حركتهم، وبفضل هؤلاء تم تجاوز خطر التيار الوطني[1]. وانطلاقا من هذا يمكننا تقسيم النواب المسلمين إلى قسمين بعد إصلاحات 1919:

القسم الأول: ضيع نفسه لما اتخذ نوابه من النموذج الفرنسي الغربي أسلوبا للحياة، ودعوا إلى الاندماج التام مع المستعمر ثقافيا وسياسيا وحتى دينيا وهذا لما اعتبروا الدين عاملا معرقلا لفرنسية الجزائر، ومنهم حتى من روج لفكرة انفصال الجزائر عن العالم العربي والإسلامي[2]. لقد وقف هؤلاء النواب معارضين للأمير خالد وحركته الناشئة بعد إصلاحات 1919، واختاروا التجنيس والإدماج كمطالب أساسية، وروجت جرائدهم أفكارهم كجريدة "صوت الأهالي" و"صوت المتواضعين" الصادرتين باللغة الفرنسية، وربط هؤلاء مصيرهم بالإدارة الاستعمارية، كما عولوا عليها في قلب الموازين السياسية والانتخابية لصالحهم عوض التقرب من الأمير خالد والجماهير الجزائرية.

---

[1]- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, p.126.

[2]- الجمعي خمري، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900ـــ1930)، دراسة تاريخية وسياسية، مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002ـــ-2003، ص.59.

القسم الثاني: اختار هؤلاء النواب سياسة الاندماج كسياسة عامة وهذا ما فرق بينهم وبين نواب القسم الأول. ووقف هؤلاء مع حركة الأمير خالد، وعمل الأكثرية منهم معه، وتعاون نواب الاندماج مع جمعية العلماء في حدود المعقول بصفتها تشكل تأثيرا روحيا قويا وسط الجماهير الشعبية، كما دافعوا عنها في المجالس المنتخبة. وأهم ما ميز نواب هذا القسم أنهم تفوقوا على دعاة الإدماج في الانتخابات بعد سنة 1930، كما كانت مواقفهم حازمة تجاه الإدارة الاستعمارية والكولون، وعرفوا بمحافظتهم على الطابع السلمي لحركتهم مع احترام قوانين الإدارة الاستعمارية رغم الظروف التي مرت بها البلاد.

وإذا كانت الليبرالية كفكر ومذهب للقسم الأول من النواب، فإن نواب القسم الثاني لم تكن مرجعيتهم الوحيدة، بل هم يحاولون في بعض الأحيان العودة إلى الإسلام كمحاولة للتوفيق بينه وبين المبادئ الليبرالية[1]. واعترف المكلف بإدارة شؤون الأهالي أوغستين بارك أن هؤلاء المثقفين الجزائريين المسلمين عانوا كثيرا من كونهم مثقفين، ومن بينهم من كان أقرب إلى الفرنسيين من الجماهير[2]. ومن هنا لا يمكن أبدا اعتبار أن النواب المسلمين ينتمون أساسا إلى جماعة النخبة الجزائرية، حيث كانت هناك مجموعة من النواب التقليديين من أصحاب العائلات الكبيرة والتجارة والأرض وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي... وهؤلاء هم الذين كانت فرنسا قد مكنت لهم في المال والجاه، وفي مقابل ذلك خدموها بالنفس والنفيس[3].

وإذا كانت مرجعية نواب القسم الأول إنما برزت من خلال النقاش الذي دار حول مسألة التجنيد الإجباري قبل الحرب العالمية الأولى، فإن نواب القسم الثاني أحسوا أنهم معنيون أكثر بما تضمنته إصلاحات 4 فبراير 1919. ولهذه الأسباب، اشتد الصراع بين نواب القسمين وتجلى ذلك في ظهور جناحين: جناح الأمير خالد، وجناح الدكتور ابن تامي. وظهر على أنقاض القسمين بعد مدة قصيرة قسم ثالث شق طريقه نحو الإصلاح

---

[1] - بوعبد الله حفيظ، المرجع السابق، ص.58.

[2] -Jacques Berque, Le Maghreb Entre Deux Guerres, 3éme éditions, Le Seuil, Paris 1979, pp:126-127.

[3] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ط 3، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص.57.

على طريقة الأمير خالد، واتخذ من مشروع موريس فيوليت الحاكم السابق للجزائر مرجعيته السياسية خلال العقد الثالث من القرن العشرين. وفي حالة تحليل ما قدمه نواب القسمين، فإننا نجد أن الفشل ظل يلاحقهم، و لم تحقق الإدارة الاستعمارية مطالبهم سواء تعلق الأمر بالتجنيد الإجباري، أو تعديل المشروع الإصلاحي لعام 1919، أو حتى دفع السلطة الاستعمارية إلى تطبيق مشروع فيوليت الاندماجي. ولربما أخطأ نواب القسم الأول من دعاة الإدماج لما ظنوا أن الإدارة الاستعمارية ستنصفهم لما اختاروا التجنيس الفردي لأن الواقع أثبت أنهم منبوذين من قبل الجميع خاصة من قبل الشعب الجزائري. لكن للأسف واصلوا صراعهم مع نواب القسم الثاني من دعاة الاندماج من أجل ملء الفراغ الذي وقعوا فيه بسبب مرجعية سياسية لم تناسب قيم المجتمع التاريخية والحضارية. ولعل هذا ما جعل الدكتور شايب قدادرة يذكر أن هؤلاء أصبحوا مرفوضون من قبل المجتمعين، فالمجتمع الفرنسي كان ينظر إليهم بتكبر واحتقار، أما المجتمع الجزائري فقد حكم عليهم بكونهم أولئك "المتطورين" الذين خسروا الدارين، ففي دار الدنيا لن ينالوا إلا الخزي والعار، أما في الدار الآخرة فمصيرهم عذاب جهنم[1].

وانطلاقا من هذه المعطيات يمكن القول أن جناح نواب الفئة الثانية وبعدها الفئة الثالثة ناضلت من أجل تجسيد فكرة الاندماج لكن دون المساس بالجوهر ألا وهو الدين الإسلامي. ولهذا راهنوا على السياسة نفسها مطالبين بالتجنيس الجماعي الأوتوماتيكي كما طبق على أبناء الأجانب المولودين في الجزائر بمقتضى قانون 1889، أو إدماج الجزائر بفرنسا عن طريق التجنيس الشامل كما طبق على اليهود بمقتضى مرسوم كريميو (Crémieux) الصادر في أكتوبر 1870، وذلك ما جعلهم في مأمن من لوم مواطنيهم[2]. إن فئة نواب القسم الثاني المحسوبة على حركة الاندماج قد عارضت بشدة قانون التجنيس الفردي، وعملت من أجل تعميمه على الجميع دون استثناء أو تطبيقه على النخبة المثقفة كخطوة أولى حتى يتسنى لها لعب الدور المنتظر منها سياسيا مثل المعمرين واليهود، والتطلع فيما بعد إلى تمثيل سياسي قوي داخل المجالس النيابية المنتخبة مستقبلا.

---

[1]- شايب قدادرة، المرجع السابق، ص.57.

[2]- نفسه.

ومهما يكن، فإن موقف نواب الفئة الثانية كان هو الغالب، واعتقد الأغلبية منهم أن الجماهير ستنساق إليهم وتتبنى أفكارهم، وأن هذه السياسة ذات الخطاب المزدوج هي الأقرب لتحقيق آمالهم وآمال الشعب الجزائري في تجاه التطور داخل البيت الفرنسي. لكن السلطة الفرنسية لم تصغ إليهم، وعارض الكولون نوابهم بينما وجدوا سندا لهم من قبل الحاكم العام السابق للجزائر السيد موريس فيوليت الذي طرح مشروعه عام 1931 أمام مجلس الشيوخ لمناقشته والقاضي بدمج النخبة الجزائرية في المجتمع الفرنسي مع بقائها على الشريعة الإسلامية[1].

ومما لا شك فيه أن تركيز هؤلاء النواب الجزائريين على سياسة الاندماج والتجنيس الجماعي قد أبطل فرضية بقائهم على الساحة الجزائرية كقوة فاعلة. فمن خلال فترة نضالهم السياسي تحت هذا الغطاء لم ينالوا أدنى استجابة. أما حكام الجزائر المتعاقبون على إدارة الحكومة العامة منذ عهد فيوليت مرورا بــ "أبو" و"ناجلان" و"سوستيل"، فإننا نكتشف ذلك التلاعب المفضوح لسياسة إعداد البرامج والتي اعتبروها حلولا سحرية لمنح بعض الحقوق للمحظوظين من الجزائريين في الحصول على المواطنة الفرنسية. عاشت الجزائر بين 1919-1945 أحداثا حاسمة زادت في حدة المواجهة بين الثنائي المتروبول-الكولون من جهة والأقلية الأوربية والأغلبية المسلمة من جهة ثانية، وهكذا تواجه كل من الجزائر الأهلية والجزائر الكولونيالية مصيرهما الخاص تجاه السلطة الحاكمة في المتروبول[2]. وأثبت الواقع أن قرارات المواطنة لم تتعد اجتماعات السلطة المركزية واختلفت في النهاية لأنها كانت مجرد سياسة لربح الوقت.

لقد أضرت برامج وقوانين الإدارة الشعب الجزائري، حيث كرست الطبقية في صفوفه، والأسوأ أنهم أتقنوا فن المراوغة إلى حد جعل السواد الأعظم من الجزائريين غير مرغوب فيهم داخل وطنهم. وإضافة إلى كل هذا، فإن سقوط برامج هؤلاء الحكام معناه في النهاية نفور عدد كبير من الجزائريين ممن توفرت فيهم شروط هذه البرامج المزعومة، ولم ينساقوا وراء هذه الامتيازات لأنها تبعدهم عن وطنيتهم وشعبهم. وعلى ضوء هذا فإن

[1] - شايب قدادرة، المرجع السابق.

[2] - جمال خرشي، المرجع السابق، ص.380.

التمسك بالهوية الوطنية الجزائرية آنذاك معناه التمسك بالمستقبل وبالأمل. وفعلا بلغت نسبة النفور من الجنسية الفرنسية نسبة عالية عند الجزائريين من سنة 1930 إلى غاية سنة 1955. ولم تنجح سياسة حكام الجزائر لاستقطاب المزيد من المجنسين. كما أن فرنسا تداركت من خلال مسارها الاستعماري في الجزائر إلى تصحيح الخطأ التاريخي الذي وقعت فيه، حين سعت إلى تقديم سياسة تكاملية لا تخرج عن نطاق الإدماج حتى تتمكن من احتواء البلد والجزائري نهائيا ولو أدى الأمر إلى استقلاله عنها ظاهريا[1].

وفي الظاهر، فإن هذه القبضة الحديدية تواصلت كما واصلت النخبة الجزائرية عزما وإصرارا على مسايرة الإدارة الاستعمارية، وهذا ما دفعنا إلى اعتبارها فئة مغامرة جازفت بأفكارها حتى لما اشتعل فتيل الثورة. والشيء المعروف عن الاندماجيين، تمردهم على دعاة الإدماج وتبنيهم أفكار الأمير خالد الذي غرس فيهم معاني الوطنية رغم قلة المدة التي قضاها في الجزائر، وساروا عكس التيار الوطني بانتهاجهم سياسة التقرب من الإدارة الاستعمارية. ولربما نجد أن الحركة الإصلاحية التي تبناها نواب الاندماج هي التي دفعت بالجيل الجديد الذي ظهر بعد 1930 إلى الانفراد بالعمل السياسي لفيدرالية المنتخبين، ومن خلالهم يمكن تحديد ببساطة المدرسة التي تخرجوا منها والمتمثلة في الحركات الطلابية التي تدرب فيها كثير من المناضلين وخطوا بين أحضانها أولى خطواتهم في الحياة العامة[2].

لقد خدمت هذه التنظيمات الطلابية الجيل الجديد من النواب واستفادوا منها خاصة أولائك الذين سعوا بعد سنة 1930 لبعث حركة الشباب الجزائري أمثال: الدكتور: الأخضري وجيلالي وابن تامي وبومالي وابن سالم وسعدان والبشير عبد الوهاب... وكذا الصحافيين أمثال: عزيز كسوس وعمار نارون[3]، وهؤلاء جميعا قادوا النخبة وتعاطفوا معها، وتكتلوا تحت زعامة الدكتور محمد الصالح بن جلول الذي عرف كيف يقود نواب الفيدرالية، ويبعد جناح الإدماجيين الأكثر ولاء للإدارة الاستعمارية. وانطلاقا من الجو السياسي الجديد يمكن

[1] ــ عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية(1871ــ1962)، المرجع السابق، ص.88.

[2] – غي برفيلي، المرجع السابق، ص.153.

[3] –نفسه.

القول أن شيء من وطنية الأمير خالد عادت إلى الواجهة في تشكيل سياسي جديد، وبنخبة من النواب الشباب المتحمس حيث عادت معهم المطالب الجريئة، والمعارضة البناءة تجاه الإدارة الاستعمارية وهذا ما اتضح خلال عقد الثلاثينات.

ويبدو هكذا أن المرجعية السياسية للنواب الجزائريين المسلمين إنما استمدت روحها من برنامج الأمير خالد، ومن المنظمات الطلابية التي تعلموا فيها أساسيات النضال، كما كانت القوانين الفرنسية مرجعا للعمل داخل البيت الفرنسي حيث شكلت خطا أحمرا لتجنب المواجهة مع الإدارة الاستعمارية خلال ممارسة النشاط السياسي. وهذا إنما يدل على أن نواب فيدرالية المنتخبين المسلمين كانت تنبذ استعمال العنف كأسلوب في النضال ضد الاستعمار، كما سهرت على عدم جر الجماهير في العراك الدائر بين الأحزاب والإدارة في كل الأحوال. وكتب عبد العزيز كسوس الصحفي المتعاطف مع الاندماجيين يقول:"نحن لسنا مسئولون عن هذه الوضعية، لم نقم بتحريك هذا الخلاف، ولسنا على استعداد لحله بطريقة راديكالية..."[1].

وأكثر من هذا كله، احتفظ النواب بالمرجعية الإسلامية انطلاقا من القيم المكتسبة ولولاها لانغمسوا في المتاهات الغربية والمادية المنبوذة التي شجعها الاستعمار. ومن المعلوم، أن النظام الليبرالي قد استلهم النواب الجزائريين في معظمهم نتيجة تأثرهم بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية للنظام الاستعماري في البلاد، وللمكانة الاجتماعية المرموقة التي نشؤوا فيها. كما هيمن الليبراليون على العالم رغم وجود الأفكار الشيوعية بديلة في تلك الفترة. وبطبيعة الحال، فإن تمسك النواب بهذا المذهب لم يمنع البعض منهم النهل من الاشتراكية المعتدلة ومعاداة الشيوعيين وهو حال رئيس فيدرالية نواب عمالة الشرق الدكتور ابن جلول. على فرنسا التي اتخذت القرارات الأولى، أن تتخذ قرارات أخرى، إنها المسئولة في البحث عن حلول ضمن نطاق مبادئ تشريعاتها، وإيجاد الوسيلة السهلة لحل المشكل الذي وضعته بمفردها[2]. ومما لا شك فيه أن هذا التوجه قد انعكس بالإيجاب حسب اهتمام

[1] -Mohammed Abdel-Aziz Kessous, La Vérité Sur Le Malaise Algérien, op.cit, p.38.
[2] - Ibid, p.39.

النواب بالفقراء والمعوزين وتأسيسهم للجمعيات الخيرية، والكشفية، ودفاعهم عن المحرومين، والتخفيف من معاناة المقهورين داخل المجالس المنتخبة.

وما يمكن استخلاصه من كل هذا أن النواب المسلمين دعاة الحركة الاندماجية، تمكنوا من إغلاق اللعبة السياسة أمام نواب دعاة الإدماج، و لم يغامروا في الانفتاح على الجماهير، لهذا أخطئوا لما تجنبوا حشر الجماهير في جمعياتهم، وهذا ما فوت عليهم فرصة إيجاد سند قوي قادر على تعزيز حركتهم ودعم أساليب كفاحهم لما يخدم مصلحة البلاد.

ونتيجة لكل ما سبق فإن بصمة الأمير خالد كانت واضحة بشكل ملحوظ في سياسة حركة النواب الجزائريين، لهذا فإن مطالبهم كما تضمنها برنامج فيدرالية النواب تميزت بالطابع الإصلاحي الاجتماعي، وإلغاء التفاوت الطبقي، والتحرر الاجتماعي وكلها كانت مطالب الأمير خالد الذي حاول تجسيدها من خلال تأسيسه لجمعية "الإخاء الجزائرية". كما أن أفكار الأمير خالد- أي الإيديولوجية الفرنسية الإسلامية- شكل مرجعية سياسية لفكر فرحات عباس، والتي عبر عنها من خلال مقالاته السياسية في جريدة الإقدام وجرائد أخرى في الفترة الممتدة بين 1922-1927 ونشرها في كتابه "الشباب الجزائري"[1].

وانطلاقا من هذه الحقيقة، فإن كل من فرحات عباس أو ابن جلول أو غيرهم من النواب والطلبة المعاصرون لحركة الأمير خالد، قد تأثروا جميعا بحفيد الأمير عبد القادر. ومن خلال أفكاره تبلورت مرجعيتهم السياسية التي أصبحت واضحة المعالم بعد سنة 1933 وهذا لما تمسكوا بفرنسا كحضارة وبالإسلام كدين وبالليبرالية كنظام مخالف للمد الشيوعي، وكإرث اكتسبه الطلبة في المدارس والمعاهد الفرنسية. وزيادة على هذا تأثرت النخبة من النواب الجزائريين بالشباب الثائر وحركات التحرر عبر العالم، وأخذوا العبرة منهما، ونقصد بهذا طبعا الشباب الروسي وثورته حين استعملوا مصطلح (Intelligentsia)، وهو تعبير روسي أطلق على الطبقة

[1]- زين الدين بوزيد، الأصول الاجتماعية والمرجعيات الفكرية للنخبة المثقفة الجزائرية (1900-1930)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع. جامعة منتوري، قسنطينة،، 2001 -ـــ2002، ص.44.

المستنيرة أيام الثورة البلشفية وهي من أصل الكلمة اللاتينية (Intelligents) ويعني أولئك الذين تثقفوا ثقافة علمية انعكست على تركيبهم الاجتماعي أو النخبوي[1]. وهكذا تتضح إستراتيجية نخبة النواب لقلب الأمور لصالحهم في حالة ما إذا واكبت الإدارة الاستعمارية طرحهم المعقول والمسالم. والحق أن مثل هؤلاء سايروا الواقع بحكمة لكن الاستعمار لم ينصفهم وفشلت حركتهم بينما نجحت حركة جيرانهم في تونس بزعامة الحبيب بورقيبة بفضل حزب الدستور الجديد رغم وجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس، لكن من الثابت أن هذا الاستعمار كان له أسلوب مختلف في المستعمرتين خاصة ما تعلق بالتعاون والتعامل مع نخبة البلدين.

2- المرجعية الاجتماعية للنواب المسلمين.

وفي سياق المرجعية الاجتماعية وجدنا أن النواب الجزائريين كانوا محظوظين لانحدارهم من أصل عائلات برجوازية وميسورة. والشيء الملحوظ، أن هذه البرجوازية قد شكلت فعلا مرجعية للنواب، وأن النظام الليبرالي الذي تمسكوا به إنما هو مستنبط من قناعة ذاتية وعائلية لأن سر النجاح الاجتماعي مرده إلى الوسط الأوربي الذي ترعرعوا فيه بحكم الاستفادة من مزايا الاحتكاك والتعاون مع المعمرين. وهكذا حاول النواب الجزائريون الأوائل المعينين من قبل الإدارة الاستعمارية سواء قبل أو بعد إصلاحات 1919 الحفاظ على مكانتهم الاجتماعية ومضاعفة مصالحهم بتقربهم من الإدارة الاستعمارية مثل الباشاغاوات، والآغاوات، والقياد[2]. وحاول هؤلاء المندوبين نقد الإدارة الفرنسية بدبلوماسية رقيقة حتى لا يثيروا هذه الإدارة ضدهم خوفا على مناصبهم ومكانتهم. لكن هذه العائلات الكبيرة المسلمة كانت عاجزة على لعب دور الوساطة بين الجماهير المسلمة التقليدية والحضارة الفرنسية[3].

ويبدو أن مبرر التقرب أكثر من الإدارة ما هو إلا تعويضا لما فات، وجعل حظوظ الأبناء أوفر في العيش الكريم وهذا ما دفع بهذه العائلات الكبيرة إلى تفضيل تعليم أولادهم في المدارس الفرنسية لمنحهم فرص أحسن،

[1]- المرجع السابق، ص.69.

[2] - عدة جلول، المرجع السابق، ص.28.

[3]-Charles Robert Agéron, Les Origines de La Guerre d'Algérie, op.cit, p.292.

وتمكينهم من اعتلاء مناصب عليا وفهم حقيقة هذه الحضارة الرمز ولما لا لعب دور الوسيط من خلال مشاركتهم في التمثيل النيابي للجزائريين بعد النجاح في انتخابات القسم الثاني. وهكذا فإن هؤلاء المثقفين قد نالوا مكانة محترمة لدى المجتمع الجزائري في بداية مشوارهم السياسي، حيث نظر إليهم نظرة مغايرة لعائلاتهم البرجوازية العميلة للإدارة الاستعمارية وللمعمرين والتي رأت في الانتخابات مجرد وسيلة للاستحواذ على مناصب نيابية لنيل الشرف والامتيازات. ولهذا ترأسوا صناديق الأهالي للطوارئ (S.i.p) حتى يحققوا أهدافهم بعد ظهور حالات التزوير بفضل التأثير على الصندوق الجهوي للقروض الفلاحية للاستفادة أكثر من القروض التي لم ترجع أبدا[1].

ومن هذا المنطلق فإن النواب الجزائريين المثقفين قد ورثوا إرثا اجتماعيا ميسورا مثل آبائهم، وبهذا المكسب الاجتماعي المحظوظ تمكنوا من تعزيز مواقفهم، ودفع الإدارة إلى الاعتراف بهم، لكنهم اختلفوا عن عائلاتهم من حيث الكفاءة والنظرة الواسعة للوضعية السياسية. وعلى هذا الأساس نالوا تخصصات في الطب، والمحاماة، والرتب العسكرية، لكن الواقع جعلهم يكتشفون بسرعة أن الوظائف والمناصب لم تكن مفتوحة للأغلبية منهم. و لم يكن لترقية البعض منهم إلى مراكز المسؤولية معنى بسبب التعيين والترقية الفردية التي كشفت زيف ادعاءات الاستعمار، ولهذا أصيبوا بخيبة بعد كم سنة من الدراسات العليا. والأهم من كل هذا هو النظام الاستيطاني والاستعبادي الذي لا يفرق بين النخبة الأهلية المتعلمة والنخبة غير المتعلمة، وذلك هو المدلول الاجتماعي لتوجه أغلبيتهم نحو خيار المهن الحرة دون الوظائف[2]، لهذا نجد أن ظروف الاستعمار قد تحكمت في مستقبل النواب الجزائريين حيث اضطروا إلى اختيار المهن الحرة وهذا ما انجر عنه فهما آخر للجماهير المقهورة بحكم الاتصال اليومي بهم وبمعاناتهم، كما عجزوا عن رد الاعتبار لشعبهم، ولهذا خضعوا للظروف وللواقع المفروض من قبل الاستعمار الذي تحكم في حريتهم ومستقبلهم إلى أبعد الحدود.

[1]- Ibid, pp :294-295.

[2]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص.58.

ومهما يكن، فإن بعض الدراسات حول الأصول الاجتماعية للنخبة الجزائرية قد بينت أن 58% من الشباب الجزائري انتموا إلى الطبقة البرجوازية العليا أو ما يسمى بالأرستقراطية في الفترة من سنة 1900 إلى سنة 1930، وأن 41% منهم كان آباؤهم من الملاك الكبار للأراضي الفلاحية والعقارات، وأن 16% منهم انتموا إلى البرجوازية التجارية. وعلى العموم فإن فئات هؤلاء تنتمي إما إلى الأرستقراطية الريفية المعروفة بالولاء للإدارة الاستعمارية والمتعاونة مع المعمرين أو البرجوازية الحضرية التي ارتبطت بالمدن الكبرى كقسنطينة مثلا، أو ترتبط بخلفية اجتماعية حضرية عريقة كالفخاريين في تلمسان، أما بقية أفراد النخبة فيشكلون طبقة وسطى تتألف من البرجوازية التي تتراوح بين البيروقراطية وبين ملكية الأرض[1].

ومهما كان من أمر، فهناك عائلات كبيرة لعبت دورا لا يستهان به في المجال السياسي بعد تطبيق إصلاحات 1919، وكانت وراء تشكيل معارضة صريحة للأمير خالد وأتباعه. كما كانت تشارك في القوائم الانتخابية للقسم الثاني لتمثيل الجزائريين ظاهريا داخل المجالس المنتخبة، بينما كانت في الحقيقة مجرد قوائم موالية للإدارة الاستعمارية، استخدمت لقضاء المصالح، ولأغراض أخرى قذرة لم تجد نفعا لا للشعب الجزائري ولا للقضية الوطنية، ونلاحظ أن النخبة لم تستوح أي مطلب من مطالبها من مقومات الشخصية الوطنية. فبقي برنامجها يدور كله في فلك القانون الفرنسي والتعليم الفرنسي والحضارة الأوربية[2]. وعلى سبيل الحصر نذكر عائلة أولاد ملوك، وبني رحال في منطقة تلمسان، وعائلة حرمن بوغاري، وأولاد مختار من جنوب منطقة الجزائر، وعائلة شيخ الحداد التي تراجعت كثيرا بسبب الإفلاس، وبعض العائلات التي أشرفت على الزوايا مثل عائلة نادير (ببوسعادة)، وعائلة ابن عابيد (بقرقور)، وهذه العائلات كلها احتفظت بأملاكها وبتأثيراتها وبمكانتها لدى الإدارة الاستعمارية.

---

[1]- زين الدين بوزيد، المرجع السابق، ص.58.

[2]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص.15.

وفي السياق نفسه، تقربت بعض العائلات الجزائرية في الجنوب من السلطة العسكرية وحافظت على مصالحها ومكانتها، مثل عائلة حمزة من أولاد سيدي الشيخ، وعائلة صحراوي وابن ديف من بوسعادة، والعائلة المعروفة من ضمن هؤلاء عائلة ابن قانة من بسكرة. كما أن الأسر الطرقية تقربت من الإدارة الاستعمارية وخدمتها مثل عائلة آيت أوعمار من القبائل الكبرى، وعائلة مولى من آيت إراتن، وعائلة مهدي من تيزي وزو. وهكذا وجدنا أن المرجعية الاجتماعية قد شكلت عائقا في وجه النواب الجزائريين بعد إصلاحات 1919 ونقصد الجناح الليبرالي المتجنس، فمن جهة هم نواب الشعب المقهور والمظلوم، ومن جهة أخرى هم أبناء للعائلات الحاملة بمراكز. ولهذا لم ينفع تبني هؤلاء النواب الشباب مشاغل الجماهير إلا بدخول جيل آخر الحياة النيابية والسياسية ما بعد 1930، وحتى الأمير خالد اضطر إلى العدول عنهم باتخاذ رجال آخرين من الشباب الذين التفوا حوله[1].

هكذا وبعد نجاح غير مقنع في الانتخابات وفي ظل غياب ممارسة سياسية فعلية داخل المجالس المنتخبة لم تكن للنواب الجزائريين المتعطشين للتغيير بعد نفي الأمير خالد دورا فعالا، وظهر وكأنهم مجرد ديكورا سياسيا لتبييض وجه الإدارة الاستعمارية المتسلطة. فمن جهة عملوا وسط أجواء غير ديمقراطية نظرا لوجود أغلبية من نواب المعمرين داخل المجالس المنتخبة الذين فوتوا عليهم فرصة المشاركة والتأثير في القرارات الصادرة والمصوت عليها، كما خسروا أيضا تعاطف الجماهير معهم بسبب ميولاتهم الغربية ومطالبهم الإدماجية، أما البعض الآخر من النواب المعينين بفعل التزوير، لم يقدموا شيئا بفعل محدودية مستواهم التعليمي، لكنهم تمكنوا من جمع الثروة مقابل تقديم الولاء وخدمة الاستعمار إلى حد خيانة شعبهم. ومهما يكن، فإن إجحاف القوانين في حق النواب الجزائريين، أشعرهم بعدم جدية الإدارة في الذهاب بعيدا بالإصلاحات وتجسيد تقاليد الممارسة الديمقراطية. وللوصول إلى هذه الغاية رأت مجموعة منهم ضمت مفوضين ماليين ومستشارين للبلديات والمقاطعات ضرورة تنسيق العمل بين النواب وتأسيس تنظيم يجمعهم وينظم صفوفهم ويوحد كلمتهم، خاصة إزاء الجمعيات الأوربية

[1]- محفوظ قداش، الأمير خالد، ص.194.

وبالخصوص في وجه جمعية شيوخ بلديات الجزائر القوية[1]. لقد انفرد المعمرون بالبلاد بدعم من الإدارة الاستعمارية المكشوف إلى حد أصبح كل ما فيها وعليها ملكية خاصة بهم. ومن الممكن القول بأن جمهور الشعب المسلم أدرك منذ أمد بعيد أنه لا ينبغي أن يكون لديه على الإطلاق أي أمل في الإدارة الاستعمارية حتى ولو أراد البعض أن يستمر في الاحتفاظ بهذا الأمل وعلى الأخص المثقفون الوطنيون الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية، إلا أن عددهم وتأثيرهم كانا قليلي الأهمية[2].

3- تأسيس فيدرالية النواب المسلمين 1927.

يعود فضل تأسيس هذا التنظيم السياسي لدعاة الإدماج من الليبراليين المستفيدين من إصلاحات 1919 أولا ثم إلى النواب المتأثرين ببرنامج الأمير خالد والمعروفون بالليبراليين ودعاة الاندماج. وعموما، وبفضل مشاركة هؤلاء جميعا، وخبرتهم في المجالس النيابية استطاعوا أن يؤسسوا حركة لهم لجمع شملهم عبر العمالات وتوحيد الجهود والمطالب، فوفقوا في تجسيد هذا المسعى في شهر جوان 1927. وقد تضاربت الآراء حول التاريخ الحقيقي لتأسيس فيدرالية المنتخبين المسلمين لما ذكر البعض تاريخ شهر سبتمبر[3]، بينما التأسيس الحقيقي كان بتاريخ 18 جوان 1927، وهو اليوم الذي تحصلت فيه الجمعية على الاعتماد من قبل ولاية الجزائر، وكان مقرها موجودا في 2 شارع عنابة بالجزائر العاصمة[4]. وكان الهدف من وراء تأسيس فيدرالية المنتخبين المسلمين هو توحيد وتنسيق مجهودات مختلف نواب المجالس المنتخبة في كل من المفوضيات المالية، المجالس العامة، المجالس البلدية، رؤساء الجماعات، رؤساء الغرف التجارية، والدفاع على مصالح السكان كنواب منتخبين[5]، والمعروف أن الدكتور ابن تامي هو الذي ترأس الفيدرالية، كما سعى نوابها إلى ممارسة النشاط السياسي تحت مظلة الإدارة والصبغة القانونية. لكن بدت هذه الحركة من الوهلة الأولى حسب اعتقادنا متناقضة لعدة أسباب، ولعل أهمها افتقارها للتمثيل شعبي،

[1]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية (1900-1954)، المرجع السابق، ص.21.
[2]- عدة جلول، المرجع السابق، ص.74.
[3]- أبو القاسم سعد الله، المرجع سابق، ج2، ص.351. وأيضا: غي برفيلي المرجع السابق، ص.142. وأحمد محساس، المرجع السابق، ص.49.
[4]- J.O.R.F, 1927, p.6968.
[5] - Ibid.

كما شكل حركة النواب مناضلون يرجع أصلهم إلى نخبة برجوازية تأثرت بالثقافة الفرنسية، وجاءت على أنقاض حركة الأمير خالد بعد التآمر عليه، كما جاءت امتدادا لحركة الشباب الجزائري المعروفة بالسياسة الإدماجية الفاشلة بعد مراهنة خاسرة على الإدارة الاستعمارية[1]. وعلى عكس ما ذكرته بعض المراجع، فإن الدكتور ابن جلول والصيدلي فرحات عباس لم يلتحقا بعد بفيدرالية النواب المسلمين المؤسسة عام 1927، وهذا كون أن الأول اشتغل كطبيب متجول للمستعمر في أريس بباتنة ثم شتايبي بعنابة إلى غاية 1930، أما الثاني فترأس جمعية الطلبة المسلمين والتحق متأخرا بالفيدرالية إلى غاية 1933. وطبعا سيكون للرجلين فيما بعد شأن مع النيابة وفيدرالية المنتخبين في عقد الثلاثينات بعد بروزهما.

وهكذا فإن برنامج الإصلاحات المتوقعة من قبل الفيدرالية كانت لتقنع الشعب الجزائري بإمكانية التقرب من الإدارة، كما ظن النواب أن مساعيهم ستلقى استجابة من جانب الشخصيات السياسية الفرنسية ما وراء البحر. لكن هؤلاء وبالتحديد لا يستطيعون الارتقاء والإسراع في وضع إصلاحات مطلوبة من قبل الجماهير. كما كانت للفيدرالية الاستحقاق الكامل للمبادرة إذا حق التعبير داخل التاريخ الكولونيالي[2]. والشيء المميز لفيدرالية المنتخبين المسلمين، أنها كانت جمعية اجتماعية وسياسية معتدلة، اعتمدت على الأساليب السلمية لنيل الحقوق، كما اتخذت من الاندماج والمساواة مطالب أساسية لحركتها.

وكما هو معلوم، فإن هذه الفيدرالية الناشئة لم تدافع على الجماهير المحرومة بحزم، ووضعت نفسها في وضع حرج، ولم تصل إلى شعبية حركة الأمير خالد، ولم تملأ الفراغ السياسي الذي تركه بعد نفيه. ويبدو أن نواب الفيدرالية لم يتمكنوا من تخطي طوق الإدارة الاستعمارية ووضع النواب المعمرين أمام الواقع، وكان أعضاء هذه الكتلة، في أغلب الأحيان، مختارين من الإدارة الفرنسية ليوافق عليهم أو ينتخبهم قسم انتخابي جزائري

[1] - عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص.159.

[2] -Sakina Drihem, Des Elites Algériennes dans l'Impasse: La Fédération des Elus Musulmans du département de Constantine (1930-1939), Mémoire de D.E.A, Monde Arabe, Sous La direction du Professeur Jean-Louis Triaud, Université de Provence Aix-Marseille, 1999/2000, p.13.

صغير[1]. وحسب أبو القاسم سعد الله فإن هذه الجماعة اعتقدت وتعاونت مع فرنسا... وقد رفض الحزب الليبرالي التطرف كطريقة عمل والوطنية كهدف[2]. ورغم هذه النقائص، بارك الشعب الجزائري ميلاد فيدرالية المنتخبين المسلمين في انتظار تحسن الأوضاع.

وعلى هذا الأساس عقدت فيدرالية النواب الجزائريين أول اجتماع رسمي لها يوم 11 سبتمبر1927 بمقر نادي الترقي بالجزائر العاصمة حضره حوالي 150 مندوبا، وخرج في النهاية بالمطالب التالية:

ـ تمثيل السكان المسلمين في البرلمان الفرنسي.

ـ المساواة في الأجور والعلاوات بين الأوربيين والمسلمين.

ـ المساواة في مدة الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والجزائريين.

ـ إلغاء رخصة الذهاب إلى فرنسا بالنسبة للعمال.

ـ إلغاء قانون الأنديجان (Les Indigénes).

ـ توفير التعليم والتكوين للجزائريين[3].

ويمكن القول، أن مطالب فيدرالية النواب المسلمين لم تحمل جديدا باستثناء الخطوط العريضة لبرنامج الأمير خالد، لكن دون شدته ومعارضته التهكمية ضد الإدارة وأذنابها من النواب والمتعاونين معها أي بدون عنف هذا الأخير ودون إشارة إلى ما قد يذكر بالاندفاعات الوطنية للأمير[4]. ومن الملاحظ أن رئيس الفيدرالية الدكتور ابن تامي قد تغيب في اجتماع 11 سبتمبر مضطرا، وترأس الجلسة مكانه السيد بومدين النائب لبلدية الجزائر. وفي كلمته لخص هذا الأخير نشاط الفيدرالية دون أن ينكر أن تأسيس فيدرالية النواب الجزائريين إنما جاء ردا

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع سابق، ج2، ص، 351.

[2]- نفسه، ص.352.

[3]- عبد الوهاب بن حليف، المرجع السابق، ص.159.

[4]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.21.

وتقليدا للنواب الفرنسيين الذين نظموا صفوفهم بتأسيس جمعية شيوخ البلديات، وأن الفيدرالية تحمل آمال النواب الجزائريين، وتطمح التعاون مع النواب الفرنسيين، وليعمل الجميع إخلاصا لفرنسا الحضارة.

ومهما قيل حول التأسيس، فإن الليبراليين أعربوا عن احترامهم للسلطات الفرنسية، وبعثوا ببرقيات إلى رئيس الوزارة الفرنسية، ووزير الداخلية، والحاكم العام، وإلى بعض الفرنسيين العاطفين على الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي، وعينوا وفدا من ثلاثين عضوا لشرح برنامجهم إلى الحكومة الفرنسية في باريس[1]. وعن سر تحرك النواب الجزائريين في هذه الفترة بالذات إنما راجع إلى تأثير الحاكم العام للجزائر آنذاك موريس فيوليت (1925-1927) في النواب الجزائريين هو عمله من أجل تحسين أحوال الجزائريين، وتشجيعه لسياسة الإدماج لنخبة جزائرية معينة.

وهكذا إذن، وجد النواب المناخ السياسي ملائما باستثناء عداء المعمرين للحاكم العام، حيث هاجموه حتى اضطر الرجل إلى الاستقالة من منصبه. وقبل توجه وفد الفيدرالية إلى باريس لطرح مطالبهم وانشغالاتهم على المسئولين الفرنسيين، قام النواب بتنظيم محاضرات عبر التراب الوطني لإعلام الجزائريين حول نوايا وسياسة الفيدرالية. وعلى أية حال، فإن وفدا تكون من ثلاثين نائبا غادر الجزائر يوم 14 نوفمبر1927، وكلهم أمل في أن ينالوا شرف الاستقبال والترحاب لدى الحكومة الفرنسية. ترأس هذا الوفد صالح م. سي هني، والسادة: شكيكان، قايد حمود، مصطفى تامزالي، زروق محيي الدين وغيرهم. وقد قابل أعضاء الفيدرالية أيضا الحاكم العام فيوليت وطلبوا منه أن يعيد النظر في استقالته[2]. وكسابقة، فإن زيارة الوفد الجزائري فشلت، و لم يحظ باستقبال من قبل وزير الداخلية السيد ألبير سارو، ولا من قبل شخصيات سياسية أخرى، إلا أن هذه الزيارات لم يكتب لها النجاح للأسف، لكن أصبحت فيما بعد مبادرات بعث الوفود إلى باريس من العادات المفضلة لدى النواب الجزائريين. وللأسف أيضا كانوا على علم أن المعمرين ومعهم الإدارة الاستعمارية قد ضمنوا ولاء وخدمة السلطة

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع سابق، ص.356.وأيضا: Revue Afrique Française, Novembre 1927, pp:463-464.

[2]- Revue Afrique Française, Ibid, p.465.

الاستعمارية لهم، بل حتى رعاية مصالحهم وحقوقهم كاملة على حساب الجزائريين وممثليهم من النواب غير المحظوظين سياسيا، حتى أن التاريخ لم ينصفهم في زمن غابت فيه الجرأة والمواجهة الحقيقية مع الاستعمار.

لقد حاول نواب فيدرالية المنتخبين المسلمين، فتح رأي عام جزائري تحت زعامتهم، وأمام المضايقات في الداخل، اهتموا أكثر بالصحافة بحيث أكثروا من نشر الجرائد وكتابة المقالات وشرح برنامج النواب، والترويج لمشروع قانون الحاكم العام الأسبق موريس فيوليت الذي قدمه عام 1929 أمام البرلمان. وبكون هذا المشروع تطابق مع برنامج الفيدرالية خاصة ما تعلق بتوسيع التمثيل النيابي للجزائريين والتجنيس، بينما سعي النواب إلى تعميمه حتى يصل إلى حد المساواة ين الجزائريين والمعمرين، ولهذا كان البعض قاسيا عليهم برضاهم بالثقافة الفرنسية روحا وبالحضارة الأوربية جسدا...[1].

ومن المؤسف، أنه كانت للنواب الجزائريين حظوظ في تمثيل حقيقي للجزائريين، والغريب أنهم لم يشيروا للقضية الوطنية، ولا إلى الاستقلال عن قصد، معتبرين أن الوقت لم يحن بعد، ولأن كل طموحاتهم وآمالهم تعلقت بفرنسا كنموذج حتى ينضج الشعب في مجالات حساسة كالتعليم والتسيير والحكم. ولهذا كان هؤلاء يصوتون لصالح العرائض المؤيدة للاستعمار والولاء للشخصيات الحكومية، كما غنوا النشيد الفرنسي في المناسبات. ولما حملوا مطالبهم للإدارة وللسلطة الاستعمارية قدموها بلهجة هي الأقرب إلى الشكوى بعيدة عن الاحتجاج والرفض أو المقاطعة العلنية لكل شيء مرفوض أو يمس بكرامة الجزائريين. فهذه المؤسسات، لم تستطع تكوين الجزائريين حتى يشكلون فئة ضاغطة وتمنحهم فرنسا دورا أساسيا وفعليا في حكم وطنهم، فمثلا المجالس المالية إنما تكونت بمبادرة الإدارة الاستعمارية، وبالتالي فإنها كانت في مصلحة الاستعمار والمعمرين دون الجزائريين. وهكذا فإن المندوب المالي المسلم "صديق الفقراء"[2] الذي لم يكف أبدا عن الدفاع عنهم تجاه كل السلطات لتخفيف جزء

[1]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص.15.
[2]-عدة جلول، المرجع السابق، ص.76.

من شقائهم، فإن الإدارة لم تأخذ بعين الاعتبار من الوجهة العملية الاقتراحات التي كان يعرضها المندوبون الوطنيون[1]. فحتى المندوب المالي غلام الله رأى أن صوته قد أخمد في بلده[2].

ولهذا لم يظهر نواب مختلف المجالس بالوجه المنتظر منهم، ولم يحاولوا قلب الموازين لصالحهم بعد هيمنة الكولون على المستعمرة. ومما لا شك فيه، أن هناك أسباب موضوعية قلصت من حظوظهم وقيدت حرياتهم ونقصد قوانين الإدارة الفرنسية الاستثنائية المطبقة على الجزائريين من أجل خنق حرياتهم، وذلك لتحقيق عدة أهداف منها الإذلال والإفقار والانتقام. ولقد لعب المستوطنون الأوربيون دورا كبيرا في إثراء هذه المنظومة القانونية الزجرية والقمعية، وذلك من أجل الحيلولة دون أية محاولة لتطبيق القوانين الفرنسية نقصد القانون العام الفرنسي على الجزائريين[3].

وعقدت فيدرالية النواب أول مؤتمر لها في شهر جانفي 1928، وحضر هذا التجمع الكبير 177 نائبا حضروا من العمالات الثلاث (وهران، الجزائر، قسنطينة)[4]. وبقي برنامج الفيدرالية نفسه لم يتعد مسألة التمثيل النيابي للجزائريين، كما أن مضمونه بقي اندماجيا. ويحق القول، أن فيدرالية النواب المسلمين إنما مسكت وسط العصا حتى لا تثير الجدل بين المعمرين، وتدافع على حقوق الجزائريين، لكن بإبعاده عن اللعبة السياسية، واستمرت باحتشام كبير في توطيد علاقتها بالإدارة الاستعمارية بالطاعة والولاء.

ولعل سياسة فيدرالية النواب المسلمين هذه، هي التي جعلتها منبوذة من قبل الجماهير الرافضة لبرنامجها. ويبدو أن الجماهير الجزائرية أخذت موقفا سلبيا إلى درجة أنها رأت في الفيدرالية الناشئة وسيلة أخرى من الوسائل المستعملة من قبل الإدارة الاستعمارية لتفويت الفرصة على الجناح الوطني، وفعلا هذا ما اتضح من خلال الدور

[1]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.22.
[2]- المرجع نفسه.
[3]- عدة جلول، المرجع السابق، ص ص: 72،76.
[4]- أبو القاسم سعد الله: المرجع سابق، ج2، ص ص: 357 – 358.

السلبي الذي لعبه النواب في التعامل مع مسائل ومشاغل الجزائريين خاصة سكان الأرياف دون أن ننسى عدم حمل على عاتقهم المسائل المتعلقة بالاستقلال والحرية في تدخلاتهم خلال الجلسات.

وذكر أبو القاسم سعد الله أن في أقل من سنة بعد تأسيس الفيدرالية، تورط الليبراليون في قصة هامة مع الإدارة الفرنسية في الجزائر. فبعد مناقشة ساخنة عن الاستعمار (اغتصاب الأراضي) في المجلس المالي، تقدم الأعضاء الجزائريون فيه برئاسة السيد سيسبان بلائحة (14 جوان 1928) تنص على أن الاستعمار قد أصبح شيئا من الماضي، وأعلنت أن تأميم الأراضي من قبل الفرنسيين كان ضد مصالح الجزائريين[1]. وحاول نواب المفوضيات المالية بدفع الإدارة الاستعمارية على إلغاء عملية التأميم هذه والتي لم تمر مرور الكرام، حيث تعرضوا لضغوطات كبيرة ترأسها الحاكم العام للجزائر السيد بورد. وأمام الخوف من الإجراءات العقابية للإدارة الاستعمارية، سحب النواب الجزائريون لائحة الاحتجاج المقدمة، وأحدث هذا شرخا داخل صفوفهم، بعدما اختار الأغلبية منهم طريق المهادنة، وعدم مواجهة الإدارة الاستعمارية.

ولربما هذا الموقف غير المشرف الذي اتخذوه، هو الذي استوجب تأخر ظهور الحركة المطلبية الوطنية في الجزائر إلى أواخر عقد الثلاثينات بعد تحويل حركة النجم نضالها من فرنسا إلى الجزائر بفضل الفروع الجديدة التي أعقبت زيارة مصالي الحاج إثر عودة الوفد الإسلامي. وحسب غي برفيلي فإن الحركة الوطنية الجزائرية المؤسسة من قبل عمال المهجر في فرنسا في سنوات 20، قامت منذ البداية بالإعلان عن خيانة النخبة المكونة في التعليم الثانوي الفرنسي[2].

[1]- كريم ولد النبية، سياسة الإخضاع وقوانين أنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دورية أكاديمية محكمة، العدد 2، جامعة الوادي، ديسمبر 2011، ص.70.

[2]- Guy Pervillé, L'influance Française sur la Formation du Mouvement National Algérien, Pierre-Richard Ferry, Michel Geffroy, L'empire Colonial Français face à L'émergence des Mouvements Nationaux, actes de la journée regionale d'études organisé par le Ministère de la défense-Musée du TDM/CHETOM, Université de Nice –Sophia-Antipolis, Fréjus, 1997, p.63.

ويمكن القول أن هؤلاء النواب حتى لما طالبوا بالتمثيل البرلماني إنما لتحقيق مآرب شخصية بوصول دعاة الإدماج المتجنسين إلى هذه المؤسسة في حالة ما منح لهم هذا الحق. وسبق لهؤلاء النواب أن خسروا دعما قويا لهم حين اتهم الحاكم العام الفرنسي في الجزائر موريس فيوليت بأنه يحرض الجزائريين على إعلان الثورة على الفرنسيين وكان سببا مباشرا في تنحيته من منصبه[1]. وعن السبب المباشر لهذا الإبعاد إنما راجع كون أن الحاكم العام السابق قد حاول من منصبه كحاكم عام، جعل المنتخبين المسلمين ينتخبون في قسم واحد مع الفرنسيين، وهذا ما أغضب الكولون ودفع بالمفوضين الماليين إلى رفض التصويت على ميزانية الحكومة العامة، وفرض نواب المعمرين أمثال طمسون ومورينو على الرئيس بوان كار استدعاء وإبعاد فيوليت العربي يوم 9 نوفمبر 1927 كما لقبوه[2].

ومهما كان أمر الحاكم العام السابق، فإن النواب الجزائريين تخاذلوا في حمل مطالب الأهالي المحرومين، وتبين ذلك في نقص الجرأة في مواجهة الاستعمار وقوانينه قبل تأسيس فيدرالية المنتخبين وبعدها. وقد ترجمت بساطة المطالب والمبادرات السياسية للفيدرالية تلك الاختلافات السائدة بين الجناح الإدماجي والاندماجي داخل صفوفها. والواقع أن كل المثقفين الذين رفضوا التجنيس الفردي، نادوا بتجنيس جماعي لا يفرض عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية. ويعتبر هذا المطلب أمل النواب الجزائريين دعاة الاندماج لتحقيق تطور المجتمع الجزائري داخل الإطار الفرنسي، و لم يلق هذا استجابة إلا من قبل موريس فيوليت الذي دعم هذا الطرح لما عرض مشروعه عام 1931 أمام مجلس الشيوخ لمناقشته والقاضي بدمج النخبة الجزائرية في المجتمع الفرنسي مع بقائها على الشريعة الإسلامية[3].

وعموما، وبعد مرور ثلاث سنوات من تأسيس فيدرالية النواب المسلمين، لم تلبث هذه الأخيرة أن تفككت، وكان المتسبب هو الدكتور ابن تامي الذي اعتبر نفسه رئيسا لا يمكن الاستغناء عنه. وأعيد بعثها سنة

[1]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.16.

[2] -Charles Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, op.cit, p.75.

[3]- شايب قدادرة، المرجع السابق.

1930 على شكل ثلاث فيدراليات (ولائية) مستقلة عن السابقة[1]. وأول انشقاق وقع، قام به نواب من عمالة وهران، وأسسوا فيدرالية المنتخبين المسلمين للعمالة يوم 11 ماي 1930 (FEMDO)، وكانت نخبة نواب هذه الفيدرالية تريد جمع الفئة المثقفة في القطاع الوهراني، والمشاركة في الحركة الوطنية كطرف مهم في المعادلة السياسية بغرب الوطن، وعدم إقحام نوابها في الصراع الدائر بين زعماء فيدرالية النواب المسلمين بين ابن تامي وشكيكن.

والملفت للانتباه، أنه بعد يومين من هذا التاريخ، أسس المعمرون هم أيضا جمعيتهم الوطنية يوم 13 ماي 1930، وكان مقرها بشارع باريس، وكان الهدف من تأسيسها طبعا الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمعمرين الفرنسيين. ومما يلاحظ أن هذا التأسيس تبعه تقديم الأعضاء المؤسسين إعلان للجمعية يوم 10 جوان 1930، حدد الخطوط العريضة للجمعية من بينها: الاهتمام بالقطاع الاقتصادي للمعمرين والمثقفين الفرنسيين عبر العالم، ودعم الروابط والجهود الموجودة بين فرنسا وأصدقاء فرنسا خارج باريس[2]. ومن خلال هذا التزامن في التأسيس المتباين، يمكن القول أن فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة وهران ضلت موجودة حسب دراسة محمد عدة جلول للمفوضيات المالية للقطاع الوهراني حتى الحرب العالمية الثانية، لكن للأسف ظل دورها محدودا، وهذا ما تبين جليا بعد تأسيس فيدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة (FEMDC).

وبالفعل تأسست فيدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة يوم 29 جوان 1930 في قسنطينة وبحضور 100 نائب كان ينشط داخل العمالة وذلك بقاعة (Nunez). وكانت الفيدرالية مشكلة بعد هذا التأسيس في الغالب من منتخبين اختارتهم الإدارة الاستعمارية بعناية من بني وي_وي، وترأسها السيد شريف سيسبان المستشار الوطني[3]. ولا يخفى أن نواب القطاع القسنطيني قد حاولوا منذ سنة 1928 تأسيس فيدرالية لهم من أجل

[1]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص ص:142-143.

[2] -J.O.R.F, N° 134, 6 juin 1930, p.6296 & N° 138, 12 Jui 1930, p.6487.

[3] -A.W.C, Dossier S.L.N.A, Rapport C.I.E, N° 1016.

التعاون بينهم ودعم بعضهم البعض خلال فترة الانتخابات بسبب ما تعرضت له فيدرالية النواب المسلمين المؤسسة عام 1927 من تفكك وانقسام وصراعات حول زعامة هذه الحركة[1].

وفضلا عن هذا التأسيس، ظهر الخلاف جليا بين نواب العمالات، واكتمل بتأسيس فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر يوم 16 نوفمبر 1930 بالجزائر العاصمة برئاسة الدكتور ابن تامي. وعقدت هذه الفيدرالية جمعيتها العامة من أجل تغيير القانون الأساسي السابق الذي وضع يوم 22 جوان 1927 بعد تشكيل نواب عمالة وهران، وقسنطينة لفيدراليتهم[2]. ويبدو من خلال أطوار الحركة الوطنية أن دور فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالتي الجزائر ووهران لم يكن بنفس فعالية فيدرالية المنتخبين لعمالة الشرق، واقتصر دورهما على ضمان وحدة نواب كل فيدرالية، والعمل إلى جانب فيدرالية عمالة قسنطينة، والمشاركة في بعض مبادراتها بإرسال الوفود إلى باريس مع تنظيم فيدرالية عمالة الجزائر معظم الاجتماعات الهامة. ورغم تشابه الطرح بين هذه الفيدراليات، إلا أن فيدرالية المنتخبين السابقة تشتت كما ذكرنا، ولم تعمر طويلا بسبب الخلاف بين ابن تامي وسيسبان من جهة، وظهور الطرح الوطني بديلا لسياسة الاندماج بزعامة مصالي الحاج وحركة النجم الصاعدة في المهجر من جهة أخرى.

لقد كان أولائك الزعماء وأولائك (الملتزمون) من النواب، يعيشون وهما صيغ لكلمات ملفقة بمفردات أجنبية، بعضهم يقول أنه وارث فولتير (Voltaire) والآخر يقول إنه وارث (تروتسكي). هذا الوهم كان هو (الجزائر) وهو الشعب الجزائري في أذهانهم[3]. ونظرا لكون المفكر الجزائري مالك بن نبي قد عاصر أفكار وزعامات الحركة الوطنية، فإنه اعتبر الجزائر وشعبها غريبان عن فهم الزعماء السياسيين. لقد كانوا كالدودة الغريبة عن

---

[1] - Ibid.
[2] -A.W.A, Dossier des Associations, 1Z34, AP N° 34872.
[3] – مالك بن نبي، مذكرات شاهد قرن، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق،1984، ص.152.

الثمرة، لكنها تدخل إلى لبها لتتغذى منها[1]، ولهذا فإن هؤلاء النواب وأتباعهم إنما انساقوا وراء وطنية غربية عن القيم الجزائرية، و لم يضمنوا وحدة صفهم، فكيف لهم مواجهة إدارة استعمارية متجدرة في البلاد أكثر من قرن؟.

4- وضعية النواب بعد انقسام فيدرالياتهم:

بعد انقسام فيدرالية النواب المسلمين إلى فيدراليات مستقلة على مستوى العمالات، ظهرت انقلابات على هرم قيادات الفيدراليات الجديدة، أدت إلى انسحاب الزعامات المؤسسة القديمة، وظهور زعامات أخرى كلها عزم على التغيير. لكن تغيير الوجوه لم يحدث الوثبة المنتظرة، و لم تتقدم الوضعية السياسية والاجتماعية للجزائريين، وبقي النواب على عهدهم مع فرنسا رغم مكائد الإدارة الاستعمارية ونواب المعمرين. ورغم هذا لاحظنا أن عقد الثلاثينات من القرن 20م كان عقد حركة النواب المسلمين بدون منازع، بفضل اكتساحهم الساحة السياسية داخل الوطن، وشغلهم للمجالس النيابية المنتخبة في غياب معارضة حقيقية خاصة أثناء إجراء الحملات الانتخابية المنظمة وعرض مطالبهم، لكن هذه المطالب لم تتجسد على أرض الواقع بسبب تعنت الإدارة الفرتسية... [2]. وشهد عقد الثلاثينات صدور كتب هامة للنواب الشباب والمناضلين المخلصين لفيدرالية نواب عمالة الشرق مثل كتاب فرحات عباس الصادر سنة 1931 "الشاب الجزائري" (Le Jeune Algérien)، وكتاب الصحفي عبد العزيز كسوس الصادر سنة 1934 "التململ الجزائري" (Le Malaise Algérien)، وأهم ما فيه مقدمة كتبها رئيس فيدرالية المنتخبين ابن جلول. وبعد الاستغناء عن جرائد دعاة الإدماج مثل "صوت المتواضعين" و"صوت الأهالي"، عادت جريدة "الإقدام" إلى الصدور بعد أن أدارها ابن جلول مع الصحفي دندان من سنة 1930 إلى غاية سنة 1933. كما كان رئيس الفيدرالية مديرا لجريدة "الوفاق الفرنكو-إسلامي" سنة 1936. ولإسماع صوت النواب إلى الجماهير المعربة، أصدر ابن جلول جريدة "الميدان" التي كانت تصدر من قسنطينة لتحول إلى مدينة تيسة. وكتبت هذه الجرائد مقالات لاذعة للإدارة، وكشفت

---

[1] - نفسه.

[2] - عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.149.

عيوبها، كما تضمنت مشاغل وهموم الجزائريين بنوع من الإحترافية مست جوانب متعددة مثل قضية السكن، والعمل، والضرائب، والتسلط الإداري، والتجاوزات القضائية والقانونية، كما كانت هذه الجرائد منبرا للنواب ونافذة للإطلاع على مطالب الفيدرالية ونشطائها.

ومن بين النشاطات الأخرى لنواب عمالة قسنطينة، الاهتمام بالرياضة، مثل تأسيس الفريق الرياضي القسنطيني (CSC) عام 1926، وإنشاء فرعا للكشافة بالمدينة، وتأسيس رابطة المحاربين المسلمين القدماء، وتأسيس نادي الوحدة سنة 1932[1] الذي كان ناديا ثقافيا ومقرا لاجتماعات النواب وجمعية العلماء. وأكثر من هذا كان رئيس الفيدرالية وراء ظهور رابطة إسلامية ضد تفشي ظاهرة الكحول والقمار، وكان له الفضل أيضا في السير وراء سلفه الدكتور موسى في محاولة منه لتأسيس الهلال الأحمر، ويضاف إلى كل هذا اهتمام النواب برعاية الأمهات والأطفال والرضع، ووراء تأسيس جمعية المساكين التي كان لها الدور الكبير في تخفيف الغبن عن فقراء ومساكين مدينة قسنطينة حيث ساهم النواب في دعمها ماديا وماليا[2]. ولا يخفى أن جمعية المساكين تأسست منذ 20 فبراير 1924 بنهج (Serigny) بقسنطينة، وترأسها صالح باي صالح، وكان الدكتور محمد الصالح بن جلول نائبا له، ليصبح رئيسا لها يوم 4 مارس 1950 بمناسبة تجديد أعضاء الجمعية[3]. ومن البديهي جدا أن يكون للنواب نشاطات أخرى، وعلى غرار هذا الاهتمام كانت الفيدرالية تدعم الطلبة والفنانين والفرق المسرحية والموسيقية والزوابا داخل قسنطينة[4].

ولا شك أن حركة فيدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة بعد أن ترأسها الدكتور ابن جلول وربما عكس ما قام به النواب المجنسين سابقا، تعاطفت مع جمعية العلماء المسلمين الناشئة، وبقيت خارج الصراع بين العلماء والطرقيين وإن كانت علاقة النواب بالعلماء أحسن بكثير من علاقتهم بالطرقيين والزوايا حسب ما تقتضيه

[1] -Julian Fromage, La Fédération des élus Musulmans du Département de Constantine (1930-1943), Collogue pour une Histoire Critique & Citoyenne, 20-22 Juin 2006, Lyon, ENSLSH 2007, http:// ens-web3-ens-ish.fr/collogue/France-Algerie/communication.php3?id-article:233.

[2]-Ibid

[3] -A.W.A, Dossier divers Associations, Carton N° 02, Comité des Meskines N° 71.

[4] -Fromage Jullien op.cit.

الحكمة في خدمة الدين الإسلامي. وأبررت جريدة "الوفاق" موقف النواب المتشدد أحيانا ضد المرابطين ليس بسبب الحكم على الزوايا وعلى أتباعها، وإنما لتصرفات بعض المرابطين الذين استغلوا هذه الزوايا وسمعة أجدادهم من أجل سلطتهم الخاصة. وعلى أن يكونوا فوق ذلك، في خدمة منافسينا في الميدان السياسي من الجهلة الذين لا تتوفر فيهم أية مؤهلات ليقفوا في طريق مجهوداتنا التي نبذلها لصالح القضية الوطنية[1].

ومن اهتمامات النواب الأخرى نذكر اهتمامهم بسكان الريف الجزائري البؤساء من حيث المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي. ويعود اهتمامهم هذا إلى كون بعض النواب ومن بينهم الدكتور ابن جلول قد سبق لهم أن عملوا كأطباء للمستعمرة في الأرياف، لهذا أدركوا صعوبة هؤلاء بسبب انعدام شروط الحياة والتنمية. وللتخفيف من معاناتهم، كشفوا للرأي العام عن تجاوزات شيوخ البلديات، وحراس الغابات، والدرك، وهناك أرشيفا وافيا حول عدة قضايا، وحتى الاستقالات الممضية دلالة على سخط النواب، وعدم تفاهمهم مع ممثلي الإدارة الاستعمارية وأذنابها[2]. وكشفت بعض الوثائق اهتمام النواب بمؤسسة القضاء، وحاولوا بطريقتهم إصلاحها لأنها لم تنصف المظلومين بقدر ما كانت جهازا تعسفيا في يد الإدارة والمعمرين. وكثيرا ما كانت العقوبات والأحكام الصادرة لا صلة لها بالقضاء. وقد لخص الدكتور ابن جلول هذا في مراسلة مطولة له وجهها إلى الحاكم العام ووالي عمالة قسنطينة، كشف فيها معاناة سكان الريف وحتى الأطفال من تجاوزات القضاء، وألح على المعنيين ضرورة توسيع دائرة القضاء في الأماكن النائية، كبلدية شتايبي. وفضحت الرسالة كيفية الاعتقالات لأشخاص أبرياء وبدون محاكمة.

---

[1] - L'Entente, N°121, Le 4 Mai 1939.

[2] -Archives du docteur Mohamed Saleh Bendjelloul , Lettre Pour le Préfet du département de Constantine Avec des Signatures des Conseignés Musulmans, Herbillon Le 19 Juin 1930.

كما كانت معاملات الدرك للأهالي غير إنسانية، حيث جرت امرأة ريفية كانت حامل مسافة 8 كلم ليتم السماع إليها، وتعرضت لمضاعفات خطيرة[1]. وهكذا نلتمس من خلال بعض المراسلات الشخصية للنواب حقيقة معاناة الجزائريين وخاصة في أرياف البلديات المختلطة. ومن المفيد جدا أن يضطلع الباحث على هذه الوثائق الهامة التي تبين عدم قدرة الضعفاء والفقراء المظلومون من الأهالي دفع حتى مستحقات المحامين، حتى أنهم كانوا يجهلون تماما كيفية سير المحاكمات والإجراءات للدفاع على أنفسهم بتواطؤ شيوخ البلديات مع القضاة والأجهزة المكلفة بالأمن[2].

وهكذا تبين لنا هذه وثائق النواب فضاعة معاناة الجزائريين خلال فترة الاحتلال الفرنسي، وكانت الإدارة وعملائها وراء إثارة الرعب في نفوسهم. وتبين كثير من الأمثلة أن تجاوزات حدثت في البلديات المختلطة نظرا لضمها قرى ومداشر كثيرة، استهدف سكانها من أجل استغلالهم في أعمال السخرة وجمع الضرائب. وأكثر من هذا، فإن الإدارة الاستعمارية وضعت غالبية الشعب الجزائري في سجن إداري كبير تحت ما اصطلح عليه بالبلدية المختلطة، وهذا لما نعلم أن مجموع البلديات المختلطة في شمال البلاد بلغت 78 بلدية، شغلت كلها مساحة قدرت بـــ:17465206 هكتار سنة 1930. وهذا ما يفسر الفرق الكبير بين درجة الوعي السياسي في المدن وفي الريف، لأن الأمر لم يكن سهلا على سكان الريف، والأمور كانت تختلف تماما، حيث ظل عدد الأوربيين قليلا ومنطويا ومتمركزا في المراكز والمزارع، بينما عدد الجزائريين ظل كبيرا ويتزايد باستمرار...[3].

وعن أسباب انفراد نواب عمالة قسنطينة بالمبادرات السياسية، إنما نرجعه إلى كون العمالة وبلدياتها آنذاك كانت أكبر العمالات الجزائرية. ومن البديهي، أن يمثل سكان الريف النسبة الكبيرة من سكان العمالة حيث بلغ

---

[1]-Archives du docteur Mohamed Saleh Bendjelloul, Lettre Pour le Gouverneur Géneral de l'Algérie, Constantine le 4 Octobre 1930 & une autre Lettre de Bendjelloul au Gouverneur Général de l'Algérie, Herbillon le 2Avril 1930.

[2]-Ibid, Lettre de Marcel Nataf (Avocat à Bô ne) Pour le Docteur Bendjelloul, Bô ne Le 2 avril 1929.

[3] - كريم ولد النبية، انتخابات 1947 (بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا)، المجلة التاريخية المغاربية، السنة 34، العدد 128، تونس 2007، ص ص.185، 2000.

عددهم 1155957 نسمة، وبعدها تأتي عمالة الجزائر بـــنحو 906331 نسمة، ثم عمالة وهران بـــــ 345154 نسمة، ومناطق الجنوب بـــــ 249201 نسمة. ومن بين فلاحي عمالة قسنطينة كان هناك إلا 18357 فلاح أوربي[1]. ومما سبق، فإن الفترة شهدت بلوغ عدد سكان الجزائر 5964899 نسمة، في حين بلغ عدد سكان الريف 2656643 نسمة[2]. لقد عانت الأرياف الجزائرية أكثر من غيرها من الاستعمار وفساد الإدارة والأعوان، وفيها ظهرت مشاكل أملاك الفلاحين الجزائريين. وكان الكولون وراء كل المآسي إلى جانب القياد في الدواوير التابعة للبلديات المختلطة بحثا عن مزيد من أراضي الفلاحين.

ونتيجة المعاملات السيئة والتجاوزات في خرق القوانين، والتعسف الإداري، ساءت العلاقة بين الفلاحين وممثلي الإدارة الاستعمارية، كما ساءت أيضا بين رؤساء الجماعات والقياد، واصطدم النواب الجزائريون لعمالة الشرق وممثلو الجماعات خاصة بعراقيل الإدارة المصطنعة من أجل إبعادهم عن الفلاحين ومشاكلهم. وباقتراح من الإدارة، وبمرسوم مؤرخ في يوم 27 ديسمبر 1928، أوقف الحاكم العام إجراء الدورات العادية للجماعات لمدة 3 أشهر، وكانت الذريعة أن مداولات الجماعات إعترضتها عدة مشاكل خلال الجلسات بسبب غياب القياد. وفي هذا السياق، تعرضت الجماعات نفسها إلى تعليق دوراتها العادية بمرسوم آخر للحاكم العام يوم 9 جوان 1932 بحجة أنها رفضت التعاون مع الإدارة.

المبحث الثاني: إهانة الذكرى المائوية للاحتلال (1930-1933).

- مشاركة النواب في الاحتفالات:

من مزايدات السلطة والإدارة الاستعمارية قيامها بتنظيم احتفالا ضخما بمناسبة الذكرى المائة للاحتلال الفرنسي للجزائر. كانت الاستعدادات جارية بطريقة أقل ما ميزها أنها كانت استفزازية واحتقارية لمشاعر الجزائريين، وتصرف المعمرون بوقاحة خلال أيام الاحتفالات. والحق أن الجزائريين انتظروا أن تكون سنة 1930

[1] -Bulletin Mensuel de Comité de l’Afrique Française du Comité Algérie-Tunisie et du Comité du Transsaharien, Paris, 1 Janvier 1930, p.505.

[2]-Ibid.

ذكرى أليمة وفرصة للاستعمار لمراجعة الذات، وتصحيح ما يمكن من أخطاء طيلة مدة الاحتلال. ومع قرب الذكرى المائوية، كانت الشكوى هي العمل الوحيد للنواب أملا أن تقوم الحكومة الفرنسية في النهاية بمبادرة مستحسنة[1]، وكانت هذه السنة سببا في مراجعة النواب الجزائريون حساباتهم، وإعادة النظر في علاقتهم مع الإدارة الاستعمارية بعدما سادها الفتور، وعرفت البلاد ركودا مس جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولهذا جاءت هذه الاحتفالات في ظل التناقضات، حيث لم يتغير وضع الأهالي، ولم تطبق مطالب النواب المسلمين المعروفة. كما وجد اللوبي الكولونيالي ضالته بفضل إدارة منحازة وعنصرية لم تسمح بتعايش الأوربيين والجزائريين حسب المساواة في الحقوق والواجبات. ووسط هذه الأجواء، لم يسمح النواب الجزائريون لأنفسهم المغامرة خارج المطالب الاندماجية في انتظار تغيير لم يأت لا من إدارة الحكومة العامة أو السلطة الاستعمارية في باريس. ونزولا عند رغبة نواب الأهالي، تحركت حفيظة الحاكم العام السابق للجزائر موريس فيوليت (1926-1929)، واقترح مشروعه السياسي الذي حمل اسمه، والذي كان مجرد برنامج اندماجي موجه لفئة محدودة ومحظوظة من الجزائريين متمثلة في قدماء المحاربين، والطبقة المتعلمة، والطبقة التي ما فتئت تقدم خدماتها للإدارة بدون وازع ديني أو أخلاقي، واعتبر هذا البرنامج بداية للإصلاحات على أن يوسع مستقبلا إلى فئات أوسع من المجتمع الجزائري. وقد حذر فيوليت السلطة الاستعمارية من ضياع الجزائر من يد فرنسا بعد عشرين سنة القادمة إذا بقيت المستعمرة منطقة نفوذ حصرية للمستوطنين فقط[2].

ومما لاحظناه، أن النواب الجزائريين لم يحرزوا على أي تقدم سياسي، ولم ينالوا الحقوق حسب ما جاء في برنامجهم ومطالبهم باستثناء وضعهم لإطارهم التنظيمي وتأسيسهم فيدراليات المنتخبين المسلمين. وهكذا م تحقق نخبة النواب ما كان منتظرا منها بعد نفي الأمير. والمخجل في هذا، أن البعض من النواب المحسوبين على

[1] -Mahfoud Kaddache, Histoire Du Nationalisme Algérien, TomeI, op.cit, p.217.
[2] - جمال خرشي، المرجع السابق، ص ص:424-425.

الإدارة (العملاء المأجورين) ونقصد بهم النواب المحافظين أتباع الزوايا والطرقيين، قاموا جميعا بتمجيد الاستعمار الفرنسي بمناسبة الاحتفالات المائوية مثل الباشاغا بوعزيز بن قانة الذي ذكر أنه كان على العرب تعبئة بنادقهم بالأزهار لو عرفوا الفرنسيين قبل 1830[1].

وبطبيعة الحال، فإن وجود أمثال هؤلاء خدام النزعة الاستعمارية بقي الاحتلال الفرنسي متجدرا لفترة طويلة، و لم تتحسن وضعية الجزائريين نحو الانفراج، وبقيت أقلية المعمرين الأوربيين مسيطرة على المستعمرة. ومن المفيد جدا أن يستيقظ نواب فيدراليات المنتخبين المسلمين من سباتهم، وحاولوا بشكل لا يفي غرض المعارضة الجادة، انتهاز فرصة أجواء الاحتفالات المائوية لمطالبة فرنسا طرح مطالب ومشاغل النواب على طاولة النقاش السياسي. وكما سبق القول أن الاستعمار الفرنسي كانت له نوايا أخرى وراء هذه الاحتفالات من دون أن يولي لحركة النواب أي اهتمام، وهذا ما تسبب في انهيار معنويات الكثير من النواب خاصة من تجنسوا منهم، وأصيبوا بالإحباط، لأن هذه الفرصة هي آخر فرصة انتظروها، ولأن طرحهم لم يعد طرحا مقنعا مع رياح التغيير التي أصبحت تعصف بالوجوه القديمة لفيدرالية المنتخبين المسلمين. وقد عبر عن هذه حالة النواب المعلم السابق والصحفي مدير جريدة "صوت الأهالي" المجنس ربيع زناتي الذي أظهر سخطه من الوعود الكاذبة للسلطة الاستعمارية التي تركت أمثاله في حيرة من أمرهم، منبوذين من قبل أهاليهم، ومحتقرين من قبل الإدارة الاستعمارية، و لم يفتح لهم الأوربيين الأبواب لكونهم من أصل مخالف لأصلهم، وإخوانهم من الأهالي يحقدون عليهم وينسبونهم للإلحاد[2].

وهكذا تبين أن السلطة الاستعمارية ماضية في سياستها الإقصائية للنواب الجزائريين حتى ولو كانوا من المجنسين، ومطالبهم لا تتعدى حدود الاندماج. وتستمر الإدارة في أساليبها وتلاعبها بحركة النواب الجزائريين، حيث تخلت عنهم كما تخلوا عن الأمير وأصحابه بعد تطبيق إصلاحات 1919. وهناك من اعتبر أن تخاذل

[1] -Jean Hendrik Meuleman, Le Constantinois Entre Les deux Guerres Mondiales (L'évolution Economique & Sociale de La Population Rurale, Office des Publications Universitaires, Alger 1991, p.125.
[2]- Ibid..

النواب بمناسبة احتفالات الذكرى المائوية إنما ساهم في ترسيخ قيم الاستعمار وبقائه ينخر البلاد والعباد. ومن الأمثلة عن تقاعسهم في هذه المناسبة، رفضوهم تنظيم مظاهرات بمناسبة ذكرى إنزال "سيدي فرج"، واعتبر البعض منهم أن الاحتلال نعمة عل الجزائريين. طبعا هؤلاء النواب من (بني وي-وي) لا يمكن أبدا مقارنتهم بنواب فيدرالية المنتخبين لابن جلول وفرحات عباس[1].

والظاهر أن الاحتفالات بمناسبة هذه الذكرى لم تخرج عن طابعها البروتوكولي، وحسب ما قامت به الحكومة الفرنسية، حيث وزعت حصة كبيرة من لفيف الشرف، وغررت من مكانة المتعاملين مع الإدارة الاستعمارية، ومنحت لهم ألقابا جديدة مثل: شيخ العرب والخليفة لكل من الباشاغا ابن قانة من بسكرة، والباشاغا جلول فرحات من الأغواط[2]. وقد اطمأن الاستعمار وإدارته للظروف التي جرت فيها أجواء الاحتفالات بعدم تسجل أي حادثة، ولم يسجل أي تصريح مخالف أو معارض لسياسة الاستعمار خاصة من قبل نواب الموالاة.

فكل ما كان من أمر، هو إلقاء عبارات التقدير والتمجيد للمستعمر في الجزائر، فحسب تدخلات الكثير من النواب الجزائريين خلال هذه المناسبة التمسنا مدى ارتباط هؤلاء بفرنسا، وبالجنسية الفرنسية بعيدا عن الوطن والقيم الإسلامية. ففي المجلس العام لوهران، صرح المستشار ابن عبد الله أن الأهالي فرنسيو القلب، وصرح ابن جلول أن الجزائريين فرنسيين قبل كل شيء[3]. إن هذا الأسلوب في التصريح، يبين الموقف المتخاذل لنوابنا الذين احتاروا بوضعهم ثقة عمياء في فرنسا، وانتظارهم التفاتة بإقرار الحكومة بعض الإصلاحات في هذه المناسبة كخطوة لنيل بعض الحقوق، ولربما تذهب أبعد من إصلاحات 1919.

ونشير أن التضليل الإعلامي والتصريحات التي سبقت الاحتفالات، وجدت قابلية لدى النواب الذين استسلموا إلى الأمر الواقع في انتظار المراهنة على ما سيحمله كرم الحكومة الاستعمارية مستقبلا للشعب الجزائري.

---

[1]- Jean Hendrik Meuleman, op.cit., p.127.
[2] -Jean Claude Vatin, L'Algérie (Politique, Histoire, Société), édition Elmaarifa, Alger, 2010, p.159.
[3] -Benallegue Nora, Le Mouvement Syndical en Algérie (1930-1942), Thèse de doctorat 3[éme] cycle, Université de Paris 7, Avril 1981, Tome 1, p.88.

ففي محاولة من محاولات التضليل، صرح بعض النواب الفرنسيون أن هذه الاحتفالات ستشهد الإعلان الرسمي لميلاد نواب جزائريين في البرلمان الفرنسي، والشيء الملاحظ، أن هذا لم يحدث، وظهرت فيدرالية المنتخبين المسلمين بزعامة ابن تامي غير قادرة على رفع التحدي، وعاجزة عن مواجهة التضليل بالمواجهة عن طريق معارضة حقيقية لتغيير الوضع السياسي والاجتماعي للبلاد.

وخلال زيارة الرئيس الفرنسي السيد (Doumergue) لقسنطينة بمناسبة الاحتفالات بالذكرى المائة للاحتلال، كانت لجماعة من نواب المدينة فرصة لتقديم تصريحاتهم أمامه أمثال: الشريف سيسبان، المحامين ورئيس الفرع العربي للمفوضيات المالية، ومحمد مصطفى بن باديس، المفوض المالي، والمستشار العام، ومولود بن باديس، المحامي، والمستشار البلدي، وعلاوة بن جلول، الصيدلي، والمستشار البلدي[1]. وبعد زيارة الرئيس (Doumergue) لبعض المرافق، وحضوره حفلا شرقيا في سياق الاحتفالات يوم 7 ماي 1930، تلقى ترحابا من قبل ممثلي الإدارة الاستعمارية، وبعض النواب القسنطينيين دون أن يحمل حضوره أي معنى أو أمل لمشروع إصلاحي لفائدة سكان المستعمرة باستثناء الأموال الضخمة التي خصصت لهذه الاحتفالات غير المجدية. وبقيت الإدارة حذرة من النواب، وكانت تفضل أبناء العائلات الكبيرة عليهم الأكثر انصياعا رغم جهلهم[2]. ووسط أجواء الصخب والتشريفات، سار نوابنا كما أشرنا عكس آمال ناخبيهم. واستلزم الأمر حتمية التغيير داخل حركة فيدراليات النواب حتى تأخذ الأمور مأخذ الجد. وفعلا جاءت ريح التغيير بسبب وعي بعض النواب الشباب بالمسؤولية، وعزمهم على ضرورة مواجهة الإدارة بالحزم، ومحاولة استقطاب الشعب الجزائري، وتجنب انتقادات حركة النجم.

وفي سياق، يجب الاعتراف بأن الإدارة الاستعمارية خططت لإنجاح هذه الاحتفالات وأعدت لها منذ بداية سنة 1929 بعناية كبيرة، وعملت على أن لا تتجاوز النطاق الممجد لفرنسا ولتاريخها الاستعماري المهين

[1]-Charles Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, op.cit, Tome 2, p.398.
[2]-Mahfoud Kaddache, Histoire Du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, p.218.

للأهالي. وهذا ما دفع بمحفوظ قداش إلى اعتبار الدعاية لصالح الذكرى المائوية كانت منظمة جيدا، بلغ مداها دعاية الحرب[1]. وما من شك، أن عجز النواب الجزائريين ومسايرتهم للمهازل المرافقة لهذه الاحتفالات، هو السبب الذي عجل الجناح المعارض داخل فيدرالية النواب المسلمين إلى تنظيم عدة اجتماعات كللت بتأسيس فيدراليات أخرى أكثر استقلالية يمكن اعتبارها فيدراليات منشقة للنواب المسلمين على مستوى العمالات. ويبدو أن الحركة بدأت متقدمة في القطاع الوهراني بقيادة باشتارزي، ثم انتقلت إلى الوسط (عمالة الجزائر)، وأخيرا إلى عمالة القطاع القسنطيني. وقاد فيدرالية عمالة الجزائر زروق محيي الدين، وبوضربة، وشكيكان، وفي عمالة قسنطينة سيسبان، وابن باديس، وابن يعقوب، وابن جلول، والقلي، ونشط هؤلاء الفيدراليات الجديدة[2].

لقد كانت هذه الحركات المنشقة عن فيدرالية عام 1927، مجرد مرحلة انتقالية لتوسيعها إلى حزب سياسي. لكن هذا الأمل قابلته نظرة المعمرين الحاقدة، حيث ظنوا أن الجزائريين استفادوا من كل شيء بعد تطبيق إصلاحات 1919 لما أصبحوا يشاركون بانتظام في الحياة السياسية العامة، والمصادقة على ميزانية البلدية والعمالة والجزائر. وكما هو معلوم، انساق نوابنا في هذه الاحتفالات المائوية وراء فرحة المعمرين والسلطة الاستعمارية، واتضح أن فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين للعمالات لم تستطع حمل هموم المجتمع الجزائري الاجتماعية أبعد مما قدموه، وخافوا من التعمق في المطالب السياسية الجادة التي تدين الاستعمار وطابعه الاستيطاني داخل المجالس المنتخبة وخارجها.

ومن الغريب أن مع ظهور بوادر التغيير داخل فيدرالية النواب، أرسل وفدا من نواب العمالات الثلاث إلى فرنسا لطرح مطالبهم على السلطة هناك، إلا أن وزير الداخلية رفض استقبال أعضاء الوفد الذين عادوا إلى الوطن خائبين. فرغم أن بعضهم قد تحدث في تلك المناسبة في صالح الرسالة الحضارية الفرنسية في الجزائر، فإن الرياح

---

[1]-Ibid, p.237.

[2]-Le Centenaire de l'Algérie (Ce Qu'en pensent les élus des Indigènes du département de Constantine), M.Doumergue, Président à Constantine, Imp: Braman, Constantine.

كانت تهب في اتجاه آخر[1]. وكان لهذه الزيارة مفعولها في صفوف النواب بتحمل جيل جديد منهم مبادرة قيادة فيدراليات النواب وبإزاحة النواب المحسوبين عل الإدارة. وهكذا كانت لخيبة الذكرى المائة للاحتلال مفعولها لدى النواب المتحمسين، وازدادوا حماسة بعد الزيارة الفاشلة لباريس، وهذا ما كان له أثر إيجابي في تطور ونضج النواب على الصعيد السياسي من يوم إلى آخر، ولهذا فإن المستفيد من هذه الذكرى هم المعمرون، لكنها لم تمر بسلام على نواب الإدارة المتخاذلين.

ومن المعروف أن الإدارة الاستعمارية لم تبال بحركة النواب الناشئة المشتتة، وحسب اعتقادها أنها وصلت إلى تهجين النواب، حتى أن الاستعمار فكر في توسيع سياسته والتي لخصها المؤرخ الفرنسي قوتييه لما كتب يقول: " نريد تغريب جزء من الشرق"[2]. لكن هذا الأسلوب لم يفلح، كون أن الاستعمار غريب القيم والأطوار، ومتسلط باعتماده على القوة وحدها، وتناسيه الجذور التاريخية والمقومات العربية الإسلامية للشعب الجزائري.

ومن الثابت أن أول ملاحظة تثير انتباه الباحث في الحركة الوطنية، هي أن حركة النواب عبارة عن حركة معزولة عن المجتمع، لكن الحقيقة أن حركة النواب هذه، كانت رائدة للحركة المطلبية في عقد الثلاثينات بشكل واضح، وهي امتدادا لحركة الشباب الجزائري ولحركة الأمير خالد. لقد كانت أكثر تنظيما من غيرها، وضمت في صفوفها مجموعة كبيرة من الإطارات والمثقفين، كما كانت أكثر وعيا من غيرها بمستقبل الجزائريين وحقوقهم الاجتماعية. وإذا وجدناهم قد تعرضوا خلال نشاطهم إلى التهميش بقصد أو دونه، فهذا لا يعني الإنقاص من الدور الذي لعبوه في المجال السياسي والاجتماعي طيلة عقود كاملة. طبعا هذه الحقائق لا تعني أبدا الدفاع عن حركة النواب الجزائريين، لأننا التمسنا من خلال ما سبق عرضه، أن حركة النواب ساهمت في الحركة الوطنية، وأثرت في نضجها وبتنظيمها بفضل الحملات الانتخابية، وتوعية الجماهير بواسطة الجرائد، والنوادي، والمحاضرات، ومناهضة السلطة الاستعمارية، وشن حركات الاحتجاج الاستعراضية في وجه الإدارة الاستعمارية

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، المرجع السابق، ص.359.
[2]- Ferhat Abbas, La nuit Coloniale, édition René Jullard, Paris, 1962, p.22.

وأعيانها، إلى جانب مناهضة الأحزاب السياسية الفرنسية التابعة لليمين المتطرف، وحركة النواب الفرنسيين على رأسها جمعية شيوخ بلديات الجزائر المناهضة للأهالي. كما تمكن نواب العقد الثالث من القرن 20م، من تطهير الفيدرالية من النواب المتواطئين مع الإدارة الاستعمارية، وفي عهدهم بلغت فيدرالية النواب لعمالة الشرق أوج القمة في المبادرة والعطاء. لكن الإدارة تلاعبت بحركتهم، وأدارت ظهرها لمطالبهم ومساعيهم. لكن الواقع فرض عليهم إدارة متحيزة للمعمرين، وأهم ما كان يريده هؤلاء هو أن تبقى الجزائر مستعمرة ساكنة، وأن يسود الأمن، وأن يكون المسلم خاضعا ووفيا[1].

ومن خلال دراستنا، وجدنا أن نواب فيدرالية ابن جلول، قد وجدوا سندا لهم حين تقربوا من جمعية العلماء المسلمين بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس، حتى أنهم عملوا معا في عدة مناسبات. فالطريقة لم تكن عائقا أمام تصور صحيح للإسلام فقط، بل كانت تعيق سياسة المنتخبين بانتهاجها سياسة موالية لفرنسا[2]. ومن الواضح، أن علاقة النواب بالحركات الأخرى لم تكن في مستوى التطلعات واتسمت في كثير من الأحيان بالجفاء والعداء خاصة بين حركة النجم وفيدرالية النواب لعمالة الشرق، وبين فيدرالية النواب لعمالة الشرق والشيوعيين من جهة والطرقيين من جهة أخرى. كما أن رئيس حركة النجم السيد مصالي الحاج استفاد كثيرا لما عجزت فيدراليات المنتخبين في بلوغ مطالبها، كما استفاد من طرحها الاندماجي ليشوش عليها، وينتقد بشدة رئيس فيدرالية عمالة الشرق. وفعلا وجدنا أن النجم نجح في تأسيس فروعا له داخل التراب الوطني بعد المؤتمر الإسلامي بالتحاق الجزائريين به، وبحزب الشعب الجزائري بعد حله، وهذا ما أعطى لمصالي دفعا آخر لاكتساب شعبية أكبر لم يبلغها الحزب في المهجر. وقد رفع شعاراته المعروفة: لا للاندماج، لا للانفصال، لكن نعم للتحرر[3].

لقد غذت الاختلافات الإيديولوجية الهوة بين الفيدرالية والتيارات الأخرى للحركة الوطنية، وهذا ما أفشل أي تقارب بسبب الأنانية، والإفراط في التمسك بالزعامة، وهكذا غاب التنسيق والتشاور بين الأطياف

[1]-Mahfoud Kaddache, Histoire Du Nationalisme Algérien, TomeI, op.cit, p.240.

[2] - حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص.54.

[3] - عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.128.

السياسية، كما لعبت الإدارة الاستعمارية دورا في إثارة الأحقاد والضغائن واستبعاد أي تعاون ممكن بينها. والظاهر في كل هذا، أن الجماهير الجزائرية كانت بعيدة عن فيدراليات المنتخبين منذ البداية، بينما انساقت وراء حزب الشعب. وكان من الغريب آنذاك أن يحشر الشعب في المسائل السياسية لكون جل اهتماماته كانت وراء لقمة العيش والمشاكل الاجتماعية الكثيرة، بالإضافة إلى القيود القانونية والإدارية، وتأخر الحركة الوطنية في فهمه. وبداية الإصلاح في حركة نواب قسنطينة كانت بعد إعادتهم لرسائل الاستدعاء الخاصة بعرض الاحتفال الوطني...[1].

2- حركة الإصلاح في فيدراليات النواب:

رغم مبادرات تأسيس فيدراليات النواب المسلمين على مستوى عمالات القطر إلا أن الأمور لم تتحسن كما أشرنا، وبقيت مطالب الفيدرالية لا تتجاوز مستوى المناقشات داخل المجالس المنتخبة أو بمجرد بعث مراسلات للإدارة والسلطة الاستعمارية. ومما لا شك فيه، أن الجيل الجديد من النواب المتأثر بالأمير خالد قد أحس بضرورة تغيير الوجوه القديمة من النواب الجزائريين الذين تسببوا في الوضعية المخزية للفيدرالية. ولهذا تحمل هذا الجيل عبء المسؤولية التاريخية. فبالنسبة للنخبة الإسلامية لهذه الفترة، الاختيار كان واضح أي رفض السلطة بحكمة الاستعمارية للجزائر وتذكير فرنسا الحرة لمبادئها الكبرى وميثاق حقوق الإنسان[2]، وبطبيعة الحال، قام هذا الجيل بإتباع نهج الأمير خالد في معالجة قضايا الشعب، ولهذا جاء برنامجهم مطابقا تماما لبرنامجه.

والظاهر في كل هذا، أن هناك عوامل أخرى ساهمت في تحمل هؤلاء النواب متاعب التغيير، ولعل أهمها إخفاقات احتفالات الذكرى المائة للاحتلال المبالغ فيها التي لم تأت بجديد باستثناء الوعود الكاذبة، إلى جانب تخاذل النواب الليبراليون(جناح ابن تامي) أمام القضايا السياسية الهامة، وطاعتهم العمياء للإدارة الاستعمارية، ونبذ

[1] -Mahfoud Kaddache, op.cit, p.290.
[2] -Ferhat Abbes, Le Jeune Algérien, édition Garnier Frères, Paris, 1981, p.22.

الجماهير لهم. ومن بين الشخصيات المنادية بالتغيير، هو بدون منازع الدكتور محمد الصالح بن جلول[1]، الذي تحرك بعد استقراره نهائيا بقسنطينة مسقط رأسه بعد تجربة قادته إلى بلدية أريس بباتنة، وشتايبي بعنابة كطبيب للمستعمرة من سنة 1926 إلى 1930.

وفي شتايبي، استطاع ابن جلول دخول الحياة النيابية لما انتخب عليه مستشارا بلديا، وفيها أحس إهانة الإدارة للنواب المسلمين، واستعمالها التعسف في حق الجزائريين بالاعتماد على الدرك وحراس الغابات. والظاهر أنه لم يضيع وقتا كبيرا في قسنطينة، حيث اكتسب شعبية كبيرة بفضل جرأته، ومكانة عائلته، ونجح بفضلهما من قيادة نخبة من النواب المثقفين، ومزاحمة خصومه من كوادر النواب المعروفين بالولاء للإدارة وعلى رأسهم رئيس الفيدرالية الشريف سيسبان. وقد سبق أن نظم النواب اجتماعا في نادي الترقي يوم 3 جوان 1932 حضره كل من: ملية، زروق محي الدين، الدكتور تامزالي، بشطارزي، دندان، وكان الهدف هو إحياء فيدرالية النواب المسلمين. واجتمع هؤلاء يوم 21 جوان بالإضافة إلى بوضربة ،شكيكان، ابن جلول، ابن يعقوب[2].

ورغم وصول ابن جلول إلى مبتغاه، إلا أن ذلك لم يكن سهلا حيث استمرت الدعاية لإبعاد خصومه قرابة سنة ونصف استخدمت فيها كل الوسائل بما فيها الصحافة لتشويه صورة النواب القدماء المحسوبين على الإدارة وإجبارهم على الانسحاب من فيدرالية النواب المسلمين. ومن البديهي جدا، اعتماد ابن جلول على من قاسموه الطرح نفسه من النواب الجزائريين وغير الجزائريين أمثال: المحامي الفرنسي بينوزان من عنابة، والدكتور سماتي من سطيف (طبعا قبل التحاق الصيدلي فرحات عباس بركب النواب والفيدرالية عام 1933)، والسيد: خليل بن خليل من باتنة، والدكتور حاج علي من بجاية، والدكتور سعدان من بسكرة، والسيد: مصطفى بن عبود

[1]- محمد الصالح بن جلول (1893-1985): من أسرة ثرية بقسنطينة، تخرج طبيبا من جامعة الجزائر عام 1922، اشتغل كطبيب متجول في الأرياف في أريس وشتايبي، دخل الحياة النيابية سنة 1928، وعاد إلى قسنطينة مسقط رأسه عام 1930، حاول تغيير فيدرالية المنتخبين المسلمين وطرد القياديين المحسوبين على الإدارة الاستعمارية، وبعد دعاية واسعة استطاع بلوغ مبتغاه ورئاسة أقوى فيدرالية على مستوى العمالات سنة 1933. أنظر: محمد بكار، محمد الصالح بن جلول(1893-1985) رائد الحركة المطلبية في الجزائر، ط1، دار الأصول للطباعة والنشر، الجزائر، ص ص:10، 16، 42.

[2] -A.O.M, GGA, Carton N°1H/35, Direction des Affaires Indigènes (1830-1960), Service des Communes Mixtes, Rapport de la Direction de la Sureté, Alger Le 3 Juin 1932.

من عين البيضاء، والسيد: فيلالي من تبسة، والسيد: عبد الرحمن بن خلاف من باتنة. ومن المفيد جدا أن انتصر جناح ابن جلول (الجناح الطامع في تغيير الأوضاع)، وانتهت بانهزام جناح الشريف سيسبان (الجناح المتواطئ مع الإدارة) المتكون أساسا من السيد: محمد بن باديس، والسيد: محمود بن يعقوب، والسيد: بشير بلكرعا، والسيد: محمد دهال، والدكتور بومالي، الذي أصبح من المقربين لابن جلول. وعن اختيار هؤلاء جميعا التوجه الاندماجي، كتب غي برفيلي يقول:" وقد صيغ ذلك التوجه المثالي من طرف عدد لا يستهان به من الشباب الجزائريين الراغبين في أن يصيروا فرنسيين ومسلمين بصفة كاملة. ومن أعراض ذلك استعمال شعارات مثل "الوحدة" أو "التعاون الفرنكو-إسلامي"...[1].

وبطبيعة الحال ارتقت فيدرالية المنتخبين لعمالة الشرق بعد 1933 إلى مستوى أهلها إلى لعب دور الريادة في قيادة الحركة السياسية في الجزائر بفضل نواب أكفاء من أطباء وصيادل، ومحامين وقضاة وأساتذة وصحفيين وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، وكبار التجار، ورؤساء النوادي الرياضية والثقافية، وممثلو النقابات العمالية والتجارية. والحق أن جميع المناضلين في صفوف فيدرالية النواب المسلمين كانوا مع اندماج حقيقي مع فرنسا بدعوى أنها مرحلة أولى من مراحل تحرير الجزائر في نهاية المطاف حسب مفهومهم السياسي[2]. لقد أخذ هذا الطرح مكانة إستراتيجية في خطاب ومطالب فيدرالية عمالة الشرق وبقية الفيدراليات الأخرى طيلة عقدين كاملين، وتحمس جميع النواب لتطبيقه، وتمسكوا به إلى درجة اعتباره الحل الوحيد للجزائريين والأوربيين من أجل المساواة في الحقوق والتعايش معا داخل المستعمرة. ويبدو أن هذه السياسية لم يكتب لها النجاح، ولم تكن أبدا سياسة بمقدورها جمع فيدراليات النواب الجزائريين في حزب واحد بحكم خصوصيات كل عمالة، وخوف نواب الوسط والغرب من هيمنة نواب الشرق عليهم بزعامة الدكتور ابن جلول. وكما هو معلوم، انتظر النواب المسلمون إلى غاية سنة 1935 لرسم ملامح حزب جديد قادر على جمع صفوف النواب وغيرهم تحت جملة من

[1]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص ص:424-425.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية(1931-1945)، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص.231.

المطالب الموحدة. لكن لماذا تأخرت المبادرة إلى غاية هذه السنة بالذات؟. قد يتبين بوضوح من خلال هاتين المرحلتين، استمرار تواجد تيارين متنافسين: كان أحدهما يطمح إلى تحقيق "التجنيس"(بالمعنى العريض الذي اقترحه كل من موريس فيوليت والجنرال كاترو أي تحقيق الإدماج. أما المطلب الثاني المتمثل في مطلب "الشراكة" أو "الفيدرالية" فهو أقرب إلى التوجه الوطني والواقع أن حرب التحرير هي التي فصلت بين هذين التيارين اللذين تواجدا جنبا لجنب فترة طويلة[1].

وهكذا عرفت فيدراليات المنتخبين المسلمين لعمالات القطر صراعا حقيقيا بين نوابها، وأخذت الحمالات الانتخابية القسط الكبير من وقتها. ولأن الفوز بهذه الانتخابات كان يعني آنذاك التموقع داخل المجالس المنتخبة، وشكلت فعلا محكا حقيقيا لاكتساب مزيدا من الشعبية والأنصار لفرض التغيير. ويبدو أن عملية التغيير وطرد النواب القدماء قد استغرق وقتا، واستنفذ جهدا، وأفرز جوا سياسيا جديدا بازدياد الهوة بين حركة الإصلاح وحركة التغيير، وبين المنهزمين المحافظين المعتدلين الذين فقدوا مصالحهم رغم مهارتهم السياسية، ووطنيتهم الفرنسية، حيث لم يحصلوا على أي شيء من الحكومة الفرنسية[2]. وبعد مرور مدة من الزمن، وتحت ضغط الأحداث التي جعلت البعض من النواب لما فشلت سياستهم تبني اضطراريا أفكارا أكثر واقعية[3].

3- النواب والإصلاحات المتوقعة:

ورغم الصعوبات، تمكن ابن جلول من الاستحواذ على رئاسة فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الشرق، ومنها كانت انطلاقة حركة النواب نحو جمع شمل بقية النواب المسلمين عبر القطر. ووجد رئيس الفيدرالية كل الدعم لما وهبت له عائلة ابن شيكو الغنية (عائلة زوجته) مسكنا غير بعيد عن مقر سكناه، اتخذ منه عيادة خاصة، ومقرا جديدا لفيدرالية النواب المسلمين، وفيه كانت تنظم الحملات الانتخابية، والاجتماعات الهامة للنواب.

[1] -غي برفيلي، المرجع السابق، ص.425.

[2]- جيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية (1900-1954)، االمرجع السابق، ص.23.

[3] -Ahmed Mahsas, op.cit, p.51.

لقد برهنت الفيدرالية في عهد رئاسة ابن جلول على إمكانياتها في مجال تنظيم الانتخابات والفوز بها عبر إقليم العمالة. ولضمان السير الحسن لها، قامت بتنصيب مجلسا للسهر على تنظيم المواعيد الانتخابية تحت إشراف مستشار بلدي مرتبط برؤساء وأعضاء الجماعة. وأكثر من ذلك اعتمدت الفيدرالية على المطبوعات والمنشورات والمقالات الصحفية باللغتين العربية والأجنبية في حملاتها الانتخابية، والدعاية للنواب المرشحين بعد استئجار البراح في الأسواق والتجمعات السكانية المعروفة داخل مدينة قسنطينة، وتوظيف شعراء الشعر الملحون الذين مدحوا الفيدرالية والنواب، ومجدوا زعيم الفيدرالية إلى حد أن اعتبروه المهدي المنتظر ومخلص الجزائريين من ظلم الاستعمار.

وعموما كانت الحملات الانتخابية لا تخلو من الحفلات الموسيقية المنظمة خاصة في نادي الوحدة بحضور نواب الفيدرالية وأعضاء جمعية العلماء المسلمين[1]. وكان رئيس فيدرالية النواب الدكتور محمد الصالح بن جلول على رأس النواب في خرجاته الميدانية، حيث كان يقود الحملات الانتخابية بنفسه. والواضح أنه كان يقود الحملات الانتخابية في بلديات وقرى أخرى لصالح نواب الفيدرالية حسب التقطيع الإداري للعمالة المفروض من قبل الإدارة الاستعمارية من منطقة القبائل شمالا حتى توقرت جنوبا.

وهكذا، اكتسبت فيدرالية نواب عمالة الشرق تجربة كانت فاصلة في تحديد النتائج النهائية للانتخابات باستثناء تلاعب الإدارة بفرضها قائمة من نوابها في القسم الثاني من أجل خلط أوراق نواب فيدرالية المنتخبين المسلمين[2]. ومن خلال هذه الحملات الانتخابية، تمكنت الفيدرالية من تقديم الدعم للنواب المرشحين في قائمتها، والاتصال بالجماهير[3]. وقد خصصت لهذه الحملات الانتخابية أموالا ضخمة، وسمحت القوانين لجميع الناخبين من انتخاب المستشارين في البلديات كاملة الصلاحيات، أما في البلديات المختلطة فالأمور اختلفت حيث اقتصرت

[1]- Julian Fromage,op.cit.

[2] -Julian Fromage, op.cit.

[3]- من المؤكد أن زعامة ابن جلول لفيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الشرق كانت وراء محاولة وحدة الفيدراليات، وكان العمل والتنسيق بين فيدرالية عمالة الشرق والفيدراليات الأخرى مشجعا في كثير من الأحيان في البداية بواسطة الوفود، والجولات الميدانية، والاستقالات الجماعية. المرجع: محمد بكار، محمد الصالح ابن جلول (رائد الحركة المطلبية في الجزائر)، المرجع السابق، ص.48.

العمليات فقط على أصوات القياد والجماعة. ومن الغريب أن تستثني القوانين الانتخابية المناطق الريفية من حق التمثيل وانتخاب نوابا يمثلونهم، كما أن القوانين لم تحدد المستوى التعليمي للنواب المرشحين، لهذا ضمت القوائم الانتخابية أميين بالغوا بجهلهم الأمور حتى أنهم كانوا محل سخرية أمام النواب الأوربيين.

وفي الواقعن لا بد من الإشارة أن أهم ما ميز الانتخابات المنظمة من قبل الإدارة الاستعمارية هو اهتمام فيدرالية نواب عمالة الشرق أكثر من غيرها في إعداد قوائم المرشحين المحسوبين عليها في القسم الثاني بكل عناية. وقد تضمنت بعض الوثائق الخاصة بابن جلول اشتراط الفيدرالية على مرشحيها شروطا خاصة على خلاف الأحزاب الأخرى، ولعل أهمها هو دفع المرشح الذي تم اختياره 20000 فرنك كمصاريف التسجيل والحملة الانتخابية. ومما لا شك فيه أن نواب الفيدرالية قد حرصوا على عدم شراء أصوات الناخبين مثل ما كان يقوم به النواب الأميين الذين اختارتهم الإدارة الاستعمارية بعناية. وكانت الانتخابات هي أهم حدث بالنسبة للفيدرالية، فكانت بمثابة الضمان الوحيد لبقاء هيمنتها على الساحة السياسية، وفوزها بأغلبية المقاعد الخاصة بالقسم الثاني هو فرصة أخرى للضغط على الإدارة الاستعمارية، واكتساب مزيدا من الدعم والتأييد داخل البلديات والجماعات. وتمكنت فيدرالية المنتخبين المسلمين من تعزيز دورها الاجتماعي أيام الحملات الانتخابية وذلك بتوزيع كميات هامة من الخبز واللحم على الفقراء تحت رعاية جمعية المساكين التي ترأسها أيضا الدكتور ابن جلول، كما كانت تنظم الولائم لاستقطاب المناصرين كما حدث مع جمعية الطرقيين[1]. ولهذا فإن فيدرالية النواب في عهد الدكتور ابن جلول ساهمت في إثراء العمل السياسي بطرق حضارية، ووصلت إلى قلوب الجماهير الجزائرية، بينما تثاقلت الإدارة الاستعمارية على فهم رسالة النواب. والشيء الوحيد الذي يؤسف له، هو لما كانت تنتهي الانتخابات، تنتهي معها الصلة الوحيدة التي تجمع نواب الفيدرالية بالناخبين والجماهير الجزائرية إلى غاية حلول مواعيد أخرى.

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، ج2، المرجع السابق، ص.60.

والظاهر، أن التباين بين نخبة النواب المسلمين والجماهير كان واضحا، ومن المفروض على النواب آنذاك الاختيار والتوجه إما نحو الشعب وإما نحو فرنسا[1]. واكتشفنا أن فيدرالية النواب كانت تتلقى الدعم من قبل الجمعيات التابعة لها والجمعيات المتعاطفة معها، حيث تلقت فيدرالية عمالة الشرق الدعم من جمعية المعلمين من أصل جزائري، وجمعية المساكين، والفرق الرياضية، وجمعية العلماء المسلمين التي احتلت الصدارة، وهذا نظرا للدعم الروحي الذي قدمته للفيدرالية، وهو الشيء الذي لم يقدم للحركات السياسية الأخرى في هذه الفترة.

ومن الواضح، أن الجناح الإصلاحي الديني الذي تأسس يوم 5 ماي 1931 بقيادة عبد الحميد بن باديس، تزامن مع حركة تمرد نواب الإصلاح السياسي داخل فيدرالية نواب قسنطينة بقيادة ابن جلول. ولعل هذا التزامن في التأسيس، ونبذ الطرفين لنواب الإدارة الاستعمارية من الموالاة، ودعم مشروع فيوليت هو الذي قرب جمعية العلماء المسلمين بنواب فيدرالية ابن جلول سنة 1933. ورأى فرحات عباس أن مواقف جمعية العلماء متقاربة مع أطروحته[2]. وتزامن نشاط الحركتان في قسنطينة جعل من المدينة قبلة للحركة الوطنية، ومنها كان تأسيس جمعية العلماء المسلمين لتشكيل نوادي ومعاهد لها، ومنها انطلق النواب المسلمين بقيادة ابن جلول في الاحتجاج والاستقالة، وتوحيد وتنسيق العمل لفيدراليات النواب الثلاث، وإرسال الوفود، والتنديد بسياسة الإدارة الاستعمارية. والمهم من كل هذا، هو سيطرة فيدرالية المنتخبين المسلمين على مقاعد المجالس النيابية على حساب قوائم النواب المحسوبين على الإدارة. وعرف ابن جلول بين 1933 و1937 شعبية واسعة، وحظي باحترام الفئات الشعبية، بعد أن كان عند حسن ظنهم، يستمع لاهتماماتهم ومشاغلهم ويسعى لحل مشاكلهم، فاستحق لقب "الزعيم" وتأثر به فرحات عباس مثله في ذلك مثل غالبية الشبان الجزائريين الذين ساروا وراء أفكار الأمير خالد التي نهل منها الدكتور ابن جلول وهو طالب في كلية الطب[3]. وبلغت فيدرالية النواب المسلمين في عهده مرتبة سياسية لم تبلغها أي جمعية أخرى. ويعود السبب إلى التأثير المحدود للنجم على الوضع السياسي في

[1] - جيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.23.

[2] -Ferhat Abbas, Autopsie d’une guerre, Edition Gamier Fréres, Paris, p.17.

[3] - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص.51.

الجزائر ولعدة اعتبارات أخرى يمكن إرجاعها إلى كون أن الحزب ولد تنظيما عماليا ونقابيا لعمال المهجر في البداية، إلى جانب شموليته وبعده الجغرافي عن الجزائر ووجود قيادته في فرنسا، وصلته بالشيوعية الفرنسية والعالمية، وتعرض زعمائه للسجن والمتابعات.

وبمرور الوقت، اتضح أن الإدارة الاستعمارية لم تفلح في استقطابها للنواب بعد سنة 1933 بسهولة كما كان الأمر من قبل. وحسب الإحصائيات فإن عدد المتجنسين تراجع عكس التوقعات بتنازل 2000 جزائري على النظام الشخصي، وعادوا إلى صوابهم وإلى مجتمعهم، وهذا ما يفسر الفشل الحتمي لسياسة التجنيس ما بين 1924 و1940[1]. والسبب الرئيسي لهذا التحول هو تراجع دور الإدماجيين، بالإضافة تطور الوعي السياسي لدى الجزائري بصفة خاصة بعد تماطل الإدارة في إصلاح البلاد وتنفيذ وعودها. ويعود فضل كل هذا إلى نشاط نواب الاندماج الذي أربك الإدارة الاستعمارية التي أصبحت تدير المكائد رفقة المعمرين وخدامها من المحافظين والعملاء للتقليل من شأنهم، وإبعادهم عن ممارسة المعارضة السياسية الفعلية للنظام الكولونيالي المتسلط الذي استعبد الناس، وترسخ في كل مجالات الحياة. وهكذا، بين نواب فيدرالية عمالة الشرق مستوى راقي من التنظيم والحكمة بوسائل خاصة على طريقة سائر المنظمات والأحزاب الديمقراطية في العالم. لقد أثمرت تجربة الجزائريين بعد إصلاحات 1919 بتعدد الأفكار، وتطور المطالب من الإدماج إلى الاندماج والاستقلال.

أما السلطة الاستعمارية وإدارتها، فالأمور لم تتغير بالنسبة إليهما، ورؤيتهما بقيت قاصرة في وجه نخبة النواب الليبرالية الأهلية، و لم يعكس تخوفهما قابليتهما لمسايرة الوضع الجديد والتعامل مع الحركة الوطنية بصفة إيجابية. ولربما يتعجب الباحث لماذا أصر الاستعمار وإدارته على موقفهما السلبي هذا تجاه النواب المسلمين بعد يقظتهم المشار إليها سالفا؟. فحسب التجربة الاستعمارية، فإن أي عمل سياسي وفكري فردي كان أو جماعي، إنما يتطلب عزله عن المجتمع حتى يبقى فعلا معزولا لا يستطيع أن يصارع الاستعمار وأذنابه من جهة، والمجتمع من

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009. ص.143.

جهة أخرى، وهذا ما يعجل فناءه، أو دخوله عالم السرية ليسهل القضاء عليه بسرعة وبأقل التكاليف كما نظر إليه مالك بن نظر مالك بن نبي[1].

وأكثر من ذلك، وجدنا أن السلطة الاستعمارية (الحكومة العامة)، قامت بالتشويش على النواب والحركة الوطنية، وهذا ما أدى إلى نفور الرأي العام الجزائري من السياسة، والأدهى من هذا، عدم ثقته في الأحزاب الفرنسية المتواجدة في السلطة بعد الحرب العالمية الأولى. ويمكن القول، أن الدكتور ابن جلول كان أكثر ميلا إلى المعارضة المضادة للبرلمان "صلبان النار" وكان البعض الآخر، على نقيض ذلك، يأمل في انتصار التجمع الشعبي، أما الاتجاه الثالث، ومن بين ممثليه عباس وابن باديس، فكان يرفض اتخاذ أي موقف في النزاعات السياسية الفرنسية[2]. والمقصود طبعا من هذا الكلام، أن الأحزاب السياسية الفرنسية المدعمة بمناضلين من المعمرين، لم تعد تصنع الحدث، و لم يعد النواب الجزائريون يهتمون بها كما كان الأمر من قبل الليبراليين دعاة الإدماج، وكان لاستقلال الحزب الشيوعي الجزائري عن الحزب الشيوعي الفرنسي دلالة أخرى عن تطور الحركة الوطنية الجزائرية.

ونتيجة لهذه الحقائق، لم تعتمد حركة النواب الجزائريين على الأحزاب الفرنسية إلا بعد نجاح الجبهة الشعبية مع بداية عام 1936 وإحيائها لمشروع موريس فيوليت تحت ما اصطلح عليه بمشروع "بلوم- فيوليت". ومن بين اهتمامات النواب المسلمين الاعتماد على سياسة اجتماعية كأولوية في النضال السياسي نظرا لحاجة الجزائريين إلى ضروريات الحياة من غذاء، ولباس، وسكن، وصحة، وتعليم، فمثلا طالب بعض المندوبين دون إلحاح منهم تدخل الإدارة لإعفاء صغار الفلاحين من تنظيمات قانون 25 ديسمبر 1932 الخاص بزراعة الحبوب[3]. ولأن الجانب السياسي استلزم الحذر خارج الحملات الانتخابية، وهذا بتنظيم اجتماعات للنواب المسلمين بصفة منتظمة ودائمة، ووقوفهم وراء الدعوة إلى مقاطعة سلع وبضائع المعمرين، كما حرضوا الجزائريين

[1]- مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، ط3، دار الفكر، دمشق، 1988، ص.21.

[2]-A.W.O, Documents Nord-Africains, N°344-345, 27 Mars & 3 Avril 1959, Paris.

[3]- محمد عدة جلول، دور المندوبين المسلمين في المجالس المالية في الغرب الجزائري ما بين الحربين العالميتين، مذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة، تحت إشراف: الدكتور صم المنور، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة وهران، جوان 1977، ص.20.

على عدم دفع الرسوم التجارية. وعلى غرار هذا قاموا بتنظيم اجتماعات ودوريات تحسيسية خارج مقرات الفيدراليات بهدف نشر التربية والوعي السياسي والثقافي، والمساهمة في بناء المدارس العربية والجمعيات الثقافية والرياضية، وذكر فرحات عباس أن رجال، في موقع أحسن من منافسينا قالوا أن الأهلي الجزائري قادر على التطور، والتعلم، واستيعاب التعليم الذي يقدمه معلموه وهذا يكفي[1]. والأهم من كل هذا تمكن النواب المسلمون من فتح رأي عام داخل البلاد بواسطة المقالات الصحفية المفتوحة لجميع ممثلي الجزائر، وبالممارسة السياسية بتقديم الاحتجاجات لدى الإدارة الاستعمارية بالاستقالة الجماعية من المجالس، وبتوزيع المناشير التحريضية عبر صناديق بريد المنازل، وبإقامة الولائم حتى في المقابر لجمع واستقطاب المتعاطفين معهم.

ويبدو أن فيدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة حاولت بعد الانقسامات التي حدثت في صفوف الفيدرالية المركزية برئاسة ابن تامي، اقتراح برنامج إصلاحي وذلك في مذكرة مطبوعة موجودة في أرشيف الولاية قدمت إلى لجنة مجلس الشيوخ برئاسة السيد موريس فيوليت عند زيارته لقسنطينة يوم 17 أبريل 1931 من قبل المكتب الفيدرالي المتكون آنذاك من الشخصيات التالية:

الرئيس: السيد شريف سيسبان، محامي، مفوض مالي لباتنة، رئيس الفرع العربي للمفوضيات المالية.

نائب الرئيس: السيد محمد لخضر دهال، تاجر في قطاع الفلاحة، مستشار عام لقالمة.

الأمين: السيد شريف بن حبيلس، قاضي وموثق، رئيس جماعة، البلدية المختلطة لتاقتو.

كاتب الأمين: السيد: مولود بن باديس، محامي، مستشار بلدية قسنطينة.

أمين المالية: السيد: صالح بن حمادي أمزيان، فلاح ومصدر، مستشار بلدية قسنطينة.

نائب أمين المالية: السيد: أحمد زرقين، جراح أسنان، مستشار بلدية قسنطينة[2].

---

[1]-Ferhat Abbes, Le Jeune Algérien, édition Garnier Frères, Paris, 1981, p.74.

[2]-A.W.C, Note Sur Les Réformes désirée Par La Fédération des Elus des Indigènes Du Département De Constantine, Constantine Le 17 Avril 1931, p.16.

الأعضاء:

- السيد: محمد بن يعقوب، فلاح، مفوض مالي لعنابة.

- السيد: حسن بن خلاف، رب مصنع وفلاح، مستشار عام لجيجل.

- السيد: بشير عمران، تاجر، مستشار بلدي للقل[1].

المساعدون:

- السيد: محمد مصطفى بن باديس، تاجر وفلاح، مستشار عام لبلدية قسنطينة، مفوض مالي لقسنطينة، عضو في المجلس الأعلى للحكومة.

- السيد: أحمد قرابسي، فلاح رئيس مجلس الجماعة لدوار أولاد جهيش، البلدية المختلطة لعين مليلة.

- السيد: محمد الصالح بن جلول، طبيب، مستشار بلدية شتايبي.

- السيد: أحمد قلي، فلاح، مفوض مالي لسطيف.

- السيد: علي عباس، فلاح، مستشار عام لتبسة.

- السيد: علاوة سعيد بن قداش، فلاح، ومنتخب في جماعة دوار مدفون، البلدية المختلطة لأم البواقي[2].

والشيء المهم من قائمة الأعضاء هذه، أنها كانت تضم نوابا مثقفين، وآخرين أميين، والمؤسف أن شخصية معروفة كشريف بن حبيلس المتجنسة، لم تحظى بالتقدير داخل الفيدرالية نتيجة مواقفها الإدماجية، و لم يقدر لها أن تساهم بشكل فعال في الحياة النيابية داخل المجالس المنتخبة. وعلى كل حال، لم نجد في البرنامج الإصلاحي ما يشد انتباهنا لأنه لم يخرج عن البرامج السابقة والمعروفة منذ حركة الأمير خالد. وحول مضمون الاقتراحات الإصلاحية للفيدرالية، اعتبر النواب أن الجزائر باقية إلى الأبد قطعة فرنسية حسب إرادة سكانها. وكما

[1]- Ibid.
[2] - Ibid.

جرت العادة، تضمن البرنامج عبارات الشكر والتقدير للإدارة الاستعمارية لما توفره من جهد لحفظ الأمن والسلام، وتوفير المساعدات للأهالي، وتوفير التعليم للأطفال[1].

والظاهر أن هؤلاء النواب حاولوا اكتساب ود الإدارة دون الاعتبار من ما تعرضوا له من تهميش خلال الذكرى المائة الاحتلال حيث حملت مذكرة الإصلاح مرة أخرى عبارات الفخر والتقدير غير المجدية. وعلى كل حال قد أشار النواب في هذا البرنامج الإصلاحي إلى ضرورة استفادة الجزائريين من التمثيل النيابي البرلماني حتى تكون فرنسا محبوبة ومحترمة أكثر. وعلى الإدارة النظر إلى الجزائريين كقسمين حسب المستوى: المستوى الأول يضم المثقفين، والمستوى الثاني يضم الأهالي غير المثقفين الذين ليس لهم صلة وعلاقة بالأوربيين. وعلى هذا الأساس يجب أن تستفيد الشريحة الثانية من مساعدات واهتمامات خاصة من قبل السلطات العمومية حتى تتطور هي الأخرى. ونزولا عند رغبة هؤلاء النواب في جعل هذه المذكرة ذات محتوى ومطالب إصلاحية شاملة، فقد ركزت على ضرورة إصلاح حالة الفلاحين، والعمال، والنخبة، والمجندين في صفوف الجيش الفرنسي.

لقد أشارت المذكرة إلى الصعوبات الكبيرة التي كان يواجهها الفلاح الجزائري بسبب تراجع إنتاجه بسبب مشاكل الجفاف في السنوات الأخيرة مما أدى إلى تكبده خسائر كبيرة[2]. وكما هو معلوم، لم تتحرك المؤسسات المالية، ولم تواكب الفلاح من حيث تقديم المساعدة والعون، ومنحه القروض. وهكذا يجب منح الفلاح الجزائري الضمان الكافي حتى يستفيد من القرض في السنوات الصعبة ليتمكن القيام بمهمته في ظروف حسنة. وأشارت مذكرة الإصلاحات إلى مشكل نقص المياه في الجزائر، واعتبرته عائقا حقيقيا مرتبطا مباشرة بتربية المواشي، حيث أن القطعان تستفيد من الكلأ الطبيعي الموجود خارج الأراضي المزروعة، والعملية متوقفة

[1]- A.W.C, Note Sur Les Réformes désirée Par La Fédération des Elus des Indigènes Du Département De Constantine, op.cit.
[2]- Ibid,p.6.

على الأمطار في هذه الحالة. ولهذا يجب تغيير قانون الغابات لما يسمح للأهالي باستغلال مراعيها، والتخفيف من معاناهم، وتجنب العقوبات والمخالفات من قبل حراس الغابات[1].

ركز النواب في هذه المذكرة على فئة النخبة الجزائرية، وكدوا على ضرورة إشراكها في الإصلاحات، وفتح المجال للنخبة الجزائرية للمشاركة في الحياة السياسية كما هو الحال بالنسبة للنخبة الموجودة في المستعمرات الأخرى وعند الجيران، حيث يتمتعون بحرية سياسية ويشاركون بنشاط في تطور البلاد[2]، وورد في المذكرة رغبة النواب في توحيد التشريع وفتح باب التمثيل النيابي للجزائريين في كل من البرلمان ومجلس الشيوخ، وجعل هكذا النواب الأهالي يشاركون في إعداد قوانين التي تهم الجميع. وتوسيع عملية التجنيس حتى تشمل كامل الجزائريين تطبيقا لقانون 1865، وحتى يتمكن الموظفون الاستفادة من مزايا الأجور والمنح وتتحقق مساواة حقيقية بينهم وبين الأوربيين خاصة إذا كانت لهم الأقدمية والخدمة نفسها وفي القطاع ذاته، ومما تضمنته المذكرة جملة من الاقتراحات للمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في ما تعلق بالخدمة الوطنية خاصة الجنود الذين أظهروا تحكما في اللغة الفرنسية، ومن أهم اقتراحات المذكرة ضرورة إلغاء قانون الأهالي المسلط على الجزائريين دون غيرهم[3].

وعموما وكما أشرنا، فإن هذه الإصلاحات المقترحة كانت بسيطة في مضمونها، ولم ترق إلى مستوى نضج وتطور الحركة الوطنية وحركة النواب الجزائريين. وهكذا فإن هذه الإصلاحات لم تستطع تجاوز المسائل الاجتماعية والتطرق إلى بعض المسائل والحقوق السياسية وهذا ما يوحي أن الأمور بقيت عالقة مكانها، ولم يأخذ النواب المحسوبين على الإدارة عبرة الإهانة من احتفالات السنة الفارطة. وبطبيعة الحال انكشف الدور المتخاذل للنواب القياديين المسيرين لفيدرالية المنتخبين المسلمين. وفقد المنتخبون اعتبارهم لأنهم

---

[1]- A.W.C, Note Sur Les Réformes désirée Par La Fédération des Elus des Indigènes Du Département De Constantine, op.cit.

[2]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص.146.

[3] - A.W.C, Note Sur Les Réformes désirée Par La Fédération des Elus des Indigènes Du Département De Constantine, op.cit, p. 14.

رغم مهارتهم السياسية واعتدالهم ووطنيتهم الفرنسية لم يحصلوا على شيء من الحكومة الفرنسية[1]. ونظرا لتمسكهم بالولاء للإدارة أصبحوا عاجزين عن تجديد أفكارهم، والتخلي عن خدمة الإدارة على حساب الجزائريين، ولهذا لم تتجاوب الإدارة و لم تغير موقفها منهم، و لم تتعامل معهم كطرف مهم في المعادلة السياسية. ولعل الجرأة خانت هؤلاء في عدة مناسبات لتحمل مسؤولياتهم التاريخية، وتبليغ انشغالاتهم الوطنية إلى السلطات كأحقية الجزائريين في تسيير بلدهم عن طريق حكومة جزائرية مستقلة. وهكذا ظهر من صلب هؤلاء النواب، شباب سعوا وراء إعادة تنظيم أمور الفيدرالية وقيادتها.

لقد كانت سنة 1933 سنة حزم بالنسبة للنواب الشباب من أجل تطويق الجماعة القيادية لفيدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة، وعزلها قبل إبعادها نهائيا من التمثيل النيابي عبر صناديق الاقتراع. وبرغم صعوبة المهمة، بدأت الحملة ضد من باعوا ضمائرهم إلى الإدارة مبكرا حيث كانت حملاتهم ضدهم بشكل رسمي ومباشر سنة 1932. ولعب ابن جلول دورا أساسيا فيها ونجح مع أنصاره من نواب الفيدرالية، إقصاء عضوية الشريف سيسبان وأتباعه منها. ويعود فضل بروز نواب فيدرالية قسنطينة إلى عددهم الكبير، وإلى انتشار النوادي والجمعيات)، ووجود مكثف للمعمرين بالمدينة خاصة الإيطاليين والمالطيين، إلى جانب قلة الحركة الاستيطانية مقارنة بعمالة الغرب.

وتزامنت فترة رئاسة الحكيم ابن جلول لفيدرالية النواب المسلمين لعمال قسنطينة، إصدار السلطات الفرنسية مرسوم ميشال في شهر فبراير 1933. وطلب العلماء من المستشارين للبلديات الاستقالة ، و لم يستقل إلا ثلاث نواب في الجزائر، وأجاب على النداء ثلاثة في القطاع القسنطيني[2]. وكان هذا المرسوم المشئوم بداية للتضييق على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الجمعية حديثة التأسيس (5 ماي 1931)، ومنع مناضلو الجمعية

[1] - الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.23.

[2] -Mahfoud Kaddache, histoire du Nationalisme Algérien, op.cit, p.289.

الإصلاحية من استعمال المساجد كمنبر سياسي، وإصدار الجرائد، وأغلقت المدارس الحرة التابعة للجمعية[1]. وكما هو معلوم، وبعد تطهير البيت عزم نواب الفيدرالية الذهاب بوفد منهم إلى باريس تشكل من مستشاري البلديات على مستوى العمالات الثلاث.

4- النواب ومشروع فيوليت:

وقد مهد وفد النواب بقيادة الدكتور ابن جلول لهذه الزيارة بجولة قادته إلى عدة مناطق من البلاد لشرح مطالب الوفد، والهدف من هذه الزيارة. ويبدو أن نواب الإصلاح بزعامة ابن جلول إنما أرادوا في أول فرصة أتيحت لهم الاحتكاك بالجماهير، وإظهار قوة النواب خارج المواعيد الانتخابية، ودفع الإدارة الاستعمارية إلى الاعتراف بهم كشركاء سياسيين. لقد عول الرئيس الجديد لفيدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة كثيرا على زيارة الوفد من خلال الاستعدادات حيث وضع مخططا لاختيار لجنة متكونة من إطارات نواب العمالات، ووضع بالمناسبة قانونا خاصا، وهو بمثابة نظام داخلي لوفد النواب لكي يحترم مدة الزيارة مثل قضية الهندام الذي يظهر الشخصية العربية الجزائرية. وعند إطلاعنا على القانون كاملا، اكتشفنا أنه نظم كل شيء بما فيه يوم الذهاب والاجتماع بالمندوبين الماليين، ونص القانون على أن يعقد نواب كل عمالة اجتماعا لهم ثم الاتصال بوالي العمالة، ليلتقي نواب العمالات في الجزائر قبل الاتصال بالحاكم العام، وحرص القانون على أن يكون كل نائب تحت تصرف الوفد من التاسعة صباحا حتى الثامنة مساء، مع الالتزام باللباس الوطني يوميا وخلال الزيارات الرسمية. ووضع القانون حدا لكل تصرف أو مبادرة فردية إلا بعد الاتصال باللجنة القيادية للوفد وإلا يتعرض الخارج على الجماعة إلى توبيخ ويستغنى عنه بعد العودة إلى الجزائر[2]. وعلى كل فيدرالية أن تتكفل ماديا بنوابها المشاركين ضمن الوفد، وذلك بتحمل تكاليف الإقامة والسفر، وقد حددت التكلفة اليومية لكل نائب ما بين ثمن الفندق

[1]-A.W.C, Note sur Les Réformes Désirées Par La Fédération des élus des Indigénes du Département de Constantine, Présentée par Le Bureau de la Fédération à M.Maurice Viollette Lors de son passage à Constantine, Le 17 Avril 1931.
[2] -Habiba Zerkine, The Fédération of Élected Muslims of the Département of Constantine, Thèses de doctorat, N° 5472, Université de Washington, 22 May 1994, pp: 602-603.

والغذاء بأن لا تتجاوز 100 فرنك، وحددت مدة إقامة الوفد بـــ 15 يوم، ويمكن تجاوزها عند الضرورة[1]. وفي الأخير شد وفد النواب الرحال إلى باريس يوم 17 جوان 1933 بالباخرة، واستغرقت 36 ساعة كاملة، وبمجرد وصوله، قام الوفد باتصالات مكثفة مع المسئولين السياسيين الفرنسيين بعد تعيين لجنة أخرى ترأسهم بقيادة طبعا الدكتور ابن جلول، وابن خلاف من الشرق، وزروق محيي الدين، وشكيكان، والدكتور تامزالي من الوسط، ولالوت، وبشطارزي من الغرب، والصحفيان: دندان، وزناتي ككاتبان. أما ما حمله الوفد من مطالب، فيمكن القول أنها كانت جديرة بالاهتمام نظرا لما حملته من مشاغل الجزائريين باستثناء عدم إدراج المطالب الوطنية والاستقلال ضمن أولوية وفد النواب.

وقد ذكر عبد العزيز كسوس أن الوفد تلقى في باريس تشجيعات أين ما حل بالإضافة إلى مساعدات مالية[2]. واستقبلت ودادية الطلبة المسلمين الجزائريين في جوان 1933 وفد المنتخبين، كما شارك هذا الأخير في حفل الاستقبال الذي أقامه نادي مثقفي البحر المتوسط على شرفهم. كل ذلك لم يمنع من اتهامه بالخيانة أجل تحقيق مطالب مهنية، مقابل الجنرال (Jules Carde) (الذي حضر إلى باريس لمحاربة الوفد) والذي وجيهت إليه رسالة شكر[3]. ومن المعلوم أن جريدة "صوت الأهالي" تمكنت من تغطية جميع وقائع زيارة وفد النواب، والاستقبالات التي حظي بها هناك، والمطالب التي حملها. ورغم الانتقادات والضغوطات التي تعرض لها الوفد، فمن الواضح أن نواب الإصلاح أحسوا بالتهميش والظلم، لكن تميزت تجربتهم الأولى هذه بالتنظيم المحكم، وشملت حملتهم التحسيسية تكثيف الاجتماعات في الجزائر العاصمة، وطالبوا من الحاكم العام كارد استقبالهم، لكنه رفض ووصفهم بالمشاغبين[4].

---

1 -Ibid.

2 -Claude Collot, Le Mouvement National Algérien, op.cit, p.40.

3 - غي برفيلي، المرجع السابق، ص.180. وأيضا: صوت الأهالي، عدد: 210،

4 -Mohammed Abdel-Aziz Kessous, La Vérité Sur Le Malaise Algerien, op.cit, p.84.

وما يهمنا، أن هذا الوفد لقي إهانة هناك، و لم يشفع له إصراره على ملاقاة المسئولين، حيث وقف الحاكم العام كارد وراء فشل الوفد إذ سبقه إلى باريس، وهناك حرض عليه جميع المسئولين خاصة وزير الداخلية الذي رفض استقبال الوفد. وهكذا فوتت فرصة أخرى على النواب، كما حدث اتصال بين مناضلين من النجم ووفد النواب لدفعهم العدول على تبني هذا المشروع، إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل. وأمام عدم استعداد أحد الجانبين قبول وجهة نظر الآخر، ولا الاتفاق معه كان الاصطدام في وجهات النظر حتميا[1].

لقد استفاد النواب المسلمون من زيارتهم الفاشلة هذه، وكان لها الدور الكبير في مسارهم النيابي والسياسي بعد عودتهم إلى الجزائر. وبطبيعة الحال، أدركوا أن اللوبي الكولونيالي الممثل في الإدارة الاستعمارية والمتشددين من المعمرين الأوربيين يقفون وراء تضليل الرأي العام الفرنسي والمسئولين السياسيين، وذلك لإحباط أي محاولات إصلاحية وإعاقة تقدم حركة نواب المسلمين. وانتقاما من الإدارة، قام النواب بحركة استعراضية لما قدموا استقالتهم من مختلف المجالس المنتخبة يوم 5 جويلية 1933. وأشارت جريدة "صوت الأهالي" في عدد 211 ليوم السبت 8 جويلية 1933، أن الاستقالة بدأت في اليوم نفسه بمدينة جيجل وكانت عملية ناجحة، أثارت الذعر وسط المعمرين، كما أنذرت الإدارة الاستعمارية بمزيد من التصعيد، ووسط أجواء الخوف والفزع اندفعت الإدارة نحو استعمال وسائل التهديد والوعيد، لدفع النواب إلى العودة بسرعة بعد مقاطعتهم للمجالس المنتخبة. وعلى سبيل المثال قامت الإدارة بغلق المقاهي، واعتقال البعض من النواب، وإجبار البعض الآخر على إمضاء محاضر العودة[2].

ويمكن القول، أن تقديم الاستقالات بعد عودة الوفد من باريس كانت عملية ناجحة وتم تسجيل ما يقارب 1900 استقالة في عمالة قسنطينة لوحدها. وتبين أن الإدارة الاستعمارية أنما تواجه نواب يحسنون استعمال الأساليب الديمقراطية في اللعبة السياسية، وأن زمن ولاء النواب قد مضى. لقد خسرت الإدارة

---

[1]- عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية بين الحربين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.139.

[2]-La Voix Indigène, N°210, Mardi 4 Juillet 1933.

الاستعمارية رهانها مع هؤلاء النواب الجدد، وهذا ما دفع بالوزير رينيه إلى زيارة الجزائر من أجل تهدئة الأوضاع قبل تطور الأحداث، لكنه لم يحمل حلولا لمطالب النواب الجزائريين، وربما عكس التوقعات جاءت زيارته لتزيد الأمور تعقيدا وهذا لما أصدر مرسوما حمل اسمه تعرض فيه لجمعية العلماء المسلمين، وانتهك به مزيدا من الحريات الفردية والجماعية للجزائريين[1]. ومن الغريب، أن نرى نخبة من النواب المثقفين يهرولون مدة عقد كامل نحو مشروع موريس فيوليت الاندماجي، وقد كانت لهم فرص خلال ريادتهم للحركة الوطنية للمطالبة بأشياء أخرى قد تدخلهم التاريخ من الأبواب الواسعة. لكن للأسف راهنوا على مشروع الحاكم العام السابق للجزائر، ومن الملاحظ أن حتى الطلبة الجزائريين المقيمين في فرنسا تجاوبوا مع المشروع. ونتيجة لهذا الموقف انشق الطلبة المجنسون، وكونوا جمعية خاصة بهم بعد انشقاقهم عن "الجمعية الطلابية المغاربية" التابعة لنجم شمال إفريقيا والمؤسسة عام 1927، وأسموها "جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين" (A.E.M.A.F أو A.E.M.N.A)، وكان النائب الكاثوليكي عمار نارون، قبل أن يصبح رئيسا لها في السنة الموالية، وكان رئيسها الشرفي هو موريس فيوليت[2]. لقد كان لهذا المشروع أصداء، غير أن النواب المسلمين بالغوا في المطالبة بتطبيقه حتى باغتتهم حركة الاستقلالية للنجم، وحصدت مؤيدين ومناصرين داخل الجزائر. وهكذا ورغم المستجدات، استمروا في طلب تنفيذ مشروع فيوليت. ولهذا نتساءل إذن، لماذا أفرط النواب في التثبت بهذا المشروع؟.

وللإجابة على السؤال، فإننا نعود إلى سنة 1929، وهي السنة التي عرض فيها الحاكم العام فيوليت مشروعه بصفته مسئول سابق للجزائريين. وحدد المشروع الأهالي المعنيين من المواطنة الفرنسية مثل: المندوبين الماليين، المستشارين العامين، أعضاء الغرف التجارية والفلاحية، الباشاغاوات، الآغاوات، حاملي الشهادات الابتدائية، المتحصلين على شهادات المدارس الحرة، الضباط القدماء، ضباط الصف بعد أدائهم 15 سنة من الخدمة، وعدد من التجار والفلاحين المعينين من قبل غرفهم والحاكم العام. وعلى ضوء هذا، فإن المستفيدين من الجنسية

[1]-Mohammed Abdel-Aziz Kessous, op.cit, p.48.

[2]- خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة (1900-1956) ج1، الروابط الحضارية بين القطرين وأثر الجامع الأعظم في الوعي الجزائري، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009، ص.576.

حسب ما ورد في المشروع يحتفظون بالقانون الشخصي، ويعتبرون مواطنون فرنسيون، وينتخبون في القسم الأول مع الأوربيين، وفي الانتخابات البرلمانية بما فيها انتخابات مجلس الشيوخ. وحسب ما جاء في المشروع، فإن السنة الأولى من التطبيق، يجب أن لا يتجاوز عدد المستفيدين من الإجراء 6 آلاف وفي كل العمالات، ليرتفع العدد في السنة الموالية ليضم 150 فلاح وتاجر، والمئات من حاملي الشهادات[1]. ومن الواضح، أن استفادة الجزائريين من الجنسية الفرنسية جاء نسبيا في هذا المشروع، ورغم هذا سارعت فيدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة) إلى إدراجه ضمن أولوياتها ومطالبها الاندماجية. وبطبيعة الحال، أن تبني مشروعا كهذا من المفروض ألا يضر بالسياسة الاستعمارية، لكن السلطة في ذلك الوقت كانت ترى أن الفيدرالية بقيادة الدكتور ابن جلول، هي العدو الرئيسي للنظام الكولونيالي من 1933 إلى 1939[2]. وحسب ما هو معروف، فإن مشروع فيوليت كان وراء انبعاث الحركة السياسية للنواب الجزائريين، وحدث أول تقارب بين نواب فيدرالية عمالة الوسط ونواب فيدرالية عمالة الشرق في باريس بمناسبة الزيارة الخاصة التي قام بها الوفدان لحضور حفل التكريم الذي نظم على شرف موريس فيوليت ما بين: 11 و19 ماي 1933 ونذكر منهم: ابن جلول، شكيكان، زروق، ابن الباي وآخرون[3]. وكانت هذه الزيارة فاتحة خير على النواب الجزائريين باتصالهم بالحاكم العام السابق، الذي بين لهم صدق مساعيه لمساعدة الشعب الجزائري، ومحاولته دفع البرلمان الفرنسي إلى التصويت على مشروعه الاندماجي. وعلى غرار هذا، وبعد عودة الوفد من حفلة التكريم، قام ابن جلول وأتباعه طيلة ثلاث أسابيع بحملة توعية، وجمع الحشود والأموال من أجل إنجاح مبادرة الوفد الذي زار باريس في شهر جوان من السنة نفسها، وأعلمت بالمناسبة جمعية العلماء المسلمين بالمبادرة لحمل مطالب الجزائريين باستثناء ما تضمنه مرسوم ميشال وما تعلق به حتى لا تتهم الفيدرالية بأنها تحمل نزعة دينية، وتثير حفيظة الراديكاليين[4].

[1]- محمد بكار، المرجع السابق، ص.53.

[2] - Mohammed Abdel-Aziz Kessous, op.cit, p.41.
[3] -Julian Fromage, op.cit
[4] -Ibid.

وأكثر من ذلك، وجدنا أن حركة النواب الجزائريين، كانت دوما حذرة في ممارسة نشاطها وتعاملها مع الإدارة والسلطة الاستعمارية،، ويرجع هذا، إلى الخوف من الإدارة التي كانت تشكل أحد أهم أسلحة الاستعمار الاستيطاني في الجزائر لكونها وسيلته لإخضاع الجزائريين، واستغلال ضعفهم. ومما سبق، نستنتج أن الاستعمار كان يرى أن القانون هو إرادة الإدارة، ولهذا اعتبر أن القمع من واجبات الإدارة المحلية الذي هو حينئذ من واجبات الدولة الاستعمارية لحماية المستوطن! أي عليها أن تسهر على تحقيق أمن المحتلين وهذا هو المنطق الاستعماري فعلا[1]. وهكذا يتبين أن صاحب المشروع الاندماجي "موريس فيوليت"، كان فعلا حديث الساعة آنذاك، وهذا لكونه أراد استدراج النخبة الوطنية من النواب والطلبة لإلحاقهم بالمحظوظين الذين استفادوا من الجنسية الفرنسية. ويمكن القول أن الحاكم العام السابق كان يعتبر فئة الطلبة المسلمين حتى سنة 1932 أفضل وسيلة ممكنة لنقل النفوذ الفرنسي إلى مجتمعاتهم الأصلية بعد عودتهم إلى أوطانهم. ولربما صحت رؤية موريس فيوليت حين كانت النخبة الجزائرية ونواب الفيدراليات لا يطالبون قبل سنة 1936 بمنح فرصة الانتخاب لجميع الجزائريين المسلمين دون تمييز مستواهم الدراسي أو الاجتماعي، كما كان على النواب الدفاع على هؤلاء جميعا لكي يتمكنوا من الحصول على المواطنة والحقوق الاجتماعية والمدنية. ولقي المشروع معارضة الكولون من جهة وحركة النجم من جهة أخرى كون أن سياسة الاندماج لم تدل إلا على أنها وسيلة للهيمنة والاستغلال[2]. وحسب ما تضمنه المشروع من عنصرية وتمييز بين فئات الشعب، فإنه فرق بين أفراد الأسرة الواحدة حين جعل أبناء المجنسين لا يستفيدون من الجنسية بشكل آلي، ولا يمكن للأبناء الاستفادة من حقوق الآباء المدنية الأخرى خاصة إذا تزوج الوالد المتجنس، وتحصل على عقد زواج من القاضي دون المرور بشيخ البلدية. لهذا، فإن عدد المتجنسين لم يتجاوز بضعة آلاف بعد مرور 15 سنة من تطبيق المشروع.

[1]- كريم ولد النبية، سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دورية أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد2، ديسمبر 2011، جامعة الوادي، ص ص:69-70.

[2]-Ahmed Mahsas, op.cit, p.89.

ويبدو أن الظاهرة النسبية التي جاء بها مشروع فيوليت لم تنصف الجزائريين بحكم تعدادهم مقارنة بتعداد الأوربيين داخل البلاد، كما أنها كرست الطبقية باعتمادها على النخبة وفئات قليلة محظوظة بينما جعلت امتياز التجنيس حقا صعب المنال أمام الأغلبية الساحقة من المجتمع. وانطلاقا من هذه الحقائق، فإن هذا المشروع كان حذر من حيث تنظيم الانتخابات، وكذا مشاركة الطبقة الأهلية المثقفة فيها، فضلا على أنه أبقى على القسمين الانتخابيين المنفصلين نفسهما بين الجزائريين المحافظين على أحوالهم الشخصية، وبين الجزائريين المتجنسين والمعمرين. صحيح أن الجبهة الشعبية قد حققت بعض وعودها في فرنسا. أما بالنسبة للمستعمرات فقد ارتأت الإبقاء على الوضع الراهن[1]. طبعا كل هذا جعل المشروع ناقصا في محتواه، كرس الفرقة ولا عدالة بين الجزائريين، وفتح الفرصة لأصحاب المصالح والتحالفات من تحقيق مآرب سياسية واقتصادية بفضله بعد التجنيس.

وبطبيعة الحال، وجدت السلطة الاستعمارية ضالتها ببقاء مستوى النقاش السياسي في حدود ما جاء به مشروع فيوليت حتى تتمكن من ضمان السير الحسن للحملات الانتخابية المحسومة النتائج في الغالب بكل ارتياح. كما حاولت السلطة تدعيم جمعية المجنسين التي فتحت ناديا ثقافيا للبحر المتوسط بباريس لاستقبال طلبة شمال إفريقيا، بهدف تفكيك جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، وكانت الدعوة من إيحاء بيير قودان (P.Godin) وهو مؤسس شرطة الشمال الإفريقي بباريس، ورئيس لجنة الشؤون لشمال إفريقيا ببلدية باريس[2]. إن هذا الأسلوب في التعامل مع المشكل الجزائري هو الذي دفع بموريس فيوليت إلى المراهنة على الطلبة والنواب لإنجاح مشروعه،

ونتيجة كل هذه الدلائل، فإنه من الطبيعي جدا أن يفشل مشروع فيوليت، لكن الغريب أن محاولة تجسيده تجددت مرة أخرى بعد نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات الفرنسية بوصول ليوم بلوم على رأس الحكومة. وعموما، فأي جاحد يمكنه اكتشاف أن أسباب فشل المشروع الاندماجي إنما يرجع أساسا إلى رفض المعمرين

[1] - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص.131.
[2] - خير الدين شترة، المرجع السابق، ص.577.

تطبيقه خوفا من زيادة عدد الناخبين الجزائريين في القسم الأول، وتمكنهم في هذه الحالة من الانتخاب إلى جانبهم. كما أن تطبيق المشروع معناه مضاعفة عدد الجزائريين في البرلمان الفرنسي ويمكن وقتها مزاحمة المعمرين في قصر البربون، ولا يخفى على أحد أن بإمكان وقتها النائب الجزائري المتجنس من انتخاب رئيس البلدية، وهذا ما يعتبر مساسا بمصالح الكولون والاستعمار، لهذا هرول الجميع إلى باريس لإفشاله.

والظاهر أنه من خلال هذا المشروع الاندماجي النسبي، اتضحت محدودية النواب الجزائريين في تبني مشروع وطني يقبله الجميع، ويستطيع افتكاك الحقوق بالقانون والممارسة السياسية بالاعتماد على الجماهير الشعبية الواسعة دون حفنة من النواب المحظوظين والميسورين، لأن تجربة التمسك بمشروع فيوليت وعيوبه، جعلت زعماء حركتا النجم وجمعية العلماء المسلمين لا يقاسمان النواب طرحهما الاندماجي وتمسكهم بفرنسا. وكما أشرنا، فإن مطالب النواب تشابهت منذ حركة الأمير خالد حيث تركزت على توسيع التمثيل النيابي للجزائريين داخل المجالس المنتخبة بما فيها البرلمان، إلى جانب مطالب متعلقة بالمساواة والمواطنة مثل الأوربيين.

لقد شكلت الانتخابات موعدا حاسما للنواب الجزائريين دون أن تصل الضجة الإعلامية والحملات الانتخابية المخصصة لها إلى ما يريده الشعب، وعوض أن يخدم تمثيلهم النيابي الأهالي المحرومين، فبالعكس عمق الهوة بينهم وبين الناخبين. والحق أن المندوبين الماليين الجزائريين لم يساهموا في الدفاع عن العمال الجزائريين الفقراء، ولا في الدفاع عن التوزيع الجيد لميزانية المستعمرة، وهذا ما أدى إلى تحويلها إلى ميزانية الشرطة، والدرك، وأجهزة الأمن والاستعلامات العامة، والسجون، ومولت كلها بشكل غير طبيعي وفوق احتياجاتها. وذكر الصحفي المتعاطف مع فيدرالية المنتخبين المسلمين في كتابه (Le Malaise Algérien) أن هؤلاء المفوضين الماليين كانت وضعيتهم ميسورة، وقد وضح كلامه موريس فيوليت لما أشار أنه من بين 69 مندوبا ماليا، يمتلك 53 منهم أملاكا عقارية، ولهذا لم يدافعوا على العمال والتجار الجزائريين بشكل ملفت داخل الجلسات، فهم هؤلاء هو جمع الثروة، والأملاك خاصة المزارع والضيعات.

ومن جهة أخرى، اشتكى النواب الجزائريون كثيرا خلال إجراء الانتخابات من التزوير المفضوح تحت إشراف الإدارة الاستعمارية وأعيانها وهذا بإغلاق الأماكن العامة يوم الانتخابات لقطع الطريق أمام النواب والحيلولة دون اتصالهم بالناخبين المتعاطفين معهم. كما كانت توضع أوراقا داخل صناديق التصويت لصالح نواب الإدارة الأميين من حزب الموالاة المنافسين الحقيقيين لنواب الإصلاح، حتى أنهم تحصلوا على أصوات فاقت أو عادلت الأصوات التي تحصل عليها نواب الفيدرالية.

الفصل الثالث: حركة فيدرالية النواب المسلمين(1933-1939).

المبحث الأول: علاقة النواب المسلمين بالحركات السياسية.

المبحث الثاني: الإخفاقات السياسية للنواب(1934-1937).

المبحث الثالث: عودة الانقسامات بعد فشل المؤتمر الإسلامي(1937-1939).

المبحث الأول: علاقة النواب المسلمين بالحركات السياسية.

1- النواب وحركة الإصلاح:

لقد أعد الاستعمار الفرنسي جملة من القرارات السياسية الجديدة في الجزائر لمكافأة من ضحوا بأرواحهم في سبيل فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، وجاءت إصلاحات 4 جانفي 1919 ضمن هذا السياق فاتحة باب التمثيل النيابي لبعض الجزائريين، مع حرية تشكيل النوادي والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي. لكن كيف تعامل الاستعمار وإدارته مع الحركة الوطنية الجزائرية؟ وكيف كانت ممارسة مختلف الجمعيات الجزائرية لهذا الحق السياسي؟ وكيف كانت طبيعة العلاقات بين التيارات الجزائرية في هذه الفترة من تاريخ البلاد؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات بحثنا في تلك العلاقة التي جمعت بين جمعية العلماء ونواب فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة بين 1931-1936، وظهرت عدة حقائق ميزت الحركة الوطنية في هذه الفترة العويصة من تاريخ الجزائر كمستعمرة فرنسية كصعوبة الممارسة السياسية من جهة، ودسائس الاستعمار وأذنابه من المعمرين والجزائريين أصحاب المصالح الذين كرسوا حياتهم كلها في خدمة السياسة الاستعمارية، وأحبطوا أي محاولة حتى لا نقول أي مبادرة جزائرية ترمي إلى تحقيق وحدة الصف بين الحركات السياسية الجزائرية من جهة أخرى.

لقد اعتقد الكثير من المؤرخين الفرنسيين أن جمعية العلماء الجزائريين المسلمين المؤسسة في 5 ماي 1931 أنها تمكنت من استثمار جهود معتبرة في المجال الثقافي والتعليمي، بينما عاب عليها البعض الآخر سيرها على هامش الحركة الوطنية الجزائرية. كما لا نخطيء، إذا قلنا بأن رفض العلماء لعروض "النجم" لتحسين العلاقة بينهما، يرجع أساسا إلى نفورهم من أسلوب "النجم" في العمل...[1]. كما كانت في نظر الإدارة الاستعمارية مجرد جمعية دينية وثقافية، حيث استطاع العلماء بين 1930 و1945 فتح ما يقرب من سبعين مدرسة بمعدل قسمين لكل منها وتسع في مجموعها لثلاثين ألف تلميذ[2]، لهذا أسقط منها الطابع السياسي الذي كانت تمثله وذلك بحكم القوانين الردعية

[1]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص.135.

[2]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، 26.

الصادرة في حقها، حيث منع العلماء من إلقاء الخطب في المساجد، وأغلقت المدارس الحرة التابعة للجمعية. إلا أن الواقع أظهر اهتمام الجمعية بالنشاط السياسي، وما سيرة ممثليها المؤسسين أمثال: الشيخ عبد الحميد بن باديس، والبشير الإبراهيمي، والعربي التبسي، ومحمد خير الدين، والطيبي العقبي، وغيرهم كثير إلا دليلا عن ممارسة الجمعية للسياسة. وفي ذات السياق، كانت للجمعية مساهمات سياسية بعيدة الأفق لم ينتبه إلى فعاليتها إلا بعد مرور عقدين من زمن تأسيسها، ومن بين الأهداف المحققة على سبيل الحصر، نذكر أن جمعية العلماء تمكنت من تكوين جيل جزائري قادر على تحمل الميراث الثقافي ومقومات الشخصية الوطنية للأمة الجزائرية. ومن جهة أخرى، تبنت الجمعية برنامجا عمليا معاديا لسياسة التغريب المنتهجة من قبل الاستعمار، وذلك بنشر العلم والتعليم العربي، وبناء مدارس موازية للمدارس الفرنسية كخطة حضارية لمواجهة الصراع التاريخي بين المسلمين والمسيحيين. وبالإضافة إلى هذا، تأسيسها للنوادي، ونشرها لصحافة ذات نوعية، وتوعية الجماهير بواسطة منابر المساجد، كما كان لجمعية العلماء الفضل الكبير في ظهور مؤرخي الجزائر الأوائل ونقصد بالطبع مبارك الميلي وأحمد توفيق المدني[1].

والظاهر أننا لم نعثر على أي تقارب سياسي جمع بين جمعية العلماء المسلمين وفيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة مابين 1931 و1933 مع العلم أن الفيدرالية تأسست سنة 1930 وجمعية العلماء سنة 1931 باستثناء اجتماع الطيب العقبي، والمحامي ابن سماية، وشكيكان، وتامزالي فضيل، وسيسبان، وابن باديس، وهذا من أجل الاحتجاج في باريس بعد منع العقبي من إلقاء الدروس في المساجد[2]. أما عن العلاقة بينهم فحددها أبو القاسم سعد الله في مرحلتين سياسيتين، الأولى: تبدأ بالتباين الواضح بينهما في الوسائل والأهداف، أما الثانية: فتبدأ بالتقارب الواضح في الأهداف وبعض الوسائل، ولعل هي:" الوطنية الدينية، والجنسية الفرنسية"[3]. ومن بين أسباب فتور العلاقة إن لم نقل نفور العلماء الجزائريين من النواب، هو أن نواب المرحلة الأولى باعوا ضمائرهم إلى الإدارة الفرنسية مقابل ضمان الفوز في الانتخابات كما أن أفكارهم تمحورت حول جر الشعب الجزائري نحو الإدماج الكلي مع فرنسا بما

[1] -Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN(1954-1962), Casbah édition, Alger 2003, p.53.
[2] -A.O.M, GGA, Carton N°1H/35, Direction des Affaires Indigènes, Service des Communes Mixtes, Rapport de la Direction de la Sureté d'Alger, Alger Le 26 Mars 1932.
[3] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج3، ص ص: 64،70.

يحتويه من تخلي عن الأحوال الشخصية، ولهذا وجدت أفكارهم معارضة قوية من أفراد الشعب الذين اعتبروها مقدمة لسلخ الأمة من مقوماتها الأساسية خاصة الإسلام والعروبة. كما أن جمعية العلماء المسلمين التي ترأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس لم تتحمس لأي تعاون ممكن مع نواب الإدماج حيث اعتبروهم مجرد متعاطفين مع الاستعمار وإدارته[1].

ومن منطلق هذا الحكم، لم يمثل نواب هذه الفترة إلا أنفسهم بحكم أقليتهم داخل المجتمع وهذا راجع إلى انتمائهم إلى الطبقة الأرستقراطية، وتمسكهم بالثقافة الغربية التي تعلموها في المدارس الفرنسية، وهذا ما أبعدهم عن هموم المجتمع الجزائري وخصوصياته الحضارية التي اكتسبها عبر العصور. كما شهدت الفترة ذاتها، تطور التيار الإصلاحي الاندماجي داخل فيدرالية النواب الجزائريين من دعاته الدكتور محمد الصالح بن جلول والصيدلي فرحات عباس، والنواب المقصودون بالمرحلة الثانية، هم الذين تعاونوا إلى حد ما مع جمعية العلماء المسلمين، والتي كانت تدعوهم للدفاع عن حقوق الأمة المشروعة، والوقوف في وجه جميع القرارات المضادة للحريات العامة كالاجتماعات والتعليم، وإقامة الشعائر الدينية إلى آخره، وكانت تحملهم عبء مسؤولية الشعب الذي منحهم حق الدفاع عن حقوق الأمة ومطامحها[2].

لقد انساق ابن جلول وفرحات عباس وراء حركة الإصلاحية وتحالفا معها ضد المرابطين ونواب الموالاة وغيرهم من خصوم جمعية العلماء المسلمين الناشئة، بل أن العلماء قد جعلوا الزعيمين المذكورين يعتنقان مبدأ العروبة والإسلام[3]. لقد تزامن نجاح فيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة مع إصدار السلطة الفرنسية مرسوم ميتشال المشئوم، الذي لقي معارضة الجزائريين، وقد أدى هذا القرار (توقيف الصحافة، ومراقبة الشرطة للمساجد، ةتوقيف المدارس

[1]- أنيسة بركات، الحركات السياسية خلال سنة 1936 في الجزائر، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، العدد9، الجزائر 1980، ص.50. وأنظر أيضا: رابح التركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1984، ص.65.
[2]- عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص.241.
[3]- نفسه، ص ص:241-242.

التي تدرس باللغة العربية) إلى تفجير الغضب[1]. وأمام 10 آلاف جزائري قام كل من ابن باديس وابن جلول يفضحان "المساس بحريات الديانة والديمقراطية".

كانت المناورة الفرنسية محكا حقيقيا للنائب ابن جلول وأتباعه، وبداية لتقارب سياسي بين دعاة الاندماج وعلماء الإصلاح في قسنطينة. ويمكن القول، أن نواب فيدرالية المنتخبين حاولوا داخل جلسات المجالس المنتخبة الدفاع عن الجمعية ومطالبة الإدارة بإلغاء مرسوم فبراير، وإصلاح الوضع الاجتماعي للجزائريين المسلمين، ولما أدركوا أن الإدارة عاجزة عن إنصاف جمعية العلماء والشعب الجزائري عزموا الذهاب إلى الحكومة الفرنسية بباريس مباشرة لكي تستجيب إلى مطالبهم. لكن زيارتهم الأولى لباريس يوم 19 جوان 1933 فشلت، ومن أهم المطالب التي حملوها للسلطات:

- حرية ممارسة الشعائر الدينية، واحترام التعليم الديني.
- عدم التضييق على المساجد حتى لا يحرم المسلون من واجبهم الديني مثل الآخرين[2].

وحسب تقرير والي قسنطينة، عقد اجتماعا يوم 29 جوان 1933 عند السيد بلعون ودار النقاش حول رفض السلطات استقبال أعضاء وفد النواب، واتفق على إرسال برقية إلى باريس للاحتجاج ضد حملة الصحافة والتحذير من اتخاذ مبادرة الاستقالة الجماعية للنواب المسلمين[3]. وبسبب عدم استقبالهم هناك، أحس النواب بالإحباط وأجبروا على استعمال أسلوب الاستقالة الجماعية من مختلف المجالس يوم 5 جويلية 1933 للضغط على الإدارة، وتوقفوا عن تقديم الولاء للشخصيات الرسمية، وامتنعوا عن التصويت على الميزانية داخل المفوضيات المالية.

ودافعت صحيفة صوت الأهالي عن العلماء حيث علقت على ما حدث واعتبرته مساسا خطيرا بحرية المعتقد، وبسببه أغلقت عدة مدارس قرآنية. وواصلت تقول:"لهذا يأمل الأهالي المسلمون أن تكون حرية ممارسة

[1] -Ahmed Mehsas, op.cit, p.93.
[2]-Ahmed Mehsas, op.cit.
[3] -A.O.M, GGA, Carton N°1H/35, op.cit, Rapport du Préfet de Constantine, Le 29 Juin 1933.

الشعائر الدينية مطابقة للقانون مثل ما هو الحال بالنسبة لفصل الكنائس عن الدولة، وأن تحترم الديانات الأخرى وتكون مضمونة، وأن يكون التعليم الديني محترما"[1].

هكذا إذن تمكن نواب ابن جلول من اكتساب شعبية كبيرة داخل العمالة، وصعد نجم رئيس الفيدرالية بعد حركة الاستقالة الجماعية التي لم تكتمل بعد سحب النائب بشطارزي وجماعته من وهران استقالتهم وقدموا تبريرا غير مقنعا بعد اجتماعهم يوم 23 جويلية 1933 رغم نجاح العملية في العمالات الأخرى، واتخاذ تجار قسنطينة على خلفية اجتماعهم بنادي الوحدة قرار غلق محلاتهم احتجاجا على سوء معامل النواب في باريس.

وعلى عكس تضارب الآراء بين نواب عمالة الجزائر ونواب عمالة وهران حول دعم حركة الاستقالة وقف الشعب التونسي مساندا بعد رواج حملة مقاطعة المنتجات الفرنسية خاصة مادة التبغ[2]. هكذا إذن توسعت عملية الاحتجاج وأصبحت بادرة التقارب بين جمعية العلماء المسلمين وفيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة تلوح في الأفق. لكن الأمر لم يكن سهلا في البداية لأن مهمة إقناع معارضي ابن جلول من الإصلاحيين كانت صعبة خاصة ما تعلق بفكرة الجمع بين الاندماج والأحوال الشخصية، وأن التقارب الذي وقع بين شيخ العلماء والنواب لم يكن قارا إذ تحالفوا مع الزعيم الدكتور ابن جلول في قسنطينة أحيانا، وهاجموه أحيانا أخرى[3]، كما حاول سكان عمالة قسنطينة، وجمعية العلماء المسلمين دفع ابن جلول وفيدرالية النواب الذهاب أبعد من سياسة الاندماج. ووقفت جمعية العلماء إلى جانب الفيدرالية تدعم قوائم مرشحيها في الانتخابات والدعاية لها وسط الجماهير الشعبية والتصويت عليها، وتقديم جمعية العلماء المسلمين مساعدات مالية للجرائد المحسوبة على النواب آنذاك كجريدة "صوت الأهالي" و"الإقدام"[4].

---

[1] -La Voix Indigène, N°211, 8 Juillet 1933.

[2] -A.O.M, GGA, Carton N°1H/35, op.cit, Rapport du Ministère des Affaires extérieurs Française, Le 10 Juillet 1933.

[3] - عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص.226 م وأيضا محمد بكار، المرجع السابق، ص ص: 38،46.

[4]-A.O.M, GGA, Carton N°1H/35,op.cit, Rapport du Commissaire Responsable de la sureté du département de Constantine, Constantine Le 12 Juillet 1933

ومن الأعمال المشتركة بين جمعية العلماء وفيدرالية المنتخبين، ذلك التفاهم الكبير الذي سادهما خلال أحداث 3-6 أوت 1934 الدامية بين الجزائريين المسلمين ويهود المدينة. ففي هذه الظروف وقف كل من عبد الحميد بن باديس، وابن جلول سويا لتهدئة الغاضبين، وحاولا معا إخماد نار الفتنة بين المسلمين واليهود. لقد كانت استفزازات اليهود مألوفة ويومية داخل المدينة، لم يسلم منها حتى الشيخ عبد الحميد بن باديس نفسه، فهو الذي هاجمه شباب يهود سنة 1932، ورموا بعمامته في ساقية، ولتفادي المواجهة لم تقدم أي شكوى، بينما أشعرت الإدارة بالحدث[1].

ومن المعلوم أن العلماء والنواب والأحبار شاركوا في اجتماع بمسجد المدينة وتعاونوا جميعا من أجل تلطيف الأجواء المكهربة، وتهدئة نار الحقد والغضب. وسهر ابن جلول وابن باديس الليالي وهما يطوفان المدينة للتأكد من أن الهدوء عم الأحياء الشعبية. ورغم هذا الدور، إلا أن النواب المعمرين اتهموا فيدرالية المنتخبين المسلمين وجمعية العلماء المسلمين بالوقوف وراء الأحداث، وحتى الحاكم العام سار معهم لما راسل وزير الداخلية [2].

ورغم أن هذه الأحداث كانت عفوية، إلا أنها شكلت منعطفا جديدا في الجزائر، خاصة بعد الأزمات التي مرت على قسنطينة بل على كل التراب الجزائري من معاناة اجتماعية واقتصادية، والبعض يرى في هذه الأهداف تدبير وتخطيط...[3]. ورغم الكيد اكتسبت فيدرالية المنتخبين ود جمعية العلماء المسلمين خلال الأحداث وبعدها، وأشاد العلماء بدور ابن جلول، والشيخ عبد الحميد بن باديس لإعادة الطمأنينة للمدينة[4]. ومما سبق ذكره، وخلال الحملات الانتخابات، وجدنا أن الشيخ محمد خير الدين، ومرافقيه من العلماء، ووفد ابن جلول تعرضوا جميعا للاعتداء في بسكرة لما قاموا بدعم الدكتور سعدان في انتخابات 14 أكتوبر 1934. وقاد العصابة المسلحة المعتدية

---

[1] -Mohammed El-Aziz Kessous, op.cit, p.85.

[2] -Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine (de l'Insurrection de 1871 au Déclenchement de La Guerre de Libération 1954), 1ére édition, Tome I, Presse Universitaire, Paris 1979, p.426.

[3] - عمار بوطبة، المرجع السابق، ص.176.

[4] -Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Question Nationale et Politique Algérienne (1919-1951), Tome I, op.cit, p.316.

الحفناوي دبابش وأنصاره لتفويت الفرصة عليهم، كما قامت فرقة من رجال الشرطة المسلحة تساندهم، وسقط خلال هذه المواجهة جرحى من بينهم الشيخ محمد خير الدين، والدكتور سعدان [1]. والواضح أن الأحداث نفسها عرفتها المدينة في انتخابات 15 ماي 1935 وقف وراءها الباشاغا بوعزيز بن قانة وأنصاره انتهت بتزوير قائمة المستشارين العامين للبلديات. لكن في قسنطينة فازت قائمة فيدرالية المنتخبين المسلمين بفضل المناصرين للفيدرالية خاصة جمعية العلماء الموجودة بقوة داخل المدينة. حاول ابن جلول تبني سياسية جديدة لجمع شمل الحركـــة الوطنيـــة تحت زعامته، ووجه لهذا دعوة عامـــة يوم 15 مارس 1936 في جريدة الدفـــاع (LaDéfense) لتأسيس حزب، إلا أن فكرته لقيت معارضة من قبل العلمـــاء، وبشكل خاص من قبل الشيخ عبد الحميد بن باديس. وسبب الخلاف هو أن العلماء رؤوا أنه من المستحسن تجسيد الفكرة في تنظيم مؤتمر إسلامي يجمع الجميع مكان الحزب[2]. لكن السبب الرئيسي في اتخاذ العلماء هذا الموقف هو محاولتهم قطع الطريق أمام ابن جلول ودعاة الاندماج[3]. وبعد سوء تفاهم، بدأ الشيخ عبد الحميد بن باديس في الاتصال بزعماء التيارات السياسية، والشخصيات الوطنية، واستطاع أن يقنع الجميع بفكرة المؤتمر ومن بين هؤلاء: ابن جلول، فرحات عباس، من فدرالية المنتخبين المسلمين، وطاهرات، من الحزب الشيوعي الجزائري. وحول انضمام رئيس النواب الجزائريين إلى المؤتمر الإسلامي قيل الكثير، فهناك من أرجعه إلى انتصار الجبهة الشعبية في الانتخابات الفرنسية، وانتظاره دعم منها في مشواره السياسي، وهناك من ظن أن ابن جلول التحق إلا لما علم أنه سيترأس المؤتمر[4].

لكن المؤكد من هذا أن ابن جلول استطاع أن يقنع العلماء بطرحه الاندماجي الذي مثله، لهذا لم تتجاوز مطالب المؤتمر مطالب فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة. أما الذي جر العلماء للعمل بجانب دعاة الاندماج

---

[1] - محمد خير الدين، مذكرات، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر بدون تاريخ، ص.285.

[2] -Claude Collot,Henry-Jean Robert, Le Mouvement National Algérien, op.cit, p.64.

[3]-Mohamed Medjaoud, L'Action Réformiste de l'Association des Oulémas Musulmans Algériens (1920-1940), Thèse de doctorat, Université Paul Valery, Montpellier III, Année 1991-1992, p.234.

[4] - ابراهيم مهديد، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينات (النهضة والصراع السياسي)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تحت إشراف الدكتور الصم المنور، جامعة وهران، جوان 1986، 228 ص.122. وأيضا:

Charles-Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, op.cit, p.437.

هو أملهم في رؤية الجبهة الشعبية تنصف الجزائريين، وتمنحهم الحقوق نفسها التي استفاد منها من قبل معمرو الجزائر. كما علق الشيخ عبد الحميد بن باديس في بداية حياته السياسية آمالا في التعاون مع الإدارة الفرنسية لما يخدم الجزائريين المحرومين. لهذا حرص- فيما يبدو من النصوص- على التودد لفرنسا كي تمنحه فرصة الاتصال بالشعب الجزائري كما نرى في العدد الأول من جريدة (المنتقد) أو العدد الأول من (الشريعة) وهو ما أعاده أيضا في العدد الأول من (البصائر) في سلسلتها الأولى[1]. كان التودد عند رئيس جمعية العلماء إلا مراوغة منه، لاستمالة الإدارة، لكن سذاجته أملت عليه استعمال لفظ "الأمة"، والأمة طبعا هو اعتراف ضمني بمقومات الشعب الجزائري، هذه المقومات التي ستفرض نفسها ذات يوم للمطالبة بالانفصال والاستقلال. وكما كان متوقعا عمل العلماء والنواب جنبا إلى جنب من أجل إنجاح المؤتمر الإسلامي في شكله ومضمونه، وتشكلت لهذه الغاية النبيلة، لجنة من الشخصيات الهامة المعروفة داخل القطاع القسنطيني تحضيرا للمناسبة، وأصدرت يوم 16 ماي نداءا إلى كافة الجزائريين يدعوهم إلى الوحدة، والعمل، والتسامح حتى تنجح المبادرة [2]. وذكر الشيخ محمد خير الدين في مذكراته الكيفية المنظمة التي تأسس بموجبها المؤتمر الإسلامي في الجزائر العاصمة، وكيف خاض من مثلوه في جميع المسائل التي عرضت على المؤتمر، وكيف اتفق الجميع على نظام المؤتمر، ومكتبه، وخطبائه، كما أشار إلى الاتفاق الإجمالي الذي وقع حول إسناد رئاسة المؤتمر إلى ابن جلول، والنيابة للشيخ عبد الحميد بن باديس، وكذا تأليف المكتب من النواب، والعلماء، والشباب[3].

ونسجل هنا، أن المؤتمر الإسلامي الأول لقي معارضة من دعاة الإدماج، والذين استثناهم المؤتمر لمواقفهم المعروفة. وللتشويش على المؤتمر اتهموا العلماء ونواب فيدرالية المنتخبين المسلمين بمحاولتهم جلب التيار الإصلاحي المنتشر في المشرق العربي[4]. أما زعيم حركة "النجم" مصالي الحاج فبرر عدم التحاقه بالمؤتمر بسبب تواجده في

---

[1]- عمر بن قينة، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث(أعلام..وقضايا..ومواقف)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص.153.
[2]- محمد بكار، المرجع السابق، ص.76.
[3]- محمد خير الدين، مذكرات، المرجع السابق، ص.331.
[4]- المرجع نفسه، ص.330.

سويسرا آنذاك، مما استحال عليه الاطلاع على مطالب المؤتمر السياسية، لكنه أرسل برقية أيد فيها المؤتمر، وقدم مساندته لكل المطالب التي بإمكانها تحسين وضع الشعب الجزائري المسلم، كما لم ينس رفضه للتمثيل النيابي النسبي للجزائريين [1].

وهكذا انعقدت جلسات تحضيرية للمؤتمر في ظروف حسنة يوم 6 جوان 1936 بالجزائر العاصمة، وفي يوم 7 جوان بقاعة الماجستيك، افتتحت الأشغال بصفة رسمية عل الساعة التاسعة صباحا. وكانت رسالة العلماء واضحة بعد أن أثنى الجميع على المطالب المتبنية، وعلى أهمية المؤتمر، اتفق الجميع وبحذر على تطبيق الاندماج دون الموافقة على برنامج فييوليت[2]. ومن خطباء جمعية العلماء المتدخلين الشيخ عبد الحميد بن باديس، والشيخ البشير الإبراهيمي، ولامين العمودي. وفي المساء عين المؤتمر أعضاء الوفد المكلف بحمل المطالب المتفق عليها إلى سلطات باريس. كما عينت لجنة مكونة من 66 عضوا كجهاز تنفيذي مسير للمؤتمر خلال شهر جويلية، ومن مهمتها طبع مطالب المؤتمر باللغتين العربية والفرنسية، والقيام بجولات عبر التراب الوطني لتأسيس لجان محلية وتعريف الشعب الجزائري بالمؤتمر وقراراته. حاول العلماء والنواب المسلمون والشيوعيون إعطاء صبغة وطنية للمؤتمر بكل الأبعاد، وهذا بتوحيد جميع القوى السياسية الممثلة للمجتمع الجزائري. وبعد وصول وفد المؤتمر المكون من 18 عضوا يوم 19 جويلية 1936 إلى فرنسا بواسطة الباخرة "تمقاد" حمل المطالب التالية للسلطات الفرنسية:

- إلغاء القوانين العنصرية المطبقة على الجزائريين.
- ربط الجزائر بفرنسا مع احتفاظ المسلمين المجنسين بالشخصية الإسلامية.
- تحسين وضع الجزائريين الإداري والقانوني.

وتبنى المؤتمر مطالب تعلقت بحرية التعليم، والصحافة، والصحة، والأجور، واستغلال الأراضي، وتوزيع ما هو غير مستغل منها على الفلاحين الجزائريين، ولم تنس مطالب الوفد العفو على من سجنوا خلال أحداث أوت

---

[1]-Renaud De Roch Brune, Les Mémoires de Messali Hadj (1898-1938), préface de Ahmed Ben Bella, Post faces de Charles-André Julien, Charles-Robert Agéron, Mohammed Harbi, édition Jean Claude Lattes, Paris1982, p.214.

[2]- محمد بكار، المرجع السابق، ص.78.

1934، وتسوية عدد المقاعد المخصصة للمسلمين والمعمرين بما فيها الانتخابات المحلية والبرلمانية، مع ضمان الحرية النقابية، وحرية السفر إلى فرنسا والخارج[1].

وأثناء تواجد وفد المؤتمر في العاصمة الفرنسية، حدثت اتصالات بين العلماء، وبعض المناضلين من النجم في حضور بعض النواب من بينهم فرحات عباس، وفي غياب طبعا ابن جلول الذي يمقت هذه الحركة وزعيمها بحكم انتمائهم إلى الشيوعية حسب اعتقاده، ومما يحتفظ به من سلسلة الاتصالات المتكررة التي جرت بالنزل الكبير الباريسي هو أنها أحدثت شرخا في تلك العلاقة الفتية بين العلماء والنواب بعد عودة الوفد إلى الجزائر. وعن فحوى ومضمون هذه اللقاءات فإنها تطرقت بشكل عام إلى كيفية إقناع جمعية العلماء بعدم تبني مشروع "بلوم-فيوليت" الذي يكرس الاندماج النسبي، والعمل على عزل العلماء عن جماعة النواب، وبالأخص عن الدكتور محمد الصالح بن جلول. فحسب ظنهم لم تكن سياسة الإلحاق سياسة ثورية قادرة على مقاومة الاحتلال، وتحقيق الاستقلال، لهذا شوشوا على خطاب ابن جلول الذي ألقاه في نادي "فوبورغ" بباريس[2].

ونظرا لشخصية ابن جلول المتميزة، بعدم الرد على المنتقدين لسياسته سواء كانوا من النجم أو من الشخصيات الجزائرية أمثال مالك بن نبي الذي شهد له بذلك لما حاوره في مقر إقامة الوفد. أما مصالي الحاج فاتقى بابن جلول مصادفة بباريس، وعاتب زعيم "فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة" على المطالب غير الكافية، وتحمس لفكرة الوطن والدولة الجزائرية، فرد عليه ابن جلول أن الوطنية هي تأمين الرغيف في المعدة أولا[3]. ومن خلال حديث الرجلين اتضحت رؤية كل منهما إلى الأمور السياسية المتعلقة بالاستعمار والجزائريين، لكن الملاحظ في كل هذا هو نزعة الزعامة التي نالت منهما، خاصة مصالي الحاج لطبيعة الفترة حيث كان يسعى وراء مجد ممكن

---

[1]- محمد بكار، المرجع السابق، ص ص:78-79.

[2]- عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص ص:138،140.

[3] -Habiba Zerkine, The Fédération of Élected Muslims of the Département of Constantine, Thèses doctorat N° 5472,Vol:II, Université de Washington, 22 May 1994, p.316.

بحكم نضاله الثوري، وظروف إقامته في المهجر إذ كانت في أحسن حال أي في جو باريسي وديمقراطي، وهو الشيء المفقود بالنسبة للعلماء، ونواب فيدرالية المنتخبين المسلمين بحكم نضالهم داخل الجزائر، وتحت الرقابة.

ويضاف إلى هذا عدم احتكاك مصالي مباشرة بالمعمرين الذين أقاموا الدنيا، وعملوا المستحيل للقضاء على المؤتمر الإسلامي، ولما نفذوا خطتهم، بحث مصالي الحاج على شعبية ابن جلول، وأسس مع أتباعه فروعا جديدة لحركتهم، وفي قسنطينة بالذات زادت عن ثلاثين فرعا بعد المؤتمر، ثم راح ينتظر فرصة أخرى للإطاحة بالحركة الاندماجية. وكما كان متوقعا سقط المؤتمر في الفتور بعد رجوع وفد المؤتمر فارغ اليدين من سفريته، باستثناء الوعود الكاذبة للسلطات الفرنسية. كما كان الاجتماع الكبير المنعقد في الملعب البلدي بالعاصمة يوم 2 أوت 1936 فرصة لأضداد النواب، والعلماء للبروز إلى الواجهة على حساب مجهودات غيرهم، وبأقل التكاليف. لقد تخوف ابن جلول من أي تقارب قد يحدث بين العلماء وأتباع مصالي الحاج في باريس، وهو ما حدث فعلا باستثناء الطيب العقبي الذي قاسم ابن جلول طرحه الاندماجي، وكان من المتمسكين علانية ببرنامج بلوم-فيوليت[1]. ويعود تثبته بموقفه إلى أصل الخلاف الذي كان بينه وبين الشيخ عبد الحميد بن باديس. وفي الوقت الذي كان فيه الزعماء في الملعب البلدي، أحيكت المؤامرة بعد مقتل مفتي الجزائر الشيخ كحول من طرف عكاشة وعصابته، وسجن من العلماء كل من الطيب العقبي بتهمة التحريض على القتل، وعباس التركي بتهمة الرد على رسالة التي وجهها المغتال إلى الحكومة الفرنسية للنيل من المؤتمر[2]. ومما سبق نلاحظ ان ابن جلول دافع على الطيب العقبي لأنه واحد من مقربيه، ومن المتعاطفين مع فيدرالية المنتخبين وللطرح الاندماجي، وكذلك لأنه عارض معه تدخل مصالي الحاج يوم 2 أوت، وأقر أمامه أن الجزائريين فرنسيين[3]. كانت شكوك ابن جلول في البداية موجهة للعلماء، حتى أن ظنونه كانت حول صدام محتمل بينهم وبين الطرقيين مما قد يؤدي إل حرب دينية[4]. ومما أزم العلاقة أكثر بين ابن جلول،

---

[1] -A.W.O, Carton N° 4481, Problêmes Nord Africain, 2éme éditions.

[2] -Mohamed Medjaoud, op.cit, pp:247-248.

[3]- Habiba Zerkine, op.cit, p.322.

[4]- أحمد مريوش، الشيخ العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، بوزريعة، الجزائر،1991-1992، ص.233.

والعلماء ما نقلته الجريدة الفرنسية (Marseille Matin) يوم 12 أوت 1936 لما فند رئيس فيدرالية المنتخبين علاقته بجمعية العلماء، لأن أيديهم مخضبة بالدماء[1]. وقد كلفه هذا، استنكار العلماء في جريدة الدفاع (La Défense)، ومجلة الشهاب التي اعترفت أن رئاسته للمؤتمر كانت محترمة ومعترف بها من قبل الجميع، لكنه أثناء ذلك كان يرى نفوذ جمعية العلماء في ازدياد، وكان يخاف أن تدور دائرة الضوء يوما من الأيام على زعامته فتخرجها إلى الهاوية[2]. ورغم الانتقادات الموجهة إليه حافظ ابن جلول على طبيعته، وأرسل من باريس برقية تهنئة للطيب العقبي، وعباس التركي بعد خروجهما من السجن يوم 15 أوت 1936[3]. وحسب السرعة التي دارت فيها الأحداث، يمكن القول أن الحبل الذي جمع العلماء بفيدرالية المنتخبين لفترة وجيزة، أصبح وشيك من أن يقطع إلى الأبد، وازداد الشرخ عندما نقلت جريدة الأمة تصريحا آخر لابن جلول في جريدة (La Brêche) ذكر فيه وبلهجة شديدة أن الجسور قطعت يوم 2 أوت، وأنه وأتباعه سيلاحقون كل من هو غير فرنسي[4]. وهكذا تراجع دور العلماء والنواب بعد مقتل المفتي، وأصبحت الساحة السياسية للنجم بعد تكثيف مصالي نشاطاته، وطاب له المقام في الجزائر بدوراته الميدانية لعدة مدن جزائرية مستغلا الفرصة لاكتساب مناضلين جدد. كما حاول جلب العلماء إلى صفه بتصريحاته خاصة لما ذكر في يوم 27 نوفمبر 1936 بالمهجر أنه ليس مثل ابن جلول الذي أراد منع العلماء من ممارسة السياسة، فالعلماء أحرارا في ممارستها [5].

ومرة أخرى أخطأ العلماء لما تعاونوا مع الشيوعيين، فبعد خروج ابن جلول ونواب فيدراليته من المؤتمر، أصبحوا لا يتحكمون في الأمور نتيجة سيطرة الحزب الشيوعي على المؤتمر الإسلامي الثاني الذي انعقد في جويلية 1937، ورغم وجودهم القوي عجزوا على إنجاحه لنقص كفاءتهم السياسية. أما النواب الذين انساقوا وراء فرحات عباس، فلم تعجبهم هيمنة الحزب الشيوعي، فساهموا في إضعافه بتقاعسهم. وأخيرا يمكن القول، أن بيان

[1]- البصائر، السنة الأولى، العدد33، 4 سبتمبر 1936.
[2]- مجلة الشهاب، م12، ج8، نوفمبر 1936.
[3]- أحمد مريوش، المرجع السابق، ص.359.
[4]- جريدة الأمة، العدد 87، السنة الثانية، 25 أوت 1936.
[5]-Renaud De Roch Brune, op.cit, p.237.

المؤتمر الإسلامي الجزائري حتى وأن كان قد أخفق في تحقيق ما كان يتطلع إليه الجزائريون، بل حتى في تحقيق مطالبه، إلا أنه استطاع أن يعطي دفعا قويا للحركة الوطنية الجزائرية بأن فضح أساليب ونوايا الاستعمار الفرنسي العدائية للشعب الجزائري[1].

ومما ذكرناه فإن العلاقة بين العلماء والنواب قد فرضتها المصلحة الضيقة الآنية، فكل منهما انتظر دعما معنويا من الآخر للخروج ظافرا من اللعبة السياسية. فالنواب رؤوا في العلماء جانبا روحيا يمكن استغلاله لمآرب سياسية خاصة القدرة على جمع الجماهير وتعبئتها. أما العلماء فقد رؤوا في النواب سند قوي بفضل مراكزهم النيابية، وقدرتهم على إيصال صوت الجمعية إلى الإدارة والسلطة الفرنسية، كما كان ابن باديس يستشير رئيس النواب في الأمور السياسية في كثير من المسائل الخاصة بجمعية العلماء. وبقدر ما أحجم النجميون عن الدخول في صراع مع العلماء، فقد غالوا في إلقاء اللائمة على كتلة المنتخبين، لأن الكتلة كان هدفها من البداية الحصول على المواطنة الفرنسية للنخبة المثقفة ثقافة فرنسية[2].

وهكذا بينت المكائد والدسائس هشاشة العلاقة التي جمعتهما من جهة، وأظهرت أن أطرافا أخرى كانت تتربص لإفساد هذه العلاقة، وتعمل في الخفاء من أجل تشتيت الرابطة بين العلماء والنواب. وفي الوقت نفسه، لعبت إدارة شؤون الأهالي دورها في حبك خيوط الجريمة بتفاني حتى تمكنت من ربح المعركة، ونالوا من التيارات السياسية الجزائرية في ظرف وجيز دون أن يتنبأ أحد إلى أن الصراع الحقيقي هو بين الاستعمار وأذنابه وليس بين الجزائريين. ومجمل القول، فإن الخلاف الذي وقع بين العلماء وبين خريجي المدارس الفرنسية عموما لم يصل إلى الحد الذي حدث بين الطرقيين والحركة الإصلاحية. ويعود السبب إلى نظرتهما لفكرة التجديد والانفتاح على المدنية الحديثة للنهوض بالمجتمع. وعقب صدور قرار 8 مارس 1938 المتعلق بتضييق دائرة التعليم العربي الحر، ورغم التباعد الذي

[1] - قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري(1934-1954)، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الرحيم سكفالي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص.248.

[2] - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص.138.

طرأ بين النواب والعلماء بعد المؤتمر الإسلامي، أعلن الشيخ ابن باديس في شهر أوت 1938 عن استعداده لعقد اتفاق مع الدكتور ابن جلول، والتحالف مع فيدرالية المنتخبين المسلمين باستثناء الذين كانوا يؤتمرون بأوامر الإدارة الفرنسية على أساس أن يتعهد كل من الدكتور واتحادية المنتخبين بالدفاع عن برنامج العلماء الديني واللغة العربية[1]. وقد كان ابن جلول في أحيان كثيرة على سبيل المثال يتكلم باسم جمعية العلماء بحكم مبادئها التي تقضي ببقائها خارج الميدان السياسي. ومن جهة أخرى، فإن ابن باديس كان يحضر بجانب الدكتور ابن جلول في التجمعات الشعبية[2].

2- النواب والحركة الاستقلالية (النجم):

أ- دعاة الإدماج:

لقد عرفت الفترة المعروفة بفترة ما بين الحربين، انتشار حركة النواب الجزائريين بشكل لا يقبل الجدال، لكن هذه الحركة لم تكن مهيكلة في البداية بنواب أحرار، إلا أنها ساهمت في إثراء الساحة السياسية الوطنية الجزائرية، وأثرت إلى حد ما أفكار النضال السياسي ضد الاستعمار الفرنسي وإدارته. ومن خلال كوكبة النواب الإصلاحيين بزعامة الأمير خالد يمكن إدراك أن هؤلاء تركوا زادا لمن ولاهم من الزعماء والمناضلين السياسيين الجزائريين سواء داخل الوطن أو خارجه. وكما هو معلوم، فإن المدة التي قضاها الأمير خالد في النيابة (1919-1923)، كانت كافية ليسير على خطاه نواب الجناح الليبرالي الإدماجي بقيادة الدكتور ابن تامي، حتى أن هؤلاء اعتقدوا أن حركتهم هي حركة بديلة لحركة الإصلاحيين وخاصة لما أسسوا فيدرالية النواب المسلمين على مستوى العمالات كما أشرنا له سابقا. ومن الحركة الإصلاحية ذاتها، ولدت الحركة الاستقلالية لنجم شمال إفريقيا بزعامة الحاج عبد القادر ثم مصالي الحاج، وكتب لهذه الحركة النضال من باريس، وذهبت بوطنيتها بعيدا بفعل برنامجها عكس التيارات السياسية الأخرى.

[1]- عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص.278.
[2]- نفسه، ص ص:241-242.

ومما لا شك فيه، أن الحزب الاستقلالي كان متشددا تجاه دعاة الإدماج، فرغم أن هذا الحزب كان رسميا منحلا، فإنه قد عارض بكل قوة الاحتفال بالذكرى المائوية للاحتلال، وضاعف من نشاطاته السرية. وفي سنة 1930 أصدر جريدة "الأمة" التي كانت من أكثر الصحف تأثيرا، كما أن اسمها كان يدل على برنامج كامل. وخلال أقل من سنتين بعد ذلك أعاد تنظيم نفسه تحت اسم "نجم أفريقيا الشمالية المجيد" الذي أصبح منذ فاتح سنة 1937 يسمى حزب الشعب[1]. ويمكن القول، أن الجناح الاستقلالي عرف عنه التطور المستديم، وعارض مطالب المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم-فيوليت وهي مطالب اندماجية[2]. لقد كانت قاعدة حزب الشعب النضالية وحتى الأعضاء القياديين تخلو من طبقة المثقفين قبل سنة 1937، وقد شكل هذا إضافة، حيث زاد من قوة الحزب وتنظيمه، لكن لما انفتح الحزب نحو الطبقة المثقفة والطلبة زادت متاعبه بعد الحرب العالمية الثانية.

وانطلاقا من القناعة الأيديولوجية للحزب، يمكن القول أنها كانت مشتتة في البداية ما بين الشيوعية المكتسبة من الحزب الشيوعي الفرنسي قبل استقلاله وتحوله إلى تبني أيديولوجية الحزب القومي وتركيزه على النضال من أجل تحرير منطقة شمال إفريقيا من الاستعمار. وأخيرا أوصلته قناعته إلى الاكتفاء بأيديولوجية الحزب الوطني لمكافحة الاستعمار الفرنسي فقط. ونظرا لهذه الاختلافات في بداية نشاط الحزب، لم تتح له فرص لمواجهة الجناح الإدماجي، إما لعدم تفرغه للمشاغل الوطنية أو لنقص الوسائل كون أن الحزب حديث النشأة. وعموما اعتبر مناضلو الحزب أن نواب الجناح الليبرالي باعوا ضمائرهم للإدارة لاعتمادهم على المجنسين، وعلى سياسة الإلحاق التام بالمستعمر، وسعيهم نحو سلخ الجزائريين من عروبتهم ودينهم.

وإضافة إلى هذا فإن مطالب الحركتين تقاربتا في ما يخص إلغاء قانون الأهالي، وحق التمثيل البرلماني، وإلغاء القوانين الاستثنائية، وإلغاء المحاكم الزجرية، والمساواة مع الفرنسيين في الحقوق والتجنيد، وبلوغ الجزائريين جميع الرتب المدنية والعسكرية من دون تمييز حسب الكفاءة والمهارة. وأمام عدم استعداد أحد الجانبين قبول وجهة

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص.436.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.1216.

نظر الآخر، ولا الاتفاق معه كان الاصطدام في وجهات النظر حتميا[1]، وحسب ما هو معروف فالاستثناء الوحيد بينهما يكمن في مطالبة النجم بجيش جزائري سيد، وبحكومة جزائرية مستقلة عن المتروبول، وهذا ما ميز النجم عن غيره. وفي الأول تبنى نجم شمال إفريقيا الخطوط العريضة من برنامج الشبان الجزائريين التابعين لخالد مطالبا بإلغاء الأنديجينا وبالمساواة في جميع الميادين بين المسلمين والفرنسيين وبالحريات الأساسية وخاصة الحق في السفر بحرية ومطالبا بالاستقلال للبلدان المغربية الثلاثة[2].

ب- دعاة الاندماج:

ونتيجة بعد دعاة الإدماج عن المشاكل الحقيقية للشعب الجزائري، ظهرت من صلب فيدرالية النواب لعمالة قسنطينة حركة أخرى للنواب الشباب من أصحاب الشهادات، المتأثرين بحركة الأمير خالد الإصلاحية منذ أيام الدراسة، وبانقسام فيدراليات النواب المسلمين، تمكن الجناح الاندماجي في ظرف قصير من الإطاحة بنواب الإدماج، والفوز بالتمثيل النيابي داخل المجالس المنتخبة، وسار هؤلاء على درب الأمير خالد، وكلهم أمل في تغيير الأوضاع حسب القواعد الديمقراطية في انتظار تطبيق المساواة بين الجزائريين والمعمرين. ولربما الفضل كله يرجع لهؤلاء في طرح المبادرات السياسية سواء تعلق الأمر بتشكيل حزب كبير يجمع الجميع لمواجهة السلطة والإدارة الاستعمارية أو اقتراح فكرة الاندماج كحل سياسي مرحلي في انتظار نضج المجتمع وتطوره.

وبحكم الموقع الجغرافي لحركة النواب والنجم، والتركيبة البشرية للمناضلين حسب المستوى الثقافي والعلمي، والوسط الاجتماعي لكل منهم، تتضح طبيعة الاختلافات بين الحركتين من حيث تصور المستقبل، والبرامج السياسية، وطرق وسائل نضال كلاهما. لقد اختلفت فعلا توجهات نواب فيدرالية المنتخبين المسلمين سنة 1933 بحلول دعاة الاندماج على رأس هذه الحركة، بينما عرفت الحركة الاستقلالية مضايقات انتهت بحل الحركة والتضييق على زعيمها قبل أن يحكم القضاء الفرنسي لصالح عودتها مجددا للنشاط. وبدأت الاختلافات بين الحركتين

[1]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص.139,

[2]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.59.

إلى أصل تلك المطالب التي حملها وفد النواب الاندماجيين إلى باريس في صيف 1933، والتي تضمنت التمسك بمشروع موريس فيوليت، وهو المشروع الذي رفضه النجم وحاربه مصالي مع أتباعه لكونه يجسد بقاء الاستعمار، ويكرس الطبقية داخل المجتمع الجزائري، لهذا وجد النواب معارضة شديدة لآرائهم من قبل النجميين[1].

ولكن هناك مشكل آخر أثار الاختلافات بين الحركتين ألا وهو الزعامة، كون أن شعبية ابن جلول بلغت حد الخرافات وسط الجماهير يفعل الدعاية المحكمة لفيدرالية نواب، وهذا ما أثار مخاوف حركة النجم خاصة زعيمها مصالي الحاج، كون أن الأول اكتسبها في الميدان بفضل الانتصارات في الانتخابات، والثاني لم يبلغها إلا بعد تصدع المؤتمر الإسلامي وبفضل تداعيات خطابه في الملعب البلدي بعد عودة وفد المؤتمر. ويبدو أن الاتجاه الإيديولوجي ساهم أيضا في الاختلاف بينهما، فبينما يرى النواب الجزائريون وبعض الفرنسيون المتعاطفون معهم مثل موريس فيوليت، بأن أسباب المعضلة تكمن في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، ويرى النجميون في العملية الاستعمارية ذاتها، السبب الرئيسي[2]. وما الاتهامات المتبادلة إلا دليلا عن عدم التوافق بينهما، وربما قد زرعت العداوة بينهما لما شوش مناضلو النجم ثم حزب الشعب الجزائري على محاضرات وتدخلات وفود النواب في باريس منذ سنة 1933 إلى غاية سنة 1939[3]. وهكذا يتبين أن الانقسامات كانت سمة الحركة الوطنية، وكانت وراء تأخر الكفاح المسلح إلى أكثر من نصف قرن، وهذا ما يفسر سلوك الاستعمار الذي يهدف أولا إلى الحط من مستوى كفاحهم الأيديولوجي، وذلك بأنه يحاول قبل كل شيء فصم الوحدة الشاملة التي تضفي على ذلك الكفاح القداسة وتهبه قيمة خلقية عليا، وهو يعلم أنه يحقق بذلك الأهداف السياسية المقصودة[4]. وانطلاقا من هذه الحقائق يظهر عدم قابلية أي حركة في التقارب والتعامل مع الحركات الأخرى إلا بفعل تقارب المصالح حتى ولو كانت جميع الحركات قد نهلت من الحزب الإصلاحي للأمير خالد. ومما سبق، فإن علاقة النواب بالحركات الأخرى

[1] - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص.139,

[2]- المرجع نفسه، ص.140.

[3] - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص.140,

[4]- مالك بن نبي، مشكلات الحضارة (الصراع الفكري في البلاد المستعمرة)، ط3، دار الفكر، دمشق، 1988، ص.42.

كانت مؤقتة وحسب ما تقتضيه المصلحة بحكم وجود النواب في مختلف المجالس النيابية، أما علاقة النواب بالنجم فكانت الظروف غير مناسبة للجمع بينهما نظرا للتباعد الأيديولوجي. وسبق أن تعاطف النواب مع النجم بعد إقدام حكومة الجبهة الشعبية على حله، وهو القرار الذي أغضب رئيس فيدرالية النواب لعمالة الشرق حيث انتقد بشدة القرار في جريدة (La Fléche) ليوم 30 جانفي 1930[1]. وحسب ما هو معروف، فإن تمثيل النجم كان ضعيفا داخل البلاد وهذا عكس النواب، كما أن المشاركة في الانتخابات لم تكن من أولويات الحزب الاستقلالي في عقد الثلاثينات من القرن العشرين. ورغم أن نواب الاندماج كانوا أكثر راديكالية من دعاة الإدماج، إلا أنهم نالوا سخط الاستقلاليين أكثر من غيرهم بحكم تطور النجم ونضج مناضليه بعد أن غيروا أيديولوجية الحزب بالتحول من القومية إلى الوطنية كما أشرنا. وعندما أقام الدكتور ابن جلول ما بين سبتمبر- أكتوبر 1935 في باريس ذكرت حبيبة زرقين أن نجم شمال أفريقيا بعث لرئيس فيدرالية نواب عمالة قسنطينة رسالتين عن طريق أمانة الحزب أمضاهما كل من سي الجيلاني والدكتور ابن سليمان. واعتبرت الرسالة الأولى أن رائد النواب هو الرجل المؤهل الذي يعمل من أجل تحسين الظروف المأساوية للشعب الجزائري، واستدعي للقاء رواد النجم، وجددت له الدعوة يوم 11 نوفمبر[2].

عموما يمكننا ملاحظة آنذاك قوة النجم في المهجر وسط العمال المهاجرين لوجود حرية ممارسة النشاط الحزبي هناك، وهو الشيء المفقود في الجزائر، ولهذا كانت الأيديولوجية مختلفة بين نواب الاندماج وحركة النجم في الطرح والممارسة السياسية. وقد عكرت تدخلات مناضلو النجم صفو العلاقات مع النواب لإفشال وفد المؤتمر، وإثارة الإصلاحيين على النواب على رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس لينقلب على ابن جلول ويعزله سياسيا. وعموما، فالتقارب الوحيد الذي حدث بين حركة النواب والنجم، هو وقوفهما معا إلى جنب العلماء في محنتها بعد صدور مرسوم ميتشال، وكما أشرنا تحاشى زعيما الحركتين المواجهة المباشرة حتى كتب لهما اللقاء عام 1936

[1]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص.141.

[2] -Habiba Zerkine,op.cit, p.316.

بمناسبة زيارة وفد المؤتمر لباريس، فاتضحت رؤية كل منهما حول موضوع الوطنية، فبالنسبة لمصالي مثلت له الحرية والاستقلال، أما ابن جلول فرأى أن المسألة متعلقة بإشباع البطن قبل كل شيء[1]. وهذا التعليق ما هو إلا دراية ببؤس الجزائريين من جهة، ومدى اهتمام فيدرالة النواب بالجانب الاجتماعي باستعمال النضال السياسي لتحقيق هذه الغاية من جهة أخرى.

وفي السياق نفسه، كان لتخوف النجم من حركة النواب عدة مبررات ولعل أهمها هو تحول نضال الفيدرالية إلى فرنسا لتوسيع شعبيتها كما كان حال العلماء الذين تمكنوا من فتح 10 نوادي هناك. والمثير أيضا هو أن صحافة النجم ثم حزب الشعب كانت تثير الفتنة والشكوك، وحطت من قيمة نشاط حركة النواب، واتهمت النواب بالعملاء، ووصفتهم بالخونة، وهاجمتهم كونهم يريدون تجريد الشعب الجزائري من هويته ووظيفته[2]. وبالفعل وبعد غياب الحركة الاستقلالية عن المؤتمر الإسلامي، ازداد سخطها للنواب خاصة لما سيطر ابن جلول وأتباعه على قيادة وفد المؤتمر الإسلامي.

ويمكن القول أن تجربة حركة النواب في الجزائر استفاد منها مصالي الحاج، حيث تبين له أن الخوض في الانتخابات وحصر النشاط السياسي بالمطالب والوفود قد أثبت فشله إلى أبعد الحدود، وأظهر أن هذه التجربة مضيعة للوقت كون أن الإدارة الاستعمارية والمعمرين لم يستجيبوا للنواب بل بالعكس جعلت الجميع يطمئن ببقاء فرنسا. ولعل تصريح ابن جلول رئيس فيدرالية النواب في باريس كان قاطعا لما قال:" قبل كل شيء نحن فرنسيون، كل العالم يجب أن يعرف هذا، فإقامتي في باريس جعلتني أشعر أكثر بعمق هذه الرابطة"[3].

3- النواب والشيوعيين:

بدأت الحركة الشيوعية في عمالة الشرق منذ سنة 1920 وسط المعمرين ولم تمس الأهالي إلا سنة 1936، واقتصر نشاط المناضلون الأوربيون على تكوين جبهة من الطبقة العمالية لاستغلالها وقت الحاجة وحسب

---

[1]- Habiba Zerkine,op.cit.

[2]- جريدة الأمة، عدد 33، أوت- سبتمبر 1935.

[3] -A.W.O, Rapport Sur La Presse Indigène en Algérie, Boite N°4481.

ما تقتضيه المصلحة. وظهروا وكأنهم يقفون وراء مصلحة تحرر الأهالي من الاستعمار والعبودية[1]. وتحول الحزب الشيوعي الفرنسي نحو الكولونيالية وأصبح يعادي الوطنيين الجزائريين. وناضل بعيدا عن الأفكار الاستقلالية، وحاول مقاومة الفاشية والتخلص منها، وعاد إلى المطالبة بتحرير الشعوب بعد التقارب الذي حدث بين الاتحاد السوفياتي والألمان.

وما ميز الحزب الشيوعي عدم قدرته على تعبئة الجماهير خاصة في الأرياف، حتى أن تشكيلة المناضلين لم تكن في مستوى تطلعات الحزب. ففي قسنطينة أصبح الحزب يتنفس وراء جمعية العلماء وحركة النواب لفرض وجوده فيها. ولهذا بحث الحزب الشيوعي عن مكانة له وسط الكبار، وحاول تكوين جبهة مع العلماء واللجنة المحلية للمؤتمر الإسلامي وحزب الشعب الجزائري ضد فيدرالية النواب المسلمين. وعندما دخل الحزب المعركة السياسية في قسنطينة، كان ذلك بمباركة جمعية العلماء المسلمين رغم رفض فيدرالية النواب المسلمين للعمالة مشاركته في المؤتمر الإسلامي، وحتى التعاون معه لتنافر الرؤى بينهم كليبراليين وبين الأفكار الشيوعية المنبوذة.

وهكذا لم يظهر الحزب الشيوعي كحزب فعال خلال المؤتمر الإسلامي الأول نظرا للتهميش المقصود الذي تعرض له من قبل النواب، ولم ينفرد بتسيير المؤتمر الثاني إلا بعد انسحاب رئيس فيدرالية النواب وأتباعه منه، وقام مناضلوه بخلق صعوبات مختلفة للوطنيين، برفض منحهم القاعات، وطردهم من المقرات، ومحاولة تخويفهم عن طريق العمال والفروع النقابية[2]. وبطبيعة الحال، لم يحقق نجاحا إلا سنة 1937 لما استطاع في هذه السنة والسنة الموالية، فتح عدة فروع عبر مناطق العمالة، وضم عدة مناضلين متشددين أمثال: دبابش علاء الدين، وصفاقسي (قسنطينة)، وابن عبد الله (عنابة)، وحباني عبد الله (قالمة)، وابن سلمان عمار(سكيكدة)، دون احتساب المتعاطفين مع الحزب، وكل هؤلاء كانوا تحت تصرف مسؤول الحزب على مستوى العمالة المعلم (Estorges). ويمكن القول أن الشيوعيين تحالفوا مع العلماء سنة 1937 من خلال حضور المسيرات والاجتماعات وإقصاء الرئيس ابن

---

[1] -Ibid, Dossier S.L.N.A, Note C.I.E, N°1016.
[2]- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, TomeI, op.cit, p.480.

جلول ونواب فيدراليته من المؤتمر باستثناء النواب الذين اختاروا العمل إلى جانب المنشق فرحات عباس. وفي هذه الفترة، اتصل الشيوعيون بحزب الشعب لكن بقيت علاقتهم محدودة و لم تصل حدود الوفاق[1].

وحسب ما أشرنا إليه سابقا فإن تجاه النواب الليبرالي لم يتطابق مع مبادئ الحزب الشيوعي الجزائري، وعلى غرار المستوى الثقافي والوسط الاجتماعي للمناضلين، التمسنا تبعية الشيوعيين للحزب الشيوعي الفرنسي حتى مرحلة متأخرة، وأبدوا تفاهما مع الأحزاب الفرنسية اليمينية المتطرفة الممجدة للاستعمار. وكما هو معلوم، فالحزب الشيوعي ظل يمقت جميع الجزائريين بدعايته، وحركة النواب بالذات لأنها كانت رائدة للحركة المطلبية في قسنطينة وخارجها، وهذا ما لم يتقبله الشيوعيون لأنهم توهموا أنهم الأقرب إلى فهم حقيقة ما يعانيه الجزائريون. وقام الحزب الشيوعي الجزائري بسلسلة من الحملات ليظهر أنه يدين الإصلاحية والمنتخبين الذين يعتبرهم من "عملاء الامبريالية"[2]. وهناك خلاف آخر بين الحركتين تمثل في انضمام البعض من فيدرالية نواب العمالة إلى منظمة الصليب الناري (Croix de Feu) مع بداية سنة 1935، وهذا ما لم يرضاه الشيوعيون لمعاداتهم للفاشيين. ويمكن القول، أن جميع مبادرات العمل بين النواب والشيوعيين قد فشلت سواء تعلق الأمر بالمؤتمر الإسلامي الأول (1936)، أو بمبادرة إنشاء حزب جبهة الوفاق الجزائري-الفرنسي (1938)، أو بيان الشعب الجزائري (1943)، أو المشاركة في إعداد المشروع الإصلاحي (1943-1944).

4- علاقة النواب بالأحزاب الفرنسية والمعمرين:

أ- مع الأحزاب الفرنسية:

حاول نواب فيدرالية عمالة قسنطينة تجنب مواجهة نواب الأحزاب الفرنسية الممثلة في الجزائر داخل المجالس المنتخبة حفاظا على حسن العلاقة، ولكسب أصوات البعض منهم مثل أحزاب الجبهة الشعبية الساعية وراء تطبيق طرح المشروع الاندماجي على البرلمان، وتجنب شر أحزاب جبهة اليمين التي أظهرت تطرفها خاصة في عمالة الغرب. ولمواجهة حركات الجبهة الشعبية، قامت تجمعات اليمين في الجزائر بالدفاع على الاستعمار، وتوضيح

[1] -A.W.C, Dossier, S.L.N.A, op.cit.

[2] – الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.55.

سياستها من الأهالي[1]. ومن بين الأحزاب السياسية الفرنسية التي تقرب منها النواب الجزائريون على سبيل الحصر: الحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، إلا أن البعد أعاق الاتصال المباشر بها، وانتظر النواب سنة 1946 لرؤيتهم في البرلمان الفرنسي تحت حكم الجمهورية الرابعة، وهناك احتكوا وانخرط البعض منهم في الأحزاب كتحالف استراتيجي لربح الأصوات وجلب الدعم والمساندة. أما البعض منهم، فاستطاعوا الاحتفاظ بانتمائهم لأحزابهم داخل الغرفة البرلمانية، وتمسك البعض بحريتهم. ومن بين الأحزاب الفرنسية التي اختارها البعض من النواب الجزائريين نذكر: تجمع الشعب الفرنسي (R.P.F)، والحركة الجمهورية الشعبية (M.R.P)، والاتحاد الديمقراطي الاشتراكي للمقاومة (U.D.S.R)، والغريب أن بعض هؤلاء النواب لم ينظموا أبدا إلى كتلة نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ولا إلى كتلة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وذلك بوفائهم للأفكار الاندماجية حتى ما بعد انطلاق الثورة. وما نسيه النواب المسلمون، أن النواب الأوربيين ما هم إلا صورة لرأي تنظيماتهم المختلفة. يخافون رؤية في يوم ما الناخبين المسلمين يكتسحون القسم الانتخابي لمواطنيهم[2].

وفي الأخير، فإن معارضة نواب فيدرالية عمالة الشرق لنواب اليمين الذي مثلته جمعية شيوخ البلديات، فإن العلاقة ساءت بينهما و لم تعرف التحسن بمرور الوقت. لقد وضع النواب الجزائريين في مأزق حقيقي، حيث لم يكن لهم الحق في تمثيل شعبهم في البرلمان ومجلس الشيوخ، ونال هذا الشرف النواب الأوربيون لكن للأسف كانوا من الجناح الراديكالي المتطرف، وعملوا كل ما بوسعهم لتزوير الحقائق ودعم الكولون، وعرقلة مساعي النواب، وقطع الطريق أمامهم في الجزائر وفي باريس للحيلولة دون تمكينهم من إسماع أصواتهم للرأي العام الفرنسي والاتصال بالشخصيات السياسية الفاعلة هناك. وختم اليمين إلى استحالة تطبيق الاندماج[3]. ونتيجة مكر ودسائس اليمين المتطرف، سقط النواب الجزائريون في الفتور، وفشلت كل وفودهم الزائرة للعاصمة الفرنسية بما فيها وفد المؤتمر الإسلامي رغم مجهود الشخصيات النيابية والعلماء والشيوعيين.

---

[1] - Mahfoud Kaddache, Histoire Du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, p.409.
[2] -Ibid, p.413.
[3] - Mahfoud Kaddache, Histoire Du Nationalisme Algérien, op.cit, p.415.

ب- مع المعمرين:

لقد ارتبطت الجزائر وسكانها منذ الاحتلال الفرنسي بهجرات المعمّرين من الدخلاء الوافدين من منطقة الألزاس واللورين وجنوب فرنسا. كما عرفت البلاد قدوم معمرين من دول أوربية مطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة العائلات اليهودية. ومن بين هؤلاء: هجرة الأسبان، والإيطاليين، والمالطيين، بالإضافة إلى بعض البولونيين، والصرب، واستمرت عملية التهجير لقلب التفوق الجزائري في المجال السكاني. وكان القاسم المشترك بين المهجّرين جميعا، أنهم جاءوا إلى الجزائر بتشجيع من السلطات الاستعمارية بحثا عن الثراء، وهروبا من الأزمات السياسية والحروب القومية التي عرفتها أوربا في القرن التاسع عشر. ولم يختلف أيّ باحث بعد دراسة حالة الوافدين في الإشارة أنّ غالبيتهم كانوا من طبقة الفقراء، ساقتهم الظروف إلى الجزائر، ووزعت عليهم أجود الأراضي، وتحوّلوا بسرعة إلى أغنياء. وكان الهدف هو جعل الجزائري يختفي تماما، وعلى الأقل تهميشه، ومسايرة الاستعمار...[1].

وعموما، دعّمت الإدارة الاستعمارية هؤلاء بشكل سافر، لأنّها تعود إليهم في الأصل، ولهذا استحوذ البعض منهم على مناصب القرار والوظائف السامية، واستفاد البعض الآخر من مراكز تسيير الاقتصاد الجزائري، وتحصلوا على قروض الفلاحة التي حرم منها الفلاحون الجزائريون رغم الحاجة إليها لتطوير قطاعهم، وأصبحوا هكذا يتحكمون في التجارة الداخلية والخارجية. وكان منهم أرباب العمل والمصانع ومختلف القطاعات التابعة للخدمات العمومية ومصالح الجزائريين لأنهم مؤهلون عكس الجزائريين. وهكذا لم يكترث معمرو الجزائر من اختلاف انتماءاتهم العرقية والإيديولوجية، وتعاونوا جميعا ضد العرب رغم الانقسام الذي كان يميزهم، فكان منهم المتعصبين المتعاطفين مع التيار اليساري، والعنصريين المنطوين تحت مظلة التيار اليميني المتطرف، ورغم وجود

---

[1] -Ahmed Mahsas, op.cit, p.33.

الشيوعية داخلهم، إلاّ أنها لم تشكل خطرا عليهم[1]. وهكذا، يمكن القول، أن المعمرين شكلوا في البلاد قوة ثانية احتياطية وردعية بعد الجيش خلال الأحداث والمناسبات لإحباط أي تمرد أو ثورة تهددهم كأقلية وتهدد مصالحهم ومصالح الإدارة، ولهذا كانوا أخطر ممن عمر المستعمرات الفرنسية ما وراء البحر. ولهذا وقف هؤلاء وراء نفي الأمير خالد بعدما أتعبوه بالمكر والتزوير. ونذكر على سبيل المثال المعمّر مورينو (النائب القسنطيني) الذي أعدّ برنامجا للقضاء على الإصلاحات وتطبيق سياسة الإدماج، والذي كان يبحث من وراء ذلك تحسين وضعية المعمرين، ومنح الجزائريين أشياء تافهة[2]. ويكفي أن هؤلاء السادة الجدد للجزائر تمكنوا رغم اختلاف أفكارهم من امتلاك الآلاف من الهكتارات الصالحة للزراعة بطرق غير نزيهة وشرعية، فرجل مثل بورجو استحوذ على 2000 هكتار من أشجار الكروم وهو من اليسار، بينما تحصل غراسيا فور على 6000 من أراضي الحبوب، وسبق أن أعلن على انتمائه إلى اليمين. لهذا لا يجب التفريق بين العصبتين[3]. كانت ممارسة هؤلاء للسلطة توصف بالتعسف في القرى النائية، والبلديات المختلطة أين كان تمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة يقتصر على الأميين، وبالإضافة إلى هذا، اعتمادهم على سطو أملاك الضعفاء، كما قاموا بفرض غرامات خيالية وغير قانونية على صيادي السمك وعلى الفلاحين العاجزين عن دفع ما عليهم من مستحقات.

ويبدو أن فترة غزو المعمرين لأرض الجزائر اتسمت أيضا بالمخاوف، فعلى سبيل المثال تزعزعوا لما صدر قانون جونار الإصلاحي عام 1919، لأنّ هذا القانون نصّ على منح الجنسية الفرنسية للنخبة الجزائرية قصد إدماجها، لكن رد فعل قدماء المعمرين جاء عنيفا، ففشل مشروع الحلم القديم لإقامة جبهة ثالثة من بعض الجزائريين[4]، وحسب ما هو معروف، فإن المعمرين استعملوا القوة لإخضاع الجزائريين، وجردوهم من حق المواطنة حتى أصبحوا غرباء على أرضهم، ومارسوا عليهم التمييز العنصري لإذلالهم وللحفاظ على تفوقهم ومصالحهم داخل

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص.363.

[2]- André Nouchi, La Naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954), édition de Minuit, Paris 1962, p.57.

[3]- Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, édition Réné Julliard, Paris 1962, p.100.

[4] -L’Express, Entretien avec Annie Rey- Coldzeiguer, N°2645, Semaine du14-20 Mars 2002.

المستعمرة. وهناك من قال أن في بداية الاحتلال لم يكن كل فرنسي شخص سيء، إلا أنّ النظام الكولونيالي المطبق من قبل البرجوازية الفرنسية هو الذي صنعهم هكذا[1]، وعن دورهم في إفشال جميع المساعي لحل مشاكل الجزائريين العالقة، هناك من قال أنه لا يمكن لأحد أن ينكر تأثيرهم القوي الذي مارسوه طيلة الاحتلال، بسبب تشكيلهم جماعة ضاغطة على مصير السياسة الفرنسية في الجزائر، لكن وضع اللوم عليهم وحدهم لا يستند لأي منطق[2]. إن كان هذا رأي البعض، فإنّ البعض الآخر رأى أنّ المسلمين افتقدوا للوسائل، بينما شكل المعمرون لوبي كولونيالي حافظوا عليه في البرلمان بباريس، لقد كانوا فقراء ويتكلمون باسم الشعب الفقير[3].

لقد اعترف فرحات عباس، أنّ الإمكانيات الموضوعة أمام النواب المسلمين خلال فترة الاحتلال الفرنسي لم تمكنهم من مواجهة خصومهم من نواب المعمرين في الجزائر وفي فرنسا[4]. وفي السياق نفسه، ذكر أنّ نفوذهم داخل الجزائر دفعهم إلى تحويل البلاد إلى مستعمرة كبرى حتى أصبحت دولة داخل دولة، فأداروا البلد حسب هواهم، ومنعوا على السلطة المركزية المساس حتى بيد خفيفة شؤون المستعمرة[5]. ومنذ ظهور النخبة الجزائرية ومشاركتهم في الانتخابات، روّج المعمّرون كثيرا لحركتهم، واعتبروها حركة لا تختلف عن حركة الشباب التركي، وكانت نيتهم من وراء تضخيم مطالبهم المتواضعة، القضاء على حركتهم قبل نضج أفكارهم. ولما طالب الأمير خالد بمساواة حقيقية بين الجزائريين والمعمرين تعرّض لمراقبة صارمة ومستمرة من قبل الإدارة الاستعمارية، ونال سخط المعمرين وجناح النخبة الجزائرية الإدماجية الموالية للإدارة التي خذلته بالانقلاب عليه. والغريب في الأمر، أنّ المعمّرين رفضوا التعامل حتى مع النخبة الجزائرية المتجنّسة المنطوية تحت غطاء الإدماج والإدارة الاستعمارية، و لم يشفع لهؤلاء الجزائريين حتى قراهم من الفرنسيات لاكتساب ود المعمرين. وقد استلزم أمر تنفيذ المشروع الاستيطاني في الجزائر من قبل المعمرين الاعتماد على الصحافة المكتوبة كوسيلة ذات تأثير في الرأي العام الفرنسي من أجل

[1]- Ferhat Abbas, op.cit, p.110.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.369.

[3] - Ferhat Abbas, Le Jeune Algérien, édition Garnier Fréres, 2ème éditions, Paris 1981, p.23.
[4]- Ibid.
[5] -Ibid, p.25.

تضليله، وللنيل من معنويات الجزائريين والتشكيك في قدراتهم. كما اعتمدوا على الأقلام المأجورة الحاملة للحقد والكراهية والعنصرية للجزائريين أمثال الكاتب موريس آجام الذي دافع عن الكولون في مقالاته، وحمل كتابه المعنون: (Problêmes Algériens) انتقادات لاذعة للشعب الجزائري الذي وصفه بالجاهل تارة، وبالمتعصب أحيانا أخرى، ولا يطع إلاّ باستعمال القوة[1]. هكذا أهين الشعب على أرضه، و لم يعد يقدر إلا على التمني في انتظار الفرج.

لقد كانت اليوميات الصادرة بالفرنسية تابعة لأثريائهم مثل صحيفة: (L'Echo d'Algér)، و(La Dépêche Algérienne)، و(La Dépêche de Constantine)، وأيضا جريدتي (L'Echo d'Oran)، و(La Dépêche de l'Est)، جرائد مناهضة للجزائرين، استطاعت جميعها بعث السم كل ما أتيحت لها الفرصة لتعكير العلاقة بين المستعمر والمستعمر، وجعلت من العنصرية بضاعة رائجة[2].

وهكذا أصبحت صحافة المعمرين تثور في كل مناسبة ضدّ أي محاولة سياسية للحركة الوطنية الجزائرية، ونالت فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة (جناح الاندماج) حقها من اللوم والعتاب كلما تمكنت من قيادة الوفود الجزائرية إلى باريس من أجل تحقيق مطالب الشعب، واستعطاف الشخصيات الفرنسية الفاعلة لتدعيم الإصلاحات. ومن جهة أخرى نال مطلب فيدرالية النواب المسلمين المنادي بمشاركة الجزائريين المسلمين في التمثيل البرلماني بباريس انتقادات جارحة[3]. وحين حلت اللجنة الفرنسية المكلفة بدراسة مسألة التمثيل البرلماني للجزائريين سنة 1928 بأرض الوطن استبشر الجزائريون خيرا بينما وقف المعمرون في وجه هذه المبادرة بكل قوة، وتحججوا بالخوف من مسألة الأغلبية الساحقة للمسلمين في حالة تطبيق القوانين الفرنسية ومبادئ الديمقراطية في الجزائر[4].

---

[1] - Maurice Ajam, Problèmes Algériens, Préface de M. Joseph Caillaux, Paris 1913, p.39.
[2]- Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.100.
[3]- Mahfoud Kaddache, L'Algérie des Algériens (1830-1954), édition Rocher Noire 1998, p.168.
[4]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الديمقراطية، دار المعرفة، الجزائر2001، ص.50.

لقد أباح المعمرون نشر كل المقالات اللاذعة في صحفهم، وأساءوا بعملهم هذا إلى كرامة الجزائريين، لكن الملاحظ والأكيد أنهم أقاموا الدنيا لكل مقال صادر في جريدة جزائرية تعرضت إلى أعمالهم وكشفت عن عيوبهم. ففي سنة 1928 طالب المستوطنون بوضع حد للصحيفة الوطنية الإقدام بعد أن أصبحت في قبضة نجم شمال إفريقيا بعد نفي الأمير خالد[1]. والعمل نفسه قامت به الإدارة الكولونيالية تجاه مقالات الدكتور محمد الصالح بن جلول، رئيس فيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة لما تعرض بجرأة إلى تصرفاتهم العنصرية بعد سقوط باريس خلال الحرب العالمية الثانية، فصودرت في شهر فبراير 1942 جميع مقالاته التي كان ينوي نشرها في جريدة (L'Entente) التابعة لجمعية النواب المسلمين والتي أدارها، حيث اعتبرت الإدارة ما كتبه مجرد استفزازات ونظرة عنصرية غير مقبولة وغير مؤسسة[2]. وكان من الصعب على أي حركة سياسية وطنية الدفاع عن الجزائريين، والمطالبة بالاستقلال داخل الجزائر، أو نصرة شعب جائع ومقهور من قبل هؤلاء المعمرين الذين كانوا أصحاب القرار في الجزائر وباريس. ومهما يكن، فإن نظرة هؤلاء تجاه شعب الجزائر كانت قاصرة ولم تتغير، فبالنسبة إليهم بقي العربي مواطن من الدرجة الثانية، لأنه مشرقي الأصل وكسول[3].

وفي تشريح تركيبة المعمرين الذين حملوا معهم عنصرية خطيرة، وكان لهم الفضل الكبير في أزمة الشعب الجزائري، ذكر فرحات عباس أنهم أقلية، لكن ضموا علماء النفس، والاقتصاد، والمفكرين، مثل المعمّر: (Etienne Eugêne)، (Thomson)، (Elysée Sabatier)، (Bertagna)، (Roux)، (Fressineng)، (Max Regis)، (Borgeaud)، (Gustave Mercier)، (Louis Bertand)، (Servier André)، (Docteur Moll)، (Morinaud)، (Abbo)، (Duroux) وآخرون هم أقل أهمية وغير معروفين كثيرا لدى العامة، لكنهم كانوا أقوياء، واستطاعوا إملاء أوامرهم على الولاة ورؤساء الحكومة

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.363.

[2]-Charles-Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine (de L'Insurrection de 1871 au déclenchement de La Guerre de Llibération 1954), 1ére édition, Tome I, Presse Universitaire, Paris, 1979, p. 550.

[3] - Maurice Ajam, op.cit.

العامة[1]. وبطبيعة الحال اعتمد المعمرون على مضايقة النواب المسلمين بشكل مألوف داخل مختلف المجالس المنتخبة، سواء تعلق الأمر داخل المجالس البلدية أو المفوضيات المالية إمّا بسبب كثرة عددهم أو بسبب ثقلهم السياسي في المترو بول. ويخطئ من يظن أنه لم يكن للمعمرين تنظيمات تحميهم وتجمع كلمتهم، فعلى سبيل الذكر أسسوا جمعية وطنية لهم ولأنصارهم المتعاطفين معهم في باريس يوم 13 مايو 1930 للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمستوطني الجزائر[2]. وازداد نفوذهم لما أسسوا فيدرالية مصالح الفرنسيين خارج فرنسا في باريس يوم 10 جوان 1930 لتسهيل الربط بين فرنسا ومستعمراتها المنتشرة عبر العالم في المجال الاقتصادي والثقافي[3]. وهكذا تقوّى سلطانهم في الجزائر، وأصبحوا أصحاب تأثير على سلطة القرار داخل البرلمان، وداخل قصر البربون، وتزامن تأسيسهم للجمعيات والنوادي المغلقة، ظهور الوعي الوطني لدى الجزائريين، وقيامهم بتأسيس فيدراليات للمنتخبين المسلمين على مستوى العمالات في صيف عام 1930، وهي عبارة عن جمعيات مستقلة لتوحيد العمل بين النواب الجزائريين.

وعموما يمكن القول أن المعمرين ركزوا في سياستهم العامة على محاربة الاندماجيين في عمالة قسنطينة وعلى رأسهم الدكتور محمد الصالح بن جلول، والصيدلي فرحات عباس، والدكتور سعدان، والدكتور لخضاري، وطبيب الأسنان أحمد زركين، وغيرهم من النواب المسلمين البارزين والمنتسبين لفيدرالية المنتخبين للعمالة، والذين واجهوا بأقلامهم المعمرين ومن يقف معهم. والسبب الرئيسي للعداء إنما راجع إلى تعصب المعمرين الذين كانوا ضدّ فكرة منح الجزائريين الجنسية الفرنسية، بالإضافة أن دعاة الاندماج دافعوا على أحوالهم الشخصية كعرب ومسلمين، فاعتبر هذا خطرا يهدد نفوذهم في المستقبل[4]. لقد تأثر فرحات عباس، النائب الجزائري من فشل سياسة الاندماج،

---

[1] - Ferhat Abbas, Le Jeune Algérien, op.cit, p.25.
[2] - J.O.R.F, N°184, 6 Juin 1930, p.6296.
[3] -Ibid, 12 Juin 1930, p.6487.

[4]- أنيسة بركات، المرجع السابق، ص.50.

حيث كان يعتبرها حلا للجزائر المستعمرة لو طبقت فعلا من قبل المسيرين الفرنسيين، وأنّه لو كان النظام الكولونيالي عكس ما كان في الجزائر لم تكن هناك معركة تحريرية فيما رأى[1].

وللوقوف على حقيقة معاناة النواب الجزائريين، نشرت الجريدة الإدماجية صوت الأهالي التي أدارها ربيع زناتي (La Voix Indigéne) في العدد رقم 210 أن الحاكم العام كارد (Carde) أساء إلى الجزائريين، وحرّض الحكومة، والنواب المعمرين، والطلبة الفرنسيين، والمفوضين الماليين على وفد فيدرالية المنتخبين المسلمين الذي ترأسه الدكتور ابن جلول الذي حمل مطالب إصلاحية لسلطات فرنسا بباريس. ولكبح حركة النواب المسلمين في الانتخابات ألح المعمرون على الإدارة الاستعمارية بضرورة تغيير التقسيم الإداري، وتقليص الدوائر الانتخابية لقطع طريق الفوز أمامهم، وتحويل الأصوات إلى غيرهم، وسخّر نوابهم في مجلس الشيوخ بباريس كل الإمكانيات لإحباط أي اقتراح متعلق بالإصلاحات.

لقد طال تزوير الانتخابات معظم الانتخابات في الجزائر ما بعد إصلاحات جونار، وكان الأمير خالد أول ضحية لها، وحركة الاندماج بقيادة الدكتور محمد الصالح بن جلول من بعده، ليعرف فرحات عباس المصير نفسه لما ابتعد عن فيدرالية المنتخبين المسلمين، ثم جاء دور الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (الجناح الاستقلالي) بعد الحرب العالمية الثانية. وحسب التقارير الفرنسية فإن المعمرين وأنصارهم من الجزائريين تعودوا التحرش على النواب المسلمين قصد التأثير عليهم أثناء الحملات الانتخابية، ووصلت الجرأة إلى حد استعمال القوّة والطلقات النارية[2]. وتعرض المناصرون والناخبون إلى مضايقات وضرب عمدي حتى يغيروا وجهتهم السياسية، ويصوتوا على من اختارته الإدارة.

ومن الأمور الغريبة في الصراع السياسي الدائر بين الجزائرين والمعمرين أنّ بعض العائلات العنصرية لعبت دورا كبيرا في تمويل بعض الحملات الصحفية العنيفة ضد السياسيين الجزائريين بباريس والجزائر مثل عائلة

[1]- Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.35.

[2]- محمد بكار، المرجع السابق، ص.21.

(Morinaud)، وعائلة (Dirkess)، وعائلة (Bergeaud)، وعائلة (Cicard) وغيرها كثير. وبالفعل كان الهدف من حملاتهم إفشال مشروع موريس فيوليت ثم مشروع بلوم- فيوليت الإصلاحي للجبهة الشعبية والذي اعتبره النواب المسلمون نموذجا لبرنامجهم بعد تعديله وإضافة إليه بعض البنود الجديدة[1]. إن رفض مشروع بلوم- فيوليت من طرف البرلمان الفرنسي كان ضربة قاسية تلقاها فرحات عباس من فرنسا ولسياسته الاندماجية، وأمام هذا الفشل الذريع لسياسته التي ناضل من أجلها قرابة عشرين سنة، والتي انتهت بهزيمته، و لم تعد فرنسا وطنه، لأنها رفضت العامة من الشعب الجزائري الارتباط بها، فكان عليه أن يعيد تصحيح موقفه تجاه سياسة الاندماج[2].

لقد همش دور النواب المسلمين داخل المجالس المنتخبة أكثر من غيرهم لأنهم ببساطة جالسوا النواب المعمرين، وكانوا على صلة دائمة بهم. ولهذا استخدم المعمرون ثقلهم السياسي في باريس لإبعاد النواب الجزائريين عن أعضاء الحكومة والممثلين البرلمانيين، حتى أنهم ساوموا السلطات في عدة مناسبات وضغطوا عليها حتى لا تستجيب لمطالبهم. ومن أساليبهم الماكرة أن قدم رؤساء البلديات استقالتهم يوم 14 جانفي 1937 لإيقاف جميع المساعي السياسية المنادية بتطبيق المشروع الاندماجي، وكان قائد هذه الحركة المتطرف النائب (Abbo)، رئيس فيدرالية بلديات الجزائر[3]. كما استعمل المعمرون أسلوب التهديد ضد المسلمين، والتزموا بمعاداة العرب في حالة مصادقة البرلمان الفرنسي على مشروع بلوم- فيوليت الإصلاحي. وبهذه المخططات استطاع المعمرون تفويت فرص تاريخية على النواب الجزائريين للبقاء في الواجهة السياسية.

لقد ألحق المعمرون الأذى بسواد المجتمع الجزائري، والشخصيات البارزة للحركة الوطنية، إما بالنفي، أو الاعتقال، أو تدبير المكائد من حين إلى آخر، أو بالاعتماد على سياسة التجويع أحيانا أخرى كما حدث خلال الحرب العالمية الثانية لما اعتمدوا على سوء توزيع المؤن والمواد الغذائية على السكان. وفي السياق نفسه، تماطلوا في

[1] - قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري،المرجع السابق، ص.246.

[2]- عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ.د عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، قسنطينة، 2004-2005، ص.136.

[3]- محمد بكار، المرجع السابق،ص ص: 88،97.

تموين العمال الجزائريين بالنسيج مما أضرّ بهم، وأصبحت الملابس نادرة في الأسواق، وقننوا توزيع المواد الأولية على تجار الحلويات الشرقية والخفاف بسبب صعوبة التموين والحرب العالمية قائمة[1].

إن تخوف هؤلاء من مستقبل ضياع المستعمرة كان بسبب وعي الجزائريين الذي جعلهم في حالة استنفار مع انتهاء الحرب العالمية، لهذا كانت استعداداتهم يومية في اقتناء الأسلحة، والتآمر على العزل من الشعب، وقد أعربت تصريحات نوابهم في مجالس قسنطينة عن نوايا دسيسة بقيامهم استفزاز النواب المسلمين[2]. ولما اندلعت أحداث ماي 1945، شاركوا بشكل غير مسبوق في الفرق المسلحة التابعة للميليشيات، وكانوا خلال المجازر طرفا أساسيا في إبادة الجزائريين في القرى والأرياف، وقيامهم بهواية اصطياد الآلاف منهم بدون وازع إنساني. ويمكن القول أن هدفهم تمثل في ترسيخ المشروع الاستيطاني، وبقاء الاستعمار وإدارته عقود أخرى في الجزائر. وطال التقتيل الجماعي مناطق عدة من الشرق الجزائري، وأحل النهب والسطو، وكان النائب الجزائري محمد الصالح بن جلول شاهدا على الجرائم المرتكبة، فكشف من منبره البرلماني بباريس عن هذه التجاوزات البشعة[3]. وبعد عودة الأمن الحذر إلى ربوع الوطن، أجهض المعمرون مشروع الإصلاح الذي صوت عليه البرلمان الفرنسي يوم 20 سبتمبر1947، وأصروا على إلغائه. وفي عز الثورة التحريرية، ما انفكوا يطالبون باستقلالهم عن المتروبول، وشاركوا في مجزرة 20 أوت 1955، وساهموا بعد أقل من ثلاث سنوات في تدبير انقلاب على الحكومة العامة يوم 13 مايو 1958، وتمردوا على سلطات باريس تحت شعار "الجزائر- فرنسية". ولما نجحت مفاوضات إيفيان الثانية، كونوا ميليشيات جديدة مسلحة كعادتهم، وتواطئوا مع عناصر من الجيش الفرنسي وأسسوا المنظمة العسكرية السرية الإرهابية (O.A.S.) من أجل إفشال المفاوضات الفرنسية- الجزائرية، واتبعوا سياسة الأرض المحروقة بتقتيل المثقفين الجزائريين، وتخريب المنشآت الاقتصادية، والثقافية، وعدم احترام الهدنة المطبقة يوم 19 مارس 1962. ومن خلال ما سبق، فإن هؤلاء المعمرين انتهوا مشردين، ولم تكن نية لاقتسام الثروة مع سكان البلاد في

[1] - A.W.C, Dossier SLNA, N° 792, 25/d, Constantine Le 9 0ctobre 1942.
[2]- Charles-Henri Favrod, La Révolution Algérienne, Plon, Paris 1959, p.75.
[3] - J.O.R.F, A.C.P, Le 18 Juillet 1945, p.1401.

إطار نظام عادل. وما من شك، أن البصيرة خانت هؤلاء طيلة الاحتلال، وعمّروا أرض الجزائر على أساس عنصري ومصلحي، فلما انتهت مصالحهم بحلول الاستقلال، لم يعد لهم وجود رغم حنين البعض منهم للعودة مجددا خاصة الأقدام السوداء. لقد اعترف النواب المسلمون من خلال تجربتهم السياسية أنّ هؤلاء الدخلاء انتهجوا سياسة مسدودة كان مآلها رهن الشعب الجزائري في دوامة المخاطر واللامساواة[1].

المبحث الثاني: الإخفاقات السياسية للنواب (1934-1937).

1- النواب وأحداث أوت 1934:

أ- الوضع العام قبل الأحداث:

لقد كانت خيبة النواب الجزائريون كبيرة بعد فشل الوفد الإسلامي كما أشرنا، لكن هذا الفشل تحول سلاح سياسي، حيث أعلنت فيدرالية النواب لعمالة الشرق عن استقالة جميع النواب الجزائريين من مختلف المجالس المنتخبة. عموما نجحت العملية في الشرق بينما كانت الاستجابة قليلة في كل من عمالة الجزائر ووهران لميول نواب العمالة الأولى لسياسة الإدماج ووجود نفوذ قوي للمعمرين في العمالة الثانية. والملفت للانتباه أن النواب لما ترشحوا في انتخابات 1934، انتخب عليهم كلهم بأغلبية ساحقة[2]. وهكذا عاد الأمل إلى النواب بعد فوزهم بسبعة مقاعد في المجلس العام لقسنطينة، وحاولوا مرة أخرى بعث وفد منهم إلى باريس، لكن (Edouar Harriot) رفض استقبالهم، بينما استقبلهم (Jaques Doriot) بحفاوة في سانت دنيس في حضور كل من (Maurice Thorez) و(Lucien Monjauvis)[3].

وعلى الجبهة الاجتماعية عرف الشعب الجزائري خلال السنة بؤسا بسبب تردي الوضع الاقتصادي الذي انعكس على الفلاحين وأدى إلى ارتفاع عدد البطالين داخل المدن، وهذا ما دفع ببعض المندوبين الجزائريين الإشارة إلى المجاعة التي انتشرت في المدن والأرياف ومست الجزائريين دون غيرهم خلال جلسات المجالس المحلية. وعموما

[1]- La Voix Indigène, N° 654, Lundi 13 Mai 1946.
[2]- A.W.C, Situation Politique Des Indigènes, Dossier S.L.N.A, Note C.I.E, N°1016.
[3]- Charles- Henri Favrod, La Révolution Algérienne, édition Plon, Paris, 1959, p.70.

يمكن القول أن المندوبين المسلمين اكتفوا بوصف حالة الجزائريين العامة، والتذكير بأهم الإجراءات غير المسئولة التي قامت بها الإدارة الاستعمارية مثل: توقف البنوك عن قرض الأهالي (الوطنيين)، وعدم مطالبتها بتأجيل دفع المزارعين الذين ذهبوا ضحية الكوارث الضرائب المستحقة[1]. وهذا ما يبين أن إجراءات الإدارة الصارمة كانت سببا في تدهور المستوى المعيشي للسكان، الذي انجر عنه مشاكل عديدة رافقت الجزائريين طول مدة الاحتلال كأزمة السكن، وقلة الغذاء، وانخفاض الدخل لدى العائلات باستثناء عائلات الملاك الكبار الذين تلذذوا بمعاناة الآخرين، والبطالة التي تعرف تراجعا وأدت بالكثير من الأفراد والعائلات إلى الهجرة، ليضاف إلى كل هذا إجحاف القوانين في حقهم والذي جعل منهم مجتمع منبوذ في وطنه.

ورغم مآسي الجزائريين إلا أن نموهم الديمغرافي استمر حيث تراوح ما بين 2% و2.6% وهذا ما انعكس سلبا على قدرة الأسر في التحاق أبنائها بالمدارس الفرنسية ولهذا لم يتجاوز عدد الطلبة المسلمين الملتحقين بالجامعات الفرنسية في الفترة نفسها 553 طالبا ينحدرون من تعداد سكاني بلغ 7.564.000 نسمة بينما بلغ عدد طلاب أبناء المستوطنين الأوربيين 5459 طالبا مقابل تعداد سكاني لا يتجاوز 960.100 نسمة[2].

وحسب التقارير الفرنسية فإن البعض من المعمرين تأثروا هم أيضا من سوء الأحوال الاقتصادية إلى درجة الإفلاس وهذا ما أدى إلى تراجع الاستثمار وبطء النمو في ميدان الزراعة والصناعة باستثناء التجارة التي عرفت تطورا نتيجة الأسباب المذكورة. ولعل هذه الوضعية الصعبة هي التي دفعت بنواب الفيدرالية إلى الاهتمام أكثر بالجمعيات الخيرية بقسنطينة من أجل مساعدة المحتاجين، وتأسيس لجنة القرض الفلاحي للتخفيف من معاناة الفلاحين بموجب قرار منع استفادتهم من القروض البنكية. وأسس النواب جمعية البيت العائلي لمساعدة المشردين ونزلاء الأكواخ حتى ينعموا ببيت صحي أكثر تهوية، والذي عرف بالبيت المحسن في ذلك الوقت. ولربما حاجة الجزائريين إلى كل شيء هو الذي دفع بالنواب إلى التركيز على الجانب الاجتماعي في سياستهم ومطالبه، وهو

[1] - عدة جلول، المرجع السابق، ص ص: 25،30.

[2] -Capitaine Carret,Centre de Hautes études d'Administration Musulmane, Rapport Sur Les Etudiants Musulmans Algériens Inscrits à l'Université d'Alger, 12 Décembre 1951, p.5.

العمل الذي طالما انتقد من قبل الخصوم. أما ما تعلق بالوضع السياسي، فلا ننكر أن هذه السنة كانت سنة صعبة بالنسبة للنواب نتيجة ضغوطات الإدارة، حيث أصبحت السياسة الاستعمارية تخنق الجمعيات الجزائرية لفرض منطق الاستيطان على حساب التيار الوطني. ويبدو أن النظام السياسي والإداري المطبق في البلاد منذ الاحتلال وتحوله بالتدريج من نظام عسكري إلى سلطة مدنية، وإلى سياسة اندماجية محتشمة بالمراسيم انطلاقا من المتروبول لم تحل مشكل الإلحاق[1]. ونظرا لشعبية حركة النواب داخل العمالة وخارجها، قامت الإدارة الاستعمارية بجملة من الإجراءات التعسفية لضرب فيدرالية النواب المسلمين منذ بداية سنة 1934. ففي بداية جانفي حاولت استقطاب عدد من الشخصيات للترشح في القائمة المحسوبة على الإدارة منهم ابن باديس (الوالد)، والدكتور موسى، ومختار الحاج سعيد، لكن الأول والثاني رفضا المقترح بينما قبل الثالث مكرها بعد الضغط عليه. ولما خابت آمال الإدارة للإطاحة بحركة النواب، جلبت إليها شخصيات أخرى ممن رفضتهم فيدرالية المنتخبين أمثال: جندي، علي عباس، وقامت بتحريض دعاة الإدماج عليهم من أجل تمهيد طريق عودتهم إلى الواجهة السياسية مجددا، وهذا ما دفع بربيع زناتي إلى مقاطعة الفيدرالية، والإعلان عن خدمة الإدارة، واستعمل لهذا الغرض جريدة صوت الأهالي التي أدارها للدعاية ضد حركة النواب سنة 1935. وإلى جانب هذه التصرفات قامت الإدارة بمنع الجمعيات من التعاون مع النواب، ولهذا اضطر عبد القادر قاضي، عضو في فيدرالية النواب المسلمين، ورئيس فيدرالية الفلاحين لعمالة قسنطينة إلى تقديم استقالته[2]. كما اتخذت الإدارة الاستعمارية إجراءات منعت الموظفين الجزائريين المتعاطفين مع فيدرالية النواب ممارسة أي نشاط سياسي آخر خارج الوظيفة أو الانخراط في صفوف الفيدرالية. وتجرأت الإدارة على شطب الناخبين المساندين للفيدرالية من القوائم في قسنطينة، ومس هذا الإجراء 700 ناخب[3]. وفي بلدية بجاية عدلت قائمة الناخبين في اللحظة الأخيرة لمنع الدكتور حاج علي من الفوز. وفي مدينة ميلة حجزت الإدارة أوراق

[1] -Patrick Eveno & Jean Planchais, La Guerre d'Algérie, éditions La Phomic, Alger, 1980, p.61.
[2] -Julian Fromage,op.cit.
[3]- Ibid.

التصويت الموزعة على الناخبين وقامت بسجن أحدهم. كما قام القياد بتهديد الناخبين وتخويفهم حتى لا ينتخبوا على نواب الفيدرالية، ويضمنوا الفوز بالتواطؤ مع الإدارة[1].

وللوقوف على مدى حقد الإدارة الاستعمارية خارج القانون، فإنها منعت النائب ابن جلول من الحديث في آخر اجتماع عام عشية إجراء انتخابات 27 جانفي 1934 بينما سمحت لغيره من المنافسين بالكلام. ولتفويت الفرصة على الإدارة ومنعها من تزوير الانتخابات، ضاعف نواب الفيدرالية عدد المراقبين في كل مكتب تصويت، لكن الإدارة الاستعمارية منحت صلاحيات أوسع لرؤساء المكاتب لرفض حضورهم[2]. ولهذه الأسباب، سبق لفيدرالية النواب المسلمين أن ألحت على حكومة الرئيس الفرنسي(Albert Lebrun) (1932-1940) تطبيق إصلاحات خاصة بالمجالس الجزائرية لرفع عدد الممثلين الجزائريين، كما ركزوا على التمثيل النيابي البرلماني حتى تنجح سياسة الاندماج. ونتيجة سوء معاملة الحكومة والإدارة الاستعمارية بزعامة الحاكم العام كارد (1932-1935) للنواب ولجمعية العلماء، عرفت الجزائر حالة من الغضب، وازداد التوتر والقلق الشعبي بتنظيم التجمعات. وهذا ما أدى إلى حدوث اضطرابات خاصة في عمالة قسنطينة.

ويبدو أن الأحداث تسارعت نتيجة سياسة الضغط تجاه الأهالي ونوابهم. ومن مظاهر السخط الشعبي تنظيم النواب والعلماء مظاهرة يوم 14 ماي، شارك فيها 3 آلاف متظاهر انطلقت من نادي الوحدة بقسنطينة قادهم عبد الحميد بن باديس وابن جلول، وأحاطهما كل من النواب: صالح أمزيان، توام زركين، علاوة بن جلول. ونظم اجتماعا آخر في الصنوبر (Les Pins) حضره أيضا العلماء والنواب[3]. وأشار رئيس الفيدرالية أن الإدارة قد اتخذت موقفا سلبيا من المساجد لما طلب توضيحا منها خلال تدخله في المجلس العام لقسنطينة. وعارض ابن جلول

---

[1]- Ibid.
[2] -Ibid.
[3]-La Voix Indigéne, N°260,Vendredi 18 Mai 1934.

ما دونته لجنة التحقيق الوزارية يوم 24 فبراير حيث أعاب عليها عدم تعاونها مع النواب المسلمين بحجة أنهم غير مؤهلين[1].

وفي نهاية تجمع الصنوبر الذي حضره 10 آلاف شخص، عين مفوضين ماليين كلفوا ببعث محضر الاجتماع إلى والي العمالة، وإلى السلطة الفرنسية بباريس. وانصرف الجميع في هدوء تام مرددين:" تحيا فرنسا، تحيا الجزائر المسلمة" [2]. وفي هذا التجمع تم فضح سياسة الإدارة وقرارها بتوقيف الصحافة، ومراقبة الشرطة للمساجد، وتوقيف المدارس باللغة العربية مما أدى إلى تفجير الغضب[3]. وهكذا كانت بداية أوت قد عرفت أحداثا بين اليهود والمسلمين في قسنطينة لتنتشر وتعم مدن أخرى بوسط وغرب الوطن، ولو لا جهود المخلصين لكانت النتائج وخيمة.

ب- أحداث أوت (3-5 أوت 1934):

لقد كانت هذه الأحداث مجرد انعكاسات لتري الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة لما عرفته البلاد من انتهاكات لحرية ممارسة الشعائر الدينية، وبالإضافة إلى هذا ترصد المتعصبين والراديكاليين باستفزازاتهم للأهالي يوميا. واتهم المؤرخ (Claude Martin) وقوف الفلاحين وراء الأحداث حتى لا يدفعوا ديونهم لليهود بعد ضعف حصادهم وإفلاسهم، ولهذا هاجموا اليهود للتخلص من الديون، وإرهاب وتخويف الآخرين[4]. وعموما ساد الخوف وعم الحذر الجميع مما قد تخبئه الأيام، وكما كان متوقعا، اقترف الشرطي اليهودي علاوة خليفة في حق مسجد سيدي لخضر ما لم يكن عملا معزولا، فهناك أسباب كانت وراء تصرفات يهود المدينة تجاه الأهالي في الأسواق والمعاملات المباشرة معهم. لقد كان لانتفاضة السكان المسلمين ما يبررها، حبث انطلقت يوم 3 أوت واستمرت إلى اليوم الخامس من الشهر نفسه بعد أن تواطأت الإدارة المحلية مع الجاني و لم يتابع قضائيا على فعلته. ومهما يكن، فإن هذه الأحداث خلفت قتلى وجرحى من الجانبين. والجدير بالذكر، أن نواب

[1]-Ibid.
[2]-Ibid.
[3]-Ahmed Mehsas, op.cit, p.93.
[4]-Jean Claude Martin, Histoire de L'Algérie, op.cit, p.274.

المدينة لعبوا دورا كبيرا في تهدئة الناس بعد تعاونهم مع العلماء من أجل حقن دماء الطرفين، إلا أن رأي الإدارة كان مخالفا للحقيقة واتهمت النواب المسلمين بالوقوف وراء الأحداث، ولعبت صحافة المعمرين دورا في توجيه الاتهامات إلى نواب فيدرالية المسلمين[1]. وحسب تحريات لجنة التحقيق الموفدة، فلو أن علاوة أكمل طريقه ذلك اليوم بدون الالتفاف إلى النافذة فإن شيئا لم يحدث، كما كان على السلطات توقيف الجاني في تلك الليلة كما كان ينتظر المسلمون[2]. وبعد انفلات الأمر واستحالة تهدئة الغاضبين من قبل الباش-المؤذن ابن جلول أحمد، سارع هذا الأخير لإعلام المفتي ابن موهوب الذي حل بالمكان وهدأ الثائرين نحو الساعة التاسعة ليلا، لكنهم عادوا مجددا أكثر غضبا على الساعة العاشرة ليلا ليبدأ الاعتداء[3].

وحسب تقرير أمني، نظم ابن جلول وعبد الحميد ابن باديس اجتماعا من أجل دفع السكان المسلمين إلى الاحتجاج على أعمال اللجنة الوزارية التي باشرت عملها. وجرى الاجتماع في نادي الوحدة على الساعة التاسعة صباحان حضره نحو 500 إلى 600 جزائري. ونظرا للعدد الهائل للجمهور، نقل الاجتماع إلى غابة الصنوبر باقتراح من المستشارين للبلدية: زرقين وصالح أمزيان ليرتفع عدد الحضور إلى 2500 أو 3000 شخص. وأعرب نواب قسنطينة عن مقاطعتهم اللجنة الوزارية وحملوا مطالب جمعية العلماء نفسها، وكونوا وفدا ليسلم رسالة إلى والي العمالة تكون من ابن جلول، عبد الحميد بن باديس، زرقين، توام شعبان، ابن باكير ابراهيم، ابن سقي عمر[4].

---

[1]-Benjamin Stora, zakya Daoud, Ferhat Abbas : Une Autre Algérie, Casbah éditions, Alger, 1995, p.64.

[2] -A.O.M, GGA, Carton N°9H/53/9/, Rapport de la Commission d'enquête Administrative sur les Evénements qui se sont déroulés du 3 au 8 Août 1934 dans la Ville & le département de Constantine, 19 Septembre 1934.

[3] -Ibid.

[4]- A.O.M, GGA, op.cit, Rapport de La Sureté N°580, Département de Constantine, Mouvement d'Indigène, Réunion Publique, Constantine le 16 MAI 1934.

ويبدو أن الاتهامات الموجهة للنواب بإثارة هيجان السكان مفادها انتشار خبر مقتل ابن جلول، لكن تقرير اللجنة الوزارية المكلفة بتقصي الحقائق فند اتهامات اليهود والإدارة للنواب بعد الاستماع إلى ابن جلول[1]. وفي المجلس العام لقسنطينة ندد النائب (Vallet) مع بداية ديسمبر بالجرائم التي مست بسمعة فرنسا حسب قوله، وطالب بضرورة محاربة السياسة المناهضة لفرنسا، والمناهضين للسلم في الجزائر. وفهم النواب المسلمون أن كلام النائب الفرنسي موجه ضدهم مما تسبب في إحداث شرخ كبير في صفوفهم كاد أن يعصف بالفيدرالية حيث ساند عدد كبير منهم النائب (Vallet) بينما وقف القليل مع رئيس الفيدرالية الذي عارض النائب الفرنسي بشدة، وانسحب من الاجتماع بطريقة وصفتها الإدارة بالدرامية لتغطية عجزه، ووجهت له انتقادات بعدما أدلى بتصريحات للصحافة الحرة ركز فيها على ضرورة إجراء الانتخابات في قسم واحد مع المعمرين، وعلى حق الجزائريين في انتخاب برلمانيين لهم لتمثيلهم في باريس، وإلغاء قانون الأهالي، والمساواة في الخدمة العسكرية، وإلغاء قانون الغابات[2]. وتطورت الأمور إلى حد دعوة النواب الجزائريين إلى مقاطعة اقتصادية للإنتاج الفرنسي، وهذا ما شل الحركة التجارية في مدينة قسنطينة وأدى إلى الركود .

ومن خلال ما سبق، يتضح أن القبضة الحديدية بين نواب الفيدرالية والإدارة الاستعمارية بلغت مرحلة متقدمة من التوتر سنة 1934 و1935 حتى أن النواب اضطروا إلى التهدئة بإعلانهم التمسك بفرنسا لإبعاد الشكوك حول انتمائهم الوطني. وحسب رأينا فإن هذا النفاق السياسي أضر كثيرا بحركة النواب والحركة الوطنية ككل ولم يعد الفوز بالانتخابات والحضور المستمر للنواب داخل المجالس المنتخبة يفلح، وبقيت معاناة الشعب الجزائري مستمرة. ويبدو أن الأمر لا يتعلق بجهل هؤلاء المندوبين، ولكن بإثبات جانب من الحقيقة إذ أنهم كانوا على علم أن الإدارة الاستعمارية لن تستجيب حتما لمطالبهم خاصة حينما لا توجد أي مصلحة من وراء ذلك[3]. ولتقزيم دور النواب خلال الأحداث، صرح مورينو النائب البرلماني، وشيخ بلدية قسنطينة، كذبا وبهتانا في دورة

[1]-Jean Mélia, Le Triste Sort des Indigènes Musulmans d’Algérie: Les Incidents de Constantine et de Sétif (Août 1934), Mercure de France, Paris, 1935, p.64.
[2] -Bulletin de L’Afrique Française, N°2, Février 1935.
[3]- عدة جلول، المرجع السابق، ص.16.

المجلس العام يوم 28 أكتوبر 1934، أنه كان وراء إرشاد النواب المسلمين للتدخل وتفريق المتظاهرين من أجل حقن الدماء وإعادة السلام للمدينة[1].

وإذا كان موقف الإدارة الاستعمارية سلبيا تجاه نواب فيدرالية المسلمين لعمالة الشرق في هذه الفترة، فإن جمعية العلماء المسلمين كان لها رأي آخر حيث أثنت عليهم وما قدموه في مجلة الشهاب خاصة ابن جلول، والطبيب أحمد زرقين، والنائب المالي ابن باديس الذين أبدوا تعقلا ورزانة وحكمة، كما أعلنوا عن ثقتهم في الحكومة والعدالة، ودعوا إلى تناسي الماضي والعمل لخير المستقبل، وجددوا تأسفهم بعبارة دالة على كمال في الإنسانية وسمو الدين[2]. وعلى خلفيات أحداث أوت وما تبعها من احتجاجات النواب، وعدم استتباب الأمن داخل البلاد، أنشأت الإدارة الاستعمارية جهاز استخباراتي جديد سنة 1935 وذلك لمتابعة السياسيين والجزائريين عرف بمركز الاستعلامات والدراسات (Centre d'Information et Etude) الذي تحول سنة 1947 إلى مصلحة الاتصال بالشمال الإفريقي (Service des Liaisons Africaine).

ومن تداعيات أحداث أوت 1934 كان يجب انتظار مجيء (Pierre Laval) إلى السلطة ليتم أخيرا إبعاد الشرير (Jules Carde) الذي أخذ تقاعده[3]. لكن فرحة الجزائريين لم تدم طويلا لأن المعمر الراديكالي (Georges Abbo) هو الذي عين خلفا له (1935-1940). واضطرت السلطة الاستعمارية في يوم 17 سبتمبر 1935 إلى توسيع اللجنة الوزارية المختلطة دون استشارة فيدرالية النواب وذلك بالتحاق 10 منها على رأسهم ابن جلول بعد زيارة وزير الداخلية رينييه للعمالة. ومن جهة أخرى عرفت مدينة بسكرة حركة شعبية يوم 9 أكتوبر 1934 بسبب ظلم مدنيين من قبل ضابط فرنسي، وعاد الأمن إلا بعد تدخل الصبايحية والقناصة السنغاليين[4]. وشهدت الفترة تدعيم فيدرالية النواب مركزها بإصدار جريدتها (L'entente) يوم 29 أوت

[1] -Jean Mèlia, op.cit, p.199.

[2] - مجلة الشهاب، الجزء 10، المجلد 10، جمادى الثاني 1353ه/ سبتمبر 1934.

[3]-Amar Naroun, Ferhat Abbas ou Les Chemins de La Souverainetè, èdition Dènoel, Paris, 1961, p.37.

[4]-Jean-Luc Einaudi, Un Algerien Maurice Laban, Le Cherche Midi éditeur, Paris 1999, p.19.

1935، ونظرا لمكانة فيدرالية النواب على الساحة السياسية أصبحت تختار المرشحين الذين يتوفرون على الثروة، وأبعدت الشيوعيين للحيلولة دون وصولهم إلى منصب نائب رئيس البلدية مثل ما حدث مع الشيوعي طاهرات في السنة نفسها.

والظاهر أن الإدارة الاستعمارية لم تكف عن استعمال الضغط ضد النواب بعد أحداث أوت، وأرادت فرض مرشحيها في انتخابات أكتوبر 1934 التي دخلها نواب فيدرالية عمالة قسنطينة بقوة تحت شعار: الفوز، واحترام القانون، والمطالبة بالمساواة، وقانون المسلم، واحترام الأملاك والأشخاص[1]. وفي انتخابات سنة 1935 لتجديد البلديات، وقعت عدة حوادث خلال الحملة في كل من قسنطينة، وبجاية، وسطيف، وبسكرة تسببت فيها الإدارة، وخلفت عدة قتلى بعد إطلاق النار على الجماهير، واعتقلت وعذبت الكثير من الأبرياء.

وفي ذات السياق اعتدي على سيارات النواب في عنابة بطلقات نارية من قبل قايد محلي ورجاله، أصابت ثلاث أشخاص بجروح، واضطر النواب إلى تغيير سياراتهم للتمويه وللإفلات من المكيدة المدبرة. وكما لو كانت ترسانة الضغط غير كافية، أصدرت الحكومة مرسوم جديد باسم رينيه يوم 30 مارس 1935، فاتحا طريق الضغط الأكثر تعسفا وتم تعزيز في الوقت نفسه قوات الأمن في الجزائر عوض إصلاحات منتظرة[2].

ومن محاولات الإدارة الاستعمارية لدعم النواب المحسوبين عليها قامت بتعيين الدكتور ابن تامي لإدارة الجريدة الأسبوعية (La justice) التي كانت تصدر مقالات لاذعة ضد الإدارة وحلفائها، وتدافع على مصالح الجزائريين ما بين (1934-1936). ووصل الأمر بالنواب إلى حد كتابة مقالات شديدة اللهجة ضد الحكومة العامة وعلى رأسها أبو(Abbo) الذي اتهم بالوقوف وراء الفوضى واللاأمن، ووصفه الدكتور ابن جلول بالدكتاتور والسفاح في جريدة (L'entente) ليوم 6 فبراير 1936، وكان السبب هو تعرض ضيعة النائب الشريف يونس إلى الحرق، مما تسبب في مقتل ثلاث أشخاص وخسائر مادية معتبرة[3].

---

[1]-Habiba Zerkine,op.cit, p.609.
[2]-Ahmed Mehsas, op.cit, p.95.
[3]-Julian Fromage,op.cit.

ونتيجة تطور الوعي السياسي للنواب وتوفرهم على عامل الخبرة داخل المجالس التمثيلية، ولفرض وجودهم على الساحة السياسية الوطنية وعلى السلطة الاستعمارية، فكر النواب في تأسيس حزب قوي لهم يأخذ شعبيته من الجماهير الجزائرية. لكن تجسيد الفكرة تأخر، وفرضت فكرة المؤتمر سنة 1936، لتبقى الأمور على حالها حيث لم ينفع الاحتجاج ولا مطالب الإصلاحات، واستمر العمل بالدائرة الانتخابية المنفصلة (قسم أوربي وقسم عربي)، ولم تتوحد إلى غاية سنة 1956 في عهد الحاكم العام جاك سوستيل[1].

ج- النواب واللجنة الوزارية لشؤون المسلمين(C.I.A.M):

من الواضح، أن السلطة الاستعمارية قد أساءت للجزائريين بتعيينها لجنة وزارية لشؤون المسلمين لتقصي الحقائق حول المظاهرات والاضطرابات التي انطلقت في الجزائر منذ 2 ماي 1934 ومست عدة مدن هامة كما أشرنا مثل قسنطينة، تلمسان، عنابة، الجزائر، جيجل، سكيكدة، وخلصت مهمة هذه اللجنة في تقريرها إلى توجيه اتهاماتها للشعب الجزائري. وهكذا تكون اللجنة قد استجابت للإدارة الاستعمارية وللمعمرين وتناست ماجاءت من أجله وهذا ما أثار حفيظة نواب فيدرالية عمالة قسنطينة حيث أبرق نواب المجالس العامة من الأهالي غير المعينين إلى رئيس المجلس، ووزير الداخلية، والنائب موريس فيوليت، يطلبون من الحكومة عدم الأخذ بعين الاعتبار رأي اللجنة الوزارية لشؤون المسلمين[2].

وعموما لم يكن النواب وحدهم الساخطين على اللجنة، وكانت جمعية العلماء المسلمين ناقمة عليها أيضا، حيث رفضت اجتماعاتها بحجة تغييب العلماء وهم المعنيين أكثر من ممارسات الإدارة. وبعد إدانة اللجنة اقترح الشيخ عبد الحميد بن باديس ثلاث محاور كأرضية للمناقشة وهي: الثقافة الإسلامية، والتعليم القرآني، والصحافة الأهلية، واعتبر أنها مطالب الشعب الجزائري[3]. وهكذا لم تستوعب الإدارة الدرس. وأصبحت تفكر أكثر

[1]-Amar Naroun,op.cit, p.45.
[2] -Pascale Le Patremat, op.cit, p.348.
[3]- Pascale Le Patremat, op.cit.

في الضغط عوض الإصلاحات[1]. ونتيجة تآمر اللجنة على الجزائريين، أعلنت فيدرالية النواب عن رفضها للممثلين الجزائريين المعينين في اللجنة، ووصفتهم بأنهم لا يمثلون الشعب الجزائري، ولهذا لا يمكنهم أن يتكلموا باسمه. وفي السياق نفسه، أرسل رئيس الفيدرالية الدكتور ابن جلول برقية إلى رئيس فرنسا السابق (Gaston Dommergue)، وإلى وزير المستعمرات (Albert Sarraut)، وإلى فيوليت أدان فيها اللجنة الوزارية، وبعث النواب عشرات البرقيات الجماعية تحمل الكثير من الانتقادات للممثلين المسلمين المشاركين في اللجنة. وبعث البعض من النواب من المجالس البلدية برقيات من بجاية، مسيلة، تبسة، قالمة، عنابة، ومن مدن جزائرية أخرى، يطالبون بضمان حرية الثقافة، والصحافة، وإصدار قوانين حرة لتدريس اللغة العربية. ولم تسلم اللجنة الوزارية من انتقادات المفوضين الماليين في الجلسة العادية (ماي- جوان 1934)[2]. واقترح فرحات عباس في المجلس العام لقسنطينة، إخراج الأهالي من اللجنة الوزارية، ولقي اقتراحه احتجاجات مجلس العمالة[3].

2- النواب والمؤتمر الإسلامي.

أ-المؤتمر الإسلامي الأول (7 جوان 1936):

لا يخفى على أحد أن تداعيات أحداث أوت 1934 كان لها انعكاسات سياسية واجتماعية على المستعمرة ككل، ومن الجمعيات التي تضررت من الممارسات غير الأخلاقية والقانونية جمعيتا النواب والعلماء حيث ذاقتا شتى أنواع التضييق على الحريات إلى أن وصل الأمر إلى حد استعمال الأسلحة النارية من قبل الإدارة وأعوانها لإرهاب الممثلين الجزائريين واستفزازهم لعرقلة السير الحسن للحملات الانتخابية، وتخويف الناخبين الجزائريين. لقد تضاربت الآراء حول الجهة التي وقفت وراء نداء المؤتمر الإسلامي، فبينما ينسبه شارل روبير آجرون، وأندري نوشي إلى فيدرالية نواب عمالة الشرق الذين تشجعوا بعد نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات ورئاستها للحكومة الفرنسية، بينما اعتبر محفوظ قداش أن دور الشيوعيين كان واضحا في تنظيم المؤتمر. وعموما، فإن فكرة نداء المؤتمر

[1] -Mahfoud Kaddache, Histoire Du Nationalisme Algérien, op.cit, p. 302.
[2]-Pascale Le Patremat, op.cit, , p.349.
[3] -Ibid, p.351.

كانت من تدبير الشيخ عبد الحميد بن باديس بعد صراع خفي بينه وبين ابن جلول حيث أراد هذا الأخير جمع شمل الحركة الوطنية في حزب كبير مع مطلع عام 1935 إلا أن رئيس جمعية العلماء رحب بالفكرة لكن داخل مؤتمر[1].

على كل حال، انطلقت الترتيبات الأولى لتنظيم المؤتمر من قسنطينة بعد إلحاح ابن جلول على رئاسته كشرط لانضمام فيدرالية النواب المسلمين للعمالة. وعمل النواب بإخلاص كبير لإنجاح المؤتمر، حيث كانت لهذه المبادرة آثار في الجزائر العاصمة ووهران وفي العديد من المدن الصغيرة[2]. وبالفعل تحمست جمعية العلماء المسلمين لمبادرة المؤتمر بعد اجتماع أعضاء المكتب الدائم للجمعية برئاسة الإمام ابن باديس في أواخر سنة 1935، ووجه الدعوة إلى المثقفين بالعربية والفرنسية والنواب والأحزاب والطوائف والمنظمات الوطنية، لعقد هذا المؤتمر في العاصمة لمناقشة الحالة الراهنة وتدارسها[3].

وهكذا تبين أن كل الظروف كانت مواتية لإنجاح المؤتمر خاصة بتقرب العلماء والنواب وإحيائهم ذكرى وفاة الأب الروحي للحركة الوطنية الجزائرية المعاصرة الأمير خالد يوم 9 جانفي 1936. وفضلا عن هذا بدأ العمل لتجسيد فكرة المؤتمر من قبل مجموعة كبيرة من النواب، وأفراد من مختلف الجمعيات والطبقات حتى تأسست بقسنطينة لجنة تلخصت مهمتها في الدعاية داخل أوساط المجتمع، ووضع برنامج إصلاحي عام، والتحضير للاجتماع الكبير للمؤتمر، ودعوة جميع الإخوان في عمالة الجزائر ووهران إلى تأسيس لجنة مماثلة للجنة قسنطينة. وكثفت اللجنة المكلفة بتنظيم المؤتمر من اجتماعاتها، وكان آخر اجتماع لها يوم 24 ماي بنادي الوحدة برئاسة ابن جلول ونائبه الشيخ عبد الحميد بن باديس، والمعلم طاهرات من الشيوعيين إلى جانب الطيب موفق، أحمد زرقين، وأحمد يحيى، وأعدوا تقاريرهم وقائمة من مطالب المسلمين لتقديمها إلى المؤتمر[4].

[1]- محمد بكار، المرجع السابق، ص.75.

[2]- جيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.31.

[3]- الشهاب، عدد خاص بالمؤتمر، ج 5، م 12، جويلية 1936.

[4]-A.W.C, Surveillance Politique des Indigènes, Rapport N°20443, 2- Mai 1936, Boite N°2.

ومن البديهي أن انصب عمل الجميع لصالح وحدة صف الجزائريين لأول مرة في تاريخهم، وحتى لا يكون المؤتمر دعاية مجانية للأحزاب وخاصة الحزب الشيوعي، حذرت اللجنة أعضاءها بعدم الحديث باسم أحزابهم. والملاحظ أن تنظيم الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن موجودا إلا تحت غطاء الحزب الشيوعي الفرنسي ما بين 1920 و1936، وتأخر انعقاد مؤتمره التأسيسي إلى غاية 17-18 أكتوبر1936 بالجزائر العاصمة. وعلى غرار انضمام الشيوعيين، التحق فرحات عباس بالمؤتمر لتدارك موقفه مع العلماء بعد انتقادات ابن باديس له لما أقر عدم اعترافه بوجود أمة جزائرية عبر التاريخ.

ونظرا لإصرار الجميع على إنجاح المؤتمر، عقد اجتماعا تمهيديا يوم 6 جوان لوضع اللمسات الأخيرة كوضع نظام خاص، وتعيين مكتب وخطباء للمؤتمر. ومما لاشك فيه أن الذي يطلع على هذا التنظيم الذي يدل مظهره أنه تنظيم دائم ومعبر، لا يتردد في أن يحكم بأن "المؤتمر الإسلامي" بتنظيمه هذا ودقته في تقريره إنما هو نظام حزب أو واجهة تجمعت فيها هيئات وشخصيات اتفقت على المبدأ زيادة عن المقعد[1]. وحسب توضيحات النائب عبد الرحيم طالب دياب، فإن قائمة أعضاء المؤتمر ضمت عدد كبير من النواب المسلمين ومن العمالات الثلاث إلى جانب العلماء، النقابيين، المناضلين في صفوف الحزب الشيوعي، وممثلي البطالين[2].

وما يهمنا هو تلك المشاركة الفعالة للنواب الجزائريين على رأسهم الدكتور محمد الصالح بن جلول، رئيس المؤتمر، وأعضاء المكتب المتكون من: الدكتور تامزالي، الدكتور بشير عبد الوهاب، محمد الطاهر طيار، الصيدلي عبد الرحمن بوكردنة (نواب فيدرالية عمالة الجزائر)، عبد الرحمن بن خلاف، الدكتور سعدان، الصيدلي فرحات عباس(نواب فيدرالية الشرق)، الدكتور الجيلالي بن التهامي، محمد لالوت (فيدرالية الغرب). وكما برمج له، افتتح المؤتمر يوم 7 جوان 1936 في قاعة الماجستيك بالعاصمة، وأول من رحب بالمشاركين الدكتور تامزالي، النائب المالي، ونائب رئيس بلدية القليعة. ومن بين النواب الخطباء المشاركين الدكتور ابن جلول، الجيلالي بن

---

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج2، ص.28.

[2]-Habiba Zerkine, op.cit, pp:621,624.

التهامي، الدكتور البشير عبد الوهاب، الصيدلي فرحات عباس، الدكتور سعدان. وتمحورت تدخلاتهم حول الإصلاحات المنتظرة، وقد ترجمها بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري المنبثق عن المؤتمر، ووزع على شكل وثيقة عرفت بميثاق المطالب، وتضمنت المطالب التالية[1]:

1 -إلغاء القوانين الاستثنائية الخاصة بالجزائريين.

2 -الارتباط بفرنسا مع إلغاء كل من المفوضيات المالية والبلديات المختلطة والحكومة العامة.

3 -إلغاء النظام العسكري لمناطق الجنوب.

4 -التمسك بالقانون الخاص مع تنظيم الجهاز القضائي، وفصل الدين عن الدولة، وحرية الثقافة وتدريس اللغة العربية، وإصدار الجرائد.

5 -مطالب اجتماعية:

- التعليم للجميع باللغة العربية والفرنسية.
- تطوير قطاع الصحة.
- توفير العمل للبطالين واستحداث صندوق البطالة.
- القيام بأشغال لفك العزلة عن الأرياف (طرق وجسور).

6- مطالب اقتصادية:

أ -المساواة في الأجور بين المعمرين والجزائريين.

ب- الترقية حسب الكفاءة.

ج- تخصيص جزء من ميزانية الجزائر للفلاحة والصناعة والتجارة والحرف.

د- إنشاء تعاونيات فلاحية ومراكز لتكوين الفلاحين.

---

[1]- Habiba Zerkine, op.cit, pp :626-627.

ه- توقيف عملية الاستيلاء على الأراضي.

و- استصلاح الضيعات الكبرى غير المستغلة من قبل الفلاحين الصغار والفلاحين.

ي- تعديل قانون الغابات.

7 -مطالب سياسية:

- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
- قسم انتخابي واحد لجميع الانتخابات.
- الأهلية الانتخابية لكل الناخبين الجزائريين.
- الحق في انتخاب برلمانيين جزائريين[1].

إن الكثير من الأعضاء المشاركين في المؤتمر ركزوا على الجانب التنظيمي لضمان النجاح، ولهذا عينت لجنة تنفيذية عرفت بلجنة 66 تشكلت من مختلف التوجهات السياسية، واستحوذت عمالة الشرق على عدد كبير من المفوضين للمؤتمر نظرا لثقل السكان فيها وحسب الانتماءات، وكان التقسيم على النحو التالي:

- تحصلت فيدراليات نواب العمالات على 22 مفوض.
- العلماء 19 مفوض.
- الشيوعيون 22 مفوض.
- القبائل الكبرى 3 مفوضين[2].

وعينت اللجنة التنفيذية للمؤتمر 18 عضوا(9 من النواب، 5 من العلماء، 4 شيوعيين)، شكلوا وفد المؤتمر الذي عرض مطالب المؤتمر على السلطات الفرنسية في باريس، وهناك عينوا مكتبا يسيرهم تكون من:

- الرئيس: ابن جلول.

---

[1]-Habiba Zerkine, op.cit, pp :626-627.
[2]-Ibid.

- نائب الرئيس: لامين العمودي.

- الكاتب العام: بلحاج.

- مسئول المالية: بوكردانة[1].

وقبل شد الرحال، استقبل وفد المؤتمر من قبل الحاكم العام أبو الذي قدم مساعدته لأعضاء للوفد ظاهريا في رحلتهم البحرية التي انطلقت يوم 18 جويلية، لكنه راسل الحكومة في يوم الغد لمضايقتهم. ونقلت مجلة الشهاب تفاصيل زيارة وفد المؤتمر الإسلامي، فأول زيارة خصصت لمقابلة موريس فيوليت، ثم وزير الداخلية الذي لم يكن موجودا لانشغالاته، وقابل الوفد الكاتب العام للوزارة، كما قابل وزير الحربية دلادييه الذي أخبر الوفد أنه سيعارض تمثيل المسلمين في البرلمان، واستقبل الوفد من قبل رئيس الوزراء ليون- بلوم، وقابل رئيسا الحزب الاشتراكي والشيوعي. وفي الأخير كانت للوفد مقابلة مع الصحافة للفت الرأي العام الفرنسي حول القضية الجزائرية [2].

وتلقى وفد المؤتمر وعود حكومة بلوم-فيوليت لتطبيق المشروع الاندماجي، وإرسال لجنة برلمانية واسعة إلى الجزائر من أجل إعداد تقرير ليكون أرضية للإصلاحات القادمة. وعن ميثاق مطالب الوفد، فإنه كان يعبر بصدق عن طموحات الشباب الجزائريين الذين يعتبرون أنفسهم فرنسيين-مسلمين بمعنى الكلمة، ولكنه لم يقترح أية جدولة زمنية لتحقيق تلك المطالب[3]. وعكس ما ذكره غي برفيلي لما وصف ميثاق المؤتمر بالبرنامج الثوري، وأنه ظهر وكأنه قطيعة سياسية مع مشروع فيوليت، فإن الأعضاء وخاصة النواب منهم قد تمسكوا بالاندماج، ومشروع موريس فيوليت إلى أبعد الحدود كما أشرنا سابقا، ولم يستسلموا أملا في تطبيقه إلى غاية حل فيدرالية النواب المسلمين مع بداية الحرب العامية الثانية.

[1] -Habiba Zerkine, op.cit,.

[2]- الشهاب، ج7، م 12، أكتوبر 1936.

[3]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص.147.

ومما لا شك فيه، أن الوفد الإسلامي عاد إلى الوطن يوم 28 جويلية، ونظم تجمعا كبيرا بالملعب البلدي بالعاصمة يوم 2 أوت لعرض حصيلة زيارته الباريسية. لكن اعترض هذا التجمع عدة إشكاليات كان لها مفعولا سلبيا على مستقبل المؤتمر، و لم تكن في الحسبان إذ فاجأت المنظمين وأعضاء الوفد، ولعل حضور مصالي الحاج غير المتوقع، قد تسبب في تعكير الأجواء، حيث رغم رفض الطيب العقبي منحه الكلمة بحجة أن الفرنسيين هم الذين أوفدوه خصيصا، ولما تكلم منعه رئيس المؤتمر من الاسترسال في كلامه وظهر له أنه خارج عن سياسة المؤتمر[1]. أما المفاجأة الثانية التي عصفت بالمؤتمر إلى الأبد، هي مقتل المفتي كحول صبيحة انعقاد التجمع، وكان لهذا الحدث أثره في سجن العقبي وعباس من العلماء بعد اتهامهما بالتدبير لهذا الاغتيال، وتسبب في انسحاب ابن جلول وعدد من نواب فيدراليته ليدخل المؤتمر مرحلة الجمود والفتور. وهكذا نلاحظ أن الأسلوب الفدائي التي تمت بها عملية الاغتيال هي التي كانت سببا في خوف رئيس المؤتمر من صراع ديني محتمل بين العلماء والطرقيين. ولربما فاجعة ما وقع هي التي دفعت ابن جلول إلى القول أن العلماء كانوا أخطر من الوطنيين والشيوعيين، وأن مقتل كحول كان عبارة عن جناية دينية[2]. لكن هناك من رأى أن انسحابه كان مبرمجا قبل انعقاد المؤتمر الإسلامي حين أراد القضاء على الوحدة المقدسة التي تجلت في المؤتمر الإسلامي، والكشف مجددا عن ولائه للإدارة الفرنسية باسم كافة المسلمين الجزائريين... أما فرحات عباس فقد حمل الإدارة مسؤولية ما حصل، ووجه اتهاما للحكومة العامة بتنفيذ المؤامرة من اغتيال واعتقال[3].

ويمكن القول، أن اتهام رئيس المؤتمر لجمعية العلماء اتضح من خلال التصريح الذي قدمه لجريدة (Marseille Matin) لما عبر عن عدم تعاونه مع العلماء، لكنه أعرب عن تضامنه مع العقبي، وطالب الكاتب العام لوزارة الداخلية بإطلاق سراحه.

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج2، ص ص:12-13-14.

[2]-Renaud De Roche Brune, Prèface de Benbella, Post faces de Charles-ANdrè Julien, Charles-Robet Agèron, Mohammed Harbi, Les Mémoires de Messali (1898-1938), èditions Jean Claude Lattès, Paris, 1982, p.221.

[3]- أحمد مريوش، المرجع السابق، ص ص: 226،228.

لكنه غير رأيه بعد أن وصلته رسالة من صديقه النائب الدكتور لخضاري يوم 13 أكتوبر أثبت فيها تورط إدارة شؤون المسلمين في عملية الاغتيال لإفشال المؤتمر. رغم هذا، استمرت المتابعة القضائية للمتهمين ما يقارب 18 شهرا ليصدر حكم البراءة يوم 28 فيفري 1938 في حق العقبي وعباس. وحسب الإدارة الاستعمارية فإن المتهم بالقتل شهد ضد أقواله السابقة، وبرأ العلماء بينما الجاني الحقيقي ظل طليقا[1]. أما مصالي الحاج فقد أرجع سبب حضوره إلى تجمع المؤتمر إلى تلك الرسالة التي وصلته من فرع الجزائر يوم 31 جويلية وتطلب منه حضور اجتماع الملعب البلدي. لكن المؤسف في الأمر، أنه فوت فرصة المشاركة على حزبه، ولم يلب دعوة الحضور الموجهة إليه بصفة رسمية بينما استجاب وبسرعة لنداء مجموعة من مناضليه رغم أن الدعوة لم توجه إليه في الملعب البلدي، وأن الوقت لم يساعده في الرحلة كما أشار له في مذكراته[2]. ومن خلال ما سبق، فإن ما أصاب المؤتمر من تصدع قد خدم مصالي الحاج وأتباعه، واستغلوا الأحداث لصالحهم بتوزيع المناشير، وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات. ومن جهة أخرى، خرج الحزب الشيوعي من قوقعته ليتحرر شيئا فشيئا من الحزب الشيوعي الفرنسي، ونظم اجتماعات بدوره، دافع فيها على العلماء. ويبدو أن الحركة السياسية بجناحيها الوطني والشيوعي استثمرت بطريقة أو أخرى فيما حل بالمؤتمر الإسلامي، وقد اتضح ذلك من خلال محاولة الحركتين التودد لجمعية العلماء على حساب النواب الذين انقسموا بين أوفياء للمؤتمر كفرحات عباس وجماعته، وبين أوفياء لفيدرالية النواب ورئيسها الدكتور ابن جلول.

وبالفعل أثبتت سرعة الأحداث فشل تجربة المؤتمر الإسلامي القصيرة وكانت الحماسة الزائدة للعلماء والنواب غير كافية، ولم تنفع كفاءة النواب للذهاب بالمؤتمر إلى بر الأمان. ولخص رئيس المؤتمر الدكتور ابن جلول حقيقة المأساة في خطابه بالملعب البلدي لما قال: " إن مطالب الوفد لم تقبل، ومن حق الجزائريين المسلمين أن يطالبوا

[1]- ، ص أحمد مريوش، المرجع السابق، ص.239.

[2]-Renaud De Roche Brune,Ibid.

بأشياء أخرى، لأن الجبهة الشعبية قد خيبت ظننا..."[1]. وهكذا ساهمت جهات متعددة بشكل مباشر أو غير مباشر في إفساد مبادرة المؤتمر منذ البداية، ولم تكن حجج النجم مقنعة لأنه وصف النواب بالخونة، واتهم جمعية العلماء بالإلحاد، وشوش البعض من مناضليه يوم المؤتمر مما أدى إلى طردهم من قاعة الماجستيك. كما قاطعت الشخصيات المحسوبة على جمعية علماء السنة والطرقيين ونوابهم المؤتمر تماما وحاول البعض منهم عرقلته والتعرض للوفد الذي أرسل لفرنسا لتقديم قائمة المطالب باعتبار أنه لا يمثل الشعب الجزائري حق التمثيل. وبالإضافة إلى هؤلاء النواب المسلمين المحسوبين على الإدارة الاستعمارية وخدامها، كانوا ضد عقد المؤتمر أساسا، لأنه في نظرهم مؤتمر حزبي، وتغلب عليه الشيوعية، وعقد في صفة "تجمع شعبي"[2]. والظاهر أن الإدارة الاستعمارية بادرت إلى تسديد طلقاتها نحو هدفها المحدد، واستغلت الخلاف القائم بين المدرستين الدينيتين التقليدية والإصلاحية، ودبرت المكيدة وقدمت كحول[3] إلى مذبحتها كي تنسب فعلة الاغتيال إلى خصومه من العلماء[4].

ومما سبق، ورغم المؤامرة المتعددة الاتجاهات، ظهر تفاهما ولو سريا بين حزب الشعب والطرقيين كونهم منبوذين، ولم يشاركا في المؤتمر. وحسب شهادة ابن العقون، فإن هذه العلاقة كانت موجودة: "أما إبان الانتخابات التي يكثر فيها عادة نشاط الأحزاب والهيئات، فقد شاهدنا تأييد الطرقيين لمرشحي الحزب أو أصدقائه"[5].

ب- المؤتمر الإسلامي الثاني (4 جويلية 1937):

ما من شك أن ما حدث في المؤتمر الإسلامي الأول، كانت له تداعيات سياسية كبيرة بعد استفادة البعض من الأزمة التي حلت بالعلماء والنواب، وهكذا ظهرت الإدارة الاستعمارية أقوى مما سبق باستعمال المكائد، وإثارة

[1]-Khaled Merzouk, Prèface de Abdelhak Benachenhou, Messali Hadj et ses Compagnons à Tlemcen, (Rècits et Anecdotes de son époque 1898-1974), El Dar Outhmania, Alger, 2008, p.140.

[2]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص. 10.

[3]- هو ابن دالي كحول، مفتي الجزائر، وهو من مدرسة المحافظين، كان من الأوفياء للإدارة الاستعمارية، عارض بشدة المؤتمر الإسلامي والوفد الذي زار باريس حيث أبرق إلى وزير الداخلية الفرنسي مستنكرا دور العلماء. كما أنه عزم على تشكيل معارضة في اجتماع سري مع أنصاره في التاريخ نفسه الذي تقرر أن يجتمع فيه وفد المؤتمر، لكنه اغتيل وهو في طريقه إلى الاجتماع. المرجع: أحمد مريوش، المرجع السابق، ص ص:205-206.

[4]- أحمد مريوش، المرجع السابق، ص.206.

[5]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص. 190.

الشكوك، ونشر الإشاعات الحاقدة، وإثارة عطف السلطة المركزية والسياسيين هناك ضد كل ما هو جزائري، والغريب أن الأحزاب الجزائرية بقيت متمسكة بفرنسا، ومنتظرة حلولا قد تأتي ما وراء البحر، وفضل كل تجاه العمل الفردي المنعزل بعد فشل المؤتمر الإسلامي الأول. والجدير بالإشارة، هو أن جمعية العلماء المسلمين لم تستوعب الدرس جيدا بعد فشل المؤتمر الإسلامي الأول، وهذا بتعاونها المفرط مع الشيوعيين حيث تركت لهم مبادرة تنظيم المؤتمر الإسلامي الثاني في طبعته الثانية فتحكموا فيه إلى حد العبث بمستقبل الوحدة السياسية للجزائريين، وبالمستقبل السياسي لجمعية العلماء وللمؤتمر ككل، وكشفت التقارير الفرنسية أن فيدرالية النواب المسلمين لعمالة الجزائر، وهي التنظيم الذي كان من المفروض أن يجمع كل الأهالي لكنه لم يهتم به إلا الخمس أو السدس منهم، وكان رئيسها هو الدكتور بشير، المستشار العام للبلدية. هذه الفيدرالية لم تنتج بالتحديد طموحات فيدرالية قسنطينة برئاسة الدكتور ابن جلول[1].

وبطبيعة الحال، انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني بنادي الترقي هذه المرة يوم 4 جويلية 1937 بحضور نخبة من النواب على رأسهم فرحات عباس، وطبعا الحزب الشيوعي الجزائري بعد دخوله الشرعية كما أسلفنا، وجمعية العلماء المسلمين. وقد ظهر هذا الاجتماع متواضعا مقارنة باجتماع قاعة الماجستيك في السنة الماضية نظرا لغياب الطيب العقبي وتداعيات سجنه على العلماء، بالإضافة إلى عدم إثبات الشيوعيون كفاءة في التنظيم مثلما كان الحال مع فيدرالية النواب المسلمين بقيادة ابن جلول. وبطبيعة الحال، لم يخرج المؤتمر بقرارات هامة باستثناء استنكار الحملات الدنيئة للإدارة الاستعمارية، وفرضها منطق القوة، كما قدموا احتجاجاتهم لممارساتها اللاإنسانية، وطالبوا بتطبيق البرنامج الاندماجي الإصلاحي، وبتحرك الحكومة والمسئولين الفرنسيين. وفي السياق نفسه، قدموا حوصلة سلبية للسياسية الإسلامية للجبهة الشعبية، وقرروا رغم ذلك أن يبقى المؤتمر تجمعا وفيا لها بمعزل الأحزاب السياسية

---

[1]-A.O.M, GGA, Boite N° 9H/47, Commissariat Centrale de Police, Rapport pour Le Directeur de la Sureté Générale d’Alger, N°1036.B.S, 23 Octobre 1937.

الأخرى، وأن تقام دعاية كبرى لصالح مشروع بلوم فيوليت. ونظرا لغياب الشخصيات الفاعلة، أسس الأمين العمودي تحت إشراف الشيخ ابن باديس "شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري" التي تبنت برنامج المؤتمر الإسلامي[1].

وهكذا يمكن القول، أن المؤتمر الإسلامي الثاني استطاع أن يعمق الجرح بين العلماء وفيدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة، وبين النواب القياديين أنفسهم بسبب الخلافات التي ظهرت فجأة، فتقاعس فرحات عباس والموالين له لولائهم للعلماء، ولطمعهم في تأسيس حزب لهم. وهكذا يقع التصدع في التجمع الذي وقع في المؤتمر الإسلامي ثم التفتت النهائي[2]. وقد أظهرت تجربة تنظيم المؤتمر الإسلامي الثاني عدم جدية المشاركين، وكانت اجتماعاته مضطربة مشوشة وساد الخلاف بين الحاضرين، ووصفه حزب الشعب بمؤتمر الستاليين والماصونيين والمتجنسين[3]. ويعود سبب غضب حزب الشعب الجزائري إلى معارضة أعضاء المؤتمر في إشراكه، خاصة لما طرد من اجتماع يوم 24 جانفي 1937 قبل انعقاد المؤتمر، ووصف مناضليه من أحد خطباء المؤتمر بأنهم مناضلو الساعة الحادية عشر ليلا أي "أولاد الحرام واللصوصية" إلا لأنهم جاءوا لسد الطريق، ولتخريب اجتماع كان هدفه تحقيق إرادة وحدة إسلامية من جميع العناصر بقصد تأييد برنامج يعتبر الخطوة الأولى في سبيل مصلحة الجزائريين [4].

وتكرر المشهد نفسه يوم 10 جويلية لما منع مصالي من قبل منافسيه من دخول القاعة أين جرت فعاليات اجتماع المؤتمر الإسلامي الثاني الذي كان مرفوقا بحوالي 200 من مناضليه. وصرح الطيب العقبي بعد هذه الحادثة أن هؤلاء الأشخاص غير ناضجين سياسيا، يريدون الذهاب بسرعة. ومن الواجب علينا إمداد أيدينا لهم واستقطابهم إلينا[5]. وللرد على منتقديه، شارك مصالي الحاج يوم 14 جويلية في الاستعراض على رأس 300 شخص من الأهالي

---

[1]- جيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.34.

[2]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.107.

[3]- المرجع نفسه، ص.87.

[4]- ، عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.88.

[5]-A.O.M, GGA, Boite N° 9H/47,Lettre de Monsieur le Procureur de La République d'Alger, op.cit.

في المسيرة التي نظمتها الجبهة الشعبية، ورفع رفقة مناضليه أصابعهم ومرددين:" برلمان جزائري-احترام الإسلام"[1].

ومما لا شك فيه أن هذا المؤتمر عرف تداعيات سياسية كسابقه حيث تخلى عنه فرحات ومن معه من نواب، واقترح نواب فيدرالية المنتخبين جناح ابن جلول تأسيس جمعيات إسلامية عوض الأحزاب من أجل إضعاف جمعية العلماء المسلمين. وبدأ الشرخ يصيب العلماء باستقالة الطيب العقبي وهو أحد القياديين المؤسسين، كما أن الانتخابات الخاصة بالمستشارين للبلدية (17 أكتوبر 1937) لم تمر بسلام حيث هدّد ابن جلول وأتباعه من قبل الإدارة الاستعمارية على رأسها مورينو، البرلماني، وشيخ بلدية قسنطينة. وعثر على رسالة مترجمة وجهت إلى محمد قنانش بالجزائر العاصمة أمضاها بغنيش عبد الله من قسنطينة، المنتمي إلى حزب الشعب الجزائري، أشارت إلى اتصال وقع بين مناضلين في صفوف حزب الشعب مع ابن جلول من أجل ترشيح مفدي زكرياء في انتخابات العمالات ليوم 31 أكتوبر 1937 باسم الحزب يوم الاثنين، وقدموا له التهاني بمناسبة فوز الفيدرالية بانتخابات المفوضيات المالية، وما يحمله هذا الرجل من مودة للحكومة الاستعمارية. لكن جوابه جاء معارضا واعتبر خطوتهم إنما تكرار لما حدث لهم في العاصمة[2]، كما أشارت الرسالة أن مبادرة الحزب الاستقلالي ليست للتشهير للحزب أو السعي وراء المقاعد النيابية وإنما لقطع الطريق أمام الشيوعيين، وتحذير الشعب منهم. وأن المناضلين ليسوا ضد ابن جلول كما يتصور، وأنه سيستفيد من أصوات مناضلي الحزب في الدور الثاني في حالة مقاطعة الحزب للانتخابات. واتفق رئيس الفيدرالية معهم على إحالة هذه القضية على فيدرالية العمالة، وأن يقدم إجابة لمقترحهم هذا يوم الأربعاء 28 سبتمبر 1937[3].

المبحث الثالث: عودة الانقسامات بعد فشل المؤتمر الإسلامي(1937-1939).

[1]– Ibid.
[2]- A.O.M, GGA, op.cit.
[3]-Ibid.

1- فشل مهمة اللجنة البرلمانية:

ومن خلال هذه الدراسة نستنتج أن حركة النواب الجزائريين قد انتهت مع فشل المؤتمر الإسلامي بعد انقسام نوابها، وتراجع من بقي فيها عن تلك الوطنية والحماسة التي ميزت ظهورهم عام 1933. ويمكن القول، أن الخلافات الفعلية بين أعضاء فيدرالية النواب لعمالة قسنطينة إنما بدأت سنة 1936 إثر ما حدث خلال المؤتمر الإسلامي. ففي يوم 24 ديسمبر وبمناسبة توزيع 1500 قنطار من الحبوب على المعوزين من الأهالي، تفجر المجلس البلدي بحرب كلامية بين السيد حموش والدكتور ابن جلول، وقدما الاثنان استقالتهما من المجلس، لكن رئيس البلدية رفض طلبهما. وحسب التقارير فإن التفاهم بين أعضاء الفيدرالية كان بعيد المنال داخل مدن العمالة خاصة بجاية وعنابة[1]. ونتيجة تراكم الخلافات، عقد اجتماعا لمجلس إدارة الفيدرالية يوم 12 جانفي 1937رغم الانقسامات، وللنهوض بالفيدرالية، وعد ابن جلول النواب القيام بجولة عبر كل مناطق العمالة في أقرب الآجال للإجابة عن الانشغالات المحلية. كما أعلم المجلس بمذكرته التي حملها إلى باريس، وقدم برنامجا للتعاون مع العلماء[2]، فالجناح الذي بقي مشدودا للأفكار نفسها بقيادة ابن جلول، أصبحت علاقتهم بالإدارة أكثر ليونة مما كانت عليه سابقا، مع إظهار تمسكهم بفرنسا كل ما أتيحت لهم فرصة إعلامية، أو خلال زيارة للعاصمة الفرنسية ولا شك أن تأخر قدوم لجنة البحث البرلمانية التي وعدت بها الحكومة الشعبية وفد النواب قد أحرج النواب، لأنها لم تصل مابين شهري أكتوبر ونوفمبر 1936 كما توقعوا. ونتيجة التماطل المقصود، توجه وفد جزائري يوم 3 مارس 1937 إلى باريس، وقاد هذا الوفد الدكتور ابن جلول، ورغم تنوع حساسيات الأعضاء المشاركين إلا أنه كان يخلو من جمعية العلماء، وتكون من:

- مندوبين ماليين: ابن جلول (قسنطينة)، طالب عبد السلام (تلمسان).
- نواب عماليين: ابن خلاف، فرحات عباس، الحكيم لاخضري، الحكيم سعدان.

[1]-A.O.M, GGA, 9H/82, Situation Politique & Economique des Indigènes de l'Algérie au 1er Février 1936, Election 1936.
[2] -Ibid.

- ممثلين للمؤتمر الإسلامي: الصيدلي بوكردنة، وبلحاج (الجزائر).

- العلماء المعتدلين والطرقيين: الشيخ الشريف الصائفي.

- نواب البلديات: توام شعبان، ابن شريف حسين، صراوي محمد الصالح، قنيش عمار، باشاغا زهار، عيسى الأعمش، الحكيم ابن خليل، الشاذلي، الحكيم سيدي قارة، المحامي مصطفاوي.

- ممثلين للجماعات: أبو يوسف الشريف، ابن العربي شناف.

- الجمعيات الإسلامية: الحكيم ابن سليمان.

- جمعية قدماء المحاربين: ابن قليعة بكير.

وهناك استقبل الوفد من قبل موريس موتي، وزير المستعمرات، وبول فور، وزير الدولة. وأعرب المشاركون عن إخلاصهم لفرنسا، وإرادتهم في الاندماج التام[1]. وحسب التقارير الفرنسية، فإن ابن جلول تمكن من تنظيم عدة محاضرات لتبييض صورته بعد الحملة التي تعرض إليها من قبل العلماء والشيوعيين[2]. وهكذا لم يبق إلا الوعود وتأخر قدوم اللجنة التي وضع فيها النواب آمالهم.

وفي الأخير حلت اللجنة البرلمانية بالجزائر يوم 4 مارس 1937 ترأسها النائب جوزيف لاغروسلبير. ودامت زيارة الوفد البرلماني 20 يوما، وتمكنت اللجنة من الاتصال بالشخصيات الجزائرية والفرنسية، كما زارت نادي الترقي مرتين. ولتعطيل عمل اللجنة البرلمانية بعد رحليها حل وزير الداخلية ضيفا غير مرغوب فيه إلى الجزائر، وصرح أن ما تحتاجه الجزائر هو مزيدا من القوة والشدة لكي تحافظ فرنسا على الشمال الإفريقي. ونزل هذا التصريح كالصاعقة على النواب الجزائريين الذين كانوا بصدد انتظار تقرير اللجنة البرلمانية، وتطبيق إصلاحات بلوم-فيوليت. لكن بعودة الوفد دارت خلال الجلسات البرلمانية بقصر البربون نقاشات ساخنة، وحاول ممثلو المعمرين تعطيل قراءة تقارير اللجنة.

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص ص:67-68.

[2] -A.W.O, Note pour M. Le Prèfet, Boite N°4062, Tlemcen Le 5 Mars 1937.

لقد تآمر المعمرون ضد اللجنة وضد الإصلاحات إلى حد استقالة رؤساء البلديات من مناصبهم، وضغط نوابهم على بقية البرلمانيين الفرنسيين. وبين هذا أن فرنسا كانت تحتمي بمعمريها، هؤلاء السادة الذين كانوا وراء مختلف التشريعات في الجزائر حتى على مستوى البلديات والعمالات، وداخل المفوضيات المالية، ويعرف هؤلاء كيف يرمون بثقلهم على الإدارة على أعلى المستويات، وهذا ما جعل صوتهم مسموعا في باريس، وفي البرلمان ومجلس الشيوخ[1].

ونتيجة هذا الضغط العلني، بدأ النواب الجزائريون يفقدون صبرهم، ويطلبون الموافقة على المشروع الإصلاحي كحد أدنى لتحسين ظروف بعض الجزائريين. ولهذا أصبح أمر الاستقالة واللاتعاون يلوح في الأفق مع شهر سبتمبر من قبل ما يقرب من 4000 منتخب خاصة في القطاع القسنطيني. وقد حرص المنتخبون التعبير عن حزمهم وفي الوقت نفسه صرحوا عن رغبتهم في العمل ضمن القانون، وبالشعب ومن الشعب، مع فرنسا ولفرنسا في احترام الإسلام [2].

ومن جهته قام الحزب الشيوعي الجزائري بتفتيت ما تبقى من المؤتمر الإسلامي، وأسسوا الفيدرالية القسنطينية للمؤتمر الإسلامي الجزائري يوم 21 أبريل 1937 التي تكونت من:

- الرئيس: العربي طاهرات.
- الأمناء: المحامي أحمد يحي حسين، ودبابش علاء الدين.
- الأعضاء: المحامي ابن البيوض محمد الشريف، الاسكافي ابن سقاني عمار، الشيخ عبد الحميد بن باديس، عنابي محمد (عين مليلة)، ابن سليمان (سكيكدة)[3].

أما رئيس جمعية العلماء المسلمين، فقد حاول إثارة الوضع بجر العلماء إلى تبني حركة تمردية في بيان له محاولا إعطاء المؤتمر روحا جديدة، وتجريد النواب من تلك الزعامة بعد نجاح عملية الاستقالة الجماعية التي شلوا بها

[1] -Jean Claude Vatin, op.cit, p.165.

[2] - جيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص:35-36.

[3] -A.W.C, Prèfecture de Constantine, Cabinet du prèfet, Dossier Association, N° I.322.

مختلف المجالس المنتخبة. وأراد شيخ العلماء تنظيم حملة لتعبئة الجماهير والنقابات والشيوعيين تحت راية الجمعية لإنجاح مبادرته[1]. ومن جهته قام رئيس فيدرالية النواب بجولة إلى غرب الوطن لعرض سياسة فيدراليته بعد المؤتمر، واستمالة نواب فيدرالية الغرب، كما أراد استفزاز الإدارة الاستعمارية والظهور أمامها بشكل قوي مما كانت عليه حتى لا تدرج ضمن الجمعيات المغضوب عليها[2]. وبطلب من فيدرالية نواب عمالة الشرق في أوت 1937، فإن حوالي 400 نائبا من (مستشارين بلديين ورؤساء وأعضاء الجماعات) كان عليهم تقديم استقالتهم بسبب عدم رضى الشعب.

على كل حال، هؤلاء المجنسين من النخبة الذين قسى عليهم كل من آجرون وفوتان بسبب عدم اهتمامهم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية بدرجة ثانوية[3]. ورغم هذا، لم تسترجع الفيدرالية مكانتها كما توقعت، وقد شكل ضعفها مجالا لعدة انتقادات، حيث ذكرت جريدة صوت الأهالي ليوم 22 أكتوبر 1937 أن الفوز في الانتخابات يجب على النائب إثبات عداءه لفرنسا. وهذا التعليق إنما يفسر أن دعاة الإدماج المحسوبين على الإدارة لم ينجحوا في انتخابات أكتوبر 1937 التي فاز فيها حزب الشعب الجزائري، ونواب فيدرالية ابن جلول على حساب نوابهم ونواب الحزب الشيوعي مما دفع العلماء إلى إعلان الجهاد للحيلولة لمنع فوز ابن جلول وجماعته[4]. وحسب التقارير الفرنسية، فإن صحافة الإدماجيين استعملت التضليل والدعاية الكاذبة ضد ابن جلول وفيدرالية النواب، فمثلا نشرت صوت الأهالي يوم 29 أكتوبر 1937 برقية غير صحيحة لابن جلول كتب عليها: " أنا ضد فرنسا وسأبقى ضدها"[5].

ويمكن القول، أن بداية السنة كانت عبارة عن عودة المطالبة بتطبيق مشروع بلوم-فيوليت من قبل النواب المسلمين وأنصار المؤتمر الإسلامي وهذا بعد فشل اللجنة البرلمانية في مهامها بسبب إخلاف حكومة الجبهة الشعبية

1-A.W.O, Problémes Nord Africain, Boite N°4481.
2-Ibid, L'Administration Principale de La Commune Mixte Saint-Lucien à Monsieur Le Prèfet d'Oran, N°3693, Boite N°4481.
3-Sakina Drihem, op.cit, pp:16-17.
4-A.W.O, Bulletin Mensuel de Presse Indigènes d'Algérie, Octobre 1937 .
5-Ibid.

لوعودها أمام ضغوطات المعمرين ونوابهم الذين أطاحوا بها. وهكذا ضاعت الآمال والرهان على الجبهة الشعبية والمشروع الإصلاحي إلى الأبد، في حين بقي النجم الطرف الوطني الوحيد الذي رفض هذا المشروع ...[1].

2- مشاركة حزب الشعب الجزائري في الانتخابات(1937):

بعد وصول مصالي الحاج إلى الجزائر يوم 20 جوان 1937 وبعد الجولة الناجحة التي قادته إلى عدة مناطق الوطن، صرح عزمه على توسيع خلايا الحزب في العمالات الثلاث، ومدى اهتمامات الحزب في ثوبه السياسي الجديد للمشاركة في الانتخابات ومنافسة النواب الجزائريين ونواب الحزب الشيوعي الجزائري. وفعلا دخل الحزب الانتخابات البلدية التي جرت يوم 27 جوان بسبعة مرشحين، وارتكزت حملتهم الانتخابية على مبادئ الحزب المعروفة كالحرية والاستقلال. وحصد حزب الشعب ما بين 206 و303 صوت[2].

وفعلا، استطاع الحزب أن يحقق انتصارا لما فوت الفرصة على خصومه من الشيوعيين الذين لم يحصلوا إلا على 105 صوت في الدورة الثانية. ولربما هذا الفوز هو الذي دفع بالحزب الشيوعي إلى تدعيم قائمته بـــشخصيات معروفة كالأمين العمودي، العضو القيادي في جمعية العلماء المسلمين، ومدير جريدة "الدفاع". ونتيجة المنافسة، أحس النواب بالمد الوطني لحزب الشعب في كل من عمالة الوسط والغرب الجزائري، و لم يستطيعوا عمل شيء في ظل تراجع حركتهم بسبب الانقسامات التي عصفت بهم.

ويمكن القول أن الانتصار النسبي لحزب الشعب قد أربك خصومه رغم افتقاره للتجربة في هذه المناسبات مقارنة بفيدراليات النواب على مستوى العمالات الثلاث. وذكر محمد قنانش أن الحزب قدم بصفة رمزية مرشحين موقوفين، وترشح رئيس الحزب الحاج مصالي في العاصمة، ومحمد مستول في البليدة، ولحول حسين في المدية، ورابح موساوي في القبائل، ومفدي زكرياء في قسنطينة، وخليفة بن عمار في سكيكدة، وبومدين معروف في وهران، ومصطفى بن زروق في سيدي بلعباس. ونال مصالي الحاج 2485 صوت في الدور الأول، بينما تحصل مرشح

---

[1]- عمار بوحوش، العمال الجزائريين بفرنسا، دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص.102.

[2]-A.O.M, GGA, Boite N° 9H/47, Note sur l'activité de Messali en Algérie du 20 Juin au 2 Août 1937, op.cit.

الإدارة، زروق محيي الدين على 1888 صوت[1]. أما في الدور الثاني وبعد أسبوع تحصل مصالي على الأغلبية بـــ3450 صوت. لكن الإدارة اعتبرته غير قادر على تخطي عهدته الانتخابية بسبب إقامته الجبرية[2]. وفي منشور نشر يوم 2 جويلية وجه مصالي الحاج شكره للجبهة الشعبية ووجه انتقادات للأمين العمودي، وفي يوم 4 جويلية بمناسبة الدور الثاني اشتكى من منافسيه بعدما تحصلت قائمته على 309 صوت بينما تحصل الاتحاد الشعبي على ألف صوت وانتخب على قائمته.[3]

وما من شك، أن ظهور الحزب الاستقلالي في هذه الانتخابات لم يكن سهلا نظرا للامتحان العسير الذي واجهه في البداية بتسليط شتى أنواع القمع على مناضليه، فكان عليه مواجهة النواب والشيوعيين من جهة، والإدارة من جهة أخرى. وبالإضافة إلى هذا، واجه الحزب ثلاث قوائم: قائمة الجمهورية للمساواة السياسية والاجتماعية، والمتكونة من مستشارين وهما تامزالي وتيار، وعضوين من الحزب الاشتراكي (S.F.I.O)، وبلحاج، أمين المؤتمر الإسلامي. ويمكن اعتبار القائمة، قائمة المثقفين التي قادها رجل الأعمال تيار، وقدمت على أساس أن نوابها ديمقراطيين، ومن المناضلين في المؤتمر الإسلامي، ومن أنصار مشروع (بلوم-فيوليت). وقد أسفرت الدورة الأولى على 550 صوت لقائمة الجمهوريين، و700 صوت للوحدة الشعبية، و210 صوت لحزب الشعب الجزائري. أما نتائج الدورة الثانية التي جرت يوم 4 جويلية، فقد حصدت فيها قائمة الوحدة الشعبية على 105 صوت، وحزب قائمة تيار على 870 صوت، وقائمة حزب الشعب الجزائري على 320 صوت (إضافة 110 صوت على الدور الأول)[4].

---

[1]-Mohamed Guenaneche, Le Mouvement d'Indèpendence en Algerie entre Les Deux Guerres (1919-1939), Traduit de l'Arabe par Sid Ahmed Bouali, Office des Publications Universitaires, Alger, 2010, p.92.

[2]-Ibid.

[3] -A.O.M, GGA, Boite N° 9H/47, op.cit.

[4]- سمية بوسعيد، الأحزاب الجزائرية والتجربة الانتخابية (1919-1954)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الثاني، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، جوان 2010، ص.72.

ونظرا لتطور الحزب الوطني، أصبحت مخاوف الإدارة الاستعمارية كبيرة منه بسبب حملاته التوعوية المنددة بالإدارة والنظام الاستعماري ومشروع بلو-فيوليت الذي يكرس الهيمنة على الشعب واستغلاله. فأدت كل هذه الأسباب والمبررات إلى توقيف مصالي الحاج يوم 27 أوت بتهمة التحريض ضد سياسة الدولة، وسجنه لسنتين. وفي السياق نفسه، سجن مفدي زكرياء، حسين لحول، خليفة بن عمار، موساوي رابح، أما عزاقة ابراهيم، وابن الأمين علي فحكم عليهم بسنة سجنا نافذة مع حرمانهم من الحقوق السياسية والمدنية[1]. وصرح مصالي الحاج لما حكم عليه أن "الذئاب لا تأكل بعضها"، وأضرب على الطعام للحصول على حقوق السجين السياسي، ورغم وجوده في السجن، انتخب عليه نائبا كمستشار عام في الجزائر في انتخابات أكتوبر 1937. لكن والي العمالة ألغى هذه الانتخابات[2]. لقد كانت مشاركة حزب الشعب تحديا بعدما فاقت الأصوات التي تحصل عليها مصالي الحاج كل التوقعات وهو في سجنه، إذ تراوحت ما بين 3450 و4000 صوت في الدورة الأولى. وبالفعل كانت مشاركة الحزب في الانتخابات وسيلة لمقاومة الإدارة وإثارة الجماهير لكي تتضامن مع الحزب وزعيمها. وأسفرت نتائج انتخابات أكتوبر على فوز مصالي الحاج بالمرتبة الأولى في الدورة الأولى متقدما بكثير على باقي المرشحين كما ذكرنا، وفاز النائب شكيكن بـــ711 صوت، وعمار أوزقان من الحزب الشيوعي بـــ580 صوت، وزروق محيي الدين النائب ومرشح الإدارة بـــ188 صوت، وبلحاج بـــ955 صوت[3]. أما الدورة الثانية، فجاءت نتائجها عكس التوقعات بفوز مرشح الإدارة زروق محيي الدين، وإلغاء مجلس العمالة أوراق التصويت والمصوت عليها لصالح مصالي الحاج، ورفضت كل الاحتجاجات وحتى الإضراب الذي نظمه الحزب يوم 20 نوفمبر من أجل استرداد حقوقه. لكن الإدارة رفضت إعادة النظر فيما قررته. وهكذا دشنت الإدارة نظام تزوير الانتخابات الذي سيصبح ميزة من مميزات الانتخابات في الجزائر حتى الاستقلال.

[1]- Ahmed Mehsas, op.cit, pp:151,154.
[2]- Khaled Merzouk, op.cit, p.22.

[3]- سمية بوسعيد، المرجع السابق، ص.73.

3- تأسيس الأحزاب السياسية:

أ- حزب التجمع الفرنسي-الإسلامي الجزائري (R.F.M.A):

وكما سبق الإشارة إليه، فإن سنة 1937 عرفت ابتعاد معظم النواب عن السياسة، وتوجهوا نحو الجمعيات ذات الطابع الخيري أو الديني، فمثلا أسست جمعية الفلاح التهذيبية لمدينة وهران يوم 5 مارس 1937 على يد أهالي المدينة. وضمت إلى جانب لجنتها الإدارية تسعون عضوا من ضمنهم مسيرين آخرين للجمعية، وهم الدكتور سي قارة، وشاذلي بغدادي وبراك حاج الحبيب وهم من نواب مدينة وهران، وبفضلهم جميعا تم شراء مقر الجمعية بمبلغ 6400 فرنك شهر أكتوبر[1]. ونتيجة الاختلافات بين جمعية العلماء المسلمين وفيدرالية النواب المسلمين، فشلت جميع محاولاتهما في تحقيق أدنى المطالب ولو كانت مشتركة كالمساواة بين الفرنسيين والجزائريين. وبالتالي، فإن فيدرالية المنتخبين المسلمين قد انتهت سياسيا بانسحاب ابن جلول عام 1938 بتأسيسه لحزب سياسي جديد هو التجمع الفرنسي-الإسلامي الجزائري، وتحالفه مع الفرنسيين في مواجهة أعضاء الحركة الوطنية. كما نسجل كذلك خروج فرحات عباس من الفدرالية في نفس السنة، وهو ما يعني عمليا النهاية السياسية لفيدرالية المنتخبين المسلمين[2].

وبعد اجتماع نواب فيدرالية عمالة قسنطينة يوم 28 جويلية 1937 ونجاح حركة الاستقالة الجماعية التي دعوا إليها، إلا أن قيادتهم تراجعت عن مواصلة الاحتجاج في شهر جانفي 1938 بعد الإضرابات والمظاهرات التي عرفتها قسنطينة والمدن المجاورة لها. وحسب التقارير الفرنسية، فإن حركة النواب قد خسرت دورها السياسي الريادي في العمالة وخارجها بعد المؤتمر الإسلامي، وبحملتها المعادية للإدارة الاستعمارية إنما أرادت إثبات قدراتها ومراجعة حساباتها بعد انتشار فروع حزب الشعب الجزائري، وهيمنة جمعية العلماء سياسيا على قسنطينة ذاتها.

[1]- خالد بوهند، جمعية الفلاح لمدينة وهران (1937-1954)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، دار الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سبتمبر 2009، ص ص: 109، 114.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.160.

ويجدر الإشارة أن حركة النواب قد لبست ثوب القومية نظرا للظروف القاسية التي مرت بها الحركة، وأرادت بعد فوات الأوان التوجه نحو الجماهير الشعبية ودفعها إلى مساندتها. إن توجه فيدرالية المنتخبين المسلمين نحو فكرة القومية إنما نفسره بالنجاح الباهر لفكرة جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري في ولاية قسنطينة، هذا النجاح الذي لا يستطيع أن يحوزه "المنتخبون المسلمون" إلا بزيادة الروح الوطنية من طرفهم[1]. وبالفعل وقف الدكتور ابن جلول موقفا شبيها بموقف الشيخ عبد الحميد بن باديس لما وجه نداءه لتأسيس المؤتمر الإسلامي. لكن مجهوداته كلها كانت ترمي إلى تأسيس التجمع الفرنسي- الإسلامي الجزائري من أجل نبذ الخلافات، وإحياء روح المؤتمر الإسلامي بالتعاون من جديد مع العلماء، وإعادة مجد ثقلهما السياسي على المستوى الوطني.

ورغم تباعد الحركتين والحرب الإعلامية بينهما، تمكنا من العودة إلى رشدهما لتغليب المصالح المشتركة كما كان في الماضي. لقد كان التجمع مؤتمرا حقيقيا، وشبّه يوم تأسيسه (31 جويلية 1938) بيوم تأسيس المؤتمر الإسلامي الأول (7 جوان 1936). لقد استمرت جلسات التجمع ثلاثة أيام، وهو بمثابة استمرار للمؤتمر الإسلامي وبتسمية جديدة، ووجهت الدعوة في شهر ماي إلى جميع الجزائريين وتشكيلاتهم السياسية والجمعوية: شيوخ الطرق الصوفية، العلماء، الجمعيات الأدبية والرياضية، ممثلي العمال والفلاحين والتجار، قدماء المحاربين، نشطاء الأحزاب الفرنسية مثل مناضلي الجبهة الشعبية، النواب الجزائريين، شيوخ البلديات، ومدراء الجرائد الفرنسية والعربية[2].

لقد تمكن التجمع من جمع 75 جمعية إسلامية وفرنسية من أجل توحيد العمل بين الفرنسيين والجزائريين ولتحقيق الديمقراطية داخل المستعمرة. وكللت الاجتماعات بتعيين وفد تكون من 10 نواب كلهم من عمالة قسنطينة برئاسة ابن جلول للقيام بحملة عبر التراب الوطني والدعاية للحزب. لقد ظهر حزب التجمع في البداية تنظيما جديدا قادرا على رفع التحدي كحركة سياسية، لكنه فشل في تحقيق أهدافه مثل عدم تمكنه من الضغط على

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.65.

[2]- Oran Rèpublicain, 19 Août 1938.

البرلمانيين الفرنسيين لتجسيد المطالب المشروعة كالتمثيل البرلماني، وتطبيق المشروع الإصلاحي. وما لاحظناه، هو أن التجمع قلل من اهتمامه بنواب العمالات الأخرى، ولم يفتح باب الانضمام إلى حركتي الشيوعيين وحزب الشعب الجزائري وممثلي الطرق الصوفية.

وأشارت التقارير الفرنسية إلى قيام قادة التجمع بجولة عبر الوطن شهري سبتمبر وأكتوبر، لكن جولة كل من ابن جلول وفرحات عباس كانت مستقلة عن الأخرى، وما هذه إلا بداية الانشقاق بين النواب وتحول اهتمام فرحات عباس هو أيضا نحو تأسيس حزب مستقل عن فيدرالية النواب[1].

ب- حزب الوحدة الشعبية الجزائرية (U.P.A):

بعد فشل المؤتمر الإسلامي الثاني، اقتنع فرحات عباس مع النواب الذين قاسموه الرأي بضرورة تغيير سياسة فيدرالية النواب المسلمين. وفي ظل بقاء رئيس الفيدرالية وفيا للأفكار الاندماجية القديمة، تحول فرحات عباس ومن معه نحو وطنية حزب الشعب الجزائري. وتبين جليا أن فرحات عباس لم يكن من المتحمسين لحزب التجمع الفرنسي-الإسلامي الجزائري، لأنه أبعد من القيادة ومن مصدر القرار لكونه ساند العلماء بعد خروج النواب من المؤتمر. ومن خلال هذه القناعة، توصل فرحات عباس إلى ضرورة الانقلاب على الفيدرالية. وسبق قرار تأسيس فرحات عباس لحزبه، عدم حصول اتفاق مع ابن باديس الذي انسحب من المؤتمر الإسلامي عملا بوصية مصالي، لهذا أسس فرحات عباس حزبا جديدا هو "الوحدة الشعبية الجزائرية"، فانفصل عن الدكتور ابن جلول الذي ظل وفيا لطرحه النخبوي[2].

وردا للجميل، سلمت أول بطاقة انخراط في حزب الوحدة الشعبية الجزائرية لابن جلول، والشيء نفسه الذي قام به نجم شمال إفريقيا لما حملت بطاقة الانخراط في صفوف الحزب صورة الأمير خالد الأب الروحي للحركة. ولعل أن فرحات عباس اقتنع في الأخير أن فرنسا لا ترغب في تحسين وضعية الجزائريين، وهذا ما التمسه خلال

[1]-A.W.O, Boite N°4481, Rapport Sur Une Tournée de Propagande en Oranie, 2 Septembre 1938, & Oran Matin, 1 Septembre 1938.

[2]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص.8.

مقابلته رئيس الجمهورية الذي مانع فتح باب البرلمان أمام النواب المسلمين خوفا من امتداد المشاركة لكل من المغرب وتونس، وحتى لا يصبح الفرنسيون مجرد أقلية في برلمانهم. وبعد هذه المقابلة، عاد خائبا إلى الجزائر، و لم يجن شيئا من مقابلته مع رئيس الجمهورية الفرنسية أو حتى مع الوزراء، فوضع كل آماله في الشعب الجزائري ليشكل منه قوة ضاغطة ومنظمة في إطار حزب "اتحاد الشعب الجزائري". واستطاع في سنة 1939 أن يكون عدة فروع له، وكل فرع ضم أكثر من 50 منخرط، ومن بين هذه الفروع، 50 فرع في ولاية قسنطينة، و4 فروع في وهران، وفرع واحد في الجزائر، وحسب سلطات الاحتلال فإن عدد المنخرطين في حزبه وصل إلى 10000 منخرطا في نهاية 1938[1]. ونتيجة للهفوات التي وقعت فيها فيدرالية المنتخبين المسلمين، أراد فرحات عباس وأتباعه كالدكتور سعدان التوجه هذه المرة نحو الجماهير الواسعة. وأشار مطبوع الحزب الذي حمل عنوان: " لماذا نؤسس الوحدة الشعبية الجزائرية"؟ عن خروج هذا المولود من الفيدرالية، وأنه يهدف إلى هزم النظام القوي الذي يسير الجزائر وذلك بتحويله وتحطيمه[2]. وأهم ما ميز الحزب الجديد، هو ضمه مجموعة من النواب والشخصيات من مختلف الجمعيات كالفيدرالية الوطنية لعمال السكك الحديدية، والنوادي الإسلامية، والنوادي الرياضية، ورؤساء الجماعات، والاتحاد النقابي لعمال عمالة قسنطينة، وقدماء المحاربين، والحزب الاشتراكي لقسنطينة، وممثلين عن بعض فروع حزب الشعب الجزائري، وجمعيات المدارس، وفيدرالية الفلاحين، ونقابة المعلمين والمعلمات، بالإضافة إلى العديد من النوادي الثقافية لعدة مدن في شرق البلاد[3]. وعلى ضوء هذا، يمكن القول أن قائمة المنخرطين في صفوف حزب التجمع كانت أقوى تمثيلا، وأن تزامن تأسيس حركتين في قسنطينة كان له أكثر من معنى، وذلك بانقسام الإخوة الفرقاء داخل المدينة، وتشتت النواب بين حركتين، وهذا ما ساعد الإدارة الاستعمارية على مواصلة سياستها الانفصالية، وإنهاء فترة ما بين الحربين بسلام.

[1]- عزالدين معزة، المرجع السابق، ص.140.

[2]-Ferhat Abbas, Pourquoi Nous Crèons L'union Populaire Algerienne, Imp, Frèmin Ville, 1938, p.23.

[3]- Habiba Zerkine, op.cit, pp:643-644.

ج- حزب الوحدة:

لقد كانت فعلا مرحلة ما بعد المؤتمر الإسلامي الثاني مرحلة الشقاق وتبديد قوى الحركة الوطنية الجزائرية. وفضلا عن ظهور حزب التجمع الفرنسي- الإسلامي الجزائري وحزب الوحدة الشعبية الجزائرية، ظهرت محاولات أخرى من جانب حركات لم يسعفها الحظ سابقا في لعب دور سياسي إلا بعد تراجع حركة النواب. ولعل هذا ما دفع الجناح المحسوب على الطرقيين وشيوخ الزوايا إلى تنظيم صفوفهم، وجمع كلمتهم استعدادا لدعم مركزهم وسط الزحمة السياسية المتباينة الإيديولوجيات، والتي فضلت مصالحها على المصالح السامية للشعب الجزائري. ومن أجل تكريس سياسة التفرقة، نظم الطرقيون مؤتمران لهم سنة 1937 و1939 من أجل إثبات قدراتهم على تنظيم التظاهرات السياسية، ولمنافسة جمعية العلماء المسلمين وإضعافها مستعينين بالإدارة. لقد حاول دعاة السنة من والطرقيين جر النواب عدة مرات إلى صفهم على حساب العلماء، وباءت محاولاتهم بالفشل، لأن نوابهم كانوا منبوذين لتعاونهم مع الإدارة، وهم الذين عكروا أجواء الحملات الانتخابية لفرض منطقهم على حساب نواب الفيدرالية.

ومما سبق، فإن الزحمة السياسية تدعّمت بحزب جديد هو "حزب الوحدة" الذي أسسه الحاج حسين سليماني، وأحمد خطاب، الذي كان أمينا عاما، وأحمد بن الشيخ الحسين، والشيخ الياجوري أعضاء. و لم يكن لهذا الحزب وزنا على الساحة السياسية، إلا أنه راح يحط من قيمة الأحزاب السياسية الأخرى، وشكك في قدرات الزعماء السياسيين. وكانت جريدة "الإصلاح" (وهي جريدة كانت تابعة للطيب العقبي من جمعية العلماء) منبرا لتهكمات رئيس الحزب وهجماته، حيث اعتبر الأحزاب خارجة عن الدين، وأن وجودها لا ينفع بفعل أنانيتها وتعصبها، وأن حزب الوحدة مع الاستقلال التام، وأنه نسخة من الإخوان المسلمين[1]. وذكر المحافظ المركزي للشرطة في رسالة له إلى الحاكم العام يوم 19 أبريل 1938 أن حوالي 40 يوما من هذا التاريخ، وبمناسبة توجه فرحات عباس إلى باريس، تم وضع اللبنات الأولى لتأسيس "التجمع الإسلامي" خلال المحادثات التي جمعت فرحات

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.449.

عباس الذي مثل جناح ابن جلول، والشيخ فوضيل الذي مثل العلماء، وابن حاجي الذي مثل الفرع المركزي لحزب الشعب الجزائري[1]، وأضاف التقرير أن هذه الحركة لم تتأسس بعدن وهذا في انتظار التحاق المفوضين من مختلف التشكيلات السياسية. وأخبار تقول أن بعد عودة فرحات عباس إلى الجزائر وجه مجددا انتقاداته للعلماء، لكن الواشي أكد أن هذا ما هو إلا مناورة منه[2]. وحسب المعلومات، فإن فرع حزب انتصار الحريات الديمقراطية بتلمسان قد وجهت له تعليمات صارمة، تطلب من المناضلين عدم مواجهة العلماء مهما كانت الأسباب. وهذا ما له علاقة بتكوين "التجمع الإسلامي"[3].

وخلاصة القول ومما سبق، يتضح أن زعماء الجيل الجديد من النواب أمثال الدكتور محمد الصالح بن جلول، وفرحات عباس، والدكتور سعدان، وشكيكان، وطالب عبد السلام، اعتقدوا جميعا أنهم لقادرون على رفع التحدي بعد إبعاد النواب المحسوبين على الإدارة الذين حققوا نجاحات كبيرة منذ سنة 1933 لما تمكنوا من إدخال ديناميكية جديدة في صفوف الحركة الوطنية خاصة ما تعلق بالتنظيم، والحملات الانتخابية، وبعث الوفود، وتبني مطالب لرفع الغبن على الجزائريين بصفة ديمقراطية ونموذجية مع احترام القانون والسلطة الاستعمارية الفرنسية. وما من شك أنهم شغلوا الناس بأمور السياسة، ومثلوا الجزائريين في المجالس المنتخبة، وأسسوا الجمعيات الثقافية والاجتماعية وحتى الرياضية إلا أن الإدارة الاستعمارية لم تنصفهم، وأنصفت نوابها المعينين الذين مثلوا مصالحهم ومصالح الكولون. ومما تقدم، فإن فيدرالية النواب لعمالة قسنطينة كانت أكثر تنظيما ونضجا من غيرها في عقد الثلاثينات نظرا للمبادرات التي تبنتها كبعث الوفود، وتنظيم المؤتمر الإسلامي، والاحتجاجات، والاستقالات الجماعية. أما ما تعلق ببرنامج النواب، فإنه نابع من نخبة لا تستند إلى قاعدة شعبية، ويعتمد على الانتخابات للوصول إلى المجالس المنتخبة، ولهذا راهن النواب الجزائريون على فرنسا الجمهورية، وعلى الأفكار الليبرالية لتحقيق العدالة والمساواة للجزائريين ضمن سياسة التعايش مع الجميع دون إقصاء. لذا رأى المنتخبون في حلول الجبهة

---

[1] -A.O.M, GGA, Boite N° 9H/47, Lettre du Commissaire Central Au Gouverneur Général de l’Algérie, La police Municipale de Tlemcen N°4549, Tlemcen Le 19 Avril 1938.

[2]- Ibid.

[3] -Ibid.

الشعبية بفرنسا في 1936 بداية لتحقيق آمالهم[1]. وعن المرحلة التي سبقت الحرب العالمية بقليل، لخصها جمعة زروال أنها تميزت بالتوتر وسوء العلاقات وتضاربها ما بين الحزب الشيوعي الجزائري وكتلة النواب والمنتخبين، ويعود سبب ذلك إلى تضارب المصالح والأفكار والأهداف ما بين التيارين...[2].

وكما سبق أن أشرنا، فإن مدينة قسنطينة كانت فعلا قبلة للحركة الوطنية ولأهم المبادرات السياسية، وفيها ظهرت حركة الإصلاحيين بجناحيها: دعاة الإصلاح الديني من جهة العلماء، ودعاة الإصلاح اللائكيين من الشباب الجزائري والنواب. لكن للأسف، اختلفا بسبب الارتباط الطبيعي لكل منهما مع النظام الكولونيالي، وحسب التربية المختلفة[3]. ويبدو أن حركة النواب لم تتوسع لتشمل الفيدراليات الأخرى، ولم يتم التنسيق بين النواب إلا نادرا وفي المناسبات الكبرى فقط، كما لاحظنا أن فيدراليات النواب لم تتوحد، وبقيت المصالح الضيقة لغالبية النواب هي الدافع وراء حرصهم على تجديد عهدتهم الانتخابية لتعزيز ثرواتهم ومراكزهم.

لقد فضل النواب العمل بجانب الإدارة الاستعمارية والشراكة معها رغم أنها خذلتهم، ولم تتجاوب مع مطالبهم وأفكارهم، وفوتت عليهم فرصة الدفاع بشكل ديمقراطي على من وضعوا فيهم الثقة عبر المؤسسات والمجالس النيابية. ومن المغالطات أنهم راهنوا إلى حد المجازفة في بعض الأحيان بتلك القيم الغربية الغريبة عن المجتمع الجزائري، والتي لم تنفعهم ولم تنفع شعبهم. ومن الواضح أن نوابنا ضيعوا وقتا ثمينا بالاعتماد على سياسة الثورة بالقانون، لكن للأسف تعاملوا مع إدارة متحجرة، وسلطة استعمارية لا تؤمن بغير الطرح المبني على القوة وسفك الدماء تجاه الأهالي المسلمين، وهكذا أقاموا داخل المستعمرة حاجزا نفسيا بين المجتمع المدني الأوربي والمجتمع المسلم المتخلف حسب زعمهم.

[1]- أحمد عبيد، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2010، ص.103.

[2] - جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص.36.

[3]- Jean Claude Vatin, op.cit, pp :225-226.

الفصل الرابع: نشاط النواب خلال الحرب العالمية الثانية (**1939-1945**).

المبحث الأول: النواب والسنوات الأولى للحرب العالمية(**1939-1942**).

المبحث الثاني: النواب بعد إنزال الحلفاء(**1943-1945**).

المبحث الأول: النواب والسنوات الأولى للحرب العالمية (1939-1942).

1- التعبئة لإنقاذ فرنسا:

من الواضح أن توتر العلاقات الدولية، وخوف دول أوربا ومن بينها فرنسا من ألمانيا الزاحفة على الدول المجاورة، وعزيمة النازيين لاسترجاع ما سلب منهم بعد مؤتمر الصلح، لم يخدم القضية الجزائرية قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية. وكل هذا أدى إلى عدم اكتراث السلطة الاستعمارية بالأحزاب الوطنية بينما منحت صلاحيات أوسع للإدارة الاستعمارية لتسليط مزيدا من الضغوطات ومراقبة النشاطات السياسية للجزائريين. ولتفعيل النشاط السياسي الذي تراجع كثيرا، قابل فرحات عباس رئيس الجمهورية (Albert Brun) لتفعيل مشروع بلوم-فيوليت، لكن الرئيس رفض مشاركة المسلمين في البرلمان الفرنسي حتى لا تطالب الدول المستعمرة الأخرى بحقها في التمثيل البرلماني كما أشرنا له في الفصل الثالث.

ولتنشيط هذا الفتور ظهرت محاولة لتشكيل حركة وفاق بين حزب الشعب الجزائري وشباب المؤتمر الإسلامي في شهر جانفي 1938، واستغل الحزب الوطني الوضع جيدا ووسع فروعه، والتحقت بصفوفه بعض الجمعيات الثقافية والدينية التي كانت تابعة أصلا لجمعية العلماء. ففي مقال نشر في 1938، ميز ابن باديس بين ما أطلق عليهما تسمية الوطنية الإثنية والوطنية السياسية[1]. أما نواب فيدرالية عمالة قسنطينة فقد حاولوا تنظيم مظاهرة كبيرة في بسكرة إحياء للذكرى الأولى لمأساة 6 فبراير 1938 التي سقط فيها ضحايا في صفوف الجزائريين، كما تعرض ابن جلول أثناءها إلى كسر في ذراعه وأجبر على البقاء مدة بدون نشاط في قسنطينة. وقد ندد ابن جلول بما حدث، وطالب بضرورة معاقبة الشرطة القتلة المنتظر إيقافهم، إلا أنه بقي على عهده في رؤية تطبيق مشروع بلوم-فيوليت بمرسوم رئاسي[2]، أما نشاط جمعية العلماء المسلمين فقد اقتصر على بناء المدارس والمساجد، والاهتمام بطلبة المعاهد، وهذا بتفرغ العلماء لأمور الدين والتعليم. لكن قرار 8

[1]- Jean Claude Vatin, L'Algérie Politique Histoire & Société, édition El Maarifa, Alger, 2010, p.197.
[2] -A.W.O, Dossier Réformes Musulmanes (Projets Divers), Carton N°4062, Note C.I.E, N°51.

مارس فاجأ الجميع خاصة العلماء منهم، وترتب عنه غلق المدارس القرآنية، وتعرض المعلمين للاستنطاق والسجن. وحسب جريدة البصائر فإن الطرقيين هم الذين سعوا للإطاحة بالعلماء، وحتى جريدة الوفاق كتبت في غير عدد أن الجمعية الطرقية لم تصنع لمحاربة جمعية العلماء فحسب بل وراء ذلك مقاصد لكيد الأمة في نواحيها الأخرى[1]. والملاحظ أن قضية جمعية العلماء اهتمت بها جميع الحركات السياسية الوطنية، إلا أن العمل الفردي المعزول قد طغى على جميعها دون استثناء مع وجود نوع من التوجيه غير المباشر للإدارة الاستعمارية لتعزيز الفرقة بينها، وتكريس العداوة بين الإخوة، ولهذا فمن غير الممكن رؤية وحدة وطنية في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، كما أن هذه الوضعية أخرت مبادرة تكوين جبهة وطنية ضاغطة على الحكومة العامة في الجزائر والسلطة الاستعمارية في باريس.

ومن جهته حاول فرحات عباس مع بداية سنة 1939 الشروع في حملة دعائية واسعة عبر المدن الجزائرية لاكتساب أتباع جدد والدعوة لأفكار حزبه الجديد. وخلال التجمعات التي كان ينظمها ما انفك يجد أن غالبية الجزائريين أصبحوا مصاليين[2]. وهكذا تبين للاندماجين أن القاطرة السياسية لم تعد بيد نوابهم، ولا بيد أحزابهم المؤسسة سواء تعلق الأمر بحزب فرحات عباس (الاتحاد الشعبي الجزائري) أو حزب محمد الصالح بن جلول (التجمع الفرنسي -الإسلامي الجزائري). ولربما هذا الوضع هو الذي كان سببا في انعقاد ندوة الحزب الشيوعي الجزائري يوم 9 أبريل 1939 من أجل تحقيق وفاق ممكن بين الشيوعيين وفيدرالية النواب المسلمين لعمالة الشرق. والجدير بالذكر أن هؤلاء هم الذين عبروا للدكتور ابن جلول عن استعدادهم للانضمام إلى حزب التجمع الفرنسي- الإسلامي الجزائري لتوحيد الصفوف[3]. ومن الواضح أيضا أن جماعة ابن جلول كانت ضعيفة للغاية، وأن مبادرته مع من بقي معه من النواب بعد تأسيس حزبه قد فشلت مبكرا بسبب الأوضاع الخارجية، ولأن حركته كانت مسالمة أكثر من اللازم، واتضح في الأخير أن الإرادة وحدها

1- جريدة البصائر، عدد 167، يوم 26 ماي 1939.

2- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص.79.

3- L'Entente Franco-Musulmane, N°126, 29 Avril 1939.

من أجل جمع الفرنسيين والجزائريين لا تنفع نتيجة ظروف الحرب الاستثنائية. وللإشارة أن نداء التعاون بين النواب والشيوعيين أمرا مستبعدا آنذاك إن لم نقل مستحيلا نظرا للعداء الذي كان سائدا بين الأحزاب الوطنية الموجودة حينها بحيث لم يرض كل حزب بمن يقاسمه الزعامة سواء تعلق الأمر بعمار أوزقان أو فرحات عباس أو مصالي الحاج أو الشيخ عبد الحميد بن باديس. وفي حالة حدوث تعاون سياسي بين الأحزاب الجزائرية، فتعاون النواب مع جمعية العلماء كان دوما هو الأقرب والمتوقع. وقد حدث هذا عدة مرات على حساب الجناح الوطني والطرقيين كما سبق الإشارة إليه. وربما هذه الأجواء هي التي دفعت بالحزب الشيوعي إلى البحث عن مخرج سياسي في محاولة بائسة لاستقطاب الحركة الوطنية، والتقرب من جديد بالنواب بعدما أصبحت الانهزامات تلاحقه في الانتخابات المحلية بعد تصاعد نجم حزب الشعب الجزائري قبل الحرب العالمية الثانية. و لم يشفع للشيوعيين تكثيف الجهود ولا مضاعفتهم للتجمعات باستخدام جميع الوسائل لتعبئة الجماهير للالتحاق بهم حتى ولو تبنوا الأفكار الإسلامية ظاهريا، وهذا راجع أساسا كونهم لا يملكون برنامج سياسي للأهالي بل تمسكوا بشكل لافت ببرنامج الجبهة الشعبية[1].

لقد كانت الأجواء السياسية الوطنية سنتي: 1938 و1939 متوترة للغاية، وقد غذت الإدارة الاستعمارية الصراعات ما بين الأحزاب الجزائرية لتفكيكها. وكانت انتخابات 1938 نموذجا لتسلط الإدارة في عمالة الوسط بعد مشاركة حزب الشعب بمترشح غير معروف وهو دوار محمد (موظف في النقل)، بينما شاركت فيدرالية النواب بالصيدلي بوكردانة، وترشح اليمين العمودي من قبل شباب المؤتمر، وترشح الحاج عيسى في قائمة الحزب الشيوعي، أما زروق محيي الدين فكان ترشحه محسوبا على الإدارة. ومن تداعيات هذه الانتخابات إجراء انتخابات أخرى بعد إلغاء فوز زروق محيي الدين من قبل مجلس الدولة، وهذا ما مكن حزب الشعب الذي جرب حظه أمام النواب خلال حملة شكلت فعلا اختبارا سياسيا حقيقيا[2]. لكن الإدارة

[1]- La Voix Indigène, N°465, Jeudi 19 Janvier 1939.
[2]-Ahmed Mehsas, op.cit, p.139.

الاستعمارية استمرت في سياستها العدائية إلى كل ما هو جزائري، وتهجم رئيس المجلس التشريعي للجزائر (Michel) على جمعية العلماء المسلمين حين أصدر أمر القبض على عبد الحميد بن باديس، وهذا ما كان له أثر كبير في الجزائر[1]. والمعروف أن نوايا الإدارة الاستعمارية كانت سيئة بمضايقتها جمعية العلماء وإهانة علمائها. فكل تصرفاتها هي استفزازات للعلماء لعزلهم عن السياسة، وإهانة الجزائريين بتحويل مسجد كتشاوة إلى كاتدرالية سنة 1939.

وسلك النواب بقيادة ابن جلول طريقا آخر في ظل هذه التناقضات والمضايقات حتى أصبحوا غير قادرين على سياسة المرونة مع السلطة الاستعمارية. لقد استمروا في السياسة الاندماجية و لم يملوا من الوعود الكاذبة، وانتظروا من فرنسا تطبيق إصلاحات، ورغم زيارة وفد منهم بقيادة رئيس حزب التجمع الفرنسي- الإسلامي الجزائري إلى باريس، طلب منهم الانتظار مرة أخرى.

ومن جهة أخرى حاول الطرقيون التقرب من النواب والاستثمار في مشاكل جمعية العلماء المسلمين عن طريق شيخ العرب بوعزيز بن قانة، إلا أن مقال الدكتور ابن جلول في جريدة الوفاق يوم 29 جانفي 1939 تحت عنوان: "مأساة 6 فبراير 1938 ببسكرة" خيب ظنهم لما صرح أنه تتلمذ على يد الشيخ عبد الحميد بن باديس، وأنه يكن له منذ سنوات مشاعر الصداقة، وأنه لم يفكر أبدا النيل من الشيخ لا من قريب ولا من بعيد[2].

ومن جهتهم، شن الطرقيون حملة للنيل من النواب وجمعية العلماء المسلمين بواسطة جريدة الرشاد التي اعتبرت ما يقومان به ضد جمعية الطرقيين ما هو إلا محاولة دعائية انتخابية لجمع الأصوات لصالح نواب الدكتور ابن جلول والصيدلي فرحات عباس[3]. ويمكن القول من خلال ما سبق، أن الطرقيين لم يكتفوا بهذا، ونظموا مؤتمرا لهم برعاية جامعة اتحاد الزوايا والطرق الصوفية سنة 1939. وكان هذا المؤتمر جامعا حتى

1 -Charles-Henri (Favrod), La Révolution Algérienne, Plon, 1959, p.62.
2 - La Voix Indigène, N°469, 6 février 1939.
3 - جريدة الرشاد، عدد 42، يوم 22 ماي 1939.

اصطلح عليه بمؤتمر الشمال الإفريقي وإن لم يخرج عن نطاق عداء النواب وجمعية العلماء المسلمين... لكن هذا العداء ميز بعض المنتسبين للطرق الصوفية من السياسيين الذين همهم الوحيد هذه الحياة الإدارية بما تزخر به من حظوة بالسلطة والنيابات في مختلف المجالس، فاستعملت نفوذها بواسطتهم[1].

وردا على مؤتمر الطرق الصوفية واتحاد الزوايا ومباركة مدير الشؤون الأهلية للحكومة العامة-م (ميو)، كتب فرحات عباس مقالا في جريدة الوفاق للاستخفاف بالمبادرة وأطلق اسم "سيدي ميو" على المسئول الفرنسي، ووجه انتقادات لاذعة للطرقيين لما قال: "فإذا كنا في هذه الجريدة أشداء في بعض المواقف إزاء المرابطين فليس بقصد الحكم على الزوايا ولا على أتباعها وإنما-فحسب إزاء تصرفات بعض المرابطين الذين استغلوا هذه الزوايا وسمعة أجدادهم من أجل سلطتهم الخاصة على أن يكونوا- فوق ذلك- في خدمة منافسينا في الميدان السياسي من الجهلة الذين لا تتوفر فيهم أية مؤهلات ليقفوا في طريق المجهود الذي نبذله لصالح القضية الوطنية[2].

ومن خلال ما سبق، نرى أن حقيقة الصراع بين الطرقيين والنواب الخفي والظاهر، انعكس على الساحة السياسية بانقسام الصفوف، وجعل هناك من يخدم الإدارة وينقلب على شعبه في غياب أي تفاهم للحركات الوطنية، خاصة حركة الطرقيين وموجهيها التي عملت عكس تجاه الشعب. وقد أدى هذا الصراع إلى اختلاف المصالح والأفكار بين التوجهات السياسية والجمعيات الدينية الجزائرية وأخر الوحدة بينها، بينما ضمن الاستعمار خدمة البعض وبقاء الإدارة مسيطرة على الوضع عقود أخرى.

وعلى كل حال، لم يراع المعمرون ولا الحكومة العامة لحركة النواب أي اهتمام بعدما ظهرت بوادر الانشقاقات بين النواب أنفسهم. لقد كان العمل المعزول مكلفا للنواب، و لم تثمر مجهوداتهم قرابة عقد كامل بما انتظرته الجماهير الجزائرية. و لم تشكل حركة الفيدراليات ثقلا سياسيا قبيل الحرب العالمية من أجل فرض

[1] - عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق،ج2، ص.211.

[2] -L'Entente Franco-Musulmane, N°121, 4 Mai 1939.

التغيير على السلطة الاستعمارية وإدارتها. والظاهر أن هذا ما ترجمته الزيارة الرسمية الأخيرة لفرحات عباس (رئيس الاتحاد الشعبي الجزائري)، وابن جلول (رئيس التجمع الفرنسي- الإسلامي الجزائري) إلى باريس في شهر جويلية 1938 لما عادا خائبان نتيجة سلطة لم تراع تطور النواب، فنظرتها لم تتغير من الملحقة والحرب على الأبواب[1]. وفي هذه الظروف، أصبح حزب الشعب وأنصاره يمثل خطرا على الإدارة الاستعمارية، ولهذا شددت الرقابة على المناضلين مع تكرار عملية الاعتقالات والمتابعات القضائية في حق قادة الحزب وعلى رأسهم مصالي الحاج. وفي الوقت نفسه، وحسب التقارير الفرنسية السرية، فإن الحركة الدينية وأتباعها من العلماء كانوا مستهدفين هم أيضا، وهذا ما فسر تدبير المكائد لجمعية العلماء المسلمين من أجل تقييد نشاطها التربوي والإصلاحي بعد إصدار قانون 8 مارس كما أشرنا، مما أدى إلى كبح حرية ممارسة الشعائر الدينية في المساجد، وإلغاء مناهج التعليم الإسلامي في المعاهد التابعة لها. وبهذه الإجراءات تم التحكم في السير الحسن للجمعية والعودة مجددا إلى استعمال التراخيص حتى تقوم ببعض نشاطاتها. وبمناسبة الذكرى 150 للثورة الفرنسية الموافقة ليوم 14 جويلية 1939 نظمت مسيرة كبيرة في الجزائر من قبل دعاة الاستقلال على رأسها حرم مصالي الحاج، ومحمد خيضر، ومحمد داود، المستشار العام، والنائب الممثل لحزب الشعب الجزائري. وردد المتظاهرون شعارات من أجل تحقيق المطالب التالية: الاستقلال، والديمقراطية، والبرلمان الجزائري[2].

ومن خلال ما سبق، فإن مرحلة ما قبل الحرب قد أنتجت فراغا سياسيا كبيرا، و لم تعد الاجتماعات الحزبية مرخصة كما كان الحال سابقا. وأمام المضايقات، اتخذ نواب عمالة قسنطينة من المقبرة فضاء سياسيا لما ضاقت بهم السبل، وهو المكان الوحيد الذي فصل بين المسلمين واليهود والمسيحيين وحال دون المواجهة بينهم. وتعد تجربة النواب في استغلال فضاء المقبرة أسلوبا قديما يعود إلى حادثة أوت 1934 بين المسلمين واليهود لما استطاع الدكتور ابن جلول ونواب الفيدرالية من جمع أبرز الشخصيات الفاعلة للمدينة، وحشد

[1]-A.W.O, Boite N°4476, Rapport C.I.E, N°294, Oran Le 1 Août 1939.
[2]- Khaled Merzouk, op.cit, p.159.

أزيد من 7500 جزائري بمقبرة المدينة لأداء صلاة الغائب على من سقطوا ضحايا خلال المواجهة، والشيء نفسه تكرر إثر سقوط خبر وفاة الأمير خالد مع مطلع عام 1936. وفي شهر أكتوبر نظمت بمناسبة فشل المؤتمر الإسلامي أكبر تظاهرة عرفتها قسنطينة والتي عرفت بزردة ابن جلول، والتي قيل حولها الكثير لأنها كانت ترجمة للخلافات بينه وبين العلماء، وعبرت عن المستوى السياسي الذي بلغته البلاد ككل في تلك الفترة[1].

ويمكن القول، أن دهاء النواب في تنظيمهم مثل هذه التجمعات داخل المقبرة لم يكن عبثا، فهي من جهة دلالة دينية، ومن جهة أخرى كانت منبرا سياسيا بعيدا عن أعين الإدارة والناقمين على الفيدرالية. ومما سبق، فإن تنظيم التظاهرات والمظاهرات داخل المقابر بعمالة قسنطينة إنما يعود إلى قدسيتها لدى الجزائريين ولكونها مكان مؤثر، وفيه نوع من الإحساس بالانتماء إلى هذا الوطن، وإلى البعد التاريخي للمكان الذي يذكر الأحياء بالجذور. وما من شك، أن المقبرة كانت عبارة عن ملتقى يلتقي فيها المسلمون يوم الجنازة مثل المسجد لأداء الصلاة على المتوفى، ويعد اختيار المكان بالذات إلى مدى قدرته على إثارة وتعبئة الجماهير الشعبية. وبالفعل فمن بين 22 تظاهرة جرت في شهر أبريل 1939، نظمت حوالي 9 منها بالمقبرة. وفي مدينة بسكرة لما سقط جزائريون قتلى يوم 6 فبراير 1938، حضر حوالي 20 ألف من أهل البلدة وغيرها الجنازة المنظمة بالمقبرة يوم 24 فبراير 1938، وألقى بالمناسبة الشيخ عبد الحميد بن باديس والنائب سعدان صديق فرحات عباس خطابان مؤثران تخليدا للفقيدين، ولزرع ثقافة الشهداء في نفوس الحاضرين[2].

ولأن أمور النواب لم تكن على ما يرام قبل الحرب، إلا أنهم تمكنوا منذ يوم 11 أبريل 1939 من تنظيم نحو 30 مظاهرة متتابعة داخل العمالة احتجاجا على اجتياح إيطاليا الفاشية لألبانيا الإسلامية،

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج2، ص ص:102-103.

[2] -Julian Fromage, op.cit.

واستطاعت هذه المبادرة من جمع ما بين 150 و200 ألف جزائري[1]. ويمكن الإشارة أن هذه التظاهرات كانت تنظم بعد الظهر ما بين الساعة الثانية والرابعة زوالا بعد غلق المحلات التجارية، ليتحول المسجد وقاعات الحفل والملعب إلى مساحات مفتوحة إلى جانب الساحة العمومية والمقبرة[2]، وكان النواب ينظمون في الوقت نفسه تجمع شعبي مع اختيار مكتب لهم يمثلهم، وتعيين خطباء باللغتين مع بعث بيان الاجتماع إلى السلطات. وكانت الصلاة حاضرة في كل مكان، وأقيمت في كثير من الأحيان قبل وبعد الاجتماع مع تلاوة القرآن من قبل حفظته[3]. وبهذا التنظيم المحكم، وبهذه الحملة والدعاية استطاعت فيدرالية النواب لعمالة قسنطينة التأثير على السكان، وعلى الإدارة في كامل العمالة لمدة عقد كامل، ويمكن الإشارة في هذا السياق أن هذه التظاهرات كانت في غاية التنظيم، وعكست حقا دقة وتجربة النواب في تسيير هذه المواعيد السياسية وإنجاحها، ومدى قدرتهم على تحمل المسئولية لتجنب إراقة الدماء، وتفريق الجماهير الحاضرة بسلام.

وللتعرف على الواقع السياسي الفاتر قبيل الحرب العالمية، أصبح دور نواب فيدرالية عمالة قسنطينة داخل المجلس العام مجرد حضور مؤسسة الأماني، حيث لم يعد منبرا لطموحات الشعب الجزائري. وقد لخصنا هذه الحقيقة بتدخل النائب المالي الدكتور ابن جلول لما تمنى أن تهتم الإدارة بالحرف، وتنشئ مدرسة للفنون الجميلة، وتزيد من عدد المتمدرسين، وتمنح مساعدات مالية أكبر لمدينة قسنطينة[4]. ومما تقدم فإن الإدارة الاستعمارية درست هؤلاء النواب، وفهمت أنهم لا يعبرون بصدق عن مشاغل الجزائريين، وأن جلهم يحتاجون للإدارة الاستعمارية أكثر من حاجتهم إلى شعبهم. وهكذا، فقد كانت مشاركة النواب الأهالي في المجالس النيابية ظاهريا في الاجتماعات دون أن يقدموا أي اقتراحات أو أن يدافعوا عن أية نظرية أو حتى

[1]- Ibid.

[2] –Ibid.

[3]– Ibid.

[4] -L’Entente Franco-Musulmane, N°128, Jeudi 22 Juin 1939.

تأييدها. فتمثلت مهمتهم بالاستماع للنواب الفرنسيين فحسب بالتزام الصمت أو إظهار وفاقهم مع الأغلبية الأوربية عند التصويت[1].

2- النواب وحكومة "فيشي":

من المؤسف جدا أن نجد النواب المسلمين قد انساقوا في صف السلطة الاستعمارية بوقوفهم إلى جانبها بعد دخولها الحرب العالمية الثانية، وكانت حجج هؤلاء أن الوطن في خطر، ومن واجب الأبناء رد الجميل في هذه الظروف الصعبة، ولهذا سارعوا إلى تجنيد أنفسهم كمتطوعين أو احتياطيين حسب وظيفة كل واحد منهم. ومن العجب أن دعا رئيس نواب عمالة الشرق الدكتور ابن جلول جميع الجزائريين للالتحاق بالجيش والتجنيد لنصرة العلم الفرنسي.

ولتعزيز حركة تعبئة الجزائريين في حرب لا تعنيهم، قام المجلس الإداري لفيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة يوم 21 أوت 1939 برئاسة ابن جلول بإصدار لائحة دعمت التجنيد وأبدت تضامنها مع فرنسا، كما ألحت فيها على ضرورة تقديم إصلاحات على شكل برنامج بلوم-فيوليت[2]. ومن بين الداعين للتجنيد والوقوف إلى جانب فرنسا في حربها، رؤساء الزوايا مثل الشيخ بلحول رئيس زاوية القادرية، وقاسمي مصطفى شيخ زاوية الهامل، ورئيس جمعية رؤساء الزوايا، وبعض قدماء المحاربين والنبلاء مثل الخليفة جلول بن الأخضر الذي استطاع جمع 6 فرق من القومية من القبائل قوامها 1000 رجل قادها مع أفراد عائلته، ونفس الدعاية قام بها شيخ العرب سي بوعزيز بن قانة في بسكرة. والغريب أن أقوال هؤلاء وتصريحاتهم، استغلتها الإدارة الاستعمارية وملأت بها صفحات الجرائد وكررتها القنوات الإذاعية وأصبحت دعاية للتجنيد والتعبئة[3].

[1] - سومية بوسعيد، المرجع السابق، ص ص: 70-71.

[2] - L’Entente Franco-Musulmane, N°134, Jeudi 2 Novembre 1939.

[3] - Belkacem Rechem, Les Musulmans Algériens Dans L’Armée Française (1919-1945), L’harmattan, Paris 1996, p.179.

وبعد سقوط باريس، أبرمت معاهدة بين ألمانيا المنتصرة وفرنسا المنهزمة يوم 22 جوان 1940 أمضى عليها القائد الأعلى للقوات البرية والجوية الفرنسية، والسفير باسم حكومة المارشال فليب بيتان. وتمحور مضمونها على مجموعة من الالتزامات لتطبقها فرنسا منها: الكف عن التعرض للقوات الألمانية انطلاقا من الجزائر، وعودة جميع القطع البحرية الفرنسية الموجودة خارج البحر حتى توضع تحت مراقبة إيطاليا أو ألمانيا، ومنع الجنود الفرنسيين من مغادرة فرنسا والتعاون مع الحلفاء، كما وضعت القواعد الجوية والبرية غير المحتلة تحت مراقبة إيطاليا وألمانيا. وهناك من رفض هذه المعاهدة كالجنرال ديغول الذي فتح جبهة لمقاومة الاحتلال الألماني من لندن[1]. وساءت العلاقة بين الحلفاء وحكومة فيشي نظرا لموالاة هذه الأخيرة للنازيين بحكم المعاهدة المشار إليها، وكانت البداية يوم 3 جويلية 1940 إثر اصطدام وقع بين الأسطول البحري البريطاني والبحرية الفرنسية التابعة لحكومة فيشي[2].

وعلى صعيد الجبهة السياسية الداخلية، استمر انقسام النواب بعد اختيار كل من فرحات عباس وابن جلول وجهته قبل اندلاع الحرب العالمية. وغابت الفيدرالية ونوابها عن الأحداث الهامة إلى غاية شهر ديسمبر 1942 بمناسبة تبني البيان. وما من شك أن الظروف الخارجية لعبت دورا كبيرا في اختيار الرجلين العمل الانفرادي المعزول ظنا منهما أن الأيام ستنصفهما لقيادة الحركة السياسية في الجزائر من جديد. وقد شهدت مرحلة حكومة فيشي انتشار البؤس والجوع وسط الجزائريين، إلا أن فرحات عباس وابن جلول استمرا في خلافاتهما مكتفين بما حولهم من نواب. وظهر تباعدهما السياسي حتى لا نقول الشخصي جليا باعتماد ابن جلول على أفراد عائلته مثل مصطفى بن جلول وصهره عمر بن شيكو شقيق زوجته، بينما اكتفى فرحات عباس بالنواب المتذمرين من سياسة ابن جلول الإقصائية[3].

---

[1] -Ministère De La Défense, Secrétariat Général Pour l'Administration, Direction de La Mémoire, Du Patrimoine & Des Archives, «Opération Torch», Les débarquements Alliées en Afrique du Nord, Saint-Dominique, OO450 Arméés,WWW.defense.gouv.fr

[2] -Ibid.

[3] -A.W.O, Boite N°4477 I10, L'activitè Indigène dans Le Département d'Oran, Rapport

وحسب التقارير الفرنسية السرية، فإن انسحاب فرحات عباس مرجعه ذلك التصريح الذي أدلى به النائب بوجمعة لإذاعة الجزائر، وهو من المقربين لابن جلول حيث نصب نفسه أمينا عاما لفيدرالية النواب المسلمين مما أغضب الرجل الثاني في الفيدرالية ودفعه إلى الاستقالة الفورية مع الدكتور سعدان[1]. وهكذا أصبحت فيدرالية النواب للعمالة وكأنها تسير بقائدين. ونتيجة توجه فرحات عباس نحو وطنية حزب الشعب، قرر مع الدكتور سعدان إبعاد كل نائب محايد من الفيدرالية بعد ما أحس أن هناك من لا يساير أفكاره ولا يلتزم بقراراته. والملاحظ أن حياد غالبية النواب إنما كان بدافع عدم رضاهم عن قادتهما بعدما تعمدا التسيير الفردي وعدم مراعاة مشاعر وآراء النواب. وعن ما آلت إليه الفيدرالية من انقسامات وتراجع في التعامل مع الأحداث السياسية، اعتمد نوابها المنشقين المنطوين تحت القيادتين على سياسة الرفض الصامت بتقبل قيادتهما دون الإعلان عن معارضتهما لسياستهما، وهذا ما لم ينتبه إليه رواد الفيدرالية مبكرا وأضر بالحركة وبالنواب، وفتح المجال واسعا لمناورات الإدارة الاستعمارية الممثلة لحكومة فيشي للنيل منهما.

وعلى أثر سقوط باريس ساد الحذر الأوساط السياسية والإعلامية سواء تعلق الأمر بالجزائريين أو الفرنسيين، واستطاع النواب رغم هذا الحدث تنظيم اجتماع في قسنطينة يوم 6 جويلية 1940 برئاسة الدكتور ابن جلول وبحضور نواب المدينة الدكتور سعدان، نائب لبسكرة، وحواس حربي، مستشار عام للحروش، ومحمد الصالح صحراوي، مستشار بلدي للخروب، والدكتور لخضاري، نائب لقالمة، وصالح بن ساسي، مستشار بلدي لقالمة[2]. وما تقرر في هذا الاجتماع: عدم استدعاء المجلس الإداري لفيدرالية النواب قبل الاطلاع ومعرفة شروط الحكومة الجديدة، ويمكن للنواب أن يتخذوا قرارا حسب المستجدات وما سيحدث

C.I.E, N°112, Oran Le 28 Fèvrier 1942.

[1]- Ibid.

[2] -A.W.C, Renseignements Indigènes, Rapport C.I.E, N°830, Constantine, Le 12 Juillet 1940.

مستقبلا. وفي هذه الأثناء روج اليهود دعاية عدم بقاء الجزائر فرنسية لخوفهم من الزحف الألماني، وأصبحت الأخبار كلها تدور حول هذه الدعاية[1].

وبعد سقوط العاصمة الفرنسية، اندفع النواب المسلمون نحو الانسحاب من التجنيد بعد الاتفاق الذي حدث بين النازيين وحكومة فيشي. وعاد ابن جلول إلى عمله كطبيب بعدما جند طبيبا احتياطيا في قسنطينة، وعاد فرحات عباس في شهر أوت 1940 إلى صيدليته بسطيف بعدما جند صيدليا احتياطيا في وحدة قتالية في فرنسا. ولم يكن خروج الرجلان عفويا، حيث اختارا انسحابهما يوم 14 جويلية 1940 ليذكرا الاستعمار أنهما جندا لنصرة فرنسا الثورة ومبادئها المعروفة، ولا مجال للاستمرار في دعم حكومة استسلمت للأعداء، وللإشارة فإن كل النشاطات السياسية توقفت عام 1940، سواء تعلق الأمر بحزب الاتحاد الشعبي الجزائري أو التجمع الفرنسي-الجزائري الإسلامي أو مختلف المجالس المنتخبة.

وظهرت فيدرالية النواب لعمال الشرق في هذه الظروف بوجهين: الوجه الأول بزعامة ابن جلول الذي مثل الفيدرالية القديمة بالتعاون مع الدكتور لخضاري، وبوجمعة الحاج مصطفى من قالمة، والوجه الثاني بزعامة فرحات عباس، والدكتور سعدان من بسكرة كما كان الحال قبل اندلاع الحرب، لكن لم يكن لهما أنصارا باستثناء القليل من الشباب داخل المدن. وعلى إثر رسالة حملت وشاية المعمرين للحاكم العام الجديد الأميرال أبريال، استدعي فرحات عباس من قبل هذا الأخير إلى العاصمة واتهمه بالانتماء إلى حفنة من النشطاء المعادين لفرنسا، لكن فرحات عباس رفض تهديدات الحاكم العام[2]. ولتنظيم قوانين التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما يوم 7 فبراير 1940، حدد فيه الضباط الدائمين من الأهالي، وأصدر مرسوما آخر يوم 13 مارس 1940 وهو قانون خص ضباط الاحتياط للأهالي بعدما كان محصورا على الفرنسيين دون غيرهم.

---

[1] -Ibid.

[2] -Benjamin Stora, Zakya Daoud, Ferhat Abbas (Une Autre Algèrie,Casbah èditions, Algèr 1995, p.108.

وهكذا نلاحظ مما سبق أن التيار الإصلاحي الليبرالي عرف هو الآخر عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية أزمة كشفت عن عدم ملاءمة أساليب عمله مع طبيعة النظام الاستعماري، وتفتت فيدرالية المنتخبين كانطلاقة لعملية تحول جديد، في ظروف مواتية للتراع الدولي المرتقب ليتولد عنها "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"[1]. ولم يمر على الحرب العالمية بضعة شهور حتى سقط خبر وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس كالصاعقة على الجزائريين، ونقل جثمانه يوم 17 أبريل إلى مثواه الأخير في موكب جنائزي رهيب على رأسهم العلماء والنواب. وكتبت جريدة الوفاق في عدد 139 ليوم الخميس 9 ماي 1940 تذكر بخصال الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي لم يعد موجودا، والذي توفي عن عمر ناهز 51 سنة بعد حياة كرسها لخدمة الجزائر والإسلام وتربية النشأ ليتحمل المسؤولية فيما بعد.

ويبدو أن الأمور أصبحت تسير من سيء إلى أسوء منذ منتصف جوان 1940 لما بسطت الإدارة العسكرية لحكومة فيشي قبضتها على الجزائريين، وزجت بمناضلي حزب الشعب الجزائري في سجون أقصى الجنوب. وبالفعل حكمت المحكمة العسكرية في 28 يوم مارس 1941 على مصالي الحاج بـــ 16 سنة أشغال شاقة، ومنع من الإقامة لمدة 20 سنة، وتم مصادرة كل أملاكه وتجريده من المواطنة بتهمة المسّ بأمن الدولة والنظام العام[2]. وتمكن حزب الشعب الجزائري رغم وجوده في السرية من توزيع جريدتين سريتين: العمل الجزائري وصوت الأحرار (صوت الرجال الأحرار)[3].

ويمكن القول أن حكومة فيشي جاءت بسياسة شعارها الأسرة والعمل والوطن، وحاولت هذه الحكومة الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة، وجعلها قاعدة خلفية مضمونة لإمداد فرنسا الجريحة بما تحتاجه. وساند المعمرون هذه الحكومة، ودعموها قبل نزول الحلفاء لتجنب اجتياح ألماني محتمل. ورغم أن فرنسا حلت حزب الشعب الجزائري يوم 26 سبتمبر 1939، إلا أن حكومة فيشي حاولت استقطاب هذا الحزب

[1]- أحمد عبيد، المرجع السابق، ص.103.

[2]- جمال خرشي، المرجع السابق، ص.409. وأيضا: Khaled Merzouk, Messali Hadj, op.cit, p.160.

[3]- Andrè Nouchi,op.cit, p.130.

إلى حظيرتها بعد وصولها إلى الحكم، لكن مصالي الحاج رفض التعامل معها، وتمسك بخيارات الحزب الأساسية المتمثلة في: التصويت الموحد، والبرلمان الجزائري، والترشيد[1]، وقامت الإدارة الاستعمارية في سنة 1941 بتحليل الوضع في الجزائر حسب التقارير الوافدة إليها واعترفت أن المشكل كله يكمن في عدم وجود توازن بين الجزائريين والفرنسيين. لكن هذه الحكومة لم تستطع أبدا مواجهته بشجاعة لتغيير الوضع المتأزم في غياب المبادرة. وقدمت في مذكرة أوت 1941 جملة من الاقتراحات والحلول الموضوعية أهم ما جاء فيها:

- استرجاع جميع الطاقات البشرية الضائعة، خاصة البطالين بتسخير الميزانية والأشغال لتوفير العمل وتنشيط الاقتصاد بعد تخصيص الأموال اللازمة للانجاز.

- الجزائر بلد جديد وببرنامج طموح يمكن الاستمرار لعدة سنوات لامتصاص اليد العاملة بإنجاز الطرقات، السكن، المدارس، تطوير الريف، التجهيز الصناعي، استغلال المناجم...الخ.

- باسترجاع اليد العاملة في كل المجالات يمكن توقع عودة الجماهير الأهلية إلى الأرض المعمرة للمدن الكبرى، وأين لا تجد البؤس والذي يشكل عائقا على المؤسسات المحلية ومصاريف إضافية كبيرة. ونتيجة هذا الواقع والتقسيم يمكن إنشاء "تجمعات-بلديات". ويمكن لهذه المؤسسات الأهلية أن تؤطر وتدعم من قبل الحكومة العامة للجزائر.

- وفي المجال السياسي استحداث "لجان تنفيذية مسلمة" مشكلة من السياسيين النشطاء ومختلف الجمعيات السياسية والدينية[2].

ومن الإجراءات التعسفية لحكومة فيشي في مجال المساس بحرية التعبير في الجزائر: توقيف جريدة الوفاق (L'entente) التابعة لنواب عمالة قسنطينة في جانفي 1942. ورغم محاولات ابن جلول الذي

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، ص.194 وأيضا: عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، ص.226.

[2] -A.O.M, GGA, Carton N° 1H/40, Cordination des Activités Politiques & Administratives de l'Afrique du Nord, Réunion de Fonctionnaires & Personalités, Questions Divers 1941.

اتصل بمحافظ الاستعلامات بعد حلول حكومة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني يوم 19 جويلية 1943 لإلغاء القرار وإعادة طبع الجريدة من جديد، إلا أن طلبه رفض يوم 19 سبتمبر. ولفرض مبدأ القوة قامت الإدارة الاستعمارية لحكومة فيشي يوم 18 مارس 1942 بملاحقة مناضلي الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان ينشط في سرية هو أيضا، وحوكم في هذا اليوم نحو 41 شيوعيا في قضية عرفت بقضية "61"، واتخذت في حقهم العقوبات التالية: 6 منهم حكم عليهم بالإعدام، منهم امرأة، و9 بالأشغال الشاقة مدى الحياة، و14 بالأشغال الشاقة حسب المدة، و12 بالسجن. ومن ضمن 60 شيوعيا مسجونا بسجن الجزائر، مات منهم 15 بمرض التيفيس[1].

لقد أخفقت حكومة فيشي لما ألغت المجالس المنتخبة وعينت مفوضين ماليين غير مؤهلين وأميين في اللجنة المالية الجزائرية المشار إليها في قانون 12 ديسمبر 1940 أمثال: الباشاغاوات: ابن عبيد، وابن عبد الريم، وفرحات بلقاسم، والقاضي: أوراتسي[2]. وقد أغضب هذا الإجراء جميع النواب خاصة نواب فيدرالية عمالة الشرق على رأسهم الدكتور ابن جلول والصيدلي فرحات عباس. وقامت الحكومة بإصدار عدة قوانين تنظيمية وردعية للتحكم أكثر في الوضع الأمني، وتقييد النشاطات الحزبية والإعلامية. وما من شك، أن هذه القوانين استثنت تنظيم واستغلال ثروات البلاد لوقف التريف حيث لم تراع ظروف الحرب الاحتياطي الجزائري، ولا مدى تأثير عملية الاستتراف على الاقتصاد، كما لم تراع مدى تدهور الظروف المعيشية للجزائريين. ومن المفارقات العجيبة أن السلطات الاستعمارية حتى وهي في حالة الضعف والوهن، استمرت في معاملة الجزائريين بطرق غير إنسانية. ورغم تضحيات البعض في حرب لا تعنيهم في سبيل نصرة الديمقراطية كما زعموا، إلا أن التشريفات خصت الفرنسيين من دونهم كما كان الحال مع منح رتبة رقيب لفرحات

[1]- Paul-Emile Sarrasin, La Crise Algèrienne, op.cit, p.91.
[2]- A.O.M, GGA, Carton N° 1H/40, op.cit.

عباس عوض ضابط بصفته أهلي ومواطن غير كامل الحقوق، بينما استفاد منها الصيادلة الأوربيين[1]. وهذا الإحباط سيتبعه إحباط آخر نتيجة الاعتقادات الخاطئة لفرحات بفرنسا[2]. وربما وجدنا غير فرحات عباس من الجزائريين الذين وضعوا ثقتهم في حكومة فيشي إلى أبعد الحدود، ونقصد من وراء هذا الكلام دعاة الإدماج الذين اعتقدوا أن هذه الحكومة قادرة على إنصاف الجزائريين وتطبيق برنامج بلوم-فيوليت الذي رفضته حكومة الجبهة الشعبية قبل الحرب العالمية.

ويبدو أن تداعيات الحرب، قلبت الموازين الاقتصادية رأسا على عقب بنقص الفحم والخشب والوقود، والحديد، والمعادن الأخرى. ولم يعد التموين عاديا بسبب قلة الواصلات، وهذا ما أربك الإدارة الاستعمارية، وفتح المجال للاستيراد من أمريكا بعد تطويق النازيين لبريطانيا. ومن الملاحظ أن المتضرر الأكبر من كل هذا هو الريف الجزائري الذي ازدادت معاناة سكانه، وازدادت عزلتهم مقارنة بسكان المدن أكثر من أي وقت سابق. وأشارت جريدة صوت الأهالي التابعة للجناح الإدماجي يوم الخميس 25 أبريل 1940 أن السيد (Luciani)، رئيس تحرير الجريدة الفرنسية (La Dèpêche de Constantine) كان له الفضل الكبير في الإشارة إلى عقد سري أبرم في روما بين فرنسا وإيطاليا من أجل استيراد يد عاملة بلغت 200 ألف عامل إيطالي لتوظيفهم في الجزائر. وكان لهذا القرار انعكاسات سياسية، حيث أغضب الجناح الفرنكو -الجزائري، جناح حزب ابن جلول وأتباعه. كما كشف هذا الواقع، أن ظروف الحرب فرضت على الجزائر نوعا من الاستقلالية شبه كاملة عن فرنسا في عهد حكومة فيشي وفي جميع المجالات. كل هذا، مهد الطريق وفتح المجال للمعمرين لزيادة ثرائهم على حساب الجزائريين، وظهرت عدة مؤسسات اقتصادية تابعة

[1] - عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص.84.

[2] -Belkacem Rechem,op.cit, p.106.

لهم من 1940 إلى 1942، لكن بسبب نقص رأس المال، ورداءة الإنتاج، أصبحت هذه المؤسسات غير مطلوبة، وكثير منها اضطرت إلى غلق أبوابها بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية من 1945 إلى 1954[1].

وفي يوم 24 جانفي 1941، استحدثت حكومة فيشي مجلسا وطنيا ظنا منها أنه قادر على تمثيل الجزائر، ولهذا عين الحاكم العام أبريال (Abrial) 5 مستشارين من الفرنسيين و4 من المسلمين دون أي ممثل من فيدرالية نواب القطاع القسنطيني وهم على التوالي: عبد الرحمان بوكردانة، رئيس سابق لفيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، شريف سيسبان، رئيس سابق لفيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة قبل إبعاده، الآغا بن شيحة بوسيف، نائب سابق لفيدرالية الفلاحين، والشيخ ابن زكري، أستاذ بمدرسة الجزائر. وسر لهذا التعيين دعاة الإدماج المتعاطفين مع فرنسا، وعادوا إلى الساحة السياسية إثر هذه الخطوة مثل ربيع زناتي الذي اعتبر هذا التعيين حدثا كبيرا، وهو مجرد رمز[2]. ولم يعجب هذا القرار دعاة الاندماج الذين احتجوا على التعيين الصادر، وسارت حكومة الماريشال بيتان (Petain) عكس توقعات الجزائريين الذين اكتفوا بتمثيل في اللجنة المالية الجزائرية المعينة بموجب قانون 12 ديسمبر 1940، وهكذا أصبح التمثيل النيابي يقتصر على 18 مفوضا فرنسيا وعلى 6 مفوضين مسلمين، كلهم من الأميين ومن دعاة الإدماج. وقد أحدث هذا غضب فرحات عباس الذي أراد مقابلة فيشي، لكن ابن جلول عبر عن يأسه من الوضع، وغير رأيه بترك الأمور على حالها[3]. أما فرحات عباس فقد عارض قرار الحاكم العام الأميرال أبريال (Abrial) في رسالة احتجاج يوم 16 ديسمبر 1940 لما أراد هذا الأخير تعيين مجلس مالي لتعويض المفوضيات المالية... كما انتقد تعيين شيوخ الزوايا الذين اعتبرهم أميين ومتعصبين، مصرحا أن زمن الموظفين الكبار قد ولى[4].

[1]- Andrè Nouchi,op.cit, p.102.
[2]- La Voix Indigène, N° 536, Jeudi 03 Avril 1941.
[3]-Benjamin Stora, Zakya Daoud,op.cit.
[4]- بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص.103.

لقد تمكن فرحات عباس يوم 10 أبريل 1941 من لفت انتباه المارشال بيتان والحاكم العام شاتل حول خطورة الوضع، وطالب منهما ضرورة إصلاح الأمور، في تقرير حمل عنوان: "جزائر الغد" للمطالبة بإصلاحات تضمنت مطالب واقتراحات[1]. كما أراد من خلال مبادرته، استغلال الوضع بعد تمزق فرنسا باحتلال باريس، وتوقف البرلمان الفرنسي عن النشاط. وقد تضمن هذا التقرير حكما قاسيا على النظام الكولونيالي، كما اعتبر برنامجا إصلاحيا وثورة وطنية[2].

ورغم إعجاب المسئولين بمحتواه إلا أنهم لم يتخذوا أي إجراء، وأهمل مثل المبادرات السابقة. ولعل أهم ما جاء في تقرير فرحات عباس: تمكين نحو 6 ملايين من الجزائريين العيش في سلام مع الفرنسيين، وتطبيق الحكومة مشروعا إصلاحيا لفائدة الجزائريين، وضرورة تطوير المدرسة، والمساواة بين الموظفين المسلمين والأوربيين، وتطبيق إصلاحات حقيقية في المجال الفلاحي من أجل إعادة بناء المجتمع الريفي[3]. ومن المؤسف أن المارشال بيتان لم يجب فرحات عباس إلا بعد مرور 4 أشهر مبديا اهتمامه بما جاء في التقرير من اقتراحات، لكنه أهمله، و لم تتم المتابعة كما وعد. وردا على هذا الإهمال المقصود، اتخذ فرحات عباس قراره، واستقال من المفوضيات المالية في شهر جوبلية 1942، وقدم استقالته الرسمية من فيدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة، وسار على نهجه الدكتور ابن جلول الذي استقال هو أيضا في شهر أوت من المفوضيات المالية[4].

ومن جهته، أرسل الدكتور ابن جلول يوم 27 أوت 1942 مذكرة مطالب إلى المارشال بيتان، وللرئيس لافال، وللحاكم العام شاتل، لام فيها السلطة عن عدم كفاية الإصلاحات السياسية، وضعف التمثيل في المجالس الوطنية، وتكريس نظرية الدوائر الانتخابية المميزة، وتعيين شخصيات مدانة من طرف الرأي في كل اللجان، وعدم تطبيق الإصلاحات الاجتماعية، وعراقيل تنقل عمال الأهالي بحرية، والحصة الراجحة للمعمرين

---

[1]- Ahmed Mahsas, op.cit, p.161.
[2] -Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p.109.
[3]-Belkacem Rechem, op.cit, p.194.

[4]– محمد بكار، المرجع السابق، ص.117.

في شغل مراكز تسيير الاقتصاد الجزائري، وعدم المساواة في مواد التموين، وقلة اعتبار السلطات والأوربيين عامة للمسلمين. وفي الأخير حمل مسئولية هذه السياسة إلى إدارة شؤون المسلمين[1].

وهكذا تشابهت مبادرات النواب، وأصبح ابن جلول يشعر فعلا أن مستقبله ومستقبل من بقي وفيا لطرحه من النواب قد ضاع للأبد مع اندلاع الحرب العالمية. ولهذا لخص ابن جلول أن الإدارة الاستعمارية لن تتراجع عن سياستها السابقة حتى وإن تغير لونها بمجيء حكومة فيشي لإنقاذ ما تبقى من فرنسا المهزومة. وتعبيرا عن مأساة النواب اعترف رئيس حزب التجمع الفرنسي- الإسلامي الجزائري بوجود انحراف عام في السياسة الاستعمارية بوجود أغلبية من الفرنسيين والجزائريين المسلمين في خندق عميق حفر من طرف الطمع، والأنانية، وفقدان الاعتبار، واعتبر هذا مصيبة أخلاقية دون سابقة، لأنه ضيع جهده طيلة 10 سنوات قضاها داعيا للتسامح والتفاهم انتهت بالفشل بصفة مؤسفة[2]. ومما سبق وبعد تراجع شعبية ابن جلول، وابتعاد الجماهير عنه منذ 1940، غير نظرته من الإدارة وهناك احتمال كبير أن الدكتور ابن جلول أصبح على علاقة مع الإدارة للاستفادة من بعض المصالح، ومن أجل إثارة غيرة الذين لم يتقربوا بعد منها[3]. أما العلماء فلم يعودوا يبادروا كما كان الحال قبل اندلاع الحرب باستثناء بعض المطالب المحتشمة كإرسالهم مذكرة إلى الجنرال (Weygand) يوم 17 سبتمبر 1941 إذ طالبوا فيها بحرية ممارسة الشعائر الدينية، والتعليم مع بعض المراقبة للإدارة، وإطلاق سراح البشير الإبراهيمي والمناضلين الذين تعرضوا لعقوبات إدارية. و لم يتسلموا أي رد[4]. أما الطيب العقبي فقد حاول من جهته تسليم مشروعا إصلاحيا في شهر سبتمبر 1941 حول تعليم اللغة العربية، لكنه لم ينل أي رد من السلطات الاستعمارية هو أيضا[5]. وحتى السلطة الاستعمارية لم تكن تكترث للجمعيات والأحزاب حيث اعتبرتها منحلة أصلا مما دفعها إلى سن قوانين بعيدة عن أمور السياسة

[1] -Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome I, op.cit, pp:609-610.
[2]-Ibid, p.610.
[3] -Paul-Emile Sarrasin, op.cit, p.74.
[4] -Chares Robert Agèron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, op.cit, Tome 2, p.552.
[5] -Ibid.

كإصدار قانون منع بيع الخمور للمسلمين، وهذا ما أدى إلى إغضاب بعض الإدماجيين على رأسهم ربيع زناتي الذي اتخذ قراره بتوقيف جريدة صوت الأهالي التي كان يديرها، أما جريدة الوفاق (L'Entente) التابعة لنواب عمالة الشرق، فقد باركت المرسوم[1].

وعلى الصعيد الداخلي لم تشهد البلاد أحداثا بعد مقتل محمد بوراس يوم 27 ماي 1941 إلا تفكير الإدارة الاستعمارية في تعيين خليفة له لهذا اختارت النائب عبد الرحمن بوكردانة رئيسا لفيدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية بعد رخصة الحاكم العام يوم 5 جويلية 1941. واضطر إلى قبول هذه المهمة بعدما استشار فرحات عباس الذي رفض قبولها لما عرضت عليه. كما عرفت الفترة سوء الأوضاع الاقتصادية إلى درجة اعتماد حكومة فيشي على سياسة تقشف كارثية مست الجزائريين في رزقهم دون غيرهم من الأوربيين فتراجع إنتاج الحبوب مما دفع الإدارة إلى اتخاذ إجراءات ردعية لما منعت صناعة الحلويات الغربية والشرقية وحتى الخفاف للتقليل من ندرة الدقيق. وفي محاولة منه للتخفيف من معاناة الحرفيين صرح ابن جلول بعد اجتماعه بباعة الخفاف أن منتوجهم ليس من الكماليات بل غذاء للجزائريين، ومن غير المعقول أن يمنع صناعته لأن هذا يؤدي إلى إحالة العديد من آباء العائلات إلى البطالة والفقر[2]. ورغم هذا استمر الحرفيين بعد 15 أكتوبر 1942 في مزاولة عملهم رغم أوامر الإدارة[3]. كما نظم الدكتور ابن جلول تجمعا شعبيا بالمقبرة الإسلامية لقسنطينة يوم 5 جويلية 1942 للضغط على السلطات الاستعمارية رغم تقديمه الشكر لفرنسا كعادته، كما ترحم على الأموات بالمناسبة[4].

ورغم الضجة التي سبقت هذا الاجتماع إلا أن الإدارة سمحت بتنظيمه، وظن المعمرون أن مواجهات ستنطلق بعده مباشرة، وهذا ما دفعهم إلى مطالبة الإدارة بمعاقبة ابن جلول أو حتى إعدامه للتخلص منه، ونشر

---

1 - L'Entente, Novembre-Décembre 1941.

2 - A.W.C, Préfecture de Constantine, Note CIE N°792 ,A/S Du Docteur Benjelloul, Constantine, Le 9 Octobre 1942.

3 - A.W.C, Bulletin de Renseignement, op.cit.

4 -Ibid, Bulletin de Renseignement, Note C.I.E, N°1724, Alger Le 6 Juillet 1942.

تقرير عسكري أن بعض العلماء حضروا التجمع إلى جانب بعض التونسيين وبعض الشخصيات المعروفة داخل المدينة. والواقع أن التجمع لم يحمل طابعا سياسيا كما كان ينتظر غالبية من لبوا النداء لكنه فتح باب الفيدرالية لاستقبال شكاوي المسلمين. وعموما استغرق الخطاب نحو 45 دقيقة وتفرق الجميع في هدوء تام[1]. وبعد جولة ابن جلول في مدينة الخروب يوم 6 و7 جويلية، وصل إلى العاصمة يوم 8 من الشهر نفسه أين استقبل من طرف الحاكم العام شاتل الذي أنبه على الخطاب الذي ألقاه في المقبرة، ولما عاد إلى قسنطينة لم يخف غضبه من الحاكم العام ومن الإدارة التي تطالبه بمزيد من التنازل، بينما الشعب غير راضي بالكلمات التي ألقاها في تجمع 5 جويلية[2]. واستطاع ابن جلول منذ تعيينه في اللجنة المالية أن يسترجع البعض من مكانته بفضل عودته للنشاط مجددا. والظاهر أن ابن جلول توقف عن معاداة ومعارضة السلطات العمومية، ولهذا طلب منه سحب جميع مقالاته الجارحة التي كان ينوي نشرها في شهر فبراير 1942 والمنتقدة للوضع غير الآمن.

3– النواب وإنزال الحلفاء:

وتلخيصا للوضع العام وانطلاقا من تقرير الفرقة العسكرية التابعة لهيئة أركان المكتب الثاني لوحدة قسنطينة الذي أعد من 1 إلى 15 جويلية 1942، فإن تخوفات السلطات كانت واضحة لما علمت بتحركات النواب على رأسهم الدكتور ابن جلول وعزمهم على تنظيم تجمع كبير بمقبرة المدينة كما أشرنا. وحسب التقرير فإن أسباب تنظيم هذا التجمع الشعبي الكبير (12 ألف جزائري) هو الترحم على من ماتوا بمرض التيفيس، ولتحسين ظروف المسلمين المعيشية. ورغم أن رئيس فيدرالية النواب استدعي إلى مقر الولاية حتى يمنع هذا التجمع الشعبي، إلا أنه قرر مع مجموعة من نواب حركته تنفيذ وعدهم. وبحلول صبيحة يوم الأحد 5 جويلية قام مقربيه (ابن حملة المعروف ببودراع، وابن جلول مصطفى، ابن عم الدكتور ابن جلول، ونويوا بوزيد) بالطواف على مقاهي المدينة لاستدعاء السكان بالمقبرة لحضور خطاب رئيس الفيدرالية على

[1]- A.W.C, Bulletin de Renseignement, Note C.I.E, N°1724, Alger Le 6 Juillet 1942.
[2] -Ibid.

الساعة الخامسة مساء[1]. وخلال زيارته لقسنطينة خطب الحاكم العام يوم 17 أوت 1942، وفهم الجزائريون منه أنه يسعى لتكريس هيمنة المعمرين على حساب عمال الفلاحة الجزائريين مما يشكل تهديدا صارخا لهم، ولحقوقهم في المستقبل. ومن جهة أخرى شعر ابن جلول ونخبة من نواب الفيدرالية أن القسم الثاني من الخطاب خصهم وهددهم بصفتهم هم من يمثلوا الشعب المسلم[2]. وأما الوضع السياسي فقد سجلنا عودة النشاط لحزب الشعب الجزائري في أكتوبر 1942. وتدعم من قبل جيل جديد، من بينهم برز طالب في الطب لامين دباغين الذي ساعده أحمد مزغنة الذي أطلق سراحه بقليل[3].

وعرفت فترة حكومة فيشي فقدان اليهود لامتيازاتهم في الجزائر حيث طردوا من الوظائف الإدارية وأبناءهم من المدارس الحكومية، كما ساد تقاربا كبيرا بين اليهود والجزائريين بصفتهم المنبوذين من ضمن مجموع سكان البلاد. وألغت حكومة فيشي يوم 7 أكتوبر 1940 قانون كريميو، وسحبت الجنسية الفرنسية من يهود الجزائر المقدر عددهم بـــ 110.000 مواطن، وجعلت منهم مجرد أهالي كالجزائريين، وشملت عملية تجريد اليهود من جميع الحقوق طرد نحو 12 ألف يهودي من التعليم العمومي الابتدائي، والثانوي، والتكوين في الدخول المدرسي لعام 1941. والتفسير الوحيد لكل هذه الإجراءات لحكومة فيشي هو إرضاء النازيين، وقد تأثر يهود الجزائر كثيرا بما حل بهم من هوان.

ويمكن القول أن نواب الشعب الجزائري كانوا أكثر تخوفا من إلغاء مرسوم كريميو، كيف لا وهم الذين ألحوا على الحكومة الفرنسية مدة عقدين كاملين من أجل تطبيق مرسوم مشابه له على الجزائريين للاستفادة من الجنسية الفرنسية، ويبدو أن الجنسية التي تمنح بمرسوم وتلغى بآخر لا صلة لها بالحقوق ولا بالمواطنة الحقيقية التي ربما تتجاوز المرسوم من حيث الشعور بالانتماء والقيم المشتركة لأي مجتمع كان، وبعد هزيمة فرنسا في الحرب العالمية، فتحت سلطات حكومة فيشي نحو 16 محتشدا للأشغال الشاقة ليهود الجزائر،

---

[1] -Ibid, Rapport Sur Le Moral (Période du 1-15 Juillet 1942), 19 éme Corp D'armèe, Etat Major, 2 éme Bureau, N°370/AZ.TS.

[2] -G.G.A, Discours de M. LE Gouverneur Général à Constantine, Alger Le 26 août 1942.

[3]-Mohamed Taquia, L'Algérie en Guerre, Office de Publications Universitaires, Alger, 1981, p.93.

وكلف بحراستها قدماء اللفيف الأجنبي المتعاطف مع النازية، و لم يستثنى من هذه المحتشدات حتى اليهود الذين جندوا في هذه الحرب إلى جانب فرنسا سنة 1939. وبعد نزولهم في نوفمبر 1942 أحصى الأنكلوسكسونيين نحو 2000 سجين في هذه المحتشدات[1]. والمستفيد الأكبر من ما حل باليهود وبالجزائريين في فترة حكومة فيشي هم المعمرون الذين ازداد نفوذهم، وتضاعفت امتيازاتهم. وكيف أن الفرنسيين في الجزائر تفجروا فرحا حينما أصدر بيتان قانون استرداد الجنسية الفرنسية من اليهود وجعلهم أهالي جزائريين وعلى رأسهم إيميل مورينو نائب وشيخ مدينة قسنطينة الذي كان يفوز في الانتخابات بأصوات اليهود لمدة ربع قرن[2]. وبعد المئات من المذكرات والاحتجاجات، وبعد مضي سنة من إنزال الحلفاء تم عودة قانون كريميو والجنسية الفرنسية لليهود يوم 21 أكتوبر 1943 بقرار من ديغول وباسم لجنة فرنسا الحرة، لكن الفضل كله إنما يعود إلى الولايات المتحدة التي ضغطت على فرنسا من أجل إنصاف اليهود دون الجزائريين.

لقد شكلت عملية إنزال الحلفاء أهم مرحلة من مراحل الحرب العالمية الثانية، وسميت هذه العملية بعملية (0pèration Torche)، وخاب ظن الجنرال جيرو لما رفض طلبه بإسناد مهمة قيادة العملية للجنرال إيزنهاور. وسبقت عملية الإنزال عملية شبيهة بانقلاب عسكري على نظام فيشي في الجزائر وهذا لما قامت مجموعة من عناصر المقاومة الموالية للحلفاء ولجناح فرنسا الحرة تحت قيادة الجنرال ديغول من احتلال الأماكن الإستراتيجية للعاصمة، واعتقال العناصر القيادية المسئولة في حكومة فيشي سواء كانت عسكرية أو مدنية[3].

هكذا إذن، لم يكن الإنزال سهلا ودون إراقة دماء، ففي وهران وقعت مواجهات مسلحة بين البحرية الفرنسية والبحرية التابعة للحلفاء، و لم ترضخ قواعد المدينة إلا بعد إراقة الدماء عكس ما حصل في العاصمة

[1]- حسن رمعون، التاريخ الوطني والممارسات السياسية والإنتمائية (الهوياتية)، مجلة إنسانيات، عدد 3، الجزائر، مارس 1997، ص ص: 7، 33.
[2]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج2، ص.236.

[3] -Ministère De La Défense, Secrétariat Général Pour l'Administration, Direction de La Mémoire, Du Patrimoine & Des Archives, «Opération Torch», op.cit.

بإنزال الحلفاء بسلام، لقد كلف هذا الإنزال الأسطول الأمريكي خسائر كبيرة قدرت بـــ1500 قتيل في المقبرة الوحيدة التي تشرف إلى حد الآن على مدينة وهران، وقليل هم من عناصر المقاومة من اليهود الذين استقبلوا الحلفاء الوافدين بعد عملية الإنزال الشاقة. وسلمت السلطة المدنية والعسكرية للجزائر للجنرال جيرو من 26 ديسمبر إلى 7 جوان 1943[1].

قاد حملة نزول الحلفاء من الجزائر الجنرال جيرو تحت شعار "النصر"، وقد استدعى جميع رجال الأحزاب الجزائرية وزعماءها وأعيان الشعب من فلاحين وتجار ونواب وغيرهم، وطلب منهم أن يشاركوا في المجهود الحربي ويساعدوا الحلفاء حتى إذا تم النصر المرغوب كانت الجزائر من جملة الأقطار التي تنال حظها من غنيمة النصر المبين. وكان هذا النداء مشوبا بروح ديمقراطية رآها القادة الجزائريون فرصة لأخذ تصريح رسمي عن الوضعية الجزائرية المنتظرة في مقابل ما هي مقدمة عليه من تضحيات، وطلبوا السماح لهم بعقد مؤتمر توحد فيه آراء الأمة، وتكون مهمته إعداد البرنامج المنتظر، وتكون كلمة المؤتمر هي الحاسمة[2]. وهكذا أصبحت الجزائر في قبضة اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة بشكل مؤقت بعد توحيد قيادة المقاومة ما بين الجنرال جيرو في الجزائر، والمقاومة المنطوية تحت لواء الجنرال ديغول[3].

لقد حدث هذا الائتلاف تحت رعاية الحلفاء منذ 8 نوفمبر 1942، ومكن الفرنسيين من فتح جبهة جديدة لمقاومة النازية، وفتح للقوات الحليفة الواجهة البحرية للجزائر في عرض البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما خلق حلولا إضافية لمواجهة القوات الألمانية. كما خلقت عملية الإنزال، نوع من التوازن بين قوات دول المحور والحلفاء. ومن جهة أخرى تعززت القوات الفرنسية من جديد، وتحصلت على مساعدات حربية كبيرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لاستكمال تحرير أراضيها. وبعد الاتفاق المؤقت الممضى من قبل الجنرال

[1]-Ministère De La Défense, Secrétariat Général Pour l'Administration, Direction de La Mémoire, Du Patrimoine & Des Archives, «Opération Torch», op.cit.

[2]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.235.

[3]- Ministère De La Défense, op.cit.

الأمريكي كلارك والأميرال (Darlan) في الجزائر، أخذ الجنرال جيرو زمام أمور قيادة الوحدات العسكرية[1]. وبعد اغتيال الأميرال (Darlan) يوم 24 ديسمبر 1942 وبينما أسقط الجنرال شارل ديغول كل التهم التي تورطه في حادثة الاغتيال، تقلد الجنرال جيرو منصب القائد المدني والعسكري، واختار مارسال بيروتن حاكما عاما على الجزائر، وهو الذي سبق أن كان وزيرا سابقا في حكومة فيشي. وربما شكل هذا الإنزال دعما معنويا للنواب الجزائريين للتخلص من الاستعمار الفرنسي بعد انتهاء الحرب العالمية خاصة لما صرح الرئيس الأمريكي روزفيلت أن هذه الحرب هي حرب تحرير جميع الأفراد والشعوب دون تمييز لجنسهم ودينهم، وإن المسلمين الجزائريين سيقفون كشركاء بما أوتوا من قوة وما يقدمونه من تضحيات في هذه الحرب التحريرية[2]، وللتذكير فإن الشعب الذي مثلوه سلبت حقوقه وحرياته الأساسية، ورغم تضحياته المعروفة والوعود المتكررة التي وعدوه بها مرات عديدة لم تلبى عقود كاملة. لقد تحولت الحكومة الفرنسية بعد إنزال الحلفاء إلى الجزائر على أثر الوحدة بين فصائل المقاومة التي شاركت في ما بقي من الحرب بجانب صفوف الحلفاء كما أشرنا، وشكلت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التنظيم الأنسب لجمع صفوف الفرنسيين، وإعادة الاعتبار لفرنسا الجريحة من جوان 1943 إلى جوان 1944.

ومن الناحية السياسية سبق للحلفاء أن اعتقلوا الدكتور ابن جلول، وهو ما اعتبر مؤشرا قويا عن النوايا السيئة التي حملوها للجزائريين بالقضاء على أي معارضة قد تفشل خططهم في منطقة الشمال الإفريقي وفي الجزائر بالتحديد. وكان لهذا الاعتقال ردود فعل من جانب النواب على المستوى القطر كما جاء في التقارير الفرنسية، حيث لم يعتبروا هذا الاعتقال مجرد إجراء أمني وقائي خارجي راجع إلى علاقة ابن جلول بلجنة الهدنة الإيطالية، ولكن إجراء اتخذ من قبل الإدارة الجزائرية لإسكات رائد الأفكار المطلبية للمسلمين[3]. ونقلت التقارير اتصال أفراد من عائلة ابن جلول بوالي عمالة قسنطينة يوم 21 نوفمبر 1942، واستقبل أيضا

[1] -Ibid.
[2]- Ministère De La Défense, op.cit.
[3] -A.W.O, L'état d'esprit à Oran, Rapport C.I.E, N°611, Boite N°4477I10, Oran, Le 27 Novembre 1942.

السيد بكوش رئيس الجالية الإسرائيلية للمدينة بغرض إطلاق سراح الحكيم ابن جلول. ولربما أخبار العصيان وشن التجار لإضراب واسع هو الذي عجل بإطلاق سراح الرئيس السابق لفيدرالية النواب المسلمين[1]، وانطلاقا من هذه الحقائق، يبدو أن هذا الإنزال لم يكن إيجابيا و لم ينصف الجزائريين كما اعتقد البعض من النواب الذين تحولوا نحو السياسة الانفصالية لحزب الشعب. وقد صرح الرئيس الأمريكي روزفلت للقنصل الأمريكي دوليطل هوكر خلال لقاء جمعهما في شهر نوفمبر 1943 تعاطفه مع الوطنيين الجزائريين، إلاّ أن هذا العطف لم يرق أبدا إلى مستوى ما ناله اليهود من حقوق بعد إنزال الحلفاء مباشرة.

ومن تصرفات الحلفاء أنهم حبسوا البعض من أرباب المصانع والمناجم الفرنسيين. ففي قسنطينة سجنوا السيد: (Antoine Ganon) مالك أكبر منجم، والسبب هو قدوم رجال أعمال من الولايات المتحدة الأمريكية باحثين عن فرص استغلال بكل حرية ثروات باطن أرض شمال إفريقيا[2]. ووسط هذه الأجواء المشحونة بالدسائس والمكائد نتيجة الأوضاع الخطيرة للبلاد بعد إنزال 8 نوفمبر 1942، أرسل النواب المسلمون من رسالة إلى السلطات الفرنسية ذكروا فيها أن الحرب قد أضعفت فرنسا مهد الثقافة والحضارة، وجاء اليوم دور الجزائر. وطلب هؤلاء من السلطات بعقد اجتماع عاجل للنواب وللممثلين المؤهلين لجميع التنظيمات الإسلامية من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمسلمين الجزائريين[3]، ومن المؤكد أن قانون خاص يرتكز على العدالة الاجتماعية يمكن أن يمنح لمسلمي هذا البلد الوعي الكامل بواجباتهم الحاضرة[4]. ويمكن القول أن الإنزال كان فرصة أغتنمها القدماء من النواب الجزائريين لإرسال عارضة إلى القوى العظمى من الحلفاء أشارت أن العدالة غير موجودة وأن كلمة الاستقلال كتبت في غير مكانها[5].

1-A.W.C, Repercussions de L'Arrestation du Docteur Bendjelloul, Renseignements, Rapport C.I.E, N°2805, Alger Le 23 Novembre 1943.
2-A.W.C, Renseignements, Rapport C.I.E, N°1363, op.cit.
3- Claude Collot, op.cit, pp:154-155.
4 - Ibid.
5 -Jean Claude Vatin, op.cit, p.162.

وتمكن نواب جزائريون منهم فرحات عباس، والدكتور سعدان، وأصيلا حسين من الاتصال بدبلوماسيين أمريكيين، وفي الوقت نفسه قام شباب من الحركة الاستقلالية بفتح فروع في كثير من المدن منها: الجزائر، وهران، قسنطينة، تبسة، المدية لتنظيم حزب الشعب الجديد خلال الحرب العالمية الثانية[1]. وذكر توفيق المدني أن فرحات عباس أعلمه في شهر ديسمبر 1942 أن الجنرالين دارلان، وجيرو قد طلبا منه ومن مجموعة النواب أن يفكروا في إمداد فرنسا الحرة بالرجال الجزائريين قصد المشاركة في الحرب[2].

وعقب نزول الحلفاء بالمغرب، تكونت قطيعة بين أعضاء حزب الشعب من الطلبة وحكومة فيشي مما اضطر الطلبة المراكشيين والتونسيين إلى التحول من الجامعات الفرنسية إلى جامعة الجزائر، وكان الكثير منهم ينتمي إلى حزب الاستقلال والحزب الدستوري، وكان في ذلك دعم كبير للطلبة الجزائريين... [3]. وعلى وقع نزول الحلفاء، لم تجد المعارضة الجزائرية زعيم يمثلها إلا فرحات عباس بعد أن ظهر أنهم لا يثقون في ابن جلول نظرا لاختياراته السلمية والسطحية وعدم معاداته للإدارة (مع ابن جلول فالحكم للبرجوازية، ومع فرحات عباس فالحكم للشعب) [4]. والمأساة عمت فيدراليات النواب المسلمين وشملت حتى نواب البلديات، فعلى سبيل الحصر، وأمام خطورة الظروف، لم يكترث فرع الجمعية بالصراع الحاد الذي نشب بين شخصيات حزبية بسيدي بلعباس أمثال: ابن شيحة بوسيف، مستشار في المندوبيات المالية، ولالوت محمد، منتخب عن الحزب الراديكالي الاشتراكي، وذلك من أجل الزعامة والظفر بمقاليد التسيير في مدينة كانت تبحث عن المكانة التي تليق بحجمها بعد اختفاء نظام فيشي، وتأسيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بقيادة الجنرال ديغول[5].

---

[1] -Mahfoud Kaddache, L'Algèrie des Algériens, op.cit, p.209.

[2] – توفيق المدني، المرجع السابق، ص.366.

[3] – خير الدين شترة، المرجع السابق، ج،2، ص.785.

[4] -Paul-Emile Sarrasin, op.cit, p.77.

[5]-Benhouidga Ali, Lalout M'hamed : Un politique au temps de l'émancipation sélective des « Algériens Musulmans »(1935-1943), Revue maghrébine des Etudes Historique et Sociologiques, Université de Djilali Liabes,N°3, Juin2011.

المبحث الثاني: النواب بعد إنزال الحلفاء(1943-1945).

1- النواب وبيان الشعب الجزائري:

لقد مرت الجزائر بفترة عويصة بسبب الحرب العالمية ومخلفاتها من 1940 إلى 1942 حيث انعكست سلبا على الجزائريين من جهة نتيجة تقنين الغذاء بعد تراجع الإنتاج الفلاحي، وعلى نوابهم نتيجة كبح الحريات الفردية والجماعية مما أدى إلى الركود السياسي من جهة أخرى. وفي هذه الفترة وقعت لقاءات كثيرة بين الجزائريين (البيانيين)، والفرنسيين على مستوى اللجان المحلية لإحداث التغيير الذي يضمن للأهالي الكرامة، والأمن، والحرية، إلا أن الحكومة العامة لم تجاهلت الواقع واستمرت في سياستها الإقصائية، وذكر علي بن حويدقة في المجلة المغاربية عدد جوان 2011 أن سجل العلماء وفرحات عباس أن السعي إلى إحداث "الثورة عن طريق القانون" كان غريبا تماما عن أذهان محاوري. ومن الأمثلة التي تبين فشل سياسة الثورة بالقانون لما تجرأ فرحات عباس يوم 20 ديسمبر 1942 وسلم رسالة إلى الحلفاء يطلب منهم عقد ندوة للمنتخبين والممثلين المؤهلين للمنظمات الإسلامية من أجل إعداد مشروع إصلاحات، ومن أجل إعادة الثقة للجزائريين والمشاركة في تحرير فرنسا. ومن الطبيعي أن اعتبرت الإدارة الفرنسية هذه الرسالة إنذارا غير مقبول خاصة لما وجهت للحلفاء، وسلم عباس نصا مماثلا في 22 ديسمبر 1942 إلى السلطات الفرنسية، وحملت الوثيقة إمضاءات فرحات عباس عن حزبه الجديد، محمد لامين دباغين عن حزب الشعب، الشيخ أحمد مايزة عن جمعية العلماء، والهادي مصطفاي ممثلا للدكتور ابن جلول والدكتور أحمد فرنسيس[1]. وفي الأيام الأولى من سنة 1943 تمت محاولة من جانب وفد إسلامي للسعي لدى الجنرال جيرو، وقدموا له مذكرة تضمنت مطالبهم. لكن القائد الأعلى للمدنيين والعسكريين، والوفي لمبادئه صرح لهم أنه لا يمارس السياسة وأنه رجل حرب لا يريد إصلاحات بل يريد جنودا ثم سرح الوفد[2]. لقد بدأت فعلا الترتيبات التنظيمية لإعداد بيان منذ

---

[1]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الدولة، المرجع السابق، ص.85.

[2]-Robert Aron, Les Origines de La guerre d’Algérie, op.cit, p.81.

مطلع شهر جانفي 1943، حيث اتفق كل من فرحات عباس والدكتور ابن جلول على الدعوة لعقد اجتماع سياسي تأسيسي للنخبة الجزائرية، وإعداد جملة من مطالب الشعب. وأشارت التقارير الفرنسية أن لقاء جمع يوم 10 و11 جانفي 1943 بين ابن جلول وفرحات عباس بالجزائر مع بوشامة مهندس معماري من تلمسان، مناضل شيوعي، وأمين سابق لفرع مدينة تلمسان، وقد أبدى معارضة لتعيين لامين العمودي في قائمة البيانيين رغم إلحاح ابن جلول وفرحات عباس، وابن عصمان التاجر التلمساني، الذي كان أمين حزب الشعب الجزائري في هذه المدينة، وسبق أن حكم عليه سنة 1939 بالسجن مدة 10 أشهر بسبب تكوين فرع لحزب منحل، وأفرج عنه في فبراير 1939. وحسب التقرير نفسه، فإن السيد فرحات عباس سبق وأن قدم لضابط (C.I.E) المنتدب بعمالة قسنطينة يوم 13 جانفي مذكرة موجهة إلى الحاكم العام مرفقة بقائمة لعدة شخصيات من المسلمين (ضمت حوالي 40 اسما من العمالات الثلاث) كانت مدعوة لحضور اجتماع البيانيين ونذكر من بين هؤلاء: الدكتور ابن جلول، وقاضي عبد القادر. لكن هذا الأخير لمح أنه سيعود بسرعة إلى قسنطينة مع ابن جلول، وهذا ما أكد عدم رضاهما وبين عدم انسجام أفكار ابن جلول مع فرحات عباس، وعدم تحمس رئيس الفدرالية لفكرة البيان أصلا لتضارب المصالح بين النواب[1].

ورغم الاختلافات الموجودة بين الشخصيات السياسية، تم تعيين لجنة تنظيمية لتحديد قائمة الأعضاء المشاركين في اجتماع النشطاء من البيانيين يوم 17 جانفي 1943. وهكذا عقد اجتماع البيانيين بحضور بعض الممثلين للحركة الوطنية والنواب المسلمين بمكتب المحامي بومنجل بعد فشل أول اتصال بالإدارة الاستعمارية كما ذكرنا، وخرجوا باتفاق مبدئي تضمن عدة نقاط، وإعداد ميثاق جديد أوكلت مهمة إعداده إلى فرحات عباس الذي تمكن من تحرير محتواه في سطيف في 40 صفحة تم رقنها جميعا لتعرف ببيان الشعب الجزائري. وفند فرحات عباس ما قيل حول إسناد كتابة بيان الشعب الجزائري للسيد (Berque)، المسئول

[1] -A.W.O, Projet de Confèrence Musulmane, Rapport C.I.E, N°83, Boite N°4477 I10, Alger Le 14 Janvier 1943.

عن شئون المسلمين، والسيد (Robert Murphy)، ممثل الولايات المتحدة، لأنهما لم يعلما بالبيان أصلا إلا لما قدم لهما وللسلطات الرسمية[1].

وحصل شبه إجماع على أن فرحات عباس هو الذي حرر البيان انطلاقا من مذكرة لامين دباغين التي أعدت في ديسمبر 1942. وفي الجزائر حرر البيان في ثوبه الأخير بشكل جماعي وقدم إلى السلطة الفرنسية، ووجهت نسخ منه إلى الحلفاء. والملفت للانتباه أن نصوص البيان الجزائري وحتى ملحقه لم ينشرا ولم يوزعا على الصحافة والرأي العام بسبب الرقابة السياسية عليه وعلى النواب الموقعين، وهكذا لم يتمكن الشعب الجزائري المتعطش آنذاك للمبادرات السياسية الإطلاع على فحواه ومضمونه إلا البعض وبشكل سريصس.

وذكر توفيق المدني أنه حضر هذا الاجتماع الذي ترأسه ابن جلول في مكتب المحامي أحمد بومنجل مع خمسين شخصية من ألمع رجال المجتمع السياسي الجزائري ووقعت المداولة صباحا ومساء، فاتفق الجميع على أن يقع تحرير مذكرة عامة عن الوضعية الجزائرية، وما تطالب به الجزائر بعد التطورات الأخيرة والحالة الجديدة[2]. ونشير في هذا المقام أن البيانيين أمضوا على وثيقة اليمين بعد الانتهاء من إعداد البيان يوم 10 فبراير 1943 كخدمة البلد، ونسيان الخلافات السياسية الماضية، وتوحيد العمل جميعا إلى غاية الحصول على دستور جزائري. كما شمل القسم ضرورة احترام جميع السكان (مسلمين وفرنسيين)، وعلى التضحية مهما كانت الظروف والوسائل لتحقيق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية[3]. ويمكن القول أن النداء قد أشار إلى أن الجزائريين جردوا من حقوقهم مقارنة مع السكان الآخرين رغم تضحيتهم في حروب فرنسا. وانطلاقا من معاناقم عقدت ندوة جمعت المنتخبين والممثلين المؤهلين وكل المنظمات الإسلامية في الجزائر حيث طالبوا بالمشاركة في أي مجهود، وكان الهدف من هذه الندوة وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين، ووقع الاجتماع دون طلب إذن من السلطة الفرنسية بعد تجاهل مسعاهم، لكنهم أشعروا الممثل

[1]-Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.140.

[2]- توفيق المدني، المرجع السابق، ص.367.

[3] -Habiba Zerkine, op.cit, p.p:661-662.

الأمريكي تحسبا لما سيقع. وحضر الاجتماع الدكتور تامزالي، رئيس الفرع القبائلي بالمجلس المالي، والدكتور الأمين دباغين، وعسلة عضو حزب الشعب الجزائري، والشيخ التبسي، وخير الدين، وتوفيق المدني عن جمعية العلماء، وابن جلول، وفرحات عباس، نائبان عماليان، ومحمد الهادي جمام، رئيس جمعية الطلبة المسلمين، والدكتور سعدان، النائب العمالي[1].

وعن دوافع إصدار البيان الجزائري في هذا التوقيت، هو استغلال وضع الإدارة الاستعمارية الجديدة وعلى رأسها اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (C.F.L.N)، ووضعها أمام مسئولياتها، بالإضافة إلى معرفة نوايا الحلفاء بعد الإنزال. كما كان البيان فرصة لإظهار مدى نضج الحركة الوطنية لهؤلاء على غرار المعمرين وإدارتهم الممجدة لبقاء فرنسا في الجزائر رغم انقسامها وانهزامها، حاولت بمساعدة الحلفاء حفظ ما تبقى من كبريائها. ومن أسباب اهتمام فرحات عباس وتمسكه بالبيان، هو تحوله الكامل عن الأفكار الاندماجية منذ ابتعاده عن ابن جلول، وعن الإدارة الفرنسية سنة 1942، وكان بمثابة وداع للروح الجمهورية الجاحدة[2].

وبعد اغتيال (Darlan)، تم ترقية الجنرال (Giraud) قائدا أعلى للمدنيين والعسكريين، وعين (Perouton) حاكما عاما، لكن هذا الأخير استقال يوم 1 جوان 1943. وبعد وصول الجنرال ديغول بيومين عين الجنرال كاترو بدله[3]، وما عرفته الجزائر خلال فترة الحركة الوطنية قد غاب عنها الانسجام بين التيار الإصلاحي المتمثل في جمعية العلماء وحركة النواب المسلمين، والتيار الانفصالي المتمثل في حزب الشعب. ورغم وجود القاسم المشترك بينهما والمتمثل في محاربة التسلط الاستعماري، إلا أن هذه الحركات لم تستطع تجسيد عمل مشترك وترتيب البيت السياسي لما يخدم القضية الوطنية بعيدا عن الخلافات والمنافسة على الزعامة بمفهومها الضيق، والذي أضر بالجزائر وبالحركة الوطنية، وجعل النقاش السياسي عقيما وغير قادر على إجبار الاستعمار على الاعتراف بالوطنية الجزائرية وحقوق الجزائريين. وعن نية الحلفاء قال عبد الرحمن

---

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص ص:237-238.

[2]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص.90.

[3]-Habiba Zerkine,op.cit.

كيوان: أتذكر لحظة إنزال الأمريكيين في نوفمبر 1942، تم رمي مناشير على المدينة:" جئنا لكم بالحرية"، لمن هذه الحرية[1]؟.

لقد تأخرت النهضة السياسية المنشودة للحركة الوطنية منذ إصلاحات 1919 إلى غاية سنة 1943 أين تجسدت عودة التيار الإصلاحي بقيادة فرحات عباس هذه المرة إلى الرشاد بتبني البيان والمطالبة باستقلال الجزائر. وتضمن هذا المشروع السياسي الاندماجي إصلاحات سياسية، اقتصادية، واجتماعية في إطار حكومة فيدرالية مع فرنسا...[2]. وربما أصبحت الفكرة الوطنية قد انتشرت داخل المجتمع الجزائري أكثر مما سبق مما جعل البعض يفكر في الانتفاضة على الاستعمار، وتبني أسلوب المقاومة بالسلاح لتحقيق الأهداف والتي عجزت الحركة الوطنية في الوصول إليها وتحقيقها داخل وسط مغلق.

ويعود فضل تطور الحركة الوطنية في البلاد إلى قيام بعض الشخصيات منهم فرحات عباس بتشخيص الاستعمار وسياسته المبنية على الإقصاء والاضطهاد الممارس ضدهم والمكرس لمبدأ تفوق الأقلية الأوربية على حساب الأغلبية المضطهدة وذلك بتغريب المجتمع عن قيمه الإسلامية، وغلق المنابر السياسية أمامه. ومما سبق يمكن القول، أن كل هذه العوامل أضعفت الجناح الإصلاحي وإيديولوجيته أمام الآخرين مثل: التعلق بالتعايش، والسلم، والاندماج لبلوغ مرحلة الاستقلال المنشود في النهاية. وقد بينت المرحلة التي أعقبت إصلاحات 1919 أن الجناح الانفصالي الذي مثله حزب الشعب لم ينجح إلا سنة 1944 لما قام النواب بالعدول عن سياسة الاندماج، وانسحاب آخرون بهدوء من السياسية مع اكتفاء البعض الآخر بالتمثيل النيابي في قوائم مستقلة بمعزل عن فيدراليات النواب المسلمين والأحزاب السياسية الفرنسية.

ومن المؤكد، أن مذكرة البيان سلمت يوم 31 مارس 1943 إلى الحاكم العام من قبل فرحات عباس، وابن جلول، وابن خلال، والدكتور تامزالي، والسايح عبد القادر، وزروق محيي الدين. وبتشجيع من

---

[1]-Patrick Eveno, Jean Planchais, La Guerre D'Algérie, Edition La PhomicK, Alger, 1990, p.35.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.149.

بعض المناضلين، واصل فرحات عباس اتصالاته، وأجرى لقاء مع مسئولي حزب الشعب الجزائري أمثال: عسلة حسين، لامين دباغين وممثلي العلماء، العربي التبسي، والشيخ خير الدين، وتوفيق المدني، وممثل الطلبة جمام، وبحضور شخصيات مستقلة، تقرر تقديم برنامج موحد، وكلف عباس بتحرير النص وكان ذلك البيان الجزائري[1]. لقد كان البيان عملا أملته الظروف، وتم تحريره بالارتباط بحالة الحرب القائمة وبالأمل الناجم عن تصريحات الرئيس روزفيلت وهو يجل قبل كل شيء إرادة النخبة الثقافية والاقتصادية في التقريب من المواطنين لإيجاد حل للمشكل، وذلك بإتباع طريق جزائري لأن الحكومات الفرنسية لم ترغب، ولم تعرف كيف تحله في إطار فرنسي[2].

والمؤسف أن الإدارة الاستعمارية اتخذت كل احتياطاتها تحسبا لاجتماع البيانيين وما ستسفر عنه الأحداث مستقبلا، وجندت لهذا الحدث مخابراتها لإعداد قائمة مفصلة عن الشخصيات الجزائرية الناشطة في الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي على مستوى بلديات عمالة قسنطينة[3]. واستقبل السيد بروتن وفد البيانيين المتكون من المفوضين الماليين: فرحات عباس، والدكتور ابن جلول، وابن خلية، ولخضاري، وتمزالي، وسايح عبد القادر، وأورابح، وابن علي الشريف، وزروق محيي الدين، وقدموا له مذكرة البيان الموقعة من قبل مجموعة كبيرة من النواب والشخصيات الممثلة للأحزاب الجزائرية وهم: سايح عبد القادر من الشلف، رئيس فرع المفوضيات المالية، عباسة من مستغانم، الدكتور تمزالي من الجزائر، رئيس فرع القبائل، فرحات عباس من السطيف، حاج حسن بشطارزي من عقب الليل، الدكتور ابن جلول من قسنطينة، شريف ابن حبيلس من ذراع الميزان، شنتوف من معسكر، محفوظ بن تونس من عين بسام، غراب معمر من عين البيضاء، محمد خيار من تيزي وزو، لخضاري من قالمة، طالب عبد السلام من تلمسان، تامزالي علاوة من بجاية، تامزالي خليل من

1- جيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.72.

2- المرجع نفسه، ص.74.

3 -A.W.C, Liste Transmis à M. Le Lieutenant-Colonel Courtes, Note C.I.E N°103, Constantine, Le 11 Février 1943.

بجاية، أحمد غرسي، مستشار عام، ونائب مالي، شنوف عدة، نائب مالي، مبارك علي بن علال، مستشار عام، ونائب مالي، شريف سيسبان، مستشار وطني، ابن شيحة، نائب مالي، ومستشار وطني، ابن علي الشريف، نائب مالي، ريني فضيل، نائب مالي، أورابح، مستشار عام، ونائب مالي[1].

وبعد يوم قدمت نسخة من البيان إلى الحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)، والإتحاد السوفياتي، وإلى الجنرال ديغول بلندن، وأرسلت نسخة أيضا إلى الحكومة المصرية. إن هذا البيان في الظاهر، من وضع السيد فرحات عباس الذي يجمع المؤرخون الغربيون خاصة، أنه هو الذي أقنع المنتخبين بمعقولية ما ورد فيه من آراء وأفكار، ثم جعلهم يتحملون مسؤولياتهم للتوقيع عليه وتقديمه إلى الحلفاء وإلى ممثل السلطة في الجزائر. لكن قراءة فاحصة ومتأنية تقودنا حتما إلى ضبط المواطن المعبرة عن تأثير سائر التشكيلات الوطنية، وإلى كشف بصمات أمثال الدكتور محمد الأمين دباغين، وحسين عسلة اللذين شاركا مشاركة فعلية في الصياغة كي تكون مقبولة من طرف القواعد المناضلة في صفوف الحركة المصالية ومن طرف المعتدلين في باقي التشكيلات السياسية والاجتماعية العاملة بالجزائر[2]. لكن الإدارة الاستعمارية كان لها رأي آخر لتعطيل هذه المبادرة وربح مزيدا من الوقت حين أعلنت عن تعيين لجنة لتفويت الفرصة على البيانيين. لقد ضمت هذه اللجنة 8 باشاغاوات، وهو عدد كبير جدا إذا ما اعتبرنا أن هؤلاء مجرد موظفين وليسوا ممثلين للسكان المسلمين[3]. ولهذا السبب استاء النواب المسلمون من ما ورد من قبل هذه اللجنة الإسلامية المكلفة بدراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

ومن المفارقات، أن البيان وملحقه استطاعا أن يجمع الحركة الوطنية وذلك بإعداد وثيقة البيان التي تعد من بين أهم ما أعد في حياة العمل السياسي الموحد للحركة الوطنية بعد وثيقة المؤتمر الإسلامي. وإذا كان

---

[1]- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Question Nationale et Politique Algérienne (1919-1951), Tome2, op.cit, p.646.

[2]- العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.35.

[3]- Abderrahmane Kiouane, Moments du Mouvement National, (Textes & Positions), éditions Dahlab, Alger, p.70.

البيان قد أشار إلى قضايا الساعة بشكل عام، فإن ملحقه كان أكثر جرأة بسبب تدخل نخبة من النواب واقتراحهم تعديلات هامت مست ما طرحه البيان ولا سيما القسم الثاني منه. ومع ذلك فقد تضمن كل من البيان وملحقه مطالب ونظرة جديدة للأحزاب السياسية كالتطرق إلى موضوع الدولة الجزائرية، والسيادة، والأمة، واللغة العربية الرسمية، وفصل الدين عن الدولة، وخاصة الاعتراف بأن المطالب السابقة للحركة الوطنية كالاندماج وبقاء فرنسا أصبحت من المطالب القديمة.

وانتظر الجزائريون كاترو خليفة الحاكم العام المقال بروتن عسى أن يتحمل شيئا من المسئولية ويجسد ما ورد في بيان الشعب الجزائري، ولكنه لم يزد على أن استصدر قانونا يمكن النائب الجزائري المسلم من منصب نائب رئيس بلدية حيث كان هذا المنصب ممنوعا من قبل، كما قرر إدخال بعض التعديلات الخاصة بقانون جمعيات التحفظ الأهلية التي هي مجرد منظمة لمساعدة الفلاحين والأهالي. وهذا ما أظهر أن نية التهرب من المسئولية من جانب الفرنسيين كان مقصودا للاحتفاظ بالمستعمرة وإبقاء الوضع على حاله. ويظهر من تلك العناصر العميلة بأن الحاكم العام لم تكن له النية الحسنة في القيام بإصلاحات فعلية لصالح الجزائريين المسلمين[1]. لهذا فإننا نرى أن ما سبق من تصاريح ووعود وإنشاء لجان بحث مطالب الجزائريين ما هي في الحقيقة إلا مجرد مناورات للاستهلاك وربح الوقت وتسخير جميع وسائل النفاق السياسي من أجل مخادعة الجزائريين وممثليهم.

لكن فرحات عباس لم ينخدع لتلك الإجراءات، واستطاع تعبئة الأغلبية الساحقة من المنتخبين الجزائريين الذين رفضوا معه المشاركة في اجتماعات المندوبيات المالية ثم وجهوا نداء إلى الجنرالين ديغول وكاترو وأكدوا من خلاله التزامهم المطلق بما ورد في البيان وفي ملحقه[2]. والظاهر من كل هذا، أن الحكومة الفرنسية في الجزائر بزعامة الثلاثي جيرو وبروتن وبارك لم تقبل بمقترحات لجنة ممثلي الجزائريين، وكان لخيبة

---

[1] – عزالدين معزة، المرجع السابق، ص.173.

[2] – العربي الزبيري، المرجع السابق،، ص.36.

أمل الوطنيين الجزائريين في عدم قبول مطالبهم لدى الحكومة الفرنسية أثره الواضح في أسلوب جديد في العمل، والضغط على الفرنسيين...[1]. وجاء رد فعل النواب الجزائريين سريعا حين قاطعوا حضور جلسات المجلس المالي الذي انعقد يوم 22 سبتمبر 1943 بينما حضر النواب الأوربيون. ولهذا قامت الحكومة الاستعمارية بقيادة الجنرال كاترو بحل القسم الأهلي للمجلس المالي، واعتقال رئيسه السيد عبد القادر السايح الذي وضع تحت الإقامة الجبرية ببني عباس، كما اعتقل فرحات عباس وأرسل إلى تابلبالة، جنوب القطاع الوهراني حيث لقي المصير نفسه.

وحتى التقارير الفرنسية اعتبرت ما قام به الحاكم العام هو دليل آخر عن كراهيته للعرب والإسلام[2]. والتقارير نفسها ذكرت أن النائب تامزالي، والسيد فضيل قد لعبا دور الوساطة بين المفوضين المسلمين والإدارة الفرنسية، لكن مهمتهما أثبتت للنواب الدور الكبير الذي كان يلعبه الدكتور ابن جلول في هذه الظروف[3]. وفعلا لم تنجح هذه الوساطة وتحت قيادة ابن جلول ورئيس فرع القبائل يوم 30 أكتوبر قدم المفوضون عذرهم للحاكم العام بعدما فاجأهم القرار وهذا ما سمح بإلغاء الحل وعودة المبعدين إلى الجزائر[4]. إن تصريح البعض من النواب بأنهم مع فرنسا ومع تحرير الوطن ومع انتصار الديمقراطية، كان له تفسير واحد هو تخليهم عن مواقفهم السابقة التي التزموا بها شهري فبراير وماي 1943. وبعد قيام بعض المظاهرات احتجاجا على اعتقال السايح وفرحات عباس خاصة في الجزائر، وسطيف، وقسنطينة، تراجع كاترو عن حل القسم الأهلي من المجلس، أما قرار العفو فإن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني انتظرت حتى يوم 2 ديسمبر لرفع العقوبة على الزعيمين المنفيين، وليتبع هذا الإجراء بخطاب ديغول في قسنطينة بعد أيام[5]. وذكر يوسف بن خدة أن أسباب

[1] - أحمد مريوش، المرجع السابق، ص.307.

[2]-A.W.O, Boite N°4477 I10, Extrait D'émission Radiophonique en Langue Arabe 26/9, Radio Berlin à 18H30, Rapport C.I.E, N°659, Oran Le 27 Septembre1943.

[3]-A.W.O, De La Mesure Rapportant L'Arrêté de dissolution De La Délégation Financière Musulmane, Rapport C.I.E, N°688, Boite N°4477 I10, Oran Le 22 Octobre1943.

[4]-Jean Ganiage, Histoire Contemporaine du Maghreb de 1830 à Nos Jours, op.cit, p.19.

[5]-André Noushi, op.cit, p.187.

هذه المظاهرات، زيادة على اعتقال فرحات عباس، وعبد القادر السايح، اعتقال جماعة أخرى ومنهم الأمين دباغين، ومزغنة، وابن خدة، وجماعة أخرى من شباب البليدة والجزائر العاصمة، بسبب أنهم كانوا يدعون ضد التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي، والدعوة إلى الوقوف مع مطالب البيان الجزائري[1]. وعلى غرار هذا فإن الإدارة الاستعمارية تجنبت ردود فعل الشعب والحركة الوطنية، لكنها نجحت في إثارة أعصاب النواب الجزائريين حتى تمكنت من تفريق جمعهم، وضمنت طاعة معظمهم بعودتهم إلى العمل في المجلس المالي. لم تكن السلطة الاستعمارية مستعدة لتلبية مطالب البيانيين، وتطبيق ما جاء في البيان وهذا يعني عدم التفريط في المستعمرة بعد الحرب العالمية، والحفاظ على ما حققه المعمرون من مصالح على أرض الجزائر.

ويمكن القول، أن المفوضين الجزائريين فشلوا في مهمتهم بسبب التسرع في اتخاذ قرار المقاطعة خاصة بين فرحات عباس وابن جلول. وكان لقرار كاترو وقعه السياسي، وتشتت النواب إلى ثلاث فرق، فريق اقتنع أن المجازفة في هذا الطريق الشائك الذي لم يعتده في حياته لا يأتي إلا بالمضايقات والمتابعات فرجع إلى قواعده المعتادة سالما، وهم الذين كانوا يعبر عنهم: ببني نعم-نعم. وفريق اقتنع بأن لا سبيل للتخلص من الاستعمار إلا بتطبيق الاندماج، والتحايل لاستمالة السلطة حسب الزمن والظروف، وهذا شأن الضعيف مع القوي، وهو حال الدكتور ابن جلول، ومؤيديه وهي تقريبا السياسة الحزب الشيوعي. أما الفريق الثالث فإنه تمكن من الثبات في طريقه الذي اقتنع به، وهو حال فرحات عباس الذي اندفع في خطة البيان الجزائري وعمل على إقناع أكثر ما يمكن من الشخصيات والأحزاب والهيئات على مواصلة العمل للإحراز على "المشاركة في الوحدة الفرنسية" التي ظهرت في بعض الأفكار عبارة عن تكريس الاستعمار بصفة قانونية، وهم رجال حزب الشعب الجزائري[2]. ويفسر هذا الواقع حسب رأينا، عدم جدية البعض من النواب في الدفاع عن البيان والخيارات التي تضمنها، بسبب عدم اقتناعهم بالتحولات التي فرضتها ظروف الحرب والمعطيات السياسية بعد

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.248.
[2]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.249.

حلول الحلفاء. ولهذا تبين مما سبق، أن هناك من وقف مدعما للبيان وملحقه، وهناك الرافض له، وهناك الانهزاميون المتخوفون من العواقب لعدة اعتبارات، ولعل أهمها ما تضمنه البيان من أفكار وطنية قد تعصف بالمشاركين من دعاة الإدماج إلى فقدان مراكزهم ومصالحهم بوصفهم مع الإدارة الاستعمارية وليس ضدها.

وفي تحليلنا للبيان، فإن فرحات عباس انطلق من الوثائق الجزائرية السابقة (مطالب النخبة، وميثاق المؤتمر الإسلامي، ومبادئ حزب الشعب الجزائري، وعلى الميثاق الأطلسي، وأفكار الثورة الفرنسية). ورأى العربي الزبيري أن سائر الأفكار الرئيسة التي تضمنها البيان، مستوحاة من البرنامج السياسي الذي وضعه نجم شمال إفريقيا سنة 1933، لأن السيد فرحات عباس لم يكن متعودا على المفاهيم والمصطلحات التي بني على أساسها البيان. ونذكر من جملة المفاهيم والمصطلحات، "البرلمان الوطني الجزائري المنتخب بواسطة الاقتراع العام"، و"إلغاء الملكية الإقطاعية بواسطة الإصلاح الزراعي الواسع"، و"مجانية التعليم وإجباريته لأبناء الجزائر"، والمواطنة والجنسية الجزائريتان"[1]. وقد تضمن البيان في محتواه العام انشغالات نخبة الشباب المسلم، إن هؤلاء الشباب يطالبون اقتسام مسؤوليات السلطة[2]. وطلب الفرنسيون فيما بعد تقديم ملحق مفصل للبيان، واستطاعت مجموعة من النواب الجزائريين إعداده في ظرف قياسي. وكانت هذه الوثيقة تقترح عند نهاية (النزاع) الإعلان عن دولة جزائرية ذات دستور تعده جمعية وطنية تأسيسية، ينتخب جميع المواطنين مهما كان أصل أعضاءها بالاقتراع العام، شريطة أن تتولى فرنسا العلاقات الخارجية، والدفاع عن الجزائر في حالة أي تدخل أجنبي[3].

والمتمعن لمحتوى البيان بعد صدوره، إنما يلاحظ أنه تضمن عدة نقاط جوهرية لم تكن لتطرح لولا تغير الأجواء السياسية خلال الحرب، وطرق التفكير لدى النخبة الجزائرية، وزيادة مستوى الوعي لدى الجزائريين

[1]- العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص: 35-36.

[2] -Paule-Emil Sarasin, La Crise Algérienne, op.cit, p.87.

[3]- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، منشورات ثالي، الجزائر، 2000، ص ص:55-56.

وممثليهم من النواب الذين تحولوا من مطالب تركزت حول الجنسية إلى المطالبة بالمواطنة الجزائرية. ورغم أساليب المراوغة، تمكن النواب المسلمون من تقديم ملحق للبيان للإدارة الاستعمارية يوم 16 ماي 1943 والذي تجاوز البيان نفسه من حيث الدقة والجرأة. ومما تضمنه: الاعتراف بالجزائر كدولة مستقلة، وتمتعها بمجلس دستوري منتخب من قبل الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد تنصيب اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني يوم 3 جوان، عين الجنرال كاترو حاكما عاما ولما قدم له البيان، رماه بسرعة وصرح أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأصدر 6 مراسيم حكومية لا علاقة لها بمطالب البيانيين مما جعلها محل رفض من قبل النواب الجزائريين. ولما استدعي المفوضين الماليين يوم 22 سبتمبر 1943، رفض النواب المسلمون حضور الاجتماع[1]. وللإشارة هنا أن جلسات المفوضيات المالية توقفت جلساتها منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939.

ويمكن اعتبار تصرف الإدارة هذا ما هو إلا تصرف يدخل ضمن إجراءات سياسة الاستعمار التصعيدية تجاه الحركة الوطنية، وهذا لم يحد من عزيمة النشطاء السياسيين الجزائريين لكسر جدار المراقبة، حيث تمكن جناح فرحات عباس من نشر نسخ البرقيات التي بعث بها زعيم البيانيين فرحات عباس إلى الحاكم العام وإلى جريدة (LA Dépêche de Constantine) في سرية تامة تحت البرانس لتنشر في المقاهي. كما ساد تخوف كبير من المنشورات السرية التي كان يوزعها النواب بين السكان وهذا ما جعلها أقرب إلى حملة ضد النظام الاستعماري، وقد أوحى هذا بخطورة الوضع فعلا. ومن بين الأخبار المتداولة في سطيف وقسنطينة آنذاك خبر شن إضراب عام، والامتناع عن المشاركة في عملية الإنزال في أوربا، والامتناع عن العمل لدى المعمرين، والقيام بعصيان مدني وعسكري في حالة ما إذا لم تقبل المحاور الكبرى لمطالب البيانيين. وبشهادة السلطة فإن هذه الأخبار ليست عبارة عن تهديدات فقط للحكومة وإنما حقيقة لما نعلم أن اليد العاملة الجزائرية كانت قليلة جدا، مما استدعى استخدام بصفة اضطرارية سجناء الحرب الإيطاليين، كما أن عدد كبير من

[1] -Charles-Henri(Favrod), op.cit, p.73.

الاحتياطيين في صفوف الجيش لم يستجيبوا للإستدعاءات الموجهة إليهم بسبب اهتمامهم بالحصاد أو لتغييرهم عناوينهم دون إشعار السلطات بذلك.

لقد دلت كل المؤشرات على خطورة الوضع، وقد تضمنت تقارير مركز الاستعلامات السري أنه حدث اتصال بين فرحات عباس ومصالي الحاج في إقامته الجبرية في غليزان لدفعه إلى دعم برنامجه والانضمام إلى صفوف البيانيين مقابل القيام بمبادرات للإفراج عنه وعن مناضلي حزبه[1]. ومن جهة أخرى، أشارت تقارير أخرى أن فرحات عباس كان له لقاء مع مسيري الحزب الشيوعي، وتبادلوا معا وجهات النظر في قسنطينة...[2]. ومن خلال هذا التقارب اتضح أن الهوة ما بين فرحات عباس وابن جلول ازدادت بعدما جر الأول شخصيات محسوبة على الإدارة الاستعمارية مثل الشريف سيسبان إلى إمضاء بيان الشعب الجزائري وملحقه.

لقد احتوى البيان الجزائري على 30 صفحة مرقنة، ومن حيث المضمون ضم عرض حال للتطور التاريخي الذي عرفته الجزائر المستعمرة ومطالب هامة منها:

أ- الحكم النهائي على الاستعمار ولاستغلال شعب لشعب آخر.

ب- تنفيذ حق تقرير المصير بالنسبة لجميع الشعوب الصغيرة والكبيرة.

ج- تمكين الجزائر من دستور خاص يضمن :

1. الحرية والمساواة التامتين لجميع سكانها دون تفرقة في الجنسية والدين.
2. إلغاء الملكية الكبيرة بإصلاح وتحسين حالة الغالبية الكبرى التي هي من عمال الزراعة.
3. الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية بنفس درجة اللّغة الفرنسية.

---

[1] -A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 1, L'Avertissement(1943-1946), Sous La Direction de Jean-Charles Jauffret, Préface du Général Robert Bassac, Rapport Sur Le Moral (extrait), Division de Constantine, Etat Major, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, N°1H2811, Constantine Le 28 Juillet 1943, Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes, 1990, p.41.

[2] -Ibid, Mois de Juillet 1943, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, N°602/ AZ.TS.

4. حريـــة الصحافة والجمعيـــات.

5. التعليم الإجباري ومجانيته لجميع الأطفال من الجنسين (ذكورا وإناثا).

6. حرية الديانة لجميع السكان وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة بالنسبة للديانة الإسلامية.

د- مشاركة المسلمين الجزائريين بسرعة في حكومة بلادهم كما فعلت حكومة جلالة الملكة البريطانية في الهند، والجنرال "كاترو" في سوريا، ومن قبل حكومة المارشال "بيتان" والألمان في تونس، فهذه الحكومة يمكنها تحقيق جو من الوحدة، وتمكن الشعب الجزائري من المساهمة في الكفاح المشترك.

ه- إطلاق سراح جميع المحكومين والمعتقلين السياسيين المنتسبين للأحزاب[1].

وإذا كان الكثير من المؤرخين قد مجدوا محتوى البيان وما جاء في ملحقه فإن البعض الآخر اعتبر أن هذه النصوص بقيت ناقصة حول المضمون الاقتصادي لمستقبل الدولة الجزائرية خاصة ما تعلق بالإصلاح الزراعي[2]. أما التسمية التي أطلقت على البيان (بيان الشعب الجزائري) فقد حملت دلالات كثيرة و لم يجرأ أحد على تسميته ببيان النواب المسلمين، وهذا ما يعتبر مؤشرا تاريخيا أوحى بوجود معارضة جادة داخل صفوف التيارات السياسية الجزائرية آنذاك، كما أوحى لدخول الجزائر مرحلة جديدة في صراعها مع الاستعمار. كما أن النواب الشباب المسلم، تركوا ابن جلول وانضموا إلى فرحات عباس وهذا ما دل على توبة هؤلاء من البرنامج الاندماجي (مشروع بلوم فيوليت) وتحولهم نحو برنامج أكثر تطرفا ووطنية. وهكذا تغيرت الأمور و لم تعد النخبة البرجوازية المسلمة هي التي تطالب لوحدها بالحقوق السياسية، وأصبح الشعب الجزائري يساهم بدوره في الحياة السياسية لما فتحت له مجالات المساهمة كالفلاحين، والحرفيين والعمال، لم يعد الشباب المسلم

---

[1] -Claude Collot, Henry-Jean Robert, Le Mouvement National Algérien: Texte (1912-1954), 2ème éditions, O.P.U, Alger 1981, pp: 163-164.

[2] -André Nouchi, p.139.

يتوجه للمشاركة في الحياة السياسية للمجتمع الفرنسي، لكن نحو الاستقلال. هذا التوجه يظهر جليا في البيان[1].

ولعل هذا هو الذي دفع بابن جلول إلى السعي وراء تأسيس حزب جديد، والنيل من عزيمة فرحات عباس والبيانيين لما أراد تأسيس "الجبهة الدستورية الجزائرية" وفتح مجال انضمام جميع الفعاليات السياسية الجزائرية إلى الحركة الجديدة. وقد تضمنت وثيقة للدكتور ابن جلول شرحا مفصلا عن أسباب الإعلان عن هذه المبادرة في هذا الظرف بالذات حيث كشفت عن مستقبل الجزائر كدولة مستقلة. وأشارت أن نواب الجزائر المسلمة والأحزاب السياسية الإسلامية الذين قاوموا من أجل تحرير الجزائر، عزموا على تأسيس "الجبهة الدستورية الجزائرية" لتوحيد العمل، وللتعبير عن مطالبهم وآمالهم. وأن هذه الحركة الناشئة ستجمع كل الرجال المتحمسين لمقاومة النظام الكولونيالي، والأنظمة الفاشية القامعة للحريات ولحق الشعوب في تقرير مصيرها[2]. وذهب الحزب بعيدا من أجل استقطاب مزيدا من المنخرطين، كما رفع اللبس عن الأبعاد الخفية لمؤسسيه لما ذكر أن أساس برنامج "الجبهة الدستورية الجزائرية" هو بيان الشعب الجزائري المؤسس يوم 10 فبراير 1943. ولم يترك ابن جلول كعادته فرصة لغيره بحيث جعل تسيير الجبهة الدستورية من قبل لجنة تنفيذية تجتمع في إحدى المدن الجزائرية، كما أن لجان العمالات والفروع المحلية ستعين بنفس الكيفية التي تعين بها اللجنة التنفيذية. وحثت هذه المذكرة جميع الهياكل والمنخرطين على التمسك بالمبادئ ووسائل العمل التي تراها اللجنة التنفيذية مناسبة. وكلفت اللجنة التنفيذية بالمحافظة على المبادئ الدستورية للشعب الجزائري وتمثيله في جميع الظروف، وبعقد اجتماعاتها كل ما تقتضيه الضرورة، واتخاذ القرارات اللازمة. وكلف الأمين العام لهذه اللجنة باستدعاء أعضاء اللجنة التنفيذية، وبتنفيذ القرارات المتخذة[3]. لكن الشيء الملفت للانتباه، أن هذه الوثيقة تضمنت إمضاءين فقط من بين جميع الزعماء، حيث أمضى عليها كل من الدكتور ابن جلول ممثلا

[1]-Paul-Emile Sarrasin, op.cit, p.82.

2 - أرشيف شخصي، الدكتور محمد الصالح بن جلول، وثيقة مرقنة لبيان الجبهة الدستورية الجزائرية، الجزائر يوم 5 جوان 1943.

3 - المرجع نفسه.

لفيدرالية النواب لعمالة قسنطينة، وفرحات عباس ممثلا لحزب الوحدة الشعبية الجزائرية بينما غاب إمضاء النائب السايح، والدكتور تامزالي بصفتهما ممثلان للمستشارين العامين والمفوضين الماليين، وغاب إمضاء مصالي الحاج من حزب الشعب، وإمضاء عمار أوزقان من الحزب الشيوعي[1].

وربما هذا ما يفسر أن هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح من الوهلة الأولى، ولم يستطع الحزب الدستوري أن يفرض وجوده بديلا لبيان الشعب الجزائري وملحقه، ورغم المقاطعة وجدنا أن فرحات عباس انصاع وراء أملاءات ابن جلول، وبينما هناك من عارض فكرة الحزب أصلا لأن منصب الأمين العام إنما حسم فيه لابن جلول وهذا ما لم يرض الزعماء الآخرين، لأن الحركة الوطنية أظهرت زعامات لم تكرس مبدأ التداول على قيادة أحزابها، فكيف لها أن ترضى بزعامة أخرى ومن حزب ذو توجه اندماجي. ولقد أشار العربي الزبيري إلى رد فعل كاترو العنيف، حيث أن الحاكم العام كان يعرف أن عددا ممن وقع منهم مع عباس لم يفعلوا ذلك عن قناعة، ولكنهم اتبعوا الحركة آليا حتى لا يقال، مستقبلا، إنهم تخلفوا[2].

وعلى أثر هذا التصعيد والإجراءات للحد من نشاط البيانيين، حاول حزب الشعب من جهته التعبير عن استيائه، وكان لا زال يعمل في السرية بتنظيمه مظاهرات في بعض المدن الجزائرية كالجزائر، قسنطينة، سكيكدة، بسكرة، وحمل المتظاهرون لافتات من أجل إطلاق سراح المعتقلين: مصالي الحاج، فرحات عباس، السايح. واستطاع كل من مدير الشؤون الإسلامية في الولايات العامة بمساعدة الدكتور تامزالي إقناع المنتخبين بالتراجع عن توقيعاتهم للبيان، ولربما هذا الإجراء ما هو إلا دليلا بين أن البعض ممن وقعوا على البيان لم يعرف لماذا تغيبوا يوم تقديمه للحاكم العام. ومع النكبات السياسية أذاعت محطة (Radio-Libération) أخبارا مفادها أن وباء التفيس والكوليرا قد حصدا أرواحا بسبب غياب النظافة وفقدان الصابون الذي أصبح يباع بأسعار خيالية في شهر أكتوبر 1943، إلى جانب سوء التغذية التي وضعت الأشخاص في حالة ضعيفة لمقاومة

[1] - أرشيف شخصي، الدكتور محمد الصالح بن جلول، المرجع السابق.

[2] - العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.35.

المرض. وعلى سبيل الحصر، فإن هذه الوضعية الكارثة قد دفعت بالأمريكيين إلى اتخاذ إجراءات غير قانونية كتصفية 20 فردا جائعا في مدينة (Mogador) المغربية[1]. أما نشاط النواب في عمالة وهران، فقد انحصر حول عملية شرح البيان ومحاولة جمع التوقيعات من أجل الضغط على السلطات الاستعمارية من جهة، وجر الشعب إلى تبني فكرة الارتباط بفرنسا في ظل النظام الذي كان يريده فرحات عباس وجماعة النواب[2].

2- لجنة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية (أبريل- جوان 1943):

لقد ساءت العلاقة بين النواب والإدارة الاستعمارية بعد إنزال الحلفاء، ولم تتغير النظرة الاستعمارية للأهالي وبقيت الأمور على حالها على صعيد الجبهة الداخلية باستثناء الاستفاقة السياسية حيث لم تسجل التقارير الفرنسية السرية طيلة فترة الثلاثي الأول من السنة إلا مبادرة البيان الجزائري، وعودة المجالس المنتخبة إلى عملها بافتتاح دورات المجالس العامة يوم 19 أبريل كأهم حدث ميز الحياة السياسية في هذه الفترة[3]. ولربما كانت مشاركة النواب الجزائريين في لجنة بروتن لإضافة تعديلات لما عرف بملحق البيان يوم 26 ماي 1943 لم يكن لها الصدى نفسه الذي عرفه البيان.

لقد التزم الحاكم العام السيد بروتن أمام البيانيين مدى اهتمام الإدارة بالبيان مع إمكانية جعله قاعدة لدستور الجزائر مستقبلا، كما وعدهم بتنظيم اجتماع للجنة مهامها إعداد مشروع إصلاحي. وتنفيذا لوعوده أصدر الحاكم العام يوم 3 أبريل 1943 مرسوما نص على تعيين لجنة من الجزائريين عرفت بلجنة الإصلاحات الإسلامية لدراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للجزائر. وكما أشرنا، فإن معظم الأعضاء كانوا من الباشاغاوات، وبعض النواب من المندوبين الماليين المحسوبين على الإدارة والمناوئين لحركة النواب المسلمين لعمالة قسنطينة. وحسب المرسوم فإن هذه اللجنة لا دور لها في المسائل السياسية، وعملت تحت سلطة الحاكم

---

1 -A.W.C, Renseignements, Rapport C.I.E, N°1363, Constantine, Le 30 Octobre 1943.

2- عزالدين زايدي، انتشار خلايا أحباب البيان والحرية في المغرب العربي، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، منشورات مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، العدد 1، سبتمبر 2009، ص ص:123،130.

3-A.W.O, Renseignements, L'activité Indigène dans Le Département d'Oran, Rapport C.I.E, N°377, Oran Le 29 Avril 1943.

العام، ولم يسمح لها بعقد اجتماعاتها إلا بموافقته وبحضور مدير الشؤون الأهلية. وعين النائب سايح عبد القادر على رأس هذه اللجنة، وتامزالي نائبا له، وساعدهم المكي، وقاضي عبد القادر، ونصب الحاكم العام اللجان الست الفرعية المتخصصة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية[1]. وكان لتعيين هذه اللجنة وقعا على النواب المسلمين وعلى رأسهم ابن جلول وجماعته، إذ حاولوا المساس بمصداقية هذه اللجنة، واعتبروا أن ما قامت به الحكومة هو مجرد عبث لإفشال البيان وتهميش من وقع عليه من النواب كعقاب معنوي لهم. ولما كثرت الاحتجاجات، اضطرت الحكومة إلى تعيين البعض من النواب الساخطين عليها في اللجان الفرعية وأشركتهم في المؤامرة.

لقد تمكنت اللجنة الإسلامية من عقد اجتماعين لها منذ تعيينها، فالاجتماع الأول كان في الفترة الممتدة من 14 إلى 17 أبريل 1943، والاجتماع الثاني كان من 23 إلى 26 جوان. وحضر السيد (Berque)، مسئول الشؤون الإسلامية بالحكومة العامة الاجتماعين كما نص على ذلك القانون التنظيمي. وكما هو معلوم تم إصدار ما اصطلح عليه بملحق البيان الجزائري الذي تضمن قسمين من المطالب: مطالب مؤجلة إلى غاية انتهاء الحرب العالمية، ومطالب تطبق فوريا لتحسين أوضاع الجزائريين. ومن الواضح أن التماطل كان مقصودا، وأجهض العمل بملحق البيان كأي مبادرة سابقة قام بها النواب لتفويت الفرصة عن روح الإجماع من خلال التوفيق بين مختلف الإيديولوجيات الوطنية[2]. وهكذا اتضحت مرة أخرى النوايا السيئة للإدارة الاستعمارية تجاه الأهالي وممثليهم حتى وإن كانوا من المتعاونين مع النظام الكولونيالي.

ومن بين محتوى ما تضمنه القسم الثاني من ملحق البيان نذكر:

أ- المشاركة الفورية والفعلية لممثلي الجزائر في الحكم والإدارة الجزائرية. ويفسر هذا البند:

[1] - أحمد مريوش، المرجع السابق، ص.309.

[2] - بوعبد الله حفيظ، المرجع السابق، ص.109.

1. تحويل الإدارة الفرنسية البحثة بواسطة الولاية العامة إلى حكومة جزائرية بوزراء ومديري وزارات وتتكون من الجزائريين والفرنسيين على السواء، ويبدل اسم الوالي العام بالسفير في المحافظة العامة الفرنسية.

2. المساواة بين الفرنسيين والمسلمين في المجالس النيابية وغيرها.

3. مراجعة إدارة الحكم في البادية وتطويرها إلى بلديات حسب قانون البلدية عام 1884.

4. مشاركة المسلمين في جميع السلطات مع المساواة التامة مع الفرنسيين.

5. إلغاء جميع القوانين الخاصة والعمل بالقانون المدني العام.

ب- المساواة التامة في ضريبة الدم أي:

1- المساواة في الجندية وفي كل ما تعلق بها.

2- إعطاء العلم الجزائري للكتائب المسلمة بجانب العلم الفرنسي[1].

وتضمن ملحق البيان ملاحظة هامة لما ذكّر السلطة الفرنسية بأن هذه الإجراءات هي مؤقتة تنتهي بانتهاء تحرير فرنسا. ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق حول كيفية تطبيق الإصلاحات بسبب تناقض مواقف أعضائها[2]. لكن وكما كان متوقعا بدأ حكم السلطة الفرنسية الجديدة في الجزائر في شهر جوان 1943، وقدم النواب مذكرة ملحق البيان إلى الجنرال ديغول يوم 10 جوان، وإلى ممثله الجنرال كاترو يوم 11 جوان. والجدير بالذكر، أن استخفاف السلطة الاستعمارية بالبيانيين كان مهينا، وكل ما كان يهم آنذاك هو ترتيب البيت الفرنسي بنقل السلطة من حكومة فيشي إلى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بعد الاتفاق المبدئي الذي حصل بين الجنرال جيرو والجنرال كاترو يوم 10 مارس 1943 في الجزائر. وكتب الجنرال جيرو يوم 27 أبريل إلى رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير يؤكد استعداده لوضع جميع صلاحياته تحت تصرف السلطة

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج2، ص ص: 246-247.
[2]- عزالدين معزة، المرجع السابق، ص.173.

السياسية، ووجه دعوة للجنرال ديغول لزيارة الجزائر لتأسيس معا سلطة مركزية بالجزائر، وهو الذي حدث يوم 31 ماي.

وعلى أثر الفشل الذي أعقب تعيين لجنة الإصلاحات الإسلامية الأولى بعد صدور ملحق بيان الشعب الجزائري، واستخفاف الإدارة بمطالب المذكرة بعدم تطبيقها سواء تعلق بالشطر الأول أو الشطر الثاني، وقف الجنرال ديغول هو الآخر وراء تأجيل وحدة الجزائريين لما اعتمد على سياسة القمع لإثارة مخاوف السياسيين وإثارة الذعر وسط السكان كما حدث يوم 25 جويلية 1943 على الساعة الواحدة زوالا لما هاجمت كتيبة سنغالية الأحياء العربية في سكيكدة لمدة ثلاث ساعات مخلفة 14 قتيلا والمئات من الجرحى في صفوف المارة. لقد كان تواطؤ الإدارة مكشوفا، وشاهد بعض نواب المدينة ما حدث مثل الدكتور كسوس، نائب رئيس البلدية، والدكتور لخضاري، مفوض مالي الذي صرح بعدم التعاون مع إدارة تسمح بمثل هذا التقتيل، لكنه سرعان ما تراجع واستمر في دعم المتخاذلين من جناح الاندماجيين. أما فرحات عباس فتوجه إلى الجزائر لاستدعاء نواب العمالات الأخرى من أجل تحضير رسالة عدم التعاون مع الإدارة، وطلب لقاء مع الحاكم العام[1]. والرسالة الموجهة إلى الجنرال ديغول يوم 24 أوت والتي صححها الدكتور تامزالي بنفسه، وصلته خلالها تأييد كل النواب الذين تمكن من مقابلتهم[2]. والبين في هذه الرسالة أن فرحات عباس أراد تأكيد استقالته من فيدرالية النواب في الرسالة التي بعثها إلى رئيس الفيدرالية يوم 4 أوت 1943 بسبب توكيل مهمة تحرير جريدة الوفاق إلى الدكتور لخضاري، وأسباب أخرى متعلقة بتصريح بوجمعة باسم مجلس إدارة الفيدرالية الذي كان يرأسه فرحات عباس. والشيء المهم في هذه الرسالة هو نية فرحات بعد توضيحاته استمالة الدكتور ابن جلول بالذات ومن ورائه نواب الفيدرالية في حركته الجديدة ما بعد البيان حيث دلت الرسالة على هذا وما بقي له إلا انتظار الفرصة السامحة لتجسيد أفكاره.

[1]-A.W.C, Boite N°13, Archives I.R, Textes Fondamentaux (1943-1945), Copie d'une Lettre de Ferhat Abbas à M. Le Président & Les Membres du Conseil D'Administration de La Fédération des Eus Musulmans du Département de Constantine.
[2] -Ibid.

استقبل الجنرال كاترو يوم 15 أكتوبر 1943 نحو 12 مندوبا ماليا جزائريا بحضور أوغستين بارك، مدير الشئون الإسلامية، وغونون، الأمين العام للولاية العامة، وناب عن مجموعة المندوبين المسلمين، الرئيس عبد النور تامزالي، ولام الحاكم العام النواب الماليين بعد رفضهم الاجتماع يوم 22 سبتمبر 1943. ومن الواضح أن الإدارة الاستعمارية الجديدة لم تغير شيء من السياسة المنتهجة من قبل الإدارة السابقة. ولم تنتبه إلى مخاطر تجاهل الجزائريين وحرمانهم من حقوقهم أمام تنامي الوعي الوطني لديهم مقابل تنامي جشع المعمرين واستحواذهم على جميع منافذ القوة والقرار سواء في الجزائر أو باريس بالاستفادة من التمثيل البرلماني، والوظائف السامية، والتحكم في المجالات الاقتصادية خاصة عملية استيراد البضائع مما جعل الجزائريون يستفيدون من تموين فاسد ورديء عكس ما يمون به الأوربيين.

ونتيجة ركود العمل السياسي، تتبع النواب ومناضلو الأحزاب السياسية أخبار الأحداث التي عرفتها لبنان، واحتمال ذهاب الحاكم العام الجنرال كاترو إلى جانب تأخر افتتاح الدورة العادية لمجلس المفوضيات المالية من 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 1943 بسبب وضعية فرحات عباس والسايح عبد القادر بعد العقوبة المسلطة عليهما كما أشرنا سابقا. وحسب تقارير مركز الاستعلامات الفرنسية فإن هذه السنة شهدت تصاعد شعبية الحزب الشيوعي الجزائري إثر صدور البيان وبعد تكثيف الشيوعيون لنشاطاتهم من أجل الوصول إلى الجماهير، ولربما هذا هو الذي دفع كل من الدكتور ابن جلول ولخضاري لإدارة الجبهة الدستورية[1]، ولما فرض قانون 7 مارس 1944 على البيانيين وعكس توقعات الجزائريين، لم يعد هناك من شك أن السلطة الفرنسية حتى وهي في مرحلة ضعف وتحت الاحتلال لن تغير شيئا من عاداتها وسياستها تجاه الجزائريين. لكن لا أحد

[1]-A.W.O, Renseignements, L'activité Indigène dans Le Dèpartement d'Oran, Rapport C.I.E, N°729, Oran Le 30 Novembre 1943.

كان أبله لقبول سياسة ديغول، فالوعي السياسي لدى فرحات عباس فاق بلوم-فيوليت، وحتى الدكتور ابن جلول اعترف بخيبة أمله، واتفق الجميع على رفض ما سماه ابن جلول "بالتفتيش"[1].

لقد منح الجنرال ديغول الفرصة لعودة فرحات عباس وأنصاره إلى الواجهة لما خطب في قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943 من أجل إقرار إصلاحات في الجزائر مع بقاء فرنسا سيدة على أرض الجزائر. لقد حاول رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير بمسعاه هذا إحباط آمال الجزائريين، وتفويت فرصة دخول النواب التاريخ من الباب الواسع. كما حاول العودة بهم إلى الوراء أي إلى مضمون برنامج بلوم- فيوليت عام 1936 الذي تجاوزه الزمن بمنحه الجنسية الفرنسية بنسبة غير كافية للجزائريين، وإبقائه على هيمنة المعمرين، وعنصرية التمثيل النيابي في مختلف المجالس بدون مراعاة عدد سكان الجزائر أي بين أصحاب الأرض والدخلاء الأوربيين.

وبالفعل كانت زيارة ديغول لقسنطينة معنى سياسي آخر، حيث ألقى خطابه من أجل وضع الخطوط العريضة للإصلاحات المنتهجة مستقبلا من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، كما اعتبر مبادرة الحكومة جد هامة تجاه الجزائر[2]. وإذا كان عدد من النواب الجزائريين الذين قادوا النخبة أكثر من عشرية كاملة قد ابتهجوا للخطاب، واعتبروه بداية طيبة لتطبيق الإصلاحات المنتظرة منذ عقود كاملة، فإن فرحات عباس والعلماء وجناح مصالي رؤوا في الخطاب طبخة جديدة لمشروع فيوليت، وراحوا يؤكدون من جديد أن الحل الوحيد يكمن فقط في إعادة إقامة الدولة الجزائرية المستقلة وما يصحب ذلك من برلمان ومواطنة وألوان وطنية[3].

[1]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص.93.

[2]-Charles De Gaule, Mémoires, Introduction par Jean-Louis Crèmieux, établie et Annotée par Marius-François Guyard, Chronologie et Relevé par Jean-Luc-Barèe, éditions Gallimard, Paris, 2000, p.549.

[3]- العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.37.

3- نواب الإدارة الاستعمارية وقانون 7 مارس 1944:

من الواضح أن الجنرال ديغول درس جيدا الأزمة الجزائرية، وتبين له أن سياسة الإلحاق لا يمكن أن تتحقق لوجود عوائق كثيرة منها الاختلاف العقائدي بين المسلمين والمسيحيين بالإضافة إلى الاختلاف الثقافي والعرقي بينهم. كما لا يمكن للمعمرين تقبل فكرة المساواة مع الجزائريين سواء تعلق الأمر بالحقوق أو الواجبات لأن أمر كهذا سيجرهم حتما إلى اقتسام ريع الجزائر مع أهلها، ولهذا على فرنسا تحمل وفود الآلاف من المهاجرين إليها للعمل وتحسين أوضاعهم. وعلى غرار هذا فعليها انتظار نحو 200 نائبا برلمانيا حسب عدد السكان آنذاك، وهذا ما يعد أمرا مستحيلا، لأن أي فرنسي كان في المتروبول أو في الجزائر لن يقبل بإجراء كهذا حتى لا يصبح في يوم ما رئيسا جزائريا في قصر الإليزي. لهذا حاول ديغول البحث عن مخرج آخر باختيار النموذج الملائم لإرضاء خاصة المعمرين. فكل ما كان يصبو إليه هو إيجاد ما هو إيجابي فقط يسمح بتطور المحظوظين من المجتمع الجزائري دون المساس بحقوق الأوربيين. لقد جسد الجنرال ديغول وعده بعد خطاب قسنطينة لما أصدرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني يوم 1943/12/14 قرارا كلفت بموجبه المندوب السامي للجنرال كاترو بتشكيل لجنة تستند لها مهمة وضع برنامج للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لفائدة المسلمين. ولقد تكونت اللجنة المذكورة بالفعل من 18 ممثلا، ستة من فرنسيي فرنسا، وستة من فرنسيي الجزائر، وستة من الجزائريين قبل توسيعها[1]. وشرعت في عملها يوم 1943/12/21 و لم تتوقف عن سماع آراء الزعماء السياسيين والأعيان الجزائريين إلا يوم 1944/07/08، ثم جمعت كل محاضرها في مجلدين يمكن الرجوع إليها اليوم في أرشيف آكس آن بروفانس[2].

[1]-G.G.A, Commission Chargée D'établir Un Programme de Réformes Politiques-Sociales & Economiques En Faveur des Musulmans Français d'Algérie, Imprimé Gouvernement Générale, Alger 1944. Tome1, Alger, pp: 6-7.

[2]- العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.38.

لقد اتفق معظم المؤرخون أن تشكيلة الأعضاء المكلفة بإعداد برنامج الإصلاح لم تختلف عن اللجنة التي كلفت بالبحث الاقتصادي والاجتماعي في عهد الحاكم العام بروتن نظرا لهولاء هؤلاء للإدارة. وما تدخل كاتب الدولة السيد (Gonon) إلا دليلا عن الاستخفاف بالجزائريين حين أشار خلال المناقشات الأخذ بعين الاعتبار جهل البعض من أعضاء اللجنة لمشاكل الجزائريين، وطلب من مختلف المصالح تزويدهم بالملفات المتعلقة بمختلف المسائل التي لها علاقة بالأشغال، وهذا ما يمكن من وضع مخطط جماعي لأعماله وإعداد نظام للعمل[1]. وضمت قائمة الممثلين في لجنة الإصلاحات الإسلامية 16 عضوا هم: تامزالي عبد النور، ابن جلول، وريني فوضيل، وهم نواب في المجلس المالي، وقاضي عبد القادر، رئيس جمعية الفلاحين، وشيخ العرب بوعزيز بن قانة، والطيب العقبي ممثلا للعلماء والمدرسين الأحرار[2].

لقد دارت نقاشات ساخنة بين أعضاء اللجنة الإصلاحية في ما يخص المقترحات المتضاربة خاصة بين النواب الجزائريين والممثلين السياسيين من جهة والقياد والباشاغاوات من جهة ثانية تحت رئاسة الحاكم العام أو كاتب الولاية (Gonon) في حالة غيابه أو برئاسة المفتش العام للإدارة كاربونال ليستراد في حالة غيابهما، وتم ترقية هذا الأخير إلى منصب والي عمالة قسنطينة فيما بعد. ولتوسيع النقاش، هناك من نادى بضرورة مشاركة مصالي الحاج في المناقشات الدائرة، وفعلا انضم إلى المجموعة بعد إطلاق سراحه وحضر الجلسة الخامسة المنعقدة يوم 1944/1/4 بعدما غابت عنه 4 جلسات كاملة، لكنه لم يتدخل وطلب إعفائه متذرعا بالتعب[3].

وتميزت جلسات لجنة الإصلاحات الإسلامية بمناقشات ساخنة حول قضية سن قانون فصل الدين عن الدولة، وتحسين الوضع الكارثي للقضاء الإسلامي، ورفع الحواجز عن التعليم العربي الحر، والمساواة في المواطنة

---

[1]- G. G.A, Commission chargée d’établir un Programme de Réformes Politiques-Sociales & Économiques en Faveur des Musulmans Français d’Algérie, op.cit, p.11.

[2]- جريدة الإصلاح، عدد 46، 10 أفريل 1947.

[3]- G. G.A, Commission chargée d’établir un Programme de Réformes Politiques-Sociales & Économiques en Faveur des Musulmans Français d’Algérie, op.cit.

بين جميع السكان بدون تمييز، وإقامة حكومة جزائرية مسئولة أمام البرلمان الجزائري، وارتقاء الجزائريين إلى جميع المناصب الوظيفية متى توفرت المؤهلات، وفتح مراكز للتكوين المهني للجزائريين في الأرياف والمدن، وتوفير المصحات وتنظيم الوقاية داخل محيط الأهالي، وتطوير القروض والتعاونيات الفلاحية ليستفيد منها الفلاح الجزائري، وإنشاء مؤسسات صناعية قادرة على تشغيل العمال المسلمين، والاهتمام بالنشاطات الحرفية، وتطوير السكن الحضري والريفي، واستفادة العمال الجزائريين من الحقوق الاجتماعية نفسها التي يستفيد منها العمال الفرنسيين. وعكفت اللجنة تدرس 12 مسألة في ظرف قصير و لم تفلح مبادرة بعض النواب في طلب مزيدا من الوقت لدراسة القضايا. كما أظهرت الجلسات عدم تعاون وتفاهم بعض الشخصيات مع النواب في كثير من القضايا التي برمجت في جدول أعمال اللجنة منها ما تعلق بالمسألة السياسية بين أوزقان وابن جلول[1]. ولإعطاء نفس جديد لهذه اللجنة برمجت ثلاث جلسات كاملة خلال كل أسبوع في شهر جانفي 1944، كما استدعت عدة شخصيات وطنية لإثراء النقاش الدائر حول المسائل المتعلقة بالجزائريين نذكر منهم: أوزقان، ابن تكوك، فكري، الإبراهيمي، ابن شنوف، صالحي، مصالي، عباس، قاسمي، تجاني، بيوض، الأغا سليمان، سايح. أما الشخصيات الفرنسية المدعوة نذكر النائب Serda، والمفوض المالي Gratien Faure، والمفوض المالي Abbo، والمفوض المالي Fournier، والسيد: Belaîche Marcel، ووالي قسنطينة Perillier، وIlozeeray Fayet، والرئيس السابق للمفوضيات المالية Joseph Rouba، ووالي الجزائر Muscatelli، ووالي وهران Battistini[2]. وحسب السلطة الفرنسية، فإن هذا القانون قد استجاب لمجموع المطالب السياسية للجزائريين قبل الحرب العالمية الثانية، منها المساواة في الحقوق والواجبات بدون شروط للقانون الخاص، وملغيا كل المسائل الخاصة بقانون الأهالي. وسمح بمشاركة نحو 65 ألف مسلم في القسم الانتخابي الأول الخاص بالفرنسيين. وهؤلاء يمثلون النخبة الجزائرية

[1] -A.W.O, Commission Des Réformes Musulmanes, Mardi 21 Décembre 1943, Carton N°4062.
[2]-A.W.O, Commission Des Réformes Musulmanes, Mardi 21 Décembre 1943, Carton N°4062..

بينما بقي الجزائريون الآخرون يعانون من الانتخاب في القسم الثاني الخاص بهم رغم منح حق الانتخاب لكل جزائري بلغ سن 21 سنة. وقد لاحظنا أن قانون 7 مارس ألغى العمل بالقانون الجنائي للجزائريين المسلمين، وأصبح العمل بالقانون الجنائي الفرنسي، وحاول أن يعدل بصفة غير متكافئة بين الجزائريين والفرنسيين بتخصيص 22 مقعدا برلمانيا لكل قسم انتخابي.

وما من شك، أن إصلاحات ديغول السياسية جاءت متأخرة لتكتسب فرنسا مرة أخرى وقتا ثمينا بعدما أوشكت الحرب العالمية من نهايتها. ولهذا فإن البرنامج الواسع أخفق، لأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية رفضت تمويله، ولأن نسبة النمو الديمغرافي بين السكان المسلمين كانت أدنى مما كان متوقعا، و لم يطبق الشق السياسي من هذا البرنامج إلا بصفة جزئية وظل العمل ساريا بنظام الفئة الأولى والفئة الثانية في الانتخابات[1]. ومن الغريب، أن نجد قانون 7 مارس إلا نسخة لما جاءت به البرامج الاندماجية في عقد الثلاثينات بتكريسه الهوة بين طموحات الجزائريين والإدارة الاستعمارية الجديدة. و لم يراع القانون حساسية المجتمع الجزائري مثل قضية التجنيس ولا تطلعاته للتخلص من الاستعمار. لقد ظلت اللجنة تستمع إلى أعيان الجزائريين وشخصياتهم طيلة الفترة الممتدة ما بين 1943/12/21 و1944/7/8، لكن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني لم تعر اهتماما للمحاضر، حتى أن الجنرال ديغول لم يحاول تطوير خطابه على أساس ما تشكلت منه اللجنة المذكورة. وبدلا من أن يأخذ التوجه الوطني الجديد لتجاوز الماضي وفتح آفاق واعد، إلا أنه لم يجد غير نص أمرية أصدرها على عجل بتاريخ السابع مارس سنة أربع وأربعين وتسعمائة وألف دون أن يجهد نفسه لإزالة ما تميز به من غموض وتناقض[2]. وأولت التقارير الفرنسية أهمية بالغة لمناقشات اللجنة الإصلاحية وتمكنت من تحديد توجهات الأحزاب السياسية الجزائرية دون الإشارة إلى نواب الفيدرالية أو المشاركين الآخرين كالطرقيين.

[1]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص.416.

[2]- العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.44.

والمؤسف أن تقارير اللجان الموكل إليها مهمة دراسة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإثراء النقاش همشها قانون 7 مارس مما جعله فارغا من ما اقترحته لجنة الإصلاحات رغم ما بذله الأعضاء ورغم اختلافاتهم الإيديولوجية الواضحة. ومن بين هذه الاختلافات النظرة إلى مستقبل الجزائر حيث:

1- أراد الشيوعيون على رأسهم عمار أوزقان جعل من الجزائر دولة مستقلة واحتفاظها بحسن العلاقة مع جيرانها أو في إطار اتحاد فيدرالي مع المغرب أو تونس.

2- أما حزب الشعب مع مصالي والعلماء وجماعة فرحات عباس اقترحوا التمتع بجنسية جزائرية واستقلال شبه تام من فرنسا.

3- بينما لم يكن للمشاركين الآخرين اقتراحات باستثناء انتظار التصويت على القرارات[1].

وحسب ما ورد في قانون 7 مارس فإن التمثيل الجزائري ارتفع إلى 5/2 في المجالس المحلية بعد استثناء الشهادات المطلوبة، لكن بقيت عملية الانتخابات تجرى كالعادة في القسم الثاني كما كان الحال من قبل. كما كان نواب المستعمرة يعتبرون موقفهم الرافض بسياسة واقعية لأنهم يرفضون فتح باب المدنية الفرنسية "للمتجنسين" الذين لم يتخلوا عن "جنسيتهم" الأجنبية فلا يمكن للمرء أن يكون فرنسيا ومسلما في آن واحد[2].

وقد ورد أن عدد كبير من الأعيان البرجوازيين والمناضلين في الأحزاب اليسارية فرحوا لتمكنهم من التصويت مع الفرنسيين ضمن الهيئة الانتخابية الأولى وعلى ترشيح أنفسهم في قائمة الهيئة الثانية أملا في أن تندمج هذه الهيئة الأخيرة تدريجيا في الهيئة الأولى. وقد أغراهم الأمر الصادر في مارس 1944، وأفزعهم العنف الثوري لحزب الشعب[3]. أما فرحات عباس وعبد القادر سايح، فأعلنا معارضتهما التامة للمرسوم، وتم

[1]- La Guerre D'Algérie Par Les Documents, op.cit, Tendance Au Sein De La Commission D'étude Des Réformes Algériennes, Compte Rendu Journalier N°21, Division de Constantine, Etat Major, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, N°1H2812, Le 14 Février 1944, p.47.

[2]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص.136.

[3]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص.447.

توزيع مناشير تدينه، وتدعو إلى مقاطعة المشاركة في انتخابات الدائرة الانتخابية الفرنسية، والامتناع التسجيل فيها. وفي بسكرة، حدد الدكتور سعدان مهلة 8 أيام كي ينسحب نحو 150 ناخبا ممن استفادوا من قانون 7 مارس[1]. ولإعطاء قانون 7 مارس بعدا سياسيا نظم والي قسنطينة يوم 11 مارس 1944 اجتماعا بمقر الولاية ضم حوالي 50 نائبا وشخصيات من النبلاء المسلمين للمدينة، واستعرض فيه مزايا القانون خاصة ما تعلق بزيادة عدد النواب المسلمين في المجالس المنتخبة[2]. وجاء تدخل ابن جلول قاسيا ومعترفا أن القانون جاء مقصرا في الحقوق، وكان على لجنة فرنسا للتحرير الوطني تمديد هذه الإصلاحات والانتفاع بما قدم من اقتراحات داخل جلسات لجنة الإصلاحات الإسلامية لتجنب الانتقادات، واعتبر أن ما اقترحته اللجنة كان نسبيا، لكن لجنة فرنسا للتحرير الوطني قضت على كل شيء. إن نص القانون لا يقنع كلية، مما تسبب بسرعة في الإحباط لدى المسلمين[3].

وحسب آراء السكان الجزائريين المستجوبين، فإن قانون 7 مارس أصبح لا يهمهم، كما أعرب البعض منهم أن حكومة فرنسا الحرة مؤقتة ولهذا سينتهي كل شيء بزوالها. أما فرحات عباس صرح أنه سيواصل دعايته الاستقلالية حين قال:" يجب الكفاح لتحقيق استقلالنا عوض استقلال بلدان أوربية غربية أو غيرها"[4]. والرأي نفسه تقاسمه معه أعضاء فيدرالية النواب الذين أيدوا البرنامج الانفصالي، وصرحوا أنهم لا يريدون أن تفرض عليهم الجنسية الفرنسية التي أصبحت لا تهمهم[5]. كما عثر على منشور في شهر مارس 1944 حمل عنوان: "القول حقك- نشره هو واجبك"، وهي عبارة عن بيان أهم ما جاء فيه: السخط على السلطة الفرنسية، والمطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كسائر الشعوب، والتمسك بما ورد في بيان

---

[1] - Robert Aron, op.cit, p.84.

[2]- A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, op.cit, N°81 AZ/TS, Compte Rendu Journalier N°31, Constantine Le 11 Mars 1944, pp:55-56-57.

[3]-A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, op.cit.

[4] -A.W.C, Répercussions De La Réforme Musulmane, Compte Rendu Journalier N°32, op.cit, Constantine, Le 14 Mars 1944, pp: 58-59.

[5] -Ibid.

1943/2/10. ووجه المنشور الاتهام إلى المندوبين الماليين المسلمين الذين خانوا شعبهم بطاعتهم للإدارة الاستعمارية، وبعدم تمسكهم بالقسم والوعد الذي أدوه نحوهم. لقد اتخذوا من الخيانة نهجا سياسيا لتحقيق مصالحهم الشخصية، ووردت أسماء كل من: الدكتور تامزالي، والدكتور ابن جلول، والدكتور لخضاري كخونة مع تعهد الشعب بشنقهم في يوم ما[1].

وكتبت شعارات مناوئة للاستعمار في بسكرة نتيجة التذمر الشعبي يومي 13 و14 ماي تشير إلى ضرورة الثورة. ووجد المعمرون ورقة مرقونة حملت عبارة "التخلص من مخالب العدو الغازي"، وهي موجهة للحلفاء حيث أعابت عليهم قيامهم بتحرير شعوب استعمرت منذ 1940، ونسيان شعوب استعمرت منذ أكثر من قرن. وفي جيجل توترت الأجواء العامة بسبب انعدام الأمن حيث قتل جزائريان بعد الاعتداء عليهما في السوق من قبل 4 جزائريين آخرين[2]. وفي المجلس العام لقسنطينة اشتد النقاش بين النواب الجزائريين خاصة بين الدكتور سعدان وفرحات عباس والدكتور بن سالم من جهة، والدكتور محمد الصالح بن جلول والسيد فورنيي وردارس والنائب كتولي، رئيس المجلس من جهة أخرى. لقد بين ابن جلول الاختلاف السائد بينه وبين البيانيين وأعرب عن تمسكه بقانون 7 مارس 1944 وثقته العمياء في فرنسا واختياره الدبلوماسية السلمية كأسلوب سياسي في التعامل مع الإدارة. وأعجب كلامه النواب الأوربيين بينما عاتبه فرحات عباس بعدما ذكر أن مشاركة الجميع في تحرير البيان إنما كان انطلاقا من نوايا حسنة، وأشار أن صلته بالإدارة وبابن جلول لم تنقطع. وهكذا تبين أن قانون 7 مارس جاء عكسا لتوقعات حكومة اللجنة الفرنسية للتحرير حيث شعر الجزائريون بوطنيتهم، كما شعروا بظلم وتعسف العنصر الأجنبي في بلدهم. وفي السياق نفسه اعتبر

---

[1]-A.W.C, Répercussions De La Réforme Musulmane, Copie de Tracts qui Circulent Dans Les Campagnes, Mars 1944, p.60.
[2] -Ibid, Compte rendu journalier N°59, Constantine Le 20 Mai 1944, p.63.

المعمرون القانون الإصلاحي مجحفا في حقهم واتهموا الحاكم العام والجنرال ديغول بتمكين الجزائريين مما يعني التخلص منهم ورميهم في البحر[1].

وفي الأخير، يمكن للباحث استخلاص عدة حقائق من قانون 7 مارس 1944 بعدما رفضه الجميع باستثناء أصحاب المصالح من نواب وأعيان مناطق القبائل والصحراء والشيوعيين وهذا ليس من باب الاقتناع لكن حفاظا على مكاسبهم ومجاملة لحكومة ديغول أملا في مناصب ومراكز جديدة بعد تحرير فرنسا. والحقيقة الأولى هي رفض الأوربيين المساواة مع الجزائريين والسماح لهم بالانتخاب إلى جانبهم في القسم الانتخابي الأول. أما الحقيقة الثانية فهي موالاة بعض الجزائريين (نواب وشيوخ الزوايا والأعيان) إلى حكومة مؤقتة وعاجزة عن تحرير بلدها إلا بمساعدة دماء شعوب أجنبية. لقد أساء هؤلاء للتاريخ وللوطن باختيارهم مهادنة الإدارة على حساب غبن شعبهم ومستقبل وطنهم. والحقيقة الثالثة هي مواصلة الجناح الوطني (حزب الشعب ونواب فرحات عباس) نضالهم من أجل الاستقلال والتخلص من الاستعمار الذي أظهر عجزا في حماية شعبه، فكيف يمكنه حماية شعب مستعمر؟. ووجدنا أن هذا الجناح حارب ما جاء في قانون 7 مارس، ورأى أن الإصلاحات يجب أن تتم في إطار مبدأين:

المبدأ الأول: إن الناس يولدون ويعيشون أحرارا سواسية في الحقوق.

المبدأ الثاني: كل شعب حر في تقرير مصيره بنفسه[2].

4- النواب وأحباب البيان والحرية:

لقد انتشر الوعي الوطني أكثر من أي وقت مضى لدى الجماهير الجزائرية بعد صدور بيان الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية وهذا ما استلزم من الإدارة الاستعمارية اتخاذ تدابير الصرامة أحيانا والمراوغة السياسة للتهرب من مسؤوليتها التاريخية أحيانا أخرى. أما النواب المسلمون فقد ابتعدوا نهائيا عن

---

[1]- A.W.C, Répercussions De La Réforme Musulmane, Compte rendu journalier n° 67, Constantine Le 3 Juin1944, p.67.

[2]- العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.39.

المتجنسين إذ أصبحوا ينبذون الاندماج ويعملون من أجل الاحتفاظ للجزائر بذاتها ولغتها ودينها، ويتضح ذلك من أخذ فرحات عباس لمبادرة جمع النواب حول "بيان الشعب الجزائري" الذي أيده العلماء وحزب الشعب الجزائري[1]. وجاء رد فعل فرحات عباس وجماعته من النواب المتذمرين من السلطة الاستعمارية سريعا وسبق له الإشارة إلى أن قانون 7 مارس لم يبدع في أي شيء، وأنه جدد بصفة كبيرة مشروع بلوم-فيوليت لسنة 1936. هذه الإصلاحات تجاوزها الزمن. لقد أداها الشعب كلية[2].

ومما سبق، فإنه لا يجب أن ننسى أن قانون 7 مارس 1944 لم يتبن مسألة "التجنيس في مضمونه" بل اتخذ إجراءات مؤقتة وأن المبدأ الذي تقرر هو أن مختلف عناصر المجتمع المسلم سيستفيدون بالتدريج من الجنسية الفرنسية دون أن يفقدوا أحوالهم الشخصية[3]. وانطلاقا من هذه القناعة والإخفاق أسس فرحات عباس حزبه الكبير "أحباب البيان والحرية" مع الأوفياء من النواب على رأسهم الدكتور سعدان بالإضافة إلى مناضلي حزب الشعب يوم 14 مارس 1944 أي أسبوع بعد صدور قانون 7 مارس وقبل آخر اجتماع لمجلس إدارة فيدرالية النواب لعمالة قسنطينة الذي انعقد يوم 24 مارس 1944.

وفي اليوم الرابع من شهر أفريل سنة أربع وأربعين وتسعمائة وألف، قدم الوثيقة إلى المصالح المختصة لدى عمالة قسنطينة من أجل الحصول على الترخيص الرسمي الضروري لانطلاق النشاط الميداني في كافة أنحاء التراب الوطني[4]. وهكذا يمكن القول أن نجم فرحات عباس قد سطع إلى الأفق وتراجع نجم ابن جلول وفيدراليته، وبقي عمل نواب حركة الاندماج عملا معزولا أكثر مما كان عليه في السابق. وهكذا نفر الجميع منهم ودخلوا الانتخابات بقوائم حرة في الغالب، كما اتهموا بموالاة الإدارة مثل نواب بني وي-وي من قبلهم. وحسب تقارير الاستعلامات الفرنسية، فإن المناضلين في صفوف حزب فرحات عباس أصبحوا

---

[1] - شايب قدادرة، المرجع السابق.

[2]- Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, pp:149-150.

[3]- Henri Pellegrin, Le Statut de L'Algérie, La Maison Des Livres, Alger 1948, p.154.

[4] - العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.45.

يوصفون بالثوار بعد معارضتهم للنواب المشاركين في لجنة الإصلاحات الإسلامية، واعتبروهم مجرد منافسين متعاونين مع الاستعمار[1]. وربما الانحراف الذي أصاب فيدرالية النواب والأوفياء للطرح الاندماجي إنما راجع إلى سياسة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (C.F.L.N) التي تجاهلت التعامل مع الملف الجزائري، وتذرعت بتحرير ما تبقى من فرنسا (الدولة الاستعمارية المستعمرة). وعلى كل حال، فإن السلطة الجديدة قامت بعدة تدابير للقضاء على مصداقية الحركة الوطنية وتهميش دور الزعماء السياسيين تمثلت في:

- تعطيل العمل السياسي باقتراح لجان إصلاحية لتفويت فرصة سانحة على الحركة الوطنية الجزائرية لتوحيد صفوفها.
- إعادة الجنسية الفرنسية لليهود لإثارة الميز العنصري في الجزائر، وإرضاء للحلفاء.
- التخلص من المؤيدين لحكومة فيشي.
- مساعدة الحلفاء في الإقامة والتموين على حساب ثروات الجزائر.
- توطيد السلطة الفرنسية لضمان استقرار الحكم وترسيخ الاستعمار في الجزائر مدة أطول.
- محاولة بعث الاقتصاد الجزائري خدمة لزيادة ثراء وجشع المعمرين وللنهوض باقتصاد فرنسا المنهار ولدعم حركة تحرير المناطق الفرنسية المحتلة.

وبطبيعة الحال راقبت حكومة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني حزب "أحباب البيان والحرية"، ووضعت قائمة المناضلين في صفوفه في قائمة المغضوب عليهم، واعتبر المعمرون أن فرحات عباس وحزبه أصبح خطرا عليهم وعلى وجود فرنسا في الجزائر، وتضايقوا بمجرد تنظيم الحزب اجتماعاته. واستكمالا لأهداف الحركة أسس فرحات عباس جريدة المساواة لسان حال الحركة في 15 ديسمبر 1944 وعلى صفحاتها كان فرحات

[1]- A.W.O, Comité Français de La Libération National, Commissariat d'état aux Affaires Musulmanes, Alger le 21 Mars 1944, Carton N°2620.

عباس، يشرح أفكار الحركة وأهدافها[1]. وفي هذه الأثناء كان فرحات عباس يصرح بأن شعاره: "حرروا ووحدوا" "وليكن العمل في ظل الشرعية الفرنسية الديمقراطية". بينما بقي ابن جلول مع سياسة الاندماج القديمة حيث يرى فيها مسلكا تكتيكيا لكفاح الشعوب الضعيفة[2]. وهكذا فإن فرحات عباس اكتسب جرأته السياسية المناهضة للاستعمار إلا بعد احتكاكه بزعيم حزب الشعب والمناضلين المخلصين لقضية بلدهم. كما يعود فضل توسع حزب أحباب البيان إلى ذلك الإجماع الذي جمع زعماء الحركة الوطنية ونقصد فرحات عباس ومصالي والبشير الإبراهيمي، وتحمس مناضلو حزب الشعب بعد أن قل نشاطهم ومعاناتهم بسبب الحل وإبعاد زعيمهم عنهم، لذا وظفوا كل طاقاتهم ووضعوا خبرتهم الواسعة في الدعاية للأفكار الجديدة بين الجماهير، وانعدام الحواجز البيروقراطية أمام الراغبين في الانضمام للحركة، بحيث يمكن لكل جزائري بلغ من العمر أكثر من 18 سنة أن يصرح على ورق عادي عن رغبته في الالتحاق بالحركة...[3]. كما عززوا عملهم الثوري بتأسيس تحت مظلة أحباب البيان والحرية جريدتين سريتين الأولى بالفرنسية وهي: L'Action Algérienne والثانية باللغة العربية وهي: الجزائر الحرة وظلتا تصدران إلى ما بعد حركة ماي 1945 الثورية...[4]. وتمكنت أجهزة المخابرات الفرنسية من تحديد مكان طبع الجريدة الأولى التي طبعت في المطبعة نفسها التي طبعت فيها جريدة ربيع زناتي La Voix des Indigénes بقسنطينة. ومن جهة أخرى وظفت قيادة حزب الشعب حزب أحباب البيان والحرية كغطاء للقيام بنشاطها السري في اتجاه الشباب الجزائري المتعلم حيث تمكنت من تأسيس جمعية التلاميذ المسلمين في الثانوي ورابطة الطلبة المسلمين الجزائريين في الجامعة ومن تعميم الشعارات والمبادئ الثورية في سائر الأوساط الشعبية[5].

---

[1] - بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص.120.

[2] - عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.283,

[3] - بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص.121.

[4] - العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.48.

[5] - المرجع نفسه، ص ص:47-48.

وربما هذا العمل الموازي لقيادة حزب الشعب، هو الذي أدى إلى عدم تحكم فرحات عباس والنواب في الحزب، وجر الشعب إلى السقوط في فخ الإدارة الاستعمارية والمعمرين خلال أحداث ماي 1945، وعصف بأكبر حزب وطني إلى الهاوية، وزج قيادته إلى السجن. وفي السياق نفسه استغلت جمعية العلماء المسلمين الجولات التي كان يقوم بها الحزب الجديد عبر التراب الوطني لجمع الأموال لبناء المدارس الحرة وللمساعدة على توفير الشروط اللازمة لنشر التربية الإسلامية الصحيحة وكانت مناسبة أيضا لتحريض المواطنين على الالتزام بمبادئ الإسلام[1].

وما من شك فيه، أن حزب أحباب البيان والحرية بعدد منخرطيه الهائل (500 ألف منخرط) عبر التراب الوطني، تمكن من حمل المطالب الأساسية نفسها تقريبا التي تضمنها بيان الشعب الجزائري ومن أهم هذه المطالب:

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية.
- اقامة برلمان جزائري جمهوري وديمقراطي.
- تغيير الحكومة العامة بحكومة جزائرية.
- الاعتراف بالعلم الوطني.
- تحرير المساجين السياسيين.

والجدير بالذكر، أن الحزب الجديد استطاع من عقد أول مؤتمر لفروع العمالة يومي 21-22 ماي 1944 بقسنطينة حضره ممثلو سطيف، قسنطينة، ميلة، برج بوعريريج، تبسة، عين البيضة، بريكة، الطاهير، وغاب ممثلو باتنة، جيجل، عين مليلة، بسكرة. وتمحور الاجتماع لدراسة مسائل متعلقة بالحزب وقضايا الساعة منها:

---

[1]- المرجع نفسه، ص.47.

1- موقف الحزب من الأحزاب السياسية:

إن التجمع المؤسس ليس بحزب سياسي، لكنه تجمع لجميع القوى المناهضة للاستعمار. نحن مطالبون بمسح ماضي غير مشرف ومواجهة نتائج هذا الواقع الاستعماري الامبريالي[1]. أما مبادئ الحزب فهي:

- تكوين حسب رغبة معظم الشعب الجزائري دولة مع حرية داخلية وتأسيس برلمان وحكومة جزائرية.
- حرية الجزائر في تكوين فيدرالية للشمال الإفريقي مع تونس والمغرب[2].

وتشير المذكرة إلى ضرورة اجتناب التعاون مع الأحزاب الأخرى المناهضة للامبريالية مثل الحزب الشيوعي والاشتراكي، على أعضاء تجنب التحدث وترك للمسئولين مسؤولية التعامل مع الأحزاب المحتمل أن تكون صديقة، كما يجب على الحزب التعامل مع جميع مناضلي الأحزاب لتحقيق البعض من النقاط المستعجلة مثل: تحسين وضع السكان، مقاومة دعاية الفاشيين المجرمين الذين يبحثون عن مزيدا من الدعم لهتلر، تحسين تموين الشعب بالمواد الغذائية والملابس، تطبيق كلي للقوانين الاجتماعية للجزائريين، تنظيم النقابات العمالية والفلاحين الصغار، احترام حرية المعتقد للمسلمين من مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة، وحرية تعليم اللغة. وتمثلت النقطة النظامية للتجمع في: الفعل التطور بالعمل[3].

2- دراسة قانون 7 مارس 1944:

يعتبر التجمع أن الإصلاحات هي غير كافية، و لم تحدث أي تقدم نفسي ملائم. والشعب أصبح حاقدا على ما تضمنه قانون 7 مارس 1944. وهو يراه كشيك بدون رصيد لا يمكن سحبه إلا في المستقبل البعيد

[1]-A.W.C, Boite N°13, Archives I.R, Textes Fondamentaux(1943-1945), Les Amis du Manifeste et de La Liberté, Documents Imédit Du Mouvement National, Publication des Archives de La Wilaya De Constantine, 3 éme Circulaire, Le Bureau du Comité Départemental, Sétif Le 7 juin 1944.
[2]- Ibid.
[3]- A.W.C, Boite N°13, Archives I.R, Textes Fondamentaux(1943-1945), Les Amis du Manifeste et de La Liberté, Documents Imédit Du Mouvement National, op.cit.

المهيمن دائما من طرف قوى لا زالت تملك رد فعل شديد وكان عليها تقبل التحولات الرمزية الآنية المطلوبة مثل تغيير الحكومة العامة والمساواة في التمثيل والعفو العام[1].

إن المؤتمر يتفهم مدى اهتمام السلطات العمومية ويعتبر هذا القانون مبادرة جيدة تجاه الجزائريين المسلمين لكنها ليست حلا نهائيا للمسألة الجزائرية. كما أن تطبيق القانون أجهضته الحكومة العامة للجزائر وأن مرسوم التطبيق لم يتخذ بعد. ويتساءل المؤتمر إذا كان القانون سيجمد بعد تنصيب حكومة الجمهورية المؤقتة في فرنسا[2].

إن المؤتمر يعين لجنة الحزب المشكلة تركيبتها من معظم النواب الذين لم يعارضوا البيان من المستشارين العامين حسب المناطق التي ينتمون إليها، كما خصصت مقاعد لفروع بسكرة، سكيكدة، جيجل، قالمة، عنابة، بجاية، أقبو. وقد أسفرت القائمة التعيين الأولي التالي:

قسنطينة: الحاج سعيد الشريف- الشيخ بوشمال- دردور جمال- أحمد يحي حسين- الحاج كرمان.

سطيف: فرحات عباس- الهادي مصطفاي- الدكتور أحمد فرنسيس- حفاظ حسين.

برج بعريريج: الدكتور آيت سيد أحمد- مصطفاي سعد الدين.

ميلة: بوصوف حسان، لازار محمد، شويطر العربي.

بريكة: الشيخ بعلي.

فرج مزالة: بويوسف الشريف- غرشي ابراهيم.

تبسة: قابس.

عين البيضاء: زموشي ميهوب.

الملية: طالب.

1- Ibid.
2- Ibid.

باتنة: الدكتور بن خليل[1].

أما مكتب العمالة الذي يسهل عمل اللجنة عليه أن يجتمع مرة على الأقل كل شهر وهو يتكون من:

الكاتب العام: فرحات عباس.

النائب: الهادي مصطفاي.

أمين المالية: الدكتور أحمد فرنسيس.

النائب: الحاج سعيد الشريف.

الأعضاء: بن خليل- أحمد يحيى حسين- الشريف بن يوسف، دردور جمال- مصطفاي سعد الدين[2].

وقدم المحضر لوالي العمالة من قبل ابن خلال، وبن سالم، والدكتور سعدان، وبوصوف، وفرحات عباس، والحاج سعيد، وأحمد يحيى حسين، وبوشمال، وبلخيرد، والشيخ بتركري، ودردور جمال، وبويوسف الشريف[3]. وقد أسفرت عملية آخر اجتماع للمجلس العام عن مواقف البعض من المستشارين الجزائريين المعارضين للبيان ولمحضر مؤتمر أحباب البيان والحرية للعمالة مثل الدكتور ابن جلول، الدكتور لخضاري، قهرية الزين، حواس حربي، بليلي، الحاج محاطة. وقد سجلنا من خلال موقف هؤلاء عودة البعض من النواب إلى الوراء...ولهذا نطلب من منخرطينا تسجيل موقف هؤلاء النواب الذين تحولوا أحسن المشجعين للاحتلال وللنظام الكولونيالي[4].

وفي الواقع نظم مؤتمرا وطنيا لأحباب البيان والحرية أيام 2-3-4 مارس 1945 في الجزائر العاصمة ومثله كل من جمعية العلماء، حزب الشعب والنواب بزعامة فرحات عباس. ولعب الدكتور سعدان دورا كبيرا خلال أيام الجلسات، ومن بين ما اقترح في المؤتمر تعيين 15 نائبا عن كل عمالة. لكن هذا المطلب رفض وهذا

---

[1]- A.W.C, Boite N°13, Archives I.R, Textes Fondamentaux(1943-1945), Les Amis du Manifeste et de La Liberté, Documents Imédit Du Mouvement National,op.cit.

[2] -Ibid.

[3]-Ibid.

[4]-.A.W.C, Boite N°13, Archives I.R, Textes Fondamentaux(1943-1945), Les Amis du Manifeste et de La Liberté, Documents Imédit Du Mouvement National,op.cit.

ربما لتخوف البعض من هيمنة النواب على الحزب كما كان الحال مع المؤتمر الإسلامي، حيث فشلت المبادرة كما هو معلوم. ولا يخفى أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يشارك في حزب أحباب البيان والحرية لأن توجهات الشيوعيين كانت اندماجية ولاموا فرحات عباس عن تسرعه في الانقلاب من داعي لسياسة الاندماج إلى سياسة الانفصال. كما حاولوا من جهتهم تشتيت حزب فرحات بتأسيس حركة جديدة تسعى إلى فرض نفسها كبديل لتوحيد الجميع وحتى التسمية لم تكن بريئة لإثارة الانشقاق والشكوك في صفوف أتباع فرحات عباس لما أطلقوا عليها تسمية: " بيان أحباب الديمقراطية".

لقد كانت نتائج إصلاحات 1944 وخيمة على الجزائريين بتفاقم الوضع الاقتصادي، وانتشار الفقر والغليان الشعبي، وهذا ما شعر به المستشارون الجزائريون لبلدية قسنطينة حين دعا ستة منهم الوالي كربونال يوم 24 أبريل 1945 إلى اتخاذ إجراءات لاجتناب حوادث لا يمكن إيقافها[1]. لكن الإدارة الاستعمارية لم تتحرك وتركت الأمور تتعفن، حتى أنها تواطأت مع المعمرين الذين عملوا المستحيل لإجهاض تطبيق إصلاحات 7 مارس 1944 على أرض الواقع، وأعدّوا العدّة رفقة المتطرفين منهم لمواجهة أي طارئ، فجاءت أحداث 8 ماي 1945 كما هندس لها وارتكبت أبشع المجازر في حق الأبرياء خاصة في الأرياف، حيث لازالت الأرقام متضاربة لتحديد العدد الحقيقي لهذه الجرائم.

وبعد تحليلنا للأوضاع السياسية في الجزائر ولو بصورة موجزة حتى نهاية الحرب العالمية يتضح لنا أيّ نوع من الاستعمار قد فرض في الجزائر وتبرز معالم السياسة الفرنسية جلية، وما مجازر 8 ماي 1945 في اعتقادي إلا حلقة مستمرة لهذه السياسة التي لم تتغير في يوم من الأيام[2]. وخلاصة القول أن الحزب الشيوعي الجزائري وباختلاف عناصره وفئاته الفرنسية الأوربية واليهودية والجزائرية المسلمة أيد مجازر 8 ماي 1945،

---

[1] -Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, op,cit, Tome 2, p. 697.

[2] - آمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص.288.

وأيد القمع الفرنسي في هذه المظاهرات مما جعله حزبا يخدم مصالح الفرنسيين والمستوطنين في الجزائر في الفترة الاستعمارية وأثر سلبا على مساره السياسي في المستقبل[1].

إن أهم ميزة ميزت الوضع السياسي بعد إنزال الحلفاء هو خروج مصالي الحاج من السجن وكله إصرار على معارضة الاستعمار بالطرق الشرعية والمطالبة بالاستقلال التام للجزائر، وهذا ما كان يكلفه سخط الإدارة الاستعمارية، وعودته السريعة إلى السجن الذي أصبح جزء من حياته. و لم تختلف وضعية جمعية العلماء المسلمين على وضعية حزب الشعب حيث بقيت معزولة هي أيضا رغم مطالبتها بالاستقلال، و لم تحن لها الفرصة للمشاركة في برنامج موحد إلا لما ظهرت فكرة بيان الشعب الجزائري. أما النواب الجزائريون فرغم المحاولات الرائدة لاستغلال وجود الحلفاء لصالحهم، وقيادة القاطرة السياسية كعادتهم، إلا أنهم خذلوا من جديد، وفشلت محاولاتهم، وقضي على أحلامهم وأحلام تطبيق إصلاحات جادة. لقد ظهر هذا بعد إقرار السلطات الفرنسية الجديدة مرسوم 7 مارس 1944 الذي كرس من جديد الإقصاء، وتطبيق إصلاحات مبتورة كرست لا عدالة ولا مساواة داخل المستعمرة بين الجزائريين والمعمرين. وانطلاقا من هذه الإجراءات التعسفية، لم يبق للنواب أمل كبير في رؤية فرنسا تنهار من جديد بعد بروز بوادر تفوق الحلفاء، وسارت الحرب العالمية لصالحهم بعد انهزام الديكتاتوريات الحديثة.

[1]- جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص.49.

الفصل الخامس: النواب بعد الحرب العالمية الثانية(1945-1956).

المبحث الأول: النواب وأحداث ماي 1945.

المبحث الثاني: تراجع حركة النواب(1945-1956).

المبحث الثالث: النواب وانطلاقة الثورة (1954-1956).

المبحث الأول: النواب وأحداث ماي 1945.

1- ظروف وأسباب الانتفاضة الشعبية:

عرفت الجزائر وضعا خطيرا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي بسبب مضاعفات الحرب العالمية الثانية وسوء الأحوال المناخية التي كانت وراء انخفاض الإنتاج الفلاحي. لهذا أصبح التموين بالمواد الغذائية شيئا مفقودا وصعب بلوغ العيش الكريم نتيجة نقص الإنتاج الفلاحي من حبوب وخضر كونهما مواد أساسية لمعظم سكان الجزائر خاصة سكان الريف.

وحسب التقارير الفرنسية لشهري جانفي ومارس 1945 فإن الشتاء أضر بالسكان الجزائريين بعدما فقد الحطب والفحم، و لم يكن باستطاعة سكان قسنطينة مثلا حتى طهي طعامهم، ولهذا وجهت اتهامات للإدارة كونها لم تدخر أي مخزون احتياطي لمواجهة الندرة، وبسبب نقص العلف والبرد فقد الموالون عدد معتبر من ماشيتهم. وفي هذا المجال نذكر أن الجفاف قد أصاب البلاد مدة 6 سنوات كاملة أضر بالفلاحين والسكان وأدى هذا القحط إلى ارتفاع الأسعار حيث بيع القمح بـــ 3500 فرنك للقنطار، والبيض بـــ 10 فرنكات، والفحم بـــ 20 فرنك للكيلوغرام، والتبن بـــ 1200 فرنك لكل 40 كيلوغرام[1]. و لم تكترث الحكومة الفرنسية بمساعدة الجزائريين نظرا لاهتمامها بأمور تحرير باريس كأولوية كما نعلم. ولا يمكن أبدا التصديق أن ما عرفته الجزائر من أحداث في شهر ماي 1945 إنما كان بسبب الجوع وقلة الغذاء فقط، لأن هذا الكلام إنما هو موجه للاستهلاك العالمي للتغطية على الحقيقة كون أن الجزائريين لم يسطوا خلال الأحداث على مخازن التموين ومخازن المواد الغذائية الأساسية رغم الفقر والجوع رغم أن سكان الريف ارتفع إلى 600.000 شخص في مدة خمسة سنوات[2].

---

[1]-A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 1, L'Avertissement (1943-1946), op.cit, Compte Rendu Journalier N°4, Constantine Le 13 Janvier 1945, p.89.

[2]- Jean-Claude Vatin, op.cit, p.219.

وقبل الأحداث نفر الجزائريون من العمل في مزارع الأوربيين، وظهرت الملصقات التحريضية لحزب الشعب الجزائري الداعية إلى الاستقلال والثورة على المستعمر ليلة 30 أبريل، لتشهد البلاد مظاهرات عارمة يوم 1 ماي في كل من قسنطينة، بجاية، عنابة، سطيف، وبدرجة أقل في قالمة، عين البيضاء، خنشلة، بسكرة، سكيكدة، جيجل وحمل المتظاهرون شعارات منددة للاستعمار والامبريالية، وطالبوا بإطلاق سراح مصالي الحاج والنقابيين الجزائريين.

وقد أثار الوضع العام مخاوف المعمرين الذين عقدوا اجتماعا لهم رفقة نوابهم يوم 24 أبريل 1945، وحرروا رسالة تحريضية لوالي العمالة يطلبون منه أخذ كل الاحتياطات اللازمة لمواجهة عنف الجزائريين وهمجيتهم ضدهم. كما تنبأ الإقطاعي غبريال أبو رئيس فيدرالية رؤساء البلديات من جهته بحدوث اضطرابات تجبر الجنرال ديغول على إلغاء أمر 7 مارس 1944 والتراجع عن الإصلاحات التي تبناها. وحسب كلام فرحات عباس فإن الإدارة الاستعمارية هي التي تدفع الفئات الشعبية للقيام بأعمال شغب تتخللها أحداث عنف لتبرير تراجعها عن سياسة ديغول، وحل حركة أحباب البيان والحرية...[1]. وفي هذه الأثناء ظهر تناسق كبير بين المعمرين وإدارتهم والجناح السياسي الممثل لهم خاصة جناح اليمين الذي يمثله رؤساء البلديات. ومن جهة أخرى وجه الأمين العام للولاية العامة السيد قازاني (Gazagne) تقريرا إلى باريس يحمل تاريخ أبريل جاء فيه: "يجب علينا اتخاذ الإجراءات الملائمة لإيقاف الحركة، ولكي تعلم الجماهير أننا غير مستعدين لغض الطرف، وقد علمنا من جهات مختلفة أن عملية ما يجرى تنظيمها بمناسبة انتهاء الحرب، وسوف تكون عامة، أما مناطقها الحساسة فكثيرة منها: سطيف، تبسة، بسكرة، الأوراس، الجزائر، تلمسان، وهران ومعسكر"[2]. وذكرت التقارير العسكرية أن دور الجيش الفرنسي إنما كان لحفظ الأمن و لم تشر إلى تورطه في عملية الإبادة التي مست المنطقة الشرقية من القطر، وإنما أشعرت أن عملية التدخل ستفرض على سطيف عدم تكرير ما حدث لمدة طويلة. وحسب ما نشر فإن

---

[1]- بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص.123.

[2]- المرجع نفسه، ص.124.

قوات الجيش تمكنت من حجز قائمة من الأسلحة لدى الجزائريين في المناطق المقصودة من عملية التطهير تمثلت في 5000 بندقية صيد، و700 بندقية حربية، و500 مسدس، و500 مسدس آلي، وسلاح آلي، وصندوقان من القنابل اليدوية[1].

ولم تستثن التقارير الكشف عن أسماء المتسببين الذين نظموا المظاهرات والمسيرة وجمعوا المتظاهرين يوم الأحداث مثل السيد صخري بغير بن مبارك من حزب الشعب الجزائري، وبلة بلقاسم المدعو الحاج سليمان، وابن تومي عيسى، وضيافة مبروك المدعو لدواني وهو سائق سيارة أجرة[2]. وحسب الهيئات الرسمية أن المظاهرات حضر لها في كل الجزائر. أما بالنسبة للتاريخ المحدد للثورة جاء في التقارير أنه في أول مرة اختيرت مناسبة عيد الفطر الذي صادف 19 سبتمبر 1944، لتؤجل مرتين يوم 2 فبراير 1945 ويوم 25 أبريل. وهكذا وجهت كل التهم إلى فرحات عباس بسبب علاقته مع زعماء الأحزاب الوطنية المغربية والتونسية من جهة، ومع فضيل الورتلاني أمين لجنة الدفاع عن الجزائر المؤسسة بالقاهرة سنة 1943 من جهة أخرى[3].

وفضلا عن هذا، حذر الحلفاء عن طريق السفير الأمريكي ميرفي قيادة حزب أحباب البيان والحرية من انزلاقا قد يقع بسبب ما يتردد في الشارع خاصة قضية رفع العلم الجزائري خلال مظاهرات شهر ماي، وأن السلطات الفرنسية مستعدة لمواجهة هذا التحدي، وأن الحلفاء لا يمكنهم التدخل. وكان لهذا التحذير وقعه على قيادة حزب أحباب البيان والحرية حيث اجتمع المكتب السياسي يوم 7 ماي قبل المظاهرات بالحركات الأخرى المنطوية في صفوفه، ليتم اتخاذ قرار بعدم تنظيم هذه المظاهرات الشعبية خوفا من العواقب وجر الشعب فيما لا يحمد عقباه، وعزم فرحات عباس الذهاب رفقة الدكتور سعدان إلى الجزائر لتهنئة الحكومة العامة على انتصار الحلفاء.

---

[1]- La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 1, L'Avertissement (1943-1946), op.cit, Rapport sur Insurrectionnel Du 8 Mai 1945, Sétif le 18 Juin 1945, p.246.

[2]- La Guerre D'Algérie Par Les Documents, op.cit, Rapport du Général Duval Sur Le Moral des Populations (extrait principal),Constantine Le 30 Mai 1945, pp :219-220.

[3] -Ibid.

وهكذا يتضح، أن هذه المظاهرات دبر لها ليلا في غياب زعيم الحزب، وأن ما اعتبرته الإدارة الاستعمارية تحديا وقع رغم إعلامها لقيادة الحزب أن المنطوين داخل صفوفه من أنصار حزب الشعب الجزائري إنما يعملون بشكل انفصالي لصالح مصالي، وعثر فعلا على المناشير السرية الداعية للتمرد[1]. وما يؤكد هذا، ما ذكره محمد قنانش أن في شهر أبريل استقبل الحاج مصالي كل من الدكتور محمد لامين دباغين وحسين عسلة وطلع بواسطتهما على مشروع إشعال فتيل الثورة مباشرة بعد نهاية الحرب، وتهريبه إلى ناحية سطيف ليعلن عن تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة ينظم إليها فرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي. لكن الإدارة الاستعمارية كانت أسرع فبادرت إلى نقل مصالي الحاج إلى المنيعة يوم 23 /1945/04 قبل أن تنفيه في نهاية الشهر إلى برازفيل بالكونغو[2].

وكان الجميع يعلم في هذه الظروف، أن الجو أصبح مشحونا بالتوتر بين الجزائريين والكولون، وهو ما اتفقت عليه جميع التقارير السرية مثل الرسالة التي وجهها ستة نواب من المستشارين لعمالة قسنطينة إلى عامل الولاية السيد لستراد كاربونال بتاريخ 24 أبريل 1945 والتي تشير إلى تدني الأوضاع الأمنية والاقتصادية. وخلاصة القول أن مجازر 8 ماي 1945 كانت الفاصل بين سياسة أنصاف الحلول-السياسة الإصلاحات- والسياسة الثورية حيث انطلقت الحركة الوطنية معتمدة على أسس جديدة واتفق جميع الزعماء الوطنيين على هدف واحد وهو الاستقلال[3]. وخوفا من تحرشات السلطات الاستعمارية ضد أحباب البيان والحرية، اجتمع المكتب المركزي للحركة يومي 1 و2 أبريل 1945 وقدم للحكومة الفرنسية اللائحة التالية:

1 - إن المكتب يبين بدقة الإطار الذي يلتزم به أحباب البيان والحرية فيما يخص نشاطهم وتحركاتهم.

[1]- بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص.125.
[2]- محمد قنانش، المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، منشورات دحلب، الجزائر، 1990، ص.63.
[3]- أمال شلي، المرجع السابق، ص.289.

2 - إن أحباب البيان والحرية غير مسئولون عن أية حوادث قد يقوم بها أشخاص مشبوهين بسبب المشاكل الحالية كنقص التموين أو الجفاف.

3 - إن أحباب البيان والحرية يرغبون أن تكون السلطات مستعدة للتصدي لأية حوادث متوقعة.

4 - إن أحباب البيان والحرية يدعون مناضليهم في كامل التراب الجزائري إلى التحلي بالهدوء والالتزام بكل التعليمات التي تضمنتها توصيات المؤتمر[1].

وفي هذه الظروف نظم الجناح السري لحزب الشعب الجزائري المنطوي تنظيمه تحت غطاء حزب أحباب البيان والحرية مظاهرات شعبية بمناسبة اليوم العالمي للشغل. وكان الهدف منها مخالفة المظاهرات المنظمة من قبل المعمرين الذين أرادوا بدورهم الاحتفال بهذا اليوم بعد انتصار الحلفاء على النازية. وكما برمج لها حمل المتظاهرون الجزائريون الأعلام الوطنية واللافتات المناهضة للاستعمار خاصة في مدينة سطيف أين سقط شهداء لتتوسع عملية الإبادة الجماعية في الشرق، ولتشهد بعض المدن موجة من الاعتقالات غير المبررة عبر القطر الجزائري. لقد تحدى مناضلو حزب الشعب السري الإدارة الاستعمارية، واستغلوا غليان الشعب بسبب ما ارتكبته الأجهزة الأمنية يوم الفاتح من الشهر بمناسبة الاحتفال بعيد الشغل والتي كللت بسقوط ضحايا في صفوف العمال الجزائريين. ومن الواضح أن المأساة ما هي إلا نتيجة لاستفزازات الإدارة الفرنسية المتكونة من أغلبية الممثلين من المستوطنين والمتعاونين مع الألمان سابقا. وكانت النتيجة أن قام الوالي لستراد كربونال ونائبه أشياري بتكوين ميليشيات حقيقية لصيد العرب.

هكذا إذن، ظهرت المؤامرة باستعدادات رؤساء البلديات لمثل هذه الانتفاضات الشعبية، ووصلت تقارير تثير الخوف والرعب، لهذا أعدت الإدارة العدة مع المعمرين بالاعتماد على الجيش لضرب الحركة الوطنية، خاصة حركة أحباب البيان والحرية الناشئة. لقد أخذنا يوم 8 ماي 1945 إلى مفترق الطرق مع مثل هذه الوضعية

[1]- بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص: 124-125.

المتدنية لفرنسيي الجزائر، حيث قامت نخبة منهم وبدم بارد تعذيب وقتل لمدة أسابيع ناس أبرياء[1]. وكان لانطلاق المجزرة من سطيف دلالة، فهي مدينة زعيم الحزب فرحات عباس، وفيها أعد بيان الشعب الجزائري الذي قيل حوله الكثير وبسببه اضطرت السلطة الاستعمارية إلى تعيين لجنة إصلاحية وإصدار قانون 7 مارس 1944.

ومما سبق، يمكن القول أن الجزائر ولسوء حظها لم تحتل من قبل دولة قادرة على فرض سيطرتها وتحكمها في رعاياها من المستوطنين والجيش، لهذا تعرضت إلى إبادة لا مثيل لها نشطها هؤلاء الضالون المتعطشون لقتل العربي إما بإباحة دمه أو بصيده بالطريقة نفسها التي تعرض لها الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية. الحصيلة لمثل هذه الفترة من الصعب تجاوزه أكثر من ثلاثين سنة[2]. وهكذا عبثوا بالمتظاهرين، ونكلوا بالجثث بطرق لا إنسانية، واستباحوا الأعراض والممتلكات. كما أن الحكومة الفرنسية تسترت من هول أرقام ضحايا أحداث ماي 1945 وذكرت مقتل نحو 1500 مسلم، بينما ذكر الجيش مقتل ما بين 6000 و8000 شخص، أما الأمريكيون فذكروا أن عدد القتلى تراوح ما بين 35000 و80000 قتيل، أما الأوساط الجزائرية فذكرت أن عدد الشهداء بلغ 45000 وتبعتها عملية إيقاف مست نحو 5000 من المشبوهين. ومن جانب الأوربيين أحصت التقارير العسكرية مقتل 78 مدني، 13 عسكري، 3 مواطنين من اليهود، جزائري مسيحي، 2 من المساجين الإيطاليين[3].

2– مجازر 8 ماي 1945:

ومن تداعيات أحداث ماي القبض على فرحات عباس داخل بهو مكتب الحاكم العام يوم 8 ماي 1945 على الساعة العاشرة ونصف صباحا، ووجهت له تهمة المساس بأمن الدولة. كما طبقت حالة الطوارئ على الجزائريين، وأصبحت حركة التنقل إلا بإذن خاص، وطبقت الأحكام العرفية على كامل أرجاء الوطن لتتبين النوايا الحقيقية للإدارة الاستعمارية والمعمرين بعد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبالإضافة إلى كل هذا

[1] -Ahmed Mahsas, op.cit, p.219.
[2] -Jean-Claude Vatin, op.cit, p.239.
[3]- La Guerre D’Algérie Par Les Documents, L’Avertissement (1943-1946), op.cit, p.216.

راحت الحكومة الفرنسية على رأسها الجنرال ديغول تصدر أوامرها لقمع أي حركة تعرتض للأمن. ولتمويه فضاعة المجازر أعطيت أوامر أخرى لتحسين عملية التموين. واتخذت السلطة الاستعمارية عدة تدابير متناقضة لفرض منطق القوة من جهة وتهدئة الأوضاع من جهة أخرى كحلها لحزب أحباب البيان والحرية في شهر ماي 1945، وإصدار قانون 17 أوت 1945 الذي منح الجزائريين من القسم الانتخابي الثاني الحق في تعيين ممثلين لهم في البرلمان الفرنسي بعدد مساوي لعدد البرلمانيين الفرنسيين الممثلين للقسم الانتخابي الأول.

وفي المجلس المالي لقسنطينة تأسف والي العمالة لستراد كاربونال باسم الحكومة التي يمثلها، وصرح أنه سيعاقب المجرمين المتسببين في الحوادث[1]. أما القسم العربي في المجلس ذاته فقد عبر الممثلون المسلمون عن انشغالاتهم من الأحداث، وأعربوا عن وقوفهم إلى جانب الحكومة والإدارة الاستعمارية، وعبروا عن سخطهم لوقوع ضحايا[2]. وفي الجمعية الاستشارية الفرنسية صرح النائب الجزائري ابن جلول أن الحوادث بولغ فيها وأن المحركين الحقيقيين ليسوا مسلمين بل هم فرنسيين من المعمرين والموظفين، واعتبر ما حدث هو مجرد مؤامرة لإحباط عملية تطبيق قانون السابع مارس 1944[3].

وبعد شهر من الأحداث اتهم الحاكم العام شاتينيو من شاركوا في المظاهرات خلال زيارته لقسنطينة واعتبرهم المتسببين الحقيقيين لأحداث 8 ماي. أما جرائد المعمرين المحرضة على الحوادث قبل وقوعها، فقد وقفت تهدئ وتظهر الرابطة التاريخية بين الشعبين الفرنسي والجزائري، وبين نواب الإدارة الفرنسية من الجزائريين المتمسكين بالاندماج الكامل مع فرنسا ومثل هؤلاء: قواهرية، أوزقان، الشيوعيان، عاشور، والبشير، وبومالي، الاشتراكيون، ابن علي الشريف، ابن شنوف، ابن جلول، ابن كريتلي المدني، ابن ميلود خلادي، الأخضري، ينتسبون للاشتراكيين، وأسسوا كتلة مستقلة برئاسة ابن جلول[4].

---

[1]- جريدة النجاح، 26 ماي 1945.
[2] - المرجع نفسه.
[3]- جريدة النجاح، 26 ماي 1945.
[4]- المرجع نفسه.

واستطاع المكتب المركزي لأحباب البيان والحرية من تنظيم اجتماع يوم 18 ماي 1945 بمدينة الجزائر ووجه الأعضاء تقريرا إلى الحكومة الفرنسية أشاروا فيه إلى وقوع ضحايا ووجود متسببين في الحوادث، رافعين أيديهم عن الذين جروا الشعب إلى هذه المأساة وأشاروا أنهم يجهلون هذه الأحداث، وأنهم سيواصلون العمل في إطار الديمقراطية وتحقيق مساواة في الحقوق بين الأوربيين والجزائريين. ووقع على هذا التقرير كل من عبد العزيز كسوس، وعلي بوزار، والشيخ محمد خير الدين، وأحمد بومنجل، وقدور ساطور[1].

ومن تداعيات أحداث ماي خوف المعمرين من المستقبل بعد أن تذمر الشعب منهم حيث قام البعض منهم ببيع ممتلكاتهم وأراضيهم في الجزائر، وشراء أراضي في فرنسا. أما البعض الآخر وهم أكثرية فكروا في هجرة الجزائر للاستقرار في المستعمرات الانجليزية وبالخصوص في أستراليا. ومع نهاية سنة 1946، صرح قنصل بريطانيا أنه استقبل خلال السنة نحو 20000 طلب من المعمرين الفرنسيين للجزائر من أجل الحصول على الجنسية البريطانية[2].

ونظرا لشدة الفاجعة، امتنع نواب أحباب البيان والحرية ومناضلو حزب الشعب الجزائري السري عن المشاركة في انتخابات أكتوبر 1945 التي سمحت لأول مرة بانتخاب المجلس التأسيسي الجزائري الأول والذي سيعرف الحل في شهر أبريل 1956 إلى جانب حل البلديات المختلطة، لتحل جميع المجالس المنتخبة يوم 5 ديسمبر من السنة نفسها. ومن المواقف السياسية للحركة الوطنية أن تراجع قادة الحزب الشيوعي الفرنسي عن موقفهم المؤيد للمعمرين بعد اطلاعهم على الحقيقة، فأدانوا المتسببين في المجازر، وطالبوا بإطلاق سراح النواب الجزائريين السجناء. ووجه الحزب الشيوعي الجزائري اتهامات لحكام الجزائر، واعتبرهم فاشيين ومن بقايا حكومة فيشي الفاشية. ومن جهة أخرى طالب بمعاقبة المتسببين في الحوادث خاصة كبار المسئولين مثل السيد بارك، مدير الشؤون الأهليين بالولاية العامة، ولستراد كربونال، والي عمالة قسنطينة، وأشياري، نائب والي العمالة، ورئيس

[1] – عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج2، ص.358.

[2] - Paule-Emil Sarrasin, op.cit, p.136.

دائرة قالمة، وطالب باعتقال أبو، زعيم اليمين وشيوخ البلديات، وكانت أطروحة الشيوعيون تدور حول مؤامرة فاشية وليس ثورة عربية...[1].

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن فكرة التواطؤ الدولي على الجزائريين غير مستبعدة كون أن الحلفاء كانوا على علم باستعدادات فرنسا لقمع المتظاهرين، وما تقرير القنصل العام البريطاني في الجزائر في يوم 23 ماي 1945 إلا دليلا على ذلك التفاهم الكبير بين الحلفاء وفرنسا، حيث أرسل هذا الأخير (جون إريك ماكلين كارفال) تقارير كثيرة إلى سفير بريطانيا بباريس، ووزارة الشؤون الخارجية بلندن وأهم ما كتبه:" لقد فقد أحد الشرطة عقله. أنا متأكد أن كثير من الدماء لم تكن لتسيل إذا لم يكن هناك استعدادا تاما للعسكريين الفرنسيين لارتكاب المجزرة"[2]، وللإشارة أن القنصل جون إريك عين في الجزائر منذ يوم 5 ديسمبر 1942، وسبق له أن وجه برقية قبل الأحداث يوم 9 فبراير 1945 تؤكد أن هناك اضطرابات متوقعة في الجزائر، وأنه لما ستنسحب القوات الأمريكية والبريطانية ستحدث اضطرابات بسبب الغليان الذي يرجع أساسا إلى الظروف الاقتصادية السيئة[3]. أما تقريره ليوم 23 ماي فقد ذكر فيه أن قدرات فرنسا الإدارية قد وضعت في الميزان، وخرجت عاجزة... إن الفرنسيين غير قادرين على تسيير اضطرابات الأهالي. وأشار في السياق نفسه أن القوات الأمريكية والبريطانية رفضتا مساعدة الفرنسيين باستثناء قيام القوات الجوية البريطانية بنقل 75 عسكري من اللفيف الأجنبي من سيدي بلعباس[4].

وربما يخطئ من يظن، أن فظاعة ما ارتكبه المعمرون قد يدفعهم إلى التوبة والتكفير عن ذنوبهم بعد الأحداث، وعلى سبيل المثال ألح بوييه بانس في رسالة له للسيد تروكي، وزير الداخلية يوم 18 فبراير 1946 على توحيد جميع الفرنسيين لما يخدم فرنسا[5]. وأن تأسيس جماعة من المعمرين لجنة الدفاع عن الجزائر الفرنسية يوم

[1] - Mahfoud Kaddache, op.cit, Tome 2, p.727
[2] - Le Point, N°1983, Le Samedi 16 Septembre 2010.
[3] -Ibid.
[4] -Le Point, op.cit.
[5] -Ibid.

28 جوان 1948 ما هو إلا نشاط من أجل حماية السيادة الفرنسية في هذا البلد. ووصف الإدارة بالضعف لأن ما جرى من أحداث في شهر ماي كان بسبب تخليها عن فرض الأمن وحماية المعمرين. وطالب صاحب الرسالة الحكومة إلى تعديل ما ورد في قانون مارس 1944 خاصة ما تعلق بإدماج نحو 32000 من الجزائريين في القسم الانتخابي الأول، وعدم المساس بالتقسيم الذي يضمن حرمة الفرنسيين[1].

ومن جهة أخرى رفض المجلس التأسيسي الفرنسي الأول بعد الحرب العالمية الثانية المصادقة على مشروع إدماج الجزائر بفرنسا بصورة شاملة، أما المجلس التأسيسي الثاني فصوت لصالح قانون 5 أكتوبر 1946 الذي وسع حق التصويت ليشمل جموع الحاصلين على الشهادة الابتدائية وقدماء طلبة التعليم الثانوي وذلك اعتبارا للمطالب التي تقدم بها الدكتور ابن جلول وكذا الحزبان الشيوعي والاشتراكي، غير أن القانون الخاص بالجزائر، الصادر في 20 سبتمبر 1947 ألغى حق التصويت الشامل وقصره على الذين سبق تسجيلهم في قوائم الانتخابات دون غيرهم[2].

وبعد أحداث ماي وما تبعها، يمكن القول أن السلطة الاستعمارية بحثت عن حل لتهدئة الوضع، وما القوانين الجديدة إلا حيلة من الحيل التي اعتاد عليها الاستعمار لتقسيم الجزائريين بين مؤيد ورافض لها. ومن جملة هذه القوانين نذكر قانون 17 أوت 1945 الذي حدد عدد المسلمين المنتخبين في القسم الثاني بـــ 13 ممثلا في المجلس الوطني مثل القسم الأول الخاص بالأوربيين، وقانون 5 أكتوبر 1946 الذي أقر رفع عدد الممثلين في المجلس الوطني إلى 15 ممثلا لكل قسم انتخابي، وقانون 31 أكتوبر 1946 المحدد لعدد النواب الممثلين للجزائر داخل المجلس الجمهوري بـــ 14 مستشار أي 7 نواب من كل قسم انتخابي. وفي الأخير بقي تمثيل النواب المسلمين في مختلف المجالس المحلية في حدود 5/2 من العدد الإجمالي للنواب، فمن سنة 1945 إلى سنة 1947 حدثت تغيرات سياسية داخل التيارات الوطنية من حزب إلى آخر. وسمحت انتخابات 21 أكتوبر لفيدرالية

[1] -L.Boyer Bance, Français de France français d'Algérie, La Maison des Livres, Alger, 1946, pp: 26- 27.

[2] - غي برفيلي، المرجع السابق، ص.416.

النواب القديمة النهوض من تحت الرماد، تحت تسمية الاتحاد الديمقراطي الفرنسي- الإسلامي، وتحت زعامة ابن جلول بانتزاع 7 مقاعد من بين11 مقعد المخصصة للقسم الثاني في التشريعات الأولى[1].

3- النواب الجزائريون بعد الأحداث:

أ- تهميش النواب داخل المجالس المنتخبة:

لقد تأخرت السلطة في منح الجزائريين منبرا يعبر عن انشغالاتهم السياسية وانشغالات الجزائريين الاجتماعية. و لم تستطع الجمهورية الثالثة (1870-1940) تطبيق إصلاحات فعلية وتمكين الجزائريين من اختيار ممثلين لهم في البرلمان الفرنسي. ولهذا لم يظهر ولو اسم واحد لجزائري في قائمة نواب قصر البوربون طيلة هذه الفترة. وعلى أثر هذه النكسات السياسية المتتالية، لا يجدر بنا الحديث عن حركة سياسية حقيقية ما دامت الهزائم تلاحقها، والمطالب لا يستجاب لها. إلا أن دراسة واقع الحزبية والأحزاب الجزائرية منذ نشأتها وصولا إلى فترة السنوات العشر السابقة لتفجير الثورة-يوصلنا إلى الحقيقة الدامغة والتي تؤكد أن الأحزاب وزعامتها التقليدية وأسلوب ممارستها للحياة الحزبية أدى وبمنطق التطور الطبيعي إلى إقناع الشعب الجزائري بعدم جدوى أو فاعلية هذه الأحزاب وقياداتها في تحقيق ما يصبو إليه الشعب من تحرير لإدارته وتوفير الحياة الحرة الكريمة له على أرضه[2]. وبعد تعيين الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في باريس أخذت على عاتقها تطبيق إصلاحات داخل المستعمرات لهذا جاء قانون 22 أوت 1945 لينظم التمثيل البرلماني لمناطق ما وراء البحر. وبهذا شاركت كل المستعمرات الفرنسية داخل المجلس وتم الاحتفاظ بسير الانتخابات في قسمين: قسم للفرنسيين، وقسم للأهالي. وأول مجلس تأسيسي نظم واجتمع أول مرة في أكتوبر 1945 إلى ماي 1946، وتكون من 585 برلماني من بينهم 63 من وراء البحر منهم: 23 نائبا للجزائر من القسم الأول المتكون من الفرنسيين والجزائريين المتجنسين والمواطنين الفرنسيين المحافظين على أحوالهم الشخصية الإسلامية طبقا لقانون 7 مارس 1944 و13 نائبا من

[1] -Jean- Claude, op.cit, p.255.

[2] – فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص.55.

القسم الانتخابي الثاني الذي يجمع المسلمين[1]. وتضمنت رسالة لابن جلول دعوة صريحة لمصالي الحاج وفرحات عباس يوم 14 أكتوبر 1946 لحضور اجتماع موحد بالجزائر لإعداد مطالب قانون الجزائر وتبادل الآراء للخروج بقرارات تهم الجميع[2].

ونتيجة الفتور والخوف من أن تأخذ معارضة الحكومة أبعادا عقابية عنيفة تجاه فيدرالية النواب المسلمين، اقترح رئيسها في شهر جانفي 1947 على رئيس الحكومة الفرنسية على أن يصبح وزيرا، واقترح في طلبه استحداث منصبين وزاريين للدولة- واحدا له طبعا- لتمثيل إفريقيا السوداء وإفريقيا الشمالية. وقدم في رسالة وجهها للسيد: (M.Ramadier) جملة من التمنيات وترحيب شعوب فرنسا ما وراء البحر إن وافق على هذا الاقتراح[3].

ورغم تنديد النواب المسلمين من القسم العربي بجرائم الاحتلال يوم 8 ماي إلا أن برقيات مساندة الحكومة العامة والرسائل الموجهة للسلطة كشفت عدم اكتراث هؤلاء بمعاناة شعبهم من الأوضاع الصعبة. لقد كشف ابن جلول والبعض من النواب عن تجاوزات الإدارة، وطالبوا بفتح تحقيق ومحاكمة البعض من المعمرين المتطرفين المتورطين في زعزعة الاستقرار، وجمع السلاح، وإقامة مجمعات لجثث الجزائريين، أما البعض الآخر فنسي بسرعة حجم الفاجعة وراح يرسل رسائل وتصريحات التضامن والولاء لحكومة غير قادرة على تأمين الخبز والأمن للجزائريين.

بعد السخط على الاستعمار وإدارته، لم يعد باستطاعة الأوربيين تنظيم حملاتهم الانتخابية كما تعودوا قبل ارتكاب المجازر. ومرت حملة انتخابات 1946 محتشمة نتيجة الخوف من أي رد شعبي عنيف، حيث أحس الدخلاء حجم ما ارتكبوه بمساعدة الشرطة والجيش في حق الأبرياء. ورغم هذا لم يبادروا لإعادة الحقوق لأصحابها، وتقاسم ريع البلاد مع غالبية الشعب المقهور والمحروم. ولهذا فإن الحملات الانتخابية لبعض الأحزاب

[1] -Pascale, op.cit, p.404.
[2] -Habiba Zerkine, op.cit, p.666.
[3] -La Voix Libre, N°1, Mercredi 12 Fèvrier 1947.

الأوربية اقتصرت على الملصقات دون المغامرة في جمع المناضلين ومخاطبة الجماهير في الساحات. طبعا لم تختلف أوضاع النواب البرلمانيين الجزائريين عن نظرائهم الفرنسيين وذلك بتحسن أحوالهم المادية وإن كان نواب جناح فرحات عباس وابن جلول متعودون على حياة النيابة وتحقيق عدة امتيازات من ورائها، إلا أن التهم أصبحت توجه بشكل لافت لبرلمانيي حركة انتصار الحريات الديمقراطية أمثال معيزة ابراهيم، وبوقادوم، ودردوز. إنهم الآن نواب برلمانيون ومرشحون برلمانيون، إنهم الآن جالسون برفاهة في دست التعاون، وهم ممثلون نائبون وراغبون إلى النهاية. إنهم يلاحظون في التزام وفي سكوت مطبق ومليء بالغموض، إن هذا الغموض أمر ضروري للتأثير على الصبيان والسذج[1].

ومن جهته جدد الحزب الشيوعي الجزائري اقتراح توحيد الحملة الانتخابية مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بمناسبة إجراء انتخابات 4 و11 فبراير 1946 للمجلس الوطني وهذا من أجل الضغط على الإدارة الاستعمارية ودفعها إلى احترام نزاهة الانتخابات، ووضع قوائم مشتركة للمرشحين. كما قررت حركة انتصار الحريات الديمقراطية عدم المشاركة في هذه الانتخابات، بينما رفض الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر مبدئيا لوضع قوائم مشتركة، رغم هذا قرر الحزب الشيوعي في الدور الثاني سحب مرشحيه لترك المبادرة لصالح مرشحي الاتحاد الديمقراطي الذين كانوا أوفر حظا حسب الأصوات[2].

وفي البرلمان الفرنسي جدد نواب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تصريحات نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بأقل فهم ومهارة وأكثر عنفا ووضوحا. لقد أنكروا حق النواب الفرنسيين في أن يقرروا مصير الجزائر معتبرين أنه من حق الشعب الجزائري وحده أن يناقش ويحدد مستقبله. وبعد انتخابات المجلس الوطني وما تخللها من عمليات التزييف وخلافا للقوانين، ابتكرت الإدارة الاستعمارية أسلوبا جديدا في التعامل مع الحركة الوطنية، حيث ألغى وزير الداخلية انتخاب أعضاء مجلس الجمهورية بواسطة الاقتراع العام، وإنما من طرف

---

[1] - عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج3، ص.445.

[2] -Hafid Khatib, 1 Juillet 1956 : L'accord FLN-PCA, Office Des Publications Universitaires, Alger, 1991, pp :20-21.

المستشارين في البلديات كاملة الصلاحيات، ورؤساء الجماعات في البلديات المختلطة الذين كانوا قد انتخبوا في شهري جويلية وأوت 1946، حيث كانت الأحزاب الوطنية محظورة، رغم ذلك تحصل الاتحاد الديمقراطي على أربعة مقاعد من مجموع سبعة وخرج من المعركة كأنشط حزب وأحسنه تنظيما وأكثر شعبية في الجزائر[1]. راهن نواب فيدرالية ابن جلول على رؤية البرلمان الفرنسي يفتح أبوابه للجزائريين بعد حوادث 8 ماي، لكن رغم مضاعفة الحملة في الجزائر وتعيين لجان الدراسة الخاصة في فرنسا، فإن قضية التمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي تأخر تحقيقه. وتعد مشاركة حزب الشعب في ثوبه "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" مؤشرا لبداية العمل العلني لتشارك هذه الأخيرة في نفس العام في الانتخابات التشريعية للمجلس الوطني الفرنسي. فرغم التزوير المفضوح الذي مارسته السلطات الفرنسية تم انتخاب خمسة أعضاء من بين خمسة عشرة مرشحا من حزب حركة انتصار الحريات والديمقراطية. هذه المرة الأولى التي يتحصل فيها الحزب الذي يتزعمه مصالي الحاج على تمثيل سياسي في البرلمان الفرنسي، وهو الأمر الذي طالما حالت دون تحقيقه السلطات الفرنسية في الجزائر منذ تأسيسه. كما دخلت حركة انتصار الحريات والديمقراطية الانتخابات المحلية لعام 1947، واستطاعت أن تحقق فوزا كبيرا رغم العراقيل والضغوطات الإدارية الكبيرة، وتمكنت الحركة من إحراز مائة وعشر بلديات على مستوى الأغلبية الساحقة من المدن الجزائرية متقدمة بفارق كبير على منافسيها من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي، بالإضافة إلى الإدارة[2].

وهكذا استطاع الحزب الاستقلالي رغم حداثة عهده بالانتخابات منافسة خصومه في القسم الثاني خاصة نواب الفيدراليات المعروفة بتجاربها الطويلة مع الانتخابات المحلية. وأسفرت الانتخابات التشريعية الأولى (1946-1951) التي جرت في 10 نوفمبر 1946 حسب العمالات الثلاث على النتائج التالية:

1 - عمالة الجزائر (5 مقاعد):

[1]- عبد الحفيظ بوعبد الله، المرجع السابق، ص.149.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.174.

-محمد بن قدور بن طيب (حركة الجمهورية الشعبية).

-عبد الرحمن بن تونس (اشتراكي).

-محمد خيضر (الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية).

-أحمد مزغنة (الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية).

-عمار إسماعيل (قائمة الأحرار- فيدرالية المنتخبين)[1].

2 - عمالة قسنطينة (7 مقاعد):

-علاوة بن علي الشريف (قائمة الأحرار- فيدرالية المنتخبين).

-الهاشمي بن شنوف (قائمة الأحرار- فيدرالية المنتخبين).

-مسعود حواس بوقادوم (الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية).

-جمال دردور (الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية).

-محمد الأمين دباغين (الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية).

-عبد الرحمان جماد (الحزب الشيوعي الجزائري).

-عبد القادر قاضي (قائمة الأحرار- فيدرالية المنتخبين)[2].

3 - عمالة وهران (3 مقاعد):

-غلام الله لعريبي (قائمة الأحرار- فيدرالية المنتخبين).

-أحمد مكي بن زغود (قائمة الأحرار- فيدرالية المنتخبين).

-محمد مختاري (الحزب الشيوعي الجزائري)[3].

[1] -Ahmed Mahsas, op.cit, p.231& Mahfoud Kaddache Histoire du Nationalisme Algérien, Tome II, op.cit, p.760.
[2] -Ibid.
[3]-Ibid.

وبطبيعة الحال، لم تكن مشاركة نواب حركة الانتصار في البرلمان الفرنسي سهلة داخل قصر البوربون نظرا للتهميش الذي تعرضوا له من قبل النواب الاندماجيين ونواب المعمرين. كما لقي النواب الجزائريون إهانات من قبل رئيس البرلمان والبعض من النواب الفرنسيين الذين عقّبوا على كل تدخل جزائري إلى حد اتهام النواب المسلمين بعدم معرفة ممارسة الديمقراطية ومعنى كلمة برلمان. ولهذا امتنع النواب الجزائريون و لم يصوتوا على دستور 1947 باستثناء نواب المعمرين ونائب شيوعي واحد، لم يستطع النواب الممثلين اقتراح أي شيء...[1].

ويمكن القول، أن التمييز الذي تعرض له النواب الجزائريين كان مقصودا مهما كان انتماءهم الحزبي، فالتهميش طال حتى النواب الأحرار المحسوبين على الإدارة الاستعمارية بتعرضهم إلى المضايقات نفسها التي تعرض لها نواب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وهذا ما دفعهم إلى مقاطعة جلسات البرلمان، وعدم التصويت كما أشرنا ومن هؤلاء: الهاشمي بن شنوف، عبد الرحمن بن تونس، قاضي عبد القادر، أحمد مكي بن زغود، غلام الله لعريبي، عمار إسماعيل، محمد بن قدور بن طيب. وربما الشهادة التي صرح بها المناضل محمود بوزوزو الذي حضر إلى قصر البوربون كشاهد على وقائع جلسات النواب توضح تهكمات النواب المعمرون من الجزائريين:" وقد رأيت مرارا نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية يرفعون أصابعهم مستأذنين في الكلام فلا يأذن لهم المسيو هيريو، فيجلسون متأسفين، ولعل ذلك مما دعاهم إلى عدم الحضور في الجلسات الأخيرة ابتداء من يوم الأحد - آب - 1947[2].

ب- تذمر النواب من المجالس المنتخبة:

وعن دور نواب الإدارة الاستعمارية من الجزائريين داخل البرلمان، فقد اختلفت مطالبهم حسب اختلاف برامج أحزابهم، وساهم كل نائب في مناقشة مشروع القانون الإصلاحي، وبإمكان إدارة الاحتلال صنع نواب

---

[1]-Jean-Claude Vatin, op.cit p.260. & Mahfoud Kaddache Histoire du Nationalisme Algérien, Tome II, op.cit, pp.831-832.

[2]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.416. وأيضا: البصائر عدد: 11، يوم 1-12-1947.

على مقاسها أو نواب جزائريون تحت الطلب[1]. والملفت للانتباه، هو وقوف نواب كتلة الأحرار من دعاة الحركة الاندماجية مع حزب الشعب لما قدموا عريضة تطالب بانتخاب جمعية جزائرية تأسيسية يوم 29 مارس 1947، وهؤلاء هم: ابن جلول، سايح، سيد قارة، أورابح، وقد تعجب الكثير من النواب لموقفهم هذا خاصة نواب ومناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية. أما نواب حركة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد قرروا الاستقالة من البرلمان لما عارض البرلمانيون والحكومة الاستعمارية مطالبهم واقتراحات نوابهم مأخذ الجد خاصة ما تعلق بإلغاء مشروع دي غول في 18 أوت 1947 لمنح الجزائر قانون خاص، وتأسيس جمعية جزائرية مختلطة ومتساوية[2].

وبعد إعلان الدولة العبرية على أرض فلسطين، ساء الوضع بين الجزائريين المسلمين واليهود، وتكونت لجنة جزائرية لمساعدة الفلسطينيين جمعت العلماء (الشيخ البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، الشيخ البيوض)، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية (مصالي الحاج)، والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (فرحات عباس). ووجهت اللجنة رسالة إلى الحكومة الفرنسية ورئيس الجمهورية ومطالبتهم بعدم الاعتراف بدولة إسرائيل، وقامت اللجنة بتنظيم محاضرات، والدعوة إلى مقاطعة تجارة اليهود، وشنوا حملة واسعة ضد اليهود في الصحف. وذكرت التقارير العسكرية أن عددا من المتطوعين الجزائريين التحقوا بالقوات العربية انطلاقا من تبسة، بسكرة، عين البيضاء عبر تونس. كما سجلت التقارير نفسها محاولة عكسية لهجرة البعض من اليهود المغاربة نحو فلسطين[3].

في أول تجربة نيابية، تمكن نواب الجزائر المحسوبين على الإدارة الاستعمارية بكل حزم من طرح انشغالاتهم وانشغالات الجزائريين في المجلس التأسيسي الفرنسي في دوراته العادية. ورائد هذه المجموعة النيابية هو الدكتور ابن جلول الذي عرفت تدخلاته تميزا مقارنة ببقية النواب، فهو الذي اقترح يوم 30 نوفمبر 1945 في المداخلة حملت

---

[1]- عزالدين معزة، المرجع السابق، ص.209.

[2]- عزالدين معزة، المرجع السابق، ص ص:108-109.

[3] -A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 2, Les Portes de La Guerre (1946-1954), Bulletin de Renseignements n°14, Période du 16-30 juin 1948, op.cit, pp:94-95.

رقم: 48 مشروع قانون للعفو العام على المسجونين السياسيين الجزائريين بعد أحداث 8 ماي 1945. وفي يوم 7 فيفري 1946 في مداخلة حملت رقم: 376 اقترح مشروع قانون لتنظيم التشريع في الجزائر حتى تنظم هذه الأخيرة إلى دستور الجمهورية الفرنسية. وفي المداخلة رقم: 819 ليوم 30 مارس 1946 اقترح إصدار قانون تأميم بنك الجزائر، والشركة الجزائرية، والقرض الجزائري- التونسي، وبنوك أخرى وشركات التأمين في الجزائر ومؤسسات القرض التي أممت في فرنسا. وفي مداخلة حملت رقم: 820 في اليوم نفسه، اقترح حلا حتى تطبقه الحكومة بسرعة وهو خاص بتجريد الملاك الكبار من مؤسسات وتعاونيات وأفراد من الأراضي التي تحصلوا عليها وفاقت مساحتها 500 هكتار[1]. وحملت مداخلة للدكتور ابن جلول في جلسة يوم 18 جويلية 1945 المخصصة للوضع في الجزائر، عبارات سرد للوقائع السياسية والاقتصادية منذ المؤتمر الإسلامي وأهم الحواجز الموضوعة لعرقلة السير الحسن للمستعمرة. وفضح بطريقته أهم الشخصيات التي وقفت في وجه الجزائريين ودبرت عمليات الإبادة خلال شهر ماي 1945، وعلى الباحث الرجوع إليها للتأكد من قابلية المعمرين على رمي الجزائريين في الجحيم إن توفرت لهم الفرصة[2].

أما النائب محمد بن شنوف فقد عاتب النواب الفرنسيين على منح وسام الشرف لنائب الوالي أشياري المتهم بارتكاب جرائم، كما عاتب وزير الداخلية لما صرح أن وسام الشرف منح له مقابل تسهيله عملية إنزال الحلفاء. أما عمار أوزقان فقد عاتب وزير الداخلية هو أيضا لأنه قدم اعترافا للسيد أشياري كونه مسئولا عن مقتل 11 جزائريا خلال أحداث ماي 1945 بطريقة غير شرعية، حيث تم إعدامهم قرب الكنيسة بإحراقهم بالبنزين وأمام السكان الذين أحضروا بالقوة. ولهذا طالب عمار أوزقان باسمه وباسم الشعب الجزائري كاملا

[1] -J.O.R.F, 1ére Assemblée Nationale Constituante, 1ére Séance, 22 Novembre1945, p.97.
[2] -Ibid,18 Juillet 1945, pp:1401-1402.

تطبيق العدالة ومعاقبة القتلة[1]. وحدث اختلاف بين النواب الجزائريين داخل الجلسات خاصة بين ابن جلول الذي رأى ضرورة طي صفحة ماي 1945 للخوض في المستقبل، بينما رفض عمار أوزقان التسامح مع القتلة[2].

أما النائب عبد الرحمن بوطيبة، فعاتب الحاكم العام على التجاوزات التي وقعت خلال أحداث ماي ولامه على عدم تلبية طلبه في إطلاق سراح المسجونين الجزائريين أثناء وبعد الأحداث. كما استنكر المحاكمات غير العادلة للجزائريين القصر، وحكم القضاء على البعض منهم بالأشغال الشاقة[3]. ومن جهة أخرى طالب وزير الداخلية ونواب المجلس العمل على إصدار قرار العفو السياسي حتى يسود نظام العدالة والمساواة. وانتهز الفرصة النائب محمد قوادرية ليذكر بالزلزال العنيف الذي ضرب القطاع القسنطيني يوم 12 فيفري 1946 ليزيد من معاناة الجزائريين[4]. كماكانت تجربة الجزائريين داخل المجلس التأسيسي غير مجدية من حيث استجابة الحكومة لملاحظاتهم خلال الدورات من 1947 إلى 1956. كما أن التركيبة البشرية البرلمانية للجزائريين ظهر عليها نوع من التناقض في الأفكار نظرا للاختلافات الإيديولوجية بينهم خاصة نواب الموالاة الذين شكلوا عائقا لوحدة الصف ضد النواب المعمرين.

المبحث الثاني: تراجع حركة النواب (1945-1954).

1-النواب الجزائريون والمجلس التأسيسي:

يعد المجلس الجزائري بمثابة برلمان داخل الجزائر، ويقوم بتطبيق القوانين الصادرة في المتروبول في المجال الاجتماعي والإداري، وعليه تطور وجه مناطق الجنوب نحو إدارة مدنية، وكذلك بالنسبة للبلديات المختلطة نحو البلديات كاملة الصلاحية [5]. لقد منحت السلطة الاستعمارية المقاعد نفسها للقسمين الانتخابيين وكان من المفروض أن يمثل الجزائريون أضعاف عدد السكان الأوربيين. وجرت أول انتخابات للجمعية التأسيسية في شهر

[1]-Ibid, 2ème Séance, 28 Décembre1945, p.481.
[2] -Ibid, p.482.
[3] –Ibid.
[4] - J.O.R.F, 1ére Assemblée Nationale Constituante, 1ére Séance, op.cit.
[5] -Paule –Emile Sarrasin, La Crise Algérienne, p.51.

أكتوبر 1945 بعد 5 أشهر من أحداث ماي تفريبا، وشارك نواب الفيدراليات الثلاث بقوائم حرة إلى جانب الحزب الشيوعي الجزائري، بينما طالبت الأحزاب الأخرى مقاطعة هذه الانتخابات خاصة الحركة من انتصار الحريات الديمقراطية. كل هذا، لم يمنع الحزب الشيوعي الجزائري من تقديم مرشحين بعدما اعتبر مناضلوه أنها فرصة لا مجال لتضييعها ليشغلوا مناصب خصومهم الغائبين [1]. وضمت الجمعية التأسيسية الأولى (1945-1946) قائمة النواب أغلبهم من فيدراليات النواب المسلمين من العمالات الثلاث تشكلت من:

1 - قائمة عمالة الجزائر (4 نواب):

- داود بن سعيد المعروف بمحند عاشور، اشتراكي.
- بشير بن محمد عبد الوهاب، اشتراكي، استقال يوم 1946/2/19.
- عبد الرحمان فارس، اشتراكي، انتخب عليه يوم 1946/2/20.
- عمار أوزقان، من الحزب الشيوعي.

2 - قائمة عمالة قسنطينة (6 مقاعد):

- علاوة بن علي الشريف، جزائري مسلم.
- الهاشمي بن شنوف، جزائري مسلم.
- محمد الصالح بن جلول، جزائري مسلم.
- محمد بومالي، اشتراكي.
- محمد قوادرية، شيوعي.
- إسماعيل لخضاري، جزائري مسلم.

3 - قائمة عمالة وهران (مقعدين):

[1] - بوسعيد سمية، المرجع السابق، ص.76.

- خلادي بن مبلود، جزائري مسلم، انسحب يوم 1946/2/26.
- عمر بوخلدي، جزائري مسلم، انسحب يوم 1946/2/26[1].

والجدير بالذكر أن البعض من النواب المذكورين أعلاه قد انسحبوا من التمثيل قبل انتهاء عهدتهم، ونظرا لعدم مسايرة الإدارة للأعمال واقتراحات النواب الجزائريين داخل المجلس، فإن ابن جلول وجماعته المنطوين تحت قائمة الموصوفة بالجزائريين المسلمين تعمدوا الانسحاب من العهدة الثانية لترك المجال لفرحات عباس وإ د ب ج[2]، حيث تركوا المبادرة لجماعة فرحات عباس لتذوق مرارة التمثيل نفسه بعد ترشحهم وهكذا أفرزت انتخابات المجلس التأسيسي الثاني (1946- 1947)[3] على النتائج التالية:

1 - قائمة نواب عمالة الجزائر (4 مقاعد):

- داود بن سعيد المعروف بمحند عاشور، اشتراكي.
- محمد الشريف بن قداش، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- أحمد سعدان، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- عبد الرحمن بن تونس، اشتراكي.

2 - قائمة نواب عمالة قسنطينة (6 مقاعد):

- فرحات عباس، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- عبد السلام بن خليل، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- حواس باي عقون، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- الشريف حاج سعيد، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- الهادي مصطفاي، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

---

1 -Jean-Claude Vatin, op.cit, p.255.
2-Ibid, p.256.
3-Mahfoud Kaddache, Histoire Du Nationalisme Akgérien, op.cit, p.750.

- قدور ساطور، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

3 - قائمة عمالة وهران (3 مقاعد):

- قادة بوتران، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- أحمد فرنسيس، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- عبد القادر محداد، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1].

إن قرار تمثيل الجزائريين في البرلمان وإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى أثارت مواقف مختلفة ومتباينة من قبل الأحزاب والتشكيلات السياسية الجزائرية، حيث أيد وشارك في هذه الانتخابات الحزب الشيوعي منذ البداية بينما رفضتها الأحزاب والتشكيلات الأخرى، ونتيجة ما أثارته السياسة القمعية من استنكار على الصعيدين الداخلي والخارجي، أصدر المجلس التأسيسي ذاته قانون العفو، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين خلال الأشهر الأولى من سنة 1946، وعلى إثر ذلك تغير الموقف الموحد للمعارضة، وظهر تأييد فرحات عباس، فشكل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مباشرة بعد إطلاق سراحه للمشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية[2].

وفور انعقاد انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية للجمهورية الفرنسية يوم 2 جوان 1946، انسحب أحباب الدكتور ابن جلول تاركين المجال للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي نجح في ضم الشيوعيين والاشتراكيين إلى أطروحته[3]. وهكذا تغيب عن هذا الموعد نواب جناح فيدرالية عمالة قسنطينة، كما تغيب حزب الشعب الذي كان آنذاك يعمل في السرية. ومورست ضد فرحات عباس ضغوطات كبيرة من جانب حزب الشعب، وحتى الحبيب بورقيبة زعيم حزب الدستور التونسي طالبه بمساندة حزب الشعب في سياسة الاستقلال التام ونبذ سياسة الوحدة الفرنسية[4]. وحاول البعض من المناضلين في صفوف حزب الشعب دخول انتخابات

1 -Farhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.162.& : عزالدين معزة، المرجع السابق، ص.201

2 - بوسعيد، المرجع السابق، ص.76.

3 - غي برفيلي، المرجع السابق.

4 - عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.382. وأيضا فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص.168.

المجلس التأسيسي الثاني وأرادوا إقناع رئاسة الحزب بهذه المبادرة كفرصة لنشر أفكار الحزب الاستقلالية وهؤلاء هم: الأمين دباغين وأتباعه. أما الرافضون للمشاركة فحجتهم أن القوانين الفرنسية معيقة للعمل النيابي ولأي تقدم لصالح الجزائريين، فالمستفيد الأول كان دائما النواب الفرنسيين ومن المعارضين حسين الأحول وجماعته، ورغم الاختلافات تقرر مشاركة الحزب في الانتخابات بعد 3 أيام من المداولات. وكما ترددت الحركة السياسية الجديدة حول مسألة المشاركة في الانتخابات من عدمه، فإنها أدركت مناورات فرنسا السياسية من جهة، ومن جهة أخرى لم يرضيها الكراسي الشاغرة، ولو أن هذا التخبط صار لدى أنصار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فقط، بينما الأحزاب الأخرى كالحزب الشيوعي والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري انشغلت كثيرا بالنشاط السياسي بعد 1946[1].

ولم تكن مشاركة النواب الجزائريين مشرفة داخل المجلس الجزائري، لأنه لم يكن هذا المجلس قادر على تغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر. لقد كان محدودا لاحتوائه على نواب من الهيئتين، كل واحدة تريد التمركز داخل المجلس لتحقيق امتيازات للطبقة التي تمثلها. وجاء القانون الإصلاحي لسنة 1947 ليقر أن المجلس الجزائري بالتفاهم مع الحاكم العام يقوم بتسيير المصالح الخاصة للبلاد، كما منح المجلس صلاحيات أوسع حيث أصبح بإمكانه تحديد الضرائب أو إلغائها أو تعديلها. كما يمكنه التصويت على ميزانية الجزائر التي تعدها الحكومة العامة حسب المصاريف وما استلزم عملية دفع أجور العمال، وبعد تصويت النواب على الميزانية تصدر فيما بعد على شكل مرسوم من قبل وزارة الداخلية والمالية الفرنسية، ويمكن للمجلس الجزائري عقد جلسات استثنائية إذا لم يتم إعداد الحكومة ميزانية متوازنة إن اقتضى الأمر ذلك. لقد كان المجلس الجزائري حسب البعض مجرد مجلس إداري حيث ضم 120 منتخبا نصفهم متكون من نواب جزائريين، لكن من بين هؤلاء الستين نائبا يوجد إلا

[1] - طاعة سعد، المرجع السابق، ص.110.

أربع أو خمس نواب ممن يكافحون لإسماع صوت الشعب. فنواب الإدارة ما هم إلا مجرد حالة استثنائية لخدمة الاستعمار[1].

لقد لعب نواب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية دورا من أجل إثراء جلسات الجمعية العامة بتدخلاتهم ومناقشتهم للقوانين، وطرح انشغالاتهم حسب ما يتماشى مع طموحات الشعب الجزائري ومشاكله منذ الاحتلال، لكن هل يمكن لـــ11 برلمانيا من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تغيير عقلية كبار الملاك الفرنسيين الذين تربطهم بالمحتلين مصالح مشتركة؟[2]. وحاول فرحات عباس أن يقنعهم لما استعمل في مداخلاته مبادئ الثورة الفرنسية وفلسفتها وقوانين الجمهورية الفرنسية الديمقراطية الليبرالية...[3]. وشملت معظم تدخلات نواب حزب فرحات عباس جميع الجوانب داخل المجلس التأسيسي كالمطالبة بتخصيص دستور للجزائر، وتحسين ظروف الجزائريين. ولهذا كان الحكيم أحمد فرنسيس، والحكيم ابن خليل، والشريف حاج سعيد، وساطور حريصون على إسماع صوت الجزائريين في الجمعية الجزائرية. ومن الملاحظ أن نواب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أرادوا تمرير مشروع قانون لتكوين دولة وبرلمان جزائري وهو مشروع مستقبل الجزائر في إطار جمهوري كما يراه نواب الاتحاد الديمقراطي، لكن المعمرون والحكومة عملوا المستحيل لتعطيل مناقشته، ووجهت النقاشات نحو قانون الجزائر التنظيمي وتم إقراره والمصادقة عليه في غياب نواب الإتحاد وهذا ما أغضب البيانيين، فأمر رئيس الحزب فرحات عباس مناضليه بالاستقالة من المجلس[4].

ولعل السلطة الاستعمارية قد فهمت جيدا النوايا الحقيقية للنواب أكثر منذ إقرار إصلاحات 1919، لهذا اعتمدت إدارتها على تزوير الانتخابات في الجزائر يشكل سافر أكثر من أي وقت مضى. وقد اعترف جل المؤرخون أن الانتخابات المنظمة في الجزائر لم تكن يوما نزيهة والمقصود طبعا قوائم القسم الثاني المخصصة

[1] -Khaled Merzouk, op.cit, p.341.

[2] - عزالدين معزة، المرجع السابق، ص.202.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - بوسعيد، المرجع السابق، ص.78.

للأهالي. لقد كانت المنافسة الانتخابية في عهد حكومة شتنيو (Yves Chataigneau) (1944-1948) فرصة لإذكاء الجدل بين الأحزاب، غير أن التدخل في مسار الانتخابات، من طرف الحكام الذين أتوا بعده أمثال: ناجلان (Naègelon) (1948-1951) وليونار(Léonard) (1951-1955) دفع أطراف الحركة الوطنية إلى التكتل من جديد[1].

2- عودة تشكيل الأحزاب السياسية:

ومن خلال ما سبق يمكن القول، أن نهاية سنة 1945 قد شهدت هيمنة انتخابات المجلس الوطني الفرنسي على الحياة السياسية المنتظرة في شهر أكتوبر. ومع وجود حزب الشعب الجزائري وأحباب البيان والحرية تحت طائلة الحل، منعا من المشاركة في أول انتخابات تأسيسية في شهر أكتوبر 1945. وبفضل نظام التزوير ونسبة 48.54% للمسلمين المسجلين تم الانتخاب على جماعة "ابن جلول" الذين تحصلوا على 7 مقاعد إلى جانب الجناح الاشتراكي للإدارة. وهكذا أبعد من جديد مشروع اندماج هؤلاء النواب الجدد من قبل 23 نائب معمر والشيوعيين الفرنسيين، حيث لم يتمكنوا حتى من مناقشة المسائل داخل المجلس، واكتفوا بالتصويت على قانون العفو العام يوم 16 مارس 1946، هذا العفو الذي سمح بالإفراج عن مصالي وعدد كبير من المعتقلين السياسيين[2]. وهكذا سمحت حكومة التحرير الفرنسية لمصالي من الإقامة في بوزريعة في أعالي العاصمة، بينما انتخب على 5 من مساعديه من بينهم محمد خيضر في نيابة المجلس الوطني...[3].

لقد حاول الجنرال ديغول تهدئة الوضع العام بإصداره قانون 7 أبريل 1946 لمنح حق المواطنة الفرنسية للجزائريين. وتابعت السلطات الاستعمارية سياستها بإقرار دستور جديد للبلاد، يسير الجمهورية الرابعة وذلك يوم 17 أكتوبر 1946، وأهم ما جاء فيه هو وضعه حد لقانون المراسيم الذي كان يمنح صلاحيات أوسع للحاكم العام في الجزائر بعدما كان هذا الأخير يصدر أي مرسوم في حق الجزائريين دون غيرهم ومتى أراد. وهكذا وضع

---

[1]- غي برفيلي، المرجع السابق ، ص.151.

[2] -Ahmed Hannache, op.cit, p.75.

[3] -Patrick Eveno, Jean Planchais, La Guerre d'Algérie, p.22.

القانون حدا لتجاوزات الإدارة الاستعمارية المتمثلة في الحكومة العامة، وولاة العمالات وأصبح التشريع من صلاحيات الجمعية الوطنية الفرنسية فقط.

وبعد إطلاق المساجين السياسيين، وعكس التوقعات عادت الأحزاب السياسية الجزائرية إلى التموقع من جديد بعد تغيير التسمية دون البرامج. والملاحظ أن العمل الانعزالي عاد إلى الواجهة بتأسيس فرحات عباس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) في ماي 1946، كما أسس الجناح الاستقلالي بقيادة مصالي الحاج الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) هذه الحركة التي استفادت من السياسة القمعية الممارسة عليها ومن عملية الحل التي مستها عدة مرات وتحركت باسم أحباب البيان والحرية. ورغم السرية ازدادت فروع الحزب، وتضاعف عدد المتعاطفين معه عبر كامل الوطن. ولهذا يمكن القول أن أحباب البيان والحرية إنما شكل سترا قانونيا لحزب الشعب في الظروف الصعبة التي مر بها، أما الحزب الشيوعي الجزائري، فإنه احتفظ بالوفاء لتوجهه الاندماجي بينما عادت جمعية العلماء المسلمين إلى نشاطها القديم المتمثل في الإصلاح الديني والتعليمي. وهناك من استغل الوضع لصالحه حسب فرحات عباس الذي صرح أن أثناء اعتقالنا ظهرت كتلة مستعدة للتعاون بزعامة الدكتور ابن جلول، حيث حاولت أمام الجمعية التأسيسية الأولى أن تتابع سياسة "الاندماج" والإلحاق، وهذا هو "الإفلاس الكامل"، لأنه أمر لا يقبله الشعب الجزائري أبدا، كما أنه لا يقبله بالأخص الكولون وممثلو فرنسا. ومن جهة أخرى فإن الاستقبال الهائل الذي هيأه لنا الشعب عند تحريرنا من السجن شجعنا على المضي قدما[1].

ومن الواضح أن الشعب الجزائري تحمل أوزار الأحداث الدامية، ومن خلال صموده تبين أنه كان أكثر نضجا من الأحزاب الوطنية والزعماء السياسيين الذين تفرقوا مع بداية المجازر. ولهذا السبب فإن الحركات الوطنية لم تتوصل إلى أدنى وفاق حول برنامج موحد ولا حتى شبه وفاق حول مستقبل البلاد و لم تضع تنظيما قادرا على تعبئة الجماهير الواسعة لما يخدم الكفاح المشترك. وربما غياب التفاهم قبل دخول الحلفاء قد فوت فرصة على

[1]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، لمرجع السابق، ص ص:159-160.

الحركات الوطنية لتنظيم ثورة حقيقية ضد ما تبقى من الجيش الفرنسي في البلاد، إلا أن الخلافات وعدم تفهم النواب أن فكرة التعايش مع الاستعمار هي غير ممكنة نظرا للفوارق الموجودة بين الاستعمار الفرنسي والشعب الجزائري.

وعليه، فإن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أظهر بصمة أصوله، وأن تأسيسه جاء إلى حد ما، كاستدراك متأخر على عدم قدرة قيادته المتكونة في أساسها من بقايا فيدرالية المنتخبين من كسب مساندة الجماهير. إن "إ.د.ب.ج" لحزب للنخبة والمعتدلين لم يحرز على قاعدة شعبية إلا في بعض المدن المتوسطة كتلمسان، سيدي بلعباس، سطيف. وما اعتدال "إ.د.ب.ج" إلا دلالة أخرى على أصوله[1]. كما راهن حزب فرحات عباس على النخبة المتمثلة في النواب والطلبة و لم يتمكن من استقطاب الجماهير الواسعة عكس حزب الشعب الذي وصل إليها بكل سهولة لانفتاحه عليها وما يحمله من أفكار تتماشى مع ما ينادي به غالبية الشعب الجزائري مثل: الاستقلال والتخلص من الاستعمار. لكن المشروع السياسي لـ"إ.د.ب.ج" بكونه كان يحمل التطلعات المساواتية نفسها لمطالب الجزائريين الشباب والمنتخبين، فإنه كان ينساق في الاستمرارية الإيديولوجية، الدستورية الليبرالية نفسها. وأن الإيمان في فضائل المؤسسات السياسية الليبرالية أمد هذا التيار بممارسة سياسة قائمة على التقيد بالشرعية أساسا، مفادها الامتثال لقواعد لعبة الديمقراطية البورجوازية الفرنسية أو بعبارة أخرى "الثورة بالقانون"[2]. لقد تمكن الاتحاد الديمقراطي من تنظيم أول مؤتمر له بالعاصمة يوم 13 أكتوبر 1946. وافتتح الجلسة المحامي بومنجل بعرضه أعمال نواب الحزب في البرلمان والصعوبات التي واجهتهم هناك. ودعا فرحات عباس كل الحركة اوطنية لتكوين تجمع واحد من أجل سد الطريق أمام قوى الاحتلال مع التمسك بمبادئ

[1]- أحمد عبيد، المرجع السابق، ص.104.

[2]- أحمد عبيد، المرجع السابق، ص.105.

الديمقراطية والتعددية[1]. كما تمكن مكتب المؤتمر وأعضاء الحزب الذين بلغ عددهم 23 عضوا و11 نائبا سابقا في البرلمان تمثيل العمالات حسب التقسيم التالي:

1- **عمالة الجزائر:** بومنجل، الدكتور واكلي، ابن سالم كسوس، شارف سعيد، طالب عمار، الحكيم خالدي، بوياجيرة، فارسي، زيداني فرج، العيسى.

2- **عمالة وهران:** الحصار، طاهر، ابن زادي، قطاف، عزة عبد القادر.

3- **عمالة قسنطبنة:** أحمد يحيى، جمام، قاني، صياد، ميدة معمر.

وتقرر في هذا المؤتمر عدم مشاركة الحزب في الانتخابات التشريعية في شهر نوفمبر 1946 وفسح المجال لحركة مصالي ليتجنب صراع محتمل خاصة بعد تأسيس المعمرون "الإتحاد الجمهوري للدفاع عن الجزائر الفرنسية". وهكذا تجنب فرحات عباس وطنية حزب الشعب الجزائري حتى يعمل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بصفته حزبا مستقلا يرمي إلى التوفيق بين الجزائريين المسلمين والفرنسيين الأوربيين بالجزائر في إطار دولة تشترك مع فرنسا بكل حرية[2].

وما من شك، أن حزب فرحات عباس استطاع تدارك أمر المشاركة في الانتخابات وعزز موقعه بعدما حصد 4 مقاعد داخل مجلس الجمهورية يوم 8 ديسمبر 1946 من مجموع 7 مقاعد المخصصة للقسم الثاني التي لم يشارك فيها المصاليون بالرغم من دعوة الشيخ البشير الإبراهيمي لتوحيد الصفوف مجددا[3]. وكان هذا النجاح على حساب القائمة المحسوبة على الإدارة وما تبقى من جماعة ابن جلول الاندماجية التي كانت تنظر إلى فرحات عباس وجماعته نظرة الخونة المنشقين عن فيدرالية النواب المسلمين. ولتوسيع قاعدته الشعبية ضم الإتحاد الديمقراطي في هذه الانتخابات عدد من المرشحين الديمقراطيين الفرنسيين في قوائم الحزب الخاصة بالقسم الأول منهم لومون

1- عزالدين معيزة، المرجع السابق، ص.206.

2- جيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.86.

3- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص.115.

فيزبان، برنيس هنري، زيرات موريس في الجزائر، دومينيك، بوفو في قسنطينة، والدكتور لابيار، وكوسيمير روجي بوهران[1].

ومن جهتهم، عقد اجتماعا لمناضلي حزب الشعب في بوزريعة واتفق على تغيير تسمية الحزب إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والاحتفاظ ببرنامج ومبادئ الحزب السابق. والملاحظ أن مسألة المشاركة في الانتخابات اقترحها مصالي كخيار سياسي للعمل في إطار الشرعية القانونية، ومنح الحزب فرصة الإطلاع على خبايا الإدارة وعمل المجالس المنتخبة، وطرح انشغالات الحزب في البرلمان واستعطاف البرلمانيين الفرنسيين واليمين الفرنسي المعتدل. وعلى عكس ما ذكره خالد مرزوق في كتابه فإن الدكتور الأمين دباغين لم يعارض مصالي الحاج في مسألة الانتخابات، أما المعارض الحقيقي لفكرة المشاركة فمثله جناح حسين لحول وتمثلت مبرراتهم في نقطتين:

1- أن المشاركة في الانتخابات سوف تكون حتما على حساب الإعداد للمعركة الفاصلة.

2- كذلك فالمشاركة في المجالس النيابية تجعل المنتخبين يتعودون على الحياة السياسية دون العملية الصعبة[2].

ورغم موافقة المجتمعين على الطرح الأول الذي مثله مصالي الحاج، إلا أن بداية الاختلاف بين المناضلين بدأت من هنا لتعرف الحركة صراعا داخل أجهزتها[3]. ولعل موقف الأمين دباغين في المشاركة في الانتخابات وتحمسه لها، هو الذي أشعل فتيل التصدع خاصة لما عينت اللجنة المركزية للحزب سنة 1948 ومنحت الدكتور الأمين دباغين السلطة المطلقة ليقود السياسة الخارجية للحزب، لكنه تغيب عن الجلسة المقررة لجمعية الأمم المتحدة، ولتفادي الوضع المتأزم فضل الأمين دباغين الابتعاد عن الحركة وانقطع تماما عن حضور جلساتها وعن

---

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.439.

[2]- مومن العمري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: نشأتها وتطورها(1946-1954)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2000، ص ص:71-72.

[3]- Ahmed Mahsas, op.cit, pp:228-229.

تقديم التقارير لنشاطاته النضالية المتعلقة بوجوده في البرلمان الفرنسي. لكن على الر غم من هذا الابتعاد لم يتوقع الأمين دباغين عن توجيه فهمه للمسئولين[1]. واستفادت حركة انتصار الحريات الديمقراطية من مشاركة نوابها في مختلف المجالس التمثيلية بعد الاحتكاك بالنواب المسلمين وحركات أخرى في الجزائر والمتروبول. وشارك النواب في دفع تبرعاتهم بل حتى جزء من أجورهم للحزب، رغم أن هذه المساهمات لم تكن كافية نتيجة متطلبات الحزب الجديدة بعدما فتح جبهة عسكرية عام 1947، لهذا تطلب الأمر من الحزب البحث عن تمويل آخر، وما عملية السطو على بريد وهران من قبل حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة إلا مثالا عن الحاجة الماسة للمال. ويجدر الإشارة أن نائب الحزب محمد خيضر شارك بنقل المبلغ المسروق من وهران إلى الجزائر حيث سلمه إلى الإدارة المالية للحزب.

لقد أصبح اهتمام الحركة الوطنية بمسألة مستقبل الجزائر منذ شهر ماي 1947 وهذا لما تم الإعلان عن بداية مناقشة قانون الإصلاحات أمام الجمعية الوطنية يوم 28 ماي، لكن تاريخ الاجتماع أجل إلى موعد لاحق. وفي هذه الأثناء حدث تقاربا بين حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي لعرض وجهة نظرهما للدستور الجديد بعيدا عن الأفكار الاستقلالية لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية. وفي هذه الأثناء ظهر حزب فرحات عباس منقسما بين رغبات المناضلين الشباب الذين لاموا زعيمهم لمسايرته السياسة الفرنسية أما الآخرون فرؤوا ضرورة الاعتدال في المطالب وتنسيق العمل مع التجمعات الأوربية لتمرير مقترحات الحزب المتعلقة بمشروع الدستور. وهكذا وجدنا فرحات عباس الذي طالب ببرلمان وحكومة وطنية وجنسية جزائرية قد تقدم بصفته عدو للانفصال عن فرنسا، ومناضل في سبيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية[2].

ورغم دعاية الحزب ومحاولاته لتوحيد المطالب والمقترحات مع الأحزاب الجزائرية الأخرى إلا أن خرجات فرحات عباس الميدانية أظهرت تناقضات كثيرة، وكشفت عن محدودية الحزب في الوصول إلى الجماهير

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص.252.

[2] -A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Synthèse de Renseignements Sur L'état d'esprit des Populations et La Situation en Algérie, op.cit, Mois de Mai 1947.

الواسعة حتى بعدما استطاع الحزب تعميم فروعه في بعض المناطق، إلا أنه لم يستطع بلوغ ما وصل إليه حزب مصالي الحاج. وقد أحس فرحات عباس أن في حالة عدم تحقيق الحزب هدفه في فرض اقتراحات موضوعية ضمن المشروع الإصلاحي، فإن لا مستقبل للحزب أمام الجماهير الجزائرية، ولهذا السبب توجه فرحات عباس رفقة وفد من حزبه إلى باريس لمهادنة السلطة بدلا من التقرب من الجماهير مرة أخرى، وهي السياسة نفسها لفيدرالية النواب المسلمين منذ عقدين وكأنه الحنين لفرنسا مجددا.

وبعد فشل الحزب الشيوعي الجزائري في انتخابات شهر جوان 1946، وبعد تشكيل الأحزاب في ثوبها الجديد بعد حوادث ماي 1945، تبنى الشيوعيون أفكارا أقل ما يقال عنها أنها أقرب من أفكار حزب فرحات عباس لما اقترح تأسيس برلمان جزائري وحكومة جزائرية مجردة من صلاحياتها فيما تعلق بالأمور الخارجية والجيش. ومن جهة أخرى أقدمت اللجنة المركزية للحزب يومي 20-21 جويلية 1946 على تبني فكرة إقامة وحدة وطنية عرفت بــ"الجبهة الوطنية الديمقراطية الجزائرية"، وكان الهدف من هذا المسعى هو توحيد صفوف جميع القوى السياسية الجزائرية مثل حزب الشعب الجزائري، الشيوعيين، العلماء، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الاشتراكيين، وكل الجزائريين التقدميين دون تمييز لجنسهم، ولغتهم، ودينهم[1].

لقد كثف الحزب الشيوعي من نشاطاته واجتماعاته بتوزيع المناشير والدعوة إلى الوحدة كما واصل حملته لصالح المشروع الإصلاحي، كما عرف الحزب انتشارا في وسط الجزائر وفي منطقة القبائل. وهكذا تكررت مساعي الحزب الشيوعي من 1946 و1951 لتحقيق الإجماع الوطني، لكن المبادرة فشلت، وفشل قادة الحزب في تحقيق هذا الرهان بعدما ثبت عدم ثقة الأحزاب الأخرى في الشيوعيين، وأن حجة هؤلاء لجمع شمل الحركة الوطنية لم تكن كافية، ولأن كل حزب جزائري أخذ وجهته الانعزالية بعد أحداث 8 ماي 1945. ونتيجة الخلافات بين جماعة الأمين دباغين وجماعة مصالي الحاج حول مسألة المشاركة في الانتخابات التي أخذت بعدا

[1] -Hafid Khatib, 1er Juillet1956 : L'accord FLN-PCA & L'intégration des « Combattants de la Libération » dans l'Armée de Libération Nationale en Algérie, Office des Publications Universitaires, Alger, 1991, pp :16-17.

كبيرا من سنة 1946 حتى سنة 1949 بسبب موافقة زعيم الحركة على تقديم مرشحين لتمثيل الحزب في مختلف المجالس المنتخبة. وحسب خالد مرزوق فإن جماعة الدكتور الأمين دباغين رفضت هذه المشاركة بينما دخلت الحركة الديمقراطية اللعبة الانتخابية دون مراعاة النتائج. وربما هذا هو الذي أدى في ديسمبر 1949 إلى إبعاد الدكتور الأمين دباغين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية[1].

إن الكثير من نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية تدرجوا في المسؤوليات بعد نجاحهم في الانتخابات التي تميزت بالتزوير والخداع من قبل الإدارة الاستعمارية. وقد اختير عددا من نواب الحركة ليصبحوا من الأعضاء البارزين داخل اللجنة المركزية للحزب وهم على التوالي: محمد الأمين دباغين- أحمد بودة – شوقي مصطفاي- أحمد مزغنة- حتى أن الأمين دباغين الذي كان له دور كبير قي صياغة بيان الشعب الجزائري[2]، عين أمينا عام للحزب في غياب مصالي الحاج الذي استاء من هذا التعيين، كما عين نواب في اللجنة الإدارية للحزب التي ترأسها مصالي الحاج في اجتماع البليدة، وكلف شوقي مصطفاي بالاتصالات العامة مع الأحزاب الأخرى، ومحمد خيضر، وأحمد مزغنة البرلمانيان كلفا بالاتصال بالحكومة الفرنسية. وعلى غرار هذا كلف شوقي مصطفاي بالاتصال بوفد الحزب بالقاهرة. كما كلف محمدخيضر بالاتصال مع عناصر المنظمة الخاصة وإعانتهم بنقل الآلات والذخيرة الحربية والوثائق وجنود المنظمة في سيارته التي تحمل العلم الفرنسي بفضل حصانته البرلمانية، كما أعان محمد خيضر حسين الأحول في الاتصال بين أعضاء الحزب والمنظمة الخاصة[3].

3- نواب الإدارة الاستعمارية بعد دستور 1947:

أ- نواب الإدارة وقانون الإصلاحات:

لقد تركت الجلسات البرلمانية انطباعا سيئا لدى النواب الجزائريين، حيث تمكنوا من معرفة خبايا هذه الغرفة وحقيقة المعمرين ومن معهم من نواب اليمين الفرنسي المتطرف، إلى جانب كل هذا مدى قدرة هؤلاء على

[1] -Khaled Merzouk, op.cit, p.277.

[2] - شهادة أدلى بها الأمين دباغين للبشير القاضي يوم 14 أبريل 1988. المرجع: جريدة الخبر، عدد 3774، 10 ماي 2003.

[3] - عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق(1945-1954)، الجزءالثالث، ص.21.

تحويل النقاش الدائر لما يخدم النزعة الاستعمارية ويثبت كيان المعمرين المستوطنين. ونظرا لهذا الواقع، لم نسجل إرادة قوية من جانب النواب الفرنسيين والحكومة للذهاب بعيدا لحل القضية الجزائرية أو حتى إنصاف الشعب الجزائري بقوانين إصلاحية جادة، وهكذا جاء دستور 1947 اندماجيا و لم يراع تطور المجتمع الجزائري ونخبته. ورغم ذلك اعتبر البعض أن قانون 20 سبتمبر 1947، وقانون انتخابات 26 فبراير 1948 قد شكلا نصان لقاعدة التشريع في الجزائر ما بعد الحرب[1]، و لم يفوت نواب حزب ا.د.ب.ج وح.ا.ح,د أي مناسبة إلا وعارضوا فيها دستور 1947 رغم انصياعهم وامتثالهم لقوانينه الجديدة خلال الانتخابات المنظمة سنتي 1947 و1948.

وكان الدكتور سعدان وهو يتحدث عن هذا القانون في مجلس الجمهورية قد وصفه باللعب الصبياني، الذي لا يمكن أن يشكل إطارا لحل معضلتي الحرية والديمقراطية التي يعاني منهما الشعب الجزائري، وأن هذا القانون مؤسس على الكذب والغموض...[2]. أما فرحات عباس فإنه انسحب من الجلسة لاعتراضه على عدم تبني اقتراحات الحزب، بينما الموالاة ويمثلهم قاضي ابن طيب، ابن تونس، بن علي الشريف، ابن شنوف، وغيرهم فهؤلاء طالبوا بدستور فيه أكثر ديمقراطية في ظل العائلة الفرنسية المنسجمة[3].

وربما ما تضمنه الدستور في الباب الأول قد جعل السلطة الفرنسية ترى أنها ذهبت بعيدا في إصلاحاتها خاصة ما جاء في المادة السادسة بتأسيس جمعية جزائرية تتكلف بتسيير مصالح القطر الجزائري الخاصة بالتعاون مع الحاكم العام. أما المادة السابعة فقد نصت على تكوين مجلس حكومة مع الوالي العام ويكلف بالسهر على تنفيذ مقررات الجمعية[4]. وهذا المجلس يتألف من ستة أعضاء "مستشارين للحكومة" اثنان يعينهما الوالي العام، واثنان من النواب تنتخبهما سنويا الجمعية الجزائرية من بين أعضائها، ونائب واحد من كل مجمع انتخابي من المجمعين، وخامس هو رئيس الجمعية الجزائرية، وسادس هو نائب الرئيس في هذه الجمعية من غير مجمع الرئيس الانتخابي،

[1] -Tayeb Chentouf, op.cit, p.6.

[2] - بوعبد الله حفيظ، المرجع السابق، ص.155.

[3] - طاعة سعد، المرجع السابق، ص.63.

[4] - عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ج3، ص.41.

فإذا كان الرئيس من القسم الأول، فإن النائب يكون من القسم الثاني أو العكس[1]. أما المادة الثالثة عشر فمنحت صلاحيات أوسع للبرلمان الفرنسي بتمكينه التشريع للجزائر في المسائل التي لم تتناولها المواد السابقة بمباركة الجمعية العامة أو بموافقتها باستثناء المسائل الاستعجالية[2]. ومما تضمنته المادة الأولى من دستور 1947 مستجدات تهم الحياة السياسية والتمثيل النيابي كإلغاء البلديات المختلطة في المادة الأولى، وحل المجلس المالي الذي أسس في 15 سبتمبر 1945 بمجرد اجتماع الجمعية العامة. ويمكن القول أن تنفيذ هذه القرارات بقي معلقا خاصة ما تعلق بالبلديات المختلطة. وكانت مسألة مشاركة المرأة الجزائرية في العملية السياسية ككل مناورة جديدة استعمارية لربح الوقت...[3].

وممن تدخل من النواب، ابن طيب الذي طالب بسن قانون موافق للشريعة الإسلامية، وأرسل طلبا إلى لجنة الداخلية والشؤون الجزائرية لتدرسه وتطرحه على المجلس لمناقشته. كما سبق لنواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية أن قدموا عريضة في مجلس الجمهوري للموافقة عليها بتاريخ 7 سبتمبر 1947، وأهم ما جاء فيها:

- جعل الجزائريين يختارون دستورهم بكل حرية.
- مطالبة الجزائريين برفض الدستور الجديد المفروض عليه.
- استنكار ما تقوم به فرنسا وإدارتها من أجل الحفاظ على سيادتها على الجزائر.
- الإشادة بدور نواب الحركة من خلال الجلسات وتشريفهم الحزب والشعب، ومساندة مجموعة من النواب المسلمين لقرار الحزب بعدم حضور جلسات مناقشة الدستور ولمقترح تأسيس "جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة"[4].

[1] - المرجع نفسه.

[2] -Jean-Claude Vatin, op.cit, p.244.

[3] - طاعة سعد، المرجع السابق، ص.72.

[4] - عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.472.

وفي السياق نفسه، قدم نواب حركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عريضة مماثلة يوم 21 مارس 1947 إلى المجلس الجمهوري بواسطة الدكتور سعدان، ومصطفاي، وابن خليل، ومحدادي، تعرضوا فيها إلى حتمية تصفية الاستعمار ونظامه بعد سقوط دول المحور والنازية، ودور الحرب في إنهاء الاستعمار والتسلط الاستعماري. وفضلا عن هذا تضمنت العريضة اعترافا بوجود الاستقلال الداخلي للجزائر لكن لصالح الكولون، وعليه يجب على الجزائري أن يتمتع بهذا الاستقلال تحت إشراف السلطة الفرنسية. ومن جهته ساهم الحزب الشيوعي الجزائري في صياغة بعض بنود دستور 1947، وساير الجلسات بالتنسيق مع الحزب الشيوعي الفرنسي، وأيد محتواه في البداية ليعارض ما جاء فيه بعد حلول سنة 1951. كما قدم كل من ابن شنوف، وابن علي شريف، وقاضي عبد القادر، والسيدان: لربي ومكي إسماعيل بتاريخ: 20 أوت 1947 اقتراح جماعي يدعو إلى استبدال كلمة الحاكم بكلمة الوكيل الأعلى للجمهورية ضمن نص القانون. كما اقترح النائب مختاري نزع أو شطب الفقرة الثانية من المادة الثانية، ويقصد بذلك حذف الاتحاد الفرنسي، وترك فقرة قبول الجزائر كقطر مشترك. وتدخل كذلك السيد مختاري بتاريخ: 10 أوت 1947 أمام المجلس الوطني حول المادة الثانية من القانون الأساسي وطلب بتغيير في المصطلح والصياغة[1].

وهكذا نلاحظ أن جل مداخلات النواب الجزائريين كانت عبارة عن خطابات شكلية، غلب على المداخلات الارتجالية بسبب الخلافات الواضحة بين مختلف التيارات السياسية، وانكشاف أمر الدستور الجاهز قبل طرحه على طاولة النقاش داخل البرلمان، وما يدل على صحة هذا الكلام هو فرض المشروع جبرا على الجزائريين دون مراعاة اقتراحات النواب الجزائريين أو حتى احترام مشاعرهم لما امتنعوا عن التصويت. فعلى سبيل الحصر تدخل المناضل أحمد مزغنة بتاريخ 21 أوت 1947 أمام المجلس الوطني الفرنسي جاء فيه أن الشعب الجزائري له الحق في التحدث والتكلم عن مستقبله وعن المؤسسات التي تحكمه وله حرية اختيار الدستور الذي يريده[2].

---

[1]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص.81.

[2]- المرجع نفسه، ص.86.

والغريبفي الأمر أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد تنبأت بفشل سياسة فرحات عباس وحزبه، وبفشل الدستور الذي لا يواكب تطورات النخبة الجزائرية المسلمة، وبالخصوص أفكار الوطنيين من حركة انتصار الحريات. وكشفت التقارير الفرنسية أن حركة غير عادية لنشطاء الحركة الاستقلالية وتعبئة غير مسبوقة تريد إنشاء جيش سري من الكومندوس، وأن هناك قائمة سوداء أعدت حول خونة القضية الإسلامية، وللشخصيات الفرنسية المكلفة بالأمن. وأشارت التقارير أيضا أن محاولات توحيد حركة انتصار الحريات الديمقراطية -الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري -العلماء جارية حسب المؤشرات لتأسيس في النهاية حزب واحد[1].

و لم تكن أصداء المصادقة على برنامج دستور 1947 أجواء احتفالية، حيث شهدت خروج بعض النواب الجزائريين من البرلمان الفرنسي احتجاجا على ما تضمنه قانون الدستور شكلا ومضمونا بحرمانه الجزائريين من حقوقهم كجزائريين أو حتى فرنسيين. وهكذا أرغم نواب الحركة الوطنية بتشكيلاتهم الخروج من الجلسات، وعدم المشاركة في مهزلة التشريع للدستور، وتجنب المشاركة في إهانة تاريخية أخرى للشعب الجزائري الذي قدم لفرنسا كل شيء، و لم يحصل على أي شيء سواء تعلق الأمر بإصلاحات 4 فيفري 1919، أو قانون مارس 1944، أو دستور سبتمبر 1947. إنها ديكتاتورية ما بعدها ديكتاتورية، فالشعب السيد في أرضه أصبح مسودا بفضل قانون استمد روحه من القانون الوسطى بأوربا، لما كان المجتمع طبقيا إقطاعيا يقوم فيه النبلاء ورجال الدين والأمراء بسن قوانين تستعبد الأكثرية حتى تنعم الأقلية، هذا هو الذي يحدث بفضل هذا القانون الجديد الذي تمت صياغته من طرف الكولون[2].

وبمجرد التصويت عليه من قبل نواب المجلس الوطني بـــ 325 صوتا مقابل 86 صوتا، رفض هذا القانون من قبل النواب الجزائريين والرأي العام الجزائري خاصة بعدما اتضح عدم نجاعته منذ فشل الحوار بين نواب

---

[1]-A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 2, op.cit, Synthèse de Renseignements sur La Situation en Algérie et l'état d'esprit Des Populations Mois d'août 1947, Alger Le 6 Septembre 1947, pp :142-143.

[2]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص.61.

ا.د.ب.ج والسلطة في باريس من خلال مواقف المجلس التأسيسي الثاني سنة 1946. وبطبيعة الحال صوت على الدستور الجديد 4 نواب جزائريين من أصل 30 نائبا وكلهم من القسم الأول بينما امتنع 12 نائبا عن التصويت، وصوت نائبان ضد الدستور[1]. وكان على الأحزاب الجزائرية استخلاص الدروس من الفشل، وهذا ما قامت به حركة انتصار الحريات الديمقراطية على وجه الخصوص لما تفطنت إلى اللعبة الدجنة للاستعمار ونظمت مؤتمرها الأول ما بين 15 و16 فبراير 1947 وتأسيس جناحها العسكري ومركزية نقابية استعدادا للنضال. وشارك الحزب رغم تنديده بالقوانين التي صوت عليها المجلس الوطني الفرنسي في الانتخابات البلدية في شهر أكتوبر 1947، واستحوذ على مقاعد القسم الثاني بعد تصويت الشعب عليه. لقد كانت ح. ا. ح. د المنتصر الكبير في هذه الانتخابات[2].

وبدون شك تخوفت السلطات الفرنسية من رد فعل الأحزاب والشعب الجزائري بعد صدور الدستور في طابعه الإدماجي، وعوض البحث عن مخرج للمأزق قامت بتغيير الحاكم العام شاتانيو الذي اعتبره لوبي المعمرين شخصية ضعيفة ويعمل لصالح المسلمين، وعينت بدله مرسال أدموند ناجلان الذي وضع نفسه تحت تصرف المحتلين وفي خدمة الاحتلال[3]. كما زاد من حدة التوتر بين المعمرين والجزائريين، وروج لعمليات تزوير الانتخابات بشكل سافر، مما شكل تهديدا للمسار السياسي في الجزائر من جهة، ودعم لوبي المعمرين على حساب الجزائريين.

وإلى جانب اللوبي الكولونيالي الموجود في الجزائر تكونت جماعة من الجزائريين في الجزائر العاصمة شكلت معارضة لأي مشروع حكومي يمس بمصلحتهم. وتكون هذا اللوبي من الملاك الكبار للأراضي، وأصحاب الثروات، والنبلاء، وفي كثير من الأحيان اختلطوا بالمعمرين، وأشير إليهم بالخونة. لقد نال هؤلاء الدعم، وتحصلوا على الألقاب وأوسمة الشرف، ونالوا احترام الكثير ولقبوا بـــ"بني وي-وي". لقد تفطن فرحات عباس لمثل هذه

1-A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 2, op.cit.
2-Mahfoud Kaddache, Histoire Du Nationalisme Algérien, Tome 2, op.cit, pp:787-788.
3-Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.180.

الدسائس لما قال:" أقلية من نواب المحتلين داخل المجلس الجزائري بإمكانهم تعطيل كل الجزائر"[1]. لقد هيمن اللوبي الكولونيالي وأصحاب المصالح من الجزائريين على جميع مناطق القطر، وأخضعوا الجهاز الإداري لصالحهم، و لم يقتنعوا بالتحكم في زمام مفاتيح الاقتصاد، ومونوا البرلمان بمن يخدمون مصالحهم، والذين تحصلوا سنة 1948 على أغلبية ساحقة في المجلس الجزائري. هذا اللوبي هو الذي كان يقرر باسم الجزائر، والذي تريده فرنسا كان يطبق في الجزائر. وأي إصلاح يريد خلق توازن رفض أو وضع أدراج الرفوف، وما كان على الحكام العامين إلا التعاطف معهم[2].

ومن جهتهم شكل النواب الليبراليون معارضة حقيقية لهيمنة اللوبي الكولونيالي وللسياسة "الكولونيالية" ولفرنسا كدولة استعمارية. وفي الوقت نفسه، واجهوا بحزم اللوبي الجزائري الموالي للإدارة الاستعمارية، وحاولوا إبعاده عن التمثيل النيابي بكل الطرق للتخفيف من هيمنته وثقله داخل المجالس المنتخبة ومصادر القرار. ولهذا وجدنا أن الجناح الليبرالي المتكون من النواب المسلمين للفيدراليات (دعاة الاندماج)،كانوا أكثر تضررا من ممارسة الإدارة الاستعمارية والمعمرون، وبني وي-وي. و لم يعرف الجناح الاستقلالي واقع هذا اللوبي إلا لما جرب امتحان الانتخابات، وشعر بثقل اللوبي الجزائري للموالاة واللوبي الكولونيالي المتمثل في نواب المستعمرة في قلب موازين البرامج الإصلاحية، والقدرة على نسفها بالإلغاء أو تعطيل تطبيقها حسب ما يمليه التواطؤ مع الإدارة الاستعمارية المتمثلة في الحكام العامين.

ب- الانتخابات البلدية (أكتوبر 1947):

بعد المصادقة على الدستور، شرعت الإدارة الفرنسية في تطبيقه بإجراء الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947، ودخل الإتحاد الديمقراطي الانتخابات تحت شعار "الترقية الاجتماعية للشعب". لقد كانت تجربة هذه

[1] -Ibid, p.180.

[2]-Jean Sprecher, Le Statut de L'Algérie et de Ses Habitants, Article de La République : Les Deux Rives de la Méditerranée, Les Populations de l'Algérie Coloniale, date de publication:Mardi 1er Juillet 2003, http://idh-Toulon.net/Samedi 20 Mai 2006.

الانتخابات من المستجدات التي حدثت داخل المستعمرة، وهذا لما سمح قانون سبتمبر 1947 بإجراء الانتخابات إلا في البلديات كاملة الصلاحية، بينما ألغى ما كان يعرف بالبلديات المختلطة كما أشرنا إليه لكن دون تطبيقه في الميدان. وبالفعل فإن أصل المشكل بقي موجودا كون أن النموذج الذي سارت عليه الانتخابات البلدية أو غيرها لم ينصف الجزائريين سواء تعلق الأمر بالناخبين أو المنتخبين لوجود طبعا قسمين انتخابيين منفصلين، قسم خاص بالفرنسيين وآخر خاص بالجزائريين. وبالإضافة إلى هذا بقي عدد المنتخبين في المجالس البلدية غير عادل بين الفرنسيين والجزائريين[1].

وقد لاحظنا استمرار الإدارة في مهازلها واحتفاظها بهذا النموذج الانتخابي وبالبلديات المختلطة إلى غاية سنة 1953. وفي الواقع أن البلديات المختلطة استمر وجودها حتى سنة 1956، حيث وجدنا أن مازالت هناك 78 بلدية مختلطة و333 بلدية كاملة الصلاحيات[2]. وهكذا نستنتج أن البلدية المختلطة كانت سجنا حقيقيا للشعب الجزائري كله، وهذا ما يفسر مطالب الحركة الوطنية بكل اتجاهاتها، بإلغائها أو على الأقل تعديلها، لكن الاستعمار لا يمكنه أن يستجيب لهذا المطلب لأن ذلك يعني إلغاء نفسه[3]. وبطبيعة الحال لم تكترث الإدارة والسلطة الاستعمارية لهذا التقسيم العرقي، و لم تخضع القوانين إلى منطق تحقيق المساواة والعدالة بين جميع سكان المستعمرة بسبب ثقل ووزن اللوبي الكولونيالي المتحكم في السلطة والمجتمع داخل الجزائر وفي المتروبول.

وبينت نتائج الانتخابات تجاوب الجماهير مع (ح ا ح د)، بحيث تحصلت على 33% من الأصوات مقابل 18% للإتحاد الديمقراطي و4% للحزب الشيوعي. وأثبتت هذه النتائج تجدر المطالب الاستقلالية عند الجزائريين، وفقدان النزعة الإصلاحية الليبرالية لبريقها، رغم أنها قبل سنة فقط حققت نتائج كبيرة، وهو دليل على

[1]– وناسة سياري تنقور، المجلس البلدي لمدينة قسنطينة من 1947 إلى 1962، تر: أسماء هند تنقور، مجلة إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد35-36، وهران، 2007.الموقع: Insaniyat.revue.org/3731

[2]– المرجع نفسه.

[3]– كريم ولد النبية، انتخابات 1947: بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا، المجلة التاريخية المغاربية، السنة 34، العدد 128، جوان 2007، مطبعة بابيريس، تونس، 2007، ص.198.

عمق التغيير الذي طرأ إيجابيا على فكرة الوعي الوطني عند الجماهير وتفاعلها مع مطالب الحرية[1]. وهكذا حاولت حركة انتصار الحريات الديمقراطية توسيع نشاطها، وتعبئة جميع مناضليها بمناسبة مشاركة الحزب في الانتخابات البلدية في شهر أكتوبر 1947 بعد تصويت نواب فرنسا على الدستور. وتمكن الحزب من تحقيق نجاحات باهرة كما أشرنا رغم عملية التزوير المكشوفة للإدارة الاستعمارية. وأحرزت أحزاب الحركة الوطنية تقدما في هذه الانتخابات مقارنة بالجناح الموالي للإدارة الاستعمارية. وستعرف حركة انتصار الحريات الديمقراطية تراجعا في الانتخابات المنظمة سنة 1953 خاصة في قسنطينة[2] أمام قائمة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وقائمة الإتحاد للدفاع على حقوق الأهالي المسلمين (U.D.D.I.M) جناح ابن جلول وفيدرالية النواب السابقة.

ولم تعرف الإصلاحات طريقها داخل المستعمرة بعد تزوير انتخابات المجلس التأسيسي الأول، ومصادرة أصوات الناخبين المتعاطفين مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومنحها لمرشحي الإدارة. وهكذا اتضح أن حتى مكاتب الاقتراع سهلت المهمة للإدارة لإبعاد الجناح الاستقلالي من التمثيل النيابي لكونه يهدد الفرنسيين ومصالحهم. ويمكن القول، أن الدستور سمح للجزائريين بانتخاب رئيس بلديتهم لكن تحت جملة من الضوابط التي تحد من هذا الاختيار، لأن هذه الضوابط والشروط إنما الهدف منها هو التضييق على هذا المسلم وعرقلة ممارسته للسياسة حتى لا يعي ما يدبر له وما هذه إلا سياسة الجبناء عندما يلتفوا حول عدو عزلوه لينقضوا عليه كما تنقض الحيوانات على الفريسة. كما أن الإدارة الاستعمارية سعت دائما من خلال هذا التكتيك السياسي، مواجهة الفكر الاستقلالي والانفصالي أو بمعنى آخر سحب البساط من تحت أقدام الانفصاليين الوطنيين الذي بدئوا يركزون جهدهم أكثر بعد 1945[3].

أما مسألة تشكيل الحكومة الجزائرية الخاصة بالجزائر حسب القانون الأساسي 1947 فتعتبر مبادرة جديدة، بحيث تكونت من ممثلين مسلمين لكنها بقيت مجرد ذر الرماد في العيون، لأن في الأخير، عينت الإدارة من

[1]- بوعبد الله حفيظ، المرجع السابق، ص.156.
[2]- وناسة سياري تنقور، المرجع السابق.
[3]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص.75.

رضيت بموالاتهم ولأن هذا المجلس تكون من ستة أعضاء، اثنان يتم انتخابهم من المجلس الجزائري، وواحد من الهيئة الانتخابية الأولى والثاني من الهيئة الانتخابية الثانية، معنى ذلك لا وجود لنواب راديكاليين داخل هذا المجلس منذ نشأته، لأن من ترشحوا كانوا دائما من الموالاة، وبالتالي غياب الصوت الحقيقي للشعب[1]. وفي السياق نفسه، سبق للدكتور ابن جلول أن راسل رئيس الوزراء الفرنسي بول رمادي يطلب منه التفكير في ترشيح محتمل لوالي مسلم، وهو على الأقل تعزية للجزائريين في عدم تنصيب وزارة دولة بالنيابة في الجزائر. كما اقترح التخلص نهائيا من الولاية العامة، وإلحاق العمالات الجزائرية بالوطن الأم ليصبح عددها 18 عمالة فرنسية[2].

وعلى غرار الانتخابات البلدية لشهر أكتوبر، شهدت الجزائر في الشهر الموالي عدة إضرابات عبر كامل العمالات. وجرت انتخابات مجلس الوحدة الفرنسية في ظروف آمنة، أسفرت على النتائج التالية: في الجزائر فاز السيد روسفلدر، وبريطو من (الأحرار)، وعبد السلام (الأحرار)، وليشامي (S.F.I.O). وفي وهران فاز السيد فلينوا (اشتراكي متطرف)، وقارة (S.F.I.O)، وشكال دحو (اشتراكي متطرف)، وبلعابد (S.F.I.O). وفي قسنطينة فاز السيد بييري (S.F.I.O) وسينفاريني (الأحرار)، وفرحات عباس (ا.د.ب.ج) ولخضر (الأحرار). وفي الأرياف كانت الحملة الانتخابية مقتصرة على الحزب الشيوعي الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية لانتخاب نواب الجماعات. وحسب التقارير فإن أي تقارب لتحقيق وحدة الأحزاب الجزائرية هو أمر غير ممكن، خاصة بعد فشل المفاوضات بين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية[3].

واستمر ابن جلول في سياسته الاندماجية رغم محاولة أنصاره وأعضاء حزبه زحزحته بكل الوسائل. وجرت محاولات من بعض أصدقائه ومن حزبه لما أخذوه يوما لإقناعه بالنظرة الدينية في التجنيس سنة 1951،

[1] – المرجع نفسه.

[2] -L'Egalité, N°68, Le 13/03/1947.

[3] -A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 2, op.cit, Situation en Algérie à la date du 28/11/1947, p.146.

فلم يفلحوا حتى أنه رد عليهم قائلا:" أنني لا أطلب الكفر لأمتي ولست بكافر وأنني مسلم صميم، لأنني لا أومن بجنسية الفرنسيين ولكني جعلتها وسيلة لتحرير الشعب الجزائري"[1].

وهكذا بقيت الموالاة للإدارة الاستعمارية متواصلة إلى ما يزيد عن عقدين كاملين رغم ما عرفته البلاد من مجازر وتزوير مفضوح دون أن يستجاب لهم، كما واصلت الإدارة تحيزها للمعمرين بصفة علنية ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان على النواب انتظار سنة 1947 لتصبح اللغة العربية تدرس لكن كلغة أجنبية في الأقسام الثانوية مثلها مثل اللغة الإسبانية والإيطالية، وهو ما ناضلت من أجله حركتهم من زمن الأمير خالد لرؤية هذه اللغة تزاحم لغة المستعمر في المدارس.

وقد اختارت فيدراليات المنتخبين المسلمين لعمالات القطر منذ انتخابات 1947 أن يكون ترشحهم مقصودا في القوائم الحرة بصفة إجبارية للتميّز على مرشحي الأحزاب الأخرى، مما أدخل الشعب في مرحلة من الشك في نزاهة الانتخابات المنظمة من قبل الإدارة. ورغم أن دستور 1947 كرس تطبيق سياسة الاندماج في مادته الثانية لما اعتبر الجزائريين فرنسيين إلا أن بقاء هؤلاء يترشحون وينتخبون في القسم الثاني جعل جميع المبادرات عرضة للتناقضات المكشوفة ولانتهاكات السلطة الاستعمارية من 1948 إلى 1954 وهذا ما أجل مرة أخرى الحل السلمي للقضية الجزائرية، فلما نرى الحملات الانتخابية للمرشحين في القسم الثاني، نرى أنه أكثر براغماتية مقارنة بالواقع داخل المجالس البلدية أو غيرها[2]. كما أن رفض تطبيق مبدأ للجميع، كان وراء فشل النموذج السياسي للمواطنة[3].

4- لجوء الإدارة الاستعمارية إلى تزوير الانتخابات:

لقد استنكر نواب حركة فرحات عباس عملية التزوير لما أجريت انتخابات المجلس الجزائري يومي 11-12 أبريل 1948 و لم ينفع احتجاجهم أمام تعنت الحاكم العام في المضي قدما في اختيار النواب المسلمين الموالين

[1]- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص.440.
[2]- وناسة سياري تنقور، المرجع السابق.
[3]- المرجع نفسه.

من اللوبي الجزائري. ونصب المجلس يوم 22 أبريل رغم معارضة الحركة الوطنية واستنكار الرأي العام الجزائري. وخلالها أبعدت كل أحزاب الحركة الوطنية وانتزعت منها مقاعدها في المجلس الجزائري وفي المجالس الأخرى، وحل محلهم أناس ينتمون للإدارة الفرنسية[1].

إن لجوء إدارة الاحتلال إلى إطلاق النار على الناخبين والاعتقالات الواسعة التي قامت بها ضد مرشحي حزب (ح.إ.ح.د)[2] لم يكن هدفها الأساسي البحث عن نواب طيعين من الأحرار، لأن النواب الجزائريين، وحتى إن كانوا وطنيين، وكلهم من حزب مصالي الحاج، فإن تأثيرهم محدودا داخل المجلس وفقا للمادة 39 من قانون الجزائر، وإن اللجوء إلى الترهيب كان بهدف إلى بث الرعب في نفوس الجزائريين عامة، وإظهار إدارة الاحتلال بمظهر القوة وعدم التردد في استعمال الرصاص ضد الجزائريين المسلمين الذين أصبحوا في هذه الفترة متشبعين بفكرة الاستقلال الوطني[3].

وأثناء تنظيم الإدارة الفرنسية للانتخابات التشريعية الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي يوم 17 جوان 1951، فقدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) مقاعدها الخمسة، كما جرد حزب البيان في كل النواحي التي قدم فيها قوائم مرشحيه، و لم يفز حتى بولاية سطيف أين تقدم السيد "فرحات عباس"[4]. والشيء الملفت في هذه الظروف هو ذلك الصراع العلني بين الأحزاب الوطنية للظفر بمقاعد نيابية، وتصدر القوائم الانتخابية كما حدث مع حسان بوجنانة، نائب رئيس بلدية قسنطينة (1947-1053)، من حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) في شجار أثاره أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) يوم السبت 3 ماي 1953، أي صبيحة الدور الثاني، حيث تلقى ضربة قوية على الرأس، وما كان لينجو لو لا تدخل الشرطة التي نقلته على عجل إلى المستشفى.

[1]– هدى معزوز، الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية (1830–1962)، مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد11، السداسي الأول 2005، ص.207.

[2]– عزالدين معزة، المرجع السابق، ص.211.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– هدى معزوز، المرجع السابق، ص.207.

وعاد الفوز في النهاية إلى قائمة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري (PCA)[1]. ولقد جاءت جسامة أساليب التزوير بقدر الامتيازات التي يجب حمايتها، الأمر الذي ندد به على حد سواء، الوطنيون (جريدة المغرب العربي) وشخصيات سياسية صدمت عميقا بهذا السلوك، كما شكا الكثير من المرشحين من المصاعب التي واجهتهم إبان الحملة الانتخابية من قاعات مرفوضة أو مغلقة ومناشير غير مطبوعة[2]. ولربما كانت وناسة تنقور أكثر انتقادا للنواب الاندماجيين من الموالاة بعد أن شملت الأفكار الوطنية قلوب الجزائريين. فمرة أخرى أعطى نموذج انتخابات 1953 فكرة عن ظاهرة الزبائنية التي كانت تطبع العلاقات بين المؤسسة (الإدارة) ومختلف الممثلين السياسيين.

وفعلا يصعب علينا فهم التكوين المختلط للقائمتين "المحلية" و"الحرة" (أعيان ومرشحون متسترون) بطريقة أخرى حيث لم تتردد الإدارة أمام الأحزاب المنظمة الجوء إلى "سماسرة انتخابيين"[...] بهدف حمل الناس لمنح أصواتهم لهذا أو ذاك من المرشحين. وقد كان هؤلاء السماسرة ينظمون الوفود الانتخابية ويثيرون الشجارات، ويمدحون فلان وطبعا يعدون بمكافآت عديدة في نهاية المطاف[3]. ومن خلال دراسة جلسات المجلس الجزائري والرسائل الواردة، فإن الجمعيات الفرنسية كانت أكثر حظا من الجمعيات الجزائرية وذلك بالاستفادة من إعانات مالية معتبرة مثل ما توضحه رسالة أندري آشياري الذي طالب سايح عبد القادر بإعانة لجمعية التحرير الفرنسي لــــ 8 نوفمبر 1942[4].

لقد تميزت فترة انتخابات الجمعية الجزائرية ما بين 4 و11 أبريل 1948 بفشل مساعي الوحدة بين الاتحاد الديمقراطي وحركة الانتصار والمبادر هو فرحات عباس الذي أراد تكوين جبهة ديمقراطية مفتوحة حتى على أعضاء الحزب الشيوعي، وللوقوف في وجه الجبهة الاستعمارية المتكتلة رغم اختلافها. لكن سرعان ما تراجع عن

---

[1]- وناسة تنقور، المرجع السلبق.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- نفسه.

[4] -A.O.M, GGA, Carton N°7F/55, Lettre de Achiari André Au Président de l'Assemblée Algérienne, Assemblée Algérienne, Commission des Finances, Alger Le 26 Mars 1955.

هذه الفكرة بعد اقتراح مصالي الحاج الذي عبر فيه على المثالية في الانتخابات، وحل موضوع الأمة الجزائرية لتقاسم المقاعد بالتساوي. كانت المواقف كلها سلبية تجاه انتخابات المجلس الأول الجزائري عدا شريحة المستقلين والتي فازت بهذه الانتخابات بدعم من الإدارة الفرنسية[1]. ومن المفارقات أن ترشح لانتخابات المجلس الجزائري في شهر أبريل 1948 من حركة الانتصار عبد الرحمن كيوان، وأعلن عليه فائزا، لتعرف هذه الانتخابات تزويرا مفضوحا من قبل الحاكم العام ناجلان، وبعد يومين اختفى من قائمة الفائزين[2].

ومما سبق، فإن هذه الانتخابات بينت تجاوزات الإدارة، كما كشفت عن خلافات حادة داخل صفوف الأحزاب خاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية. فبعدما أصبح الدكتور الأمين دباغين الرجل القوي بفضل المكانة التي اكتسبها من خلال الغياب الطويل لمصالي، والذي كلف بالإعداد للثورة، رفض الجميع طرق عمل الزعيم، وأعلن الأمين دباغين عن عدم رضاه لجميع محاولات ومبادرات التي كان من ورائها مصالي. ولهذا كان وراء الأزمة التي أضعفت حزب الشعب الجزائري سنة 1949 مع آيت أحمد[3].

لقد ارتبطت انتخابات المجلس الجزائري باسم ناجلان وزير التربية الوطنية الفرنسي الذي عين حاكما عاما على الجزائر يوم 12 فبراير 1948. في البداية كان هذا المسؤول الجديد يجهل واقع الجزائر، لكنه تحمس لتثبيت سلطة فرنسا، وفرض وجودها وطاعتها على كامل القوى الممثلة للشعب الجزائري. لقد كانت هذه الانتخابات عارا على فرنسا والحاكم العام، هذا الأخير الذي تلقى احتجاجات من فرنسا والخارج رغم محاولاته لتبرير ما اقترفه من تزوير مفضوح. ووجه فرحات عباس في إحدى مداخلاته في المجلس البلدي، تهمة للحاكم العام "ناجلان" بتزوير الانتخابات، مما جعل الحاكم العام يمنعه من مواصلة حضور جلسات المجلس الجزائري...[4]. لقد فشل ناجلان في ضمان السير الحسن لانتخابات 1948 و1951 لهذا استقال يوم 15 مارس 1951 بعد أن

[1] - بوعبد الله حفيظ، المرجع السابق، ص.157.

[2] -Patrick Eveno, Jean Planchais, op.cit, p.36.

[3] -Khaled Merzouk, op.cit, p.186.

[4] - عزالدين معزة، المرجع السابق، ص.215.

خيب ظن الجميع رغم وجود التزوير قبله، إلا أن السلطة الاستعمارية ضحت به لتبييض صورتها أمام الرأي العالمي.

وطال عملية التزوير، تجديد المجالس العامة في شهر مارس 1949، وخرجت حركة مصالي الحاج وفرحات عباس منها مهزومة، بينما اشتد عود الموالين. ورغم تدخلات فرحات عباس لإجبار الحاكم العام على تغيير تدخل الإدارة وفبركتها لانتخابات مهيأة مسبقا، لم تجد مساعيه نفعا، واضطر إلى إمضاء اتفاق مع مصالي الحاج في أبريل 1949 ينادي بحق الشعب الجزائري في تكوين دولة مستقلة[1].

أراد الحاكم العام من وراء تزوير الانتخابات قطع الطريق أمام حركة انتصار الحريات الديمقراطية حتى لا يشتد عودها. وكشفت انتخابات المجلس الجزائري 4-11 أبريل 1948 على وجود أسماء جديدة للمناضلين بالنسبة للحركة الوطنية، أما الموالاة فالأسماء كانت مألوفة لدى الإدارة الاستعمارية، لذا دعمتها في الانتخابات من حيث التمويل، والدعم، والدعاية، وتضييق الخناق على الاستقلاليين لإفساح المجال لهؤلاء، القيام بالتزوير وتكثيف المراقبة[2].

ولم يكتف الحاكم العام ناجلان بالإبداع في عمليات التزوير حتى أنه تجرأ وحط من قيمة الموالين للإدارة الفرنسية من النخبة الجزائرية الفرانكفونية المتعلمة في قولته الشهيرة:" المسلمون والعرب خاصة لا يحبون مطلقا الأعمال اليدوية، فالذين يستطيعون مواصلة تعليمهم من بينهم، سيصبحون محامين أو أطباء أو صيادلة أو موثقين، لكن كمهندسين مثلا فهذا غير وارد، إنهم يعشقون المهن الكلامية، ومن ثم الجدل السياسي العقيم. أما عمل الأرض أو الموارد الأولية فهي حرف تبدو لهم حقيرة وتافهة"[3]. لكن هذا الحاكم قد نسي أن القانون الفرنسي الساري المفعول على مستعمرتها الجزائر والمخصص لتنظيم شؤون الأهالي العامة، والممتد من سنة 1866 إلى غاية

[1] - بوعبد الله حفيظ، المرجع السابق، ص.160.

[2]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص.124.

[3]- عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية(1871-1962)، المرجع السابق، ص.38.

1919 كان لا يسمح للجزائريين مهما كان مستواهم من التحصيل الثقافي الحصول على أي منصب ما داموا غير متجنسين (Naturalisé Non)، وغير حاصلين على أهلية المواطنة الفرنسية[1].

وكما كان منتظرا جرت الانتخابات الجزئية للمجلس الجزائري في ظروف سيئة بالنسبة لمصالي، وتعرضت حركة انتصار الحريات الديمقراطية لمتابعات بالجملة مست بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، لهذا كانت الغائب الأكبر في هذه الانتخابات، بحيث لم تقدم مرشحين وهذا ما أقرته اللجنة المركزية[2]. وحول المراقبة وعملية الفرز في المراكز الانتخابية، استدعت الإدارة القياد والأمر مفهوم، لتخويف الناخبين وترهيبهم من أجل التصويت لصالح الموالاة، أما من حيث الجانب التقني فيلاحظ انخفاض واضح فيما يخص عدد المصوتين إذ بلغ في انتخابات 1948 حوالي 441023 مصوتا، بينما كان في انتخابات فبراير 1951 حوالي 352824 مصوتا. وفي هذه الانتخابات نالت قائمة اليمين لتجمع الشعب الفرنسي والاتحاد الجزائري في القسم الأول عدد كبير من الأصوات. وفي القسم الثاني انهزم الاستقلاليون، وحصدت قائمة الأحرار على 42 مقعد، وتحصلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على 9 مقاعد بينما تحصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 8 مقاعد. نحن نعلم أن وسائل كبيرة استخدمت حتى نصل إلى هذه النتائج: تفتيش للاستقلاليين، مصادرة الجرائد، اعتقالات، وجود عسكري في مكاتب الانتخابات، تزوير القوائم الانتخابية. إن هذه النتائج قطعت شعرة معاوية التي كانت تربط بين فرحات عباس والفرنسيين، وبالتالي أصبح يفكر في أسلوب التغيير في الجزائر بالقوة العسكرية. كانت إدارة حزب الشعب الجزائري قد قررت توسيع نطاق هذا الغضب الشعبي والحماس الثوري إلى أكبر قدر ممكن من المناطق الجزائرية بواسطة مندوبي الولاية[3].

وهكذا استمر أسلوب التزوير المحترف في سائر الانتخابات اللاحقة مثل الانتخابات الجزئية لعام 1950، والانتخابات العامة عام 1951، حيث لم يفز منتخب واحد لا من الإتحاد الديمقراطي، ولا من حركة الانتصار،

[1]- المرجع نفسه، ص.38.

[2]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص.136.

[3]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص.165.

فلم يبق للمنتخبين لمواجهة هذه الفضائح سوى الامتناع عن التصويت أو الاحتجاج والتنديد[1]. وأفرزت نتائج الانتخابات الجزئية للمجلس الجزائري ما بين 4 إلى 11 فيفري 1951 غياب ممثلو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وذلك نتيجة إحجام اللجنة المركزية للحزب عن المشاركة في هذه الانتخابات، كما أفرزت كذلك مرة أخرى خروج الحزب الشيوعي منها صفر اليدين كما حدث له في انتخابات أبريل 1948، أما النتيجة الأخرى وهي فوز الموالاة بها، حيث ظهر ممثلون جدد في هذه الانتخابات من منطلقات اجتماعية وثقافية مختلفة: بدو، حضر، أميون، قياد وحتى كوادر مثقفة: أطباء، محامون، وأصحاب زوايا ونفوذ[2].

لقد عاشت الجزائر ضغوطات كبيرة منذ شهري مارس-أبريل 1950، وشملت كامل البلد تقريبا نتيجة التوقيفات والاعتقالات التي انطلقت من تبسة إلى الغرب بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة (الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية)، حيث وقعت المنظمة منذ يوم 18 مارس في مؤامرة خطيرة، بسبب كشف أحد إطاراتها عبد القادر خياري المدعو "رحيم" أعضاء المنظمة الخاصة للشرطة...[3]

ولعبت صحافة المعمرين دورا كبيرا في إثارة الأحقاد لما نشرت أن فرنسا مهددة، وطلبت من الإدارة مضاعفة الضغط على الجزائريين لإفشال هذه المؤامرة. وقامت الأحزاب الجزائرية تندد بمحاكمة المناضلين الجزائريين، ونظمت مظاهرات في عدة مدن جزائرية من بينها: وهران، والجزائر، وبجاية، والبليدة ما بين شهر أبريل ونوفمبر 1951، لكن القوات الفرنسية تمكنت من التصدي لها بكل قوة وحزم. ومن بين أهم نتائج هذه المحاكمات الثقيلة نذكر على صعيد الحصر محاكمات جرت في كل من وهران، وعنابة، وبجاية شملت 195 إدانة جمعت لوحدها مجموع 606 سنة كإدانة بالسجن، و6 قرون ونصف لمنع الإقامة، وبلغت 15 قرنا و34 سنة بالنسبة للحكم بعدم التمتع بالحقوق المدنية، ونحو 50 مليون فرنك (للفترة) كغرامات[4]، وحصدت الجزائر 30

[1]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق.

[2]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص.142.

[3]- عزالدين معزة، المرجع السابق، ص.215.

[4] -Hafid Khatib, op.cit, p.25.

مقعدا من أصل 625 مقعد المخصصة للبرلمان، و14 مقعدا لمجلس الجمهورية (مجلس الشيوخ)، وكانت هذه الانتخابات هي الأخيرة التي نظمت في عهد الجمهورية الفرنسي الرابعة كما كانت سنة 1956 آخر انتخابات تشريعية تنظم في الجزائر قبل تحقيق الاستقلال. ففي الجزائر حضر السيدان بورجو وأبو بأنفسهم قائمة القسم الثاني وألزما الوالي على قبول مرشحيهم الخمسة[1]. وبمناسبة انتخابات المقاطعات في أكتوبر 1951 وقع أول انشقاق عندما قدم الحزب الشيوعي مرشحين، بينما تنادى حزب حركة الانتصار، والإتحاد الديمقراطي، والعلماء بالامتناع عن التصويت، وظهر أن الجبهة الجزائرية سيكون مصيرها الفشل، وذلك ما حدث فعلا سنة 1952 لأسباب إيديولوجية "شخصية" اختلاف في المنطلقات والأهداف[2].

وفي هذه الانتخابات التشريعية عين أحمد بومنجل من الاتحاد الديمقراطي على رأس قائمة المرشحين (قسنطينة- عنابة)، واتصل موريس بابون بمناضلي فرحات عباس الذين وقدم لهم عرض من أجل سحب اسم بومنجل من رأس القائمة، لأن قائمة الأحرار كانت موجودة ويمكن في هذه الحالة سحب اسم واحد منها لإضافة اسم من الاتحاد الديمقراطي. لكن مناضل الحزب رفض اقتراحه. وهذا ما فوت الفرصة على الاتحاد الديمقراطي وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولم يتحصل أي واحد على مقعد بعد الانتخابات. إن عملية تزوير الانتخابات التشريعية ليوم 17 جوان 1951 هو تحدي بدون تعليق، لأن كل الأحزاب ذاقت الفشل في القسم الثاني باستثناء حصول الحزب الشيوعي الجزائري على مقعدين في القسم الأول المخصص للأوربيين، الأول في الجزائر والثاني في وهران. وربما أن سنة 1951 كانت سنة الحزب الشيوعي لما قررت لجنته المركزية إصدار نداء لتوحيد قوائم الأحزاب الانتخابية، ووضع أرضية لسياسة مقبولة للجميع[3]. كما اقترح الحزب عقد اجتماع لهذا

[1] -Charles-Henri (Favrod), La Révolution Algérienne, Plon, 1959, p.22.

[2] - بوعبد الله حفيظ، المرجع السابق، ص.166.

[3] -Hafid Khatib, op.cit, p.21.

الغرض قبل غلق ملفات المرشحين المحددة يوم 27 ماي 1951، لكن كالعادة خيبت آمال الحزب الذي لم يتلق أي إجابة لاقتراحه[1].

وبعد ظهور نتائج انتخابات جوان المخيبة للآمال، وبمبادرة من قبل الحزب الشيوعي توحدت الأحزاب الجزائرية وأسست الجبهة الجزائرية (F.A.D.R.L)، وتمكن مؤسسوها من عقد جمعية عامة تنفيذية لهم خلال اجتماع 5 أوت 1951 في سينما دونيازاد بالجزائر، شارك فيها 700 شخص، وترأسها الشيخ العربي التبسي، وأحيطوا بمسئولي الأحزاب الجزائرية الثلاث، وجمعية العلماء المسلمين، وبعض المشاركين الأحرار مثل: أحمد توفيق المدني وجمال سفنجة[2]. ورغم وجود برلمانيين جزائريين في التشريعيات الأولى (1946-1951) والثانية (1951-1956) لم نلمس جدية الممثلين في الاجتماعات البرلمانية باستثناء تدخلات نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية داخل المجلس البرلماني المنتخب لأول مرة في عهد الجمهورية الرابعة، ومن أهم النواب الذين مثلوا الجزائريين في التشريعيات الأولى (1946-1951) بقصر البربون:

- **من عمالة الجزائر:** محمد بن قدور بن طيب (الحركة الجمهورية الشعبية)، عبد الرحمان بنتونس(اشتراكي)، محمد خيضر (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، أحمد مزغنة (ح. ا.ح. د)، عمار اسماعيل (مرشح حر).

- **من عمالة قسنطينة:** علاوة بن علي شريف (مرشح حر)، هاشمي بن شنوف (مرشح حر)، ومسعود حواس بوقادوم (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، وعبد القادر قاضي (مرشح حر)، وجمال دردور (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، وعبد الرحمان جماد (شيوعي)، ومحمد الأمين دباغين (حركة انتصار الحريات الديمقراطية).

- **من عمالة وهران:** غلام الله لعريبي (مرشح حر)، أحمد مكي بزاغود (مرشح حر)، محمد مقراني (شيوعي)[3].

أما البرلمانيون الذين مثلوا الجزائريين في التشريعيات الثانية (1951-1956) فهم على التوالي[4]:

---

[1]- Ibid.
[2]- Liberté, N°426, Le 9 Août 1951.
[3]- Liste Des députés d’Algérie sous la Quatrième République (1946-1958), Parlement @ liste. ens_lyon.fr
[4] - Ibid..

- **من عمالة الجزائر:** محمد آيت علي (الحركة الجمهورية الشعبية)، عبد الرحمن بن تونس(اشتراكي)، علي بن لخضر براهيمي (اشتراكي)، منور سايح (اشتراكي- راديكالي)، عمار اسماعيل (اشتراكي- راديكالي).

- **من عمالة قسنطينة:** علاوة بن علي شريف (الحركة الجمهورية الشعبية)، ابن باأحمد مصطفى، محمد الصالح ابن جلول (تجمع الشعب الفرنسي)، محمد بن قانة (اشتراكي)، عبد القادر قاضي (الاتحاد الديمقراطي-الاشتراكي للمقاومة)، توفي يوم 1955/01/02، علي قاضي (الاتحاد الديمقراطي-الاشتراكي للمقاومة)، يوسف كسوس (الأحرار)، توفي يوم 1952/06/01، عمار نارون (من الجمهوريين الأحرار)، عبد المجيد أورابح (اشتراكيي).

- **من عمالة وهران:** جيلالي حقيقي (اشتراكي)، أحمد مكي بزاغود (اشتراكي)، شريف سيدي قارة (اشتراكي)، التحق يوم 1953/09/20، جلول ولد قاضي (الاتحاد الديمقراطي-الاشتراكي للمقاومة)[1].

ولم تأت مشاركة النواب المسلمين في الانتخابات ودخول البرلمان لإسماع صوت الجزائريين بنتائج تذكر، وظلت طبقة المعمرين منغلقة الفكر تعمل على دحض كل الإصلاحات، وتحت ضغط البرجوازية الفرنسية على حكومة باريس دفعتها للتوجه وفق المنطق الاستعماري وأتباعه من جماعة بني-وي وي...[2].

ومن جهة أخرى، لم تتأثر الحركة الوطنية بالتزوير، بل ازدادت رسوخا بالعمل الوطني، وشكلت جبهة سياسية جديدة في 5 أوت 1951 كما ذكرنا سابقا، جمعت أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، والحزب الشيوعي الجزائري، وكان هدف الجبهة الجديدة فضح ممارسات الإدارة الاستعمارية وتلاعبها. كما طالبت الجبهة الجزائرية بضرورة إلغاء انتخابات شهر جوان 1951 المزورة، وضرورة الاستجابة إلى مطمع الشعب الجزائري، والحق في تشكيل قوى سياسية جديدة[3]. وقد طرح غي برفيلي إشكالية كبيرة في تكوين الحركات الوطنية والأمم داخل مناطق الإمبراطورية الفرنسية لما اعتبرها حركات فاشلة وخسارة

[1]- Liste Des députés d’Algérie sous la Quatrième République (1946-1958), op.cit.

[2]- عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، تحت إشراف الدكتور: الدكتور حمري الجمعي، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص.84.

[3]- المرجع نفسه، ص.86.

لفرنسا، وهي مجرد ظاهرة طبيعية لها آثارها العادية ومبررة لحركتها الاستعمارية[1]. ولربما مثل هذا التفكير هو الذي تسبب في الإخفاقات السياسية المتتالية، ودفع بالصيدلي فرحات عباس إلى السير نحو التخلي عن فكرة الارتباط مع فرنسا حيث كتب يقول: "منذ سنة 1948 وإلى غاية 1954" ونحن نطرح المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة، وأمام رئيس الجمهورية والبرلمان الفرنسي، فوجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدولة الفرنسية برمتها ضد شعب ضحى الكثير في سبيل تحرير فرنسا"[2].

وبعد اندلاع ثورة التحرير في نوفمبر 1954، تعمدت الإدارة الاستعمارية إلى إلغاء الانتخابات وحل المجالس المنتخبة بحجة خطورة الوضع الأمني وما تقتضيه المرحلة من تطبيق الأحكام الخاصة وحالة الطوارئ. وعرفت المرحلة إقبالا سياسيا محتشما بسبب تراجع النواب الجزائريين عن ممارسة مهامهم في مختلف المجالس المنتخبة، إما بالغياب غير المبرر أو بالتقاعس تارة أو بالانسحاب كلية عن طريق الاستقالة. حقيقة أن الإدارة الفرنسية حاولت أن تتجاهل الثورة في البداية لكي تزول وتخمد، ولكي لا تؤثر على سياسة فرنسا التوسعية، وأيضا لكي لا تكسب ثقة الشعب الجزائري...[3]. لقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى استخدام مختلف الأساليب للإبقاء على الجزائر مستعمرة دائمة، و لم تتورع حتى في استخدام المظاهر الشكلية للديمقراطية كالانتخابات وإنشاء المجالس والجمعيات، كما أنها عملت على ضم الجزائر بالقوة لفرنسا، وعندما أعيتها الحيل حاولت تجنيس الجزائريين مع احتفاظهم بالأحوال الشخصية الإسلامية. غير أن ذلك سقط أمام اندلاع ثورة نوفمبر المظفرة سنة 1954[4].

المبحث الثالث: النواب وانطلاقة الثورة (1954-1956).

---

[1]-Guy Pervillé, L'Influence Française Sur La Formation du Mouvement National Algérien, op.cit, p.55.

[2]-Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, p.187.

[3]- عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كترة، باتنة، د-ت، د-م، ص.44.

[4]- هدى معزوز، المرجع السابق، ص.209.

1- النواب والوضع السياسي قبيل اندلاع الثورة:

لقد شهدت الجزائر مع مطلع سنة 1954 تنظيم انتخابات يوم 31 جانفي التي جرت بدون تسجيل حوادث. واستطاع الباشاغا ابن ميلود خلادي، من عين الصفراء، ومن قائمة الأحرار الفوز بمقعد كمستشار للجمهورية بعد فوزه على منافسه شرقي من الحزب الشيوعي في الدور الثاني، بينما انسحب بقية المرشحين. وسجل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حضوره بقوة في الانتخابات المحلية أمام قوائم الأحرار والشيوعيين في غياب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي أرادت أن تكون انتخابات تجديد المجلس الجزائري بدون مشاركة الجزائريين، كما دعت الحركة في هذه الظروف إلى عقد مؤتمر وطني جزائري لتوحيد صفوف الجزائريين، لكن هذه المبادرة لم تستجب لها الحركات الأخرى، حيث دعت جمعية العلماء المسلمين إلى مؤتمر ثقافي لمنافسة مشروع مصالي، بينما اتخذت حركة فرحات عباس كعادتها الحذر من حركة الانتصار[1]، ورغم مقاطعة حركة الانتصار، فإن هذه الانتخابات جرت في وقتها وبمشاركة الناخبين التي بلغت نسبة 47% في القسم الأول، و35% في القسم الثاني. وتحصل الحزب الشيوعي الجزائري على 10% من الأصوات في القسم الأول (15% في القطاع الوهراني)، وعلى 1,5% في القسم الثاني. ومن جهته تحصل الإتحاد الديمقراطي على 8 % من أصوات القسم الثاني (22% في القطاع الوهراني)[2].

وبمناسبة انعقاد الدورة 20 للجامعة العربية، تمكن النائب السابق محمد خيضر من التدخل يوم 16 جانفي 1954 أمام اللجنة السياسية، ودافع على وحدة القضية المغاربية، كما راح يحفز الجامعة العربية على طرح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة. وبطلب من صالح بن يوسف (ممثل تونس) أنشئ صندوق مولته الدول العربية لدعم حركات التحرير في المغرب العربي قدرت ميزانيته بـــ15 مليون[3].

---

[1] -A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 2, op.cit, (Synthèse de Renseignements), 10[éme] Région Militaire, 1H3399, Alger, Le 24 Février 1954, p.405
[2]-Ibid.
[3]-Ibid, p.406.

وعلى الصعيد الداخلي حاول مناضلون من حركة الانتصار المنطوين تحت لواء المنظمة الخاصة انتهاز فرصة الصراع بين مصالي الحاج وحسين لحول وأتباعهما للظهور على الساحة السياسية كمجموعة مسئولة وفعالة ليس لها أي ضلوع في الأزمة التي عصفت بحركة الانتصار بين المصاليين والمركزيين. وفي شهر مارس فرضوا أنفسهم بعد تأسيسهم اللجنة الثورية للوحدة والعمل من أجل الحفاظ على الوحدة، واستدعاء مؤتمر لتحقيق ثورة بالتعاون مع أحزاب من المغرب وتونس للقضاء على الاستعمار الفرنسي. ومن جهته عرفت حركة فرحات عباس تراجعا بعد خروج النواب البرجوازيين المعروفين، وتقاعس الآخرين منذ سنة 1953 وعدم دفعهم لمستحقات الاشتراك (544 مناضل من عمالة الجزائر دفعوا حق الاشتراك على المستوى الوطني)[1]، وهذا ما دفع بالمناضلين والمكتب الفيدرالي للحركة في الجزائر إلى مطالبة المسئولين لحزب البيان بتوضيح موقفهم، ونددوا بعدم مبالاة نواب الحركة داخل المجالس، واتهموا أعضاء المكتب السياسي، وطالبوا بتنظيم اجتماع لمؤتمر الحزب.

وفي هذه الفترة ظهر فرحات عباس متعبا من المناضلين، وطلب تقارير عن وضعية فروع حزبه[2]. ويمكن القول أن السنة التي سبقت الثورة كانت حافلة بالنشاط لدى البعض من الطلبة بتأسيسهم جمعية الشباب الجامعي لقسنطينة (A.J.E.M.C) برئاسة لاخضاري أحمد، ومايزة حليمة نائبا للرئيس، وسعدان فضيلة نائبا ماليا[3].

وعلى غرار الطلبة عادت الكشافة الإسلامية الجزائرية إلى النشاط سنة 1954 بعد إبعاد بوزوزو من القيادة وأصبحت في يد كل من السيدين: لاغا، وقداش. والملاحظ أن ما بين 50 و60 فوج كان ينشط عبر التراب الوطني في الوقت الذي كان فيه نحو 30 أو 40 فوجا مجمدا نشاطه[4]. ومنذ شهر مارس 1954 أصبح حزب حركة الانتصار مقسم إلى درجة أن الكثير من الشخصيات الحزبية أمثال: فروخي، ودماغ العتروس قد

---

[1]- A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 2, op.cit, p.416.
[2]- Ibid.
[3] -Ibid.
[4] -Ibid, IH3399, p.429.

طالبوا باستقالتهم من الحزب، بينما رفض فرحات عباس انضمامهم إلى حزبه، أما شخصيات أخرى فقد تحدثت عن تأسيس حزب وطني جديد يسيره حسين لحول بدعم من بودة أحمد[1].

وعقدت في الشهر نفسه عدة مداخلات في البرلمان من أجل رفع نسبة الجزائريين المسلمين في القسم الانتخابي الأول، وقدم هذه الاقتراحات النائب آيت علي، وابن تونس، والنائب اسبرابر من الحزب الجمهوري (M.R.P) والنائبة سبورتيس من الحزب الشيوعي الجزائري. هؤلاء جميعا رؤوا في هذه الخطوة الأولى مخرجا للوصول إلى قسم موحد يجمع الفرنسيين والجزائريين. وللتذكير فإن المسلمين حسب القانون الداخلي لم يمثلوا سنة 1948 إلا 11% من الناخبين في القسم الأول، و12% سنة 1951، لترتفع إلى 13,8% خلال هذه الفترة (وجلهم أي 50% هم من القبائل الكبرى)[2]. لقد شعرت الإدارة الاستعمارية باقتراب الثورة بعد وصولها تقارير تشير إلى استعدادات في هذا الاتجاه. فقبل ستة أشهر من انطلاقتها زار الحاكم ليونار منطقة الأوراس برفقة رينيه ماير وعدد من نواب عمالة قسنطينة[3]. وإضافة إلى هذا كان الوضع الاجتماعي على حافة بركان بسبب ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الجزائريين في الأرياف، وهي الوضعية التي استغلها الحزب الشيوعي الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، لزيادة وثيرة التصعيد بالضغط على الإدارة الاستعمارية أكثر. ومن أجل الوقوف على حقيقة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، زار الجزائر وفد تكون من الشخصيات الفرنسية التالية: متران، مرتنيد، وال-هال، فوج، مورو، نير، ومادول بطلب من الحزب الشيوعي الجزائري من 13 إلى 22 أبريل 1954. وكانت لهم فرصة زيارة بعض المراكز المحلية في العمالات الثلاث، واستقبلوا ممثلين عن الحزب الشيوعي الجزائري، وممثلين للنقابة العامة للعمال، والعلماء، وممثلي الأحزاب التقدمية والوطنية (ا.د.ب.ج) و(ح.ا. ح.د)[4]. وهكذا تبين تراجع دور النواب بشكل ملحوظ قبيل اندلاع الثورة بما فيهم نواب الاتحاد الديمقراطي رغم هيكلتهم

[1] -A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Mars 1954.
[2] -A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, IH1202, Bulletin Politique Mensuel, Mois de Mars 1954, p.421.
[3] -Ibid.
[4] -Ibid.

في صفوف حزب كبير. و لم تعد جمعية اعلماء المسلمين تهتم بالسياسة بعد أن تفرغت للجانب التربوي باستثناء لقاءات بعض العلماء كالشيخان: الإبراهيمي والبيوض بالعلماء العرب، والشخصيات الفاعلة في الجامعة العربية. وعلى المستوى الخارجي كان لمعركة "ديان- بيان- فو" في الهند الصينية، أثرها الكبير في نفوس الجزائريين، بالإضافة إلى تعاطفهم مع الشعبين التونسي والمغربي بعد اندلاع الثورة في بلديهما. وهو ما حدث فعلا لما وجه فرحات عباس يوم 9 جويلية 1954 نداء لتوقيف العنف في البلدين، وطالب بعقد ندوة في باريس لإشعار السلطات بخطورة الوضع في الشمال الإفريقي، لكن مناضليه تقاعسوا خاصة فرع وهران بفعل غياب المناضلين في الاجتماعات[1]. ومن جهة أخرى توجه فرحات عباس رفقة بومنجل إلى القاهرة ما بين 26 جويلية و3 أوت، بمناسبة الذكرى الثانية للثورة المصرية أين التقى بأعضاء من الحكومة المصرية، وبعض المسئولين في الجامعة العربية، وبعض سفراء الدول العربية، والشيخ الإبراهيمي والشادلي المكي. وخلال لقاءاته، عارض أي تدويل للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وصرح أن الحل في تعاون جزائري-فرنسي، وهذا ما جعله محل انتقاد من قبل الشخصيات العربية وحتى من قبل مناضلي حزبه بعد رسائل اللوم الموجهة إليه[2]. في هذه الأثناء، لم يكن فرحات عباس يعلم بقيام الثورة، ولكنه تنبأ بأن الأوضاع التي زادت تعفنا وسوءا في جميع النواحي، لا بد أن تؤدي إلى انفجار الأوضاع في الجزائر[3].

ونظمت انتخابات لتجديد مكتب المجلس الجزائري (31 جانفي-7 فبراير 1954) و لم يترشح أي نائب جزائري في قائمة القسم الأول. وأفرزت النتائج عن فوز لاكيير بمقعد الرئاسة لثالث مرة، والسيد ابن سالم عيسى(المسيلة) بمقعد النائب الأول للرئيس، وصالحي محند (بجاية)، نائب ثاني للرئيس، والأمناء: حمودة نوي، بولسان محمد، آيت علي محمد، وانتخب على شكال في اللجنة المالية، وعلى السيد قاضي، منية، مصباح على

[1] -La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 2, op.cit, 1H1202, Bulletin Politique Mensuel, Mois de D'Août 1954, p.492 .
[2]- La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 2, op.cit.
[3] -عزالدين معزة، المرجع السابق، ص.223.

رأس اللجنة الأولى والثانية والخامسة. وكانت نتيجة قوائم الأحزاب في الدور الأول (31 جانفي 1954) على النحو التالي:

- حركة انتصار الحريات الديمقراطية: 0
- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: 6
- الحزب الشيوعي الجزائري: 12
- قائمة الأحرار: 35

وفي انتخابات الدور الثاني يوم 7 فبراير أسفرت على النتائج التالية:

- حركة انتصار الحريات الديمقراطية: 0
- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: 2
- الحزب الشيوعي الجزائري: 3
- قائمة الأحرار: 10

ورغم أن هذه الانتخابات جرت في هدوء تام[1]، إلا أن انحياز الإدارة لصالح قائمة الأحرار كان أمرا مقضيا. وحسب التقارير كانت مشاركة الناخبين جد محتشمة بسبب تساقط الثلوج، وعدم مبالاتهم بالحياة السياسية بعد الأزمة التي عصفت بحركة الانتصار، وتواطؤ الإدارة مع نواب الموالاة[2]. ولأول مرة لم يترشح نواب القسم الثاني تحت غطاء الأحزاب الفرنسية رغم تعاطف البعض منهم مع بعض الاتجاهات أمثال: الدكتور ابن سالم الذي لم يخف انتماءه إلى الحزب الاشتراكي-الراديكالي[3]. وفي جلسة المجلس ليوم 20 ماي دار نقاش ساخن

[1]- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Mars 1954.
[2]-Ibid.
[3]-Ibid, Mois de Février 1954.

بين البعض من النواب المسلمين والفرنسيين حول بعض الإصلاحات التي رفضت والمقترحة من قبل الجنرال أومران[1].

لقد كان لنواب الإدارة الاستعمارية عدة تدخلات ورغبات لتعديل بعض القوانين الخاصة بالزراعة، وبناء المدارس، ودعم رعي الرحل، وتحسين أجور الجزائريين، وعمليات بيع السلع ما يوافق عمليات البيع في فرنسا،كالتبغ الذي بيع في المتروبول بـــ 30 ألف فرنك، بينما سعره لم يتعد 13 ألف فرنك في الجزائر. بالإضافة إلى هذا اهتموا بتجديد انتخابات الغرف الفلاحية المتوقفة منذ سنة 1935، والتي كانت تجدد نوابها كل مرة دون مشاركة الناخبين أي بالتعيين، وهذا عكس ما يحدث في فرنسا والمغرب[2]. لقد كانت هذه الرغبات داخل المجلس الجزائري بدون روح وحماس، هذا المجلس الذي ترأسه السايح عبد القادر، حيث ظهر عدم تطور أسلوب النواب الجزائريون الخطابي أثناء المناقشات إلا ناذرا وفي حالات منعزلة بعد انسحاب نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية. لقد أدى هذا التخاذل إلى تحول هذه المؤسسة إلى مجرد منبر لمصالح المعمرين. ومن خلال مراجعة الجلسات والرسائل الواردة إلى هذا المجلس، فإن الجمعيات الفرنسية كانت أكثر حظا من الجمعيات الجزائرية باستفادهًا من إعانات مالية معتبرة كلما طلبت ذلك مثل: رسالة أندري آشياري الذي طالب سايح عبد القادر، رئيس المجلس بإعانة لجمعية التحرير الفرنسي لـــ 8 نوفمبر 1942[3].

ونتيجة لغياب الحل السياسي لمشاكل الجزائريين عرف الوضع الأمني تصاعدا بعد عمليات الاعتداء في صفوف المعمرين، وقطع الطرقات بالحجارة. وزاد الوضع تعقيدا بعد الزلزال العنيف الذي ضرب مدينة الشلف يوم 9 سبتمبر1954، والذي خلف خسائر كبيرة بلغت 1409 قتيلا، و5000 جريحا، و60 ألف شخص بدون مأوى. وقبل أيام من اندلاع الثورة، زار وزير الداخلية الفرنسي متران الجزائر وعرض في خطابه برنامج

---

[1]-Bulletin Politique Mensuel, N°1H1202, op.cit, Mois de Mai 1954, p.416.

[2]-A.O.M, GGA, Carton N°7F/40, Assemblée Algérienne, Commission Budgétaire, 3éme Commissions, 1951-1953.

[3]- A.O.M, GGA, Carton N°7F/40, Assemblée Algérienne, Carton N°7F/55, Assemblée Algérienne, Commission des Finances, Demandes Déversées au Président Baujard 1956, Le 26 Septembre 1955.

حكومته تجاه سكان المستعمرة أمام المجلس الجزائري لتحسين التعليم، وحق الجزائريين في الوظائف العمومية، وتنظيم الميزانية، وتجميع المراكز البلدية، والتعامل مع مشكل المعارضة. لكن الأمور والمعطيات تغيرت بحكم الانتظار وقضى اندلاع الثورة الجزائرية على كل آمال الحكومة الفرنسية التي كانت تعتقد أن سيطرتها على الجزائر التي تقع موقع القلب من الشمال الإفريقي سيمكنها من توجيه قواتها لضرب كلا حركتي المقاومة الشعبية بتونس ومراكش من قاعدتها الآمنة بالجزائر[1]. وهكذا عملت فرنسا على إنشاء "قوة مسلحة محلية"، وتنظيم الإدارة والاقتصاد مما يتفقان مع هذا الانشغال الأعظم، وتزويد الجزائر بأجهزة مناسبة موالية لفرنسا ويختلق نظام سياسي واجتماعي يتعارض مع أهداف جبهة التحرير الوطني وتطلعات الشعب الجزائري، قبل حصوله على الاستقلال بوقت طويل. وهكذا تم تلغيم الجزائر عند نهاية الفترة الاستعمارية[2].

2- النواب والثورة:

لقد خطط للثورة الجزائرية الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية لما ساء الوضع بين السياسيين، وأصبح العمل المسلح حتمية في ظل الصراعات الهامشية بين المناضلين. وانطلقت الثورة في الموعد رغم بعض التأخر حفاظا على السرية التامة يوم الفاتح من شهر نوفمبر 1954. وظهرت قيادات عسكرية للنواحي عبر الوطن تحملت عبء تنظيم الثورة، وقيادة سياسية في القاهرة لتنوير العالم، واكتساب دعم مادي ومعنوي. وهكذا كان أول من سقط بالرصاص وأعدم يوم 1 نوفمبر 1954 هو القايد مشونش الذي كان في الحافلة المتنقلة بين أريس وبسكرة[3].

ومع بداية الثورة عارض رواد النواب الثورة لاستعمالها العنف بعدما التحق بها الكثير من المثقفين نتيجة انسداد الحلول السياسية مع الاستعمار. وباختصار فإن شخصيات مرموقة على مستوى هذه الهيئة الموالية لفرنسا قامت بتوجيه اتهامات خطيرة لجبهة التحرير الوطني واعتبرتها المسئولة الأولى على الفوضى وسفك الدماء وإهدار

[1] - فتحي الديب، المرجع السابق، ص.53.

[2] - عبد الحميد ابراهيم، في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص.24.

[3] - جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص.250.

الحريات الفردية[1]. ومن جملة هذه الشخصيات المتواطئة مع الاستعمار الفرنسي: عبد القادر السايح، رئيس المجلس العام لعمالة الجزائر، ابن شنوف، عضو المجلس الجزائري، ورئيس بلدية خنشلة، والدكتور ابن جلول، عضو البرلمان الفرنسي، ابن قانة، قارة، الدكتور قاضي، ابن بأحمد، اسماعيل وغيرهم ...[2]. وعلى سبيل المثال، بقي الدكتور سيد قارة، وعبد القادر بورقروق يساهمان في حكومة فليكس غيار وبورج مونوفي بصفتهم نواب كتاب دولة. بل أكثر من ذلك فالمئات من المسلمين ساهموا في "لجان الإنفاذ العمومي" الناجمة عن "ثورة 13 ماي 1958"...ويمكن القول بأن مجموعة لا يستهان بها من النخبة المسلمة ناضلت ضد الاستقلال ولصالح الإدماج[3].

وحول البرجوازية والثورة كتب عريب مختار يقول أن البرجوازية تجمع ما بين خطابات متناقضة في الوقت نفسه، أي ما بين مصالحها والتثبت بالاستعمار ومناهضة الجناح الوطني، وبعد الثورة أصبح النواب البرجوازيون يخضعون للإدارة الاستعمارية ويحاولون في الخروج من خطاباقم المتناقضة والتحول نحو المحافظة على مصالحهم دون إثارة الإدارة ضدهم والجناح الوطني[4]. وحول موقف الزوايا والطرقيين فإن الآراء تضاربت، فمثلا موقف الزاوية التيجانية من الاستعمار الفرنسي كان بين التأييد والموالاة من جهة، والمعارضة والمقاومة من جهة أخرى. لكن بعد انطلاق الثورة الجزائرية، أثبتت الشهادات الحية لبعض المجاهدين، وبعض الوثائق الأرشيفية على أن شيخ الزاوية التيجانية السيد أحمد التيجاني كانت له مواقف إيجابية ومشرفة له وللزاوية التيجانية بتماسين خلال هذه الفترة، منها مساهمته في تشكيل لجان شعبية سنة 1955م لدعم وتموين الثورة واستغلال علاقته بالسلطة الاستعمارية لخدمة أهالي المنطقة والثورة الجزائرية[5].

---

[1]- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954- 1956)، م المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر/ د.س، ص ص: 306-307.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص.419.

[4]-Arib Mokhtar, op.cit, p.79.

[5]- رضوان شافو، موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 9، جامعة غرداية، 2013. أنظر إلى الموقع: http://elwahat. univ-ghardaia.dz, Mercredi 20 Août 2O14

ويعود فضل تحول البعض عن مواقفهم المعروفة، بعدما أعلنت جبهة التحرير الوطني الحرب على كل العملاء والخونة الجزائريين الذين تواطئوا ضد إخوانهم الجزائريين، وأعطت أوامر بتصفية وقتل العملاء بعد إرسال عدة رسائل تهديد بمقاطعة تعاملهم مع الجيش الفرنسي. وفعلا تمت تصفية عدة شخصيات برلمانية مثل: الشريف بن حبيلس، وعدة قياد، وباشاغاوات مثل: الآغا العربي لخضر والآغا سعدي سعيد في باتنة والباشاغا تيطح في الميلية[1]. وعن أسباب التصعيد والتصفية إنما ترجع إلى بروز باشاغاوات وقياد في عدة مناطق تواطئوا مع الاستعمار، وكانوا بمثابة أعين وجواسيس، وأحدثوا عدة مشاكل لمناضلي جبهة التحرير الوطني بالقبض عليهم وتعذيبهم وحتى تصفيتهم...[2].

3- فشل نواب "كتلة 61":

أمام الواقع العسكري وغياب الحل السياسي، اندفع النواب المسلمون بقيادة عميدهم الدكتور ابن جلول إلى تأسيس كتلة "النواب 61" لدفع الإدارة إلى الاستجابة إلى مطالبهم تحت ضغط الحرب، إلا أن جميع التدابير اصطدمت بجدار الصمت كالعادة مما جعل فرحات عباس يعلق:"الجزائر الفرنسية" هي وحدها عبارة عن إهانة في الاتجاه الصحيح...باستثناء الجنرال ديغول فإن المسيرين الفرنسيين- لم يقوموا بأي جهد للتأقلم مع مقتضيات فترة ما بعد الحرب... رفضوا الاعتراف بوطنية شعوب ما وراء البحر، وتجاهلوا حقنا في الديمقراطية"[3]. وبعد تعيين جاك سوستيل حاكما عاما في جانفي 1955، استخف بالثورة والجزائريين وأراد جعل الجزائر مقاطعة فرنسية. واتخذ إجراءات ردعية تجاه الثوار بتكثيف التعزيزات العسكرية، والتضييق على النواب أمثال عزالدين مازري، وإبراهيم أرزقي، وحسين مسعد الذين أرسلوا إلى جنوب القطاع القسنطيني، ووضعوا تحت الإقامة الجبرية في شهر جويلية 1955. وبمناسبة إجراء الانتخابات البلدية في يوم 24 أبريل 1955، اتخذت الإدارة الاستعمارية جملة من التدابير ذات معنى لإبعاد النواب الجزائريين عن الثورة، وقامت بإجراءات أخرى تخص المجالس البلدية واللجان

---

[1] - جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص.270.

[2] - المرجع نفسه، ص.250.

[3] -Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, op.cit, pp:.29,32.

البلدية والجماعية منها: حضر على النائب أو المندوب في إحدى المجالس (الجزائري أو الجمهوري أو المجالس العامة) المشاركة في الانتخابات البلدية[1]. ومن شهر نوفمبر 1954 إلى أبريل 1956، ومع بداية أحداث الثورة ساند نواب القسم الثاني سياسة الإلحاق للحاكم العام سوستيل حتى يوم 25 سبتمبر 1955، وإلى غاية هذا التاريخ فإن أغلبية المسلمين (مجموعة 61) رفضت هذه السياسة من أجل دعم الأغلبية الساحقة من المجتمع المؤيدة للفكرة الوطنية الجزائرية[2].

وبعد انقلاب الأمر بنجاح ثورة نوفمبر، ودعما لسياسة التصعيد للقضاء عليها، تقرر في عام 1956 إنشاء 680 قسما إداريا موزعا على 13 عمالة بمعدل قسم واحد في الدائرة[3]. ويتوفر قائد القسم الإداري المتخصص (SAS) على مخزن محدد بخمسة وعشرين رجلا. وهكذا ازداد عدد الحركى ورجال المخزن مع نجاح الثورة[4]. وتصعيدا للوضع، اتخذ المجلس الوطني بعد نقاش 28-30 جويلية عدة إجراءات منها: تمديد حالة الطوارئ إلى غاية أبريل 1956، واستحداث عمالة عنابة، وإقامة محاكم استثنائية في الجزائر، وقسنطينة، ووهران. وكان لتمديد مدة حالة الطوارئ ردود أفعال من قبل الجزائريين حيث سادت حالة من الاستياء لدى الشيوعيين، والعلماء، والنواب المسلمين، هؤلاء اعتبروا الإجراء منافيا للديمقراطية، ومجرد عجز لحل المشكل. أما الأوربيون، فقد اعتبروا أن من الواجب تحويل جميع السلطات إلى السلطة العسكرية[5]. وبعد الهجوم على الشمال القسنطيني ومقتل النائب علاوة (ابن أخ فرحات عباس) بعدما استهدفته قنبلة، وجرح خلال العملية الفدائية الحاج سعيد، مفوض مالي في المجلس الجزائري وهو في مكتبه بأربع طلقات نارية أصابته كلها في الرجل[6]، ساد النواب الجزائريون الخوف والفزع بصفتهم مستهدفين من قبل الإدارة لمعارضتهم لها من جهة، ومن قبل جيش التحرير

[1]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص.73.

[2]- Robert Aron, Les Origines de La Guerre d'Algérie, op.cit, p.287.

[3]- عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص.27.

[4]- المرجع نفسه.

[5]- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois d'Août 1955.

[6] -Echo Du Soir, N°2040, Dimanche Le 21 Août 1955.

الوطني بسبب تخاذلهم في الالتحاق بالثورة من جهة أخرى. أما الحاكم العام جاك سوستيل، فطلب من السلطة تعزيزات أخرى (12000 إلى 15000 عسكري) لمواجهة الثورة، واتخذ إجراءات أمنية مشددة لمراقبة مرور الأشخاص، ووضع مشروعا اقتصاديا للرفع من المستوى المعيشي للسكان[1].

في هذه الظروف، حاول النواب المسلمون القيام بمبادرة سياسية وإرسال وفد منهم إلى باريس تكون من البرلمانيين: ابن علي الشريف، وابن جلول، وابن قانة، وقاضي علي، وأعضاء من المجلس الجزائري: ابن شنوف، وحربي حواس. واستقبل الوفد يوم 31 أوت 1955 من قبل رئيس برلمان الجمهورية، ووزير الداخلية والقوات العسكرية. وقدم النواب صورة عن الوضع الذي تعاني منه منطقة القطاع القسنطيني، واحتجوا عن عمليات القمع من قبل قوات الأمن[2]. وأهم ما ميز نواب "كتلة 61" في هذه الفترة، هو اتخاذهم مواقف صارمة تجاه الإدارة لم نعهدها من قبل، وهذا في محاولة أخيرة لربح المعركة السياسية التي خسروها منذ مدة من أجل تذكير الاستعمار بأنهم أحسن بديل من الذين اختاروا العنف والمواجهة، ويمكننا أن نلمس ذلك مثلا حين قدموا مذكرة إلى رئيس الوزراء الفرنسي تضمنت 5 نقاط أساسية هي:

1 - إيقاف الضغط بكل أشكاله المدني والعسكري.

2 - تجريد الأوربيون من السلاح أو تسليح المسلمون الذين جردوا منه.

3 - متابعة السيد بنكيت (Benquet) وسجنه مع أتباعه.

4 - إعادة دفن جثث الضحايا بعد التعرف على أجسادهم، وفتح تحقيقات قضائية ضد مجهول للوصول إلى السفاحين.

5 - والحل السياسي أن سياسة الإلحاق، وحتى القانون الشخصي قد تجاوزهما الزمن.

---

[1] -Ibid, N°2049, Mercredi Le 31 Août 1955.

[2]- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois d'Août 1955.

وفي الأخير، اختتمت المذكرة تذكر أن الفكرة الوطنية عمت كل الشعب، لهذا يجب البحث عن حل يرضي الآمال الوطنية للشعب الجزائري[1].

وهكذا قرر نواب "كتلة 61" رفض سياسة الإلحاق يوم 26 سبتمبر 1955، وعدم المشاركة في جلسات المجلس الجزائري. وفي يوم 30 سبتمبر صوتت الجمعية العامة لهيأة الأمم المتحدة بالأغلبية على تسجيل القضية الجزائرية في مداولاتها[2]. وحملت بعض التقارير الفرنسية بعض المغالطات لما ذكرت تصاريح خاطئة أنسبتها إلى النائب ابن جلول بعد إدراج القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 30 سبتمبر 1955 وهذا في قوله أن هيئة الأمم المتحدة إنما تهتم بقضية لا تعنيها، وهي تحاول بهذا إضعاف مفعول "كتلة 61". وفي المقابل هي تعترف أن الدكتور ابن جلول سبق له أن أرسل أمينه إلى مدينة قالمة لجمع المعلومات لإعداد ملف حول أحداث 20-21 أوت 1955[3]. ويمكن الرجوع إلى شهادة الحاكم العام جاك سوستيل الذي أقر بفرحة ابن جلول بعرض القضية، وأنه ساهم في هذا النجاح[4]، كما سبق لابن بأحمد مصطفى البرلماني المستقيل، وعضو في "كتلة 61" أن قام بجمع الأدلة من شهادات وصور تدين العمل الإجرامي للقوات الاستعمارية في الجزائر. وسلمت الملفات التي جمعها بصفته رجل قانون إلى مكتب "كتلة 61" الذي كون ملفات ضد القمع لتكون دعاية وتستغل على المستوى الدولي[5].

وأمام ضغط النواب والثورة، قرر الحاكم العام جاك سوستيل تأجيل جميع الانتخابات في الجزائر في شهر ديسمبر 1955. وعرفت حركة استقالة النواب سابقة لم تعهدها المجالس مدة طويلة خاصة مجالس عمالة قسنطينة، لتشمل بعض نواب المعمرين الذين رؤوا ضرورة الانسحاب من الحياة السياسية. وكانت الاستجابة على النحو التالي:

---

1 -Centre des Archives National, Dossier GPRA, N°48, Note Remise à M. Le Président du Conseil des Ministres, Paris Le 1er Septembre 1955.
2-Charles-Henri (Favrod), op.cit, p.87.
3 -A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Septembre 1955.
4- Jacques Soustelle, Aimée et Souffrante Algérie, Plon, Paris 1956, p.152.
5 -A.O.M, GGA, op.cit, Mois de Mars 1956.

- استقالة 21 مستشار عاما مسلما من جملة 37 مستشارا.
- استقالة 329 مستشار بلديا من القسم الثاني من جملة 683.
- استقالة 8 من مستشاري البلدية التابعين للقسم الأول.

وللعلم أن كل النواب المسلمين لعمالة قسنطينة قد وصلهم نداء التهديد بالقتل من قبل جيش التحرير الوطني، الذي طالبهم بالاستقالة قبل يوم 1 جانفي 1956[1]، وأملا في اختزال طول مدة الحرب، ناشد النواب الليبراليون والحركة الديمقراطية والتقدمية الفرنسية بفتح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، التي فرضت نفسها كممثل شرعي لقضية الشعب الجزائري، بينما حتى النهاية ظل المنادين بالجزائر الفرنسية متمسكين برفض المفاوضات مع ج.ت.و لاقتناعهم أنها ستنتهي بالاستقلال[2]. لقد كانت الإصلاحات التي حملها "جاك سوستيل" ما هي إلا عبارة واضحة لسياسة المماطلة وربح الوقت، تعودت فرنسا على اتباعها في كل مرة تكون فيها في مأزق.

ودون شك تذكر عباس تلك الوعود البراقة التي قدمتها فرنسا الرسمية عشية الحرب العالمية الثانية وأثنائها، لكن بعدها أفرطت في استعمال العنف ضد الجزائريين الذين ساعدوها في تحرير أراضيها من النازية. و لم تدم حالة الحيرة والتردد التي انتابت عباس والتي عرفنا أسبابها لتحل محلها ساعة الجد خاصة بعد أن تم تصفية ابن أخيه علاوة عباس...[3]. هذا الأخير قيل حوله الكثير، حيث شهد له الأعداء بمساهمته في الثورة كسوستيل، وهناك من اتهمه بالنشاط في جمعية الأخوة الفرنسية-الإسلامية كعلي كافي، الذي اعتبرها سابقة خطيرة منه، تخدم أطروحة الاندماجيين، ولو لم نضع لها حدا لأحدثت شرخا في المجتمع الجزائري[4].

---

[1] -Ibid, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Décembre 1955.
[2] -Jean Sprecher, Le Statut de l'Algérie & Ses Habitants, Revue Les Deux Rives de La Méditérranée, http://idh-Toulon.net/Samedi 20 Mai 2006.
[3] - عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص.73.
[4] - علي كافي، مذكرات، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص.90.

لقد حدثت فعلا اتصالات بين سوستيل وفرحات عباس، وهذه الاتصالات أقلقت جبهة التحرير التي وجهت تحذيرا صارما جاء فيه:" تدور شائعات تتأكد كل يوم بخصوص محادثات سرية تجرى بين سوستيل وفرحات، والرائد مونتاي، رئيس المجلس العسكري الحاكم، وكيوان، ومندوب وزارة الداخلية، ومصالي، وتأمل الإدارة العسكرية بواسطة عباس، وكيوان ومصالي إيقاف حركة جيش التحرير الوطني في مقابل بضعة إصلاحات سياسية وفي هذا خطأ جسيم، فجيش التحرير الوطني لا يعترف لأي إنسان بالحق في أن يتكلم باسمه..."[1]، وهكذا ابتعد فرحات عباس والنواب شيئا فشيئا عن الإدارة، حتى أن البعض منهم التحقوا بالثورة بعدما تأكدوا استبعاد أي مساهمة لهم في الحل السلمي برفض الطرفين: جبهة التحرير الوطني والسلطة الفرنسية.

ورغم أن هجوم 20 أوت 1955 كاد أن يعصف برؤوس كثيرة من النواب على رأسهم "ابن جلول" و"باأحمد" و"فرحات عباس"، إلا أن جناح الاتحاد الديمقراطي أبدى تقربا من جناح الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني، وسارت الأمور ضد فرنسا بعد مبادرة حركة "النواب 61" لما طالبت من السلطة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني. وبعد مضي ثمانية أشهر من الثورة، أي في سبتمبر 1955، ذكر مصطفى الأشرف أن تطور العقليات بلغ حدا جعل هؤلاء النواب الذين كانوا دائما من أعوان الاستعمار، يتخذون موقفا متشددا من إصلاحات الوالي العام سوستيل، ومن المشروع الرسمي للإدماج، حتى أن مجموعتهم (مجموعة الواحد والستين) التي تشكلت في 26 سبتمبر، أخذت تتحدث عن "فكرة القومية الجزائرية" التي لم يجد هؤلاء النواب بدلا من الاعتراف بها في آخر الأمر، بحكم رضوخهم للأمر الواقع، ولذلك أخذوا يدافعون عنها[2]. وهكذا ذابت مجهودات النواب، واختار البعض منهم الانسحاب من الحياة السياسية مضطرين بعدما تأكدوا من أن فرنسا لا تفهم إلا الأسلوب الذي اختاره الثوار. أما البعض الآخر، فكان أكثر شجاعة لما حملوا السلاح، والتحقوا بجيش التحرير الوطني. وهناك الكثير من اعتقد أن مهمة النواب المسلمين هي مهمة مستحيلة، حتى أن الإدارة الاستعمارية كانت

[1]- عبد الحفيظ بوعبدالله، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية(1919-1962)، المرجع السابق، ص.176.

[2]- مصطفى الأشرف، الجزائر (الأمة والمجتمع)، الترجمة من الفرنسية، الدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص.151.

تدرك أن هؤلاء لا يمثلون في آخر المطاف إلا أنفسهم، ولا يمكنهم تجاوز القانون الذي اعتمدوا عليه كسلاح دون الوسائل الأخرى. وكان جاك بارك من بين الممثلين للإدارة الذي توقع مبكرا فشل حركة النواب وفيدرالية النواب المسلمين[1].

4- استقالة النواب الجزائريين:

بعد نجاح الثورة وفشل سياسة سوستيل حاولت الحكومة الفرنسية بقيادة غي موليه التخلي عن إدارة الحكومة العامة يوم 6 فبراير 1956، فتم الاستغناء عن سوستيل، وعين الوزير المقيم روبير لاكوست مكانه. وأصبحت سياسة فرنسا ترمي إلى تهميش دور النواب داخل المجلس الجزائري بالاعتماد على الجماعات المحلية، ومضاعفة عدد البلديات والدوائر والعمالات دون اللجوء إلى الانتخابات، لتبعدهم عن فضح جرائمها والتضييق أكثر على الثورة. ومن جملة التدابير التي اتخذها الوزير المقيم خلال عهدته: إجراء لقاءات سرية مع جبهة التحرير الوطني تمحورت حول احتفاظ فرنسا بسيادتها على البلاد التي ستقسم إلى عدة مناطق مع إبقاء الوحدة مع فرنسا على شكل فيدرالي، وتتمتع بمجالس خاصة منها: مجلس فيدرالي منتخب من قسم واحد يمثل الجميع. لكن هذه المحاولة فشلت بسبب انتهاء مهمته بسرعة (يوم 30 سبتمبر 1957)، بالإضافة إلى خوف المعمرين من المستقبل. وفي بلاغ لنواب "كتلة 61" ذكر أن وفدا تكون من شخصيات جزائرية وهم: ابن ميلود خلادي، مهدي عبد القادر، من مجلس الشيوخ وابن شنوف، بوطالب حسين، ماضي، من المجلس الجزائري، ابن باأحمد، ابن جلول، من البرلمان سابقا، استقبلوا يوم الجمعة 16 مارس 1956 من قبل لاكوست، الوزير المقيم، وعبروا له عن قلقهم لما يتعرض له الشعب الجزائري من تهديدات. ووضحوا له أن المتطرفين من الأوربيين استغلوا التوتر القائم وهم بصدد الإعداد لاعتداء عسكري على تجمعات المسلمين وبالأخص داخل المدن[2].

---

[1]-J.Berque, Le Maghreb Entre Deux Guerre, Paris, Le seuil, 1979, p.242.

[2] -Centre des Archives National, Dossier GPRA, N°48,Assemblée Nationale, Communique des 61, Paris, Le 16 Mars 1956.

لقد تضاعفت استقالة النواب منذ شهر ديسمبر 1955 كما أسلفنا لتعمّم العملية وتشمل الكوادر في البرلمان والمجلس الجزائري. وآخر مبادرة هي استقالة سايح عبد القادر في مارس 1956، وقيام نواب "كتلة 61" يوم 20 مارس التصويت على لائحة لحل المجلس الجزائري والمجالس الأخرى[1]. وهكذا أصبحت مختلف المجالس شبه فارغة من النواب الجزائريين منهم من اختار الاستقالة الإرادية، ومنهم من قبل بها خوفا من مصير التصفية. وهكذا ساد التسيب داخل مختلف المجالس المنتخبة، فبمناسبة انعقاد اجتماع المجلس العام لقسنطينة يوم 25 أبريل 1956 لم يحضر إلا 4 نواب مسلمين وهم: برخروخ، وبولسان، وابن عبود، والدكتور لخضاري[2].

ومن جهتهم طرق نواب "كتلة 61" جميع الأبواب لحث السلطة الاستعمارية على اتخاذ إجراءات تكرس التهدئة، وتغلب منطق السلم على المواجهة مثل التصريح الذي وجه إلى رئيس الجمهورية لما استقبل وفد منهم تكون من: ابن ميلود سي خلادي، مهدي عبد القادر، من مجلس الشيوخ، وابن شنوف، بوطالب حسين، من المجلس الجزائري، ابن بأحمد، ابن جلول، برلمانيون سابقون، واستغل النواب الفرصة وناشدوه بعمل أي شيء لوقف العنف بين البلدين ما دام الوقت يسمح لذلك. وأضاف التصريح أن السلطة لا تعترف إلا بالقوة بعد اندلاع ثورة نوفمبر1954، بينما هي تجهل أنها لم تعد محصورة في الأوراس بل عمت كل الوطن وأن الشعب كله وراء ثورته[3].

وفي هذه الأثناء، رفض ابن جلول في تصريح له سفر فرحات عباس ومقربيه إلى القاهرة[4]، وهذا إنما يعكس مدى خوف رئيس فيدرالية النواب السابق من تقرب ممكن بين جناح فرحات عباس والجناح الثوري من جهة، ومن جهة أخرى وضح مدى تمسك البعض من النواب المترددين بفرنسا في انتظار مرة أخرى هدية منها قد

---

1 -A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois d'Août 1955.

2- A.O.M, GGA, , Mois d'Avril 1956, op.cit.

3 -Centre des Archives National, Dossier GPRA, N°48, Assemblée Nationale, Déclaration de Personnalités Musulmanes Algérienne Reçue Par Le président de la République, Paris Le 20 Mars 1956.

4- Ibid.

تسقط من السماء وتحفظ لهم كرامتهم وكرامة الجزائريين بعد معاناة سياسية، وتضحية بدون مقابل منذ سنة 1919.

ولربما بعد نضال سياسي استمر لعقود، يمكن الحكم أن فشل مساعي النواب هي مرآة عاكسة لفشل الإدارة الاستعمارية، لأن التعويل عليها والصبر على تجاوزاتها دون إنصاف، جعل هذه الأخيرة تعتقد أن بفضل نواب الموالاة يمكن حكم الجزائر مدة أطول بدون حرج وضغط بسبب مسالمتهم لها، ولهذا كانت المجالس المنتخبة عاجزة في تحقيق المساواة بين النواب الجزائريين والفرنسيين في الهيئتين الانتخابيتين فما بالك مساواة الإدارة الاستعمارية بين الجزائريين والمعمرين. لقد أدى هذا الإحباط في النهاية إلى تفكير النواب في الاستقالة وهجرة البلاد، واتضح ذلك بعد ركون نواب "كتلة 61" إلى الراحة، ليتحول الصراع داخل الجزائر بين الاستعمار وإدارته وجبهة التحرير الوطني وجيشها. وصرح ابن بأحمد أنه من الضروري هجرة الجزائر واللجوء إلى أماكن أخرى[1]. أما ابن شنوف، رئيس بلدية خنشلة، فإنه ظهر لمدة قصيرة داخل البلدية في بداية شهر أبريل، ليذهب إلى فرنسا مع زوجته ومنها إلى سويسرا. ومن جهته حل الزعيم السابق للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فرحات عباس بالقاهرة يوم 21 أبريل برفقة الدكتور أحمد فرنسيس، والشيخ توفيق المدني، وابن الشيخ حسين عباس، من جمعية العلماء، لقد التحقوا كلهم بالمتمردين[2]. ولاكتساب عطف الرعايا الأجانب في الجزائر ناشدت جبهة التحرير الوطني سنة 1956 يهود الجزائر على دعم حركة الثورة من أجل تحقيق الاستقلال، ولقي النداء إقبال البعض، إلا أن الأغلبية منهم كانت صفوفهم ممزقة بين المحافظة على الانتماء إلى الأصول الجزائرية أو الارتباط بفرنسا بحكم المزايا المتحصل عليها وعلى رأسها الجنسية. وقد شهدت السنة نفسها تأسيس منظمة الدفاع عن الجزائر الفرنسية (O.R.A.F) من قبل مجموعة من الفرنسيين لمكافحة ظاهرة الإرهاب ضد الأوربيين حسب

[1]- Centre des Archives National, Dossier GPRA, op.cit.
[2]- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois d’Avril 1956.

زعمهم ولمساعدة الجيش الفرنسي في حربه ضد جبهة التحرير الوطني، وعلى عكس ما أسست عليه هذه المنظمة راحت تنظم الاغتيالات والعمليات التفجيرية في باب الوادي خاصة معقل العناصر الفدائية في الجزائر العاصمة.

وللتضييق على الجزائريين، قررت الإدارة الاستعمارية حل المجلس الجزائري يوم 12 أبريل 1956 من قبل الحاكم العام لاكوست الذي حاول تجنب معارضة نواب القسم الثاني[1]. ويرجع سبب حل المجلس إلى ضغط الثورة على النواب وعدم مناقشة هؤلاء لقرارات المجلس بعد استدعائهم لحضور أشغاله لمناقشة تنظيم الحماية الاجتماعية، مما استلزم الاكتفاء بمشروع تقويمي صوت عليه 55 نائبا من مجموع 120 وامتنع عن التصويت كل المفوضين المسلمين[2].

ومن المفارقات التي صادفناها في هذا البحث أن حتى البعض من المؤرخين ومنهم غي برفيلي اعتبروا أن المسلمين كانوا أكثر اقتناعا بسياسة جاك سوستيل إثر اجتماع انعقد في سبتمبر 1955 وضم 61 منتخبا اندماجيا (من بين 90)، حيث صدر بيان أعلن فيه أن أغلبية المواطنين قد انضموا إلى فكرة الأمة الجزائرية، إلا أن بعض الموقعين على ذلك البيان فندوا هذه الفكرة وطالبوا بدلها تطبيق فوري لسياسة الاندماج.

ومن أمثال هؤلاء نذكر الدكتور ابن سونة، من تيارت، وعبد الرحمن فارس، نائب رئيس المجلس الجزائري. غير أن هذا الأخير غير رأيه فيما بعد وطالب بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، ولكن آخرون كانوا أكثر ثباتا في مواقفهم ومن بينهم المحامي علي شكال الذي لم يتوقف عن الدفاع على مشروع الجزائر الفرنسية، وعندما اغتيل في 26 ماي 1957، صرح قاتله بأنه قتل آخر صديق لفرنسا...[3]. في نهاية المطاف، فشلت سياسة فرنسا الاندماجية والثقافية في الجزائر، لكنها كونت بصفة غير إرادية ظاهرة غير متحكم فيها استفادت منها بشكل كبير الحركة الوطنية أي الدولة والوطن[4]. وعند التطرق إلى تجربة النواب الجزائريين هناك الكثير من

---

[1] - Robert Aron, op.cit, p.287.

[2] -Ahmed Hannache, op.cit, p.80.

[3]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص.418.

[4] -Guy Pervillé, op.cit, p.68.

المؤرخين من اعتبر حركتهم حركة موالية منذ البداية. وقد كان ابن جلول وأتباعه يتشدقون بأفكار وشعارات اندماجية، كانوا يظنون أنها تناسب السياسة الفرنسية مثل التوافق الإسلامي-الفرنسي وأصدقاء الديمقراطية والحرية وغيرها من الشعارات الانهزامية التي لم تشفع لهم أمام السياسة الفرنسية المتعنتة[1].

لقد حاولت فرنسا عن طريق مرسوم 20 مارس 1956 منع المهاجرين الجزائريين في فرنسا الذين لم يحسوا بالأمن الالتحاق بعائلاتهم إلا بإذن من الشرطة خوفا من مشاركتهم في الثورة[2]. وهناك اعترافات تدين الإدارة الاستعمارية بعد بلوغ الثورة لأهدافها. هذه الإدارة كانت غائبة وغير ظاهرة في البلد، هل كانت فعلا موجودة؟ لقد صدمت من قبل أحد الإداريين المدنيين الذي ادعى أنه لا يوجد قدماء من المحاربين المسلمين في شارعي العسكري، بينما أعرف العشرات منهم من حرب 1914-1918 و1939-1945 وحرب الهند الصينية[3].

وكل هذه الاتهامات تعبر عن غياب الحس بالمسئولية لدى الإدارة الاستعمارية، لهذا اختزل فرحات عباس الوضع المشئوم الذي وصلت إليه البلاد بذلك التصريح الذي خص به الجريدة السويدية "Expressen" لما قال:"إذا كانت فرنسا تريد السلام، فعليها البحث عن اتفاق مباشر مع جيش التحرير"[4]. ولتحقيق هذا السلم اقترح الزعيم 4 نقاط:

- الاعتراف بسيادة الشعب الجزائري.
- تعيين حكومة مؤقتة في الجزائر بمشاركة لجنة التحرير.
- تعيين لجنة دولية لمراقبة الفترة المؤقتة لضمان ممتلكات المواطنين.

---

1 - قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940-1954)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص.155.

2 -Documents Nord- Africains, N°308, 12 Avril 1958, p.2.

3 -Colonel(er) Philippe Duvernoy, l'Algérie au Visage Imperial, Actes de La Journée Régionale d'études Organisé par le Ministère de La Défense, op.cit, p.73.

4- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Juin 1956.

- إجراء انتخابات حرة تحت مراقبة دولية[1].

وهكذا اختارت فرنسا المواجهة، واستبعدت الحل السياسي السلمي، مما تسبب في تمديد الحرب بعد انسحاب النواب من الحياة السياسية داخل المجالس، وهذا ما ترك الإدارة والسلطة الاستعمارية في حيرة تبحث عن جبهة من الموالاة كما كان الحال سابقا، إلا أن الأمور تغيرت بفرض الثورة منطقها على الساحة السياسية والعسكرية. كما أن السبب الرئيسي لطول الحرب في الجزائر حسب رأينا، هو ظهور أهمية الصحراء الجزائرية في التجارب النووية الفرنسية حتى تبقى فرنسا قوة عظمى من جهة، وإرادة الإدارة الاستعمارية إدخال الصحراء ضمن إستراتيجيتها العامة، بتعزيز دور شركاتها الاقتصادية خاصة البترولية.

وللحديث عن ما أصاب النواب من إحباط نتيجة إهمال الإدارة الاستعمارية المقصود، اعترف منداس فرانس أنه كان على فرنسا مساعدة من وقفوا معها، وطابوا ببقائها، لكن للأسف لم ينالوا أي دعم لا من قبل الإدارة، ولا الحكومة، ولا الصحافة، ولا داخل المجالس. لم يكن لهم أي منبر للتعبير[2]. واعترف جان سبيشير[3] لما كتب يقول: "منذ 40 سنة في فرنسا، لاحظت أن الكثير من الحقائق الأساسية للجزائر كانت ولازالت مجهولة لدى الرأي العام. لهذا أقدمت لتوضيح كفرنسي من الجزائر كيف أصبحت واعيا بأن الجزائر كانت مستعمرة، وكيف وصلت أن تمنيت نهاية النظام الكولونيالي. سيرت فرنسا الجزائر و لم نقل أبدا في فرنسا أننا نحكم ولاية، ولايات... كلمة جزائري لم تظهر أبدا في النصوص الرسمية[4].

لقد استنزفت حرب الجزائر كل إمكانيات فرنسا بعد حرب الهند الصينية، وانهت وجودها الاستعماري كما بدأ سنة 1830، مخلفة آثارا نفسية ثقيلة لا زالت تشكل عقبات في العلاقات بين البلدين. لقد خضعت الحكومات خلال الحرب لضغوطات اللوبي الكولونيالي من جهة، وهذه المرة مدعمة من قبل أغلبية السكان

[1]- Ibid.

[2]- Patrick Eveno & Jeans Planchais, op.cit, p.102.

[3]-جان سبيشير (Jean Sprecher): هو أستاذ سابق في الجزائر، كان من الليبراليين، درس في جامعة الجزائر في كلية الحقوق، كان ضد النظام الكولونيالي والعنصرية في الجزائر. المرجع: عائشة كسول، جريدة الوطن، 18 ماي 2006.

[4] -Jean Sprecher, op.cit.

الأوربيين الذين لم يترددوا في الترول إلى الشارع (6 فبراير 1956، و13 ماي 1958، واستعملوا المتاريس في جانفي وأيام ديسمبر (1960)، ومن جهة أخرى لضغوط الجيش المؤهل لبقاء الهيمنة الفرنسية[1]. إن الذاكرة المشتركة بين البلدين لم تكن أبدا علاقة حضارية، لقد أرادها الاستعمار علاقة خضوع المغلوب للغالب كقدر مكتوب، فغنم التصعيد والطرد كما كان الأمر لما اختار إلحاق الضرر بمستعمرته المفضلة، فلا حضارة فرنسا استفادت منها الجزائر، ولا ديمقراطية طبقت فيها حسبما جاء في ثورة 1789.

[1]- Ibid.

الخاتمة

لقد كانت أعمال الاستعمار الفرنسي دائما تصب في تجاه التصعيد والتضييق على الحريات الفردية للجزائريين، كما تفنن وإدارته في إعداد القوانين الردعية، وأساليب أقل ما يقال حولها أنها كانت أكثر عنصرية، وهذا لضمان البقاء في الجزائر والاحتفاظ بها كملحقة للمتروبول إلى الأبد. ونجد أن السياسة الاستعمارية خلال فترة ما بعد إصلاحات 4 فيفري 1919 إنما اعمدت بصفة ملحوظة على إبعاد القضية الجزائرية عن المجتمع الدولي آنذاك. ونجد أن الحكومات المتعاقبة على قصر البربون لم تتمكن من تشخيص البعد الحقيقي للمسألة الوطنية في تعاملها مع النواب الجزائريين أو مع غيرهم.

من المعروف أن نظرة السلطات الفرنسية ومعها الإدارة الفرنسية كانت قاصرة في حل مشاكل الجزائريين بعد ما قدموا تضحيات جسيمة بمشاركة المجندين والمتطوعين منهم في الحرب العالمية الأولى. إن النظرة الاستعمارية لم تتعد النظرة الضيقة والسطحية للأمور، فبعد إصلاحات 1919 أصبحت الإدارة الفرنسية تركز على عرقلة السير الحسن للأحزاب السياسية الجزائرية الفتية خاصة حركة الأمير خالد التي طالها عانت من التزوير خلال مشاركتها في الانتخابات من 1919 إلى 1923، وانتهت كما هو معلوم بنفي زعيم حركة "المساواة" إلى دمشق.

ولعبت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشتها الجزائر دورا في هيمنة المعمرين والإدارة الاستعمارية التي مثلتها الحكومة العامة، حيث ازداد نفوذ العنصر الأوربي رغم قلتهم، بينما بقيت الأمور على حالها بالنسبة للجزائريين المحرومين، ولم تستفد الطبقة المثقفة والمحظوظين من القياد وقدماء المحاربين المجنسين من الحقوق التي حلموا بها خاصة ما تعلق بالمساواة مع الفرنسيين. وبعد ظهور نجم شمال إفريقيا وحركة النواب الجزائريين قلل المعمرون والإدارة الاستعمارية من شأنها، إذ راحوا يرددون أن فكرة القومية الجزائرية مشتتة في المجتمع الجزائري، واستدلوا على ذلك بأن التيارات السياسية في الجزائر كانت تختلف اختلافات جوهريا في نظرة كل منها حول المسألة المتعلقة بمستقبل الجزائر، ويمكن القول أن الإدارة الاستعمارية في الجزائر إنما استغلت خلافات الحركة الوطنية لضرب المجتمع الجزائري في عروبته وإسلامه، وانتهجت سياسة التفريق بين الجزائريين، كما تعاملت مع الحركة الوطنية على أساس المصلحة وما يخدم الحركة الاستعمارية والمعمرين.

ومن الواضح أن الأحزاب السياسية الجزائرية ما بين الحربين كانت قد واجهت الواقع الاستعماري بطرق محتشمة وليونة خاصة جناح النواب الذي حاول مناظرة السياسيين بواسطة القانون الفرنسي انطلاقا من المجالس المنتخبة التي شكلت فضاء تنظيميا، إلا أن الإدارة بقيت مغلقة في وجه النواب الجزائريين أمام الأغلبية الأوربية الممثلة لمختلف المجالس المنتخبة، وكذا عراقيل رؤساء البلديات والمجالس المنتخبة الذين عزموا على عدم السماح لأي جزائري الترقية إلى منصب شيخ بلدية بقوة القانون الردعي المكرس للتفرقة والتمييز العنصري بين سكان الأرض والدخلاء.

وأهم ما مميز حركة النواب خلال الفترة المدروسة هو أنها كانت تدور حول الكفاح بالقانون لعدة اعتبارات خاصة لما نعلم أن المقاومات الشعبية خلال القرن التاسع عشر كلفت الجزائريين تضحيات كبيرة إلى جانب مصادرة الكثير من أراضيهم وهجرة السكان إلى الأرياف وخارج البلاد تحت وطأة التهديد والتصفية الفردية والجماعية. لكن رغم أساليب الاستعمار وسياسته استطاعت حركة النواب المسلمين التأثير ولو جزئيا على الواقع السياسي الذي فرضه الاستعمار خاصة لما أصبحت مجالا للانتقادات من قبل الحركات الجزائرية الأخرى. ولربما كانت جمعية العلماء المسلمين من الحركات الأكثر دعوة إلى جر حركة النواب نحو مطالب وطنية للعودة بالمجتمع الجزائري إلى أصوله العربية الإسلامية، كما اجتهدت حركة الإصلاح من خلال الدروس والخطب ومبادرات الوحدة التي حملها المؤتمر الإسلامي.

ونستطيع أن نستدرك مما تقدم للإشارة أن حركة النواب عرفت معنى الانقسام خاصة بعد نجاح حركة الأمير في الانتخابات وسط الجماهير، وهو الشيء الذي انعكس على لحركة الوطنية بظهور تيارات مختلفة التوجهات كالتيار الليبرالي الذي مثله جناح النواب الجزائريين، والتيار الاستقلالي الذي مثله النجم ثم حزب الشعب الجزائري، والتيار الشيوعي الاندماجي، والتيار الإصلاحي الذي مثلته جمعية العلماء المسلمين، والتيار المحافظ الذي مثله الطرقيون وشيوخ الزوايا.

وبعد تتبع أطوار الحركة الوطنية ومحتوى برامج الأحزاب والأفكار المنتهجة حسب رؤية الزعماء السياسيين الجزائريين للأمور المتعلقة بالساحة السياسية وقضايا ومشاكل الجزائريين، ونظرتهم لمستقبل البلاد خاصة ما تعلق بتجسيد الوحدة كأسلوب للتحرر من الاستعمار، فإننا وجدنا أن هناك من كان يؤمن بالثقافة الغربية والارتباط الوثيق بفرنسا، وهناك من آمن بالنهج الشيوعي والتعاون في ظل الأممية الاشتراكية، وهناك من آمن بالقومية العربية والكفاح المشترك للتخلص من الاستعمار ومخلفاته، لكن لاحظنا أن جل الأحزاب الوطنية حلت لما شعرت فرنسا بخطر الحرب العالمية الثانية، بينما هناك من تطوع في صفوف جيشها تعاونا معها الليبراليون المتعاطفون معها، وهناك من دخل السرية كحزب الشعب الجزائري انتظارا للفرصة المواتية للتخلص من فرنسا والمعمرين.

وقد ظهرت فعلا حقيقة الدعوة إلى الاستقلال خلال الحرب العالمية الثانية من خلال ما احتوى عليه البيان الجزائري، ولم يتوقف الشعب الجزائري عن التضحية خلال الحرب العالمية كما ضحى سابقا خلال الحرب العالمية الثانية، وانطلقت الأحزاب الجزائرية من جديد للتكتل وراء بيان الشعب الجزائري، لكن فرنسا رسمت خطة وعينت لجنة لدراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي لضرب وحدة الجزائريين وربح مزيدا من الوقت. وهكذا تأخر الوقت حتى بعد أحداث ماي 1945 لإعادة بناء الحركة الوطنية على أنقاض الأحزاب التي تم حلها قبل الحرب العالمية. لهذا كانت الانطلاقة هذه المرة بعد الاعتبار من ما حل بالشعب الجزائري إثر مجازر 8 ماي، فأصبحت مثلا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تهدف إلى الجمع بين العمل الشرعي من خلال الاتصال بالجماهير، وبين العمل السري المتمثل في نشاط المنظمة الخاصة.

ومما سبق، يمكن القول أن حركة النواب المسلمين كانت فعلا حركة غير مستقلة في نشاطها بحكم رضوخها للإدارة والقوانين حسب نظام الجمعيات والقوانين المنظمة للنشاط الجمعوي في المجال الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي. ومن هذا الجو السياسي المقيد للحريات والمبادرات لم يكن نواب الإدارة إلى جزء من اللعبة السياسية الدجنة للسلطة والإدارة الاستعمارية لتزيين العمل السياسي المقيد بالحملات والمواعيد الانتخابية أمام الرأي العام الفرنسي، والرأي العام العالمي.

لقد أظهرت حركة النواب تطاحنا بين الزعماء السياسيين مما أجل العمل الموحد وأدى إلى انقسام الصفوف، ولم تفلح مبادرات تشكيل الأحزاب حتى أنها لم تستطع تعويض ما قامت به فيدراليات النواب الموزعة عبر العمالات سابقا. إن جناح النواب كان بإمكانه غلق اللعبة السياسية بمفرده لو تقرب أكثر من الجماهير وفتحه لباب المشاركة في النشاط السياسي، لكن رغم انطلاقته من الجزائر، واعتماده إلا على المثقفين دون غيرهم، ورغم فتحه لمجال الرأي العام لربح الفرنسيين وكسب مساندتهم، ورغم تقرب نوابه من الإدارة لدفعها إلى تبني إصلاحات سياسة واجتماعية لفائدة الجزائريين إلا أن شيئا من هذا لم يتحقق.

ومهما قيل حول نواب الإدارة ودورهم خلال الفترة الممتدة من 1919 إلى 1956 إلا أنهم ساهموا في فتح رأي عام داخل المستعمرة، وهم الذين اقتحموا مجال التمثيل النيابي وأسسوا حركات سياسية لحمل هموم الشعب الجزائري، كما كانت الأفكار الوطنية راسخة بفعل تمسك غالبيتهم بالدين والقيم الإسلامية منذ حركة الأمير خالد، ليبتعد جناح ابن تامي الإدماجي بعده عن السرح الوطني ثم جناح الاندماج الذي تمسك بفرنسا لغاية من أجل تحقيق مساواة بين الجزائريين والفرنسيين، لكن دون التخلي عن الأحوال الشخصية. إن الوطنية عند هؤلاء تعني الإحساس بالوجود في ظل الاستفادة من الحقوق مع العيش الكريم والتطور الحضاري حتى يتسنى للمجتمع ككل بلوغ مستوى معين من الرشد والثقافة ويستطيع حينها قيادة زمام أموره، والتخلص من أعباء الاستعمار والتخلف بكل كفاءة، فحينها تتكون الدولة ويتحقق الاستقلال المنشود.

ومن البديهي أن نشير إلى أن هؤلاء النواب قد ضيعوا وقتا في مطالب لم تخرج أبدا عن النطاق الاجتماعي لتحسين ظروف الجزائريين في مجال السكن والصحة والعمل والعيش الكريم. إن عدم سماع الإدارة لهم ترجم بتأسيس نوادي وجمعيات ثقافية ورياضية واجتماعية للعمل في الميدان لتحسين صورتهم خلال الحملات الانتخابات أو التقرب من المحتاجين الذين غرقوا في الفقر والحرمان. لقد استفادت جمعيات النواب من مساعدات الإدارة ماديا، لكنها لم تكن أبدا في حجم المساعدات المقدمة لجمعيات المعمرين. ولهذا لم يكن بمقدور النواب المسلمين تقديم يد العون لعدد كبير من الفقراء والمعوزين.

والشيء الملاحظ، أن النواب المسلمين من دعاة الاندماج الذين انقلبوا على دعاة الإدماج و لم يندفعوا وراء التجنيس الفردي كما كانت تأمل الإدارة الفرنسية لسلخهم عن مقومات شعبهم وحضارتهم، ويعتبر هذا مكسبا سياسيا مهما حيث ساهم في بقاء المجتمع متماسكا في دينه وأصوله. لقد كان بإمكان هؤلاء اختيار التجنيس للمشاركة في القسم الأول الانتخابي ومزاحمة المعمرين، ولربما حتى تمثيل الجزائريين من منبر أعلى قبل سنة 1945، لكن شيء من هذا لم يحدث، وأحرجوا الإدارة ببقائهم في القسم الثاني حتى تغير فرنسا نظرتها، وتمنح الجنسية الجماعية لكل الجزائريين كما كان الحال مع اليهود.

لقد عومل النواب كموالين للإدارة الاستعمارية ونجحوا في الانتخابات بمساعدة الإدارة وأعوانها بعد الحرب العالمية الثانية لما شاركت جميع الفعاليات الوطنية في الانتخابات المنظمة. لم يتطور النواب نحو الأفكار الوطنية إلا القليل منهم بانضمامهم إلى حركة فرحات عباس **"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"**، إلا أنهم لم يتسرعوا في جر الشعب نحو المجهول بعد تجربة حزب **"أحباب البيان والحرية"** القصيرة وانتهاء وجوده إثر مجازر 8 ماي 1945 وتداعياتها السياسية والاجتماعية بعد السقوط في فخ الإدارة وعملائها.

وهذا إنما يدل على أن المبادرات لتوحيد الصف والمطالب كانت موجودة، إلا أن حب الزعامة وتضارب الإيديولوجيات أعاق كل تقدم باستثناء مبادرة المؤتمر الإسلامي التي لم يكتب لها النجاح بفعل دسائس الإدارة الاستعمارية والجزائريين الموالين والمعمرين الحاقدين.

لقد انتعشت الحياة السياسية بالجزائر بفضل النواب المسلمين منذ عهد الأمير خالد، و لم يكن الأمر هينا لممارسة هذا الحق بفعل المراقبة والمضايقات اليومية لحركة النواب خاصة في الجزائر العاصمة ووهران أين كان الأمر صعبا لوجود مكثف للمعمرين، ولهذا كانت فيدرالية نواب عمالة قسنطينة رائدة في النضال السياسي، وقد تركت رصيدا ميزها عن غيرها من الفيدراليات. وبعد دراستنا للموضوع اتضح أن الجانب السياسي طغى على عمل النواب وأخذ قسطا من وقتهم، لكن الشيء الثابت أنهم لم يفلحوا في كسب الحقوق وفشلوا في تحسين وضع المجتمع الجزائري، فحضورهم داخل المجالس كان مجرد ديكور كما ذكرنا، و لم تتقدم الأمور لأن الوضع داخل المستعمرة

اختلف عن وضع المستعمرات الأخرى كونه جمع بين الاستعمار والاستيطان. ولهذا توجه النواب إلى جمع الاشتراكات والتبرعات لمساعدة المحتاجين وكثيرا من الأحيان كانت تتم عمليات التوزيع والتموين في المناسبات والحملات الانتخابية لتحقيق مصالح ظرفية وربح معركة الانتخابات.

وباندلاع الثورة كاد النواب أن يعرضوا حياتهم للخطر بتنديدهم للعنف ومناهضتهم للثورة في بدايتها، لكن تحت الضغط والتهديد من جهة، وبفعل عدم استجابة الإدارة لمطالبهم حتى في ظروف الحرب المشتعلة، حينها قاموا بمبادرة وأنشئوا كتلة "النواب 61" لدفع فرنسا إلى التعجيل بالإصلاحات لتوقيف التريف، فخيب ظنهم كالعادة بعدما قزمت الإدارة دورهم. وبعد فشل وفودهم أعلنوا تأييدهم للثورة رغم تردد البعض منهم، وطالبوا فرنسا بفتح مفاوضات مباشرة مع الثوار وجناحهم السياسي المتمثل "بجبهة التحرير الوطني". ولتعزيز موقفهم هذا قدموا استقالتهم الجماعية من جميع المجالس النيابية، وتركوا للإدارة فراغا باستثناء البعض من النواب الذين تحملوا عبء تهديد الثوار واستمروا في سياسة الموالاة المألوفة عندهم منذ أن تبنت السلطة إصلاحات عام 1919. و لم تنتهي سنة 1956 حتى قدم جل نواب الإدارة الاستعمارية استقالتهم من مختلف المجالس المنتخبة التمثيلية بعد انسحابهم من الحياة السياسية دون أن ينالوا حق التقدير لا من جانب إدارة الاستعمار التي خذلتهم أو من قبل الجناح الذي قاد الثورة الذي اعتبرهم عبء على الثورة وما وجودهم في المجالس إلا عرفانا بالاستعمار ونصرة لأهدافه ومصالحه.

مصادر ومراجع البحث

قائمة المصادر والمراجع

القسم الأول: مصادر البحث:

أولا: الأرشيف المحفوظ في الجزائر:

1- المركز الوطني للأرشيف(الجزائر):

Dossier G.P.R.A.

- Centre des Archives National, Dossier GPRA, N°48, Note Remise à M. Le Président du Conseil des Ministres, Paris, Le 1er Septembre 1955.
- Centre des Archives National, Dossier GPRA, N°48, Assemblée Nationale, Communique des 61, Paris, Le 16 Mars 1956.
- Centre des Archives National, Dossier GPRA, N°48, Assemblée Nationale, Déclaration de Personnalités Musulmanes Algérienne Reçue Par Le président de la République, Paris Le 20 Mars 1956.

2- أرشيف ولاية قسنطينة:

- A.W.C, Dossier S.L.N.A, Rapport C.I.E, N° 1016.
- A.W.C, Boite N°2, Surveillance Politique des Indigènes, Rapport N°20443, Le 2 Mai 1936.
-A.W.C, Renseignements Indigènes, Rapport C.I.E, N°830, Constantine, Le 12 Juillet 1940.
-A.W.C, Préfecture de Constantine, Cabinet du préfet, Dossier Association, N° I.322.
-A.W.C, Bulletin de Renseignement, Note C.I.E, N°1724, Alger Le 6 Juillet 1942.
-A.W.C, A.W.C, Préfecture de Constantine, Note CIE N°792 ,A/S Du Docteur Benjelloul, Constantine, Le 9 Octobre 1942.
-A.W.C, Rapport Sur Le Moral (Période du 1-15 Juillet 1942), 19 éme Corp- D'armée, Etat Major 2 éme Bureau, N°370/AZ.TS.
-A.W.C, Liste Transmis à M. Le Lieutenant-colonel Courtes, Note C.I.E N°103, Constantine Le 11 Février 1943
-A.W.C, Répercussions de L'Arrestation du Docteur Bendjelloul, Renseignements, Rapport C.I.E, N°2805, Alger Le 23 Novembre 1943.
-A.W.C, Rapport Sur le Moral, Mois de Juillet 1943, 19 éme Cord d'Armée, 2éme Bureau, N°602/ AZ.TS.
- A.W.C, Renseignements, Rapport C.I.E, N°1363, Constantine, Le 30 Octobre 1943.
-A.W.C, Boite N°13, Archives I.R, Textes Fondamentaux (1943-1945), Copie d'une Lettre de Ferhat Abbas à M. Le Président & Les Membres du Conseil D'Administration de La Fédération des Elus Musulmans du Département de Constantine.
-A.W.C, Boite N°13, Archives I.R, Textes Fondamentaux(1943-1945), Les Amis du Manifeste et de La Liberté, Documents Inédit Du Mouvement National, Publication des Archives de La Wilaya De Constantine, 3 éme Circulaire, Le Bureau du Comité Départemental, Sétif Le 7 juin 1944.

3- أرشيف ولاية الجزائر:

-A.W.A, Dossier divers Associations, Carton N° 02, Comité des Meskines N° 71.
-A.W.A, Dossier des Associations, 1Z34, AP N° 34872.
-A.W.A, G.G.A, Discours de M. LE Gouverneur Général à Constantine, Alger Le 26 août 1942.

4– أرشيف ولاية وهران:

-A.W.O, Carton N° 4481, Problêmes Nord Africain, 2éme editions.
- A.W.O, Boite N°4481, Rapport Sur La Presse Indigene en Algérie.
-A.W.O, Boite N°4062, Note pour M. Le Préfet, Tlemcen Le 5 Mars 1937.
-A.W.O, Bulletin Mensuel de Presse Indigènes d'Algérie, Octobre 1937.
-A.W.O, Carton N°4062, Dossier Réformes Musulmanes (Projets Divers), Note C.I.E, N°51.
-A.W.O, Boite N°4481, Problêmes Nord Africain.
-A.W.O, Boite N°4481, L'Administration Principale de La Commune Mixte Saint-Lucien à Monsieur Le Préfet d'Oran, N°3693,s.d.
-A.W.O, Boite N°4481, Rapport sur une Tournée de Propagande en Oranie, 2 Septembre 1938.
-A.W.O, Boite N°4476, Rapport C.I.E, N°294, Oran Le 1 Août 1939.
-A.W.O, Boite N°112, L'activité Indigène dans Le Département d'Oran, Rapport C.I.E, N°4477 I10, Oran Le 28 Février 1942.
- A.W.O, Boite N°4477I10, L'état d'esprit à Oran, Rapport C.I.E, N°611, Oran, Le 27 Novembre 1942.
- A.W.O, Boite N°4477 I10, Projet de Conférence Musulmane, Rapport C.I.E, N°83, Alger Le 14 Janvier 1943.
- A.W.O, Renseignements, L'activité Indigène dans Le Département d'Oran, Rapport C.I.E, N°377, Oran Le 29 Avril 1943
-A.W.O, Extrait D'émission Radiophonique en Langue Arabe(26/9. Radio Berlin à 18H30, Rapport C.I.E, N°659, Boite N°4477 I10, Oran Le 27 Septembre 1943.
-A.W.O, De La Mesure Rapportant L'Arrêté de dissolution De La Délégation Financière Musulmane, Rapport C.I.E, N°688, Boite N°4477 I10, Oran Le 22 Octobre1943.
-A.W.O, Renseignements, L'activité Indigène dans Le Département d'Oran, Rapport C.I.E, N°729, Oran Le 30 Novembre 1943.
-A.W.O, Carton N°4062, Commission Des Réformes Musulmanes, Mardi 21 Décembre 1943.
-A.W.O, Carton N°2620, Comité Français de La Libération National, Commissariat d'état aux Affaires Musulmanes, Alger le 21 Mars 1944.

ثانيا: أرشيف ما وراء البحار:

-A.O.M, GGA, Carton N°1H/35, Affaires Indigènes(1830-1960), Correspondances Politique des Affaires Indigènes(1830-1959), Note N°273S, Alger Le 10 Novembre 1918.
- A.O.M, GGA, Carton N°1H/35, Affaires Indigènes(1830-1960), Correspondances Politique des Affaires Indigènes(1830-1959), Note N°2891, Le 5 Février 1919.
-A.O.M, GGA, Carton N°E//194, Situation Politique et Economique des Indigènes de L'Algérie au 1 Février 1936, Propagande Jeunes Algériens, Faire une Légende de L'émir Khaled, Rapport du Capitaine Vendem, Commandant de l'annexe de Laghouat, Laghouat Le 5 Juillet 1922.
-A.O.M, GGA, Carton N°E//194, Situation Politique et Economique des Indigènes de L'algérie au 1 Février 1936, Propagande Jeunes Algériens, Faire une Légende de L'émir Khaled, Rapport du Commandant de la Zone d'Ouargla, Le 11 Septembre 1922.
-A.O.M, GGA, Carton N°1H/35, Direction des Affaires Indigènes, Service des Communes Mixtes, Rapport de la Direction de la Sureté d'Alger, Alger Le 26 Mars 1932.
– A.O.M, GGA, Carton N°1H/35, Direction des Affaires Indigènes (1830-1960), Service des Communes Mixtes, Rapport de la Direction de la Sureté, Alger Le 3 Juin 1932.
- A.O.M, GGA, Carton N°1H/35,op.cit, Rapport du Préfet de Constantine, Constantine Le 29 Juin 1933.
- A.O.M, GGA, Carton N°1H/35, op.cit, Rapport du Ministère des Affaires extérieurs Française, Le 10 Juillet 1933.
-A.O.M, GGA, Carton N°1H/35 Rapport du Commissaire Responsable de La Sureté du département de Constantine, Constantine Le 12 Juillet 1933.
- A.O.M, GGA, Carton N°9H/53/9/, Rapport de la Commission d'enquête Administrative sur les Evénements qui se sont déroulés du 3 au 8 Août 1934 dans la Ville & le département de Constantine, 19 Septembre 1934.
- A.O.M, GGA, Carton N°9H/82, Situation Politique & Economique des Indigènes de l'Algérie au 1er Février 1936, Election 1936.
- A.O.M, GGA, Carton N° 9H/47, Note sur l'activité de Messali en Algérie du 20 Juin au 2Août1937.
- A.O.M, GGA, Carton N° 9H/47, Commissariat Centrale de Police, Rapport pour Le Directeur de la Sureté Générale d'Alger, N°1036.B.S,23 Octobre 1937.
-A.O.M, GGA, Carton N° 1H/40, Coordination des Activités Politiques & Administratives de l'Afrique du Nord, Réunion de Fonctionnaires & Personnalités, Questions Divers 1941.
- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Janvier 1954.
-A.O.M, GGA, Carton N°7F/40, Assemblée Algérienne, Commission Budgétaire, 3^{éme} Commissions, 1951-1953.
- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Février 1954.
- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Mars 1954.

-A.O.M, GGA, Carton N°7F/55, Lettre de Achiari André Au Président de l'Assemblée Algérienne, Assemblée Algérienne, Commission des Finances, Alger le 26 Mars 1955.
- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Décembre 1955.
- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Mars 1955.
- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois d'Août 1955.
- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Septembre 1955.
- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois d'Avril 1956.
- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier S.L.N.A, Mois de Juin 1956.

ثالثا: الأرشيف الشخصي:

-Archives du Docteur Mohamed Saleh Bendjelloul , Lettre de Marcel Nataf(Avocat à Bône) Pour Le Docteur Bendjelloul, Bône Le 2 Avril 1929.
- Archives du Docteur Mohamed Saleh Bendjelloul, Une Lettre de Bendjelloul au Gouverneur Géneral de l'Algérie, Herbillon Le 2Avril 1930.
-Archives du Docteur Mohamed Saleh Bendjelloul , Lettre Pour le Prefet du département de Constantine avec des signatures des conseillés Musulmans, Herbillon Le 19 Juin 1930.
- Archives du Docteur Mohamed Saleh Bendjelloul, Lettre Pour le Gouverneur Général de l'Algérie, Constantine le 4 Octobre 1930.
- أرشيف الدكتور محمد الصالح بن جلول، وثيقة مرقنة باللغة الفرنسية لبيان الجبهة الدستورية الجزائرية، الجزائر يوم 5 جوان 1943.

رابعا: الأرشيف المطبوع:

-A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 2, Les Portes de La Guerre (1946-1954),Sous La Direction de Jean-Charles Jauffret, Préface du Général Robert Bassac, Rapport Sur Le Moral (extrait), Division de Constantine, Etat Major, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes, 1990.

خامسا: المصادر المطبوعة:

- J.O.R.F, Année 1927.
- Revue Afrique Française, Novembre 1927.
-Bulletin Mensuel de Comité de l'Afrique Française du Comité Algérie-Tunisie & du Comité du Transsaharien, Paris, 1 Janvier 1930.
- J.O.R.F, N°184, 6 Juin 1930.
- " , N° 134, 6 juin 1930.
- " , N° 138, 12 Jui 1930.
- Gouvernement Général de l'Algérie, Direction de l'Agriculture et de la Colonisation (1830-1930), Cent ans de Colonisation Française en Algérie, Imprimerie Victor Heintz, Alger, 1930.

-Le Centenaire de l'Algérie (Ce Qu'en Pensent Les élus des Indigènes du département de Constantine), M.Doumergue, Président à Constantine, Imp: Braman, S.D, Constantine, 1930.
-Note Sur Les Réformes Désirées Par La Fédération des élus des Indigènes du Département de Constantine, Présentée par Le Bureau de la Fédération à M.Maurice Viollette Lors de son passage à Constantine, Le 17 Avril 1931.
-Bulletin de L'Afrique Française, N°2, Février 1935.
-Ferhat Abbas, Pourquoi Nous Créons L'union Populaire Algérienne, Imp, Frèmin Ville, 1938.
- G.G.A, Commission Chargée D'établir Un Programme de Réformes Politiques-Sociales & Economiques En Faveur des Musulmans Français d'Algérie, Imprimé Gouvernement Générale, Alger 1944. Tome1, Alger.
-J.O.R.F, A.C.P, 18 Juillet 1945.
- " , 1ére Assemblée Nationale Constituante, 1ére Séance, 22 Novembre 1945.
- " , 2ème Séance, 28 Décembre1945.
- Les Institutions Algériennes (1870 -1896), Documents Algériens, Service d'Information du Cabinet du Gouverneur Général de L'Algérie, N° 17, 10 Août 1948.
- Capitaine Carret, Centre de Hautes Etudes d'administration Musulmane, Rapport Sur Les étudiants Musulmans Algériens Inscrits à l'université d'Alger, 12 Décembre 1951. - Documents Nord-Africains, n°344-345, 27 Mars & 3 Avril 1959, Paris.
- La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 1, L'Avertissement (1943-1946), Sous La Direction de Jean-Charles Jauffret, Préface du Général Robert Bassac, Rapport Sur Le Moral (extrait), Division de Constantine, Etat Major, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes, 1990.
- A.W.C, La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 2, Les Portes de La Guerre (1946-1954),Sous La Direction de Jean-Charles Jauffret, Préface du Général Robert Bassac, Rapport Sur Le Moral (extrait), Division de Constantine, Etat Major, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes, 1990.

سادسا: الصحافة:

– باللغة العربية:

- الإقدام يوم 24 سبتمبر 1920.
- " 6 ماي 1921.
- " " 4 نوفمبر 1921.
- " " 27 جانفي 1922.
- **جريدة الإقدام، 29 ديسمبر 1922.**
- مجلة الشهاب، الجزء 10، المجلد 10، جمادى الثاني 1353ه/ سبتمبر 1934.
- جريدة الرشاد، عدد 42، يوم 22 ماي 1939.
- البصائر، عدد 167، يوم 26 ماي 1939.

- جريدة النجاح، 26 ماي 1945.
- جريدة الإصلاح، عدد 46، 10 أبريل 1947.
- البصائر عدد 11، يوم 1-12-1947.
- **الخبر، عدد 3774، 10 ماي 2003.**

– باللغة الاجنبية:

-La Voix Indigéne, N°210, 4 Juillet 1933.
- La Voix Indigène, N°211, 8 Juillet 1933.
- La Voix Indigène, N°260,Vendredi 18 Mai 1934.
- Oran Républicain,19 Août 1938.
- Oran Matin, 1 Septembre 1938.
- La Voix Indigène, N°465, Jeudi 19 Janvier 1939.
- L'Entente Franco-Musulmane, N°126, 29 Avril 1939.
- L'Entente, N°121, Le 4 Mai 1939.
- L'Entente Franco-Musulmane, N°128, Jeudi 22 Juin 1939.
- L'Entente Franco-Musulmane, N°134, Jeudi 2 Novembre 1939.
- La Voix Indigène, N° 536, Jeudi 03 Avril 1941.
- La Voix Indigéne, N° 654, Lundi 13 Mai 1946.
La Voix Libre, N°1, Mercredi 12 Fèvrier 1947. -
- L'Egalité, N°68, Le 13/03/1947.
- Liberté, N°426, Le 9 Août 1951.
- L'Express, Entretien avec Annie Rey- Coldzeiguer, N°2645, Semaine du14-20 Mars 2002
- Le Point, Farid Alilat, N°1983, Le Samedi 16 Septembre 2010.

القسم الثاني:قائمة مراجع البحث:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1– الكتب باللغة العربية:

أ– الكتب العامة:

– عمار بوحوش، العمال الجزائريين بفرنسا، دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
– ضيف الله محمد الأخضر، محاضرات في النهضة العربية الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.
– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية(1931–1945)، دار البعث، قسنطينة، 1981.
– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية(1900–1930)، ج2، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1983. – مصطفى الأشرف، الجزائر (الأمة والمجتمع)، تر: الدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1983.
- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920-1936)، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1984.
- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثانية (1936-1945)، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1984.
- رابح التركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.
- محمد قنانش، محفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.
- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر(دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة (1945-1954)، الجزءالثالث، المؤسسة الوطنيـــة للكتاب، الجزائر1986.
- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ (المقاومة السياسية 1900-1945)، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1987.
- مالك بن نبي، مشكلات الحضارة (الصراع الفكري في البلاد المستعمرة)، ط3، دار الفكر، دمشق، 1988.
- يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1988.
- محمد قنانش، المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، منشورات دحلب، الجزائر، 1990.
- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
- عمر بن قينة، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث(أعلام..وقضايا..ومواقف)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية (1871-1962)، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995.
- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط1، ج4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1996.
- علي كافي، مذكرات، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري(1946-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، منشورات ثالي، الجزائر، 2000.
- عبد الحميد ابراهيم، في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.
- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الديمقراطية، دار المعرفة، الجزائر،2001.
- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)، ترجمة: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2001.
- أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من ح ع الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القصبة للنشر،2003، الجزائر.

- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي الجزائر، 2005.
- صلاح فركوس، تاريخ الجزائر (المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1930–1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- يحيي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830–1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.
- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية (من الاحتلال إلى الاستقلال)، ط1، دار طليطلة، الجزائر،2009.
- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر(1830–1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
- خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة(1900–1956) ج1، الروابط الحضارية بين القطرين وأثر الجامع الأعظم في الوعي الجزائري، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009.
- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
-أحمد عبيد، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2010.
- عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كترة، باتنة، د–ت، د–م.
- محمد خير الدين، مذكرات، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر د– ت.

ب– المترجمة:

- شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، مراجعة فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.
- غي برفيلي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1880–1962)، ترجمة م. حاج مسعود، أ. بكلي، ع. بلعريبي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

ج– المتخصصة:

- محفوظ قداش، الأمير خالد (وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- محمد بكار، محمد الصالح بن جلول(1893–1985) رائد الحركة المطلبية في الجزائر، ط1، دار الأصول للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.
- Amar Naroun, Ferhat Abbas ou Les Chemins de La Souverainetè, èdition Dènoêl, Paris, 1961.
- André Noushi, La Naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954), édition de Minuit, Paris, 1962.
- Claude Collot, Henry- Jean Robert, Le Mouvement National Algérien: textes (1912-1954), 2^{éme} éditions, O.P.U, Alger 1981.
Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, Edition Garnier Fréres, 1981, Paris. -
-Ferhat Abbes, Le Jeune Algérien, édition Garnier Frères, Paris, 1981.
- Mohamed Taquia, L'Algerie en Guerre, Office de Publications Universitaires, Alger, 1981, p.93.

-Jean Hendrik Meuleman, Le Constantinois Entre Les deux Guerres Mondiales (L'Evolution Economique & Sociale de La Population Rurale), Office des Publications Universitaires, Alger, 1991.

- Pascale Le Pautremat, La politique Musulmane de La France aux Terres xx[éme]Siecle (de L'hexagone– d'Islam Espoirs, Réussites, Echecs), préface de Charles-Robert Agéron, Maison Neuve & Larose, Paris, 2003.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب العامة:

- Maurice Ajam, Problèmes Algériens, Préface de M. Joseph Caillaux, Paris, 1913.

-Jean Mélia, Le Triste Sort des Indigènes Musulmans d'Algérie: Les Incidents de Constantine et de Sétif(Août 1934), Mercure de France, Paris, 1935.

- L.Boyer Bance, Français de France français d'Algérie, La Maison des Livres, Alger, 1946.

−Paul-Emile Sarrasin, La Crise Algérienne, Les éditions du Cère, Paris 1949.

-Jacques Soustelle, Aimee et Souffrante Algérie, Plon, Paris 1956.

- Charles-Henri Favrod, La Révolution Algérienne, Plon, Paris, 1959.

- Ferhat Abbas, La nuit Coloniale, édition René Jullard, Paris, 1962.

- Charles- Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Presses Universitaire de France, Paris, 1974.

- Charles-Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine (de L'Insurrection de 1871 au déclenchement de La Guerre de Llibération 1954), 1[ére] édition, Tome I, Presse Universitaire, Paris, 1979.

- Jacques Berque, Le Maghreb Entre Deux Guerres, 3[éme] éditions, Le Seuil, Paris 1979.

-Patrick Eveno & Jean Planchais, La Guerre d'Algérie, éditions La Phomic, Alger, 1980.

-Renaud De Roch Brune, Les Mémoires de Messali Hadj (1898-1938), préface de Ahmed Ben Bella, Post faces de Charles-André Julien, Charles-Robert Agéron, Mohammed Harbi, édition Jean Claude Lattes, Paris, 1982.

-Benjamin Stora, zakya Daoud, Ferhat Abbas : Une Autre Algerie, Casbah éditions, Alger,1995. Henri Pellegrin, Le Statut de L'Algérie, La Maison Des Livres, Alger, 1984.

- Abou- Al Kacem Saad Allah, La Montée Du Nationalisme Algérien, Entreprise Nationale Du Livre, 2[éme] éditions, Alger, 1985.

-Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, L'Algérie Dans L'Histoire, O.P.U, Alger, 1989.

- Ahmed Mahsas, Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie (de La 1[ére] Guerre Mondiale à 1954), Edition, Barkat, Alger, 1990.

- Hafid Khatib, 1 Juillet 1956 : L'accord FLN-PCA, Office Des Publications Universitaires, Alger, 1991.

- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Question Nationale et Politique Algérienne (1919-1951), Tome I, 2[éme] éditions, Entreprise Nationale du Livre, Alger, 1993.

- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Question Nationale et Politique Algérienne (1919-1951), TomeII, 2éme éditions, Entreprise Nationale du Livre, Alger, 1993.
-Belkacem Rechem, Les Musulmans Algériens Dans L'Armée Française (1919-1945), L'Harmattan, Paris, 1996.
- Mahfoud Kaddache, L'Algérie des Algériens, éditions Rocher Noir, Paris, 1998.
- Jean-Luc Einaudi, Un Algérien Maurice Laban, Le Cherche Midi éditeur, Paris, 1999.
- Charles De Gaule, Mèmoires, Introduction par Jean-Louis Crèmieux, établie et Annotée par Marius-François Guyard, Chronologie et Relevè par Jean-Luc-Barèe, éditions Gallimard, Paris, 2000.
-Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN (1954-1962), Casbah édition, Alger, 2003.
- Arib Mokhtar, L'état Algérien (Eléments Historiques Constitutifs et Forces Sociales Motrices), Office des Publications Universitaires, Alger, 2006.
-- Khaled Merzouk, Prèface de Abdelhak Benachenhou, Messali Hadj et ses Compagnons à Tlemcen, (Rècits et Anecdotes de son Epoque 1898-1974), El Dar Outhmania, Alger, 2008.
-Jean Claude Vatin, L'Algérie (Politique, Histoire, Société), édition Elmaarifa, Alger, 2010.
-Mohamed Guenaneche, Le Mouvement d'Independence en Algérie entre Les Deux Guerres (1919-1939), Traduit de l'Arabe par Sid Ahmed Bouali, Office des Publications Universitaires, Alger, 2010.
-Abderrahmane Kiouane, Moments du Mouvement National, (Textes & Positions), éditions Dahlab, Alger, S.d.

2- المقالات:

أ- باللغة العربية:

- حسن رمعون، التاريخ الوطني والممارسات السياسية والإنتمائية (الهوياتية)، مجلة إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد 3، الجزائر، مارس 1997.
- هدى معزوز، الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية (1830-1962)، مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد11، السداسي الأول الجزائر، 2005.
- جمعي الخمري، صدى المتحف، مجلة فصلية تصدرها ملحقة المجاهد لولاية قسنطينة، العدد الأول، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005.
- كريم ولد النبية، انتخابات 1947(بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا)، المجلة التاريخية المغاربية، السنة 34، العدد 128، تونس، 2007.
- وناسة تنقور، المجلس البلدي لمدينة قسنطينة من 1947 إلى 1962، تر: أسماء هند تنقور، مجلة إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد35-36، وهران، 2007.
- خالد بوهند، جمعية الفلاح لمدينة وهران(1937-1954)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، دار الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سبتمبر 2009.

– عزالدين زايدي، انتشار خلايا أحباب البيان والحرية في المغرب العربي، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، منشورات مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، العدد 1، الجزائر، سبتمبر 2009.

– سمية بوسعيد، الأحزاب الجزائرية والتجربة الانتخابية (1919–1954)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد2، منشورات مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر بجامعة جيلالي ليابس، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، جوان 2010.

– أمال علوان، تدرج مسألة انتخابات الجزائريين (1870–1919)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية(مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر)، العدد3، جامعة جيلالي ليابس، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2011.

– كريم ولد النبية، انتخابات الهيئة الثانية للمجالس البلدية في منطقة سيدي بلعباس عام 1912، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد3، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، جوان 2011.

– كريم ولد النبية، سياسة الإخضاع وقوانين أانديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دورية أكاديمية محكمة، العدد 2، جامعة الوادي، ديسمبر 2011.

– بلقاسم الطاهر، الأمير خالد، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الثالث، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، جوان 2011.

– رضوان شافو، موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 9، جامعة غرداية، 2013. http://elwahat. univ-ghardaia.dz, Mercredi 20 Août 2O14.

– يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د/س.

ب– باللغة الأجنبية:

- Patrick Well, Le Statut des Musulmans en Algérie Coloniale(Une Nationalité Française Dénaturée, Européen university Institute, Florence, Département of History And Civilization, printed in Italy 2003, www4.ac-Lille.fr /Immigrations/ Ressources/ IMG/ pdf /Statut_Musul_alg.pdf.

3– الرسائل الجامعية:

أ– باللغة العربية:

– ابراهيم مهديد، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني خلال عقد الثلاثينات (النهضة والصراع السياسي)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تحت إشراف الدكتور الصم المنور، جامعة وهران، جوان 1986.

– أحمد مريوش، الشيخ العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، بوزريعة، الجزائر، 1991-1992.

– مومن العمري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: نشأتها وتطورها(1946–1954)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000-2001.

- زين الدين بوزيد، الأصول الاجتماعية والمرجعيات الفكرية للنخبة المثقفة الجزائرية(1900ـــ1930)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع. جامعة منتوري، قسنطينة،2001-ـــ2002.

- الجمعي خمري، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين(1900ـــ1930)، دراسة تاريخية وسيلسية، مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002ـــ-2003.

-عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف أ.د عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، قسنطينة، 2004-2005.

- عبد الحفيظ بوعبدالله، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية (1919-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.

- آمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.

- عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، تحت إشراف الدكتور: الدكتور خمري الجمعي، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

- قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري(1934-1954)، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور عبد الرحيم سكفالي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

- كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر، التأسيس والتطور (1850-1951)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، إشراف أ.د أحمد صاري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

-عمار بوطبة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح(1919-1956)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور صالح لميش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

- قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940-1954)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

- جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

ب- باللغة الأجنبية:

- Benallegue Nora, Le Mouvement Syndical en Algérie (1930-1942), Thése de Doctorat 3éme Cycle, Tome 1, Université de Paris 7, Avril 1981.

- Mohamed Medjaoud, L'Action Réformiste de l'Association des Oulémas Musulmans Algériens (1920-1940), Thèse de doctorat, Université Paul Valery, Montpellier III, Année 1991-1992.

- Tayeb Chentouf, L'Assemblée Algérienne (1947-1956), thèse de doctorat de 3éme cycle de lettre, Faculté des lettres et des sciences Humaines de Paris, Sans date.

- Habiba Zerkine, The Fédération of Élected Muslims of the Département of Constantine, Thèses de doctorat, N° 5472, Université de Washington, 22 May 1994.

- Sakina Drihem, Des Elites Algériennes dans l'Impasse: La Fédération des Elus Musulmans du département de Constantine(1930-1939), Mémoire de D.E.A. Monde Arabe, Sous La direction du Professeur Jean-Louis Triaud, Université de Provence Aix-Marseille, 1999/2000.

4- الملتقيات:

أ- باللغة العربية:

- علي قوادرية: العلاقة مع الآخر والتصورات الاجتماعية في الإيديولوجية الاستعمارية: الجزائر كنموذج، مجلة الملتقى الدولي الرابع حول تاريخ ثورة التحرير الجزائرية، التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، (يومي 25-26 اكتوبر2009)، ص ص:6،11.

- سميرة أنساعد، صورة الجزائري في التقارير السرية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، الملتقى الدولي الرابع حول ثورة التحرير الجزائرية(التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي) يومي 25-26 أكتوبر 2009، جامعة 20 أوت 1955، د.ط، سكيكدة.

- شايب قدادرة، قضية التجنيس في التشريعات (دراسة حالة المتجنسين الجزائريين)، أشغال الملتقى الدولي الرابع حول تاريخ ثورة التحرير الجزائرية: التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي، جامعة 20 أوت 1955، د.ط، يومي 25-26 أكتوبر 2009.

ب- باللغة الأجنبية:

- Guy Pervillé, L'Influence Française Sur la Formation du Movement National Algérien, Pierre-Richard Ferry, Michel Geffroy, L'empire Colonial Français Face à L'émergence des Mouvements Nationaux, Actes de La Journée Régionale d'études Organisé par Le Ministère de La défense-Musée du TDM/CHETOM, Université de Nice –Sophia-Antipolis, Fréjus, 1997.

-مواقع الأنترنيت:

-Julien Fromage, L'Algérie Vivra-t-elle?ou le projet Blum-Viollette au Temps du Front populaire, Institut d'Etudes Politique de LyonII, Juin 2003, www.doc.sciencespo- Lyon:fr/ Ressouces/ Documents/ Etudiants/ Mémoires/ MFE2003/.

- Julian Fromage, La Fédération des élus Musulmans du Département de Constantine (A L'est se lève La Notabilité(1930-1943), Colloque pour une Histoire Critique & Citoyenne. Le Cas de L'histoire Franco-Algérienne, 20-22 Juin 2006, Lyon, ENSLSH 2007, http://ens-web3-ens-ish.fr/collogue/France-Algérie/communication.php3?id-article:233.

- Jean Sprecher, Le Statut de l'Algérie & Ses Habitants, Revue Les Deux Rives de La Méditérranée, http://idh-Toulon.net/Samedi 20 Mai 2006.
- Ministère De La Défense, Secrétariat Général Pour l'Administration, Direction de La Mémoire, Du Patrimoine & Des Archives, «Opération Torch», Les Débarquements Alliées en Afrique du Nord, Saint-Dominique,OO450 Arméés,WWW.defense.gouv.fr

فهرس

الأعلام والأماكن

فهرس الإعلام

1 - البيوض .... 321,285,194 ....

2 - ابن تامي .... ,155,128 ,120,102,100, 93,90,87,77,75,.72,61,60,59,58,29.

3 - ابن تونس .... 320,300, ...

4 - ابن حبيلس .... 381,75, ...

5 - ابن سالم .... 323,322,.93,.27, ..

6 - ابن شنوف 334,333332, 328, 325, 302, 300,276,.255,.75

7 - ابن علي الشريف .... 328,.276,.238 ..

8 - ابن قانة .... ,328,325, 115,.98,.75,

9 - أبو 315,277,271,.185,179,92,

10 - الأمين دباغين 235 ،316 ،311 ،298 ،296 ،290 ،283 ،241 ،239 ،299

11 - أحمد زرقين .... 182،.129،178،.69

12 - أحمد فرنسيس .... 233،266،289،291،334

13 - أشياري .... 274،277،286،311،324

14 - الأمير خالد .... ،1،7،33،39،40،42،47،50،51،53،54،55،59
339 ،95،100،118،126،139،156،166،182،212،308،63،67،70،74،78،84،89،90

15 - الأمير عبد القادر .... 12،17،18،53،57،59،63،82،87،95

16 - الأمين العمودي .... 190،196 ....

17 - البشير الإبراهيمي .... 143،149،224،263،273،285،295

18 - الدكتور سعدان
،69،121،147،183،201،203،216،217،231،235،258،295،261،266،267،272،300 ...301..

19 - الدكتور لخضاري .... 69،168،187،217،251،259،267،333

20 - الدكتور موسى .... 61،65،66،73،109،173

21 - الطيب العقبي .... 151،152،186،189،190،191،224،254،285

22 - العربي التبسي .... 143،237،316 ....

23 - بلحاج .... 185،197،198 ....

24 - بومنجل .... 234،235،276،295،315،321

25 - بيجو .... 14،18 ....

26 - تامزالي 197،235،237،238،240،247،249،251،254،259،87،102،121،134،143،183

27 - جاك سوستيل .... 180،326،327،328،329،330،334

28 - جونار .... 40،42،44،47،164،169

29 - ديغول 215،228،229،232،236،238،240،241،250،253،256،259،260،271،275،293،326

30 - ربيع زناتي .... 114،168،174،222،225،263

31 - سايح عبد القادر .... 237،238،248،252،311،323،324،332

32 - سيسبان .... 381،107،108،116،117،121،134،137،143،203

33 - شكيكان .... 203،86،102،117،121،134،137،143

34 - طالب عبد السلام .... 74،75،80،82،192،203،238

35 - عبد الحميد بن باديس
....

30،119،125،143،144،146،147،148،149،152،159،175،176،180،181،182،194،199،209،21
0،213،218،252
36 - عبد العزيز كسوس .... ،94،109،134،276
37 - عمار أوزقان .... 198،209،247،257،286،288
38 - عمار نارون .... 93،136،317............
39 - فرحات عباس .... 2 ،5 ،69،95، 100 ،108،115 ،126 ،144،148 ،
150،165،167،181،183،189،199،201،207،208،211،216،220،223،231،234،238،240،242،2
43،244،245،246،251،257،261،262،266،272،275،280،281،285،288،289،290
40 - قارة .... 193،198،285،307،317،325
41 - قدور ساطور .... 276،289............
42 - كارد .... 134،168،174..........
43 - كحول .... 109،152،186،187،188
44 - لاكوست .... 332،334............
45 - لالوت .... 232،134،183............
46 - حسين لحول .... 197،296،319،320
47 - لستراد كاربونال .... 254،273،275.....
48 - محمد خيضر .... 212،283،293،297،299،316،319
49 - محمد الصالح بن جلول .. 3،67،93،109،120،123،129،144،150،166،168،169
170183،203،208،259،288،349
50 - مصالي الحاج119،108،105 152 ،151،149
155،157،159186،187،191،196209،212،218،219،244،247،255،268،271،273،280،285،293
297،299،3111،312 ....

فهرس الأماكن

51 - الأغواط ....68،71،115....

52 - الأوراس ....33،271،321،333....

53 - البليدة 54،73،106،241،299،314....

54 - الجزائر1،2،3،4،5،6،7،11، 12 ....

55 - الجزائر العاصمة 11, 31, 32, 319, 350....

56 - الشلف ....1, 86, 251, 340....

57 - الشمال الإفريقي 34, 148, 206, 223, 243, 337, 340, 367....

58 - القاهرة 287, 294, 337, 341, 349, 367....

59 - المغرب 17, 31, 57, 214, 217, 261, 271, 325, 335, 368, 370....

60 - الولايات المتحدة الأمريكية 243, 244, 252, 289....

61 - إيطاليا ....32, 226, 228....

62 - باتنة 37, 44, 72, 105, 128, 278, 280, 282, 334, 342, 351, 368, 372.

63 - باريس 8, 16, 19, 21, 24, 47, 53, 54, 55, 56, 66, 68, 74, 88, 89, 92, 107, 108, 112, 113, 119, 140, 141, 142, 143, 145, 148, 152, 154, 155, 159, 161, 162, 165, 167, 168, 170,

64 - بجاية 32, 79, 128, 185, 192, 204, 251, 280, 286, 338....

65 - بريطانيا ....46, 291, 292....

66 - تبسة 128, 192, 245, 278, 280, 286, 300, 329....

67 - تلمسان 30, 40, 64, 79, 103, 191, 205, 247, 251, 286....

68 - تونس 17, 32, 40, 100, 118, 217, 251, 259, 271, 279, 299, 300, 304, 321, 332, 335, 336, 368, 370

69 - جيجل 136, 143, 191, 273, 278, 280, 286....

70 - خنشلة 71, 286, 341, 350....

71 - سطيف 63, 128, 248, 257, 278, 280, 286, 288, 289, 309, 325....

72 - سكيكدة 20, 67, 170, 191, 207, 209, 261, 264, 280, 286, 373....

73 - عنابة 31, 105, 113, 128, 171, 190, 191, 192, 280, 286, 330, 343....

74 - قسنطينة 3, 23, 30, 31, 37, 40, 42, 44, 46, 49, 63, 65, 78, 82, 94, 100, 110, 113, 115, 116, 117, 118, 123, 126, 127, 128, 129, 130, 133, 136, 137, 140, 141, 143, 145, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 158, 160, 161, 163, 166, 168, 170, 171, 172, 177, 179, 180, 181, 185, 186, 188, 189, 190, 191, 193, 194, 201, 202, 203, 204, 205, 209, 212, 213, 214, 215, 217, 220, 225, 226, 227, 228, 230, 233, 235, 236, 239, 241, 244, 245, 247, 251, 254, 258, 260, 261, 262, 266, 267, 268, 269, 272, 275, 278, 280, 281, 285, 288, 292, 298, 303, 304, 305, 311, 321, 323, 325, 330, 332, 333, 336, 345, 346, 361, 366, 370, 371, 372, 393, 394, 396, 397

75 - معسكر 1, 27, 63, 251, 335....

76 - وهران 3, 12, 14, 22, 31, 37, 44, 64, 83, 85, 110, 112, 113, 118, 135, 155, 157, 209, 211, 214, 242, 245, 261, 270, 286, 298, 303, 304, 310, 312, 321, 323, 329, 331, 332, 337, 362, 370, 371

الملاحق

الملحق رقم: 1

جدول إحصائي لتطور عدد أصوات الناخبين بين نوفمبر 1946 وأبريل 1948.

166

ANNEXE N° 2 AU BULLETIN DE RENSEIGNEMENTS N° 9

TABLEAU COMPARATIF MONTRANT LE DEPLACEMENT DES VOIX
ENTRE NOVEMBRE 1946 ET AVRIL 1948

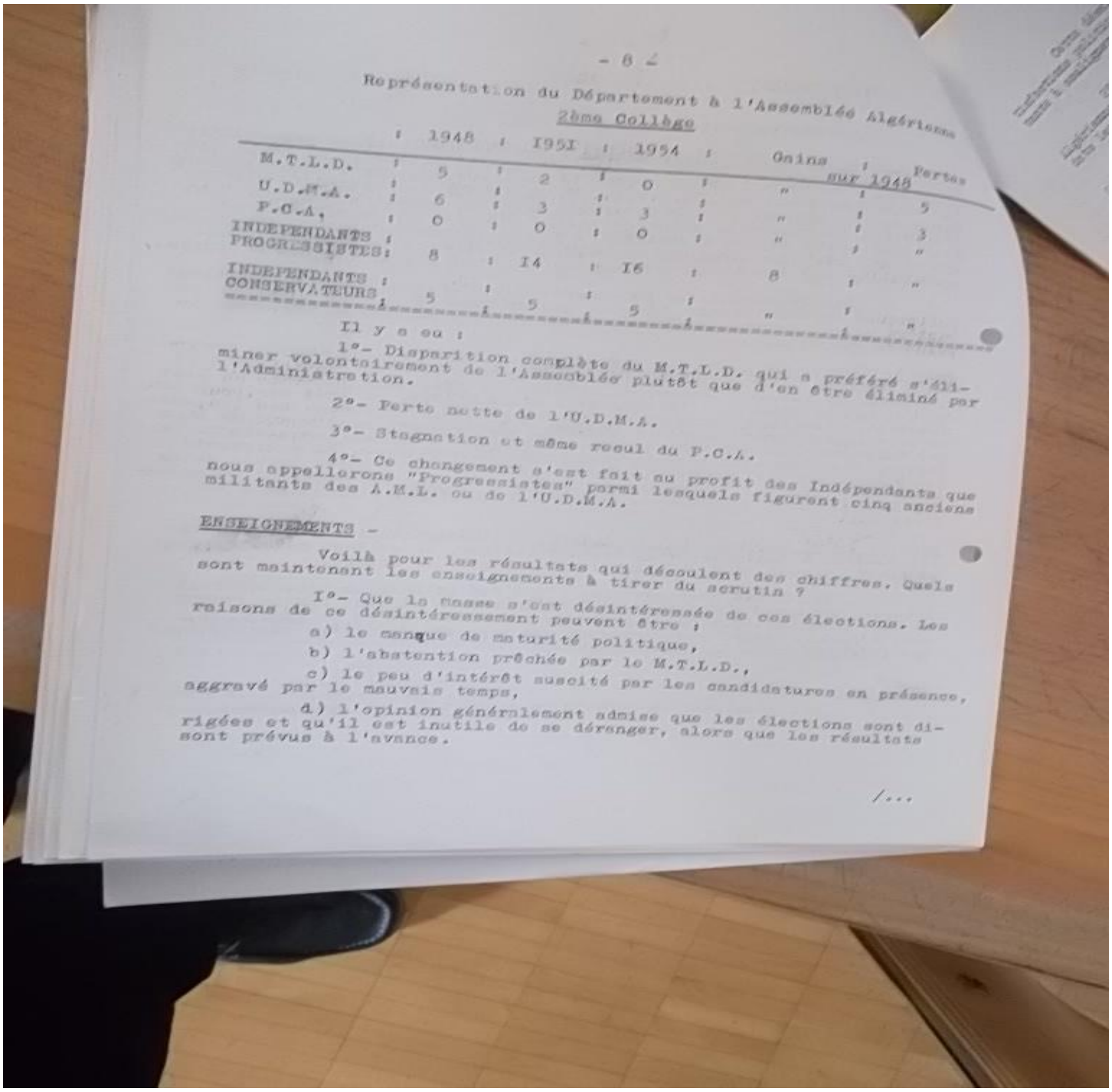
	PREMIER COLLEGE					DEUXIEME COLLEGE					
SCRUTINS	Inscrits	Votants	P.C.A.	S.F.I.O.	Modérés	Inscrits	Votants	P.C.A.	MTLD PPA	U.D.M.A.	indépendant
ALGER	529.119	359.261 68%	93.669	52.120	216.476	1.237.987	464.326 37%	80.004	153.253	N'a pas présenté de candidat	223.304
ORAN	536.446	384.878 70%	62.656	40.552	267.670	1.336.970	907.906 67%	18.030	276.338	188.152	417.863
CONSTANTINE	+ 7.327	+ 25.617	- 31.013	- 11.568	+ 51.194	+ 98.993	+ 443580	- 61974	+ 123.085		+ 189.559

المرجع:

-La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome II, L'Avertissement (1943-1946), Sous La Direction de Jean-Charles Jauffret, Préface du Général Robert Bassac, Rapport Sur Le Moral (extrait), Division de Constantine, Etat Major, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes, 1990.

الملحق رقم 2:

جدول يمثل عدد نواب الهيئة الثانية في المجلس الجزائري.



- 8 -

Représentation du Département à l'Assemblée Algérienne

2ème Collège

	1948	1951	1954	Gains sur 1948	Pertes
M.T.L.D.	5	2	0	"	5
U.D.M.A.	6	3	3	"	3
P.C.A.	0	0	0	"	"
INDEPENDANTS PROGRESSISTES	8	14	16	8	"
INDEPENDANTS CONSERVATEURS	5	5	5	"	"

Il y a eu :

1°- Disparition complète du M.T.L.D. qui a préféré s'éliminer volontairement de l'Assemblée plutôt que d'en être éliminé par l'Administration.

2°- Perte nette de l'U.D.M.A.

3°- Stagnation et même recul du P.C.A.

4°- Ce changement s'est fait au profit des Indépendants que nous appellerons "Progressistes" parmi lesquels figurent cinq anciens militants des A.M.L. ou de l'U.D.M.A.

<u>ENSEIGNEMENTS</u> -

Voilà pour les résultats qui découlent des chiffres. Quels sont maintenant les enseignements à tirer du scrutin ?

I°- Que la masse s'est désintéressée de ces élections. Les raisons de ce désintéressement peuvent être :

a) le manque de maturité politique,

b) l'abstention prêchée par le M.T.L.D.,

c) le peu d'intérêt suscité par les candidatures en présence, aggravé par le mauvais temps,

d) l'opinion généralement admise que les élections sont dirigées et qu'il est inutile de se déranger, alors que les résultats sont prévus à l'avance.

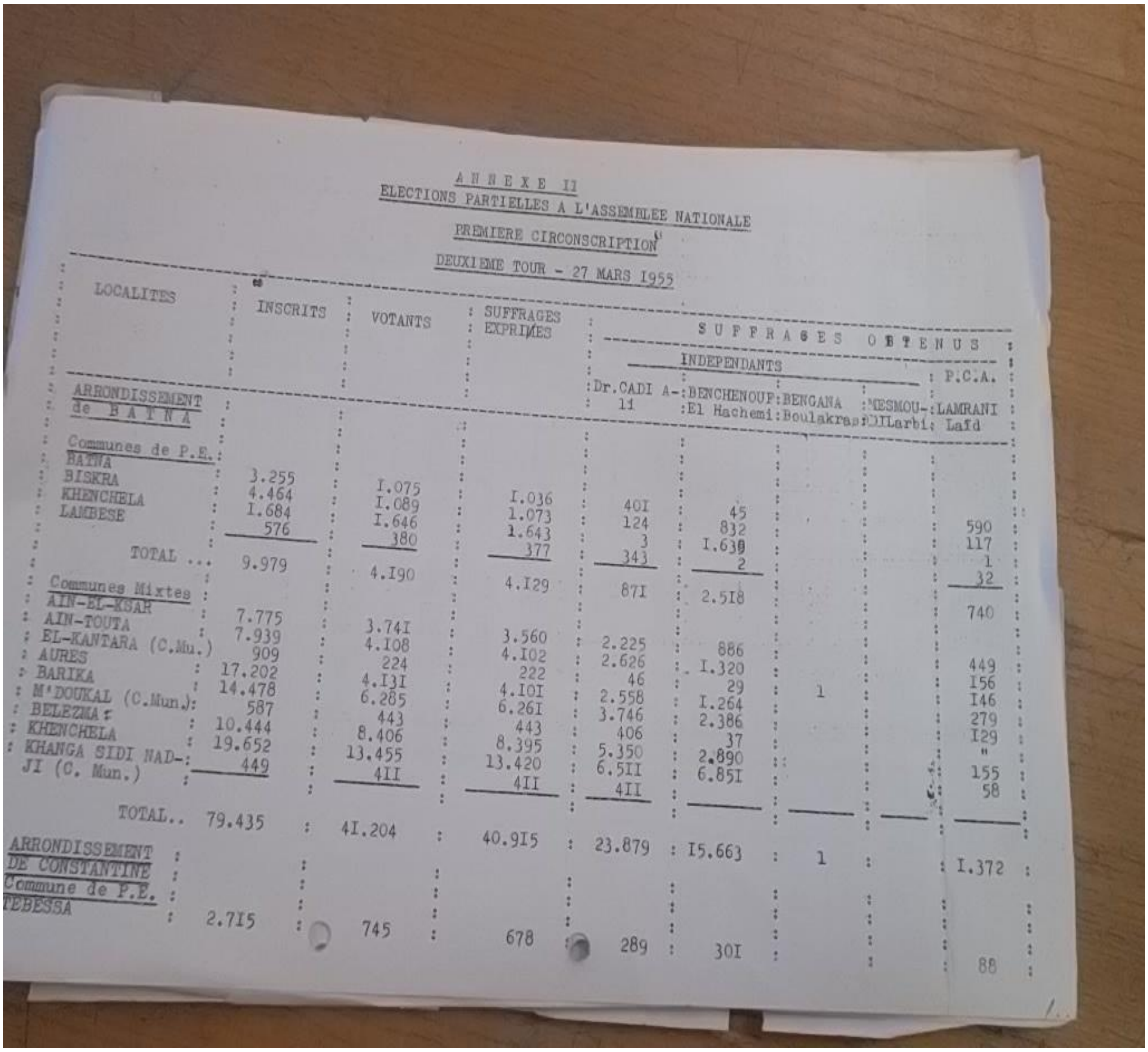
/...

المرجع:

A.O.M, GGA, Boite N°11H65, SLNA, Rapport Mensuel, Information sur L'activité Musulmane du département de Constantine, Mois de Décembre 1954.

الملحق رقم 3:

جدول يوضح تراجع عدد المصوتين الجزائريين بعد اندلاع الثورة.



ANNEXE II

ELECTIONS PARTIELLES A L'ASSEMBLEE NATIONALE

PREMIERE CIRCONSCRIPTION

DEUXIEME TOUR - 27 MARS 1955

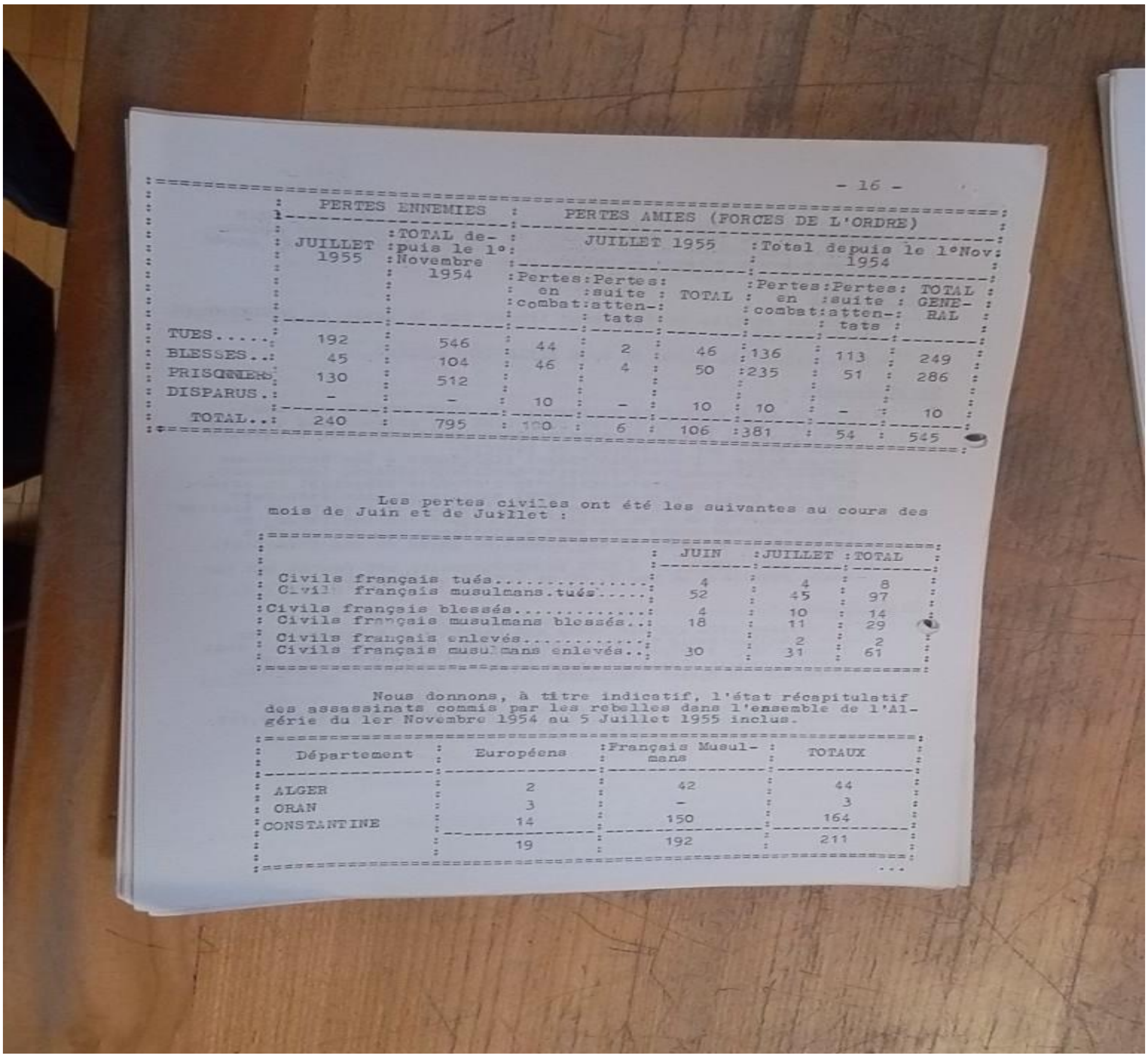
LOCALITES	INSCRITS	VOTANTS	SUFFRAGES EXPRIMES	SUFFRAGES OBTENUS – INDEPENDANTS: Dr. CADI Ali	INDEPENDANTS: BENCHENOUF El Hachemi	INDEPENDANTS: BENGANA Boulakras	INDEPENDANTS: MESMOUDI Larbi	P.C.A.: LAMRANI Laïd
ARRONDISSEMENT de BATNA								
Communes de P.E.								
BATNA	3.255	I.075	I.036	40I	45			590
BISKRA	4.464	I.089	1.073	124	832			117
KHENCHELA	I.684	I.646	1.643	3	I.639			1
LAMBESE	576	380	377	343	2			32
TOTAL ...	9.979	4.I90	4.I29	87I	2.5I8			740
Communes Mixtes								
AIN-EL-KSAR	7.775	3.74I	3.560	2.225	886			449
AIN-TOUTA	7.939	4.108	4.I02	2.626	I.320			I56
EL-KANTARA (C.Mu.)	909	224	222	46	29	1		I46
AURES	17.202	4.I3I	4.I0I	2.558	I.264			279
BARIKA	14.478	6.285	6.26I	3.746	2.386			I29
M'DOUKAL (C.Mun.)	587	443	443	406	37			"
BELEZMA	10.444	8.406	8.395	5.350	2.890			155
KHENCHELA	19.652	13.455	13.420	6.5II	6.85I			58
KHANGA SIDI NADJI (C. Mun.)	449	4II	4II	4II				
TOTAL..	79.435	4I.204	40.9I5	23.879	I5.663	1		I.372
ARRONDISSEMENT DE CONSTANTINE								
Commune de P.E.								
TEBESSA	2.7I5	745	678	289	30I			88

المرجع:

A.0.M, GGA, Boite N°11H65,SLNA, Rapport Mensuel, information sur L’activité Musulmane du département de Constantine, Mois de Mars 1955.

الملحق رقم: **4**

جدول يمثل تصاعد عدد الضحايا في صفوف الجنود والمعمرين الأوربيين ومن وقف معهم من الموالاة في شهر جويلية **1955**.



- 16 -

	PERTES ENNEMIES		PERTES AMIES (FORCES DE L'ORDRE)					
	JUILLET 1955	TOTAL depuis le 1° Novembre 1954	JUILLET 1955			Total depuis le 1°Nov 1954		
			Pertes en combat	Pertes suite attentats	TOTAL	Pertes en combat	Pertes suite attentats	TOTAL GENERAL
TUES.....	192	546	44	2	46	136	113	249
BLESSES..	45	104	46	4	50	235	51	286
PRISONNIERS	130	512						
DISPARUS..	-	-	10	-	10	10	-	10
TOTAL..	240	795	1[illegible]0	6	106	381	54	545

Les pertes civiles ont été les suivantes au cours des mois de Juin et de Juillet :

	JUIN	JUILLET	TOTAL
Civils français tués..............	4	4	8
Civils français musulmans.tués......	52	45	97
Civils français blessés...........	4	10	14
Civils français musulmans blessés..	18	11	29
Civils français enlevés...........		2	2
Civils français musulmans enlevés..	30	31	61

Nous donnons, à titre indicatif, l'état récapitulatif des assassinats commis par les rebelles dans l'ensemble de l'Algérie du 1er Novembre 1954 au 5 Juillet 1955 inclus.

Département	Européens	Français Musulmans	TOTAUX
ALGER	2	42	44
ORAN	3	-	3
CONSTANTINE	14	150	164
	19	192	211

...

المرجع:

A.O.M, GGA, Boite N°11H65, SLNA, Rapport Mensuel, information sur L'activité Musulmane du département de Constantine, Mois de Juillet 1955.

الملحق رقم: 5

نتائج انتخابات الدور الأول للمجلس الجزائري (أبريل **1948**).

ANNEXE N° I AU BULLETIN DE RENSEIGNEMENTS N° 9
ELECTIONS A L'ASSEMBLEE ALGERIENNE

- Chiffres du Scrutin du 4 Avril 1948 (1er tour) -

	PREMIER COLLEGE					DEUXIEME COLLEGE					
Départements	Inscrits	Votants	P.C.A.	S.F.I.O.	Modérés	Inscrits	Votants	P.C.A.	MTLD PPA	U.D.M.A.	indépen-dant
ALGER	225.534	159.514	23.711	8.152	125.591	403.711	282.865	5.476	81.190	24.911	166.510
ORAN	189.241	138.137	30.080	23.076	83.372	263.142	191.519	5.538	30.782	69.711	85.298
CONSTANTINE	110.919	79.373	7.687	8.358	53.379	531.003	348.688	5.900	138.221	91.517	112.359
TERRIT. DU SUD	10.752	7.854	1.173	966	5.328	139.114	84.834	1.116	26.145	2.013	53.696
TOTAUX	536.446	384.878	62.656	40.552	267.670	1.336.970	907.906	18.030	276.338	188.152	417.863
Pourcentages des Suf. expr.			17%	11%	72%			2%	30,7%	20,9%	46,4%
Pourcentages des inscrits		70%	11,6%	7,5%	50%		67 %	1,3%	20,6%	14%	31,2%
ELUS au Ier tour			0	2	35			0	9	7	26
ELUS au 2° tour			1	2	20			0	0	1	17
TOTAL DES ELUS			1	4	55			0	9	8	43

165

المرجع:

-La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome II, L'Avertissement (1943-1946), Sous La Direction de Jean-Charles Jauffret, Préface du Général Robert Bassac, Rapport Sur Le Moral (extrait), Division de Constantine, Etat Major, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes, 1990.

الملحق رقم: 6

جدول للمقارنة بين انتخابات مختلف المجالس سنة 1947 و1953.

* 1 H 3400

ANNEXE

ELECTION DES DJEMAA ET DES CONSEILS DES CENTRES MUNICIPAUX
ETAT COMPARATIF ENTRE 1947 et 1953
- DJEMAA -

ANNEE	Nombre total d'Elus	Tendances		Observations
		M.T.L.D.-P.P.A.	APOLITIQUE	
1947	658	95	563	
1953	660	16	644	
CENTRES MUNICIPAUX				
1947	962	261	701	
1953	950	72	878	

ELECTIONS MUNICIPALES
ETAT COMPARATIF ENTRE LES RESULTATS DE 1947 ET 1953
A/ REPARTITION DES SIEGES

PARTIS	1947		1953		DIFFERENCES			OBSERVA-TIONS
	Nombre	Pourcentage	Nombre	Pourcentage	EN+	EN-	Pourcentage	
M.T.L.D.	554	50,4 %	260	22 %	-	- 294	- 40 %	
U.D.M.A.	87	8 %	14	1,2 %	-	- 73	- 83 %	
P.C.A.	51	4,6 %	16	1,3 %	-	- 35	- 68 %	
Indépendants	404	37 %	883	75 %	+ 479	-	+ 117 %	
TOTAL	1 096		1 173					

B/ REPARTITION DES MUNICIPALITES

PARTIS	1947		1953		DIFFERENCES			OBSERVA-TIONS
	Nombre	Pourcentage	Nombre	Pourcentage	EN+	EN-	Pourcentage	
M.T.L.D.	53	43,4 %	19	15,2 %	-	- 34	- 64 %	
U.D.M.A.	7	5, 7%	0	- %	-	- 7	- %	
P.C.A.	3	2,4 %	1	0,8 %	-	- 2	- 66 %	
Indépendants	40	32,8 %	99	79 %	+ 59	-	+ 147 %	
Mixtes	19	15,6 %	6	4 %	-	- 13	+ 68 %	
TOTAL	122		125					

222

المرجع:

-La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome II, L'Avertissement (1943-1946), Sous La Direction de Jean-Charles Jauffret, Préface du Général Robert Bassac, Rapport Sur Le Moral (extrait), Division de Constantine, Etat Major, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes, 1990.

الملحق رقم: 7

جدول تعداد سكان الجزائر وتوزيعهم حسب العمالات والمناطق عام 1936.

ASSOCIATION NATIONALE
DES OFFICIERS EN RETRAITE

1 H 1728

Constantine, le 16 juillet 1945

Département de Constantine
Signé colonel EPP, délégué départemental

Le 8 mai 1945 et jours suivants, une rebellion éclatait dans le Constantinois et ensanglantait particulièrement les régions de Sétif et de Guelma : meurtres, viols, mutilations, pillages, incendies. Au bilan comme victimes françaises d'après les déclarations de M. le ministre de l'Intérieur, après son enquête en Algérie :

– 88 morts, 180 blessés.

La propagande pan-arabe ou anti-française, qui a abouti à cette rebellion s'est exercée dans toute l'Algérie. Pourquoi a-t-elle obtenu ce résultat seulement dans le Constantinois ? A notre avis, c'est pour la raison bien simple que ce Constantinois, au point de vue démographique, présente le point de vue le plus faible, et de beaucoup, de l'armature française en Algérie.

Il suffit, pour s'en rendre compte, de lire les chiffres du tableau ci-après extraits de documents officiels.

POPULATIONS D'ALGÉRIE (Recensement 1936)

TERRITOIRES	FRANCAIS	INDIGENES	ETRANGERS	A PART	TOTAUX
Alger.	310 908	1 853 154	43 067	33 782	2 240 911
Oran.	314 115	1 183 549	103 153	22 539	1 623 356
Constantine.	188 354	2 494 653	18 685	26 074	2 727 766
Aïn-Sefra.	3 090	185 220	1 848	3 189	193 347
Ghardaïa.	1 902	163 215	146	1 103	166 366
Touggourt.	820	242 371	23	147	243 363
Oasis.	266	38 554	64	691	39 575
Totaux :	819 455	6 160 716	166 986	87 527	7 254 684
pour mémoire en 1856	180 330 (européens)	2 507 349			2 487 679

Israélites en Algérie, en 1870 : 35 000 – en 1945 : 120 000

Population de Constantine : Français .... : 35.000 (
Israélites .... : 14.000) 107 000
Musulmans ..... : 58.000 (

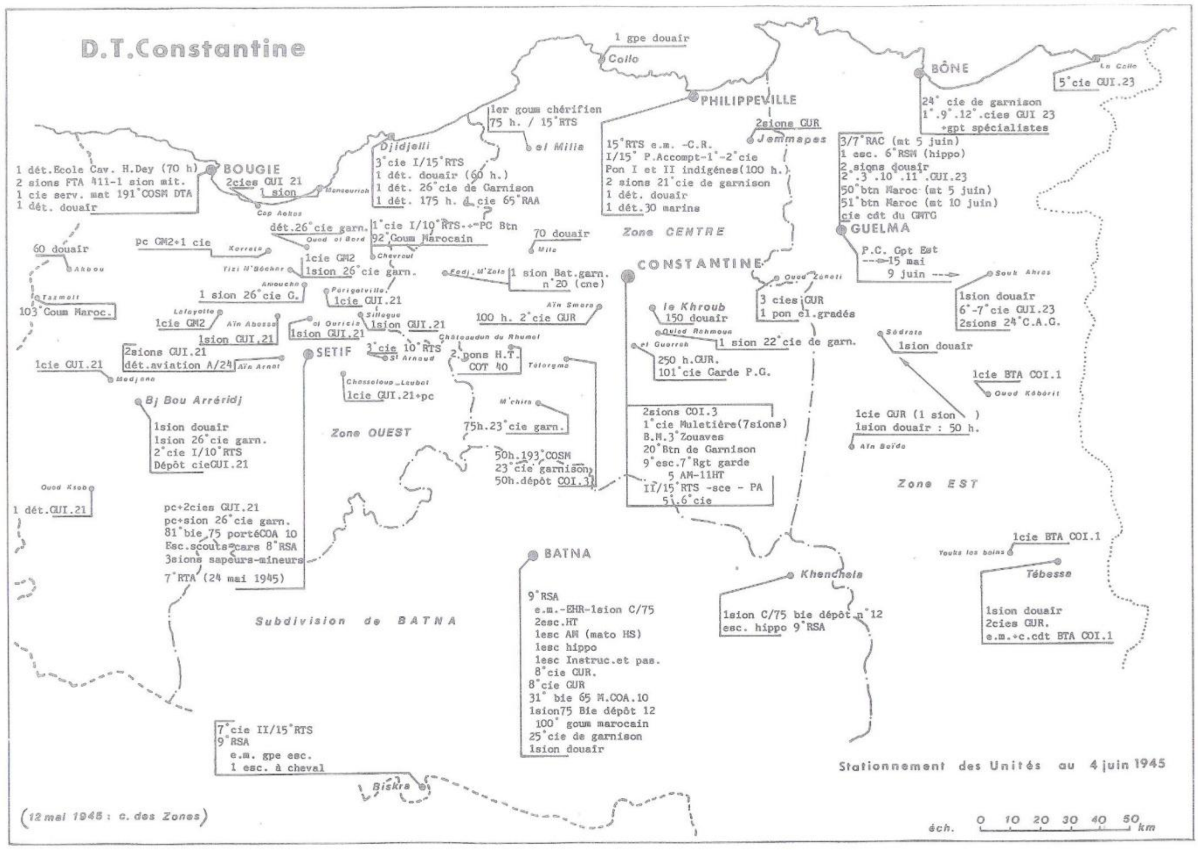
87

المرجع:

-La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 1, L'Avertissement (1943-1946), Sous La Direction de Jean-Charles Jauffret, Préface du Général Robert Bassac, Rapport Sur Le Moral (extrait), Division de Constantine, Etat Major, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes, 1990.

الملحق رقم: 8

خريطة توضح انتشار القوات العسكرية وتواجدها يوم 4 جوان 1945.

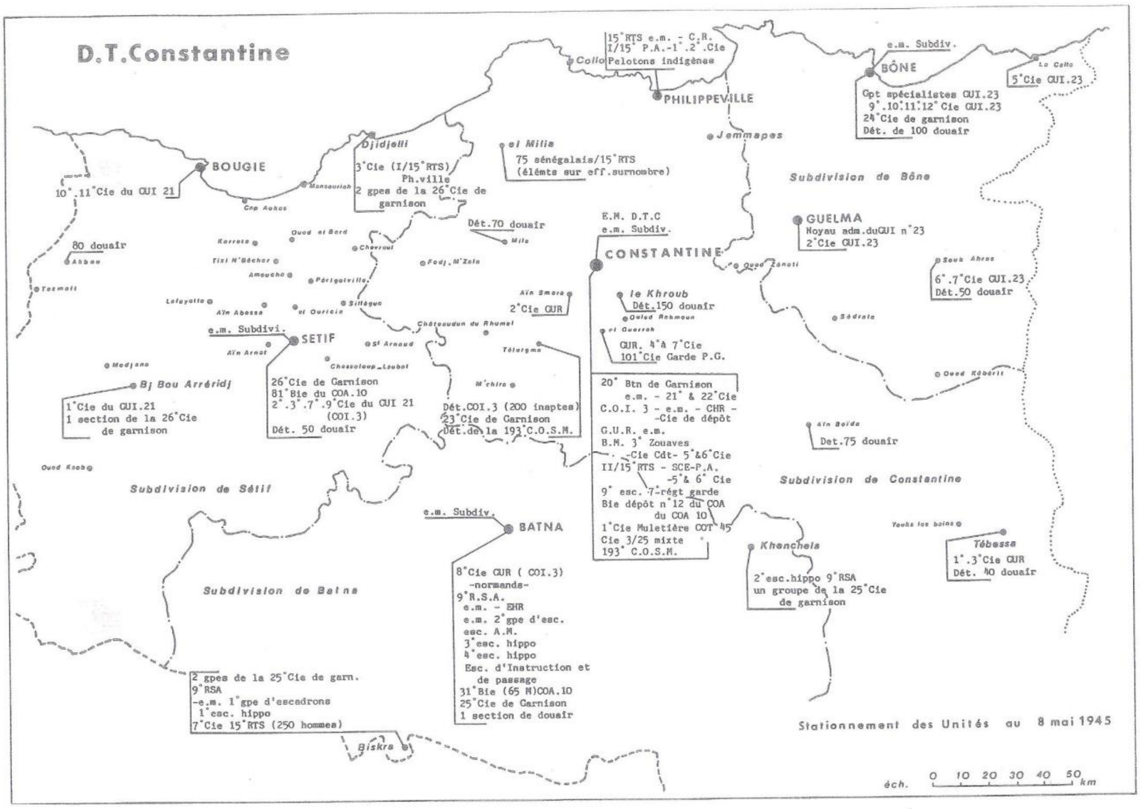


المرجع:

-La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 1, L'Avertissement (1943-1946), Sous La Direction de Jean-Charles Jauffret, Préface du Général Robert Bassac, Rapport Sur Le Moral (extrait), Division de Constantine, Etat Major, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes, 1990.

الملحق رقم: 9

خريطة توضح انتشار القوات العسكرية وتواجدها يوم 8 ماي 1945.



المرجع:

-La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome 1, L'Avertissement (1943-1946), Sous La Direction de Jean-Charles Jauffret, Préface du Général Robert Bassac, Rapport Sur Le Moral (extrait), Division de Constantine, Etat Major, 19 éme Cord d'Armée, 2 éme Bureau, Service Historique de L'Armée de Terre, Vincennes, 1990.

الملحق رقم: **10**

إعلان نواب "كتلة 61"(مارس 1956).

ASSEMBLÉE NATIONALE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

LIBERTÉ - ÉGALITÉ - FRATERNITÉ

PARIS, LE ....

COMMUNIQUE

-:-:-:-:-:-:-:-

Une Délégation de personnalités Musulmanes d'Algérie composée de MM. BENMILOUD Kheladi, MAHDI Abdelkader, Sénateurs, BENCHENNOUF, BOU-TALEB Hocine, MADI, Délégués à l'Assemblée Algérienne, BENBAHMED et BENDJELLOUL, anciens députés, a été reçue dans l'aprés-midi de Vendredi I6 Mars par Monsieur LACOSTE Ministre Résidant a qui elle a fait part de sa profonde angoisse devant le péril imminent qui menace les populations civiles musulmanes.

De sources diverses, toutes dignes de foi, il ressort que des éléments extrêmistes Européens, exploitant le désarroi des esprits, sont sur le point de se livrer à une véritable agression armée sur la collectivité musulmane, notamment celle des villes.

Ces renseignements sont d'ailleurs confirmés par les véritables ultimatums adressés au gouvernement, ultimatums dont le dernier en date, le somme d'avoir à procèder avant le 2I Mars à l'éxécution de peines capitales prononcées contre des condamnés politiques, sous menace de passer à l'action.

Les membres de la Délégation ont fait observer, outre l'atmosphére passionnelle dans laquelle ces condamnations ont été prononcées, les conséquences extrêmement facheuses que ces éxécutions auraient sur l'esprit de leurs corréligionnaires.

Ils ont enfin exprimé, à nouveau, l'avis que la solution du probléme Algérien se trouve non pas dans l'emploi de la force, mais bien dans la juste compréhension des aspirations profondes et unanimes des Musulmans Algériens.

المرجع:

Centre des Archives National, Dossier. GPRA, N° 48, Notion des 61.

الملحق رقم: 11

وفد نواب "كتلة 61" الذي استقبله الرئيس الفرنسي (مارس 1956).

ASSEMBLÉE NATIONALE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

LIBERTÉ - ÉGALITÉ - FRATERNITÉ

PARIS, le 20 Mars 1956.

DELEGATION DE PERSONNALITES MUSULMANES ALGERIENNE RECUE PAR MONSIEUR LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE

MM. BENMILOUD si Khéladi
MAHDI Abdelkader .... Sénateurs

MM. BENCHENNOUF Hachemi
BOUTALEB Hocine .... Délégués à l'Assemblée Algérienne

MM. BENBAHMED Mostefa
BENDJELLDUL Mohamed Salah .... Anciens Députés

Déclaration faite par ces personnalités

Monsieur le Président de la République,

Nous considèrons comme notre dernière mission de venir faire appel à votre haute conscience et à travers vous à la France entière pour agir au plus vite et faire arrêter, il en est encore temps, l'immense désastre qui menace d'engloutir nos deux pays.

Depuis dix sept mois, nous n'avons cessé de dénoncer les erreurs de la répression aveugle et inhumaine dont nos populations désarmées étaient victimes.

Nos protestations n'ont pas été écoutées.

Les événements du premier Novembre 1954 qu'on a prétendu juguler uniquement par la force se sont étendus des Aurès à toute l'Algérie; on s'est refusé de tenir compte des faits alors qu'un peuple tout entier fait sa révolution.

La fatalité veut qu'à l'heure actuelle de la " pacification" on a glissé peu à peu à la guerre.

Les décisions prises Samedi dernier I7 Mars par le Gouvernement nous laissent en droit de le penser.

Nous continuons à affirmer que la solution du problème Algérien ne se trouve pas dans l'emploi de la force ni dans l'extermination des musulmans que certains exigent ni dans l'exécution des condamnés politiques ni dans les camps de concentration mais bien dans la prise en considèration des aspirations profondes et unanimes de tout un peuple qui conformément à la Constitution Française veut gérer démocratiquement ses propres affaires.

Nous formons le voeu ardent que cet ultime appel que nous adressons au plus haut Magistrat de la République soit entendu pour maintenir l'entente entre nos deux peuples.

المرجع:

Centre des Archives National, **Dossier GPRA**, **N° 48**, **Notion des 61**.

الملحق رقم:12

رسالة النائب ابن جلول إلى رئيس حزب التجمع الشعبي الفرنسي.

ARCHIVES DOCTEUR MOHAMMED-SALAH BENDJELLOUL

4 janvier I952

à Monsieur SOUSTELLE
Président du Groupe parlementaire R.P.F.
de l'ASSEMBLEE NATIONALE
- Paris -

Monsieur le Président,

Je vous ai déclaré hier que je votai pour la confiance au Gouvernement en raison de l'opinion et des intérêts généraux et particuliers des électeurs de ma circonscription. J'agissai ainsi comme mon collègue, M.RIBIERE, député d'Alger.

Or, vous m'avez fait voter contre; j'ai dû, immédiatement, mais après coup, hélas!, rectifier mon vote.

Désireux de garder ma liberté de vote, j'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir me la rendre et de bien vouloir accepter ma démission de membre de votre groupe.

Ce n'est pas sans regret que je quitte votre groupe où j'ai pu approcher de hautes personnalités dont la haute valeur morale fait honneur au Pays et auquel j'ai adhéré avec l'approbation unanime de tous mes collègues du deuxième collège d'Algérie qui, par ailleurs, vous ont souvent apporté leurs concours.

Soyez persuadé, Monsieur le Président, que je m'efforcerai, dans ma nouvelle position, de vous apporter, ainsi que mes collègues musulmans, le concours de nos modestes voix chaque fois que l'intérêt supérieur de la France l'exigera.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, l'expression de mes sentiments les plus distingués.

Docteur BENDJELLOUL,
Député de Constantine.

المرجع: أرشيف الدكتور محمد الصالح ابن جلول، قسنطينة: يوم 23 جانفي 2012

الملحق رقم:13

رسالة جاك سوستيل إلى النائب ابن جلول(جانفي 1952).

ASSEMBLÉE NATIONALE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
LIBERTÉ - ÉGALITÉ - FRATERNITÉ

JACQUES SOUSTELLE
DÉPUTÉ DU RHONE, ANCIEN MINISTRE
PRÉSIDENT DU GROUPE DU R.P.F.

PARIS, LE 5 Janvier 1952

ARCHIVES DOCTEUR MOHAMMED-SALAH BENDJELLOUL

Mon Cher Collègue,

J'ai l'honneur de vous accuser réception de votre lettre du 4 Janvier qui m'est parvenue aujourd'hui seulement et par laquelle vous me faites connaître votre intention de donner votre démission du groupe.

Réuni cet après-midi, le Groupe du Rassemblement du Peuple Français a décidé d'enregistrer votre démission et m'a chargé de vous communiquer cette décision.

Je dois d'autre part apporter ici une précision quant aux circonstances qui ont entouré le scrutin de confiance du 3 janvier. Vous m'avez en effet déclaré, au moment du vote et alors que les huissiers recueillaient déjà les bulletins, que vous aviez l'intention de voter "pour". Je vous ai alors répondu, en présence de plusieurs collègues, que, pour ma part, appliquant une décision unanime du groupe, j'allais déposer dans l'urne la totalité de nos bulletins "contre"; mais que, bien entendu, il vous était loisible de remettre aux huissiers ou au bureau votre vote "pour", ou encore de rectifier ensuite. Votre liberté était donc demeurée entière, et je ne saurais laisser dire qu'il y ait été porté la moindre atteinte. Je n'ai pas à vous la rendre : vous l'avez toujours conservée.

Veuillez agréer, Mon Cher Collègue, l'assurance de mes sentiments distingués.-

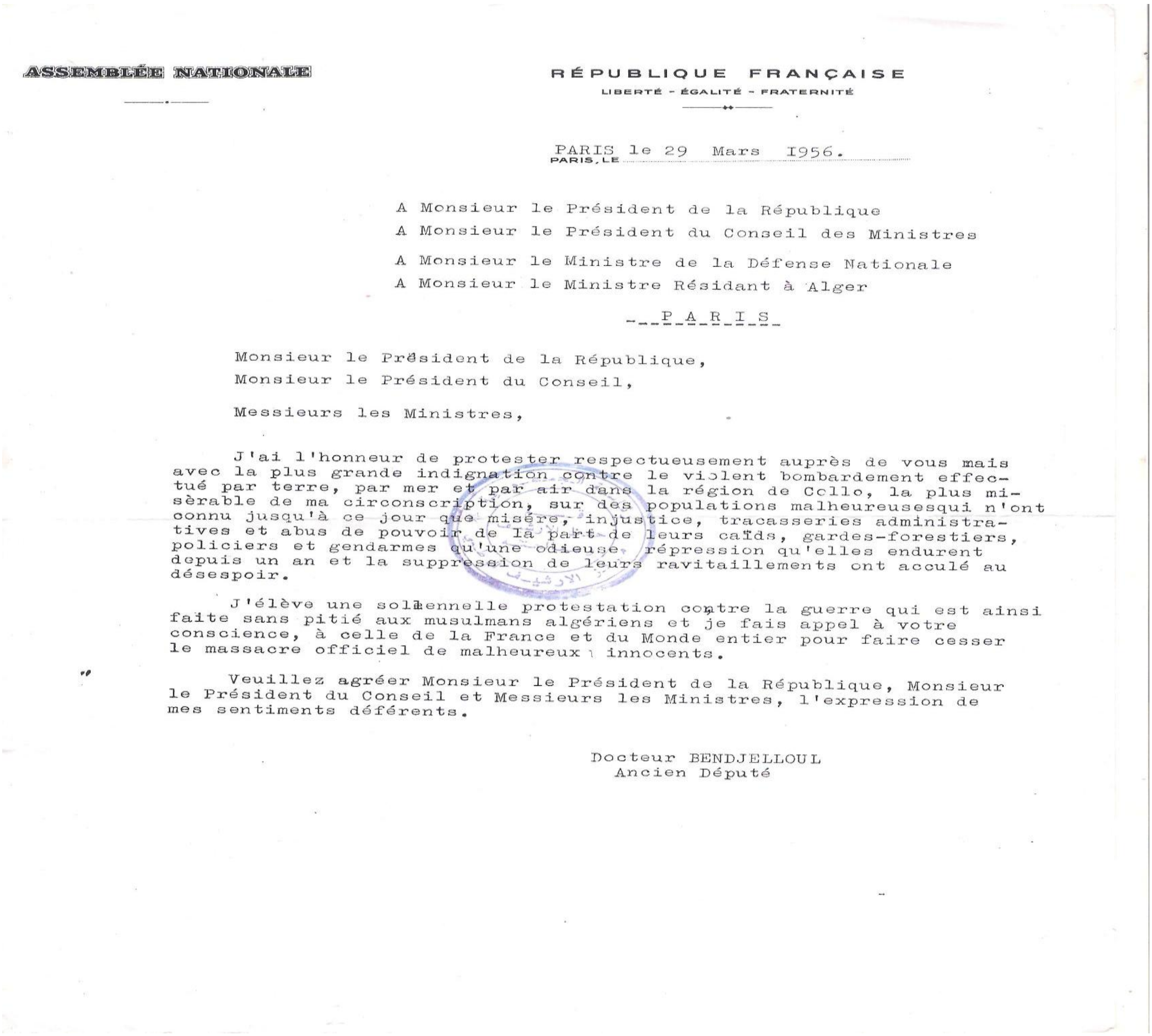
[signature]

Docteur BENDJELLOUL
Député

المرجع: أرشيف الدكتور محمد الصالح ابن جلول، قسنطينة: يوم 23 جانفي 2012.

الملحق رقم: 14

رسالة احتجاج الدكتور ابن جلول إلى السلطات الفرنسية.



ASSEMBLÉE NATIONALE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
LIBERTÉ - ÉGALITÉ - FRATERNITÉ

PARIS le 29 Mars 1956.

A Monsieur le Président de la République
A Monsieur le Président du Conseil des Ministres
A Monsieur le Ministre de la Défense Nationale
A Monsieur le Ministre Résidant à Alger

\- - P A R I S -

Monsieur le Président de la République,
Monsieur le Président du Conseil,

Messieurs les Ministres,

J'ai l'honneur de protester respectueusement auprès de vous mais avec la plus grande indignation contre le violent bombardement effectué par terre, par mer et par air dans la région de Collo, la plus misèrable de ma circonscription, sur des populations malheureusesqui n'ont connu jusqu'à ce jour que misère, injustice, tracasseries administratives et abus de pouvoir de la part de leurs caïds, gardes-forestiers, policiers et gendarmes qu'une odieuse répression qu'elles endurent depuis un an et la suppression de leurs ravitaillements ont acculé au désespoir.

J'élève une sollennelle protestation contre la guerre qui est ainsi faite sans pitié aux musulmans algériens et je fais appel à votre conscience, à celle de la France et du Monde entier pour faire cesser le massacre officiel de malheureux innocents.

Veuillez agréer Monsieur le Président de la République, Monsieur le Président du Conseil et Messieurs les Ministres, l'expression de mes sentiments déférents.

Docteur BENDJELLOUL
Ancien Député

المرجع:

Centre des Archives. National, Dossier GPRA, N° 48, Notion des 61 .

الملحق رقم: 15

بعض النواب النشطاء في عمالة قسنطينة ما بين: 1919-1933.



1- ابن حبيلس بلقاسم



2- ابن باديس محمد مصطفى



3- الشريف سيسبان



4-ابن باديس مولود

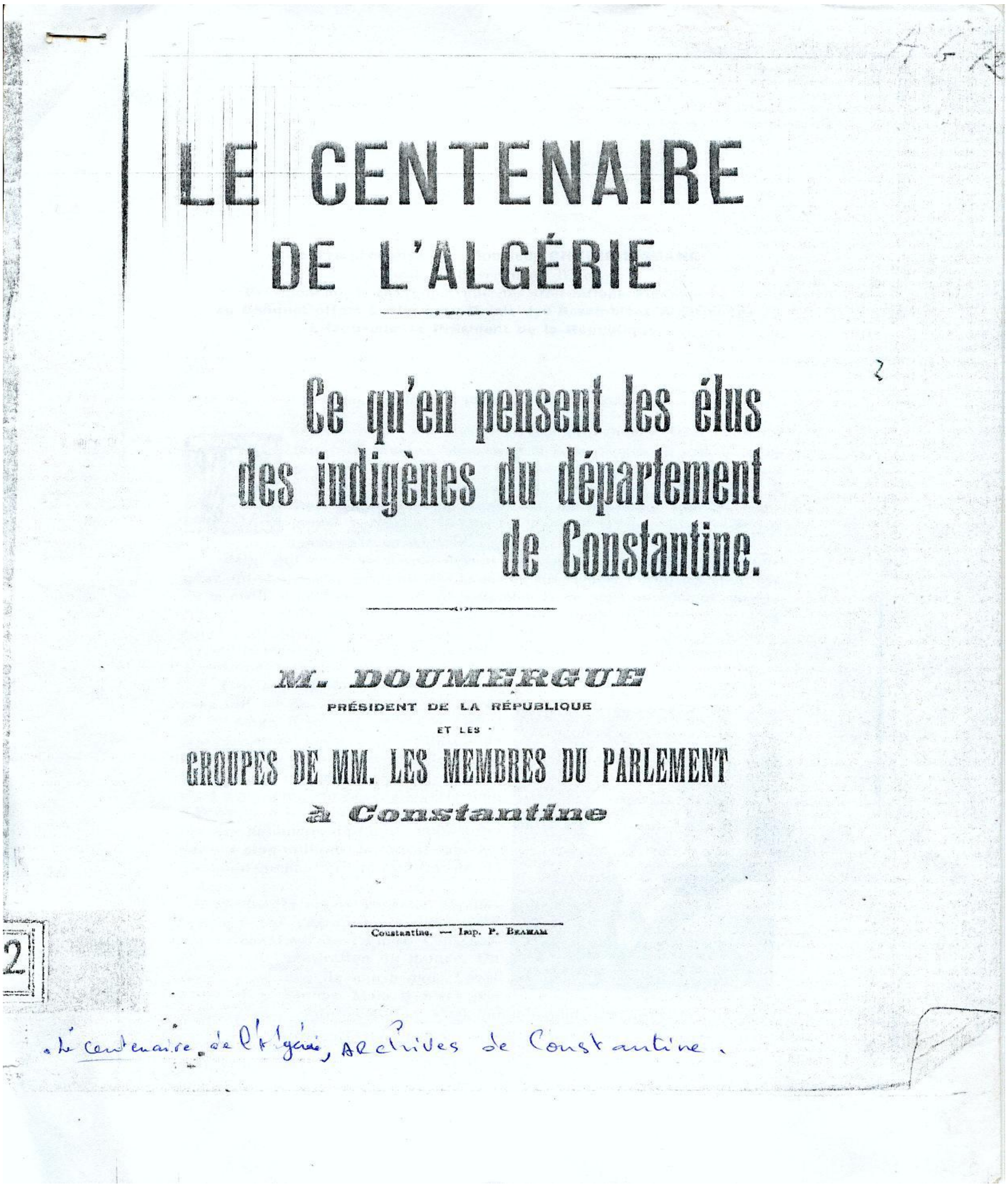


5- ابن جلول علاوة

المرجع: A.W.C, Le Centenaire de l'Algérie, (Ce Qu'en Pensent Les élus des Indigénes du département de Constantine), M.Doumergue, Président à Constantine, Imp: Braman, S.D, Constantine, 1930.

الملحق رقم:16

غلاف لمذكرة تجمع أهم تدخلات النواب الجزائريين أمام الرئيس الفرنسي(Doumergue) الذي زار قسنطينة عام 1930 بمناسبة الذكرى المائوية للاحتلال.


LE CENTENAIRE
DE L'ALGÉRIE

Ce qu'en pensent les élus
des indigènes du département
de Constantine.

M. DOUMERGUE
PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE
ET LES
GROUPES DE MM. LES MEMBRES DU PARLEMENT
à Constantine

Constantine. — Imp. P. Braham

Le centenaire de l'Algérie, Archives de Constantine.

المرجع: أرشيف ولاية قسنطينة.

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات:

	الصفحة
إهداء وشكر	
مصطلحات ورموز	
مقدمة	**1**
مدخل	11
الفصل الأول: نواب الجزائر والإصلاحات (1919-1924).	
المبحث الأول : إصلاحات 4 فيفري 1919.	
1- الوضع السياسي في الجزائر بعد الإصلاحات.	36
2- تقييم إصلاحات 1919.	44
3- مواقف النواب من الإصلاحات.	48
المبحث الثاني: حركة الأمير "خالد".	
1- ظهور الأمير "خالد" على الساحة السياسية.	53
2- تطلعات الأمير "خالد" الوطنية.	54
3- الأمير "خالد" وتجربة الانتخابات المحلية.	57
4- جمعية "الإخاء الجزائري" والإدارة الاستعمارية.	70
المبحث الثالث: حركة الجناح الليبرالي الإدماجي وموالاة الإدارة الاستعمارية.	
1- نواب حركة الإدماج الليبرالية بعد 1919.	74
2- الصراع السياسي بين الليبراليين وحركة الأمير "خالد".	78
3- وضعية النواب الليبراليين بعد نفي الأمير "خالد".	83
الفصل الثاني: الدور السياسي والاجتماعي للنواب المسلمين(1925-1933).	
المبحث الأول: المرجعية السياسية والاجتماعية للنواب المسلمين.	
1- المرجعية السياسية لنخبة النواب.	89
2- المرجعية الاجتماعية للنواب المسلمين.	96
3- تأسيس فيدرالية النواب المسلمين 1927.	99
4- وضعية النواب بعد انقسام فيدرالياتهم.	108
المبحث الثاني: إهانة الذكرى المائوية للاحتلال(1930-1933).	
1- مشاركة النواب في الاحتفالات.	112
2-حركة الإصلاح في فيدراليات النواب.	120
3- النواب والإصلاحات المتوقعة.	123

4- النواب ومشروع فيوليت. 133
الفصل الثالث: حركة فيدراليات النواب المسلمين(1933-1939).
المبحث الأول: علاقة النواب المسلمين بالحركات السياسية.
1- النواب وحركة الإصلاح. 142
2- النواب والحركة الاستقلالية (النجم). 154
أ- دعاة الإدماج. 154
ب- دعاة الاندماج. 156
3- النواب والشيوعيين. 159
4- علاقة النواب بالأحزاب الفرنسية والمعمرين. 161
أ- مع الأحزاب الفرنسية. 161
ب- مع المعمرين. 163
المبحث الثاني: الإخفاقات السياسية للنواب(1934-1937).
1- النواب وأحداث أوت 1934. 171
أ- الوضع العام قبل الأحداث. 171
ب- أحداث أوت (3-5 أوت 1934). 175
ج- النواب واللجنة الوزارية لشئون المسلمين(C.I.A.M). 180
2- النواب والمؤتمر الإسلامي. 181
أ- المؤتمر الإسلامي الأول(7 جوان 1936). 181
ب- المؤتمر الإسلامي الثاني(4 جويلية 1937). 189
المبحث الثالث: عودة الانقسامات بعد فشل المؤتمر الإسلامي(1937-1939).
1- فشل مهمة اللجنة البرلمانية. 192
2- مشاركة حزب الشعب الجزائري في انتخابات 1937. 196
3- تأسيس الأحزاب السياسية. 198
أ- حزب التجمع الفرنسي-الإسلامي الجزائري (R.F.M.A). 198
ب- حزب الوحدة الشعبية الجزائرية(U.P.A). 200
ج- حزب الوحدة. 202
الفصل الرابع: نشاط النواب خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945).
المبحث الأول: النواب والسنوات الأولى للحرب العالمية (1939-1942)
1-التعبئة لإنقاذ فرنسا. 207
2- النواب وحكومة "فيشي". 214

3- النواب وإنزال الحلفاء. 226

المبحث الثاني: النواب بعد إنزال الحلفاء (1943-1945).

1- النواب وبيان الشعب الجزائري. 232

2- لجنة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية (أبريل-جوان 1943). 248

3- نواب الإدارة الاستعمارية وقانون 7 مارس 1944. 253

4- النواب وأحباب البيان والحرية. 260

الفصل الخامس: النواب بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1956).

المبحث الأول: النواب وأحداث ماي 1945.

1- ظروف وأسباب الانتفاضة الشعبية. 270

2- مجازر 8 ماي 1945. 275

3- النواب الجزائريون بعد الأحداث. 279

أ- تهميش النواب داخل المجالس المنتخبة. 279

ب- تذمر النواب من المجالس المنتخبة. 284

المبحث الثاني: تراجع حركة النواب(1945-1954).

1- النواب الجزائريون والمجلس التأسيسي. 287

2- عودة تشكيل الأحزاب السياسية. 292

3- نواب الإدارة الاستعمارية بعد دستور 1947. 299

أ- نواب الإدارة وقانون الإصلاحات. 299

ب- الانتخابات البلدية (أكتوبر 1947). 305

4-لجوء الإدارة الاستعمارية إلى تزوير الانتخابات. 309

المبحث الثالث: النواب وانطلاقة الثورة (1954-1956).

1- النواب والوضع السياسي قبيل اندلاع الثورة. 318

2- النواب والثورة. 324

3- فشل نواب "كتلة 61". 326

4- استقالة النواب الجزائريين. 332

خاتمة.. 339

قائمة المصادر والمراجع.. 346

فهرس الأعلام والأماكن.. 361

الملاحق.. 364

فهرس المحتويات:.. 382